

العلم المعاصر

منذ الحرب العالمية الثانية



الدُّول الفنيّة
الرّسمائيّة الغربيّة والإشتراكيّة واليابان

دكتور

محمد يحيى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة المنيا

١٩٧٨



الهيئة المصرية العامة للكتاب

مقدمة

من الصعب علينا دراسة الفترة التي تفصلنا عن نهاية الحرب العالمية الثانية ، دون أن نفكر في تلك التي وجدت فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٩ . فتبدو أمامنا كثيراً من الخلافات ، ولكن كذلك الكثير من أوجه الشبه ؛ الأمر الذي يدفعنا إلى مقارنة هاتين الفترتين التي تلت كل منهما حرباً عالمية ، الواحدة بالأخرى . وكانت الحرب العالمية الأولى قد مزقت الجزء الأكبر من الكرة الأرضية . وكان العالم قد تعود منذ نصف قرن على سلم لم يعسكر صفوه إلا حروب بعيدة ، ولها طبيعة إستعمارية ، أو حروب هامشية (منشوريا والحروب البلقانية) ، وكان يعتقد في أن التقدم ، قد جعل من المستحيل نشوب أى حرب بين الدول العظمى . وكان الصدام الذي نشأ فجأة ، وسرعان ما أصبح دموياً للغاية ، قد هو الحضارة الأوروبية حتى في أسسها ، وترك جراحاً عميقة لم تخف تماماً حتى الآن . وأصاب المعاصرون الفزع نتيجة لمناظر المعاناة والحرمان الكامل الذي قامى منه عشرات الملايين من السكان البشرىة خلال أربع أعوام ، ونتيجة لملايين القتلى والجرحى من هذه المعارك ، ولانتشار عمليات التخريب من كل نوع والتي لا تسع مداها في أوروبا ؛ وزاد خوفهم من انهيار إمبراطوريات قوية كانت قد لعبت ، لفترة طويلة ، دوراً هاماً في السياسة العالمية ، وخاصة نتيجة لإنهيار الإمبراطورية الروسية ، والتي حل محلها نظام ثوري سرعان ما خشوا من سرعة عبواه لهم ، إذ أن نفوذه بدأ سريعا في التأثير على العاجلة العاملة في البلاد الصناعية .

ومع ذلك ، فسرعان ما ترك هذا الفزع مكانة لمشغولية لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه . والواقع أن الحكومات المنتصرة قد نجحت في إبعاد الخطر المباشر

الأول الذى كان يهددهما : فاصبحت روسيا معزولة دبلوماسيا وماديا ، وثم القضاء على المحاولات الثورية التى قامت ، إما عن طريق تحطيم النظم الشيوعية التى أنشأتها ، أو حاولوا لإنشائها فى البحر ، وبافاريا ، وفى ألمانيا ، وإما عن طريق تهدئة الطبقة العاملة ، بإرضاء بعض مطالبها القديمة (الانتخابات العامة فى بريطانيا العظمى ، وفى بلجيكا . . . ، التأمين ضد البطالة فى بريطانيا العظمى ، وقانون الثمانية ساعات فى فرنسا) . وأدى الرضاء الناتج عن عودة السلام ، وإعادة البناء السريع نسبيا للمناطق المخرّبة ، وعودة الرخاء والوفرة إلى المنتصرين ، والرغبة فى نسيان ذلك الحلم المزعج الذى كان قد مر أخيراً ، أدى كل ذلك إلى ميلاد تفاؤل عالمى ظهر فى الحب الجنونى للتمتع ، والرغبة فى النسيان ، وعن طريق خيال بأن الحرب الكبرى ، لم تسكن فى واقع الأمر سوى حرب تشبه غيرها من الحروب (وإن كانت أكثر فرعاً لا أكثر) ، ولم تسكن سوى حدث عكر مؤقتا للتطور صوب حياة سهلة كذلك التى كانت موجودة عند مطلع هذا القرن ، واعتقدوا أن التهدئة سوف تحدث فى ذلك الوقت ، ما دام الاتجاه الليبيرالى قد بدا على أنه قد تدغم ، نتيجة لإخفاء النظم السلطوية ، وتوسع المؤسسات الدستورية ، ونتيجة لأن الامبرطوريات الاستعمارية ، والتى كانت فى مجموعها قد أظهرت ولأمر كاملاً للدول التى تحكمها ، ظلت بدون تغيير ، ونتيجة لعقد صلات إقتصادية — وفى بعض الحالات مع شركاء مختلفين عن أولئك الذين كانوا قبل الحرب ، ولكن بطريقة نشطة .

وحدث بعض التجديد : فالسيطرة الإقتصادية والسياسية للمولايات المتحدة ، وتقسيم العالم فيما بين إيديولوجيتين غير متفاهمتين ، ومتنافستين (ولكن أحداً لم يكن يعتقد فى أنه أمر سيستمر لفترة طويلة ، إذ أنهم كانوا ينظرون إلى النظام السوفيتى على أنه لا يقدّر على الحياة) ، وارتفاع الأسعار ، والازمات

المالية ، وفقدان الأمل عند جرد من الشباب ، وقد أعتبر كل ذلك على أن له طبيعة مرحلية فقط .

وكثير من رجال الدولة ، والذين كانوا غير مقتنعين تماماً بالصفة الحتمية والطبيعية لهذه الطريقة لإعادة بناء عالم مدعّم ، قد حاولوا مع ذلك ، خلال هذه الفترة ، تسهيل أمر العودة إلى التوازن ، ووضعوا خططاً للإصلاح ، إذ أن تجربة د الحرب العظمى ، قد سمحت لهم بأن يعتقدوا في عدم مطابقة النظم البرلمانية لمطالب حكومات الدول الحديثة وفشلوا جميعاً . وكان هذا الفشل نتيجة لعوامل الأزمات السياسية والاقتصادية التي وقعت بشكل مستمر تقريباً ، خلال هذه السنوات العشرين ، وتسببت في عدم استقرار وعدم أمن متكررين : فكانت هناك العلاقات المتعاقدة عليها بين فرنسا وحلفائها في أوروبا الشرقية من ناحية ، وألمانيا من ناحية أخرى ، ومعارضة بلاد أوروبا الشرقية والولايات المتحدة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ؛ والخلافات بين المنتصرين بشأن الحلول اللازمة للشا كل الألمانية (المطالبة بالأقاليم المنقودة ، مشكلات التعويضات ، ونزع السلاح . . .) والمطالب الإقليمية والإستعمارية لإيطاليا ، والتوتر بين الدول التي ورثت إمبراطورية النمسا والمجر السابقة ، وتزايد رغبة ألمانيا في الانتقام . وفي النطاق السياسي ، كانت أخطار السياسة الخارجية ، والتغيرات التي بدأت في أحوال الإنتاج الصناعي (تكوين منشآت ضخمة للغاية تحت سيطرة المصارف ، والبحث عن أسواق خارجية . . .) والازمات الاجتماعية والقدية (بطالة لا يمكن إمتصاصها في بريطانيا العظمى وفي ألمانيا ، وإهمار قيمة المارك الألماني ، وضعف الفرنك الفرنسي ، وتخفيض سعر العملة . . . الخ) تفرض أمر تركيز السلطة وتدخل الدولة : ولذلك فإن ميدان السلطة التنفيذية قد اتسع في الوقت الذي تقلصت فيه سلطة البرلمان . وكما حدث في أثناء الحرب

العالمية الاولى من أن ضرورة الامراع فى أخذ اجراءات حاسمة ، والاحتفاظ بسرية العمليات قد أدتا الى تركيز السلطة فى أيدي الحكومة ، دخلت فرنسا ، منذ عام ١٩٢٥ فى نطاق السير على نظام « المرسوم بقانون » : فأصبح البرلمان المنتخب يفرض سلطاته لفترة من الزمن للسلطة التنفيذية ؛ وهذه المرسومات بقوانين سيتزايد عددها كلما اقتربنا من الازمة التى سيبتج عنها إعلان الحرب فى عام ١٩٣٩ ؛ وعاشت ألمانيا ، من جانبها ، تحت نظام حكومات رئاسية يعينها الماريشال هيندنبورج Hindenboarg دون أخذ رأى الرايشستاغ ؛ وكان عدم الاستقرار الوزارى الذى عرفته كذلك الدول الليبيرالية الاخرى بدرجات متفاوتة ، وانخفاض متوسط فترة الحكم الوزارى فى بعض الاحيان إلى عدة أشهر ، مظاهر أخرى لشعور الرأى العام بالاضياح ، ولشعوره بعدم قدرة مؤسساته . وكانت بعض الاتجاهات الفكرية ، والتى كانت ترفض النظام السوفيتى ، قد بحثت عن حل فى النظام السلطوى أو الدكتاتورى : لأنها الفاشستية فى إيطاليا منذ عام ١٩٢٢ ؛ والنظام الوطنى — الاشتراكى فى ألمانيا منذ عام ١٩٣٣ ؛ وما أن نشبت الازمة الاقتصادية العالمية فى عام ١٩٣٠ ، حتى مر صوب الفاشية عدد من دول أوروبا الشرقية، والوسطى ، والجنوبية ، وحيث لم يكن للمؤسسات الديمقراطية فيها تقاليداً طويلة المدى . وأدى البؤس وفقدان الامل ، وقطع العلاقات الاقتصادية التقليدية إلى دفع كل الحكومات صوب استخدام سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وصوب اتجاه الحماية الجبروتية ، لامتصاص مشاعر الوطنيين . وهكذا تمهد الامر أمام الحرب التى أعلنت فى عام ١٩٣٩ ، فى عالم كان قد عاش ، دائماً ، ومنذ عشرين عاماً ، فى اضطراب ، ولم يكن قد وجد ذلك الحد الأدنى من التوازن الضرورى للسلم الدولى ، والاجتماعى .

وكما يظهر ، فإنه بعد ثلاثين عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية ، فإن الشعور بالضعف ، وبعدم الأمن ، الذى كان موجوداً فى عام ١٩٣٩ لم يختفِ نهائياً ، ويمكننا كذلك أن نلاحظ أوجه شبه أخرى مع فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك فإنه من السهل أن نلاحظ كذلك وجود الكثير من الاختلافات الجسدية . فقد تمت ، منذ ثلاثين عاماً ، تغييرات عميقة فى جميع الميادين : لاكتشافات واختراعات ثابتة عملت على تغيير حياة الإنسان بوضعها وسائل عمل قوية بين يديه ، يمارسها على الطبيعة ، وأجهزة دقيقة سمحت له بتحسين وسائل عمله وإنتاجه . وسمح تنظيم الحياة الاقتصادية ، وتقدم الوقاية بإعطاء الغالبية العظمى من أهالى الدول الصناعية مستوى معيشة لم يوجد له مثيل من قبل ؛ وتطورت النظم السياسية : وتركت الديمقراطية الليبرالية مكانها لنظم تركّز وتدعم سلطتها وفعاليتها .

وهدف هذا الكتاب لإعطاء المعلومات الأساسية لفهم هذا التغيير . وهو يوجب على المطالب الذى تنادى بها الاتجاهات الحديثة من ضرورة توسيع ميدان دراسة التاريخ المعاصر ، ويحاول إشفاء غليل من يرغب فى تعميق معارفه فى فترة تازمجية عاشها ، ويسمع كثيراً الحديث عنها ، دون أن يكون ذلك إلا عن طريق الدعاية السياسية أو السكتابات السطحية .

ويعرض هذا الكتاب التغيرات الرئيسية التى تمت فى معظم ميادين النشاط البشرى ، خلال الثلاثين عاماً الماضية . وترسم خطوطها العامة ، أساسيات التطور الإقتصادى ، وتطور الحياة الاجتماعية ، والآداب والفنون والعلوم والتقنيات ؛ ثم يعرض الدول والحضارات ، فى ذلك الإطار الجغرافى لمنطقة نموها . وتأسيساً على عدم المساواة فى الازدهار ، الذى يفصل بين الدول إلى مجموعتين كبيرتين : تلك التى تعيش الغالبية العظمى من سكانها فى وفرة ، ويقيمون بمستوى المعيشة

الأكثر ارتفاعاً (متوسط الدخل الوطني يزيد على ٢٥٠٠ دولار ، والمستوى الغذائي يزيد على ٢٠٠٠ كالورى فى اليوم) ، وتلك التى — باستثناء أقلية صغيرة — يكون مستوى المعيشة فيها منخفضاً للجميع ، قسمناها إلى مجموعتين كبيرتين : الدول الصناعية (التى تضم بنوع خاص أمريكا الشمالية ، والدول التى سكانها من الانجليو سكسونيين فى أستراليا ونيوزيلندا ، وبريطانيا العظمى ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وهولندا ، وسويسرا ، وبعض الدول الشيوعية ، واليابان ، وإسرائيل) ؛ والدول الآخذة فى النمو : ثلث العالم ، ويشمل الغالبية العظمى لأفريقية (باستثناء البيضا فى جنوب أفريقية) ، وآسيا ، والاقيانوسية ، ولا أمريكا الجنوبية (باستثناء الجزء الجنوبى) .

وهذا الكتاب يمثل المجلد الثانى والعشرين ، من مجموعة « تاريخ الشعوب والحضارات » . وقام بكتابته عدد من المؤرخين المتخصصين بإشراف الأستاذ موريس كروزيه Maurice Crouzet ، ومناسب كل جزء فى الكتاب لصاحبه ، وإن كنت اعترف ، انى قد إختصرت بعض الأجزاء ، توفيراً أعلى مجهود القارئ العربى ، من تفاصيل فى غاية التخصص .

وأرجو أن أكون موفقاً فى إختيار وتعريب وعرض هذا الكتاب للقارئ والدارس العربى — وعلى الله قصد السبيل ؟

الاسكندرية فى أول رمضان ١٣٩٨ هـ

٥ أغسطس ١٩٧٨ م

دكتور

جلال يحيى

البَابُ الْأَوَّلُ

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة الباب الاول^(١)

يحتاج تقديم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم منذ عام ١٩٤٥ إلى أن نحدد نقطتين بالنسبة للنهج المستخدم .

فالإقتصاد العالمى لا يمكنه من أية ناحية أن ينصرف في مجموع متجانس ، إذ أنه يتكون من إقتصاديات وطنية مرتبطة ببعضها بدرجات إرتباط متفاوتة . وعلاوة على ذلك ، فإدامت الأمة يمكن تعريفها ، من وجهة النظر الإقتصادية على أنها مجموع الأنشطة الإقتصادية المتداخلة ، والمتسكاملة إلى درجة بعيدة ، ومتضامنة ، ومحكومة ومنظمة عن طريق الدولة ، المحتكرة لسلطة الإجبار العام ، (حسب تعريف ماريجو J. - G. Marigot) ، وأن عدد وأهمية هذه النشاطات لا تكون أبداً هي نفسها من دولة إلى أخرى ، فإن ذلك يستتبع عدم وجود أمتين متشابهتين في العالم ، ولكن سلسلة من الأمم غير المتساوية .

والأفراد الذين يكونون الأمة ، كمجموعة إنسانية بين غيرها من المجموعات ، ينظمون بطريقة معينة الموارد الموجودة لديهم من أجل تغييرها والحصول على سلع تهدف لإرضاء إحتياجاتهم ؛ وتكون العلاقات التي يقومون بها مع الطبيعة ، وكذلك بنوع خاص فيما بينهم ، نظاماً اقتصادياً . ومادامت لا توجد هناك وسيلة واحدة صالحة لسلل العصور ولسلل الامكنة من أجل تنظيم الإنتاج ، وتوزيع وإستهلاك الثروات ، فإنه من الممكن أن تكون هناك نظاماً إقتصادية مختلفة في العالم ؛ هذا علاوة على أنه يجب علينا ألا ننسى أن أى نظام ، مهما كان ، ليس محددأ بشكل نهائى ، بل إنه يتطور وباستمرار .

ولذلك فإنه لا يمكن دراسة النظام ، والأمة بعيداً كل منهما عن الآخر ،

(١) كتب هذا الباب Jacques Wolff استاذ الإقتصاد بجامعة باريس ١

إذ أن النظام يحصل على قوته من نجاحه ، أى من الطريقة التى تم بها تسييره بواسطة أهالى الأمة التى إختارته ، والتى يعتقدون بها فيه . وبمعنى آخر ، فإن التطور الإقتصادي والإجتماعى للعالم لا يمكن فهمه إلا ابتداء من الأمة ومن النظام الإقتصادي ، إذ أنه ناتج عنهما .

ومادامت الحالة كذلك ، فلقد أظهر تطور العالم خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، بعض المظاهر الواضحة تماماً . فالولا ، سجلت كل الدول ، سواء أكانت صناعية وأكملت نموها ، أو مازالت فى أول نموها ، حركة عامة لتوسيع إقتصادها بمعدلات تتفاوت فى سرعتها ، ولسكنها كانت دائماً مرتفعة ، ومصحوبة بتنوع كبير ، وبارتفاع واضح فى الأسعار ، وبشكل مستمر . وبعد ذلك ، إستمر نظامان إقتصاديان ، الرأسمالية والإشتراكية ، متمثلان بنوع خاص كل فى دولة ، الولايات المتحدة وإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى إقتسام العالم ، وذلك فى نفس الوقت الذى تطور فيه كل منهما بشكل واضح . ثم بعد ذلك ، إذا كانت ، الدول قد زادت من علاقاتها التجارية ، والنقدية ، والمالية ، فإن التنظيم الدولى ، القائم على إنجلمترا ، قد حل محله نظام آخر مركو على الولايات المتحدة ، الأمر الذى يبدو على أنه قد أدى إلى تنهات هامة ، بالنظر إلى سياسة السيطرة التى تتبعها هذه الدولة ، بينما لم يعط نظام العلاقات المؤسس على إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، إذا ما كان قد مر كذلك ببعض التغييرات ، تعديلات على مثل هذه الدرجة من الاهمية . وأخيراً ، فإن التطور الإقتصادي فى كل الأمم ، قد تسبب ، وهو مرتبط بالتغير الديموغرافى ، فى ظهور تطور إجتماعى مشابه ، مصحوباً بنفس التوترات . ولذلك فانه يبدو أن التطور الإقتصادي والإجتماعى فى العالم ، رغم إختلاف مستويات التنمية والتنظيم الإقتصادي للدول ، قد تبع خطاً معيناً ، يظهر بوضوح أكثر حينما ندرس الأحوال الموجودة عند نهاية الحرب العالمية الثانية .

الفصل الأول

الفوضى في الإقتصاد العالمى فى عام ١٩٤٥

فى عام ١٩٤٥ أظهر الإقتصاد العالمى أنه فى حالة عدم تنظيم كاملة ، نتيجة للحربين العالميتين ، وللتغيرات التى وقعت فى الفترة بينهما . وكان التوسع السريع يتلوه تقلص عميق ، وبدأ أن التسمية مستمرة ، بينما حدثت تغيرات هامة فى هذه الدولة أو تلك ؛ ولم تعد الرأسمالية هى وحدها النظام الإقتصادى الذى تنظم الموارد ، إذ أن نظاماً آخر ، وهو الاشتراكية كان ، بعد أن نشأ ونما فى إحدى الدول ، قد فرض نفسه كمنافس ؛ وكانت العلاقات الإقتصادية الدولية قد قلت فى حجمها ، بينما تفتت نظام التبادل والمدفوعات الدولية ؛ ولم تسكن التوترات الإجتماعية ، فى يوم من الأيام بهذه السكثرة ، وبهذه الحدة . ومع ذلك ، فإن الامر كان يتعلق هنا بنهاية فترة الثلاثين عاماً من الازمة الاقتصادية والإجتماعية ؛ ولانتهت بذلك فترة الإنتقال .

١ - عدم المساواة فى النمو :

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية تمثل نهاية فترة كان عدم التمازج الواضح يغطى فيها بعض خطوط القوى البسيطة . فبعد فترة التوسع فى العشرينيات ، بدأ أن نمو الإقتصاد العالمى قد توقف فى سنوات الثلاثينيات ؛ ولسكن إذا كانت بعض الدول قد سجلت تدهوراً ، فإن دولاً أخرى قد إستمرت فى تقدمها ، وزادت الحرب العالمية الثانية من حدة ظهور هذه الحركة بدرجة أن أصبحت عدم المساواة هذه بين الدول أكثر وضوحاً فى عام ١٩٤٥ عما كانت عليه فى عام ١٩١٤ ،

أولاً - تطور مجموع الانتاج القومى :

يمكن فهم نمو إحدى الدول على أنه زيادة طاقاتها ، مصحوباً بتغيير فى البنيان ، وتطوير قوة ومستوى الدول ينتج عن تطور هذين السببين .

ف نجد أولاً أن هناك مجموعتين من الدول يمكن تمييزها بسهولة تبعاً لسرعة نمو إنتاجهم القومى .

المجموعة الأولى هى مجموعة الدول الصناعية أو المكتملة النمو التى تمثل تغييراً حقيقياً .

و كانت بعض الدول قد سجلت هبوطاً متزايداً نتيجة للحرب . وكان هذا مثلاً هو حال إنجلترا التى لم تعرف ، بعد إنتصارها فى الحرب العالمية الأولى ، إلا توسعاً معتدلاً نظراً لصعوبات تشغيل إقتصادها (الإضراب الطويل لعمال المناجم عام ١٩٢٦ ، وزيادة الإهتمام بإعادة تقييم الجنية أكثر من الإهتمام بالتوسع) ، ثم إنكماش عميق (هبوط بمقدار ٢٠ ٪ من حجم الانتاج القومى) لم تتمكن من التغلب عليه إلا عند نهاية الثلاثينيات ، وخرب فرضت أمر الاستخدام المكثف لرأس المال ، دون التمكن من التجديد . وحالة أكثر من ذلك وضوحاً ، هى حالة فرنسا حيث تبع توسع سنوات العشرينيات ، إنكماش مستمر خلال خمسة عشر عاماً (١٩٢٩ - ١٩٤٤) : فعلى أساس معدل ١٠٠ فى عام ١٩٣٨ ، كان الإنتاج القومى الذى بلغ ١١٩ فى عام ١٩٢٩ ، قد هبط إلى ٥٥ فى عام ١٩٤٤ ، أى تقريباً إلى نفس المعدل الذى كان عليه فى سنوات ١٨٨٠ — ١٨٩٠ .

وبلاد أخرى ، بعد أن كانت قد عرفت توسعاً كبيراً ، سجلت تناقصاً . وكان هذا هو حال اتحاد الجمهوريات اللسوفيتية ، التى كانت قد تبعت ، إبتداء

من عام ١٩٢٨ ، حركة التوسع التي كانت موجودة في بلادها من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤ ، وأظهرت زيادة واضحة في إنتاجها القومى حتى عام ١٩٤١ ؛ ولسكن التخريب الذى حدث نتيجة الحرب ، تسبب في عام ١٩٤٥ في تناقص واضح بالنسبة إلى ما كان عليه في عام ١٩٤٠ . وحالات أكثر وضوحاً هي حالة كل من ألمانيا واليابان ، اللتان لم تعرفا الانكماش إلا على فترة قصيرة نسبياً في بداية سنوات الثلاثينيات ، إذ أن الحرب (إبتداء من عام ١٩٣١ مع غزو منشوكو بالنسبة لليابان) أو الإستعداد للحرب (إبتداء من عام ١٩٣٣ بالنسبة لألمانيا) كانت تزيد بكثير عن مجرد موازنة الانكماش الذى تم تسجيله ؛ وفى عام ١٩٤٥ لم يصل إنتاجهما القومى ، ونتيجة للتخريب المادى ، إلا إلى نصف ما كان عليه وقت إعلان الحرب . وعلينا أن نلاحظ أن التراجع الواضح أو العميق لهذه الدول والتي كانت تمثل مركزاً بين الدول العالمية الرئيسية ، وتشارك بما يقرب من ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمى ، كان بسبب ظروف مؤقتة ، هي الحرب ، أتت بعد فترة طويلة من التوسع ، ولم تنتج عن تقهقر بطىء خلال فترة طويلة .

وكانت دولة واحدة تمثل تطوراً خاصاً ، إذ أنها كانت المستفيدة الكبرى من الحروب . وكانت الحرب العالمية الأولى قد سمحت للولايات المتحدة بزيادة إنتاجها القومى الذى أصبح الأكثر ارتفاعاً في العالم ، ولإستمرار التوسع (رغم الانكماشات القصيرة المدى في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٦) حتى عام ١٩٢٩ . ولكن الانكماش كان قوياً بنوع خاص في سفريات الثلاثينيات (فكان الإنتاج القومى في عام ١٩٣٣ يقل بمقدار ٤٠ ٪ عن إنتاج عام ١٩٢٩) وكان طويلاً (فسياسة القانون الجديد التي طبقت من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٦ لم تحرز النجاح المتوقع عليها ، وإلى رضاء عام ١٩٣٧ إنكماش هام في عام ١٩٣٨) . وسمح الإستعداد للحرب في عام ١٩٤٠ ، والدخول إليها في عام ١٩٤١ بالنقلب

نهائيا على الازمة : ففي عام ١٩٤٥ أصبح الانتاج القومى فى حجمه ضعف ماكان عليه بالنسبة لعام ١٩٢٩ ، وأصبح ثلثى الإنتاج العالمى ؛ وكان رأس المال قد تجدد ، ولم يصب الإقتصاد أى تدمير .

أما المجموعة الثانية فهى مجموعة تشتمل على الدول الباقية فى العالم ، دولا قليلة التصنيع أو غير مصنعة ، مستقلة أو مستعمرات لدول أوربية . وإذا كانت هى الأخرى قد عرفت أثناء سنوات العشرينيات زيادة فى إنتاجها القومى ، نتيجة لذلك الذى حدث فى الدول الصناعية ، فإنها كانت كذلك قد شهدت إنكماشاً خلال سنوات الثلاثينيات ؛ والرافع أن هذه الزيادة وهذا الإنكماش كانا محدودين ، وكان من الأجدر أن نتحدث عن الركود . وعلى العكس من ذلك نجد أن الحرب قد تسببت فى طلبات كثيرة للمواد الأولية والمنتجات الزراعية من جانب الدول الصناعية ، فأصبحت هذه الدول تمتلك فى عام ١٩٤٥ موارد مالية هامة (ميزان الدولار فى أمريكا الجنوبية ، وميزان الإسترلينى فى البلاد الداخلة فى منطقة الاسترلينى) تمكنها من أن تستخدمها فيما بعد فى إستيراد السلع المصنعة ، وتساعدوا فى عملية التنمية .

ولكننا نجد لأنها أن التنمية ليست مترادفا لعملية النمو دون تغيير ، إذ أنه ، مع الزمن ، لا يظل الانتاج القومى كما هو ، فتظهر فروع جديدة ، وتظهر منتجات جديدة ، وتنمو ، بينما تتعرض بعض الفروع الموجودة للركود أو التقهر ؛ وهذه العملية الخاصة بالتنوع ، وبالتجديد هى ضرورية ، إذ أنها وحدها تسمح ، وعلى المدى البعيد ، بزيادة حجم الانتاج القومى ، وفى هذا الشأن ، تظهر إختلافات كبيرة فى عام ١٩٤٥ .

والدولة التى أصابها الركود هى أيضا التى لم تكن قد تقدمت أو تقدمت

قليلا في ميدان تنويع اقتصادها . وهذا الامر يتعلق بالدول المتخلفة ، أو التي هي في سبيل النمو ، والتي يشكون تسعة أعشار انتاجها من المواد الزراعية أو المواد الأولية ، وهي التي تمثل الجزء الأكبر من الإنسانية ، إذ أن محاولات التصنيع التي وقعت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كانت محدودة في نطاق بعض الفروع (النسيج مثلاً) ، بينما لم تؤدي الحرب العالمية الثانية إلا إلى ارتفاع إنتاج المواد الأولية لتسدد حاجات المتحاربين (أمريكا الجنوبية ؛ والشرق الأوسط والهند من أجل الحلفاء ، وجنوب شرق آسيا لليابانيين بعد غزوهم لهذه المناطق) ويمكننا أن نضيف أن بعض هذه الدول قد فضلت تنمية قطاعها الثالث ، وهو قطاع الخدمات ، مثل الهند (فيما بين عامي ١٩١١ و ١٩٣١ ، زادت نسبة الإهالي العاملين في القطاع الثالث من ١٨ ٪ إلى ٢٣ ٪ من أولئك الذين يعملون في القطاع الأول ، وهو الصناعة) أو مصر (فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، زادت نسبة الإهالي العاملين في القطاع الأول من ٦٥ ٪ إلى ٧١ ٪ من مجموع العاملين ، وفي القطاع الثاني ، وهو الزراعة من ١١ ٪ إلى ١٠ ٪ والعاملين في القطاع الثاني من ١٩ ٪ إلى ٢٤ ٪) .

ومن جانبهم ، كانت الدول الصناعية قد سجلت تعديلا مختلفاً تماماً . فبالنسبة لبعضها نما القطاع الصناعي بسرعة فالنسبة لليابان ، وفيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ زادت نسبة الإهالي العاملين في قطاع الصناعة من ١٧ إلى ٢٤ ٪ من مجموع العاملين ، ونسبة الإهالي العاملين في القطاع الثاني من ٥٥ ٪ إلى ٤٥ ٪ ؛ بينما كانت الأرقام بالنسبة للولايات المتحدة ، وفي نفس الفترة هي من ٢٨ ٪ إلى ١٩ ٪ في القطاع الأول ، ومن ٣٢ ٪ إلى ٣٥ ٪ في القطاع الثاني . وكان الأمر كذلك بالنسبة لمانيسا ، وبالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بنوع خاص وهو الذي كان قد بذل جهودا كبيرا

من أجل التصنيع . ومن ناحية أخرى ، انقسم القطاع الصناعى أكثر فأكثر ، ونشأت فروع جديدة تنتج سلعا جديدة وتشير إلى تنمية أسرع : مثل الكهرباء ، والطيران ، والآلات الكهربائية المنزلية ، والسيارات . ومع ذلك فإن الحرب كانت لها نتائج مدمرة على بعضها — فإنتاج الصناعى فى ألمانيا واليابان فى عام ١٩٤٥ كان يمثل ثلث ما كان عليه قبل الحرب ، وكان بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية أقل بوضوح عما كان عليه فى عام ١٩٤٠ — وكانت الولايات المتحدة وحدها هى التى ضاعفت من إنتاجها الصناعى ، ومن طاقتهما على الانتاج . ولكن هذه التغيرات . كانت بالنسبة لدول أخرى ، قد أخذت سرعة أقل من ذلك وبكثير . فى إنجلترا ، شاهدنا لاستقرار آفى القطاع الصناعى مادام عدد الاهالى العاملين فى القطاع الاول قد مر فيما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٤٠ من ٧ إلى ٥.٥٪ من المجموع الكلى للعاملين ، وظلت نسبة العاملين فى القطاع الثانى ، وهو الزراعى ، كما هى أى ٤٩٪ ، بينما لم يزد تعداد السكان إلا بنسب ضعيفة جداً ، وفى فرنسا وفى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢١ و ١٩٣٦ كانت النسب هى ٤١٪ و ٣٥٪ بالنسبة للقطاع الاول ، و ٣٠٪ و ٣١٪ بالنسبة للقطاع الثانى . هذا علاوة على أن تنوع القطاع الصناعى قد تم ببطء : ولذلك فإن إنتاج السيارات فى فرنسا قد زاد من ٤٠٠٠٠ وحدة فى عام ١٩٢٠ (كان ٤٥٠٠٠ فى عام ١٩١٣) إلى ١٩٦٠٠٠ فى عام ١٩٣٩ ، بعد أن كان قد وصل إلى ١٩٤٠٠٠ فى عام ١٩٢٩ .

ثانيا : الأسعار والتقدم الاقتصادى :-

كان هذا النمو غير المتساوى مصحوبا بحركات أساسية فى الأسعار ، ترجمت بتقدم اقتصادى ، أى بزيادة الدخل الحقيقى للفرد ، وهذا التقدم الاقتصادى مختلف ومتفاوت .

ودراسة الأسعار يمكن أن تتم في مظهرين . فيمكننا في أول الأمر أن نأخذ معدلاً عاماً للسعر (سعر البجلة أو سعر التجزئة مثلاً) ، وفي هذه الحالة نلاحظ أن تغيرات أجمالى الدخل القومى تظهر على أنها مصحوبة بتغيرات فى نفس الاتجاه لمعدل الأسعار : وهكذا يكون إزدهار سنوات العشرينيات يتميز بارتفاع الأسعار ، وضيق سنوات الثلاثينيات مصحوباً بانخفاض الأسعار حتى عام ١٩٢٣ أو عام ١٩٣٥ ، تبعاً للبلاد . وعلى العكس من ذلك نجد أن سرعة التغير كانت مختلفة : واكفى لناخذ فى الاعتبار سوى الارتفاعات ، فإنها كانت قد ظهرت بقوة ضخمة فى بعض البلاد حتى أنها أدت إلى تعطيم العملة وإلى ضرورة إحلال غيرها محلها ؛ (حالة ألمانيا فى عام ١٩٢٣ ، وروسيا فى نفس العام ، والصين ، وألمانيا بعد ذلك ، والمجر عند نهاية الحرب العالمية الثانية) ؛ وعرفت بلاد أخرى ، وبخاصة فى فترة الحرب ، ارتفاعات ضخمة . (مثلاً إيطاليا ، وإنحاد الجمهوريات السوفيتية ، وفرنسا ؛ وفى هذه الدولة الأخيرة إرتفعت الأسعار ثلاثة أضعاف عن المعدل فيما بين عامى ١٩١٣ و ١٩٢٠ ، وارتفعت ستة أضعاف فيما بين عامى ١٩٢٦ و ١٩٤٥ ، وكانت فى النهاية قد إرتفعت بما يزيد عن عشرين ضعف فيما بين عامى ١٩١٣ و ١٩٤٥) .

ومع ذلك فإن إرتفاع الأسعار فى دول أخرى كانت أقل ضخامة : ففى الولايات المتحدة تم تسجيل إرتفاعاً بمقدار خمسة أضعاف من حرب عالمية إلى الحرب الثانية ، وفى إنجلترا كان الارتفاع أقل من ذلك . ولكن علينا أن نذكر أنه ، فيما يتعلق بهذه الدولة الأخيرة ، فإنها قد انتهجت سياسة فى أثناء سنوات العشرينيات تهدف لإعادة قيمة الجنيهة إليه كما كانت قبل الحرب ، وأنها تسهبت بالتالى فى تخفيض الأسعار .

ولكن أسعار المنتجات المختلفة التي تشترك في تكوين معدل عام لا تتغير بالضرورة في نفس الاتجاه وب نفس الحجم: فبعضها يرتفع، بينما ينخفض الآخر أو يبقى ثابتاً، مغيراً بهذه الطريقة بنيران الأسعار النسبي. وهكذا نجد أن أسعار المنتجات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية قد أظهرت تطوراً مختلفاً، وبشكل لم يظهر منذ وقت طويل — ففي الولايات المتحدة كان إرتفاع الأسعار الذي حدث في أثناء الحرب العالمية الأولى أقوى بالنسبة لأسعار السلع الصناعية عنه فيما يتعلق بالأسعار الزراعية، وكان إنخفاض الأسعار في الثلاثينيات أقل؛ وفي فرنسا فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ حافظت الأسعار الصناعية على مستوى أكثر إرتفاعاً من الأسعار الزراعية؛ وفي إنجلترا، كانت أسعار المنتجات الزراعية المستوردة، ابتداءً من عام ١٩٢٠، أقل من أسعار المنتجات الصناعية المصدرة، وكذلك الحال بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية، فلقد تدهورت أسعار المنتجات الزراعية نسبياً عن أسعار المنتجات المصنعة؛ وأخيراً، وفي كل البلاد المنتجة للسلواد الأولية والمواد الغذائية، فإن أسعار التصدير، في سنوات الثلاثينيات، قلت بكثير عن أسعار السلع المصنعة المستوردة — ولكن مع الحرب العالمية الثانية، وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية، لاحظنا عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه. وب نفس الطريقة، وفي داخل القطاع الصناعي، فإن أسعار المواد في الفروع المختلفة، قد تعدلت بطريقة متباينة: وهكذا نجد، في فرنسا، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٠٥ — ١٩١٣، أن معدل سعر الفحم قد ارتفع من ٥٣٢ في عام ١٩٢٠ — ١٩٢٤ إلى ٧٠٦ في عام ١٩٣٥ — ١٩٣٨، بينما إنخفض سعر البترول من ٢٢٨,٤ إلى ١٠٢,٤ أي إن سعر الفحم قد تضاعف ثلاث مرات بالنسبة لسعر البترول؛ وب نفس الطريقة نجد أن معدل سعر الجلود قد ارتفع من ٣٦٦,٤ إلى ٦٣٠,٣ وأن معدل سعر

المطاط قد تغير من ٧٣ إلى ٥٨١٠ الأمر الذى يعنى أن سعر الجلد قد تضاعف بالنسبة لسعر المطاط .

كما أن دراسة تطور التقدم الاقتصادى تؤدي من ناحيتها إلى نتائج معقولة .

فن ناحية يمكننا أن نبحث عما كان عليه الدخل الحقيقى للفرد . ومن أجل هذا نقرب بين حجم الدخل القومى ، و تعداد السكان ، وإذا كان الدخل قد تزايد بسرعة تفوق سرعة زيادة إجمالى عدد السكان ، فيمكننا أن نتحدث عن تحسن ، وإذا ما كان عكس ذلك فإننا نتحدث عن انخفاض إذا ما كانت الزيادة أقل سرعة . ونلاحظ عندئذ أنه فى غالبية البلاد المنتجة لمنتجات زراعية ومواد أولية ، أن تعداد السكان قد زاد بسرعة أكبر ، أو على الأقل بنفس سرعة زيادة الدخل القومى ، الأمر الذى أدى إلى تقليل أو ركود الدخل الحقيقى للفرد ؛ وعلى العكس من ذلك ، ومع السرعة البطيئة للغاية فى زيادة السكان فى مجموع الدول الصناعية ، كان الارتفاع ، حتى وإن كان بسيطاً ، فى الدخل القومى فى خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٠ ، قد سمح ورغم الأزمات التى حدثت فى سنوات الثلاثينيات ، بزيادة للدخل الفعلى للفرد . وعلى كل حال ، فإن كل الدول قد سجلت ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، انخفاضاً كبيراً فى الإستهلاك الشخصى ، وأصبح الدخل الفعلى للفرد أقل مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى ؛ وكانت الولايات المتحدة وحدها ، ونتيجة لمضاعفتها لإنتاجها ، هى التى انتهت الحرب مع سكان يتمتعون بمستوى دخل فعلى هو الأعلى أكثر ارتفاعاً فى تاريخها . ولكن علينا أن نتذكر أنه بأخذنا بطريقة العمل بهذه المقارنات ، محددة بفترة زمنية ، ويمكن ، فإننا نفترض تخلفنا من كل الصعوبات الخاصة بحساب الدخل القومى ، وبالتغيرات فى تكوين مجموع الإستهلاك ، وبأمال الأفراد الذين يمكنهم أن يشعروا بالحرمان رغم الكمية الكبيرة للسلع الموجودة تحت تصرفهم .

ومن ناحية أخرى ، لما كان سكان الدولة لا يكونون مجموعاً متماثلاً ، فيمكننا أن ندرس توزيع التقدم الإقتصادي تبعاً للمجموعات الاجتماعية ، إذ أن اختلاف الدخل الحقيقي للفرد لا يتوزع (بدلاً بنفس النسبة بين الأفراد والجماعات . وإذا كان من الصعب الحصول على معلومات بالنسبة لمجرى من السكان (أصحاب الربح ، أو المصالح ، أو الدخل المشترك) فإن غيرها على العكس من ذلك موجود ، وبخاصة بالنسبة لأصحاب المرتبات . ففي أثناء الإزدهار الذي حدث في العشرينيات ، زادت المرتبات الفعلية ، ولكن بطريقة تختلف من بلد إلى آخر ؛ (وهكذا كانت الزيادة السنوية ١٢٤ ٪ في الولايات المتحدة ، و ١٠٩ ٪ في بلجيكا و ١٠٩ ٪ في إنجلترا ، و ٣٤٥ ٪ في ألمانيا ، بينما كان الانخفاض في فرنسا بمقدار ٥٠ ٪) ؛ وفي نفس الوقت ، وتبعاً للصناعة ، كانت التغيرات مختلفة عن تلك الخاصة بالمعدل العام (فمثلاً في الصناعات القطنية ، كانت نسب الزيادة هي ٢٦ ٪ في إنجلترا و ١٠٦ ٪ في بلجيكا) . وفي سنوات الثلاثينيات كان لانخفاض المرتب الإسمي أقل من لانخفاض سعر مواد الإستهلاك ، ذلك أن المرتبات الفعلية قد زادت ؛ ومع ذلك ، فمابيننا ألا نفسى حالة الإستخدام ، إذ أنه ماذا يمثل معدل مرتب حقيقي في إرتفاع في مرحلة أزمة ، بينما تكون البطالة قد إنتشرت وجماعير ذوى الأجور قد قللت من قيمتها المطلقة ؟ ونضيف إلى ذلك أن لانخفاض الدخل القومى في عام ١٩٤٥ كان بدرجة أن كل المجموعات الاجتماعية قد خضعت لتخفيض مستوى معيشتها ، إلا بالنسبة لاولئك الموجودين في الولايات المتحدة .

وهكذا نرى أنه في عام ١٩٤٥ قد ظهرت الحالة وكأنها نهاية حركة كانت قد بدأت منذ ثلاثين عاماً ، وأسرع بها ذلك الانهيار الذى حدث ، والحرب العالمية الثانية . وكان نمو الاقتصاد العالمى قد أصابته حركة بطء واضحة ، ولكننا

كانت تتميز، كمنهج للاقتصاديات الوطنية، بإعادة توزيع الأهمية بين الدول. فكانت فرنسا وإنجلترا، التي كانت معدلات نموها ضعيفة، ولم تتمكن من تنويع إنتاجها بدرجة كافية، قد فقدتا من أهميتهما؛ وبدأ أن ألمانيا واليابان قد تخربتا تماماً رغم المعدلات السابقة للتنمية والمرفعة بنسوع خاص؛ وأما التنمية الروسية فكانت قد توقفت؛ وظهرت الولايات المتحدة على أنها الدولة الوحيدة التي أفادت من الحرب، ما دامت قد ضمنت لنفسها أكثر من نصف الانتاج الصناعي العالمي، وبمجموع الانتاج العالمي؛ أما بقية العالم فإنه قد وجد نفسه في حالة ركود وتخلف. وكانت هناك دولة واحدة تسود عالمياً.

٢ - صعوبات النظم الاقتصادية -

إذا لم توجد عشية إعلان الحرب المالية الأولى سوى طريقة واحدة لتنظيم الموارد النادرة، وهي الرأسمالية، فإن عام ١٩٤٥ قد ظهر على أنه السنة الحاسمة لانقسام العالم نهائياً إلى نظامين: الاشتراكية، لأن اتحاد الجمهوريات السوفيتية لم ينهزم أمام ألمانيا، والرأسمالية لأنه كان قد عاش أزمة سنوات الثلاثينيات، وكان قد تطور.

أولاً: - التعديلات في النظام الرأسمالي: -

إذا كان من الممكن فهم النظام الاقتصادي على أنه مجموع متجانس من البنين، فإنه لا يقل عن ذلك أن كل نظام يعمل من أجل نفس الاهداف، من الرفح السريع والمنتظم الى أقصى درجة للدخل القملى للرد، ياب فيها البنين الأساسى درأ هاماً؛ الامر الذى يؤدى الى امكانية تعريف النظام الرأسمالى بأنه النظام الذى يحتفظ بالملكية الفردية لوسائل الانتاج، وبأنه النظام الذى يعترف برأس المال الشرعى، وبأنه اقتصاد مشروعات، الامر الذى يؤدى الى وضع مؤسستين فى المقام الاول، حق الملكية الخاصة وحق التعاقد بحرية. وفى عام ١٩٤٥

كانت الرأسمالية قد تعدلت بعمق ، وكانت قد تغلبت على كل الانتقادات التي كانت قد وجهت اليها في الميدان الاقتصادي .

وتميزت أولا الرأسمالية في هذه الفترة بوقوع تعديل ثنائي .

فلاحظ في أول الامر حركة التمرکز . ونحن نعرف أنه لم يكن هناك أبدا منافسة بين ذلك العدد الكبير من المشروعات الصغيرة في أثناء القرن التاسع عشر ، وكانت المشروعات الكبيرة موجودة بالفعل ، ولكن حركات عميقة بدأت عند نهاية القرن التاسع عشر من أجل التمرکز ، بسرعات متباينة ، واستمرت حتى عام ١٩٤٥ . وأخذت لنفسها أشكالا مختلفة . تمرکز أفقي (مشروعات مختلفة تنتج نفس السلع) أو أفقية (مشروعات مختلفة تشكل انتاجا من المواد الأولية) . وذلك بأسماء مختلفة — الترسر Trusts والهولنديج Holdings في البلاد الانجلو سكسونية ، وكونزرن Konzerns وكارتيلز cartels في ألمانيا ، وزايباتسو Zaibatsu في اليابان — معبرة عن هذه الطرق ؛ وبنوع خاص ، نلاحظ تكامل رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي ، اذ أن المصارف التي كانت قد حصلت على مشاركة في المشروعات التي أقرضتها ، وجدت نفسها بعد فترة طويلة أو قصيرة ، على رأس مجموعة من المشروعات ؛ وعلينا أن نلاحظ أخيرا أنه في عدد صغير من الافرع (البترول ، وصناعة السيارات) قد ظهرت مؤسسات دولية . وحركة التمرکز هذه ، اذا ما كانت ضعيفة في فرنسا ، فإنها كانت على العكس من ذلك ، قوية في ألمانيا ، وفي انجلترا واليابان ، وفي الولايات المتحدة ؛ وهكذا ، قرروا في عام ١٩٣٨ ، بالفسبة لهذه الدولة الاخيرة أن ثمانية مجموعات كانت تضم ١٠٦ من بين الـ ٢٥٠ شركة الاكبر قوة ، وكانت ١٤ شركة تدخل في المجموعة الاولى — مصرف مورجان Morgan First National — التي كانت تمثل رأس مال فعلي يبلغ ٣٠ مليار

دولار . فأصبحت الرأسمالية نظاماً تسود فيه وحيدات الانتاج الضخمة .

ومن جانبه تزايد تدخل الدولة بشكل مستمر . ففي أثناء الحرب العالمية الأولى ، بدأت الدول المتحاربة في تنظيم إقتصادها (وكان هذا بشكل عميق في ألمانيا) ورغم إرتقاء قبضة الاشراف في سنوات العشرينيات ، فإن المصروفات العامة (نتيجة لدفع أرباح القروض ، وإعادة دفعها ، ولدفع معاشات المحاربين القدماء) ظلت أعلى بكثير عن تلك التي كانت في عام ١٩١٤ . ثم جاءت الازمة في سنوات الثلاثينيات ، وتبع عنها تدخل جديد من أجل إعادة مستوى النشاط الإقتصادي : وهكذا شاهدنا زيادة اللوائح المسالية التنظيمية (حالة فرنسا مع تنظيم اسواق الأنبله والحبوب أو حالة الولايات المتحدة مع إنشاء قوانين الصناعة) ، ولإستخدام مختلف للمالية العامة (زيادة الانفاق من أجل سياسة التشغيل العامة كما حدث مثلاً في مشروع إصلاح وادي التينيسي في الولايات المتحدة) ، وتسكنل الدولة بعدد من المشروعات أو تأميمها (شركة ترانس أتلانتيك والسكك الحديدية الفرنسية) وحتى بالنسبة للحرب (بالنسبة لاييطاليا حملة الحبشة في عام ١٩٣٥ ، وبالنسبة لليابان حملة منشوريا عام ١٩٣١ ، والصين عام ١٩٣٧) أو الاسئمةداد للحرب (ألمانيا من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٩) . وأخيراً ، شاهدنا المحاولات الأولى لوضع سياسة إقتصادية شاملة (ألمانيا ، وأقل منها في الدرجة الولايات المتحدة) ، إلى جانب ذلك النوع من التدخل غير المظم (فرنسا) وهكذا تميزت عملية تسيير الحرب العالمية الثانية بتدخل عميق من جانب الدولة في جميع المجالات ، وبتطبيق سياسة شاملة (إقتصادية ، ونقدية ، ومالية) أكثر تجانساً ، وبكثير . وكانت الدولة قد دخلت في تنظيم وفي تسيير النظام الرأسمالي .

وتميز هذا التعديل ثانياً بأنه لم يتم في هدوء .

فأزمة سنوات الثلاثينيات قد اعتبرت ، بضخامتها وطول مدتها ، هلى أنها
أزمة نظام ، الأمر الذى أدى إلى الشك القوى فى النظام الرأسمالى . وهذا الإنهام
كان له أساس إقتصادى ؛ (فأخذوا عليه تواجد إنتاج لا تجد له تصريفاً ،
وإحتياجات لا تجد لها إرضاء ، وتسبب تطبيق التقدم التقنى بطريقة غير منظمة
فى تقلبات فى النشاط الإقتصادى ، وتسببت زيادة رأس المال الثابت فى زيادة
الاعباء . وفى زيادة ضغط تكاليف الإنتاج ، أى إلى تقليل المرونة) وكان له
كذلك أساس أخلاقى وروحى . (فذكروا أنه من الواجب أن يكون الإقتصاد
خاضع للأخلاق ولرجال الدين ، وأن فشل العقيدة كان أشد خطراً من الإهمار
الإقتصادى ، وطالبوا بمقيدة جديدة) . وتمكس الكتابات الإقتصادية فى عناوينها
الكثير من مواقف هذه الفترة ، وعمومية الأزمة : فتحدث سومبار W. Sombart
فى عام ١٩٢٢ ، فى ألمانيا عن ، « ازدهار الرأسمالية » ، ويسير G. pirou ، فى
فرنسا ، فى عام ١٩٣٦ ، عن « أزمة الرأسمالية » ، وشومبيتر J. Schumpeter ،
فى الولايات المتحدة ، فى عام ١٩٤٣ ، كان يفكر فى « الرأسمالية ، والإستراتيجية ،
والديمقراطية » ، فى أن الرأسمالية لن تعيش وسيأخذ غيرها من النظم مكانها :
الإشتراكية ؛ وبمحت ديترن P. Dieterlen فى فرنسا ، فى عام ١٩٤٥ ، فيما
سيحدث « فيما بعد الرأسمالية » . ولكن إذا كانت هذه التعديلات فى النظام أو
فى تغييره يطالبون بها من جوانب مختلفة ، فإن المدافعين عن الرأسمالية كانوا
كذلك عديدون ، وأشاروا الى أهمية ما حققته من الناحية المسادية ، وارتفاع
مستوى المعيشة الذى سجلته منذ ما يزيد على قرن من الزمان فى بلاد كثيرة .

ومع ذلك ، فمنها وراء هذا النقد ، وهذه المظاهرات الشفوية ، علينا أن
نتساءل عن القوة الحقيقية للنظام الرأسمالى فى هذه الفترة ، وفى هذا المجال علينا
أن نذكر أن واقعيتين ، أشار إليهما معظم المراقبين . فمن ناحية ، كان النظام

الرأسمالى ، وهو يتعدل ، أكثر قوة مما كان يبدو ، وهذه الصلابة نتجت عن البنيان الجديد : ففى الواقع أن الاقلية المسيية للشئون الاقتصادية كانت تحتفظ مع الدولة بعلاقات وثيقة . وكانت بالتالى لا تخشى مراقبتها أو اشرافها — ما دامت السلطة العامة يمكنها أن تنضم الى قوتهم الاقتصادية الخاصة . ومن ناحية أخرى ، كان الاعداء الممكنون للنظام الرأسمالى تبدو عليهم مظاهر الضعف ، اذ أن المستهلكين وحمله الأسهم ، وهم غير منظمين وموزعين ، لم يكن فى وسعهم اعطاء قيمة بناءة لمعارضتهم ، أو الحصول على نتائج ايجابية ، والصحافة ، باستثناء بعض الصحف ، كانت تحت الاشراف المباشر أو غير المباشر للقلية المسييرة ، وكانت درجة قوة وتجانس العناصر السياسية والاجتماعية التى يمكنها الدخول فى معركة ضد النظام الرأسمالى ضعيفة بشكل عام . والواقع أن عام ١٩١٤ كان قد أظهر ضعف الدولية (الانترناسيونال) الاشتراكية . وتوفى التجانس الوطنى على الشعور الطبقي ، وكان عام ١٩١٧ ونشوب الثورة الروسية نقطة بداية لانشقاقات داخل الحركة الثورية والنقابية العالمية ، كما أن عام ١٩٣٣ قد أظهر قلة مقاومة الاتجاه الاشتراكى المنقسم على نفسه ، والطبقة عاملة ممزقة ، لحركة دكتاتور يعتمد على نظام وطنى حماسى وبجموعة من القرى الديماغوجية . وبالاختصار ، فإن النظام الرأسمالى لم يكن أبداً مهدداً فى اسمه ؛ وفى عام ١٩٤٥ ، كانت الدولة المنتصرة ، الولايات المتحدة ، أكبر دولة عظمى فى العالم ، هى كذلك الدولة الرأسمالية الأولى .

ثانياً : — ميلاد ونمو النظام الاشتراكى : —

فى عام ١٩٤٥ أصبح نظام اقتصادى آخر ، هو الاشتراكية ، الذى يعرف بأنه ذلك النظام الذى تكون فيه ملكية وسائل الانتاج عامة — المثل لتنظيم الموارد الذى اختارته إحدى الأمم ، وهى روسيا ، والتى كانت قد خرجت

هي الاخرى منتصرة من الحرب . وهذا النظام ثابت . وتمكنت صناته أن تظهر على مسرحين .

ففى المسكن الاول كان بناء الاشتراكية ، من عام ١٩١٧ الى عام ١٩٢٩ يتميز بتغييرات ، ومحاولات ، إذ أن تغيير بناءات لا تتمين بالسكال والتسيير غير السليم كانت تهجر على الرجوع الى الورا .

وكانت الثورة ، بعد نجاحها يوم ٨ / ٧ نوفمبر ، قد قررت تغيير النظام ، وعبرت عن ضرورة إنشاء شيوعية حرب . . وفى القطاع الزراعى ، كان الهدف هو إلغاء الملكية الخاصة ، فقامت مجالس قومهسييرى (هندوبى) الشعب ، من اليوم التالى من الاستيلاء على السلطة ، باعلان مصادرة اراضى كبار الملاك ، والسكنيسة والدولة (أى نقل الملكية دون دفع تعويض للجان الرراعية المحلية) واستيلاء الدولة ولجان الاهالى على البهائم الموجودة على هذه الاراضى ، الامر الذى أدى الى ظهور تمييز بين ملكية الدولة ، وبين الملكية الجماعية ، ثم اشتراكية الارض (فى ١٩ فبراير ١٩١٨) . وفى قطاع الصناعة والتجارة ، كانت التغييرات كاملة فى البنيان ، رغم أن سير العملية كان أكثر إبطاءً : سيطرة العمال على المشروعات (١٤ نوفمبر ١٩١٧) ، وإنشاء مجالس أعلى للاقتصاد الوطنى (ديسمبر ١٩١٧) ، وأخيراً مركزية وتنسيق القرارات الاقتصادية الهامة ، والتأميم (المصارف فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٧ ، والتجارة فى ٢١ نوفمبر ١٩١٨ ، والمشروعات الكبرى فى ٢٨ يونيو ١٩١٨ ، والمشروعات الصغيرة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠) وإحتكار التجارة الخارجية (٢٢ أبريل ١٩١٨) وكذلك إضطرب أمر تسيير الاقتصاد : فإذا كان مبدأ الفردية فى إدارة المشروعات قد طبق فى شهر أبريل عام ١٩١٨ ، فإن الرغبة فى إدارة الاقتصاد قد ظهرت فى نفس الوقت ، ما دام ليثين قد طلب (فى شهر أبريل ١٩١٨) من إدارات المجالس الأعلى للاقتصاد

الوطني ووضع خطط للانتاج القصير المدى ، وأنشأ (في شهر ديسمبر ١٩٢٠) لجنة مكلفة بعمل برنامج لسكهربة البلاد .

ومع ذلك ، فإن « شيوعية الحرب » قد فشلت في كل المجالات : فعمليات التأميم أثارت عدم رضا الفلاحين ، إذ أنهم لم يحصلوا على الملكية الفردية ، والعمال لأن المجموع الذي كانوا يسيطرون عليه لم يكن ملكاً لهم ، وأدت المصادر إلى دفع الفلاحين إلى الاحتفاظ بمحاصيلهم ، الأمر الذي أدى إلى زيادة المجاعة (١٩٢١) ، ونشبت حركات تمرد (بحارة كرونستاد ، في فبراير ١٩٢١) . وفي شهر مارس ١٩٢١ ، قدم لينين نظرية العبور من النظام الرأسمالي إلى الاتجاه الجماعي ، وبواسطة العبور عبر نظام رأسمالية الدولة ، ووضع « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، N. E. P. التي كان هدفها الأساسي هو إعادة إقامة تسيير مرض الاقتصاد . ولتخذت إجراءات لها صفات أكثر تحرراً في قطاع الزراعة ، (تخفيض الضرائب ، وفرض ضرائب عينية ، الأمر الذي سمح للفلاحين بالتصرف في فائض يمكنهم بيعه ، وإعادة حرية إستغلال الأرض ، والتخلي عن العمل الاجباري) ، وكذلك الحال في قطاع الصناعة والتجارة ، (إعادة المشروعات التي تستخدم أقل من عشرين عاملاً إلى أصحابها ، ولا مركزية الإدارة والتخلي عن النظام السلطوي الخاص بتوزيع المواد الأولية) ، وصاحب كل ذلك إصلاح نقدي (إستخدام عملة جديدة الشيرفونيتز tohervonetz) ، وإصلاح للمالية العامة (العودة إلى توازن الميزانية) . وكان يمكن أن نقول ، في عام ١٩٢٨ أن « السياسة الاقتصادية الجديدة » قد وصلت إلى أهدافها ما دامت قد بلغت تقريباً مستوى الانتاج الذي كان موجوداً قبل الحرب .

وجاءت بعد ذلك عملية الانشاء النهائي للاشتراكية ، وفي وقت قصير . وكان القطاع الزراعي هو أكثر المستفيدين . وكانت السلطات قد شجعت

من قبل ، وفي وقت السياسة الاقتصادية الجديدة ، على إنشاء تعاونيات انتاجية من أجل الاسراع في عملية تجميع الاراضى؛ هذا علاوة على أن القانون الزراعى كان قد صدر في عام ١٩٢٢ وكان يميز بين ثلاثة أنواع من تعاون الفلاحين - استخدام الادوات الزراعية في اشتراكية ، واستخدام آلات الارض في اشتراكية والجماعية الكاملة في الكولخوز Kolkhoz - وكان يهدف الى الادارة المباشرة عن طريق الدولة الاقطاعات التي كانت تمتلكها (سوفخوز Sovkhoz) وعند نهاية عام ١٩٢٩ ، حدثت مهاجمة صغار الفلاحين ، الكولاك Koulak ، والمستفيدين ، وحقى السياسة الاقتصادية الجديدة . وكان الهدف مشتركاً : انتهاء معارضة الفلاحين لعملية تنمية الكروميونات ، وتحقيق تجميع زراعى يسمح بمرور الايدى العاملة صوب الصناعة ، أى التصنيع ، وكانت الوسائل المستخدمة راديكالية — ففي شهر نوفمبر ١٩٢٩ ، حصلت السلطات الاقليمية على سلطة نوع ملكية الكولاك ، وابعادهم ، وأرسل ٢٢٥٠٠٠ عامل الى الارياف من أجل ادارة حركة جماعية الارض - واذا كان قد تم في أول يوليو سنة ١٩٣١ إنشاء ٢١١٠٠٠ مزرعة جماعية تضم أكثر من نصف الالهالى الزراعيين ، وثلث الاراضى الصالحة للزراعة ، فإن عددها وصل الى ٢٤٥٠٠٠ في عام ١٩٣٦ ، وأصبح تضم ٩٠ ٪ من الفلاحين . (ومع ذلك فإن حركة جماعية العمل في الارض لم تكن كاملة ، فقد كان للفلاح الكولخوزى حق ملكية داره ، وحوشة وحديقة وبعض البهائم) . وفي الصناعة والتجارة رأيت المشروعات الخاصة التي كانت تضمن اعطاء ما يريد على نصف الانتاج ، أن نصيبتها قد أخذت في التضاؤل قبل أن يمنع عنها في عام ١٩٢٢ . وهكذا ، تم في ثلاث أعوام ، إنهاء تجربة ، السياسة الاقتصادية الجديدة ، واستمر اكمال عملية اشتراكية وسائل الانتاج .

وهذه التغيرات في البنيان صهبتها تعديلات في التسخير . ففكرت السلطات

في تخطيط الاقتصاد ، فوضعت خطط للتنمية (الكهرباء ، والتعدين ، والنقل ، والزراعة) في وقت « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، بينما أنشأت جهازاً ، في ٨ يوليو سنة ١٩٢١ ، مركزياً من أجل التخطيط مكلف بوضع خطتين ، الأولى لاستكشافية ، والثانية تطبيقية ، من أجل العام التالي . هذا علاوة على أن أعوام ١٩١٨ — ١٩٢٨ كانت فترة تجارب من أجل الإنشاء : فتحسنت وسائل التنبؤ ، وزادت أهمية التكامل بين القطاعات المختلفة ، ووضعت مسألة العمل المشترك بالأهداف والوسائل في المكان الأول ، وفي سنة ١٩٢٨ بدأت الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٢٨ — ١٩٣٢) التي تلتها الخطة الثانية (١٩٣٣ — ١٩٣٧) ، ثم الثالثة (١٩٣٨ — ١٩٤٢) التي تعطلت نتيجة للحرب ، والتي كانت أهدافها ، من التصنيع ، وتنمية القوى الإنتاجية ، والأولية للصناعة الثقيلة ، متشابهة . وإذا كانت الخطة الأولى قد أظهرت الكثير من العجز (أهداف لا يمكن الوصول إليها ، وعدم وجود التوازن) ، فإن التجربة قد أدت بسرعة إلى درجة من التحسن جعلت القادة الاشتراكيين يرون أن اتحاد الجمهوريات السوفيتية قد وصل ، في شهر مارس ١٩٣٩ ، إلى مرحلة جديدة ، وهي مرحلة « إتمام وبناء المجتمع الاشتراكي » ، بدون طبقات والعبور التدريجي من الاشتراكية إلى الشيوعية (١) . وبعد نهاية الحرب ، وجد النظام الاشتراكي نفسه ، كما كان عليه الحال في اليوم التالي للحرب العالمية الأولى ، أمام مشكلة إعادة البناء ، ولكن هذه المرة ، مع وسائل لها خبرتها .

ولذلك ، فإنه قد تواجه ، عند نهاية الحرب ، نظامان إقتصاديان ، هما النظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي ، بعد أن كانا قد مرا بتجارب كثيرة . وكان

(١) لاؤتس الثامن عشر للحزب الشيوعي . شهر مارس ١٩٣٩ م .

النظام الاول قد تعدل نتيجة للشك في قدره ، وكان يستمد قوته من أن الدولة الاولى التي كانت تسيطر عليه ، وهى الولايات المتحدة ، كانت منتصرة ؛ وكان النظام لثانى ، بعد مواجهة صعوبات التنمية يمكنه أن يعتبر نفسه أنه قد وقع عليه الاختيار بشكل نهائى من جانب الدولة المنتصرة الثانية ، وهى إتحاد الجمهوريات السوفيتية . وأصبح لكل نظام « بطله » الواضح ، حتى إذا ما كان الاول هو الأمة الأكثر ثروة ، والثانى هو دولة نصفها مخرب .

٣ - تفتت العلاقات الاقتصادية الدولية :

عند نهاية الحرب بدا أن المجموع المتجانس الذى يشكل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية قد تحطم ، إذ أن حرية التعاملات كانت قد تركت مكانها لعمليات مراقبة من كل نوع ، وترك المجال العالمى مكانه لمجالات وطنية ، والوحدة مكانها للتفتت . وفى مدة ثلاثين عاماً ، كان النظام التجارى والنقدى المبني على سيطرة إنجلترا قد إنهار ، إذ أن الازمة والحروب قد أسرعت بإرتفاع البعض وبتدهور أحوال البعض الآخر .

أولاً - النظام العالمى للنقد والمدفوعات الدولية :

كانت العلاقات الاقتصادية الدولية ، قبل عام ١٩١٤ ، تكون نظاماً متكاملًا : ولعبت أوروبا دوراً مهيمنًا على العالم ، وكانت إنجلترا هى الدولة المهيمنة ، وكان للتنظيم الاقتصادى والمالى فى العالم مركز حول لندن .

فى المكان الاول كان البنيان وظروف النقد بسيطة .

فمن وجهة نظر البنيان ، كان من الممكن إعتبار العالم على أنه ينقسم إلى مجموعتين من الدول ، المجموعة الاولى صناعية ، أو فى طريقها إلى التصنيع ، والمجموعة الثانية غير صناعية . وكانت دول المجموعة الاولى ، وهى الأقل عدداً ،

تستورد بشكل خاص المواد الأولية ، والمواد الغذائية ، ودول المجموعة الثانية تصدر منتجاتها الخام وتستورد المنتجات المصنعة ؛ وإذ ذلك فإنه وجد لانتسام بدائي في العمل وعلى المستوى العالمى بالفعل ، وكانت الدول متخصصة بدرجات متفاوتة في إنتاج المواد الأولية أو في المنتجات المصنعة . وكانت إنجلترا ، أقدم الدول في ميدان التصنيع ، تقوم بالتجارة تقريباً في ربيع التجارة العالمية ، وكانت في نفس الوقت مصنع العالم .

وفما يتعلق بأحوال التبادل ، فإنها كانت ليبرالية ، إذ أنه لم توجد تعديدات كمية معمة أو لفاقيات ثنائية تعرقل وتقلل من حركة السلع ، وكانت العقبات الوحيدة تتمثل في الرسوم الجمركية التي تتفاوت في ارتفاعها ، وإن كانت لا تصل أبداً إلى مستوى المنع . وفي نفس الوقت كان تعدد الأطراف في عملية التبادل شيئاً عالمياً ، ويبلغ حد السكال ، مادام أنه كان في وسع المشتري أن يحصل على ما يريد ، ومن حق المنتج أن يبيع في أى بلد يرغب . وكانت الائتمانات والديون الثنائية بين الدول بدون قيمة كبيرة مادام مجموع قيمة الديون كان لا يزيد عن مجموع قيمة الائتمانات .

وفي المكان الثاني كان دور إنجلترا واضعاً تماماً فيما يتعلق بالنقد

والأموال .

فكانت قاعدة الذهب هي السائدة دون نقاش منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وكان تحويل العملة يتم عالمياً وبشكل قريب من السكال (أو كان كذلك مفتوحاً للجميع في داخل البلاد وخارجها) ، وكان لكل فرد ، يقيم أو حتى لا يقيم في أى دولة من الدول إمكانية الحصول من البنك المركزى على الذهب ، وبدون حدود ، وبسعر محدد نظير أوراق العملة ، أو العملة الائتمانية . وكان من الممكن

إبدال العملة الوطنية ، والعملة الأجنبية ، والذهب ، ببعضها ، بدون شروط ولا حدود ، وبأسعار معروفة وثابتة ، مما يسمح لنا بالقول بأنه كانت تسود مساواة في التعامل .

والواقع هو أن تسيير هذا النظام للمدفوعات الدولية كان يخضع للندن ، المكان النقدي والمالى الدول الوحيد ، الذى كان يقوم بدور المنظم . وكان وسط مدينة لندن يتعامل فى المواد الأولية أكثر من تعامل أى مركز آخر فيه ، وكان يمول الغالبية العظمى للتجارة العالمية ، وكان هو مصرف العالم (وكانت إنجلترا تقوم بـ ٤٠ ٪ من الإستثمارات الدولية) ؛ وكان مفتاح الحركة العالمية للتبادل يتمثل فى ميزان الإستيرليني الذى كانت المصارف الأجنبية تحتفظ به فى لندن ، إذ أن الطرق التى كانت تأخذها الائتمانات الدولية كانت تتجمع صوب لندن وهى آتية من كل المراكز النقدية الأخرى فى العالم ، والى كانت مرتبطة ببعضها عن طريق لندن ؛ وكانت قيم المبادلات المطبقة فى كل دولة فى العالم تناقش فى لندن . وبمعنى آخر ، كان إستقرار وتنظيم الائتمان وإقتصاد العالم يعتمد على حسن سير هذه الآلة المالية فى قلب لندن ؛ وكانت قاعدة الذهب فى الواقع هى قاعدة للنقد ، وهى قاعدة الإستيرليني ؛ وكانت آلية الدفع مضمونة وفى مركز نقدي ومالى واحد فى العالم . وكان هناك مركز واحد فى نظام المدفوعات الدولية .

وفى خلال ثلاثين عاما ، من عام ١٩١٤ — إلى عام ١٩٤٥ سينهار هذا النظام تماما .

ثانيا - إنهيار النظام :

تسبب إعادة توزيع القوى العالمية والتطور الإقتصادي فى تفنيت نظام المبادلات والمدفوعات الدولية .

فمن وجهة نظر المبادلات ، تغيرت الاتجاهات التجارية وطرق التعامل .

وأفادت الحرب بعض الدول نتيجة لبعدها : وهكذا نجد أن الولايات المتحدة ، التي لم تدخل الحرب إلا في عام ١٩١٧ تنمى بدرجة كبيرة إنتاجها وصادراتها ، وكان الحال كذلك بالنسبة لليابان التي زادت بدرجة كبيرة جهدها على الإنتاج ، ومدت طموحها إلى جنوب شرق آسيا . ومن ناحية أخرى ، كانت الدول المتحاربة الأوروبية قد وصلت بدرجة متفاوتة صوب الخراب المالى (مثل فرنسا التي دارت المعارك على الأقاليم الأكثر تصنيماً فيها) وكانت قد استخدمت راسمالها بطريقة مكثفة ، ودون أن تتمكن من تعديده ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض صادراتها من المواد المصنعة ، والذى أدى بالتالى إلى قيام بعض الدول بإنشاء صناعة يمكنها تزويدها بالمنتجات الناقصة (نمت الهند والصين صناعة النسيج فيها ، وكان الأمر كذلك بالنسبة للبرازيل والأرجنتين) . وأخيراً ، فإن روسيا التي كان قد تم فيها تغيير النظام الإقتصادى ، قللت إلى درجة كبيرة مبادلاتها مع الخارج ، بعد أن كانت تحتل مكاناً هاماً للغاية فى التجارة العالمية قبل الحرب للمالية الأولى . ومع الأزمة ، إنكمش حجم التجارة العالمية إلى درجة كبيرة ، ما دامت ، وحسب أسعار عام ١٩٢٨ ، وبعد أن كانت قد ارتفعت من ٤٥ إلى ٧٥ مليار دولار فيما بين عامى ١٩٢١ و ١٩٢٩ ، (وكانت ٥٠ ملياراً فى عام ١٩١٣) ، انخفضت بمقدار الثلث من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٢ ، فعادت إلى ٥٠ مليار ؛ ولا شك أنه قد تم تسجيل نوع من الارتفاع عند نهاية سنوات الثلاثينيات (حتى ما يقرب من ٧٠ مليار دولار) ، ولكن حجم التجارة العالمية فى عام ١٩٤٦ ارتفع إلى ٥٠ مليار دولار ، وهو نفس الحجم الذى كان عليه فى عام ١٩٣٢ ، وحتى فى عام ١٩١٣ . فى ثلاثة وثلاثين عام إذن ، لم يسجل هذا الرقم أى زيادة .

وفي نفس الوقت ، كانت التبعديلات التي أدخلت على وسائل المبادلات قوية بحيث أنها أدت إلى إنغلاق الدول على نفسها . وفي البلاد الأوروبية كانت الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى وضع تنظيمات من أجل تقليل الإنفاق من العملة الأجنبية ، والمحافظة على قيمة الصرف بين العملة الوطنية والعملات الأخرى ؛ وعلاوة على ذلك ، فإن الواردات كانت تخضع غالباً لإحتسار الدولة (مثل فرنسا) بينما كانت عمليات منع التصدير تهدف ضمان تموين الأهالي بشكل أحسن . وهذا الإتجاه الخاص بالحماية إستمر بعد ذلك من أجل مواجهة ضرورات إعادة البناء ومواجهة التأميمات الجديدة : وهكذا طبقت إنجلترا ، في عام ١٩٢١ ، قانون « حماية الصناعة » ، وحثت به بعض الصناعات التي كانت قد نشأت في أثناء فترة الحرب ؛ وزادت فرنسا من رسوم تعريفاتها الجمركية ، وفضلت التفاوض الثنائي وعلى حساب مبدأ المساواة في التعامل ؛ وإختارت الولايات المتحدة ، والتي كانت قد عرفت تذبذباً بين تعريفات الحماية والتعريفات الحرة ، تعريفية جديدة للحماية في عام ١٩٢٢ . ولم نصل إلى إتجاه ليبرالي كبير إلا ابتداء من عام ١٩٢٧ فقط ؛ وكانت فترة إعادة البناء قد تمت ، كما تم إستقرار الجنيه والفرنك . وقام المؤتمر الإقتصادي العالمي الذي دعت له عصبة الأمم في عام ١٩٢٧ بالتوصية بضرورة التخلي عن إجراءات المنع ، وضرورة خفض الرسوم الجمركية ، وتدعيم ذلك بالنص عليه في المعاهدات طويلة المدى ، وتعميم فقرة الدواة الأكثر دأ . وشاهد العالم بالفعل في السنوات التالية إتخاذ سياسة تجارية أكثر ليبرالية من جانب الدول .

ولسكن الأزمات الاقتصادية في ستينيات الثلاثينيات تسببت ، في الدول الصناعية ، في بطالة ضخمة ، وفي بعضها أصبحت قلة العمالة أمراً دائماً ؛ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا هي أكثر الدول تأثراً (على التوالي ١٩٢٩

مليون عاطل) وكذلك إنجلترا ، ولكن فرنسا بدرجة أقل من ذلك بكثير ، مع ٦٠٠.٠٠٠ عاطل . ونتج عن ذلك تغيير في تنظيم الأهداف وأولوياتها : فلقد أصبحت العمالة السكاملة للرجال أمراً حيوياً ، من الواجب إخضاع كل شيء لعملية تحقيقها ، وأصبح للتوازن الداخلى أولوية على التوازن الخارجى ، الأمر الذى أدى إلى القطيعة النهائية لنظام المبادلات الدولية . ففي أول الأمر ، وفيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٦ ، قامت الولايات المتحدة ، التى كانت أول دولة تصديرها اللازمة ، بزيادة حمايتها (١٩٣٠) ، وفرضت لإنجلترا تعريفة من أجل الحماية ، ووثقت صلاتها بالسكومنولث عن طريق نظام تعريفة أفضليات (الأفضلية الإمبراطورية فى عام ١٩٣٢) ، وقامت فرنسا كذلك برفع رسومها ، واسكن بنوع خاص لإتداء من عام ١٩٣١ . ووضعت موانع على إستيراد المنتجات الزراعية ، ومن جانب آخر فشلت كل المؤتمرات الدولية التى كانت لها أمانى ليبيرالية وعقدت فى أثناء هذه الفترة (المؤتمر من أجل الهدنة الجركية فى عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣١ ، والمؤتمر الإقتصادى فى لندن عام ١٩٣١) . وبعد ذلك ، وفى الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ ، زادت الحماية نجاح الخارج ، مع استخدام تقنيات حديثة (إتفاقيات السكاي رنج) ، وزاد إتجاه عقد الإتفاقيات الثنائية . وأخيراً لم تتردد بعض الدول فى أن تعدل من قيمة عملاتها (خفض قيمة الجنيه فى شهر سبتمبر ١٩٣١ ، والدولار فى ١٩٣٣ ، والفرنك فى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨) والنجأت دول أخرى إلى وضع أسعار مختلفة للعملة (ألمانيا بنوع خاص) من أجل تنمية صادراتها وتقليل وارداتها . ولكن ، إذا كنا قد لاحظنا أن إحدى الدول ، مثل الولايات المتحدة قد طبقت ، إتفاقيات تجارية ، مع دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، ووافقت على خفض الرسوم الجركية ، ومنحتها حق الدول الأكثر ودا ، فع ذلك ، ومع نهاية سنوات الثلاثينيات ، كانت الصعوبات الموجودة فى وجه المبادلات الدولية ، زيادة على نتائج اللازمة ،

قد أدت إلى تخفيض كبير في حجم التجارة العالمية ، وإلى التخلي عن العمليات المتعددة الأطراف الدولية ، وإلى إنشاء كتل تجارية (وهكذا نجد أن التجارة الإنجليزية زادت عما كانت عليه مع السكومنولث) .

وكان لإنهيار نظام المدفوعات الدولية أكثر قوة وأكثر خطورة عن السابقة (المبادلات) ، إذ أن كل تبادل كان يحتاج إلى دفع ، وكان هذا الدفع خاضع للمراقبة ، بينما لم تكن المبادلات خاضعة ، فلم يعد في وسع المبادلات أن تنمو .

وفي سنوات العشرينيات تركت قاعدة الذهب مكانها ، ونتيجة لتوصيات مؤتمر جنوا عام ١٩٢٢ ، لقاعدة نقد الذهب ، وهو نظام يسمح للدولة أن تحتفظ ، ومن أجل مدفوعاتها الخارجية ، لا بالذهب ، ولكن بعملات معتبرت معادلة ، وتمكنوا من الاحتفاظ بهذا الشكل بعدد بسيط من العملات — الجنيه والدولار والفرنك — إذ أن إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا كانت لها عملات ثابتة ، وكانت تقوم بجزء هام من التجارة العالمية ، كما كانت ينوع خاص تمتلك زعيديا هاما من الذهب . ولكن هذا النظام أبدل في سنوات الثلاثينيات وأخذ مكانه نظام « السكتل النقدية » : فإذا كان البنك المركزي في إحدى الدول يمكنه دائما أن يحتفظ بإحتياطي من أجل دفع مشترياته الخارجية ، وإذا كان هذا الإحتياطي مكون من عملة واحدة وليس من عملات مختلفة ، فإن العملة المحتفظ بها لم يكن قد تم إختيارها لمعادلتها بالذهب ، أو لثبات قيمتها ، ولكن بسبب العلاقات الاقتصادية الوثيقة لهذه الدولة مع تلك الدولة التي أعطت اسمها على العملة المحتفظ بها (وهكذا ، كانت دول السكومنولث ، وبسبب علاقاتهم التجارية ، والنقدية ، والمالية ، مع إنجلترا تحتفظ بالجنيه الاسترليني ، وأصبحت أعضاء في السكتلة النقدية الاسترليني ،

والى كانت إنجلترا الدولة الرئيسية فيها) . وعندئذ كان مجموع السكينة يمثل ، في علاقته مع الخارج ، تطوراً متاثلاً إلى حد بعيد وخاضع لسياسة السكان الرئيسى .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، زاد الإنقسام عن ذلك بين المناطق النقدية . وكانت الألى هى منطقة الإسترلىنى ، فى عام ١٩٣٩ . ولم ينتج تحديد لها من قرار أخذ من جانب واحد فى لندن ، ولكن من حرية الإشتراك لعدد من البلاد كانت تطبق ، تحت إدارة إنجلترا ، سياسة متكاملة فيما يتعلق بمراقبة النقد ، والافضليات التجارية ، ووضعوا فى ودائع متساوية من النقد فى لندن العملات والذهب الذى كانوا قد حصلوا عليه (وفى نظير ذلك ، وضع مبلغ إثنائى من الجنيهات لحساب كل دولة منهم) بينما كانت المبالغ المودعة بالإشتراك تستخدم لإحتياجات المجموع فى هذه المنطقة ، وكانت تدار فى الصالح العام وعن طريق لإنجلترا . ثم ظهرت مناطق أخرى (منطقة الفرنك ، ومنطقة الاسكردو ، ومنطقة الفرنك البلجيكي) وكانت تقترب فى مظاهرها العامة من مظاهر منطقة الإسترلىنى : وإذا كان الإنهاء قد نتج لا عن طريق حرية الإشتراك ولكن عن طريق المشاركة فى نظام معين ، سياسى ، وإقتصادى ، ومالى ، فإن التعاملات كانت حرة فى داخل المنطقة ، وكانت الامكانيات الموضوعة بالإشتراك والى تستخدم طبقاً لخطوة موضوعة فى تجارب مع إحتياجات كل الاعضاء ، وعمل المجموع تجاه الخارج ، وبإشراف الدولة الأم .

ولذلك ، فإن التفتيت كان عميقاً على المستوى الدولى . وكانت الازمة الاقتصادية ، والحرب ، قد إصطحبها تقليل حجم التجارة الدولية والتبادلات النقدية والمالية ، فأنغلت الدول على نفسها وحاولت أن توازن موازين مدفوعاتها بوسائل منائية . وبموضوع خاص ، كان مركز التمهيق لمجموع العلاقات الدولية

قد سار في طريق تدهور لا يمكن إصلاحه ، وإستعداد مرّكز جديد لأخذ مكانته .

٤ - تعدد وإتساع مدى التّوثر الاجتماعي :

كانت أعوام ١٩١٤ — ١٩٤٥ ، وبخاصة إبتداء من عام ١٩٣٠ ، وقت أزمة وصعوبات النظام الرأسمالي ، تتميز بتوترات إجتماعية خطيرة . وكانت قلة التمازج الاجتماعي بدرجة تسمح لنا بالتفكير في أننا أمام تفكك جرتى المجتمع ، مصحوب بالشك في السّيطرة .

أولاً - التّوترات الاجتماعية :

عادت التّوترات الاجتماعية بين المجموعات المختلفة في المجتمع إلى مسائل مصالح دعها أن خصائص البنيان والحركة الاجتماعية كانت تتغير .

فن ناسية ، كانت كل المجموعات المختلفة في المجتمع ، في وقت أو آخر ، تتعرض لاعتداءات على مصالحها وعلى وضعتهم ، الأمر الذى كان يدفع بها إلى الدخول في صراع مع بقية المجتمع .

فكانت هناك المجموعات التى تعيش من الأرض . فآزمة سنوات الثلاثينيات أعادت ذكريات أعوام ١٨٧٢ — ١٨٩٦ التى تميزت بانخفاض أسعار المنتجات الزراعية ، وقلة الدخّل الزراعى المتوسط ، وهددت مباشرة وجود الفلاحين ، وحدث ذلك في الوقت الذى كان الفلاحون فيه مديونين ؛ فاستخدم الفلاحون حينئذ كل الوسائل الممكنة من أجل تحسين حالتهم (والمثل الأكثر وضوحاً لذلك هو مثل الفلاحين الأمريكيين الذين دفعهم الضغط إلى تخفيض قيمة الدولار عام ١٩٣٣) . ومن جانبهم ، واجه الملاك العقاريون بقية المجموعات الأخرى في المجتمع كما حدث في أوروبا الوسطى ، وألمانيا ، والمكسيك وفي إتحاد الجمهوريات السوفيتية في سنوات العشرينيات حين هدّد الإصلاح الزراعى مراكزهم ؛ وهزموا ، تبعاً للبلاد (تصنيّة الكولاك في إتحاد الجمهوريات السوفيتية) أو تمكنوا من المحافظة على مركزهم في المجتمع (أوروبا الوسطى) .

ولقد تأثر عمال الصناعة إلى حد كبير . وهذه المجموعات فقدت وحدتها في بعض البلاد بعد الإشتقاقات الدقائية التي تسببت فيها الثورة الروسية وإنشاء الدولية الثالثة في عام ١٩١٩ (إشتقاق اللجنة العامة للعمل C. G. T. في فرنسا بعد مؤتمر تور عام ١٩٢٠) ، وتأثروا في مجموعهم بالإضرابات التي لم تنجح مثل إضراب عمال المناجم في إنجلترا في عام ١٩٢٦ ؛ وأصبحوا في موقف ضعف نتيجة للبطالة التي كانت أهديتها ضخمة للغاية في أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٥ والتي عبروا عنها بمسيرات الجوع في الولايات المتحدة مثلاً عام ١٩٣٥ ، وفي فرنسا في عام ١٩٣٦ .

ولقد تأثر كذلك أصحاب الدخل الثابتة بدرجة عميقة ؛ إذ أن أعدادهم كانت كبيرة في الدول الغربية ؛ ولم يكن أحد قد أهملهم من قبل ، وخاصة في فرنسا . فلقد تسبب إرتفاع الأسعار في أثناء الحرب العالمية الأولى في تخفيض إيرادات هذه المجموعة ، التي عجزت عن تعويض ذلك سواء عن طريق العمل (وكانت في العادة لا تعمل ، فعجزت عن تقديم خدماتها) أو عن طريق الإلتجاء إلى مصادر أخرى للإيراد . وإذا كانت سنوات الثلاثينيات قد شهدت بعض التحسن عن طريق خفض الأسعار ، فإن خفض قيمة العملة في أثناء الحرب العالمية الثانية قد تسبب في الخراب الهائل وإخفاء هذه المجموعة بشكل نهائي تقريباً .

ولم تسلم من ذلك الطبقات الوسطى . ونسرف أن هذه التسمية تغطي بمجموع غير متجانس ، ويمزجون بالتعارض ، أي أنها تشتمل على هؤلاء الذين ليسوا مزارعين ، ولا عمال صناعة ، أو ينتمون للبروجوازية الكبيرة ، ويظهر بينهم التجار ، والموظفين ، والمستخدمون ، وأصحاب الجاراجات . ولقد قلل إرتفاع الأسعار وبدرجة كبيرة من متوسط الدخل الفعلي لهذه المجموعة (ووصل

به الحال مع انخفاض سعر العملة في ألمانيا عام ١٩٢٣ إلى خرابها الكامل) وأدى ذلك إلى خفض قيمة وضميتها (بينما كان أعضاء هذه المجموعة لا يخشون شيئا أكثر من تحويلهم إلى بروليتاريا وارغاهم ، عن طريق خفض قيمة أيراداتهم ، عن أن يقوموا بعمل يدوي تابع) ، وعندما ناضلت هذه المجموعة بكل قوتها لكي على تحافظ مكانتها ، وأعطت أصواتها في الانتخابات لثوائك الذين ظهروا على أنه يمكنهم ضمان مصالحهم . وعلينا أن نلاحظ ، من ناحية أخرى ، أن المستويات المختلفة في هذه المجموعة تأثرت بدرجات متفاوتة ، حسب السنوات : وهكذا ، نجد مثلا في فرنسا موظفين عرفوا ، في بداية الثلاثينيات ، بحسن حالهم (ظلت مرتباتهم ثابتة في الوقت الذي انخفضت فيه الأسعار) ثم تدهورا (سياسة تقليل حدة الأزمة التي طبقتها بيير لافال في عام ١٩٣٥ ، والذي رفض تخفيض سعر الفرنك ، وكان يأمل في الوصول إلى خفض تكاليف الإنتاج عن طريق تخفيض بعض الأسعار ، والمصروفات العامة ، الأمر الذي أدى إلى تخفيض ١٠ ٪ من مرتبات الموظفين) .

ومن ناحية أخرى نجد أن ، علاوة على هذه التوترات الاجتماعية الخطيرة كانت هناك مؤثرات لها صفة العمومية أصابت تشغيل وعمـل المجتمع كله .

فأصابت الطبقة الاجتماعية تغيرات ، إذ أن مجموعات اجتماعية جديدة ظهرت وهكذا كانت تنمية المشروعات في الولايات المتحدة قد أخذت شكلا أجبر أصحابها ، وهم غير قادرين وجددهم على ضمان تسييرها ، إلى أن يدمروا أنفسهم بمساعدة يزيد عددهم أو ينقص تبعاً لحجم المشروع ، وإلى أن يهددوا إليهم بمشروعات ، وبجزء من سلطة اتخاذ القرارات ؛ ومال أصحاب المشروعات هذه والمصرفون عليها عندئذ إلى تكوين مجموعاتين متميزتين وبجاهد هؤلاء الآخرون

وباستمرار من أجل زيادة سلطتهم في الميدان الإقتصادي . وبنفس الطريقة ، في البلاد الصناعية ، ونتيجة لاندخول الدولة من أجل تسيير الحرب ، والتغلب على الأزمة ، أو كما حدث في روسيا ، من أجل ضمان تسيير اقتصاد مختلف ، تمت البيروقراطية . هؤلاء البيروقراطيون ، بإدعائهم ، وبقوة مختلفة تبعاً للبلاد ، لأنهم يسببون أنشطة الإنتاج ، والتوزيع ، دخلوا حينئذ في صدام مع المجموعات الأخرى .

أما مواصفات الطبقة الاجتماعية فإنه قد أصابه كذلك بعض التعديلات . فلننقاد ، والهيبة ، والاقدمية أخذت في فقد قيمتها ، وكذلك بعض الوظائف ، تبعاً للدخل الذي يأتي منها . وعلينا أن نرى في ذلك نتائج للتغيرات التي تسببت فيها الحروب والأزمة الاقتصادية ، والتي سطمت ، كما رأينا ، أصحاب الدخول الثابتة وسمحت بتكوين سريع لثروات ضخمة (ضاعفت الحرب العالمية الأولى عشرة مرات عدد أصحاب مليونات الدولارات في الولايات المتحدة) . وكذلك استخدام نظام مختلف للقيم ، وهو الذي كان ناتجاً في الولايات المتحدة بشكل رئيسي عن مستوى الدخل ، واتصال أهالي أوروبا بالجيش الأمريكي أدى كذلك إلى ، محاكاة التقليد ، والعادات للدولة المنتصرة والتي كانت تحاول في نفس الوقت أن تقترح على الأمم الأخرى طريقتها في التفكير وفي الشؤون وفي التصرف .

كما أن الحركة الاجتماعية الصاعدة (الإمكانية المتاحة للمرد للبرور من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى موضوعة على مستوى أكثر إرتفاعاً في السلم الاجتماعي) قلت بدرجة واضحة في أعوام الثلاثينيات . وحدث ذلك أولاً بسبب كون النشاط الإقتصادي قد قل أو ظل محافظاً على وضعيته في عدد كبير من البلاد ، الأمر الذي يعني أن حجم الإنتاج المطابق للحجم الذي كانوا قد وصلوا إليه ،

يمكن أن يحدث عن طريق نفس العدد من الأفراد ، فعملوا ببساطة على تعويض ظهور النشاطات (مما كان التوسع في النشاط التجاري مرادف لإنشاء مراكز جديدة وفتح مجالات تصدير على جميع مستويات السلم المهني ، وزيادة عرض الوظائف) ، وبعد ذلك ، لكون إنشاء فرع جديدة أو منتجات جديدة قليلة العدد. ونضيف أن تقليل الحركة الاجتماعية دعمها ذلك الصدام الموجود بين الأجيال المختلفة داخل بعض المجتمعات ، كما هو الحال في فرنسا. فلم تقل فقط الفرص الفردية للصعود الاجتماعي ، بل أنه كذلك نتيجة لتقدم سن السكان ، تأخرت أو دفعت إلى النصف الثاني أو إلى الثلث الأخير من الحياه المنتجة. وهكذا كانت أمام الأفراد حياة تشتمل على إمكانيات ضعيفة للتحسن المالى وللصعود الاجتماعى .

ثانيا : الطعن فى السلطة

استلحق هذه التوترات الاجتماعية ، وأزمات المجتمعات ، وهذه التغيرات شك وطمع فى السلطة السياسية سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى الخارجى .

فعلى المستوى الداخلى ؛ تمت مهاجمة النظم والرجال السياسيين بكل قوة .
وإنصح ضعف السلطة أولا فى الفضاء . وهكذا ، وفى الولايات المتحدة ، كان انتخاب هاردينج الرئاسة (١٩٢٠) مرادف لاستيلاء « عصابة أوهيو » على السلطة (وكان هاردينج من أوهيو) وهو الذى دفع غالبا ثمن تدخلاته السياسية ، وكذلك الحال بالمسبة لفرنسا التى ظهرت فيها سلسلة من « المسائل » فى بداية العشرينيات (وزير مالية سابق يحكم عليه ، ومحامى ووزير سابق ؛ ورئيس وزراء مقبل يدخل فى فضيحة البريد الجوى) وفى نهاية هذه السنوات

(إلقاء القبض على مارت ماناو ، مدير مجلة فرنسا Gazette de France)
أو بداية الثلاثينيات (إلقاء القبض على أوستريك Oustrik رجل المصارف ،
وبنوع خاص مسألة كويونات بنك الائتمان لبادية بايون ، والتي تمكن فيها
ستافيسكي Stavisky من الإستيلاء على مبالغ كبيرة ، وأدت وفاته إلى استقالة
الوزير المسئول .

وبعد ذلك ، رفضوا حكومات ، وأنظمة ، ويمكننا أن نلاحظ فقدان
المكانة في مثل هذا الرفض ، ولقد وقعت أحداث شغب ، تلتها في بعض الحالات
اصطدامات مع الشرطة ؛ ونتج عنها سقوط القتلى ، مظهرة بذلك صعوبة موقف
المسؤولين (مثل حالة التمرد في فرنسا في ٦ فبراير ١٩٣٤) ؛ وحدثت تغيرات
مشروعة في الحكومات لوضع حد لحالة رأوا أنه لا يمكن قبولها ، فأوصل
الناخبون ، بمجموعة من الرجال مختلفين تماما ، إلى السلطة (المناداة بهتلر كمستشار
في عام ١٩٣٣ ، بعد فشله في العام السابق لرئاسة الجمهورية ضد المارشال هيندنبرج
Hindenburg ، ووضع الديمقراطية مكان الجمهوريين في انتخابات الرئاسة
في الولايات المتحدة عام ١٩٣٢ ، وتكوين حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا بعد
انتخابات شهر مايو عام ١٩٣٦) ؛ والانقلابات والثورات بشبح الحرب زادت
أعدادها في بداية العشرينيات ، وإذا كان بعضها قد فشل (محاولة انقلاب كراب
Krapp في ألمانيا عام ١٩٢٠ ، ومحاولة هتلر في ميونخ عام ١٩٢٣) فإن غيرها
قد أصاب النجاح (موسوليني ، والزحف على روسيا في شهر أكتوبر ١٩٢٢
في إيطاليا ، وسالازار Salazar في البرتغال عام ١٩٣٢) ، وبالسردسكي
Pilsudsky في بولندا عام ١٩٢٦ ، وأتاتورك في تركيا عام ١٩٢٢) .

وكان قمة اظهر رفض حكومة هو تلك المواجهة المسلحة التي وقعت بين
مجموعتين من أ. إلى نفس الأمة ، أي الحرب الأهلية (الصراع بين الأحمر والبيض

في روسيا من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٢ ، وبين الجمهوريين والوطنيين في
 لاسبانيا من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ ، نتيجة لإنتخابات شهر فبراير ١٩٣٦) .
 وأخيراً ، أصبحت عملية تصفية الحزب السياسي كثيرة الوقوع خلال هذه
 السنوات ، وتكفيها هنا بعض الأمثلة . فالنائب ماتيو ماتيوتي Matteotti الذي
 عارض بقوة الاتجاه الفاشستي أغتيل في إيطاليا في عام ١٩٢٤ ؛ وأغتيل رون
 Roehm وكبير مسؤولي الأمن الألماني في فراشهم يوم ٣٠ يونيو ١٩٣٤ في
 ألمانيا ؛ وأغتيل إسكندر ملك يوجسلافيا في مرسييليا في شهر أكتوبر عام ١٩٣٤ ؛
 وفي نفس الفترة دهم الغطار « شاهد الملك » الذي كانت لديه وثائق عديدة عن
 مسألة ستافسكي ، بعد أن وضع على الشريط ، ولم يتوصلوا أبداً إلى قتلته ؛ وفي
 روسيا تمت عملية تصفية بعض المعارضين بعد قرارات وأحكام قضائية
 وإعترافات (قضية موسكو عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨) . وأخيراً ، ولكي نعود إلى
 فرنسا ، فلنذكر إغتيالات ماركس دورمو Marx Dormoy في عام ١٩٤١ ،
 والاميرال دارلان Darlan في شهر ديسمبر ١٩٤٢ ، وفيليب هينريو Henriot
 في شهر يونيو ١٩٤٤ ؛ وجان زاي Zay وجورج ماندل Mandel في شهر
 يوليو ١٩٤٤ .

وعلى المستوى الخارجي ، كان الطعن أقل أهمية ، وأقل وضوحاً .

فظاهرياً ، لم تكن الدول المستعمرة من جانب أوروبا ، تبدو ، وعلى
 الأقل في غالبيتها العظمى على أنها ترفض مصيرها ، وتأمل في الحصول على
 الاستقلال السياسي . واحتفظت الدول الأوروبية ، من جانبها بنفس الموقف
 (أي أن المستعمرات ، وبصفتها مورداً للبواد الأولية ، وسوقاً لتصريف المنتجات
 الوطنية ، كانت كذلك بلاد يجب توصيلها إلى مستوى أكثر حضارة ، ولكن
 دون تحديد لهذا المستوى ؛ ولا الوقت الذي يتم فيه ذلك) ووصل الأمر حتى

إلى نشوب حروب استعمارية ، مادام غزو الحبشة التي كانت إيطاليا قد حاولت القيام به في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر قد تم في عام ١٩٣٥ .

ومع ذلك فإن مؤشرات كثيرة كانت تدل على وجود طعون في سيطرة أوروبا على العالم . وظهرت آراء جديدة . وشهد العالم إجماع على رفض الاستعمار في شهر سبتمبر ١٩٢٠ ، في باكو ، وبعد الثورة الروسية ، وعقد المؤتمر الثاني للدولية الثالثة (يوليو - أغسطس ١٩٢٠) ؛ إنعقد المؤتمر الأول لشعوب الشرق وتمت فيه مناقشة وسائل العمل الثوري في آسيا ، وقدم فيه لينين إستراتيجية جديدة . وكذلك مؤتمر الرابطة الإفريقية الذي اجتمع في باريس في عام ١٩١٩ وفي لندن في عام ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، وفي نيويورك في عام ١٩٢٧ ، وطرح مبدأ المساواة بين الاجناس ، وطالب بمشاركة الأفارقة في تصريف شؤون بلادهم ، ولكنه لم يتمكن من أن يحول المستعمرات السابقة إلى أمة سوداء . واخترعت الفكرة الزنجية (في باريس بواسطة إيميه سيزار Aimé Césaire في عام ١٩٣٢ - ١٩٣٤) ؛ وأكد بريس مارس في كتابه « هكذا يتحدث العم توم » ، الذي نشر عام ١٩٢٨ ، أن الحضارات الزنجية كانت موجودة في إفريقيا . وفي عام ١٩٤٤ ، وفي خطاب ألقاه في برازافيل ؛ اعترف الجنرال ديغول de Gaulle بحقوق السكان من الأقاليم .

وبدأ رجال مصممون على الحصول على استقلال بلادهم في التمرد: فهكذا جاء نيكروما N° Krumah من نيجيريا ، ودرس في جامعة لينكون في الولايات المتحدة ، وبشر بالإتجاهات الوحدوية الإفريقية ، وكتب في عام ١٩٤٥ بيان « صوب حرية المستعمرات » ، وجومو كينيا Jomo Kenyatta رئيس الإتحاد الإفريقي لكينيا في الثلاثينيات ، والحبيب بورقيبة H. Bourguiba مؤسس جريدة « العمل التونسي » ، في عام ١٩٣٢ ، مبشرا بالثورة الوطنية ،

والإصلاح والعلمانية ، وسوكارنو Sukarno الذى أسس فى عام ١٩٢٧ الحزب الوطنى الإندونيسى و مطالب باستقلال جزر الهند الشرقية الهولندية ، ودون أن ينسى بطبيعة الحال نهرو Nehru ، وماوتسى تونج Mao Tse-tung وهوشى مين Ho-Chi-Minh وجناح Djinh مؤسس الرابطة الإسلامية فى الهند ، والذى اقترح فى عام ١٩٤٠ لإنشاء الباكستان .

وحددت أعمال العنف هذه التغييرات . وكان رد الفعل الاول ، والأكثر عنفا ، هو إغتيال الجنود من الوطنيين للضباط البيض (الجزائر ١٩٣٤) . وشاهدت هذه الفترة ثورات لما مدى متفاوت ، واستمرت لفترات متفاوتة : ثورة الدروز فى سوريا عام ١٩٣٢ ضد الفرنسيين ، وثورة المغرب (حرب الريف) عام ١٩٢٥ ، التى طالبت لإرسال حملة من مليون رجل ؛ وثورة العراق وثورة مصر ضد الإنجليز فى عام ١٩٤١ و ١٩٤٢ ، وثورة سطيف فى الجزائر فى شهر مايو ١٩٤٥ . وأخيرا كانت هناك كذلك ثورات ضد نظم الحكم التى كانت تترك للأجانب جزءا كبيرا من السيادة الوطنية (حالة الصين وسيت كان الوحف الطويل هو أبلغ دلالة على ذلك) .

ومكثا فإن توترات إجتماعية ، داخلية وخارجية ، اصطحبت التغييرات الاقتصادية ، والتعديلات التى أدخلت على النظام ، والتعليمية فى العلاقات الاقتصادية الدولية أنمت بهذا الشكل إعطاء مواصفات فترة الثلاثين عاما التى انتهت عام ١٩٤٥ فما الذى سيحدث فى السنوات التالية ؟ لم يهاجر أحد بالتنبؤ به .

الفصل الثاني

استمرار التنمية

من النظرة الأولى ، يبدو للتناقض الكبير مع الفترة التي أدت إلى هذه الحالة في عام ١٩٤٥ ، ما دام الإقتصاد العالمى كان قد دخل منه ما يقرب من ثلاثين عاماً في مرحلة نمو سريع ومستمر لم يكن لها مثيل في الماضي . وعلمينا ألا نقنع بهذه الملاحظة السطحية ، إذ أن هذه الحركة قد نتجت عن حركة عناصرها ، الإقتصاديات الوطنية ، والتي كانت حركات تطوّر ما مختلفة تماماً . ولذلك فإننا ، بعد أن نشرح الخصائص الرئيسية لهذا التوسع ، سنحاول أن نقرر ما هو الدور الخاص الذي كان لكل عامل من هذه العوامل المختلفة في التطور .

١ - الوقائع :

لم يتم نمو الإقتصاديات الوطنية المختلفة بنفس السرعة ؛ هذا علاوة على أن حركة الأسعار والتقدم الإقتصادي كانت غير متشابهة . ونتج عن ذلك تغيير جديد في طبقات الأمم وفي التنظيم الإقتصادي .

أولاً - عدم المساواة من جديد في التنمية :

إذا كانت معدلات التنمية المنتجة الحام وفي التغييرات البنائية مرتفعة في مجموعها ، فإن اختلافات هامة ظهرت من دولة لأخرى ، وهي التي تخلق عدم مساواة جديدة .

أما عن قوة التنمية وأبعادها ، فنجد أن الحركة العامة لزيادة التنمية كانت موزعة بطريقة غير متساوية بين الدول .

فبالنسبة للعامل الأول نجد أنه يتمثل في التوسع الاقتصادي العالمى مقاساً بنمو الإنتاج الكلى ، خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة .

وهذه تمثل ثلاث خصائص فالقد كانت أولاً سريعة : فارتفاع الإنتاج الكلى الفعلى قد تم بمعدل سنوى مرتفع بشكل خاص ، ما دام بالنسبة لأساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٠ نجد أن المعدل قد ارتفع إلى ١٧٠ فى عام ١٦٠ وإلى ٢٧٠ فى عام ١٩٧٠ ، أى تضاعف ثلاث مرات تقريباً فى عشرين عاماً . وكان كذلك قد استمر خلال فترة طويلة ، ما دام قد استمر لفترة خمسة وعشرين عاماً (أى جيل تقريباً) وأنه يبدو مستمراً فى خطه للبياني حتى الآن . وأخيراً ، فإنه قد حدث بدون تراجع ؛ فلم يحدث إبدأ أن كان لإنتاج إحدى السنوات أقل من السمية الخاصة بالعام السابق ؛ هذا علاوة على تسجيل إجراءات علاج لفترات قصيرة (كما حدث فى عام ١٩٤٩ ، وعند نهاية فترة إعادة البناء التى صاحبها استقرار فى الاقتصاد ، فإنها كانت مصحوبة بالاستقرار الاقتصادى ، وكان الأمر كذلك فى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بعد الارتفاع الذى حدث نتيجة لحرب كوريا عام ١٩٥٠ ؛ وبعد ذلك فى سنوات ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ — ١٩٦٩ التى تميزت كذلك بحدوث إجراءات علاج) فإن هذه الوقفات فى مجموعها كانت تمثل أقل من ثلث الفترة التى ندرسها .

وتجميع الميزات الثلاث — السرعة ، والاستمرار ، وعدم التراجع — يعتبر ظاهرة إستثنائية . فالواقع أنه فى فترة زمنية أطول ، من بداية القرن التاسع عشر حتى أزمة عام ١٩٢٩ — كان متوسط معدلات النمو السنوية للاقتصاد العالمى هو ٢ ٪ . ولذلك فإننا شاهدنا منذ ١٩٤٥ ما يزيد على مضاعفة السرعة التى كانت قد سجلت فى الماضى ، ولقى كان الفكر قد تعود عليها . وكذلك الحال فى أننا لم نعرف فى الماضى توسعاً مستمراً طوال هذه الفترة ، إذ أنه منذ بداية التصنيع ؛

أو حتى من النصف الثاني للقرن الثامن عشر إلى عام ١٩١٤ ، فإن التوسع الاقتصادي قد عرف مراحل طويلة لزيادة السرعة وأخرى لإبطائها (كانت سنوات ١٨٤٨ — ١٨٥٠ وحتى ١٨٧٢ ومن ١٨٩٦ حتى ١٩١٤ تمثل الظاهرة الأولى ، وسنوات ١٨١٥ — ١٨٤٨ و ١٨٧٢ — ١٨٩٦ تمثل الثانية) ولم تكن الفترات الطويلة للتوسع تستمر خلال فترات زمنية طويلة كهذه . وأخيراً ، فإن هذه المراحل لم تكن منتظمة أبداً ، وكانت تقطعها أزمات شديدة . وبمعنى آخر فإن التاريخ الاقتصادي للعالم لم يسجل أبداً مثل هذا التوسع ؛ بالنظر من زاوية زيادة الإنتاج في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن . ومع ذلك فعلياً أن نذكر أنه إذا كانت معدلات الزيادة في الإنتاج العالمي ٧٠ ٪ (من ١٠٠ إلى ١٧٠ على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٠) فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، فعلى العكس من ذلك فإنها لم ترتفع إلا إلى ٩٠ ٪ (من ١٧٠ إلى ٢٧٠ على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٠) فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ؛ وهكذا بدت إذن حركة إبطاء واضحة ، دون أن يتمكن من أن نعرف ما إذا كانت تشمل ظاهرة طارئة أم لا .

ولم يحدث هذا التوسع في كل البلاد ، إذ أن مجموعتين كبيرتين قد أسهمت ، وبنسب متباينة ، في هذه الزيادة .

فالأولى هي هذه البلاد التي كانت معدلات التنمية فيها أعلى من المعدلات المتوسطة . وكان لبعضها معدلاً مرتفعاً بنوع خاص طوال الفترة ؛ وكان الأمر يتعلق بالبلاد المستكملة النمو والتي كان نموها قد عرف تهديداً بعد الحرب العالمية الثانية (مثل اليابان ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣ التي ارتفع فيها معدل مجموع الإنتاج الوطني بالسعر الثابت من ٤١ إلى ١٨٩ ، أي أنه تضاعف أربع مرات فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٩ ، ولم يكن المتوسط أقل أبداً من ٥٠ ٪ ،

ولم تكن السنوات التي ارتفع فيها إلى ١٠ ٪ نادرة) ، ولكن كذلك البلاد المختلفة ، أو التي في سبيل النمو مثل المكسيك (على نفس الأساس من المعدل من ٥٤ إلى ١٦٧ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠) وتايلاند والصين . وهناك مجموعة داخلية أخرى هي الدول التي لم تصل فيها معدلات النمو إلى مثل هذا الارتفاع : وهي تشمل على البلاد الكاملة النمو مثل ألمانيا الفيدرالية (وحيث من المعدل من ٥١ إلى ١٤٢ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠) وفرنسا ، وإيطاليا ؛ ووصلت بعض الدول التي في طريقها إلى النمو إلى مثل هذه المعدلات ؛ وأخيرا ، فإننا نجد كذلك بلادا مثل روسيا ، والتي سجلت فيها معدلات النمو المرتفع في الخمسينيات تناقصاً في الستينيات (من ١٠ ٪ إلى ١٠٠ ٪ في ١٩٥١ - ١٩٥٥ ، ارتفعت إلى ٨٣ ٪ في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ؛ ثم انخفضت إلى ٦١ ٪ في ١٩٦١ - ١٩٦٥ وأصبحت ٦ ٪ في عام ١٩٦٩ بالنسبة لعام ١٩٦٨) .

ونجد في المجموعة الثانية تلك البلاد التي كانت لها معدلات نمو أقل من المتوسط . وهنا أيضاً ، نلاحظ وجود مجموعة صغرى من الأمم الكاملة النمو أو التي في طريقها إلى النمو والتي كان نموها أقل من المعدل بقليل : وتمثل الولايات المتحدة وبرليفا هنا معدلات متماثلة ، فالمعدل (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣) قد مر فيما بين عام ١٩٥٣ و ١٩٧٠ من ٧٥ إلى ١٣١ بالنسبة الأولى ومن ٨٢ إلى ١٤٣ (١٩٦٩) بالنسبة للثانية . وتشبه المجموعة الصغرى الثانية الدول التي كان نموها أكثر ضعفاً : فنجد فيها بنوع خاص دولة ، هي إنجلترا ، التي كانت قد تابعت تدهوراً طويلاً بدأ في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (كان ارتفاع الانتاج القومي أقل من ٣ ٪ في المتوسط خلال هذه الفترة ، ومن المعدل من ٧٧ إلى ١٢٢ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠ ، ويمكننا أن نعتبر أن مقدار التدهور كان يحدث بطريقة نسبية ، أي كزيادة نقل نسبياً من الزيادة التي حدثت في الدول الأخرى ، وليس بطريقة مجردة ، كما ينخفض قيمة مجموع

الانتاج القومي) ؛ ويمكننا أن نجد هنا كذلك الكثير من الدول التي في طريقها إلى النمو في أمريكا الجنوبية وفي آسيا (والتي تشملها الهند) وفي إفريقيا مثل غانا .

وعلمنا كذلك ألا ننسى أن مثل هذه الارتفاعات، ولكي نقدرها على حقيقتها، يمكن موازنتها بالقيم المجردة للمنتجات القومية ، إذ أن نفس الزيادة لإبتداء من مستويات انطلاق مختلفة تصل في نهاية الفترة الى فروقات أكثر وضوحاً . وان عدم المساواة هذه في معدلات النمو ، مهما كان مستوى تنمية البلاد ، في ارتباطها باختلافات كبيرة في نقطة الإنطلاق ، قد نتج عنها أن غيرت الى حد كبير من تسلسل الوضعية الاقتصادية للدول بالنسبة لعام ١٩٤٥ . وإذا كانت الولايات المتحدة قد ظلت دائماً هي الدولة التي كان انتاجها القومي هو الأكثر ارتفاعاً (أقل بقليل من ١٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ أى ما يقرب من ثلث الانتاج العالمي) فإن أربع دول أخرى — اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وألمانيا الاتحادية ، واليابان ، وفرنسا — (أى ٨٣٠ مليون دولار في نفس الفترة بالنسبة للثلاث الآخرين) يأتون بعدها ، والفاصل مع الولايات المتحدة أقل بكثير مما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وشيء غريب هو أن تسلسل هذه الدول الجديد يقترب مما كان عليه في عام ١٩٣٩ ، والاختلاف الرئيسى يتمثل في انخفاض انجذرا، وتقدم الصين . ولذلك فإن نمو الانتاج العالمي قد خضع إذن ، وكما هو الحال دائماً ، لنمو مجموعة صغيرة من الدول ، وأحسن مثل على ذلك هو أن انخفاض المعدلات في تنمية المنتجات العالمية الذي شرحناه قد نتج بشكل أساسى عن التغيرات التي سجلت في الولايات المتحدة وفي اتحاد الجمهوريات السوفيتية .

وأما عن زيادة السرعة والتنوع ، فإن زيادة الانتاج قد سار جنباً الى

جذب مع التنوع السريع الذى امتد على كافة النواحي الاقتصادية.

فن ناحية ، وانكى لا ننظر فى أول الامر إلا فى القطاعات الكبيرة ، — القطاع الأول ، والثانى ، والثالث ، فإن القطاع الثانى قد أخذ أهمية متزايدة باستمرار ، إذ أن كل الدول قد عملت على تنمية صناعاتها .

ففيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، وعلى أساس ١٠٠ فى عام ١٩٦٣ ، ارتفع الإنتاج الصناعى العالمى من ٥٧ إلى ١٥٨ ، وتضاعف بنسبة ٢٠٨ ، بينما كان الإنتاج الزراعى العالمى قد مر ، فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٨ من ٧٣ إلى ١١٨ وزاد فقط بما يزيد قليلا عن النصف . ومثل الإنتاج القومى ، فإن حركة التصنيع هذه كانت موزعة بدون مساواة ، الأمر الذى يمكننا من تصنيف الدول التى قامت بها فى مجموعات مختلفة . وعلى أساس أهمية التنمية فى المكان الأول . والمجموعة الأولى لا تشمل إلا على اليابان التى تمكنت فى خلال سبعة عشر عاماً (من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٠) من أن تضاعف أكثر من تسعة أضعاف إنتاجها الصناعى ، الأمر الذى جعل المعدل (على أساس ١٠٠ فى عام ١٩٦٣) يصل من ٢٨ إلى ٢٥٨ . أما المجموعة الثانية فإنها تتكون من البلاد التى كانت معدلات تنميتها مرتفعة جدا (مضاعفة من ثلاثة إلى خمسة أضعاف) وتجمع بهذا الشكل دولاً كانت فى الماضى مصنعة وكذلك دولاً كانت متوسطة أو قليلة التصنيع عند نهاية الحرب العالمية الثانية : وتوجد فيها المكسيك ، وإسرائيل وإيطاليا وروسيا . وبمجموعة ثالثة ، وهى التى يقترب المعدل فيها من ١٥٠ إلى ٢٠٠٪ . وتشتمل على دول كاملة النمور (ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة ، وفرنسا) أو دول فى طريق النمو (البرازيل) ودول متخلفة (الهند) وبمجموعة رابعة وهى التى وصل الارتفاع فيها إلى ١٠٠٪ : وتدخل فيها الكثير من الدول الأفريقية (السنغال وكينيا) وأمريكا الجنوبية (بوليفيا) ، ونرى بينها أقدم الدول صناعة فى العالم - إنجلترا .

التي أعطت أقل المعدلات إرتفاعاً (من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٧٠ إرتفع المعدل من ٧٤ إلى ١٢٤ أى زيادة ٧٥٪ في سبعة عشر عاماً) والصناعة التي كانت منقذاً لبعض الدول أصبحت الآن موجودة في كل مكان في العالم ، ولم تعتمد زيادة التنمية الصناعية على أهمية هذا القطاع منذ إبتداء هذه الفترة .

ومع ذلك ، فعلياً أن ننقح وجهة النظر هذه . ففي كثير من البلاد المصنعة منذ القرن الماضي ، مثل بلاد أوروبا والولايات المتحدة ، كان لإنتاج الخدمات أثر قوة من إنتاج الأدوات المادية المصنعة ، وكانت تنمية القطاع الثالث أعلى من تنمية القطاع الثاني : وهكذا نجد أنه بالنسبة لفرنسا أن الإنتاج الصناعي الذي كان يمثل في عام ١٩٤٩ ٤٦٫٨٪ من مجموع الإنتاج القومي ، أصبح ٤٣٫٢٪ في عام ١٩٦٦ (بإبعاد البناء) ، وذلك في نفس الوقت الذي مرت فيه الخدمات من ٣٠٫٦٪ إلى ٣٧٫٦٪ ، والزراعة من ١٥٫٥٪ إلى ٨٫٩٪ . فإذا كانت مثل هذه الاختلافات في معدلات التنمية تدفع إلى الاهتمام في أن بعض الدول قد دخلت في مرحلة ما بعد الصناعة ، فإن علينا أن نذكر جيداً أن هذه التنمية السريعة للقطاع الثالث قد ظهرت كذلك في عدد من الدول المتخلفة ، تبعاً للاتجاه الذي وضح في فترة ما بين الحربين : وهكذا ، ولكي لا نأخذ سوى مثل مصر فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، فإن الأهالي المنتجين الذين يعملون في القطاع الثاني كانوا يمثلون دائماً ١٢٪ من مجموع الأهالي العاملين ، بينما كان الذين يعملون في القطاع الأول قد انخفضت نسبتهم من ٦٤٪ إلى ٥٨٪ وأولئك الذين يعملون في القطاع الثالث قد زادت نسبتهم من ٢٤ إلى ٣٠٪ .

ومن ناحية أخرى ، كان التنوع كذلك عميقاً ، داخل كل قطاع ، نتيجة للعلاقة المشتركة لهاتين الظاهرتين .

وفي دراستنا لقطاع الصناعة وحده ، رأينا ظهور منتجات جديدة ، متسببة في خلق فروع جديدة أخذت في النمو بسرعة مثل التلفزيون ، والالكترونيات ،

وبعض أجزاء من فرج الكيمياء (البلاستيك والمنسوجات ذات الألياف الصناعية) والصناعات النووية (في التطبيقات السلبية والعسكرية) ، وصناعات الفضاء . ولقد ظهر هذا التنوع الجديد بشكل عميق وبشكل كامل عند الدول الأكثر ثروة ، والتي لها أكثر مستوى من الدخل القومي ، والتي تمتلك بالفعل قطاعاً صناعياً هاماً ، قديماً ومنوعاً ، مثل الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وألمانيا ، وروسيا ، واليابان ؛ وسمح التصنيع القديم بتصنيع جديد وأكثر عمقاً وعلاوة على ذلك ، فإن بعض الفروع الموجودة بالفعل ، ولسكنها ليست نامية بدرجة كافية ، عرفت هي نفسها كذلك معدل توسع سريع ، دفع بهم إلى احتلال مكانة أكثر أهمية في القطاع الصناعي (السيارات) . ودعمت عدد صغير من الفروع الجديدة والتي ظهرت أخيراً ، وهي نفسها الموجودة في هذه الدولة أو تلك ، توسع القطاع الصناعي في بعض البلاد : المنسوجات الصناعية ، البترول ، السيارات ، المنشآت الكهربائية ، والكيمياء التي كانت في فرنسا وفي ألمانيا من الصناعات الرئيسية .

وأدى تدهور بعض الفروع الأخرى إلى زيادة عملية التنوع . فالواقع أنه ليس فقط أن كل فرع لا ينمو أبداً بنفس السرعة التي ينمو بها غيره ، ولسكنه ، لا يوجد أي سبب يدفعه إلى الاستمرار دائماً في ضمان نفس معدل الانتاج الأكثر ارتفاعاً الذي يكون قد وصل إليه من قبل ، والتناقص ، والتدهور ، وحتى الاختفاء يؤثر على المنتجات وعلى الفروع . وفي هذا الخصوص ، كانت الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠ تتميز بتناقص الانتاج في بعض الفروع : فنتيجة لزيادة انتاج البترول والغاز الطبيعي ، ظهر اتجاه واضح تماماً في مجموع البلاد الصناعية لإحلالها كمصدر للطاقة محل الفحم الذي انخفض انتاجه بدرجة كبيرة (فر من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٩ في فرنسا من ٥٢ إلى ٤٢ مليون طن ، وفي ألمانيا الاتحادية من ١٤٣ إلى ١١٢ ، وفي إنجلترا من ٢٢٧ إلى

(١٦٦) ؛ وكذلك الحال بالنسبة لغزل الصوف الذي حلت محله المنسوجات الصناعية (مر الانتاج في ألمانيا الغربية من ١١٢ مليون طن في عام ١٩٦٠ الى ٧٩ في ١٩٦٨ ، ومن ٣٤٢ الى ١٨٦ في الولايات المتحدة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٨ ، بينما يظل كما هو في إنجلترا مع ٢٤٢٢٦ و ٢٤٥٠٦) ؛ وأيضا بالنسبة للجلود التي حل البلاستيك محلها ، والخشب الذي حل الإسمنت محله .

ثانيا : الاسعار والتقدم :

ترجمت التنمية ، التي كانت في نفس الوقت مصحوبة بتغيرات في الاسعار ، بارتفاع واضح للدخل الفعلي للفرد .

وكان هناك الاستمرار والتنوع في إختلاف الاسعار ؛ ولذلك فانه علينا أن نفرص بين الحركة العامة والحركة الخاصة .

أما فيما يتعلق بالحركة العامة ، فاننا نجد أنفسنا هنا أمام ظاهرة في متنتى الاهمية : فلقد ظهر ارتفاع الاسعار بشكل مستمر ودون أى نزول منذ عام ١٩٤٥ .

وإذا كان قد بدا أن التوسع وإرتفاع الاسعار يسيران جنباً إلى جنب ، فمع ذلك فانه من الضروري تحديد هذا التقييم ، إذ أنه من الممكن أن نفرق بين مرحلتين من «راحلى إرتفاع الاسعار لا تكون لهما نفس الخصائص . فأولا ، هناك مرحلة تمتد من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٣-١٩٥٤ مع تغيرات كبيرة في الاسعار : فلقد عرفت فترة إعادة البناء ١٩٤٥-١٩٤٩ إرتفاعا كبيرا ، ولكن عدم التوازن بين العرض والطلب قد أصبح أقل وضوحا ، وكانت الحلول التي وضعت من أجل التوسع في عام ١٩٤٥ قد تلتها فترة ابطاء في إرتفاع الاسعار ، وأخيرا جاء إشتمال حرب كوريا (يونيو ١٩٥٠) لسبب يتسبب في ارتفاع

كبير في ١٩٥٠-١٩٥١؛ الذي تبعه ابطاء من عام ١٩٥٢. وإلى عام ١٩٥٤. وفي عام ١٩٥٤ بدأت مرحلة مستمرة من الارتفاع المستمر الذي لم ينته حتى الآن: فإذا كانت أعوام ١٩٥٤-١٩٥٦ هي أعوام الاستقرار النسبي، فإننا وجدنا بعد ذلك شكلا جديدا من الارتفاع إزدادت فيه الأسعار بشكل منتظم كل عام بنسبة مئوية بسيطة، ولكنهما لم تكن أبدا أقل من ٢-٣٪، وهذه الظاهرة التي سميت بارتفاع الأسعار القافزة، زادت سرعتها طوال أعوام الستينيات، وبشكل خاص من لعام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠، وهو الوقت الذي بلغ فيه الارتفاع السنوي نسبة ٥٪ تقريبا. (وليس هناك ما يترجم هذا التغيير من تغيير اللغة العادية مادعنا نبقى الآن باستقرار الأسعار ارتفاعا سنويا من ٢ إلى ٣٪).

وتسمح المقارنة بالماضي بتقدير أصبح لهذا التطور. فمن ناحية، كان استقرار الأسعار، المفهوم لاكتشاف ولكن كاختلاف بسيط المدى (والمعدل ٢ إلى ٣٪) من أحد جوانب مستوى معين، أمر لم يوجد، إذ أن التاريخ لا يظهر، على المدى القصير، أو المتوسط، أو الطويل، الا تغيرات ارتفاع وانخفاض؛ ولكن لا تأخذ سوى مثل القرنين الماضيين، فإننا نجد أن سنوات ١٨٤٨-١٨٧٢ و ١٨٩٤-١٩١٤ كانت، وبخاصة الأخيرة، فترات ارتفاع أسعار. ولذلك فإن الفترة الحالية ليس لها أي شيء فريد في ذاته، ففترات أخرى في الماضي، وكانت كذلك طويلة، كانت قد اجتازت إرتفاعات مشابهة. ومن ناحية أخرى فإن المعدلات المتوسطة للارتفاع في سنوات ١٩٥٥-١٩٧٠ ليست استثنائية الا فيما يتعلق بسنوات الستينيات الأخيرة. والواقع هو أن هذه السنوات، من عام ١٨٩٦ حتى عام ١٩١٤ ارتفعت فيها الأسعار إلى ٤٢٪ في ١٨ عاما أي ٢٥٪ تقريبا في العام، وسنوات ١٨٥٠-١٨٧٢ ارتفعت فيها إلى ٣٠٪ في ٢٢ عاما أي أقل من ١٥٪ في العام. وإذا كان من الممكن مقارنة أعوام ١٩٥٥-١٩٦٥ ببعض فترات الماضي فإن الأمر

ليس كذلك بالنسبة لاهوام ١٩٦٥-١٩٧٠ والتي تقترب معدلاتها من تلك التي نصل إليها في السنوات التي تميزت بوقوع كوارث كبيرة مثل الحروب. ولذلك فإن فترة ١٩٥٤-١٩٧٠ لا تختلف تماما عن الماضي فيما يتعلق بارتفاع الاسعار ، وعلى العكس مما كنا قد لاحظناه فيما يتعلق بتطور الإنتاج للقوى .

ولكن حركة المجموع هذه توصلنا إلى حالات مختلفة .

ففيما بين الدول ، يمكننا هنا أيضا ، أن نلاحظ مجموعات مختلفة بكل سهولة ، تبعا لمعدلات ارتفاع الاسعار فيها . والمجموعة الأولى هي تلك التي تشتمل على بلاد كان ارتفاع الاسعار فيها دائما قويا جدا : ويتعلق الامر هنا بالدول التي بدأت الخطوة الأولى في تنميتها ، وحيث كانت التنمية ، في نفس الوقت ، سريعة مثل إسبانيا ويوجوسلافيا ، والحالة المتطرفة هنا كانت هي حالة البرازيل ، التي وصل فيها ارتفاع الاسعار ، في بعض السنوات إلى ٣٠٪ (على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨ ، لارتفاع معدل أسعار المواد الاستهلاكية الذي كان ٢٥ في عام ١٩٤٨ إلى ٣٩٠ في عام ١٩٦٢ ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣ ارتفاع من ٥٨ في عام ١٩٦٢ إلى ١٠٤٧ في عام ١٩٧٠) . وبمجموعة ثانية تضم البلاد التي كان ارتفاع الاسعار فيها قويا بدرجة خاصة : فرنسا واليابان اللتان تقفان إلى جوار إيطاليا وانجلترا . وبمجموعة ثالثة هي مجموعة الدول التي كانت المعدلات فيها أقل قليلا من المتوسط ، ونجد فيها على وجه الخصوص ألمانيا الاتحادية ، وحيث مر المعدل (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨) من ٩٢ إلى ١٣٦ . وأخيرا المجموعة الأخيرة ، وتضم على وجه الخصوص الولايات المتحدة ، والبلاد الصناعية والمكتملة النمو ، وحيث مر المعدل ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨ من ٩٣ إلى ١٣٦ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠ . وعلينا أن نشير هنا إلى أن روسيا ودول الديمقراطية الشعبية يجب وضعهم وحدهم ، إذ أن الاسعار ،

التي تحددها الاسعار بطريقتها لاسلطوية ، قد ظلت متشابهة خلال الجزء الأكبر من الفترة التي ندرسها : وهكذا فإن اتحاد الجمهوريات السوفيتية بتبديله أوراق العملة (روبل واحد جديد مقابل عشرة روبلات قديمة) قد مارس في عام ١٩٤٧ هذه العملية لمحاربة ارتفاع الاسعار الناتجة عن الحرب ، واصلاح المشروعات ، وكان ذلك مصحوبا بتعديل في أسعار الجملة ، وتبعه ارتفاع بسيط (٨ ٪) بالنسبة لمجموع الصفقات .

وفيا بين المنتجات ، يمكننا أن نلاحظ تطورا عاما في نفس الاتجاه . فن ناحية ، وفيما يتعلق بالقطاعات الثلاث الكبرى - الأول والثاني والثالث - لم يكن الارتفاع بنفس الضخامة : فبينما كان ضعيفا نسبيا للمنتجات الصناعية وحق بالنسبة للمنتجات الزراعية ، فإنه كان أكثر قوة وأكثر ارتفاعا فيما يتعلق بالخدمات عن معدل المجموع . وإذا ما أخذنا الولايات المتحدة كشال فبما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ فإننا نجد أن معدل أسعار الجملة (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٧) قد ارتفع من ٧٥ إلى ١١٢ (+ ٥٠ ٪) ومعدل أسعار المواد الغذائية من ٨٧ إلى ١١٧ (+ ٣٠ ٪) كذلك ومعدل الخدمات من ٥٧ إلى ١٢٦ (+ ١٢٠ ٪) ومن ناحية أخرى ، ودخل القطاع الصناعي كانت الانتظامات في التغير يمكن للتغلب عليها : فعرفت بعض المنتجات ارتفاعا في الاسعار أقل من ارتفاع مجموع المنتجات الصناعية - وكانت هذه بوجه عام تمثل منتجات جديدة مثل الأجهزة الكهربائية المنزلية (الثلاجات ، والغسالات ، والراديو ، والتلفزيون) والتي كانت قيمتها الاسمية قد انخفضت حتى في بعض الحالات ، ولكن كذلك بعض السلع التي كانت موجودة من قبل والذي كان توضعها كبيرا (مثل السيارات) - وسجلت غيرها ، على العكس من ذلك ارتفاعا كبيرا ، مثل بناء المساكن ، الذي يعتبر الحالة التي يضرب بها المثل في بعض البلاد .

فهل كان هناك عدم مساواة في توزيع الثروات ؟

كانت نتائج التنمية العالمية غير واضحة . فإذا كان بما لا جدال فيه أن كمية السلع المادية والخدمات في خدمة كل فرد قد زاد بشكل كبير ، فإن هذا لا ينفي أن هذه الزيادة تبدو على أنها قد وزعت دون مساواة .

فعدم المساواة في التوزيع تبدو أولاً على أنها عدم مساواة بين القارات والدول .

وإذا كانت معدلات تنمية الدخل الفعلي للفرد قد اختلفت بعمق من دولة لأخرى ، فمع ذلك فقد ظهرت بعض المجموعات الكبرى . فلقد كان أولاً مرتفعاً بشكل خاص في دولتين صناعيتين منذ وقت طويل ، روسيا واليابان : فنياً يتعلق بهذه الدولة الأخيرة (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٣ وإرتفاع المعدل من ٤٦ في عام ١٩٥٣ إلى ١٦٠ في عام ١٩٦٨ ، أى أكثر من ثلاثة أضعاف في ١٥ سنة . وبمجموعة أخرى تشمل في الدول التي كان المعدل فيها مرتفعاً ، ويتعلق الأمر هنا كذلك بدول صناعية مثل ألمانيا الغربية وفرنسا ، أكثر مما يتعلق بدول أقل نمواً مثل إيطاليا ودول في طريقها إلى النمو مثل قايلا ند . وبمجموعة ثالثة تضم الدول التي كان المعدل بالنسبة لها متوسطاً ، ونجد فيها دولاً صناعية وكاملة النمو ، مثل الولايات المتحدة وإنجلترا ، أو دول في طريقها إلى النمو مثل المكسيك (وسيت مر المعدل من ٧٤ إلى ١١٦) وبمجموعة رابعة مع تحسيقات من ٢٠ إلى ٣٠ ٪ وتضم الدول التي هي في أول عملية تنميتها وترجع في قارات مختلفة ، مثل الهند وبرازيليا وغانا ، (وسبق بالنسبة لهذه الدولة الأخيرة فانتا نسجل انخفاضاً بسيطاً مادام المعدل قد انخفض من ٩٧ في عام ١٩٦٠ إلى ٩٤ في عام ١٩٦٨) .

وهذا الاختلاف بين المعدلات لا تظهر قيمته إلا إذا ما وازناه بالقيمة الجردة للدخل الفعلي للفرد في كل بلد إذ أنه من الممكن وجود حالتين متطرفتين : فيمكن للدولة أن تقدم معدل مرتفعاً لتنمية الانتاج القومي (وتصل مثلاً إلى مصاعفته في فترة ١٣ عاماً) ، ولكن إذا ما كان مستوى البدء ضعيفاً ، وزيادة

السكان مرتفعة ، فان تحسين الدخل الفعلي للفرد ان يكون إلا ضعيفاً نسبياً وبشكل مطلق ، وعلى العكس من ذلك ، فان دولة يكون ارتفاع مجموع الدخل القومى فيها متوسطاً (ولتقل ٥٠٪ فى عشر سنوات) وليكن مجموع انتاجها القومى سيكون مرتفعاً ومعدلات زيادة السكان أقل أهمية ستسجل ارتفاعاً كبيراً نسبياً وبشكل مطلق - فى الدخل الفعلى للفرد . وسنلاحظ أنه فى عام ١٩٧٠ ، وبالدولارات العادية ، كانت الفواصل بين الدول كبيرة ، رغم ارتفاع الدخل القومى . وفى الدول المتخلفة أو التى فى طريقها الى النمو لا يرفع الدخل الفعلى للفرد عن ٢٥ دولار (٨٧ فى الكنفو) ، إلا باستثناء دولة واحدة - هى المكسيك - التى نجحت فى الخطوات الاولى لعملية تنميتها ؛ وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الدول الصناعية ، التى عرفت توسعاً ، فى اجمالى للدخل القومى ، قوياً وأعلى من ذلك الذى يكون تزايد السكان قد سجله فى ١٢ عاماً (١٩٥٨ - ١٩٧٠) قد وصلت الى مضاعفة الدخل الفعلى للفرد ، الذى وصل فى هذا التاريخ الاخير الى ما بين ١٩١١ دولار (لىابان) و ٢٩٠١ (فرنسا) ، (ويمكن أن نضم لهذه المجموعة بلاداً مثل انجلترا وايطاليا والمانيا الغربية والشرقية) وفى الولايات المتحدة ، كان الارتفاع يصل تقريباً الى النصف ، وارتفاع الدخل الفعلى فى عام ١٩٧٠ الى ٧٢٤ دولار .

وعدم المساواة فى للتوزيع بين الدول ، هل كانت مصحوبة بعدم مساواة داخل الامم ، وهل يمكن فهم ذلك كواقع أن ارتفاع الدخل الفعلى فى بعض الشرائح كان أقل من الارتفاع المتوسط ، وبالتالى بالنسبة للشرائح الاخرى ؟ إن الامر يبدو كذلك ، على مستوى المجموع . فقامت أقليات بأشغال لم ترغب الاغلبية فى القيام بها ، لأنها كانت قادرة جداً أو متعبة جداً ، وكان أجورها ضعيفاً : وكان هذا هو الحال مع الزوج فى الولايات المتحدة ، ومع

العمال الاجانب الذين يأتون من دول البحر المتوسط للدول الغربية . والامر كذلك ، بالنسبة لمجموعات ليست لديهم املاك كافية ، ولم يستمر التطور الاقتصادي في صالحهم ، مثل المزارعين ، وكانت الحالة الاكثر وضوحاً هي حالة اصحاب الدخول الثابتة أو الاشخاص المستئين ولهم موارد غير كافية لمعيشتهم . ومن ناحية أخرى ، وعلى مستوى القطاعات ، ظهرت عدم مساواة أخرى . فالفروع الجديدة التي عرفت توسعاً سريعاً وزعت على مستخدميها مرتبات أعلى من متوسط المرتبات (حالة صناعات البترول والسكر براء) في الوقت الذي دفعت فيه للفروع المتدهورة الاحوال رواتب أقل (مثل صناعات النسيج) ؛ وأيضاً ، فالمرتبات في المشروعات الكبيرة كانت تطالب عموماً ومن أجل عمل متساوي بما هو أكثر من ذلك الذي تطلبه المشروعات الصغيرة . وأخيراً ، وتبعاً للوهلات ، فإن لإختلاف الاجور كانت تميل إلى الزيادة في خلال الفترة التي ندرسها .

وهناك مظهر آخر من مظاهر عدم المساواة ، بالنسبة للفرد ، ولكن يمكننا أن نتساءل إذا لم يكن يمثل ظاهرة مستديمة بشكل عام ، أو إذا كان لها نفس الشكل التقريبي في الزمان والمكان . فالدراسات التي قام بها باريتو Pareto عند نهاية القرن السابق قد إنتهت الى إظهار أن الدخول توزع دائماً بطريقة غير متساوية بين الافراد ، وأن عدم المساواة هذه تظل هي نفسها تقريباً . وبعد النتائج الجزئية الموجودة لدينا ، يمكننا أن نرى أنه إذا كان مجموع الدخل قد اختلف في فرنسا فيما بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ، فإن فترة القلاقل هذه لم تسبب في تعديل التوزيع الذي كنا نفكر فيه ؛ وعلاوة على ذلك ، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ ، وهي دولة مكتملة النمو وغنية ، ورواندا — أورندي ، وهي دولة متخلفة وفقيرة في عام ١٩٥٦ ، نجد أن هذا التوزيع كان واحداً .

ومشابه لذلك الذى كان فى فرنسا ، قبل وبعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا نجد أن عدم المساواة فى توزيع الدخل بين الافراد كان واحداً فى هذه الدول الثلاث وفى أوقات مختلفة . وعليها أن نأمل فى عمل دراسات أخرى تؤكد هذه الظاهرة أو تنفيها .

وبالاختصار ، فإن المظاهر الرئيسية للتطور الاقتصادى فى العالم فى خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية ، تظهر فى شكل بسيط ، وتترك نفسها لىكى تعيد تجميعها : فنجد أنفسنا أمام وحدة ظاهرية تغطى تنوعات هامة .

وفى الظاهر أن النمو مستمر وبدون توقف فى الاقتصاد العالمى ، ويحدث بمعدل سريع حتى عام ١٩٦٠ تقريباً ، ثم بسرعة أكثر ضعفاً ، رغم ارتفاعها ، فى أعوام الستينيات والسبعينيات ، فى كل مرة ، بمعدلات أكثر بكثير من تلك التى كانت قد سجلت فى أية فترة سابقة .

ومع ذلك ، فإن هذه التنوعات تدل على وجود التناقضات . فإذا ما إتمعنا بالقيمة النسبية ، فإن معدلات نمو مجموع الإنتاج القومى قد إختلفت من دولة لأخرى ، ولكن الدول التى أكملت نموها لم تكن هى الدول التى قدمت المعدلات الأكثر انخفاضاً ، والدول التى فى طريقها للنمو لم تكن هى التى قدمت المعدلات الأكثر ارتفاعاً ، بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فدول مكتلة النمو ودول فى طريقها إلى النمو قد عرفت إما معدلات مرتفعة وإما معدلات ضعيفة . وهذا النمو مصحوب بحركة تصنيع ، وهنا أيضاً ، فإن السرعات المرتفعة والبطيئة لتنمية الإنتاج الصناعى كانت مشتركة بين البلاد المصنعة والبلاد التى أخذت طريقها صوب التصنيع ، والأمر كذلك بالنسبة لارتفاع الاسعار الذى ظهر فى كل البلاد (باستثناء دول للكتلة الاشتراكية) ، وبمعدلات مختلفة ، مهما كان مستوى التنمية ،

وبالنسبة للقيمة المجردة ، ومع الخلافات الموجودة بين المستويات الأصلية ،
 لمستمر الفرق بين الدول التي اكتمل نموها ، والدول المتخلفة باستمرار ، وبتزايد ،
 ما دامت أغلبية الدول التي اكتمل نموها كانت لها معدلات نمو مرتفعة ، سواء
 فيما يتعلق بمجموع الإنتاج والإنتاج الصناعي ، أو فيما يتعلق بالدخل الفعلي للفرد
 (وكان ارتفاع السكان أكثر قوة في البلاد المتخلفة) . وعلاوة على ذلك ، وفي
 داخل مجموعة الدول المتكاملة النمو ، كانت الدول الأخرى ، غير الولايات
 المتحدة ، وباستثناء إنجلترا ، قد أعطت تنمية أكثر سرعة من هذه ، وأخذ
 الفاصل بين الإنتاج القومي والدخل الحقيقي للفرد في الولايات المتحدة وفي هذه
 الدول الأخرى (وبنوع خاص الدول الأوروبية) في التناقص . وهكذا فإن
 التفوق الأمريكي المطلق في عام ١٩٤٥ قد اختفى ، ويمثل الآن التسلسل الاقتصادي
 للدول نقطة مختلفة للتشابه مع تلك التي كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية .

٢ - الدوافع :

رجعت حركة النمو هذه إلى عدد معين من العوامل ، الاقتصادية وغير
 الاقتصادية ، التي أثرت في عرض وطلب السلع . فساكنات في بعض الأحيان
 متكاملة ، وسمحت لبعض الدول بتحقيق تنمية سريعة وشاملة ، وفي أحيان
 أخرى غير كافية أو تعارض بعضها وتتناقض مع البعض الآخر ، فلم يصلوا إلا
 لتقديم بطيء .

أولاً - العوامل الاقتصادية :

لقد تزايد تعداد السكان ، وكذلك رأس المال ، وعلاوة على ذلك فإنهما
 قد تطورا .

أما بالنسبة للسكان فإنهم جميعاً مستهلكون ومنتجون ، ولسكن منا يبدو
 أنهم كانوا مستهلكين بدرجة أكثر .

ومن وجهة نظر الإستهلاك فإن السكان الذين يزيد عددهم يزيدون كذلك في طلباتهم الفعلية ، وهذا هو الأمر الذي يجعلنا نشاهد ، منذ خمسة وعشرين عاماً وجود حالتين مختلفتين .

فن ناحية ، ومنذ الوقت الذي ينتج فيه إرتفاع في المواليد ، تظهر إحتياجات أساسية تطالب بإرضاء إجبارى : فن الواجب إطعام وكسوة المولودين الجدد ؛ ومن الواجب بعد ذلك بناء مدارس إضافية ، وتكوين مدرسين جدد لكي نضمن تعليمهم الذى هو حق لهم في ظل القوانين الموجودة ؛ ومن الواجب ، عند وصولهم إلى سن العمل لإنشاء وظائف ، وبالتالي ، بناء مبانى ، حتى نستخدم هذه الأيدي العاملة ، والعمل بطريقة لا تتركها في البطالة ، وكذلك مبان جديدة للسكان من أجل تزويد ، من يرغب في الزواج من بينهم ، بمسكن . ومن ناحية أخرى ، تستتبع زيادة السكان مجموعة من التأثيرات الإضافية : وهكذا ، فإن زيادة الإستهلاك نتيجة لزيادة الطلب النقدي تسبب في حالة من التفاؤل ؛ والواقع أنه ، نتيجة لكون تنبؤات السكان لفترات متوسطة هي الأكثر ضماناً ، فإنه من السهل معرفة ما إذا كان من الواجب لمثل هذه الحركة أن تستمر أو لا ، وفي حالة الإيجاب فإن ذلك يعنى أن الزيادة تستتبع إرتفاعاً أكثر من المتناسب مع الاستثمار ، ولذلك فإن إرتفاع عدد السكان والتوسع الإقتصادي هما إلى حد كبير مترادفان .

ومع ذلك فإن هذه العلاقة لا تفسر بطريقة متناقضة أثناء كل الفترة . وهكذا نجد ، في البلاد الكاملة النمو ، أن زيادة معدلات المواليد المسجلة بعد عام ١٩٤٥ لم يحافظ عليها إلا حتى نهاية سنوات الخمسينيات وبداية الستينيات ثم سجلت حركة تراجع كبيرة : فالانخفاض العام في معدلات المواليد قد أدى إلى أن أبطأت زيادة السكان ، وطلبات الإستهلاك ، وطلبات الإستثمار بنوع خاص ؛ وفي

فترة أكثر طويلاً يمكن إمداد أقل من الشباب الذين يصلون إلى سوق العمل أن يودوا إلى تخفيض نسب التنمية الاقتصادية ، إذ أن هؤلاء الأفراد الشباب هم الذين يستخدمون في الأفرع الجديدة ، نتيجة لصعوبة تحول الأشخاص المسنين من فرع إلى آخر . وعلى العكس من ذلك نجد ، في البلاد التي في طريقها إلى النمو ، أن ارتفاع عدد السكان كان سريعاً للغاية . والواقع أن التوازن السكاني (الديموغرافي) الموجود — ارتفاع معدلات المواليد ومعدلات الوفاة — قد قطع نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات (نتيجة للتحسن الصحي) دون تغيير في معدلات المواليد ، الأمر الذي تسبب في ارتفاع كبير في عدد السكان (مثل الهند ودول أمريكا الجنوبية) ، ولما كان عرض المنتجات قد ظهر على أنه غير كافٍ ، فإن زيادة طلب الاستهلاك لم يمكن إجابتها ؛ وفي أحسن الظروف تمكنا من تسجيل ارتفاع في العرض يعادل تقريباً الارتفاع في الطلب . وهنا ، نجد أن ارتفاع عدد السكان كان معوقاً أكثر من كونه دافعاً لنمو الاقتصاد ، وأدى هذا التطور إلى طرح مسألة معرفة ما إذا كان من الضروري الاختيار بين الحل الاقتصادي (زيادة العرض) وبين حل ديموغرافي (تقليل الطلب عن طريق تحديد النسل) أو تركيبه من هاتين الطريقتين .

ومن وجهة نظر الإنتاج ، فإن السكان الذين ندرسهم ليسوا بمجموع السكان ولكن مجرد السكان العاملين ، أو ذلك الجزء من السكان الذي يمارس بالفعل أحد الوظائف . ويمكننا أن نشير هنا إلى نقطتين . ففي المجموع لا تفتيح زيادة الإنتاج عن زيادة عدد المنتجين الوطنيين مادام الأمر ، بعد حرب مبيدة تلتها ارتفاع نسبة المواليد ، كان من الضروري الانتظار حتى منتصف أعوام الستينيات من أجل تسجيل زيادة واضحة في عروض العمل ، بينما كان التوسع قد بدأ قبل ذلك بكثير ؛ وعلاوة على ذلك فإن هذا الارتفاع ، حينها حدث ، قد ساهم

سحبنا الى جنب مع ارتفاع أكثر من نسبي للإنتاج . وعلى العكس من ذلك ، وبالنسبة للقطاعات ، فإنه لا يبدو أن الامر كان كذلك في كل منها ، إذ أن توزيع السكان المتتبعين فيما بين قطاعات الانشطة كان قد تغير بعمق - فقل عدد السكان الزراعيين ، بينما ارتفع عدد السكان الذين يعملون في قطاعات أخرى (الصناعة والخدمات) - وهذه الظاهرة تسببت ، في القطاع الصناعي ، وهو أهم القطاعات ، في زيادة الإنتاج ، وظهور نمو فروع جديدة ، وإلى تحسين في الإنتاجية كطريقة التوسع في تقسيم العمل ، خاصة وأن هؤلاء السكان الأكثر عددا قد حصلوا على تعليم أفضل ، وكان لهم مستوى كماءات أكثر ارتفاعا ؛ ومع هذا ، فإنه على العكس من ذلك ، وفي قطاع الزراعة ، زاد الإنتاج رغم انخفاض عدد السكان العاملين . وبالتالي ، فإذا كانت العلاقة أن زيادة السكان العاملين تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج قد لعبت دورا ، فع ذلك ، ونتيجة لطبيعتها الجزئية ، فإنها لم تمثل إلا عاملا واحدا بين غيره من العوامل التي لعبت دورها الهام أو الأكثر أهمية . (حالة الزراعة) .

ويجب أن نلاحظ كذلك وجود عاملين . فن ناحية ، وبالنسبة لبلاد كثيرة ، فإن الزيادة الضخمة في عدد السكان العاملين لم تسبب تلقائيا في ارتفاع في الإنتاج الصناعي . والواقع ، وفي غالبية البلاد التي في طريقها إلى النمو ، لم يجد الأفراد الذين يصلون إلى سن العمل ما يعملوه ، ليس فقط لأن إمكانيات الاستخدام المفتوحة في الصناعة كانت غير كافية ، ولكن أيضا لأنهم لم يكونوا قد حصلوا على التأهيل التقني نتيجة لخفض ميزانيات التعليم ، وبقوا حبيثين في قطاع الزراعة ، الذي كانوا قد نشئوا فيه ، مكونين ما أصطلح على تسميته بالبطالة المقتنعة ، أي أفراد بدون إنتاجية ، والذين يمكن إستخدامهم في أعمال أخرى دون أن يتأثر الإنتاج الزراعي أقل تأثرا . ومن جانب آخر نلاحظ أن

التوسع الصناعي في بعض الدول ، والأوربية على وجه الخصوص ، قد سمع
لنفسه ، وبخاصة لإبتداء من سنوات الستينيات ، بالإنجاء إلى هجرة العمال
الاجانب : وكان الوطنيون قد أظهروا انصرافهم المتزايد عن بعض الاعمال
نتيجة لانها ظهرت أمامهم على أنها قذرة ، ومهينة ، وذات أجر قليل ، ولمستبح
طلب العمل لهذه الوظائف عرضا للعمل من جانب الاجانب الذين لا يجدون
عملا في بلادهم ، ووصلت نسبة العمال الاجانب إلى مجموع الاهالى العاملين حتى
هـ أو ١٠٪ (حالة سويسرا مع نسبة تقرب من ٢٥٪ هي حالة إستثنائية) .
وكان الاستخدام الكامل تقريبا قد تحقق دائما في هذه البلاد ، الامر الذى يدل
على أن العمال الاجانب قد لعبوا دوراً أساسيا في عملية استمرار التوسع .

وأما بالنسبة لرأس المال فإنه يبدو أنه كان العامل الاساسى للتوسع
رغم أنه قد طرح مشكلات هامة فيما يتعلق بالتمويل .

ولا يمكننا فصل مظهره الكمي عن مظهره الكيفي .

فن الناحية الكمية ، قد سجلنا ، في أثناء كل هذه الفترة ، وبالنسبة لكل
الاقتصاديات ، وكذلك في كل القطاعات وكل الفروع ، تكديس كبير من رؤوس
الاموال ، ومن صافي الإستثمار ، أى زيادة المخزون من رأس المال الموجود ،
والذى كان ، في كل عام ، يمثل جزءا هاما من الإنفاق الوطنى . ونتجت عن
ذلك نتيجة مزدوجة . فن جانب عرض المنتجات ، كان إرتفاع مخزون رأس
المال يفوق زيادة السكان العاملين ، وهذا يعنى زيادة رأس المال بالنسبة لعدد
العاملين - الذى أصبح له بهذه الطريقة إمكانية إنتاج أكثر من السلع في نفس الوقت
(أو على الأقل في وقت أقصر) وأن يزيد من إنتاجيته - وأن حجم من الإنتاج
كان أكثر ضخامة تحت طلب المستهلكين ومن جانب آخر فإن آلية ما لم تنفق على
تسميته بمضاعفة الإستثمار قد لعب دوره تماما ، ومادامت ، وبأنفساظ فعلية ،

زيادة مخزون رأس المال كانت تعادل نمو وسائل الإنتاج (مصانع ، وآلات) ومادامت كذلك الطاقة الإنتاجية للدولة ، تترجم ، وبألفاظ نقدية ، عن طريق توزيع الدخل . (فؤلئك الذين قد أسهموا ، عن طريق عملهم في تنمية هذه الطاقة الإنتاجية ، ينفقون جزءاً من أجورهم في سلع مستهلكة (للغذاء) ، وشبه مستديمة (الملابس والسيارات) أو مستديمة (المساكن) وبهذا الشئ نفسه يزيدون من طلب إجمالى الاستهلاك . وكذلك من دخول أولئك الذين قدموا لهم هذه السلع الإستهلاكية المختلفة ؛ وهؤلاء الآخريون ، بدورهم ينفقون جزءاً من هذه الدخول الإضافية ، متسببين في نشأة ارتفاع جديد في طلبات الاستهلاك ، وربما يصل الأمر إلى أن يصبح إستثماراً جديداً ضرورياً من أجل إرضاء طلب الإستهلاك المتزايد) ، وهذا العمل المتكامل بين مصانع الإستثمار والزيادة في سرعة طلب الإستهلاك تسبب في توسع لإقتصادى .

ولكن الإستثمار قد لعب ، بطبيعته الكيفية ، أكبر دور ، خاصة وأن رأس المال لا يظل كما هو ، ويتغير باستمرار . فالإكتشافات والإختراعات التى حدثت فى ميادين التقنية مرّت بعدئذ إلى الميدان الإقتصادى وشكلت علاقة عوالم الإنتاج (فالإستثمار الجديد مشتمل على التقدم التقنى ، هو فى نفس الوقت مرتبط بالعمل فى نسب مختلفة) أو أنها سمحت بنشأة سلع جديدة (يمكننا التفكير فى التلفريون ، والترانزيستور والالكترونيات ، والطاقة الذرية ، أو فى المنتجات الجديدة اللازمة لصناعات الفضاء) ؛ ولم يحدث أبداً أنه نشأ هذا العدد من الإختراعات فى مثل هذا الزمن القصير ، وبنوع خاص ، فإنه لم يحدث أبداً أنها قد إستخدمت عملياً . بمثل هذه السرعة ، فقلت الفترة التى تفصل الإختراع عن تطبيقه إلى حد بعيد ، الأمر الذى يجعل مراحل تطبيق التقدم التقنى فى الماضى (١٩٨٠ - ١٨٧٠ أو ١٨٩٦ إلى ١٩١٤) لا يمكن مقارنتها من حيث الأهمية .

وهذا الإدخال المكثف للتجديدات تسبب في إرتفاع جديد في طلب الاستثمار (فحينما تظهر فروع جديدة ، مثل الطاقة الذرية ، فإن خلق الطاقة الانتاجية تشمل إضافة صافية بالنسبة للاستثمار) ؛ وأسهم كذلك في زيادة هذا الطلب بطريقة أخرى بمعنى أنه حينما تستخدم طرق جديدة في فرع جديد ، قد يدفع ذلك فروعاً أخرى ، من أجل تحسين موقعهم تجاه منافسيهم ، إلى استخدام هذه الطرق ، ومن أجل الوصول إلى ذلك ، يقومون بتجديد رأسمالهم الموجود بسرعة متفاوتة . وهكذا فإن تجديد الاقتصاد قد زاد من طلب الاستثمار .

ومع ذلك ، فإن كل استثمار كان يتطلب تمويل ، ونجد أن هذا الأخير كان يتفاوت حسب الإقتصاديات .

ففي البلاد التي في طريقها إلى النمو ، كان التمويل غير كافٍ للسماح بتكديس هام من رأس المال ، وبمعدل نمو مرتفع لمجموع الانتاج القومي . وهناك سببان لذلك . فمن الناحية الأولى ، وفيما يتعلق بالبلاد الفقيرة التي يكون الدخل الفعلي للفرد فيها قليل الارتفاع ، نجد أن شبة بمجموع هذه الدخول موجهة إلى الاستهلاك ، وأنه كان من الصعب ، حتى لا نقول من المستحيل ، أن يحقق الأفراد إدخاراً ، حتى وإن كان ضئيلاً ؛ وعلاوة على ذلك ، وفي شبه مجموع الحالات ، كان هذا الموقف الشامل قد زاد خطورة من حيث أن هذه الإقتصاديات لم تكن نقدية إلا في شكل جري ، أي أن العملة لم تكن دائماً وفي كل مكان تستخدم كوسيلة للتبادل ، وأن النظام المصرفي كان غير تام بطريقة كافية . ولكن ، إذا كان الدخل الفعلي للفرد هو بالفعل قليل الارتفاع ، فإن هذا لا ينبغي أن توزيع الدخول لها طبيعة غير المساواة - فجزء بسيط من السكان يتقاضون جزءاً هاماً من الدخل القومي وإنفاقاتهم من أجل الإستهلاك للسلع من كل نوع أفضل في مجموعه من إيراداتهم - فيمكننا أن نرى أن هذا الإدخار قد أسر وإستخدم في أهداف الإنتاج ؛

ولكن الأمر لم يكن كذلك إذ أن أخذ عن طريق الضرائب (مثل الضرائب التصاعدية على الدخل وغيرها) لم يحدث، وكان الأفراد الأكثر ثروة، هم في نفس الوقت المسيطرين على السلطة السياسية، ولم يرغبوا في فرض الضرائب على أنفسهم، وتخفيض إيراداتهم ومساهماتهم (مثل البرازيل وحيث يصل معدل الضرائب على الدخل إلى ٢٠٪) وأن هؤلاء الأشخاص أنفسهم قد فضلوا استثمار مبدخراتهم في الخارج (في بلاد كاملة النمو، وبخاصة في الولايات المتحدة) وفي إستثمارات تكون فيها المخاطرة أقل درجة، والسيولة مرتفعة، حتى وإن أدى بهم الأمر إلى التضحية بإيراداتهم (مثل سفدات الخزائن الأمريكية).

وفي البلاد التامة النمو، تعرض تمويل الإستثمارات لتعديلات كبيرة : فالإدخار الخاص الشخصي لعب دوراً بسيطاً، وأقل بكثير من ذلك الذي كان له في الماضي، ومن جانبه، أصبح لإدخار الشركات (أو التمويل الذاتي) هو المورد الرئيسي للإدخار، إذ أن هذا الإدخار، بعد حمل تقاعص نهاية العام، والإستهلاكات الضرورية للحفاظ على رأس المال الموجود، كان يمثل نصيباً متفاوت أهمية من الأرباح الصافية تصلح لتمويل إستثمارات جديدة، ولا يوزع على حملة الأسهم إلا ما بقي بعد ذلك، الأمر الذي سمح لهم بأن يكون دائماً تحت تصرفهم جزء من الأيداعات اللازمة لتوسعهم؛ أما فيما يتعلق بالإدخار العام، فإنه قد زاد كذلك في الأهمية، إذ أنه كان من المهم، وفي توازي مع رأس المال المنتج بطريق مباشر تنمية رأس المال المنتج بطريق غير مباشر، أو حتى رأس المال الاجتماعي الثابت (مثل الطرق، والمواصلات، والتحسينات في المدن) التي يحتملها التوسع السابق وتطلبها التنمية اللاحقة. ولكن التمويل العام قد لحقت به بتوجع خاص بمكان هام في ظهور السلع الجديدة، وعن طريق الانفاقات العسكرية، إذ أنه منذ اللحظة التي تدخل فيها الدولة في مرحلة التقدم التقني، تذهب «موضة» تسليمها بسرعة

وئضططر إلى تجديدها باستمرار ، إذا ما كانت ترغب فى ضمان أمنها الخارجى ، أى أن يكون لديها دائما مهمات تشتمل على آخر ما أدخل من تعديل ؛ وهكذا يمكن لهذه المنتجات الجديدة ، بعد تحسينها ، أن تخدم بالتالى فى أغراض مدنية (مثل الصلب الخاص بأجنحة الطائرات الأسرع من الصوت العسكرية ، وإستخدامه بعد ذلك فى الطيران المدنى) .

ولذلك ، فإن السكان ، وبنوع خاص رأس المال ، وبطرق مختلفة ، سواء فيما يتعلق بعرض أو بطلب السلع ، وعن طريق إدخال التعديلات قد تكاملوا من أجل التسبب فى توسع الاقتصاد الوطنى فى كل دولة ، ولكن العوامل غير الاقتصادية لا يمكن إهمالها ؛ خاصة وأنها تمثل مكانا هاما فى هذا الموضوع .

ثانيا : - العوامل غير الاقتصادية :

هذه العوامل - مواقف ومنظمات - قد طورت ودعمت عمل العوامل الاقتصادية .

أما عن تغييرات المواقف ، فإن الفترة المعاصرة قد تميزت بهذه التغيرات الكاملة فى مواقف الأفراد بالنسبة لفكرة التنمية وبالنسبة لتشجيعها .

وكانت زيادة الاهتمام بضرورة التنمية قد إستندت إلى مجموعتين من الحقائق .

فمن ناحية ، كان التنافس بين النظم الاقتصادية ، وطرق تنظيم المواد النادرة من أجل الإنتاج ، يزداد باستمرار . والواقع ، أنه إذا كان هناك بالنسبة للعالم أجمع ، وسيلة واحدة فقط للتنظيم ؛ فإن محاولة وضع طريقة التنظيم هذه ونتائجها فى شكل متوازية هو لإتجاه ضعيف . وعند اللحظة التى يظهر فيها نظام آخر ، ويطلبه جزء هام من سكان العالم ، ويضمن به نسبة مئوية مرتفعة للإنتاج العالمى

فإن هذا النظام الجديد يأخذ موقف المنافس من النظام الموجود ويُحاول حينئذ أن يحدد كمية وطريقة أداء كل نظام ، وأهمية معدلات تنمية لإجمالي الدخل القومي ، أو للدخل الفعلي للفرد ، كتعبير عن كمال هذا النظام : وهكذا كان الحال في اتحاد الجمهوريات السوفيتية من أجل اللحاق بالولايات المتحدة ، فإنها كانت تذكر دائماً على أنها هدف للتخطيط ، وفي الخطط الإستكشافية العامة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٠ كانت تمثل البرنامج للعام لسياسة الحزب (المؤتمر الحادى والعشرون عام ١٩٦١) ؛ وكانت إحدى الإنجازات العامة هي د من عام ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ تنمية الانتاج بشكل يصل في ١٩٧٠ إلى المستوى الاقتصادى للولايات المتحدة ، وكان التوجية الآخر د من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ ضمان الرخاء العام لسلع الاستهلاك ، وببنفس الطريقة وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، في ١٩ ديسمبر ١٩٦١ على قرار بهدف جعل سنوات الستينيات عقد تنمية وأن يطلب إلى كل دولة أن تتخذ لنفسها د وكمهدف معدلاً أدنى للنمو السنوى في مجموع الدخل القومى بنسبة ٥ ٪ . عند نهاية هذا العقد ، وبهذه الطريقة يمكن لدول العالم الثالث وأمام النتائج التى ستعطى لهم ، أن يقوموا بعملية الاختيار فى صالح هذا النظام أو ذلك ، من أجل إستخدام مواردهم . وفى عالم تعايش سلبى ، فإن التنافس بين النظامين يكون أساساً هو تنافس إقتصادى ، ومثل هذا التنافس يمثل دهماً قوياً للتوسع .

ومن ناحية أخرى ، وبشكل منفصل عن هذا التنافس ، ظهرت فى العالم رغبة فى النمو وهذا الأمر طبيعى تماماً ، ما دامت غالبية الأفراد ، وخلال ثلاثين عاماً (١٩١٤ — ١٩٤٥) قد قاست من البؤس أثناء الحرب والازمة الإقتصادية ، ومادام توسع سنوات العشرينيات لم يمثل سوى فترة إنتقالية ؛ وبالأفاظ أخرى ، أنه بعد مائة وخمسين عاماً من التقدم ، كان الشغور بالتوقف

واضحاً ، وشعر الناس بذلك ، من أن زيادة الدخول ، والراحة ، والرعاية يمكنها أن تنقطع ، وحتى تناقصها كان ممكناً . ولذلك فأننا شاهدنا ، ومنذ نهاية الحرب تغيير كاملاً : فالموقف المتشائم ، والمتواكل قد ترك مكانه لسلوك متفائل وإيجابي . وبلا شعور في أول الأمر ، ثم بشعور بعد ذلك ، ظهرت خصائص النمو المثالي : فعلمية أن يكون سريعاً ، أى أنه يجب أن تكون معدلات التنمية في مجموع الإنتاج القومى هى الأكثر ارتفاعاً ، بالنظر إلى الموارد الموجودة لدى الدولة أو التى تأتى من الخارج ؛ وعليه أن يكون منتظماً ، أو أن يتخلص على الأقل من كل الذبذبات القصيرة أو المتوسطة المدى ؛ وأخيراً فيجب عليه أن يكون متوازناً ، الأمر الذى يعنى أن تغيرات بنيان الاستهلاك (لطالب) يجب أن ينبعها ، وفى أقرب فرصة ممكنة تغيرات تقابلها في بناء الإنتاج (للعرض) بطريقة تؤدى إلى إرضاء حاجات المستهلكين فى أسرع وقت ممكن ، وأن تقل لاختلافات الأسعار إلى أقل ما يمكن . وكانت هذه الفكرة لا تتعلق فقط بالدول التى أتمت نموها ، ولكن كذلك بكل البلاد التى كانت فى سبيل النمو ، والتى حاولت أن ترفع من مستوى معيشة سكانها .

أما فيما يتعلق بالموقف بالنسبة لتشغيل التنمية فإنه قد تعدل كذلك .

ولما كان من غير الممكن القيام بعمل بدون فهم سابق للموقف ، والأهداف التى يجب الوصول إليها ، فإن الأمر قد تطلب القيام ببحث مشترك . فأولاً ، ومن أجل معرفة الحاضر والماضى ، كانت ظاهرة النمو قد أصبحت هى مركز الدراسات الاقتصادية : ولقد حاولنا شرح هذه الظاهرة ، وكيف تعمل ، وما أسبابها ونتائجها ، وتأثيرها على هذا المجتمع ، أو ذاك ، وعلى سائر الأوضاع فيه ؛ وكان المزلفون السابقون الذين كانوا قد عالجوا للتنمية ، قد نظروا إليهم على أنه آخر ما يمكن التفكير فيه ، وتمت مقارنة أعمالهم بالدراسات الحالية

وأخيراً ، فلقد عاصرنا محاولة إعادة تفسير ، كمية ، للباضى ، ولكن محاولة إستكشاف المستقبل جذبت الفكر ، الأمر الذى أدى إلى زيادة كهيبة فى دراسة التنبؤات ، التى يمكنها أن تشير إلى الطريق الذى يمكن للاقتصاد أن يسير فيه فى المستقبل . وهذه التنبؤات قد تطورت بشكل عام فى هدفها ، أى أن تكون كمية (تطور ضخامة الأرقام) وكذلك كمية (تطور شكل هذه السلعة أو تقرر منتجات جديدة) ؛ وفى مستواها ، أى أنها لا تقوم فقط على مستوى الدولة ، بل كذلك على مستوى القطاع ، والفرع والم شروع ؛ وفى الزمان أى على المدى القصير (فترة عام) ، أو المتوسط (٥ سنوات) ، أو المدى الطويل (من عشرة إلى عشرين عاماً) وحق على مدى بعيد للغاية (من خمسين إلى مائة عام) ؛ وفى الوسائل المستخدمة ، أى فى التقييم ، وحق التصور والخيال لإستخدام فيها بشكل عادى . وسمحت مثل هذه الدراسات الآن بالوصول إلى تفهم أفضل .

وأصبحت التنمية هى الهدف الرئيسى التى ، حق إذا ما ذكرنا رسمياً ما هو خلاف ذلك ، يجب توضيحه أى هدف آخر من أجلها . ونرى ذلك فى دراستنا عن الاسعار . فإذا كان إستقرارها ، وهو الأمر المأمول فيه دائماً ، يمثل هدفاً ثابتاً ، فإننا نلاحظ وجود حقيقتين فيبدو أنه ، فى الظروف الموجودة ، منذ خمسة وعشرين عاماً ، توجد علاقة عكسية بين ثبات الاسعار ، والمالة الكاملة ، وهذه الأخيرة لا يمكن بلوغها إلا بضمن حجم معين من البطالة ، وتخفيض سرعة التوسع ؛ ولكن مع ذكريات البطالة فى سنوات الثلاثينيات ، والرغبة فى تفادى عودتها ، والعلاقة بين التوسع والمالة (فمعدل تنمية مرتفع لمجموع الدخل القومى هو أحد شروط المالة الكاملة ، والثانية هى أن التحرك المهنى والجغرافى للأيدى العاملة) ، فإن سياسة وقف التنمية من أجل الوصول إلى ثبات الاسعار ، لم يفكر أحد فيها بجدية ، وكانت العملة دائماً هى التى يضحون بها بحثاً عن التوسع ،

وأصبح انخفاض قيمة العملة يمثل « شئ » هذا التوسع . وبعد ذلك ، فإذا كانت زيادة المدخول في الماضي ، وقبل الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تتبع المجموعات الاجتماعية ، يمكنها أن تختلف إلى حد كبير تبعاً للتقلبات القصيرة أو الطويلة المدى (وعلى ما نذكر سنوات ١٧٥٠ - ١٧٨٠ مع انخفاض قيمة الأرباح ، أو من عام ١٨٥٠ إلى عام ١٨٧٠) ، فإن كل مجموعة الآن ترفض أن تكون التنمية الإسمية لايرادها أقل من تلك التي عند المجموعات الأخرى : ورغم أن ارتفاع الإنتاجية في الفروع المختلفة لم يكن متماثلاً . فإن زيادة الأجور المتوسطة كانت أعلى من تلك المتعلقة بإنتاجية الفروع ذات الإنتاجية الضعيفة ، الأمر الذي يؤدي إلى تدعيم إمكانيات ارتفاع الأسعار في هذا الإقتصاد ، مادامت زيادة الأجور التي تدفعها المشروعات ذات الإنتاجية الضعيفة قد تسببت في ارتفاع أسعار البيع (ولإقناعهم سيضطرون إلى وقف نشاطهم) . وهنا كذلك ، فإن ثبات الأسعار لم يكن إلا هدفاً ثانوياً بالنسبة لهدف التنمية .

وأما فيما يتعلق بالتعديلات التنظيمية فإنها تأخذ مظهرًا ثانوياً : فاستلام الإيراد لا يتم الآن بنفس الطريقة ، كما أن مشروعات قد طبقت من أجل الإصلاح الزراعي .

فالتغيرات التي حدثت بالنسبة للحصول على الدخل قد أثرت على مجموع الدول الكاملة النمو بدرجات متفاوتة .

نلاحظ أولاً وجود زيادة كبيرة جداً في عدد أصحاب المدخول « المؤكدة » ، أي الأفراد المضمون إستلامهم دخل ، إذ أن تنمية البيروقراطية قد تسببت في زيادة عدد الموظفين ، والإحتفاظ بالعمالة الكاملة قد أعطى ثباتاً أكثر للعمال الذين يتزايد عددهم في نفس الوقت . وتنمية هذا التأمين قد أدى إلى تغيير في

توزيع الموارد : فقلت إلى درجة كبيرة الحاجة إلى الاحتفاظ ، وفي شكل سائل
بجزء من الدخل من أجل مواجهة مخاطر البطالة الطويلة أو القصيرة ، وأمكن
بالتالى إستخدام هذا الجزء من الموارد فى عمليات أخرى ، الأمر الذى تسبب فى
دعم وتنظيم طلبات الاستهلاك (الأمر الذى أدى فيما بعد إلى ارتفاع طلب
الاستثمار ، كما ذكرنا) . ولكن ، على العكس من ذلك علينا أن نذكر أن مثل
هذا الموقف يفترض وجود تنمية مستمرة ، إذ أنه لا يوجد الآن ، وكما كان
فى الماضى ، ما يمكننا أن نسميه « بالمصفى » الآخر ، أى المزارع : فحينما يشكك
السكان العاملون فى الزراعة جزءاً هاماً من مجموع السكان العاملين ، فإن هذا
الانكماش لا يمس إلا السكان الذين يعملون فى الصناعة ، وإذا ما تطلب الأمر ،
فإن جزء من العاطلين والذين كانوا لا يزالون يحتفظون بروابط زراعية يمكنهم
أن يعودوا ، أثناء وقت الإنكماش ، صوب الأسرة الريفية ، كـ **مركز الأمن**
ولاستمرار الحياة ؛ ولكن هذه الإمكانيات للانكماش قد اختفت الآن ، إذ أن
العامل الذى يفقد عمله لا يمكنه أن يعتمد إلا على خصصات البطالة من أجل
العيش ، ويجبر الدولة بهذا العمل نفسه على أن تحصل على المحافظة على التنمية .

ومن جانبه ، أصاب آلية توزيع الدخل تعديلاً نتيجة لتطبيق سياسة إعادة
توزيع متفاوتة فى أهميتها لهذه الدخول . وكان هناك حكماً له قيمته ومعارض ،
قد صدر ضد إعادة التوزيع الموجودة فى بعض البلاد (مثل فرنسا وإنجلترا) ،
وذكر أن التعديلات التى قررت كانت تتمثل فى الأخذ من المجموعات الاجتماعية
أو الأفراد الأكثر ثروة وتعطيها مجموعات أخرى أو لأفراد لها إيراد منخفض
عن طريق ميزانية الدولة (لارتفاع معدلات بعض الضرائب الموجودة ، وتقرير
ضرائب جديدة تسمح بالحصول على زيادة ضرورية فى الإيرادات) . ونتائج
مثل هذه العملية لإعادة توزيع الدخل معروفة تماماً — فالأفراد أصحاب الإيراد

الأكثر ارتفاعاً هم أولئك الذين يكون إدخارهم النسبي والمطلق ، هو الأكثر حجماً ، وعلى العكس من ذلك ، فإن أولئك أصحاب الدخول الأكثر انخفاضاً هم أولئك الذين يكون إدخارهم النسبي والمطلق هو الأقل ، إن لم يكن غير موجود ؛ وتحويل الإيراد من الأولين إلى الثانيين يعنى تحويل الإدخار والإستهلاك ، وبالتالي دعماً وتنمية لطلب الإستهلاك — ولكن الفروق بين الدخول الموجودة سابقاً لم تلبث أن عادت من جديد وإن كانت أقل عما كانت عليه . وعلاينا أن نشير بنوع خاص إلى أن الإنفاقات الناتجة من بعض المخاطر (الحوادث ، والأمراض ، والشيخوخة) لم تعد على حساب للفرد ، نتيجة لعمل منظمات الضمان الإجتماعي ، فكانت النتيجة ، هنا أيضاً ، تقليل حجم إيراداتها . وزيادة إنفاقات إستهلاكها ، وهي نتائج تشبه تلك التي ذكرناها من قبل .

وهناك تعديلات تنظيمية أخرى تمم البلاد التي هي في سبيل النمو ، ويتعلق الأمر بالإصلاح الزراعي . ففي البلاد التي كانت ترغب في التنمية ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان ما بين ٨٠ و ٩٠ ٪ من الانتاج الوطني يأتي من الزراعة وكانت نسبة مماثلة من السكان تعمل في الزراعة ؛ وعلاوة على ذلك ، لم تكن ملكية الأرض موزعة بنسبية متساوية بين السكان ، فكان الفلاح يستأجر من المالك الأرض التي يستغلها ، وكان الإنتاج ضعيفاً نظراً لعدم كفاية التنمية المستخدمة (وفي البلاد الأكثر كثافة في السكان نتج عن توفر السكان وانخفاض أجور الأيدي العاملة معارضة لاستخدام الميكنة) : وكان جزء من الأرض يظل بلا زراعة ؛ وأخيراً فإن حقوق الملاك والدولة كانت تمثل الجزء الأكبر من دخل الفلاح ، ولم تكن تستخدم بطريقة إنتاجية (وهكذا ، فإن إنفاقات الملاك الزراعيين وصفت غالباً بأنها تتعلق بالخفضة كما تميزت إنفاقات الدولة بالإسراف) . ولذلك فقد ظهر مسبقاً صعوبة كل محاولة للتصنيع ، إذ أن ملاك الأراضي ، لم يشعروا بالحاجة إلى ممارسة نوع آخر من النشاط ، كما أنهم

كسيطرون على السلطة العامة ، لم يكونوا يأملون في تكوين مجموعة أخرى من الرجال يمكنها ، في يوم من الأيام ، أن ترفض سيظرتهم .

وفي كثير من البلاد ، كان الإصلاح الزراعي — أى تغيير الملاك وطريقة استغلال الأرض — وبدرجات متفاوتة قد تم تطبيقه بطرق أكثر أو أقل عنفاً ؛ وظهر البعض على أنهم قد نجحوا (الصين) وفشل الآخرون (الهند) ، ولا يزال البعض الآخر في بداية الطريق (بيرو والجزائر) ، وما زال الوقت مبكراً وبشكل لا يسمح بعد بالحكم على هذه التجارب . وعلى أى حال ، فإن الدولة لاقى ترغب في القيام بتنمية مواردها ، وبالتالي العمل على زيادة وتنويع إنتاجها القومى ، وزيادة الدخل القومى للفرد ، لا يمكنها أن تهمل القيام بعملية إصلاح زراعى إذ أن هذه العملية تمثل مدخلا لكل تنمية صناعية : وهكذا ، ولابد من هذه الملاحظة ، التى تتغير فيها ظروف الزراعة ، سيزداد الإنتاج المعيشى وكذلك لإنتاجية العامل ، ولن تصبح الزراعة تنتج لمجرد الإنفاق عليه ، بل سيظهر فائض زراعى الأحر الذى يسمح لبعض الفلاحين بترك الأرض ، والتوجه صوب المدينة ، حيث يمكنهم العمل فى الصناعة ؛ وعلاوة على ذلك ؛ فإنه مع ارتفاع دخلها ، ستقوم الزراعة بتمويل جزئى ، وعن طريق الضرائب ، لاستثمارات الصناعة وتعطيتها المواد الزراعية الأولى ، فى نفس الوقت التى تتحول فيه إلى مجال توزيع للنتائج المصنعة .

وهكذا ، وفيما بعد التنمية — تطور الإنتاج القومى ، والإنتاج الصناعى والزراعى ، والأسعار ، والدخل القومى للفرد — تكون عوامل أخرى — السكان ، رأس المال ، والمواقف والمؤسسات — قد لعبت دورها . وإذا كانت عملية تقييمهم مختلفة من دولة إلى أخرى ، إلا أنه يمكن لبعض الأمثلة العامة أن توضح : فمثلا الزيادة المتوسطة لعدد السكان ، بالإضافة إلى تكديس هام لرأس المال ومع تطبيق

سريع للتقدم التقنى ، ومع موقف مساعد على التقدم ، قد سمح بتنمية سريعة في بعض الدول المكتملة النمو (فرنسا ، إيطاليا ، روسيا) أو في طريقها إلى النمو (المكسيك) ، وفي نفس الوقت ، الزيادة الكبيرة في عدد السكان ، تسير في نفس الوقت مع تكديس كبير لرأس المال الجديد ، وتضم آخر التجديدات التقنية ، وقبول لفكرة التقدم ، وتعديلات تأسيسية هامة ، تنتج عنها تنمية هامة ، وإرتفاع للدخل الحقيقي للفرد ، في بعض البلاد الآخذة في النمو (الصين) ، وعلى العكس من ذلك ، فإن الزيادة السريعة للسكان ، مصحوبة بزيادة غير كافية في رأس المال ، مع اللامبالاة بالنسبة للتقدم المادى ، وعدم كفاية التغيرات التأسيسية قد أدت إلى تنمية ضعيفة ، وإلى شبه ركود في الدخل الفعلى للفرد (الهند) . وكان تجميع عوامل مختلفة (أهمية نسبية ، وسرعة التطور) قد أدت إلى نتائج نمو غير متساوية .

وفي هذا الشأن ، علينا أن نلاحظ أن نهاية فترة ١٩٤٥ - ١٩٧٣ تعلن عن وقوع تغيير عند نهاية هذا العقد . ففي الواقع أنه ، في البلاد الكاملة النمو ، والتي تضمن الجزء الأكبر من الإنتاج القومى ، وحيث كانت للتنمية أكثر حيوية ، فإن هذه السنوات كانت سنوات تغير بطيء ومستمر : فالانخفاض معدل المواليد قد تسبب في تقليل سرعة تنمية السكان ، والإعتقاد في أهمية التنمية من أجل الحل التلقائى للمشكلات التي تطرح نفسها على المجتمع قد أخذ في القلة ، وطرح سؤال وبصرامة ، التنمية من أجل ماذا ؟ ، ومن حقنا إذن أن نتساءل عما إذا كانت عملية التنمية ، بعد الحرب ، ليست إلا نتيجة لتجميع إستراتيجى للعوامل المختلفة ، وإذا كانت عملية الإبطاء في سنوات الستينيات ، أن تكون إلا مؤقتة ، أو على العكس من ذلك بأنها إعلان عن بداية إبطاء أكثر عمقا في السنوات القادمة ، فعام ١٩٧٠ يمثل رمزياً نهاية فترة ، وهى فترة ما بعد الحرب ، والدخول في مرحلة جديدة ، لا يمكن لأحد أن يعرف ماذا تكون .

الفصل الثالث

تطور النظم الاقتصادية

منذ عام ١٩٤٥ ، كان هناك نظامان إقتصاديان ، أوطريقتان لتنظيم الموارد النادرة ، يقسمان العالم. وفي الوقت الذي كانا فيه في صراع مع بعضهما ، لم يبقيا على حالهما ؛ فالرأسمالية والإشتراكية هما ألفاظ تغطي الحقائق المختلفة التي ظهرت في سنوات الثلاثينيات . ولم يكن في وسعها إلا أن يكونا كذلك في عالم توسع إذ أن كل العوامل المنافسة للانتاج كانت تجبر على التغيير .

١ - التعديلات في النظام الرأسمالي :

كانت الاتجاهات التي ظهرت في فترة ما بين الحربين قد استمرت وأخذت وضوحاً أكثر : فزاد تركز المشروعات ، وزادت الدول من تدخلها .

أولاً : زيادة التمرکز :

علينا هنا أن نشرح كيف تمت التطورات ، ثم ندرس نتائجها . أما فيما يتعلق بالطرق ، فإنه إذا كانت عملية التمرکز قد أخذت أشكالاً مختلفة ، فإن هذا لا ينفى أنها كانت كلها تستجيب لنفس العدد البسيط من الدوافع . وظهر شكلان كبيران للتمرکز . فالمشروعات زادت من حجمها ، أمام المشروعات الكبيرة ، وعلى المستوى الوطني ، وبالنسبة لكل المناطق (حجم التعامل ، عدد المستخدمين ، وأهمية الإيجابيات) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع واضح ، ونشأت هذه الحركة أساساً ، إن لم يكن فقط ، في القطاع الصناعي ، إذ أن التنمية التي لها قيمتها في القطاع الأول (الزراعة) ، وفي القطاع الثالث (الخدمات) كانت قد بدأت بالكاد ، وكان مداها لا يزال ضعيفاً ، ومثل هذه

التنمية لا يمكنها أن تأخذ كل معناها للفعل إلا إذا كان ذلك نسبياً : فإن عدداً بسيطاً من المشروعات ، مما كان عليه الأمر في الماضي ، قد ضمن نسبة مئوية أكثر ارتفاعاً في مجموع الإنتاج ، وهذا يعنى أن معدلات التنمية في بعض المشروعات (القديمة أو الجديدة) كانت أعلى من تلك الموجودة في الإنتاج الصناعى . ومن جانب آخر ، فإن المشروع الوطنى الكبير قد أصبح دولياً . فالمشروع الصناعى الذى ينتج سلع على أرض إحدى الدول المعينة لم يعد وطنياً ، بمعنى أن رأسمالية لم يعد مدفوعاً بالكامل من جانب الوطنيين ، وأن المشرفين عليه لم يصبحوا كلهم من الوطنيين وأن مشروعات أجنبية أصبحت تعمل في كل دولة بعد أن أنشأت لنفسها فروعاً ، وحصلت على مجموع (أو على أغلبية) رأس مال المشروع الموجود ؛ وبمعنى آخر فإن المركز الرئيسى لأخذ القرارات بالنسبة لبعض المشروعات يمكن أن يوجد في خارج الأراضى الوطنية وهذا الأمر هو كذلك بالنسبة للبلاد الآخذة في النمو (مثل المشروعات البترولية في الشرق الأوسط) كما هو بالنسبة للدول الكاملة للنمو (مثل صناعة السيارات الأمريكية في إنجلترا أو في ألمانيا) . ولذلك فإنه لا يمكننا التحدث حقيقة عن المشروعات الكبرى إلا على المستوى العالمى .

وكان للمشروعات الكبرى ، وأقل من أى وقت آخر ، إنجاء لإنتاج عدد صغير من السلع وإكبتها ، على العكس من ذلك ، عملت على زيادتها . وأدى هذا الى ظهور ما نسميه بالركبات : فإذا كان أحد المشروعات قد تمكن من صنع سلع مختلفة — سواء أكان ذلك ناتج عن عملية الإنتاج (البنزين والإسفلت في الصناعات البترولية) ، أو عن طريق المشاركة في صناعة سلع معينة (مشروعات صناعة السيارات التى تمتلك مناجم حديد) — فنجد هنا نحاول أن نصنيف الى ذلك مشروعات أخرى ، تتبع فروع أخرى ، وتنتج سلعاً مختلفة تماماً (فشلاً إحدى المؤسسات الأمريكية مثل صناعات ليتون Litton وجدت

نفسها تدخل في نهاية سنوات الستينيات في ثمانية عشر فرعاً من الإنشاءات البحرية إلى المنقولات ، مارة عبر الملاجئ ، وتجهيزات المكاتب ، وأنتجت بهذه الطريقة ما يزيد على تسعة آلاف ساعة ، ابتداء من الآلة الكاتبة إلى مركبات الفضاء) وأخيراً ، فإن المشروعات الكبرى والمركبات ، لم تكن مستقلة الواحدة عن الأخرى ، بل أنها عملت على تنمية علاقاتها بواسطة النظام المصرفي ؛ وكان هذا الأخير قد زاد من مشاركته في المشروعات التي لا تنتمي إلى فرع واحد ، وأنشأت بعض المصارف حول نفسها مجموعات صناعية متفاوتة أهميتها ، الأمر الذي كان سهلاً ، مادام أن الأمر لا يحتم لممتلك نصف رأس المال من أجل الإشراف الفعلي على المشروع .

ومن السهل معرفة الأسباب التي أدت إلى مثل هذا التركز . فينسب البعض ذلك إلى التغيرات التي حدثت في الطلب وفي العرض . فطلب المنتجات الصناعية لم يبق كما هو ، وكان الطلب النقدي للاستهلاك قد تزايد في دول كثيرة بتأثير زيادة السكان مدعومة بزيادة الدخل الفعلي للفرد ؛ فكان في وسع المشروعات الكبيرة أن تجيب على مثل هذا النمو ، إذ أنها كانت تمتلك طاقات إنتاج غير مستخدمة ، ولها موارد مالية هامة لتزيد منها إذا ما دعت الضرورة ؛ وكان حجمها قد زاد بينما كانت المشروعات التي إفتقرت إلى الاحتياطى اللازم قد اختفت ، أو قام غيرها بإبلاعها . ومن جانب العرض ، كان إدخال التقدم التقنى قد لعب الدور الرئيسى : فاستخدام طرق جديدة للإنتاج أو تجهيز جديد يتطلب إنفاق مبالغ كبيرة هو ما يميز المشروعات الكبرى عن المشروعات الصغيرة ، الأمر الذى سمح لها بأن تنتج أكثر ، وبنفقات أقل ، وبالتالي بأن تبيع منتجاتها بأسعار أقل إرتفاعاً من تلك التي صنعتها المشروعات الأصغر حجماً ، والتي لم تتمكن من الإلتجاء إلى التجديدات التقنية الحديثة ، والتي أصبحت محسرة بهذا

الشكل على أن تختفي أو تندمج مع غيرها . وهذه العملية تمت بشكل تراكمي : فباستنادها الى أرباح كبيرة ، تتممكن المشروعات الكبرى من أن تحصل من جديد على تجهيزات أحدث ، وتتمكن بالتالى من أن تزيد من تقليل تكاليفها وأسعارها أكثر من ذلك ، ومن أن تدخل تحسينات جديدة .

ويذهب البعض الآخر ذلك الى الأرباح والى العقلانية . فلما كانت دوافع المشروع هى زيادة معدلات الربح الى الحد الأقصى ، فلم يكن هناك ما يمنع المشرفين على أحد المشروعات من القيام بعملية استثمارات مضمونة حتى بالخروج إذا ما تطلب الأمر ، من ذلك الفرع الذى كانوا يعملون فيه ، إذ أن الحصول على مشروعات لها معدلات ربح أكثر ارتفاعاً كان يعطى ميزة عدم ضرورة تعيين مجموعة ادارة جديدة (مجموعة المديرين الذين كانوا قد أثبتوا ، بمصولهم الفعلى على معدلات أرباح مرتفعة ، يمكن الاحتفاظ بهم) وكذلك ميزة السماح بتوزيع المخاطرة خاصة وأن حدودها لم تكن معروفة تماماً (وكانت المشروعات المضمومة تحتفظ بالجزء الأكبر من استقلالها الذاتى ، فمن الممكن دائماً إعادة بيعها وشرائها أخرى) . ومن جانبها كانت العقلانية أمراً هاماً ، يبحثون عنها باستمرار ، وأحسن مثل على ذلك هو المشروعات ذات الصفة الدولية : فالواقع أنه يمكن لمشروع ، بتقنية معينة ، أن يهتم بتحقيق جزء من انتاجه على أرض دولة أخرى إذ أن تكاليف الأجور تكون أقل ارتفاعاً ، الامر الذى يريد عن تعويض زيادة النفقات الخاصة بالنقل والتي تحدث نتيجة لهذا التغيير فى أماكن الإنتاج ؛ وبناء على ذلك ، فإن الحساب الاقتصادى للمشروع قد أصبح أكثر عقلانية ، فالتناول الأكثر دقة اقتصادية ، للوارد قد تم لاعلى المستوى الوطنى ، ولكن على المستوى العالمى . ويمكننا أن نصنيف الى ذلك أن السياسة الخارجية التى قامت بها الدول قد أسهمت بطريق مباشر فى زيادة هذا الاتجاه العقلانى ، ما دام فرص الرسوم

البحر كية المرتفعة أو تطبيق سياسة تحديد وتعويق الواردات من أجل حماية الصناعة قد دفعت المشروطات الأجنبية الى أن تستقر بشكل مباشر في البلاد ، تهرماً من هذه العقبات .

وأما فيما يتعلق بالنتائج فنجد أن حركة التركيز قد أدت الى سيطرة نوع جديد من السوق والى تغيير في توزيع السلطات .

فمن تلك نوع جديد من الأسواق ، زادت فيها المنافسة غير المتكافئة - بأعداد صغيرة أو كبيرة ، وانجبت صوب السيطرة .

وما دام كل مشروع يضمن لنفسه قسماً أكبر من الإنتاج هما كان له في الماضي ، فلا يمكننا أن نتحدث إذن عن منافسة مطلقة وكاملة ، إذ أن هذه تتطلب وجود عدد أكبر من الهيوت تكون أهميتها متقاربة وتنتج نفس السلعة ؛ ولا يمكننا كذلك أن نقول بأننا نسير صوب حالة احتكار (والى تعتبر أنها الحالة التي يقوم فيها منتج واحد بإنتاج سلعة معينة) ، إذ أنه إذا كانت معدلات الربح مرتفعة ، فإن مشروعات أخرى ، لها حجم أكبر ، يمكنها دائماً أن تقرر الإنتاج إحدى أو بعض هذه السلع التي يقوم بصناعتها هذا المشروع أو ذاك ، وتشارك معه سوق منتجاته (وخاصة وأن المشروع الذي ينتج سلعة واحدة هو الإستثناء وأن عدد السلع المنتجة يزداد باستمرار) ، وفي الحقيقة فإننا نجد نفسنا في مواجهة منافسة بين عدد صغير من المنتجين Oligopole ، ولكن عملية التمرركز لم تؤد الى الاختفاء التلقائي لكل المشروعات ذات الحجم الصغير أو المتوسط ، إذ أنه في وسع هذه أن يكون لها بعض الميزات التي تضمن لهم تكاليف إنتاج أقل ارتفاعاً نسبياً (مثل الموقع الجغرافي الملائم ، وتكاليف الأجور الأقل ارتفاعاً والتكاليف العامة المنخفضة) وفي هذه الحالة نجد نفسنا أمام مجموعة صغيرة من المنتجين ، ولكننا تضم عدداً أكبر ، أى مجموع المشروعات ذات الحجم الصغير والتي تصنع نفس السلع ، وتضمن بقية الإنتاج .

وهذه الحالة الجديدة للأسواق قد تسببت في نشأة تنظيم جديد للعلاقات بين المؤسسات. فإذا كان من المفروض أن المشروع ، في حالة الافتراض وجود سوق تخضع للمنافسة الكاملة والبسيطة ، لا يتصل بمشروعات أخرى ، ولا تكون له علاقات إلا مع السوق ، ولا يلتفت إلا لإشارة واحدة ، وهي مؤشر السعر وذئبانه (السعر الذي يرتفع يدل على طلب أكبر عن العرض ، وضرورة زيادة الإنتاج وربما حتى زيادة الطاقة الإنتاجية ، وعلى العكس من ذلك ، فإن السعر الذي ينخفض يدل على أنه من الأصوب تقليل الإنتاج من أجل إرضاء طاب (التقليل) ، فهنا نجد أنفسنا في مواجهة نظام آخر لإعطاء المؤشرات والتحديد ، إذ أن العلاقات بين المشروعات وبعضها تتم بطريق مباشر ، فالتغيير من حد كبير إلى عدد أقل من المنتجين يستتبع أن يكون هؤلاء يعرفون بعضهم بعضاً ، ويعرفون أن قراراتهم سيتم الشعور بها عن طريق كل المشاركين ، الذين يمكنهم بدورهم أخذ الإجراءات التي تسهل ذلك . وهذا علاوة ، على أنه هناك بعد آخر لهذه العلاقات ، بمعنى أن الخطأ لم يعد مسموحاً به : فالواقع أنه في حالة وجود مشروعات كثيرة ، وقيام إحداها بعدم تتبع مؤشرات حركة الأسعار ، فإنها تجبر على وقف نشاطها ، وهذا الاختفاء لا يمس سوى جزء بسيط من الإنتاج ، والذي يمكن تعويضه بزيادة أنصبة المشروعات الموجودة ، ولكن الأمر ليس كذلك في حالة وجود عدد بسيط مترابط من المنتجين ، إذ أن كل مؤسسة من هذا النوع Oligopole مضطرة إلى أن تخطط ، من أجل فترة قصيرة أو طويلة ، سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، نشاطها بطريقة تقلل من عدم التأكد بالنسبة للمستقبل ، وضمان استمرار حياتها ، أي وضع استراتيجية — تفاهم ، واختيار ، واستبعاد — تمثل التنظيم المقبل للاقتصاد كما تأمل فيه .

وكان توزيع السلطات قد أصابه كذلك بعض التعديلات .

فلقد سارت عملية زيادة تمرکز الصناعة وعملية تمرکز السلطة الاقتصادية
 جنماً الى جنب ، ولم تكن هنالك مسوى ذلك . ففي الوقت الذي لا يكون فيه لای
 مشروع من بين المشروعات الكثيرة إلا نفس الإهمية النسبية في أن تكون له أية
 سيطرة مادام يخضع لأوامر السوق ، فإن الأمر يختلف عن ذلك حينما يكون السوق
 تحت تصرف أقلية ترسم سياسة سلعة Oligopolistique إذ أن السطوة الاقتصادية
 مركزة في عدد صغير من الأیدی : وهكذا ، وفي خلال سنوات الستينيات قدرنا
 أن نصف الانتاج الصناعي للولايات المتحدة — الذي يمثل هو نفسه نصف الانتاج
 العالمي — كان يتم من طریق مائتي مشروع ، الأمر الذي دعا الى الاعتقاد أخيراً
 بأنه ، في خلال خمسة عشر عاماً ، سيتمكن مائتي مشروع لهذا الصعيد أدنى يبلغ
 مليار دولار من أن تضمن انتساج نصف الانتاج العالمي الذي سيكون في ذلك
 الوقت قد تضاعف ثلاثة مرات . فعدد قليل نسبياً من المشروعات والرجال يمتلكون
 الآن ، وسيمتلكون أكثر في المستقبل ، قوة صناعية لم يرها العالم من قبل .

وهذه القوة الاقتصادية تنوغل في جميع المجالات . وهي مركزة ، بالتأکید ،
 على الانتاج (فالمشروعات الكبرى تقرر حجم الانتاج ، وبالتالي عدد الأشخاص
 المستخدمين ، أى العمالة الكاملة أو البطالة) ، وكذلك على ما يتعلق بالاستثمار ،
 والذي هو الآن ضيقاً (أو لا يزال هاماً) ولا يمكن تقسيمه (أو لا يمكنه أن يتفقت
 أو ينقسم وفي مواجهته «كتل» للاستثمار مثل مصنع تعدين ، أو مصفاة بترول)
 الأمر الذي يعنى أنه من أجل حسن تطبيق برنامج استثمارات يمكنه أن يعتمد الى
 سنوات عديدة دون الالتفات الى الذبذبات ، فإن على المؤسسة أن تنظر مسبقاً الى
 الطلب الذي سيحصل لها خلال فترة طويلة ، وأن يكون قرار استثمارها معتمداً
 الى درجة كبيرة ، على نوعية هذه النظرة المستقبلية . وتهتم كذلك بالابحاث ،
 (التي مالت صوب تغيير مكانها من المنظمات التقليدية مثل الجامعات الى المشروعات

والمؤسسات ، ويظهر هذا تماماً في الأبحاث التطبيقية ، وكذلك الأبحاث الأساسية
 فيمكن للمشروع إذن ، وبالمبالغ التي يرصدها لذلك ، أن يوجه في هذا الاتجاه
 أوذاك ، وبطريقة غير مباشرة ، ويؤثر على الأبحاث الأساسية ، كما تهتم بالتجديد
 (وهذا يتضمن إدخال رأس مال جديد - إلى جانب القديم ، أو نقل التتقدم من
 الميدان التقى إلى المستوى الاقتصادي ، وتطبيقه السريع من جانب إحدى
 المؤسسات يجبر إذن المؤسسات الأخرى في نفس الفرع ، وتلك الأفرع المختلفة
 إلى القيام بنفس الشيء لمواجهة انخفاض يمكن في التكاليف والأسعار ، ويحافظ
 بالتالى على نصيبها في السوق ، وعلى حجم أرباحها) .

ثانياً - تدخل الدولة :

كان التعديل الثانى الذى أصاب النظام الرأسمالى يتمثل فى التدخل المتزايد من
 جانب الدولة . ولكن علينا أن نحدد وجهة النظر هذه ، إذ أن السلطات العامة ،
 وهى قادرة على التدخل بأساليب مختلفة فى النشاط الإقتصادى ، قد استخدمت
 بدرجات مختلفة وسائل كثيرة تحت تصرفها ثم تخلت عنها بدرجات متفاوتة ؛
 وفى خمسة وعشرين عاماً مال إتجاه تدخل الدولة إلى القلة وإلى أن يصبح تدخلا
 غير مباشر .

أما من مدى وقلة بعض التدخلات فلقد كان فى وسع الدولة أولاً أن تدخل
 عن طريق إنشاء قطاع عام صناعى ، وعن طريق التخطيط الإقتصادى ، ولكن
 هاذين الشكلين للتدخل قد إستخدما بطريقة قليلة نسبياً فى النظم الإقتصادية
 الرأسمالية ، وفتدا أهميتهما مع مرور الزمن .

وكان تسيير القطاع العام الصناعى قد طرح ، وفى مسدة تقل عن عقدين ،
 مشكلات هامة أدت إلى تقييد دوره .

والأسباب التي كانت قد أدت إلى إنشائه معروفة . وكانت قد طرحه أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتحمل بصمات سنوات الثلاثينيات ، والصعوبات التي قابلوها من أجل التغلب على الأزمة الاقتصادية . وكان على الدولة أن تتحمل مسؤوليات جديدة مثل تسهيل وحتى تحمل التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل الفعلي للمرد ، ولكن لما كانت بعض الظواهرات تعرق عملها ، (إذ أن الاحتكار في أحد فروع الإنتاج كان يمكنه أن يمارس سياسة تقلل من العرض ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الأسعار ، كما أن الصناعة بدورها في الاقتصاد كان في وسعها أن تعهد لعدد صغير من الرجال بسلطات كبيرة لا تعرف كيف يستخدمونها ، والإستخدام الأثر فاعلية للموارد النادرة لا يمكن ضمانها دائماً نتيجة لأهمية المخاطرة ورؤوس الأموال اللازمة وصعوبات التنسيق بين الفروع المختلفة) فذكروا أن تأمين الاحتكارات والقطاعات الرئيسية مصحوبة بحقلانية الوسائل يمكنها أن تؤدي إلى إعطاء إنتاج أكثر وفرة . يمكنه أن يباع بأسعار أفضل (وبالتالي في صالح المستهلكين) ، وتذفع مشروعات القطاع الخاص إلى البدء في التفكير وإنشاء وحدة منظمة تسمح بالوصول إلى توازن إقتصادي أفضل . وهكذا شاهدا ، في السنوات التي تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية . نموا في القطاع الصناعي في بعض الدول ، وبخاصة في إنجلترا وفي فرنسا : فشلا في هذه البلاد الأخيرة تم تأمين بعض الصناعات مثل الفحم والكهرباء والغاز (ولكن ليس المسبوكات كما حدث في إنجلترا) وكذلك الحال مع جزء من النظام الإئتماني .

ولم يتأخر عندئذ التطور السريع للاقتصاد الرأسمالي من أن يطرح مشكلة . فلما كانت زيادة الإنتاج مصحوبة بتنوعها ، فلقد ظهرت فروع جديدة ، وبعد تنمية سريعة . إحتلت مكاناً هاماً في الصناعة بينما كانت فروع أخرى تتدهور ، ودورها يقل أهمية ؛ وكانت القطاعات التي تكون القطاع العام الصناعي من بين

تلك التي كانت قد أعطت التنمية الأكثر بظمه ، الامر الذي أدى إلى الإنخفاض النسبي لمكانها ، بينما كانت طريقة إدارتها ، في أغلب الاحيان مفروضة وتؤدي إلى صجر، يخطيه دعم . فأخذت السلطات العامة عندئذ إجراءات مختلفة - وأعادت في بعض الحالات إلى القطاع الخاص تلك المشروعات من الأفرع التي تنحسر أو ذات التنمية الضعيفة (والمثل الأكثر وضوحاً هي صناعة الصلب في إنجلترا التي أمت ثم رفع عنها التأمين) ، واسكن علينا أن نلاحظ أنها قد قامت كذلك وفي بعض الحالات بعمل نفس الشيء مع فروع تبشر بازدهار كبير (مثل الولايات المتحدة وحيث كانت مصانع الألمنيوم التي أنشأها الدولة أثناء الحرب قد بيعت للقطاع الخاص قبل نهاية سنوات الأربعينيات) ؛ وقامت في بعض الحالات بتعديل القطاع العام الموجود دون أن تزيد فيه أو تنقص (مثل شركات الفحم في فرنسا وحيث تم في موازنة تقليل الانتاج ، أن نمت كيمياء الفحم) ؛ وفي بعض حالات أخرى ، عملت على زيادة مرونة قواعد تسيير المشروعات ودفعتها إلى أن تكون لها إدارة مشمرة بطريقة تسمح بخفض المعونات المدفوعة - ولكن لم يحدث أبداً منذ عشرين عاماً أية محاولة لزيادة حجم القطاع العام للصناعة، عن طريق تأميم فروع جديدة تتوسع وتلعب دور أساسى في الاقتصاد ، وحيث المشروعات الاحتكارية الجديدة كثيرة العدد الآن عنها في الماضى . وهكذا نرى أن تدخل الدولة المباشر، بواسطة القطاع العام للصناعة قد أخذ في القلة، وكذلك الحال بالنسبة لأهميته .

ولقد عرف التخطيط ، هو أيضاً ومن بجانبه ، بعض المثالب .

فبعد الحرب مباشرة ، ناضلت أفكار معينة من أجل إقامة تخطيط : الامر الذى يؤدي إلى الاعتراف للدولة بأن عليها أن تلعب دوراً أكبر في تسيير الاقتصاد ، والاهتمام النسبي المتزايد بالإيرادات والمصروفات العامة ، وإنشاء قطاع عام

صناعى بأهمية نسبية متفاوتة تبعاً للدول التى ترغب فى تنسيق مجموع تدخلاتها ،
وتخطيط كان قد أثبت وجوده فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية منذ عام ١٩٢٨ ،
فأحدث بعض النظم للتخطيط (مكتب الخطة المركزية فى هولندا ، وقرميسارية
الخطة فى فرنسا ، فى شهر ديسمبر ١٩٤٦) . وعلمنا أن نلاحظ هنا أن لفظ التخطيط
كان قد فهم بطريقة خاصة . فإذا كان فى وسع كل تخطيط ، من واقع طبيعته
التقنية ، أن يطبق ، من حيث المبدأ ، على كل نشاط ، أو كل نظام إقتصادى ،
ويشتمل دائماً على عنصرين (هدف أو مجموعة من الأهداف التى تقترح الوصول
إليها ، ومجموعة من الوسائل تستخدم من أجل الوصول إلى هذا الهدف) ومشغولية
أساسية (ضمان التمازج بين الأهداف والوسائل) فع ذلك فإنه يوجد نوهان من
التخطيط يمكن التمييز بينهما فى سنوات الخمسينيات : الواحد يسمى سلطوى أو
إجبارى وتطبقه البلاد الاشتراكية ، ويتميز بجماعية وسائل الانتاج وبتحديد
السلطات العامة الأهداف التى تغطى كل النشاط الإقتصادى ، وتحديد لكل فرع
الكميات التى ينتجها ، وأسعار شراء عوامل الانتاج ، وأسعار بيع كميات المنتجات ،
وحجم الأيدى العاملة التى تستخدم ؛ والثانى ، معمد بالمعارضة المرنة أو التوجيهية
ويتفق مع مجتمع تتعايش فيه الملكية الخاصة والملكية الجماعية لوسائل الانتاج ،
ويغضى فى الداخل إمكانية عامة لتنمية هدد محدود من الأهداف الثابتة لكل قطاع ،
وليس لكل مشروع ، وداعياً ، رؤساء المشروعات إلى أن يتبعوا الاشارات ،
تاركاً لهم حرية كبيرة فى العمل .

وعلى مضى السنوات ، بدت بعض الظواهر فالتكامل بين الخطط لم يحترم :
(وهكذا فى فرنسا كانت الفواصل بين التنبؤات والتحقيق للخطة الثانية ١٩٥٢
— ١٩٥٧ كبيرة : وقلة تقدير عامة فى القطاع الصناعى وحيث زادت الكمياء
٠.٤ / عن أهدافها ؛ وزيادة تقدير فى الانتاج الزراعى ، يشمل فى ١.٢ / للبنجر

و ٣٠٪ للتنفيذ)؛ ورغم هذه الفواصل، التي تسبب في عدم تناسق بين الفروع، بدأ أن الآلية الاقتصادية كانت على درجة كافية من المرونة تسمح لها بالتغلب على ذلك، بينما كانت قوى هامة (السكان، رأس المال، الموافقة) تسبب في زيادة معدلات نمو نفعة؛ وعلاوة على ذلك، فإن بعض البلاد الأخرى (مثل ألمانيا) هزفت معدلات توسع هامة دون أن تلجأ إلى التخطيط؛ وأخيراً، تمت ملاحظة أن الوسائل التي تملكها السلطات العامة من أجل دفع المشروعات إلى الوصول إلى الهدف المحدد كانت تنصف بعدم فاعلية متزايدة، وزادت قلة أهميتها علاوة على ذلك نتيجة لعدم كفاية التنسيق بينها. وهكذا شهدت سنوات الستينيات هبوطاً في التخطيط في البلاد الأوروبية التي كانت قد طبقتة، وكان هذا علاوة على كونها هي نفس الدول التي كانت قد أنشأت، وبالتدريج، السوق المشتركة، ذات الفكرة الليبيرالية، وأن بعض البلاد الأكثر قوة، مثل ألمانيا، كانت معادية لكل شكل من أشكال التخطيط. ومثل الخطوة الخامسة، التي غطت في فرنسا سنوات ١٩٦٦ — ١٩٧٠ كثير الغلالة، ففكرتها عن المستقبل ليس لها طبيعة جوهرية تماماً؛ إذ أن الأهداف ونحدها — عددًا بسيطاً ونشأ غالباً من إصلاح البنين — يمكن اعتبارها على أنها مرغوب فيها، أما بقية التقييمات فإنها لا تمسك سوى تذبذبات؛ وكانت وسائل التنفيذ قد خضعت كذلك لبعض التعديلات، فأعطى إلتواء خاص لآليات تمويل السوق، وتنمية دور الاسعار. ومال التخطيط إلى ألا يكون بعد ذلك سوى تذبذبات، وزاد الاهتمام كثيراً بالآليات الإصلاحية.

وأما عن مدى بعض التدخلات والاحتفاظ بها، فإن بعض أشكال أخرى من التدخل، استخدمت على مدى أوسع، ولم تعرف تقهقراً مثلاً بها.

وكان الشكل الأول هو الميزانية، وهو الشكل الأكثر قدماً، والذي يبدو أنه لم يكن مرضياً تماماً. فإن تمويل الحرب العالمية الثانية التي كانت أكثر

أمدأ وأكثر أهمية من الحرب العالمية الأولى ، قد تسبب في ارتفاع كبير في الإنفاقات العامة . فقد كان في وسعنا أن نفكر ، وبعد أن كانت الضرائب قد حلت محل القروض كمورد رئيسي ، أنه ، بعد الحرب ، ستكون أعباء الأرباح ، وإعادة دفع رأس المال المقترض أقل أهمية ، وستقل المصروفات العامة ، وستمثل جزءاً أقل في الإنفاق الوطني . ولكن الأمر لم يكن كذلك . ولسببين فن ناحية سبب اقتصادي : فنذ نهاية سنوات الثلاثينيات ، كان من المقبول ، طبقاً لما تعلمناه من كينيس Keynes ، أن زيادة الإنفاق العام ، متسببة أو غير متسببة في عجز الميزانية ، ستكون وسيلة فريدة من أجل إخراج الإقتصاد من الأزمة الاقتصادية ، وأنه حق ، وبدرجة أهم ، إعادة إصلاح الإيرادات والمصروفات العامة سيسمح بالإشراف على الموقف وتثبيت الإقتصاد ، وذلك عن طريق تقليل عدم التناسق بين الأفرع وبين الأسعار ، خاصة وأن بعض التجارب التي حدثت ، وعلى وجه التحديد في الولايات المتحدة (إنشاء هيئة وادي تيبيسى) وبدأ أنها أصابت بعض النجاح . ومن ناحية أخرى ، سبب أخلاقي : ففي بعض البلاد ، كانت هناك رغبة لتعديل المجتمع وجعله أكثر مساواة ، وبالتالي ، فانه لإستخدام سياسة لإعادة توزيع الدخل ، التي تتضمن الأخذ من بعض المجموعات ، وإعادة توزيع على الآخرين ، كان لا يمكن القيام بها إلا بواسطة الدولة ، وتحقيقها عن طريق الميراثية . وعليها أن نضيف أن هذا الدافع الأخلاقي كان يغلب كذلك عاملاً اقتصادياً ، إذ أنه منذ اللحظة التي توافق فيها على أن المجموعات الأكثر ثروة ، وعلى خلاف المجموعات الأكثر فقراً ، هي التي تدخر ، فإن إعادة التوزيع تترجم بنقل الإدخار إلى الاستهلاك ، وبالتالي بزيادة طلب الاستهلاك .

ومع ذلك فلا يبدو أن مثل هذا التدخل قد نجح تماماً . والواقع أن تنظيم النشاط عن طريق الميراثية كان بنوع عام بطيء وثقيل ؛ هذا علاوة على أنه بعد

وضع سنوات من ممارسة إعادة توزيع الدخل فان سلوك الأفراد يتغير بطريقة تتعلق بطلبات أجورهم وأن الفرق بين مستوى الدخل يظل دائماً كبيراً ، كما كان في الماضي . وأيضاً ، فإن الضغط الضرائبي ، وبعد أن زاد سريعاً وصل إلى حده أقصى لم يزد عنه منذ ذلك الوقت ، ووضع نفسه في متوسط نسبي فيما تحول ٣٠٪ من مجموع الدخل القومي . (فمثلاً في أعوام ١٩٥٠ و ١٩٦٤ كانت النسب المئوية هي التالية : إنجلترا ٣٢٪ و ٢٨٫٨٪ ؛ وألمانيا ٣٠٫٢٪ و ٣٤٫٨٪ ؛ وفرنسا ٢٩٫٨٪ و ٣٧٫٥٪ ؛ والنرويج ٤١٪ و ٣٤٫٥٪ ؛ والولايات المتحدة ٢٤٫٢٪ و ٢٥٫٥٪ ؛ وكندا ٢١٪ و ٢٦٫٢٪) . ونتيجة للاحترام للضمنى لهذا الحد الأقصى ، فإن الزيادة المطلقة في المصروفات العامة قد خضعت إذن لزيادة بمجموع الإنتاج القومي ؛ وكما زادت هذه بسرعة ، كان الأمر كذلك بالنسبة لحجم المصروفات العامة ، وقل التفاوت بين العناصر المنتجة في حدته ، إذ أن الحاجات التي عبروا عنها أرضيت بطريقة نسبية ، وكان الموقف على عكس ذلك حينما يكون الإنتاج القومي قد ظل راکداً من عام إلى آخر ، إذ أن المصروفات ستؤدي إلى المنافسة ، ويطرح سؤال عما كان أفضل من أجل التنمية ، وكيف يتم إختيار ذلك . وعلينا أن نلاحظ أنه ، عند نهاية الستينيات ، كان تقليل الضغط الضرائبي أمراً مأمولاً فيه ، معبراً بذلك عن رغبة في وفك ارتباط ، الدولة .

أما الشكل الثاني للدخل فـسكان هو التنظيمات . وكانت أقل اعتدالاً عما كانت عليه في الماضي . وكان الأمر يتعلق دائماً بالوصول إلى نفس الهدف (تنمية سريعة ، ومستمرة ، ومتوازنة) وليس عن طريق إجبار الفرد ولكن بحشه على أن يعمل متطوعاً في اتجاه معين ، ولا يكون ذلك عن طريق مباشر ، ولكن غير مباشر ؛ وفي هذه الديالكتية بين الدولة والمواطن ، توضع الخطوط بشكل أكثر

تحت حرية الاخير أكثر من وضعها تحت سلطة الأولى . وهذا النوع من التدخل لا يزال يستخدم خلال الفترة موضوع الدراسة ، ويمثل أحد مميزاتنا . والواقع أنه حين أوشكت فترة إعادة البناء على التمهية ، ظهرت ضغوط (في الولايات المتحدة بشكل خاص في عام ١٩٤٨) من أجل إنهاء الرقابات التي كانت موجودة في خلال فترة الحرب ، وعلى العكس مما كانت متوقعة فإن الصراع ضد النتائج (ارتفاع كبير في الاسعار) المترتبة على حرب كوريا (١٩٥٠) لم يعالج بالإجراءات المباشرة (مثل تقوية الإشراف الطبيعى المباشر الذى كان لا يزال مستخدماً) ولكن بشكل رئيسى عن طريق وسائل غير مباشرة ؛ وكانت سنوات ١٩٥١ — ١٩٥٢ بالنسبة لمجموع الإقتصاد الغربى ، هي سنوات ترك الوسائل المباشرة وإبدالها بالتدخل غير المباشر . ولذلك فن الضرورى فهم التنظيمات بالمعنى الواسع : فالدولة تدخلت عن طريق تعديل وزيادة لائراء النصوص للوجود ، (وهكذا فإن التشريع الضرائب لم يصنع على أنه مجموعة من القواعد تسمح بتحديد المحتوى والخصيلة الضرائبية للدول ، ولكن لمجموعة — حوافز ، دوافع ، إعفاءات — يمكنها دائماً أن تتغير في صالح التنمية) وبخلق طرق جديدة للاستخدام (فمثلاً ، منذ اللحظة التي أصبح فيها القطاع المصرفى مؤملاً جزئياً أو كلياً ، فإن استخدام الائتمان قد أصبح محدوداً — ففي فرنسا عن طريق منظمة مثل المجلس الوطنى للائتمان ، ووزارة المالية ، وتكون بموجب هذه القواعد والتنظيمات السياسة النقدية) .

وهذا التدخل التنظيمى ظهر في كل الميادين ، وسيمضى هنا مثاليين على ذلك . فن ناحية ، فبعد إقرار إنشاء السوق المشتركة بين الدول الأوروبية ، وأصبح لتبادل السلع هدفاً له طبيعة حرة كاملة ، أصبح تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أمراً أساسياً بالنسبة لكل دولة عضوة ، إذ أن العجز التجارى ، وبالنسبة

لإجراءات إعادة التوازن التي يتطلبها ، يستتبع إبطاءاً في التنمية لفترة طويلة أو قصيرة نسبياً ، الأمر الذي يظهر ضرورة ضمان ، ومن أجل موازنة مثل هذا الموقف ، تصدير السلع بأكثر الأسعار قبولاً للمنافسة ، والبحث عن تكايف الإنتاج الأقل ارتفاعاً ؛ ولما كانت المؤسسات ذات الحجم الضخم هي التي تعتبر على أنها الأكثر قدرة على تصدير الكمية الأكبر ، وبأقل الأسعار ، فإن السلطات العامة قد زادت عندئذ من التنظيمات مستخدمة في ذلك وسائل مختلفة (وضرائبية بنوع خاص) لكي تحفز المؤسسات على أن تندمج في بعضها ، وتزيد من حجمها (مثل فرنسا في أعوام الستينيات) . ومن ناحية أخرى ، وفي الولايات المتحدة ، كما هو الحال في أربيا ، فلما كانت أهمية النقد والائتمان والديناميات قد ظهرت أهميتها ، (يسمح الائتمان للمشروعات بتمويل إستثمارات ، وزيادة قدرتها على الإنتاج ، وتطبيق التقدم التقني ، ورفع مستوى طلب الاستثمار ، وكذلك طلبات المستهلك من جانب الأفراد) ، فإن مجموعة من التنظيمات تهدف تنمية المجموع المبدئي قد وضعت من أجل إدارة النشاط الاقتصادي .

وهكذا ، فإن اتجاه تطور النظام الرأسمالي كان واضحاً . فلقد إستمرت عملية تركز المشروعات ، ولم تعد الرأسمالية نظاماً للوحدات الصغيرة ، ولكن لوحدات كبيرة ، الكثير منها دولي . وزاد تدخل الدولة ثم تناقص في نفس الوقت الذي غير فيه من شكله ؛ وكانت رأسمالية الوحدات الكبيرة ترغب في أن تكون أكثر حرية ، ولم يكن في وسعها أن يكون خلاف ذلك ، وهو في مرحلة توسع .

٢ - التديلات في النظام الاشتراكي :

لم يتبع النظام الاشتراكي تنمية على نسق واحد خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية . وإذا كان قد كسب ، نتيجة للانتصار الروسي في عام ١٩٤٥ عدداً من

دول أوروبا الوسطى والشرقية ، فإنه تعدل بعد ذلك وبشكل واضح في هذا المجموع من الدول الأوروبية ؛ هذا علاوة على أنه منذ عام ١٩٤٩ ، ونهاية الحرب الأهلية في الصين ، ولد نظام اشتراكي جديد في بلاد مختلفة ، يهرع الإنسانية ، وإصطلم بالاشتراكية الأوروبية .

أولاً - التعديلات في النظم الاشتراكية الأوروبية :

ظهر عدد متزايد من النقد للتنظيم الاقتصادي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية وفي دول الديمقراطية الشعبية ، خلال السنوات التالية لموت ستالين (١٩٥٣) ومعذ نهاية الخمسينيات ، حدثت تطورات إستمرت خلال سنوات الستينيات ، وأعطت هلامح جديدة للنظم الاشتراكية الأوروبية .

فأما كانت هناك الصعوبات ، وكانت قد ظهرت في كل ميدان — الإنتاج ، والتوزيع — وتسببت في إنتقادات كثيرة بدت على أنها ستتمسك بالاطن العام في النظام نفسه ، إذ أن التنظيمات التي كانت تعود إلى سنوات الثلاثينيات ، إزداد ظهور عدم قدرتها على مسايرة الظروف الحديثة .

ففي ميدان الإنتاج زاد الإلتفات إلى عدم كفاية تنمية المشروعات الصناعية والمشروعات الزراعية .

وكان للمشروعات الصناعية وضماً خاصاً ؛ فوحدة الإنتاج كانت لها شخصية حسابية ، وكانت مسؤولة عن إيراداتها أمام هيئات الإدارة الاقتصادية ؛ وكان عليها أن تضمن بوسائلها الخاصة ، وفي نطاق النشاط المحدد عن طريق الخطة ، نفقاتها الخاصة بالإستثمار عن طريق إيرادات ، وأن تحقق ، إن أمكن ، ربحاً معيناً ، وهذه الحالة إنتقدت إبتداء من عام ١٩٦٢ ، في الوقت الذي لاحظ فيه ليبرمان Liberman ، وتراپين نيسكوف Trapez-Nihov وجود

ضدّام مستمر في المصالحة بين الإدارة والمشروعات (وكانت هذه تأخذ على تلك أمر الروتين ، وقلة الحركة وروح التجديد وسوء التنفيذ السكيني الخطّة ، وهذه تأخذ على تلك وصاية مدعمة تترجم عن طريق كثرة التوجيهات والإشراف وكذلك تدخلاً مستمراً في إدارة العمل) وأيضاً أن الإدارة السلطوية كانت تهدد المصالح العامة للتنمية الإقتصادية بسبب عدم موازنة الإنتاج لحاجات المستهلكين (رغم وجود خطّة تفصيلية) وعدم كفاية منح الموارد الإنتاجية الأمر الذي يتسبب ، جزئياً ، في تبذيرها ؛ وفي نفس الوقت ، إقترحوا إجراءات تحضّ المؤسسات على تنفيذ الخطّة بطريقة أكثر دقة ، ودون إشراف ليس له من داع ، وذلك عن طريق ترك حرية الاختيار لهم فيما يتعلق بالوسائل ، وعدم فرض توجيهات عليهم ، سوى عدد بسيط للغاية .

وكانت المشروعات الزراعية تطرح كذلك مشكلات . فإذا كانت إدارة السوفخوز Sovkhoz ، أو مزارع الدولة ، تخضع لنفس قواعد المشروعات الصناعية ، فإنها كانت تطرح تساؤلات مماثلة ، فإن إدارة السكولخوز Kolkhoz أو التعاونيات الزراعية ، كانت مختلفة . والواقع أن هذه الأخيرة كانت قد خضعت دائماً لضغط كبير من جانب الدولة (كما حدث في سنوات الثلاثينيات) إذ أن تفكير السلطة بالنسبة لجماعية الزراعة كانت تسم دائماً بعدم الثقة ، وإستخدام وسائل مختلفة لوضع السكولخوز كعمليّة إستثمار ، والعاملين في السكولخوز كمنتجين في خدمة التصنيع ، (تسليم إجباري للدولة ، أسعار تسليم دائماً أقل من المعدل ، ضرائب تفرض على إيراد السكولخوز — وحق في حالة عجز إدارة السكولخوز — وضرائب على إيراد رجال السكولخوز ، وبطريقة تصاعديّة ، وأجور لرجال السكولخوز ليست مضمونة ، وليست كلها نقدية ، وتنظيم العمل الزراعي بواسطة محطات الآلات والجارات ، التي تهدف

إلى السيطرة على الكوئلتوز ومنعه من أن يكون مجموعاته الزراعية الخاصة به ،
وعلاوة على ذلك ، فإنه إذا ما كان في وسع رجال الكوئلتوز أن تكون لهم
بعض الملكيات الفردية (مساكن ، بعض قطع الأرض بها ثم ، وسائل إنتاج) فإن هذه
الحرية كانت لها في نفس الوقت هدفاً سياسياً (تقليل المقاومة التقليدية للفلاح للدخول
في التعاونيات) ، وإقتصادية (تزويد أسواق المدن بعدد من المنتجات) ،
وإجتماعية (أن الإيرادات التي سيحصلون عليها تسمح بعدم ضمان أجور العمل) .
وكانت هذه الإنتقادات التي ظهرت في بداية سنوات الخمسينيات قد فضحت إذن
ذلك الإرغام الكبير الذي تمارسه الدولة والذي كان من نتائجه التنمية غير الكافية
للإنتاج الزراعي ، وإنتاج ضعيف للفرد ، وبالنسبة إلى صعوبات متزايدة .

وكان تنظيم التوزيع يشير كذلك إلى انتقادات بعدم صلاحيته لتحقيق موازنة
الإنتاج للاستهلاك .

فعل مستوى التوزيع نفسه ، كان نظام توزيع السلع الإنتاجية قد استمر
هو نفسه الذي كان قد وضع لمواجهة حالة فقر ، ومن أجل إرضاء الحالات
ذات الأولوية التي حددتها الخطة (فكانت لكل وزارة إدارتها الخاصة بها
من أجل البيع والتموين ، وتنظيم التوزيع على أساس العمليات) ، وذكروا
حينئذ أن هذه المنظمات كانت تتسبب في نشأة صدام بين إدارات الخطة وبين
الوزارات ، وفي تفكيك إداري كبير لتوزيع وسائل الإنتاج ، وإلى إتجاه مستمر
من جانب مديري المشروعات لزيادة مطالبهم ، حتى يتمكنوا من الحصول على الحد
الادنى الضروري ، وإلى التأخر في التسليم ، وعدم مطابقتها للمواصفات . وكان
نظام توزيع السلع الإستهلاكية ، من جانب ، مقصراً ، لأن تخطيط التجارة كان
يشتمل على تفصيلات كثيرة ، ومركراً على المستوى الإتحادي ، (٤٠٤) نوع من
السلع) وكذلك على مستوى الجموريات (معظم المنتجات الأخرى) وكان

يشتمل على كثير من العيوب ، وأغلبها منصوب عليه : فلم تقيم تجارة التجزئة بدورها كوسيط بين المنتج والمستهلك ؛ وكانت وسائل تخطيط الإنتاج لا تسمح بضمان موافقة العرض لمطالب المستهلكين ، وكان تسيير إدارة تجارة التجزئة نفسها قاصراً .

وعلى مستوى الإدارة الاقتصادية العامة ، كانت هناك انتقادات أخرى . فالتد كانت هناك ثلاث نظم يمكن قبولها — نظام وظائفى ، يخضع المشروع فيه ، ولسل من مظاهر إدارته ، لإدارة متخصصة يكون معها على علاقة دائمة ؛ ونظام إقليمي يخضع فيه ، وفى كل نواحى إدارته لإدارة إقتصادية إقليمية ، يمكنها ، أولاً ، أن تخضع لميثة إقتصادية أعلى ... وكان نظام أولوية المبدأ الإقليمى هو الذى وضع منذ عام ١٩٢٨ وظل مطبقاً حتى بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت كل وزارة — فيما عنتى مندوبية أو قوميسارية الشعب — لها إدارات متخصصة وخاصة بها ، تنظم الاستشار ، والتموين ، وتستخدم ما يهم فرعها ؛ ولما كانت فيديرالية بنوع عام ، فإنها كانت تدير المشروعات بطريق مباشر ؛ فكان هناك إذن مجموع مركز للغاية ، أو نظام لإدارة مركزية Glavki يتمشى مع إدارات أصغر قطاعية ، أو إقليمية . ولقد أخذوا على هذا النظام أنه يحدد من دور الإدارات العاملة ، ويمنع كل تنمية إقليمية متنافسة ، إذ أن كل وزارة كانت تستند وتعتمد على مصلحة فرعها سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالادارة العادية أو فيما يتعلق بالتوسع : وفى نفس الوقت كانت مزايهاها (مثل شمول الرؤية للفرع الذى يمكنه أن يخدم مصلحة الاقتصاد القومى فى مجموعة) قد قلت للغاية .

أما فيما يتعلق بالإصلاحات ، فنذ نهاية سنوات الخمسينيات ، إقترحت الكثير من الإصلاحات التى كانت تهدف زيادة التنمية ، بمنح المزيد من الامكنة للحرية والمدوافع المادية ،

فغير تنظيم الإنتاج فنصوص لإصلاح المشروعات الصناعية (١ أكتوبر ١٩٦٥) أعطت إرضاء جزئياً لهذه المشروعات بترك حرية أكبر لهم عن طريق تقليل الإشراف الإدارى عنهم ؛ ولكنها فى نفس الوقت أعطت إرضاء جزئياً كذلك للإدارة فى نواحى أخرى . وأخذوا فى تطبيق هذا الإصلاح على مراحل وفى عام ١٩٦٩ ، كانت ثلاثة أرباع المشروعات تعطى ٨٣٪ من مجموع الإنتاج ، وتضع ٩١٪ من الأرباح لهذا النظام الجديد ، ومع ذلك ، فسرطان ما ظهرت تناقضات جديدة : فيما بين القانون والواقع . إذ أن النصوص لم تعالج المسؤوليات بالنسبة للأجهزة الإدارية بينما كانت المشروعات تلتجئ إلى العقوبات فى حالة عدم القيام بالالتزامات ؛ وبين الروح المحافظة وروح الإصلاح إذ أن عدداً من المديرين لم يتخلوا عن عاداتهم التقليدية لإضفاء الحائق عن الإدارة ، التى من جانبها ، لم تترك عدم ثقتها المعتادة ؛ وبين حرية الإدارة التى أعطيت للمشروع والإحتفاظ بالنظم السابقة فى ميادين لا تتماشى مع ممارسة هذه الحرية ، إذا أنه لا يمكن بالفعل للمشروع أن يستخدم هذا الاستقلال الذاتى . وكانت النتيجة رغم الإصلاحات ، هو أن المثالب الرئيسية للنظام السابق لم تختف .

وكانت التغييرات فى الزراعة قد حدثت قبل ذلك بوقت قصير ، مادامت قد طبقت ، منذ عام ١٩٥٨ ، سياسة أكثر ليبرالية مع الكوكتوز ، وإذا كان تخطيط الإنتاج قد ظل دائماً تفصيلياً ، فإن نظام الأسعار قد أصابه بعض التعديل ونخفت الضرائب ، وضمنت الأجور ، وأقيمت محطات الآلات والجرارات . ومع ذلك ، فإن هذه الإجراءات لم تمنع من وقوع تقهقر فى الموقف ، الأمر الذى أدى إلى حدوث إصلاح جديد فى ٢٦ مارس ١٩٦٥ ، أعطى لحرية أكبر للإدارة فكرة مختلفة للتخطيط ، وميزات فى السعر للكوكتوز الذى يبيع المنتجات للدولة زيادة على خطة تجميع المنتجات ، وتوسيع فى التسهيلات المالية ،

وتشجيع لتنمية النشاطات غير الزراعية - الامر الذي كان يعادل ، ولأول مرة ، أن يحولوا قطاع الكوئحوز إلى وحدات مستقلة مستقلة ذاتى عن النشاط الإقتصادى الوطنى ، وتكون تنميته مدفوعة بوسائل مرتبطة بالخوافز المادية . وعلاوة على ذلك ، أخذت اجراءات أخرى تتعلق بأفراد الكوئحوزات أنفسهم كانت بعضها تهدف زيادة ربطهم بالتنمية الجماعية (مثل عمل نظام معاشات) ، وكان البعض الآخر فى صالح التنمية الفردية الخاصة (لزيادة الإهتمام بالمواشى) . ومع ذلك ، فيبدو أن كل هذه الإجراءات قد أدت إلى توازن كاف فى الزراعة ، إذ أن عرض المنتجات الزراعية ظل أقل من الطلب ، رغم أن ثلث السكان العاملين يعمل فى الزراعة وهذا ما يدفع إلى الإعتماد بآن لإجراءات أخرى سوف تتخذ فى السنوات القادمة ، تميل إلى زيادة التقارب بين الصناعة والزراعة عن طريق استمرار تصنيع هذه الأخيرة ، وإلى تمركز أكبر لمشروعات الإستغلال الزراعى ، وتغيير فى طبيعة الحياة الريفية عن طريق إدخال حياة المدن فى الريف .

وخضع تنظيم التوزيع كذلك للتغيير ففى عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٥ . تم تنظيم نظام مركب ، من أجل توزيع السلع الإنتاجية ، بهدف تهادى أن تقوم الإدارات الإقليمية بأخذ ما يلزمها مسبقاً من المنتجات الأكثر ندرة ؛ ثم زاد الميل ، منذ سنة ١٩٦٧ ، إلى تنمية المبادئ التجارية وبشكل يوصل إلى حصول المشروعات على هذه المواد ابتداء من المنابع الثابتة ، دون تأخير غير ضرورى وفى أوقات معقولة . ومع ذلك فإن المحققات كانت قليلة ، إذ أن وضع نظام لا مركزى لاجهزة التوزيع ، أى زيادة سلطة توزيع الإيرادات الإقليمية ، كان وحده الذى نظم فى ٢ يناير ١٩٦٧ ، و ٢٨ أبريل ١٩٦٩ . ومن جانبها كان إصلاح المشروعات التجارية ، فى نفس الوقت الذى حدث فيه إصلاح المشروعات الصناعية (١٩٦٥) قد تم تشكيكه ؛ ولكن منذ نهاية عام ١٩٦٩ ، لم يطبق إلا على

، ، ٩ نخل توزيع (من ٦٧٠.٠٠٠) يمثلون ٩٪ من قيمة التعامل ،
ويستخدمون ٦٪ من العاملين في هذا الفرع . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه
النتائج لم تكن مرضية أبداً : فالدور للمشجع للربح قد ظل ضعيفاً ، إذ أن أسعار
التجزئة كانت منخفضة ، والإنتاجية قليلة الارتفاع ، فلم تبد هذه المشروعات ،
وكما كان الحال بالنسبة للصناعة ، قدرة على أن تستوعب الروح الجديدة التي
طاب بها الإصلاح ، وظلت المعدات التقليدية تطبق بطريقة تؤدي إلى تنفيذ
شكلي لخطة أرقام الأعمال والارباح .

وكان نظام الإدارة الاقتصادية العام هو أول من تعدل . ففي شهر فبراير
١٩٥٧ ، تقرر إعادة تنظيم إدارة الاقتصاد تبعاً للمبدأ الأفقي : فالوزارات
الاقتصادية التي كانت قد تحولت إلى مناطق نفوذ لا يمكن حكمها ، أُنعت ؛ وتم
تقسيم الإقليم إلى مناطق إقتصادية إدارية كانت بحسب الاس الاقتصادية الوطني
(سافنارخور Savnar Khoz) هي التي تدير مشروعاتها . وبسرعة ، أدت هذه
التخفيفات التي أدخلت إلى إعادة ظهور إدارة لها طليعة مرتبطة بالقطاع : فعلى
المستوى الإتحادي إنشئت ما تعادل وزارة كبرى إقتصادية ، وهي المجلس الأعلى
للإقتصاد القومي (١٣ مارس ١٩٦٣) ، وفي كل من الثلاث جمهوريات الأكبر
إنشئت سافنارخور جمهورية لكي تضمن إدارة السافنارخورز الإقليمية ،
وخرجت إدارة قطاعات عديدة من عمل هذا السافنارخور . ولما كانت إدارة
هذه المؤسسات (سافنارخور) قد أدت إلى تفكيك الاقتصاد ، فإن السلطات قد
اضطرت إلى وضع إصلاح جديد (٢ أكتوبر ١٩٦٥) معاصر لذلك الخاص
بالمشروعات ، وحيث احتفظوا من جديد بمبدأ أهمية القطاع في شكل مختاف عن
ذلك الذي كانوا قد استخدموه من قبل : فإذا كانت الوزارة تدير دائماً وحدة
الانتاج ، في إطار الفرع ، وتوجه السياسة التقنية للفرع ، والأبحاث الصناعية

التجريبية، فلم يكن لها مجرد حقوق، بل كذلك لإلتزامات تجاه المشروع، نتيجة
للأهمية المتزايدة المعطاة للإشراف: وعلاوة على ذلك فإن المظهر الإقليمي لم
يهم؛ (السياسة الإقليمية لتنمية الصناعات والاستهلاك، التمتع بيط الإقليمية،
نسب الأنشطة التي تشرف عليها الوزارات الفيدرالية الأقل من تلك التي ترجع
إلى الوزارات الاتحادية الجمهورية)؛ وأخير آفان بعض العوامل الوظيفية قد
أعيد إدخالها، مادامت بعض الإدارات الوظيفية (مثل مجلس الدولة للخططة،
وللبناء، وللزود بالمراد والتقنية مثلا)، قد احتفظوا بها.

وكانت كل هذه التعديلات قد سارت في نفس الوقت الذي تم فيه إعادة
إقامة لإنهاء اشتراكى جديد، في جزء آخر من العالم.

ثانيا : ظهور اشتراكية جديدة في آسيا :

لم تنتشر الاشتراكية فقط في أوروبا، ولكن كذلك في آسيا، وحيث قررت
لأحدى الدول، وهي الصين، أن تطبق هذا النظام لتنظيم مواردها، من أجل
ضمان تميمتها، وبعد أن تمت التغييرات، ظهرت صعوبات بعد بضعة سنوات
وأدت الى ما اتفقنا على أن نسميه بالثورة الثقافية.

أما عن مولد هذه الاشتراكية؛ فبمجرد أن انتهت الحرب الأهلية
(١٩٤٩)، حتى بدأت السلطة الجديدة في اجراء تعديلات عميقة في البنيان، في
الزراعة والصناعة؛ ولكنها ذكرت مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية من عام
١٩١٧ الى ١٩٢١، والعودة الى الوراثة التي كانت هي السياسة الاقتصادية
الجديدة N. E. P.، فسارت بحذر أكبر، الأمر الذي سمح لها بأن تزيد من
مصرعتها.

ففي قطاع الزراعة، كان الإصلاح أكثر شمولا، وكان الوقت المحرك

يتمثل في وجود عدم مساواة كبيرة في توزيع الاراضى ، مادام مايزب من ٦٠ مليون أسرة كانت توزع فيما بينها ٨٨ مليون هكتار من الاراض على الطريقة التالية : ٢٤ مليون من الملاك الاراضى (أى ٤٪ من المجموع) يمتلكون ٤٤ مليون هكتار (أى ٥٠٪ من الاراضى) ، و ٣٦ مليون فلاح غنى (٦٪) يمتلكون ١٥٥ مليون هكتار (١٨٪) ، و ١٢ مليون من الفلاحين المتوسطين (٢٠٪) ١٣ مليون هكتار (١٥٪) أى ١١١ هكتار للأسرة ، و ٤٢ مليون من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين (٧٠٪) لديهم ١٤٤٤ مليون هكتار (١٧٪) أى ٠.٣٪ هكتار للأسرة .

ولقد مر الإصلاح الزراعى على ثلاثة مراحل ، فالتقدم أعلن في ٢ يونيو ١٩٥٠ ، وألغى النظام الإقطاعى للملكية الزراعية ، وألغى الديون القديمة الخاصة باستثمار الارض ، واستولى على ممتلكات كبار الملاك ثم وزعها على فقراء الفلاحين ورغم أن هذه المصادرة كانت جزئية ، إذ أن الفلاحين الأغنياء الذين كانوا يزرعون أنفسهم أملاكهم مع عمال زراعيين لم يمسوا ، ولم يلغوا مبدأ الملكية الفردية ، فإن ٩٢٪ من المساحة المزروعة والى كانت لملاك هتارين غائبين قد طبقت عليها هذه الاجراءات وبدأت المرحلة الثانية فى شهر مارس ١٩٥٣ ، وفى الوقت الذى أعلنت فيه اللجنة المركزية للحزب التوسع فى الحركة التعاونية عن طريق تكوين مجموعات مبنية متبادلة مؤقتة فى أول الامر ثم دائمة بعد ذلك (وكان هذا التدرج يتمشى بدرجة كبيرة مع الظروف الموجودة ، خاصة وأنه وكانت هناك فى الصين القديمة مجموعات مؤقتة حيث كان الفلاحون يجمعون سوياً ، وبالاشتراك ، عملهم وأدواتهم اللازمة للعمل الزراعية ، دون أن يكون هناك فقدان للملكية ، فلم يكن الامر يتعلق سوى بالحصول على استمرارية هذه المجموعات) ، وإنشاء تعاونيات شبه اشتراكية الانتاج الزراعى (وحيث كان المشاركون يقدمون وسائل الانتاج - الارض ، والادوات ، الابهام - ويستلمون

في نظير ذلك « أنصبة » ، وكان الإنتاج الذي يحصلون عليه ، يقسم بالنصف ، تبعاً لعدد الأنصبة ، والنصف الآخر تبعاً لنظام من النقاط تحسب طبقاً لعدد أيام العمل التي تمت) ويمكنها أن تتحول إلى تعاوانيات اشتراكية (وحيث لا يعطى النظام الحق في « أنصبة » ، مادامت الملكية جماعية ، ويتم توزيع الإنتاج في علاقة بالعمل) . وفي بداية عام ١٩٥٥ كانت ١٥٪ من أسر الفلاحين تشارك في التعاوانيات الاشتراكية . وفي يوليو عام ١٩٥٥ طلب ماوتسى تونج الإسراع في إنشاء التعاوانيات الاشتراكية حتى تشارك الأسر فيها في عام ١٩٦٠ ، وتمت بذلك عملية التحول إلى النظام الجماعي ، لا في أربع سنوات ، ولكن في عامين فقط ، مادام ٩٦٪ من الأسر كانت ، في شهر ديسمبر ١٩٥٧ ، قد دخلت في نظام التنمية الاشتراكية . وكانت المرحلة الثالثة هي مرحلة إنشاء الكوميونات الشعبية ، والتي وافقت عليها اللجنة المركزية للحزب في ٢٩ أغسطس ١٩٥٨ ، وفي عام ١٩٥٩ كان ٢٦٨٥٧٨ كوميون شعبي قد أخذ مكان ٧٠٠.٠٠٠ تعاوانية من التعاوانيات الموجودة (ووصل عددهم الآن إلى ٧٥٠.٠٠) وأصبحت كل منها تنقسم داخليا إلى عدد من الفرق (التعاوانيات القديمة) وإلى عدد من المجموعات ، ولكل منها ما يقرب من ٢٠ هكتار من الأرض ، ومن ٤٠ إلى ٦٠ فلاح . والمجموعة هي الجزء الأساسي من النظام ، ومادامت ملكية الأرض التي توزعها جماعية وكذلك البهائم وأدوات العمل الكبيرة ، فإنها تضع خطة الزراعة الخاصة بها ، وتوزع الأيدي العاملة ، وتحسب « نقاط العمل » ، والكوميون من ناحيته ، هو إطار المحققات الجماعية ذات النطاق الأكبر ، ما دام هو الإطار الخاص بالإنتاج ، وبالتوزيع والاستهلاك ، وبتوزيع الاستثمارات (وهو كذلك المستوى الأخير للدولة مادامت الإدارة السياسية ، والتنسيق الاقتصادي يتكاملان في نفس المندوبين المسؤولين عنها) .

وكذلك في الصناعة ، فإن هذه التغيرات لم تكرر أقل من ذلك في أول

الامر. تقرر ألا يبدأوا في التأمينات العامة للصناعة والتجارة ، وكانوا قد تمكنوا في مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ووجدوا أنه من الاصلاح قبل أى شىء أن يتفادوا تفكك الاقتصاد . وفى هذا المعنى أعان برنامج ١٩٤٩ ، وبكل وضوح : « إن المبدأ الاساسى للبناء الاقتصاد لجمهورية الصين الشعبية هو تنمية الانتاج بسياسة تعمل حساباً فى نفس الوقت للمصالح العامة والخاصة وتفيد فى نفس الوقت من العمل وعن رأس المال » (المادة ٢٦) . ولكن السلطات العامة لم تهمل أبداً هذا القطاع ما دامت ، ولها إحتكار تجارة الجملة ، مضطرة إلى المرور عن طريقة لتشتري أو لتبيع السلع ، الامر الذى سمح لها بأن تشرف على الإنتاج الخاص . ومع ذلك ، فإن ردود الفعل كانت هنا أكثر قوة مما كانت عليه فى قطاع الزراعة ، مادام عدد من رؤساء المشروعات قد أقفلوا مصانعهم ، وحاولوا السفر إلى الخارج ، أو تصدير رؤوس أموالهم ؛ وإذا كانت الدولة قد قامت بحركة رد فعل وزادت من مراقبتها ، ومن المصادرات والضرائب ، فإن بداية الجماعة فى عام ١٩٥٠ قد أجبرها على التراجع وعلى أن توافق على منح القطاع الخاص تخفيفات من الاعباء (تقليل الضرائب ، منح إئتمانات) .

ومع ذلك ، فإن الزحف من أجل التأمين قد بدأ منذ نهاية عام ١٩٥٠ . فصدرت ، فى شهر ديسمبر ، لوائح مؤقتة للمشروعات الخاصة تجبرها على الخضوع للإدارة ، للحصول على موافقة على خطط إنتاجها والبيع والتعديلات التى لا تتماشى مع وجهات نظرها ؛ وهذه المحاولة الاولى لإدارة الإقتصاد كانت متسعة إلى درجة أن هذه اللوائح كانت تطبق على توزيع الايراد عن طريق المشروع . وفى عام ١٩٥١ بدأت حملة ضد « الإرتشاء » ، والتهرب من الضرائب ، وسرقة الاملاك العامة ، وسرقة أسرار الدولة ، وشجعوا النقد الذاتى ، وكتابة البلاغات ، وقل حجم النصب الذى كان للقطاع الخاص . ثم تمت بعد بضعة سنوات ،

١٩٥٣ - ١٩٥٦ ، عملية لإحلال التأمينات محل اللوائح: ففي شهر أكتوبر ١٩٥٣ ، استدعى رؤساء المشروعات إلى المؤتمر الوطني للصناعات والتجارة ، وعرفوا نيات الحكومة الخاصة ببناء إقتصاد إشتراكي لا يترك أى مكان للقطاع الخاص ، وحينئذ أنشئت مشروعات مشتركة ، ضمنت الدولة إدارتها : ولم يقدم القطاع الخاص فيها سوى رأس المال والموظفين ، ثم أمت بعض المشروعات (وكانت وسيلة التخلص الأكثر شيوعاً في إستخدامها هي الحكم على المالك بحريمة الرأسمالية البروقراطية) ومنع رؤساء المشروعات الذين كانوا يرغبون في وقف نشاطهم من القيام بذلك . ولذلك فإن حق الملكية لم يبق إلا من الناحية المظهرية ، مادام إشراف الدولة قد إمتد إلى كل مكان ؛ وعلاوة على ذلك ، ففي هذا الوقت (١٩٥٥) كانت قيمة إنتاج القطاع الخاص ، والتي كانت تمثل ٣٩٪ من القيمة الكلية في عام ١٩٥٢ ، لا تصل إلا إلى ١٦٪ ، وكان ٨٢٪ من هذا الإنتاج يمثل طلبات الدولة . وأخيراً ، وفي أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ زادت سرعة حركة التحول إلى الاشتراكية عن طريق زيادة تمرکز المشروعات (أصبحت الغالبية من بينها مشروعات مشتركة ، ولم يعد الملاك يستلمون بعد ذلك مكاسباً ، بل أرباحاً فقط ، وتحولوا بهذه الطريقة إلى أصحاب مرتبات) بينما تمت عملية تجميع صغار الحرفيين والتجار في تعاونيات . وفي عام ١٩٥٦ ، كان من الممكن إعتبار أن عملية التحول إلى « الجماعية » قد تمت في مجموعها .

أما عن الصعوبات ، وعن الثورة الثقافية فإن التطبيق الإشتراكي في سنوات الخمسينيات ، ورغم الحذر المستخدم ، قد واجه بعض الصعوبات التي تزايدت في بداية الستينيات ، وإنتهت إلى الثورة الثقافية .

وفي أثناء ، وبعد التحول إلى « الجماعية » مباشرة ، سادت بعض المجادلات عن فكرتها ، وشكلها ، وعن مداها .

وكان بعضها ناتجاً عن العلاقات الصينية الروسية . فأولاً ، كانت فترة الخطأ الأولى قد تميزت بسيطرة الآراء الروسية : وضع ومتابعة الخطط عن طريق المستشارين السوفييت ، والإشراف البيروقراطي على كل المستويات ، والمسئولية الفردية للمديرين . ولكن تقاليد الحزب الشيوعي الصيني كانت موجودة دائماً (كانت لجان الحزب لا تميل كثيراً لقبول فكرة أحد المديرين الذي له سلطة على العمال وعلى الموظفين) ، وأظهرت الصناعة أنها أكثر تحارباً من مطالب السوق عما كان عليه الحال في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، خاصة وأن الصين لم تكن تنقضا أيدي عاملة ، فتقدم قسم من الحزب برأى أن عملية « جماعية » الإنتاج لم تكن ضرورية . وهذا الجدل السياسي ، والذي كان الأول من نوعه في تاريخ النظام ، انتهى بالتدخل الشخصي لماوتسي تونج وتأكيد أن المزارع الجماعية تمثل مصالحة حتى في حالة عدم وجود الميسكنة . وبعد ذلك ، وكان موت ستالين (مارس ١٩٥٣) قد أدى إلى تعديل في الجماعية الزراعية في الدول الديمقراطية الشعبية (التخلي عن الملكيات الجماعية في يوجوسلافيا وفي بولندا ، والمساكن الذي عمل للمشروعات الخاصة في البلاد الأخرى ، وإرخاء المجموعات الحكومية في المناطق التي لم تكن الحركة الجماعية قد تمت فيها) ، وعادت المجادلات عن « الجماعية » في الزراعة من جديد ، ورغم أنها تركزت هذه المرة لا على صحة أسس العمل ، ولكن على سرعة الإنجاز ، إلا أن البعض اعتقد أن هذا الإبطاء سيؤدي إلى التخلي عنها بعد فترة قصيرة أو طويلة . وهنا أيضاً (مايو ١٩٥٥) تدخل ماوتسي تونج وإتهم القيادات « بالسير في الخلف وبعرج مثل النسوة العجائز بأرجل ملفوفة ، وبشكل حاسم ، مادام قد ضمن أن « الجماعية » ستنتهي بسرعة . وأخيراً ، في عام ١٩٥٦ ، رفضت الصين أن تنهم ستالين على طول الخط ، الأمر الذي استخدم من أجل تبرير وقوع تغيير في سياستها ، أو التخلي عن الاتجاه البيروقراطي المركزي في صالح الدافع المحلي الشعبي وحتميات تنمية التخطيط السوفيتي .

وكانت صعوبات أخرى قد إصطاحبت تنمية أعوام ١٩٥٦ - ١٩٦٠ في عام ١٩٥٧ ، السنة النهائية للخطة الخمسية الأولى ، كانت معظم الأهداف الصناعية بالفعل قد تحققت منذ العام السابق ، ولكن تنمية الزراعة بسرعة أقل كانت تهدد بإبطاء التوسع الصناعي في وقت قريب ؛ ومن ناحية أخرى . أعطت مصاعب العالم الشيوعي نتائجها في الصين ، ما دامت حركات الإضراب قد نشأت ، ومادام الفلاحون قد بدأوا في ترك الجماعات الجديدة . وعندئذ دعا مارتشي تونج أبناء وطنه إلى نقد الطريقة التي يقود بها الحزب البلاد ، متخلياً بذلك عن فكرة التضامن في الخط الواحد إلى فكرة مجتمع متعدد الخطوط (١) . وقبلت الدعوة إلى التناقص « المائة زهرة » ، فزادت التعاليمات والإتجاهات . ولكن التجربة أوقفت ، إذ أنها أظهرت الصعوبات الموجودة في العلاقات بين نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية ، مدنية ومركزية ، وسكان من الفلاحين ، منتشرين على أراضى شاسعة ويعطرون مشكلة معرفة كيفية الوصول بجهابير الفلاحين إلى الاشتراكية ، دون التخلي عن النظام ، ولا قتل الحافظ الفردي وبالنسبة لماور ، كان على أعضاء « الجماعات » أن يهتموا بتنمية الزراعة ، وتنويع الإقتصاد ، وبالتكنولوجيا حتى يحددوا باستمرار نشاطاتهم بطريقتهم الخاصة ، وطبقاً لمواردهم وكانت حركة « القفزة الكبيرة » للأمام ، تهدف منهج نوع من الإستقلال الذاتي للوحدات الصناعية في الأقاليم وبناء مصانع في المناطق التي لم يكن بها ؛ ومن أجل الوصول إلى ذلك ،

(١) رأى ماو أنه يمكن أن يكون هناك ليس فقط صدامات في المصالح بين المجموعات المختلفة في دولة اشتراكية ، بل وأيضاً صدامات مماثلة بين الشعب والحكومة الاشتراكية ، إذ أنه هناك تناقض بين مصالح المواطن بصفته مواطن ومصالحه بصفته عضواً في مجموعة اجتماعية ، كما يمكن أن يكون هناك صدام بين مصالحه بصفته عضواً في مجموعة اجتماعية ومصالحه بصفته مواطن في الدولة .

زاد النظام اللامركزي ، وأنشئت الكوميونات الشعبية ، التي كانت تمثل الإطار للتنظيم وفي نفس الوقت تمثل إجابة ماو على الاتجاه البهروقراسي ، ما دامت مستحصل على أكبر نصيب يمكن من الاستقلال الذاتي ، ولن تحصل على تعليمات منفصلة من السلطة المركزية ، ولكن مجرد تشجيعات ونصائح . وفي عام ١٩٥٩ ، أدت الصعوبات إلى وقف التجربة وتحل محلها ماوتسي تونج عن رئاسة الجمهورية . وتخللت سنوات الستينيات كذلك مجادلات أكثر خطورة ، ما دامت قد انتهت إلى الثورة الثقافية .

ففي خريف ١٩٦٢ كانت الزراعة والصناعة الصيلية قد إستعادت مستوى إنتاجها السابق ، ومع محصولات جيدة في عام ١٩٦٢ ، أصبح من الممكن وضع خطط جديدة للتعبئة الاقتصادية . ومع ذلك فإن الوضع كان قد تغير ، فسنوات ١٩٥٦ — ١٩٦٢ كانت فترة قلة محصول تميزت بسياسة تقشف ، ولكن كذلك بتقوية أهداف الماوية ، إذ أن النظم الجماعية وسلطة الحزب كانت قد قلت قوتها ، وزاد عدد أولئك الذين رأوا في هذا التمهق فرصة لإنباع مثل بعض الديمقراطيات الشعبية الأوروبية والعمل على ليبرالية النظام الاشتراكي فأصبح هناك تياران من الرأي يقسمان الصين - الواحد يؤمنه في غالبية العظمى المثقفون والتكنوقراطيون ، ويطالب بتغييرات مشابهة لتلك التي وقعت في أوروبا الشرقية وتوجيه الإقتصاد طبقاً لإحتياجات السوق ، والثاني يحصل على تأييد كبير في طبقات المجتمع الأخرى ، وظل مخلصاً للثقاليد الشعبية الخاصة بتعبئة الجماهير . وفي عام ١٩٦٤ ، وجد هذا الأخير نفسه أمام بديلين : إتخاذ الإتجاه المعتدل وتعديل النظام الاشتراكي صوب ليبرالية أكبر (الأمر الذي كان يتطلب الاستقلال الذاتي للمديرين في التخطيط ، والإعتراف بالدور الذي تلعبه الكاليف ، واستخدام الريج كمدل للفاعلية ، والموافقة على وجود قطاع خاص هام في الزراعة وحتى العودة إلى نظام الإستثمار الأسري)

أو أن يعمل على انتصار الإنجم الصلب والإحتفاظ بالإشتراكية دون تغيير (الأمر الذى كان يعنى أن المهم لم يكن هو التكاليف والعقلانية ولكن زيادة الإنتاج بكل الوسائل وكذلك، وهى نقطة لم تكن مذكورة بصراحة، رفض جذب الإستثمارات صوب المناطق الساحلية الأكثر نمواً وعلى حساب الداخل) .

وفى عام ١٩٦٥ ، كان نفوذ ماوتسى تونج، ورغم مساعدة الجيش، لا يتقدم كثيراً، وإذا كانت حركة التعليم الإشتراكي التى كان هدفها هو إعادة دفع لإنشاء المزارع الجماعية قد لقيت بعض النجاح، فإن قطاعاً خاصاً كبيراً كان لا يزال مردداً. وفى ٣ سبتمبر ١٩٦٥ ، ألقى الماريسال لين بياو Lin Biao خطبة « صوب انتصار النظام الشعبى ، ممثلاً بذلك بداية الثورة الثقافية. وإنتشرت هذه الثورة بعد ذلك من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٩ ، وأخذت ثلاث مراحل : فى أول الأمر وجهوا الهجوم ضد المدارس والجامعات ، والكتاب ورجال الحزب الذين كانوا يحمونها، ثم ضد أنصار الليبرالية الإقتصاد ، وأخيراً ضد رؤساء جهاز الحزب . والواقع ، وفيما يتعلق بماو، فإن السير صوب الإشتراكية كان قد وقف عن طريق تحالف عناصر « بورجوازية » جديدة مع القديماء ، الأمر الذى كان قد أدى إلى تكوين طبقة إجتماعية جديدة ، كان المتحدثون باسمها هم الليبراليين، ومراكز التكنولوجيا الذين التى تستند إلى كبار الموظفين فى الإدارة، وكان من اللازم، وفى مواجهة الأهل، اتخاذ موقف بالتالى تجاه الكتاب ، والاساتذة البورجوازيين ، وفضح أعوان الإلتحاف الانحرافى ، والقضاء على رؤساء الحزب . وحين نجحت الثورة الثقافية بواسطة ماوتسى تونج، تمكن عندئذ ، ومنذ عام ١٩٦٩ ، من أن يطبق من جديد أرامه الخاصة بالسنوات الأخيرة من الخمسينيات : فى الزراعة ، إنشاء لجان ثورية كأجهزه للإدارة مع موظفين أكفاء ، ومع العبء الزائد على كاهل الفلاحين الفقراء، القيام بحملة من أجل تجديد التقنية الزراعية لكي تحسن وظيفة

الكوميونات الشعبية؛ وفي الصناعة، زادت نسبة مشاركة العمال، وشجعهم على أن يصبحوا منشئين لمشروعاتهم، وحشوهم على التغيير. وحلت عملية تنمية دور الكوميون محل محاولة إدخال الوسائل الليبرالية، ووضع الجهاز الإقتصادي للدولة في خدمة المجموعات الاجتماعية المحلية، الحاصلين على استقلال ذاتي والملتزمين، بطريقتهم وبوسائلهم وإمكانياتهم الخاصة في تنمية وتنويع حياتهم الإقتصادية. وهكذا حصل كل من الإتحاء الإقليمي وعملية اللامركزية على دفعة قوية،



وايس هناك سوى تناقضات بين تطور الرأسمالية، وتطور الاشتراكية. وبدرجة وضوح ظهور الاولى — تنمية وزيادة التمرکز، وزيادة دور الدولة متبوعاً بانخفاضها وبخاصة في سنوات الستينيات — بدرجة ما كانت الثانية مغالطة. فالإشتراكية الموجودة لا يبدو أنها قد سهلت تماماً تنمية الإقتصاد الروسى ما دامت سنوات الستينيات قد تميزت بتقلصات إنتمت إلى إصلاحات تهدف إعطاء مرونة أكبر، ودفع المتدوين الإقتصاديين (أفراد، مشروعات، دولة) إلى العمل بفعالية أكبر، في نفس الوقت الذى يتبعون فيه، وللبيض، المصالح الشخصية. ولكن الاشتراكية الصينية التى كانت لا تزال تتشكل ضمنت على أن تكون أصيلة: فرفضت أن تكون صورة من الاشتراكية الروسية في سنوات العشرينيات والثلاثينيات رغم أن مشكلات الصين كانت هى مشكلات التنمية السريعة كما كان عليه الحال بالنسبة لروسيا فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وخضعت لتوترات عديدة، بعد عشرين عاماً من وصولها إلى السلطة، وكانت الثورة الثقافية فى أساسها مواجهة بين أنصار إدخال الانجازات الليبرالية، وأنصار المحافظة على الاشتراكية. وواجهت السلطة والحزبية كل منهما الآخرى،

مظهر من أن تعديل الظروف الاقتصادية ، ونقل التطور التاريخي لا يمكنهما إلا أن يؤديا إلى نظم اشتراكية مختلفة ، وتوضع نفسها التعديلات تتفاوت في سرعتها .

فهل معنى هذا القول ، كما ذكر كثيراً ، أن هذه التغيرات في النظامين سيؤديان يوماً إلى ميلاد نظام فريد ، أو خلاف ذلك أن الرأسمالية والاشتراكية سوف تتقابلان من أجل تشكيل نظام جديد يأخذ ملامحه من الواحد ومن الآخر ؟ أو أن التعديلات التي دخلت على الاشتراكية كانت بدرجة أنه ، بعد فترة قصيرة أو طويلة ، ستكون الرأسمالية من جديد هي النظام الوحيد الموجود ، وأن الاشتراكية لم تكن سوى مرحلة (بين أقواس) ؟ ونجيب على السؤال الأول بأن الأمر يتعلق هنا بعملية إستطلاع فكري ، لها إغراءها بالطبع ، ولكن يبدو أنها لا تلتفت تماماً إلى الحقائق ، إذ أن دور الدولة في النظام الرأسمالي يميل إلى أن يحدد نفسه ، ولا يبدو أن الإصلاح السوفيتي قد غير النظام بشكل تام ، بينما تختلف الاشتراكية الصينية بشكل واضح عن الاشتراكية الروسية . أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني ، فإننا نلاحظ ببساطة أن التعديلات في النظام الروسي وفي النظام للصين لم تؤد ، رغم أهميتها ، إلى إثارة مسألة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الصناعة ، وبالتالي فإنها لم تعط تغييرات أساسية . وإذا كان من المؤكد أن الرأسمالية والاشتراكية سيستمران في التغير خلال العقود المقبلة ، فنعتمد مع ذلك أن الاختلافات بينهما تزيد على أوجه الشبه .

الفصل الرابع

التفوق الأمريكى الدولى

تشكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، فى فترة ما بعد الحرب ، مثل التنمية ، تناقضاً عنيفاً مع تلك التى كانت فى فترة ما بين الحربين . وبعد عالم الثقلبات ، والتقلصات والانكسافات فى المبادلات والمدفوعات الدولية ، والفوضى التى سادت التنظيم ، جاء عالم توسع بشكل لم يكن موجوداً من قبل فى التاريخ ، وحيث تركت التحددات والموانع من كل شكل مكانها لحرية متزايدة ، وكذلك لتنظيم جديد . ومع ذلك ، فهنا أيضاً تظهر بعض الظلال على الصورة ، فهذا التوسع لم ينسحب على كل البلاد ، إذ أن العالم منقسم إلى منطقتين تخضع كل منهما لسيطرة دولة واحدة - الولايات المتحدة وروسيا - الأمر الذى يستتبع أن التجارة لا تحتل نفس المكانة ، وفى الغرب كان التفوق الأمريكى قد أعطى منذ بداية سنوات الستينيات خصائص إلى درجة أنهم آملوا فى أن تتغير التنظيمات الموجودة ، وعليها أن ندرس تطور التنظيم التجارى ، وتطور التنظيم النقدى والمالى .

١ - التنظيم التجارى :

رغم أن العالم كان قد انقسم إلى مجموعتين ، يحتفظان مع بعضهما بعلاقات تجارية قابلية ، إلا أن تطورهما قد أعطى تشابهاً كبيراً سواء من وجهة نظر التنظيم التأسيسى أو التنظيم الفعلى للمبادلات التجارية .

أولاً : التنظيمات التأسيسية للتبادل وعدم كفايتها :

إن ما نعنيه بالتنظيم التأسيسى هو مجموع القواعد والنظم والأرائح التقنية للتبادل التجارى التى تطبقها بعض البلاد التى لا تلتزم بتنفيذها . ولقد سبقت

محاولات عديدة وضع التنظيمات بشكل نهائي ، وهي التي كان تسميها قد انتهت بالنشل .

وهناك الأسباب والمحاولات الأولى ؛ ولقد عملت أسباب كثيرة في صالح قيام تنظيم للتبادل التجاري .

وكانت بعضها سياسية واقتصادية ، وظهرت بعد بداية الحرب بقليل . فمثلاً ١٥ أغسطس ١٩٤١ ، حددت إنجلترا والولايات المتحدة ، في ميثاق الأطلسي ، أهدافها فيما بعد الحرب في ميدان العلاقات التجارية ، وأكدت اتجاهها لليسير إلى : حرية التعامل ، حرية الوصول إلى المواد الأولية ، حرية الملاحة على البحار . وكان علينا أن نرى في هذا التصريح المشترك رد فعل كل من الدولتين الموقعتين عليه ، على أحوال سنوات الثلاثينيات . وبالنسبة لإنجلترا ، وهي دولة كانت صادراتها تمثل نصيباً هاماً في الدخل القومي ، فإن المشكلة كانت داخلية وخارجية في نفس الوقت : فنهاية الموانع السككية ستسمح بدمجية التجارة ، وبالتالي تقليل (أو حتى إلغاء) البطالة التي كانت قد أثرت فيها منذ عشرين عاماً . أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فعلى العكس من ذلك ، كانت المشكلة الخارجية هي ذات الأولوية : فكانت لها قدرة إنتاجية تفوق قدرة إنجلترا ، وتمتلك رأس مال سليم ، وتعتقد أن الحرب لن تصل إليها ، وإن تكون إلا مفيدة لها ، بينما ستخرب الاقتصاديات الأوروبية المنافسة ؛ فكان الأمر يتعلق بضرورة العمل على إزالة معوقات التبادل وبشكل يسمح للمنحولات الأمريكية بأن تشترى في أي جزء من العالم ، أو حتى أن يصبح السوق العالمي أمريكياً بشكل رئيسي . ومع ذلك ، فإن هذا الاتجاه اليسير إلى كان يفهم بطريقة أخرى مختلفة عن تلك التي كانت في الماضي ، بمعنى أنه لا يجب تطبيقه فقط بواسطة الدول ، بل يجب كذلك أن يدخل في التنظيمات التأسيسية ، أي أنه يجب على الدول المختلفة ، من أجل الوصول إلى :

الهدف المنشود ، أن تشجع داخل منظمة أو أكثر تكون مهمتها ضمان تسهيل التعاون بينها ، في نفس الوقت الذى تمارس فيه الضغط المعنوى ، وتقلل التوترات التى سوف تظهر . فكان الامر يتعلق إذن بأن يمدوا إلى ميدان الاقتصاد ، تجربة عصابة الأمم في فترة ما بين الحربين العالميتين ، رغم الفشل الذى كان قد أصابها .

وكان بعضها الآخر ، تقى ، ويرجع إلى وسط سنوات الخمسينيات ، بعد أن قامت حركة التنمية . والواقع أنه لا يمكن فصل التقنية عن أهمية السوق . فمن ناحية ، وفي وقت معين تحتاج إحدى التقنيات ، لكي تتمكن من إنتاج ما يلزمها ، إلى أن تحصل على سوق له حجم معين ؛ ومن ناحية أخرى ينعكس السوق على التقنية ، بمعنى أن سوقاً هاماً يعرض إمكانيات عديدة في البيع وفي التوسع يدفع رؤساء المشروعات إلى أن يطبقوا التقدم التقنى الأحداث في أقصر فترة ممكنة بطريقة تمكنهم من الانتاج أكثر ، وبأقل الأسعار إنخفاضاً ، ويضاعفوا حجم الربح الكلى . وظهرت أهمية العلاقات بين التقنية والسوق منذ بداية سنوات الخمسينيات ، حين اكتشفوا أن سرعه الاكتشافات والاختراعات تتزايد ، بينما تقلل من فترة تطبيقها ، وعلاوة على ذلك ، فإنه بعد الانتهاء من إعادة تعمير الدول الأوروبية وهى الأكثر ثروة في فى العالم بعد الولايات المتحدة ، فإن دخل الفرد ، الذى كان قد زاد على ما كان عليه في سنوات العشرينيات (وهو أعلى ما كان قد وصل إليه) قد بدا على أنه سيستمر في الزيادة . وجاء هذا السبب إذن لكي يضاف إلى الأسباب السابقة من أجل حرية أكبر في المبادلات تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الإنتاجية ، وكذلك إلى تخصيص البلاد بدرجة أكبر .

ولقد شاهدنا ، في السنوات التى تلت نهاية الحرب ، عدداً من المحاولات لإعادة تنظيم التبادل .

فمن وجهة النظر الإقليمية تجدر الإشارة إلى نقطتين . فأولاً ، كانت هناك دول كثيرة (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) تمسك ، منذ عام ١٩٤٤ ، أن تنشئ بها اتحاداً جركياً (البينيلوكس) ، أى منطقة جغرافية تلغى داخلها الرسوم الجركية و كل معوقات أخرى أمام حرية مرور السلع ، بينما توضع تعريفات جركية مشتركة تفصلها عن الدول الخارجية ، وكان لإنشاء ذلك ببطئاً ، إذ أنه قد اصطدم بصعوبات هامة كثيرة (مثل التنافس بين موانئ أنفرس و روتردام) ، وكذلك بمشروعات الاتحاد الجركي الأوروبي التي قدمت منذ أواسط سنوات الخمسينيات . وكانت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي O. E. C. E. (١) تمثل المحاولة الثانية . وكانت الولايات المتحدة قد منحت أوروبا ، ابتداء من عام ١٩٤٨ ، المعونة اللازمة لمساعدة نموها . فأنشأت إدارة أوروبية ، هي المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ، بهدف تنمية نظام متعدد الأطراف للتبادل ، الذي يمكنها من أن يعيش في توازن بين البلاد الأعضاء وبعضها ، وكذلك بينها وبين الخارج . وإذا كانوا منذ عام ١٩٤٨ قد بدأوا أول تحرير للتبادل ، فإن هذا المجهود قد أصبح تلقائياً بعد عام ١٩٥٠ وإنشاء الاتحاد الأوروبي للمدفوعات : وهكذا تعهدت الدول الأعضاء بإلغاء المعوقات الكمية أمام مبادلاتهم المشتركة ذات المنافسات بنسبة مئوية معينة قبل وقت محدد (منذ عام ١٩٥١ ، كانت التعهدات بتحرير المنتجات تنص على ٧٥٪ من مجموع الواردات الخاصة ، وفي عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ زادت النسبة في كل البلاد على ٩٠٪) وعند نهاية عام ١٩٥٨ تحوالت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ، وأصبحت « منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية » O. C. D. E. (٢)

(1) Organisation Européenne de Coopération Economique.

(2) Organisation de Coopération et de Développement Economique.

التي تجمع نفس البلاد ، والتي انضمت إليها الولايات المتحدة وكندا ، وأصبح هدفها موازنة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، بطريقة تمكنها من التنسيق بينهما ، وكذلك تنسيق المعونة التي تعطى للدول المتخلفة .

وفي خط موازى لذلك ، تمت محاولات للتنظيم الوظيفي، أى الذى يهم مجموعة من الأنشطة فقط. وقامت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، C. E. C A (١) المقترحة فى شهر مايو ١٩٥٠ ، والمنشأة فى عام ١٩٥١ ، والتي تغطى الأقاليم الأوروبية الستة دول (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) وكان هدفها هو أن تنشئ فى بعض القطاعات (الصلب ، الفحم ، خام الحديد ، الحديد الحردة) ظروف مناسبة لا تعرف الحدود السياسية : فكانت على هذه البلاد أن تراجع فى عملية إعطاء كل دعم أو فرض أى رسوم خاصة، وعن الرسوم الجمركية ، والتحديدات والمعوقات السكمية ، وحق كل ما يتعلق بالممارسة ذات التمييز الخاصة بأسعار المنتجات ، والنقل ، وكانت أنظمة الكارتيل والتكيزات الرأسية كذلك بمنزلة . وإذا كانت هذه الإجراءات التي اتخذت تساعد على تنمية التبادل فيما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، فعلى العكس من ذلك كانت التدخلات قد ظهرت على أنها غير كافية ، وأنت متأخرة خلال السنوات التالية التي تميزت بنشوب أزمة فى الفحم ، وركود فى إنتاج الصلب . وبعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة انضمت الهيئة التنفيذية ، للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، C. E. E (٢) وانصهرت فيها (١٩٦٧) . وقامت من جانبها ، مجموعة الطاقة الذرية ، C. E. A (٣) كذلك ، أو الايرا توم Euratom ، التي كانت قد انشئت فى عام ١٩٥٧ بهدف تحسين الاستخدام

(1) Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier.

(2) Communauté Economique Européenne.

(3) Communauté de l'Energie Atomique.

السلبى للطاقة الذرية فى الدول الاعضاء ، بالإتصاف أيضا فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وكان هناك كذلك التنظيمات ، وعدم نجاحها . فعدد من التنظيمات الأساسية التى تتمشى مع أحد أو بعض الدوافع المذكورة لا تزال موجودة فى الغرب وفى الشرق ، ولكن لا يبدو أنها كانت مرضية .

فى الغرب ظهرت مؤسستان لها أهمية أكثر من غيرهما الأولى هى الإتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة G. A. T. T. . ولقد إنتهى مؤتمران عقدا فى عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وكان الأخير من بينهما فى جنيف، إلى التوقيع على إتفاق يعرف باسم دالجات (١) . ثم إقترح فى مؤتمر هافانا (١٩٤٧ - ١٩٤٨) إنشاء منظمة دولية للتجارة ، ولكنها ، ونتيجة لعدم تصديق الولايات المتحدة، لم تدخل إبدأ إلى حيز التطبيق ، وظلت نصوص جنيف باقية وحدها . وكان هدف دالجات ، التخلص من التفرقة فى التعامل ، وتشجيع الاتحادات الجمركية ، ومناطق حرية التبادل ، وكذلك الإجراءات التنفيذية التى تمهد لها (ومع ذلك ، فإنه يعترف بالتحديدات السكينة حينما يمكنها أن تكون ضرورية من أجل تنمية الاقتصاد أو إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات) ؛ ومنذ إنشائها ، إستخدمت نشاطها فى مفاوضات ثنائية من أجل الحصول بعد ذلك على خفض الرسوم العامة من جانب الدول الاعضاء ، عن طريق تطبيق الفقرة الخاصة د بالدولة الأكثر ودا ، وجاهدت فى خلال سنوات الستينيات من أجل الوصول إلى تخفيض الرسوم بين الولايات المتحدة وبين دول السوق الأوروبية المشتركة (دورة كينيدى Kennedy) ولكنها لم تنجح .

(1) General Agreement on Tariffs and Trade.

والثانية هي « المجموعة الاقتصادية الأوروبية » ، C. E. E. ، إتحاد جمركي يهدف إلى التخلص من التعريفات الجمركية ، ومن القيود والمعوقات المفروضة على التبادل بين الدول الست التي وقعت على إتفاقيتها (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) وإقامة تعريفه جمركية مشتركة تجاه الخارج ، ولكنه كان من أهدافها كذلك إنشاء سوقاً مشتركاً ، أى مساحة يمكن للرجال ، والسلع ، ورؤوس الأموال أن تمر فيها بحرية وتوضع لها سياسة مشتركة (أو حتى ممارسة تكامل لإقتصاديات البلاد المشتركة) . وكان إنشاء السوق المشتركة قد شغل كل عقد الستينيات ، مادامت فترة إنتقالية (أول يناير ١٩٥٨ — أول يناير ١٩٧٠) كانت قد نص عليها . ومن النظرة الأولى ، كانت النتائج التي حصلوا عليها في غاية الأهمية ؛ تقليل الرسوم الجمركية بأسرع مما كان متوقفاً ؛ والإلغاء الكامل للتعديدات السكينة منذ ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ؛ والتطبيق الفعلي لتعريفه جمركية مشتركة ؛ ومن جانبها ، زادت المبادلات بين الدول الأعضاء (أربعة مرات) عن المبادلات بين مجموع الدول الأعضاء وبين الدول الخارجية (٢٥ مرة) وهذه الزيادة كانت تختلف تبعاً للبلاد (خمسة مرات بالنسبة لإيطاليا ، وأربعة مرات بالنسبة لفرنسا ، وثلاث مرات بالنسبة للدول الأعضاء الآخرين) ومع ذلك ، فهناك حقائق لا يمكن تناسيها . فأولاً ، لا يمكننا أن نؤكد أن الاتجاه الليمير إلى الذي زاد من العلاقات الاقتصادية الدولية كان وحده هو الذي تسبب في مثل هذه التنمية للمبادلات ، إذ أن عوامل أخرى — التقدم التقني وتطبيقاته ، زيادة عدد السكان — قد لعبت دوراً هاماً في زيادة التبادلات ، وفي تكامل الإقتصاديات ؛ وببساطة ، لا يمكننا أن ننكر في أن التغييرات التأسيسية التي يمثلها السوق المشترك قد أسرعت بالتطوير الذي يتم الآن . وبعد ذلك ، فإذا كانوا قد بحثوا عن التنسيق التأسيسي ، أى التوفيق الثلاثي بين التنظيمات الوطنية وبين المشروع الخاص بالمجموعة ، من أجل ألا يكون التنافس

بين المؤسسات له مظهر خطأ (مثلاً التقارب بين التشريعات في الشؤون الضرائبية ، والمساواة بين مرتبات الرجال ، ومرتبات السيدات) ، فعلى أن نذكر أن تطبيق النصوص قد تم بطريقة بطيئة تماماً . وأخيراً ، وبغرض خاص ، فإذا كانت السياسات المشتركة التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تسكامل لإقتصاديات البلاد الأعضاء كانت قد تجاوزت في ميادين كثيرة (الاجتماعية ، والعلاقة والنقل ، والإتصالات والعمل) فإن كل ذلك قد اضطد بعقبات ترجع — والمجموعة ليست تنظيم كل فوق الدول ، ولكن تنظيم بلا جنسية ما دام أعضاؤها لا يمثلون حكوماتهم — إلى عدم المساواة بين قوى الدول المشتركة ؛ ولقد حاولت الدولة الأكثر قوة ، وهي ألمانيا ، أن تميل إلى السيطرة على الآخرين ، وتحويل أوروبا إلى أوروبا ألمانية ، فتميز تسيير السوق المشترك والسير من أجل التسكامل الإقتصادي ، بمواجهات بين الأمم .

وفي الشرق ؛ مستمر التنظيم وتكامل للبلاد الاشتراكية في نفس الوقت الذي حدث فيه نفس الشيء في الغرب . ففي عام ١٩٤٩ ، قررت الدول الاشتراكية الأوروبية (ألمانيا الشرقية ، بلغاريا ، الجبر ، بولندا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، وإتحاد الجمهوريات السوفيتية) إنشاء مجلس المعونة الإقتصادية المشتركة C. A. E. M (١) أو السكوميكون COMECON (٢) ؛ أي أنهم بعد أن اتفوا تقريباً الإنتماء من تغييرهم الاجتماعي ، لم يرغبوا في البقاء دون حركة أمام التعاون الإقتصادي الذي كان قد بدأ في أوروبا الغربية (خاصة وأنهم كانوا يقومون فيما بينهم بتبادل يصل إلى ٤٠ ٪) وأن نصيب لإتحاد الجمهوريات السوفيتية في ذلك

Conseil d'Aide Economique Mutuelle.

(١)

(٢) إشتراك فيه من قبلها ابتداء من عام ١٩٦٢ .

كان أكبر) ، وحاولوا أن يوحّدوا وينسقوا مجهوداتهم من أجل التنمية المخططة للاقتصاديات الوطنية ، والاسراع في التقدم الإقتصادي والتقني ، ورفع مستوى حياة الفرد في البلاد الأعضاء الأقل تصنيفاً ، والوصول إلى هذا الهدف أعطى لهذا المجلس الخاص بالمعونة الاقتصادية المشتركة C. A. E. M. سلطات عديدة — تنظيم بعض النشاطات من جانبه ، وإعداد التوصيات من أجل التنسيق بين الخطط الاقتصادية الوطنية ، وإعطاء المعونة للدول الأعضاء في إعدادها وتنفيذها للإجراءات المشتركة — وبنوع خاص ، فإن التوصيات التي توافق عليها الدول في جلسات هذا المجلس تمثل التزاماً بالنسبة لها .

ومع ذلك ، ورغم هذه السلطات فإن مجلس المعونة الاقتصادية المشتركة ، لم يصل ، في خلال العشرين عاماً التي عاشها ، إلى الأهداف التي كان قد اقترحها لنفسه ، إذ أن تطوره قد تميز ، بعمليات توقف ، وعمليات عودة إلى الخلف ، ولم يتحقق التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء ، ولم يكف ظهور التوترات بين الدول الأعضاء فتد إنشاء هذا المجلس في عام ١٩٥٤ أظهر عدم نشاط نسبي ، وأسهم فقط في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وحاول أن ينسق بين الخطط الطويلة المدى المتعلقة بإمكانيات التصدير وباحتياجات الإستيراد . ومنذ شهر مارس ١٩٥٤ حتى شهر مايو ١٩٥٨ ، مر بفترة إنتقالية لأنه ، إذا كانت العلاقات بين إتحاد الجمهوريات السوفيتية والديمقراطيات الشعبية قد زادت مرونة ، وإذا كانت هناك فكرة لإحلال تنمية موحدة عن طريق تعاون على أساس التقسيم الدولي للعمل ، فإن التحقيق العمل لهذه المشروعات قد تعطل نتيجة لتأخيرات في عام ١٩٥٥ ، ولتغييرات في العلاقات بين الدول وبعضها في عام ١٩٥٦ . وأخيراً ، فإذا كانت قد درست (في بداية سنوات ١٩٥٨ — ١٩٧٠) إمكانات تنشيط وزيادة التعاون الإقتصادي على أساس تقسيم العمل أكثر جدية ،

فإن محاولة التنسيق بين الخطط الاقتصادية قد أبطأت منذ ١٩٦٠ — ١٩٦١ أمام المواقف المختلفة للدول الأعضاء ، فيما يتعلق بتوزيع المهام ، وأعطيت سنوات الستينيات لإعداد ووضع مناهج للتعاون بين الدول التي لها تخطيط مركزي ، الأمر الذي انتهى في عام ١٩٧٠ إلى دراسة تقسيم وتوزيع العمل في إطار الخطط الخمسية ١٩٧١ — ١٩٧٥ وكذلك أمر تنسيق ونظام الإلتزام .

ولإذن ، فإذا كانت قد قامت ، في كل من الغرب والشرق ، محاولات من أجل التنظيم التأسيسي للبيادلات ، فإنه لا يبدو أنها قد نجحت . وسنعرف الأسباب جيداً حين نرى التنظيم الفعلي للتبادل .

ثانياً - التنظيم الفعلي للتبادل وسيطرة الولايات المتحدة :

كان التنظيم التأسيسي للتبادل ، وهو الأكثر وضوحاً ، أقل أهمية من التنظيم الفعلي . والواقع أنه مع التغيرات التي حدثت نتيجة لإنقسام العالم إلى مجموعتين ، وأن الدول التي تشارك في التجارة العالمية لم تعد تلعب فيها نفس الدور ، فإن البيان الوظيفي للبيادلات الدولية قد أظهر خصائص مختلفة عن تلك التي ظهرت في الفترة الواقعة بين الحربين : فإحتملت الولايات المتحدة مكاناً مسيطراً في تجارة دولية متزايدة ومتنوعة بعمق .

وهناك تغيرات الازدياد ، فالفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧١ تعارض تماماً تلك الفترة الواقعة بين الحربين إذ أن التجارة الدولية لم تنكف عن التزايد (فقيمة الصادرات بالدولار العادي والتي كانت تصل إلى ٢٣ مليار في عام ١٩٣٨ وصلت إلى ٥٧٥ مليار في عام ١٩٤٨ وإلى ٣١٢٠٦ مليار في عام ١٩٧١ ، أي مضاعفة اسمية لستة مرات في فترة ٢٣ عاماً) ، وتشبه في سرعتها وفي انتظامها واستمراريتها للتنمية ذاتها . ولكن فيما وراء هذه النظرة الأولى ، يجب أن نلاحظ أن السوق العالمية غير موجود ، إذ أن هناك مجموعتين ، تسعين

كل منهما إحدى الدولتين الأكثر قوة إقتصادية عالمية ، ويحتفظان بعلاقات غير نامية تماماً ، ومتعارضتان ما دامت التجارة الخارجية ليس لها نفس المعنى في الغرب وفي الشرق (ففي هذه الحالة الأخيرة تعنى إحتكار الدولة ، وهى أداة للتخطيط ومستقلة نسبياً عن النشاط الإقتصادى الداخلى) .

فمجموع الغرب ، أو المجموع الرأسمالى ، له ثلاث خصائص :

فأولاً ، وكان دائماً قد قام بالجزء الأكبر من تجارة العالم . وإذا ما نظرنا فى الصادرات نلاحظ أن قيمتها بالدولار العادى قد ارتفعت من ٥٣٢٨ مليار فى عام ١٩٤٨ إلى ٢١٢٢٢ مليار فى عام ١٩٦٨ (٩٠ ٪) . وعلاوة على ذلك ، فإن البلاد التى تكون هذا المجموع كان لها دائماً ميل للتجارة الواحدة مع الآخرين ، ما دامت المبادلات مع دول الشرق لم تمثل فى عام ١٩٥٧ إلا ٢٠ ٪ من مجموع تجارتها ، و ٤ ٪ فى عام ١٩٦٨ ، وهو نصيب صغير رغم ارتفاعه بما يقرب من ٥٠ ٪ .

والخاصية الثانية تتمثل فى زيادة الوضوح اللاتسام الدولى فى المنتجات التى تربط الإقتصاديات ببعضها . فالاستيراد قد زاد بمعدل أكثر سرعة من مجموع المنتجات الوطنية (وهكذا نجد من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨ أن المعدلات السنوية للارتفاع كانت هى التالية : فرنسا ٩٩ و ١٠١ ، وألمانيا الاتحادية ١٠٢ و ١٠٩ ، والولايات المتحدة ٩٦ و ٧٤ ، واليابان ١٥٨ و ١١١ ، وإنجلترا ٣٥ و ٣٢) الأمر الذى تسبب فى ارتفاع درجة اعتماد كل دولة على التجارة الخارجية . ولكن ، لما كانت الدول الكاملة النمو والعناحية هى التى كانت تميل إلى زيادة التجارة فيما بينها (٧٥ ٪ من إجمالى تجارتها فى عام ١٩٦٨ نظير ٦٨ ٪ فى عام ١٩٥٧) فإن الدول الأخذه فى النمو قد قامت إذن بتصيب أقل حجماً فى التجارة الدولية مما كانت عليه فى الماضى (١٨ ٪ فى عام ١٩٦٨

مقابل ٣٣ ٪. في عام ١٩٥٧) وفي نفس الوقت لم تتاجر بنفس النسبة بعد ذلك مع الدول السكاملة النمو (٧٢ ٪. من مجموع صادراتها في عام ١٩٥٧ وكذلك في عام ١٩٦٨) ؛ فمجموع الغرب قد مال إلى أن ينقسم إلى مجموعتين في داخله ، بلاد كاملة النمو ، وبلاد متخلفة .

وأخيراً ، الخاصية الأخيرة ، وهي أن الدول المختلفة قد شاركت بأنصبة غير متساوية في تجارة المجموع . فعدد بسيط من الدول السكاملة النمو ، وهي نفس التي كانت في عام ١٩٣٨ ، قد ضمنت لنفسها الجزء الأكبر (٤٠ ٪. لعام ١٩٤٨ و ٤٦٫٧ ٪. لعام ١٩٦٨ ، مقسمة حسب التالي : الولايات المتحدة ١٦ و ٢٣ ٪ ؛ فرنسا ٤ و ٦ ٪ ؛ إنجلترا ١١ و ٧ ٪ ؛ وألمانيا الاتحادية ١١ و ٧ ٪ ؛ واليابان ٥ و ٦ ٪) وإذا كان نصيب الولايات المتحدة قد قل بنسبة واضحة إلا أنه كان دائماً يويد على الأقل بمقدار ٥٠ ٪. عن نصيب الإنسيين التاليين ، إنجلترا ، وألمانيا الاتحادية . وعلاوة على ذلك ، فإن بلاداً كثيرة قد استمرت ، وإن كان كل عام بدرجة أقل ، في التجارة بالمفاضلة مع هذه الدولة أو تلك : وهكذا ، وبما كانت دول أمريكا اللاتينية وكندا تتاجر بعد الحرب مباشرة وبشكل رئيسي مع الولايات المتحدة ، ودول منطقة الاسترلينى مع إنجلترا ، ودول منطقة الفرنك مع فرنسا ، فإن نصيب تجارتهم مع كل من هذه الدول قد استمر في الانخفاض (فصادرات أمريكا اللاتينية صوب الولايات المتحدة قد نقصت من ٤٥ ٪. إلى ٣٣ ٪. من مجموع الصادرات فيما بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٨ ، وبلاد أخرى مثل الهند ، وأستراليا وزيلندا الجديدة قد مالت إلى الانجرار بدرجة أقل مع إنجلترا ، وبدرجة أكبر مع الولايات المتحدة) ؛ وإذا كان تنوع الولايات المتحدة قد ظهر دائماً في البيان المتغير لمجموع الغرب ، فمع ذلك فإنه كان ينخفض ببطء طوال الفترة الموازية لإرتفاع الدول القديمة والتي كانت ترغب في إستعادة مكانها السابق .

ومجموع الشرق ، أو المجموع الاشتراكي قد اختلف بمعنى عن مجموع الغرب .

فقبل كل شيء ، لم يتم إلا بجزء بسيط من الصادرات العالمية ، أي بالدولار العادي ، ما تبلغ قيمته ٣٨ مليارات في عام ١٩٤٨ ، ٢٧ مليار في عام ١٩٦٨ . وهذه التنمية كانت بلا شك أسرع من تنمية التجارة العالمية ما دام نصيب هذا المجموع الذي ارتفع إلى ٠.٧٪ في عام ١٩٤٨ وإلى ١.١٪ في عام ١٩٦٨ كان هو نفسه في هذا التاريخ الأخير كما كان في عام ١٩٣٨ ، ولكن علينا أن نلاحظ أن انتشاره كان أوسع في عام ١٩٦٨ مما كان عليه في عام ١٩٣٨ (لم تكن الديمقراطية الشعبية الأوروبية والصين قد دخلت إلى هذا المجموع في تلك الفترة) ، فوجد أنفسنا في واقع الأمر أمام تناقص هذا علاوة على أنه إذا كانت الدول التي تكون هذا المجموع تميل إلى أن تقوم فيما بينها بالجزء الأكبر من تجارتها ، فإن علاقاتها مع الغرب قد سارت باستمرار مع النمو (وكانت تمثل ٢٩٪ من أجمالي علاقاتها التجارية في عام ١٩٥٧ ، و ٣٩٪ في عام ١٩٦٨) . وهكذا كان الغرب أكثر أهمية بالنسبة للشرق ، عما كان عليه الشرق بالنسبة للغرب .

ومن جهة ثانية ، فإن التقسيم الدولي للإنتاج لا يبدو على أنه كان قد وصل إلى نفس الدرجة الموجود بها في المجموع الغربي ، بمعنى أن إجمالي الإنتاج القومي لدول الكوميكون قد زاد وأكثر من الضعف فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٨ ، وزادت التجارة الخارجية فقط بنسبة ٦٣٪ . وعلاوة على ذلك ، فإن التكامل بين الاقتصاديات الاشتراكية ، ورغم اتفاقيات التخصص ، لم يأخذ في النمو إلا ببطء . فمثلا كان نصيب الآلات والمجهيزات ، قد مال إلى الزيادة ليس فقط في الواردات (٠.٢٦٪ في عام ١٩٦٠ و ٠.٢٣٪ في عام ١٩٦٦) ولكن أيضا في الصادرات (٣٠ و ٣١٪) بينما كانت صادرات الاتحاد الجمهوريات السوفيتية

تتكون أساساً من مواد أولية ومنتجات زراعية (٨٠,٦٠٪ من الصادرات في عام ١٩٦٦ مقابل ٤٧,٣٪ للكوميكون في مجموعه) وكانت صادرات ألمانيا الشرقية من الآلات والادوات المصنعة (٦٨٪ في عام ١٩٦٦).

وفي المكان الأخير، كان توزيع التجارة بين الدول يظهر أن المبادلات مع الدول الأخرى للمجموع كانت، طوال المدة، تمثل أكثر من ٦٠٪ من مجموع مبادلات كل دولة (وكانت في عام ١٩٦٠ : تشيكوسلوفاكيا ٧٢٪ ؛ وألمانيا الشرقية ٧٦٪ ؛ وبولندا ٦٢٪ ؛ واتحاد الجمهوريات السوفيتية ٧٦٪ بالنسبة للصادرات، وعلى التوالي ٧١، ٧٥، ٦٣ و ٧١٪ بالنسبة للواردات)، وكان لاتحاد الجمهوريات السوفيتية دائماً هو الدولة التي تقوم بالجزء الأكبر من تجارة المجموع (٣٧,٤٪ في عام ١٩٦٨) وهي نسبة أعلى بكثير من نسب الدول الأخرى (ألمانيا الشرقية ١٦,٧٪ ؛ وتشيكوسلوفاكيا ١٢٪ ؛ وبولندا ١١,٤٪)، وبنوع خاص كان هو الدولة التي تقوم معها الدول الأخرى الأعضاء في المجموع بالجزء الأكبر من تجارتهم (٥١٪ بالنسبة لبلغاريا، و ٢٠٪ لألمانيا الشرقية، ٢٥٪ بالنسبة لبولندا وتشيكوسلوفاكيا، ٣٤٪ بالنسبة للبحر، ٢٨٪ بالنسبة لرومانيا) وكان هذا الاتجاه قد تدعم خلال كل العشرين سنة الماضية، مادام نصيب الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٠ من التجارة الخارجية لدول الكوميكون كان أقل بوضوح، بغض النظر عن نصيب رومانيا الذي كان قد وصل إلى ما يعادل الضعف.

وهناك التغيرات الوظيفية. وإذا كانت تغييرات البنيان هامة، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لتغييرات الوظيفية. فكانت الولايات المتحدة هي المركز الرئيسي المنظم للتجارة العالمية. وأخذت بذلك مكان إنجلترا التي استقرت في الاحتفاظ بمكان هام، وكانت بالتالي قد قامت بتنفيذ جزء هام من الصادرات ومن تنمية دول كثيرة،

من ناحية ، كانت الولايات المتحدة وإنجلترا مراكز لعمليات تنسيق مستقلة ذاتياً، وكانت هاتان الدولتان تقومان بأكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية (٣٤ و ١٩٤٨ و ٢٠٪ في عام ١٩٧١). وكان لإجمالي الإنتاج القومي الأمريكي يمثل دائماً ٤٠٪ من الإنتاج العالمي . وكان لإجمالي الإنتاج القومي لإنجلترا أقل من الإنتاج القومي للولايات المتحدة (ما يقرب من ثمانية مرات أقل) ؛ ولما كان إجمالي الإنتاج القومي الانجليزي قد زاد بسرعة أقل من الإنتاج الأمريكي ، فقد نتج عن ذلك تقليل لأهمية دور إنجلترا في التجارة العالمية .

ويمكن تطور إجمالي الإنتاج القومي لدايتين الدولتين ، وبخاصة الإنتاج الأمريكي قد أثر في تطور الإقتصاد العالمي . فتقليل سرعة التوسع ، وركود ، أو تقليل هذا الإنتاج يؤدي إلى زيادة أقل ، وركود ، أو تقليل لوارداتهم ، وبالتالي فإن صادرات بعض أو مجموع الدول الأخرى في العالم. وكذلك المنتجات الموجهة للتصدير ، والتي لا يمكن دائماً بيعها في أسواق أخرى ، أو استخدامها في السوق المحلي ، وخفض نشاط الفروع المصدرة ينقشر إلى مجموع الإقتصاد؛ وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع سريع وهام في إجمالي الإنتاج القومي يصاحبه تنمية للواردات ، وإذن لصادرات الدول الأخرى، ويتلوه ارتفاع في الإنتاج القومي ، وإذا كان إنتاج السلع الموجهة الى التصدير لا يمكنه أن يزيد بسرعة (حالة المواد الأولية والمنتجات الغذائية) فإن الأمر يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار . والمثل الأكثر وضوحاً لهذا التأثير قد وقع في أوائل سنوات الخمسينيات . فبعد إعلان حرب كوريا ارتفعت الإنفاقات العسكرية (وبالتالي العامة) الأمريكية بدرجة كبيرة ، ماداموا قد بدأوا في تنفيذ برنامجاً هاماً من أجل إعادة التسليح ، وزاد إجمالي الإنتاج القومي الأمريكي بدرجة واضحة تحت تأثير هذه الإنفاقات الإضافية وكذلك الواردات (وبخاصة من المواد الأولية) والتي ارتفعت أسعارها؛

وفي حالة فرنسا كان النقص في الميزان التجاري فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد ارتفع إلى ٦٩٢ مليون دولار ، يمثلون الجزء الأكبر من عجز ميزان المدفوعات (٨٦٦ مليون) وناتج عن ارتفاع قيمة الواردات بنسبة ٠.٦٪ من عام لعام الأسر الذي عاد في غالبته إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية ، وأصبح نمو وتقلبات هذه البلاد تعتمد إلى نصيب كبير أو صغير لمظهر النشاط الإقتصادي الوليات المتحدة .

ومن جانب آخر ، فإن ظاهرة الأسعار الموجهة قد دعمت هذا التفوق ، وفي خلال هذه السنوات منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٣ كانت أسعار المواد الأساسية في أساسها تقيم بعمليتين ، الدولار ، والجنيه : وهكذا فإن أسعار الفول السوداني ، واللحوم المحفوظة ، والزبد كان يعبر عنها بالجنيه الاسترليني في لندن ، وأسعار القهوة والشوفان ، وأوراق الصحف ، والسكر بالدولار في نيويورك ، وأسعار اللحوم ، والمطاط ، والنحاس ، والقصدير . والرصاص ، والزنك في لندن وفي نيويورك . ومن هذا ، فإن نفوذ الولايات المتحدة قد تدعم وإتسع : فالبلاد الآخذة في النمو والتي كانت إقتصادياتها مبنية على عدد بسيط من المنتجات الأولية ، مواد أولية أو مواد غذائية (إذ أن هذه تكون الجزء الأكبر من صادراتها ، التي هي نفسها تمثل جزءاً هاماً من الدخل القومي) كانت في حالة من الإزدهار ، أو من الانكماش تبعاً لكون الأسعار الدولية مرتفعة أو ضعيفة ، وكانت تقلبات هذه الأسعار مستمرة ، فوجدوا أنفسهم عاجزين عن تحقيق إدخار من تجارتهم الخارجية يسمح لهم بتمويل عمليات تنميتهم ؛ وكانت الدول المكتملة النمو ، من جانبا ، مستوردة المواد الأولية ، والمنتجات الغذائية ، قد عرفت عجزاً خارجياً حينما يزيد الأسعار الدولية (كما حدث مثلاً في بداية سنوات الخمسينيات) وفائض حينما تكون الأسعار أقل ارتفاعاً (إذ أن انخفاض قيمة الواردات كان يضيف ارتفاعاً

في قيمة المنتجات المصدرة ، وكانت الطلبات عليها تزايد نتيجة لانخفاض معدل الإنتاج الذي سمح به انخفاض أسعار المنتجات المستوردة) ، وأخيراً فإن الأسعار الدولية كانت تستخدم دائماً كأساس للتجارة بين الدول الاشتراكية (حتى عام ١٩٥١ نصت الإنفاقيات التجارية على تطبيق متوسط الأسعار العالمية الموجودة وقت عقد الإنفاقيات ، ثم من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٦ ، وبسبب عدم استقرار الأسعار الناتج عن حرب كوريا ، الأسعار العالمية لعام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، وفي أعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٢ ، متوسط أسعار عام ١٩٥٧) رغم ممارسة بعض التعديلات للتخلص من الذبذبات .

وهكذا نرى أن حركة التوسع للتجاري ، والتي لم يكن لها مثيل ، قد تمكنت خلال الخمس وعشرين سنة الماضية من أن تصل إلى حالة معقدة . ففي الشرق وفي الغرب ، كانت محاولاته تنظيم التبادل لا تتفق تماماً مع الآمال التي كانت معلقة عليها ، وبنوع خاص فإن التوافق الخاص بكل من هاذين المجموعتين قد تعدل . ففي الشرق ، ونظراً لدور التجارة الخارجية في التخطيط ، فإن العلاقات التجارية القليلة الاهمية نسبياً ، وحقبة كون [اتحاد الجمهوريات السوفيتية] قد ظل دائماً هو الدولة التي كانت الدول الاعضاء الآخرين في المجموع يتاجرون معها بشكل رئيسي ، كان التكامل أكثر قوة . وعلى العكس من ذلك ، في الغرب ، كان التطور أقل وضوحاً ، ويدعو إلى المساؤل عن عظمة التفوق الأمريكي . وهذا التفوق الأمريكي ، الذي لم يكن أحدهما يتطامن فيه بعد الحرب ، قد أخذ في التناقص : وظهرت دول أخرى منافسة (ألمانيا ، واليابان) لاستعدادات المكان الذي كان لها في الماضي ، ومارست تقسيماً للعمل بدرجة أكبر ، وحصلت تجارتها الخارجية على مكان أكبر في كل بلد ، وتعددت المواجهات بين الدول من أجل تنمية صادراتها . ولكن الولايات المتحدة ، نظراً لأنها كانت تسيطر دائماً على الأسعار العالمية للمنتجات الأولية الرئيسية وكانت

تضمن لنفسها وحدها مكاناً من التجارة وبشكل أنه رغم تغيير أهميتها وطبيعتها وإدارتها ، فإن تسيير العلاقات التجارية العالمية قد اعتمد على مبادئها (أى على سلوك لإجمالى الدخل القومي) ، وهذا فى الوقت الذى إستمر فيه دور إنجلترا فى التدهور . ومع ذلك ، فإنه من الواجب دراسة العلاقات النقدية والمالية قبل الوصول إلى إعطاء نتيجة نهائية .

٢ - التنظيم النقدى والمالى :-

هنا أيضاً يمكننا أن نميز بين نوعين من التنظيم — تأسيسية وفعالية — حيث ظهر تفوق الولايات المتحدة بقوة وأكثر مما يتعلق بالمبادلات الدولية .

أولاً : صعوبات التنظيم التأسيسى :-

منذ قبيل نهاية الحرب عمل المنتصرون المقبولون على إنشاء منظمة تهدف تسهيل وظيفة نظام المدفوعات الدولية ، وضمان توازنهما ، وكانت سنوات ١٩٤٥ — ١٩٥٨ هى سنوات صراع طويل بين الدول ، من أجل ، وفى ، المنظمات بطريقة تضمن السيطرة على المدفوعات الدولية .

وهناك الصعوبات التى واجهت انشاء المنظمات ، والمنافسة بين الجبهة والدولار ، وتظهر هذه بوضوح فى السنوات التى جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وفيما يتعلق بعمل واختيار خطط التنظيم ومنح السفليات .

فمنذ عام ١٩٤٣ وضعت الخطط بهدف إنشاء منظمات للتقيد . واحتفظوا بإثنين من بينهما ، واحدة من إنجلترا والثانية من الولايات المتحدة ، كأساس للمناقشات .

وكانت كل خطة تقترح حلاً تقنياً مختلفاً . وكانت الخطة الانجليزية ، أو خطة كينس Keynes تنبأ بتنظيم دولى للتعويضات يسمح لكل البلاد بتقنية

مبادلاتها ، ومعادلة ميزان مدفوعاتها دون محاولة البحث عن الاستقرار الكامل لمعدلات النقد ، وعلاوة على ذلك فإن المنظمة التي اقترحتها كان من اللازم تكليفها بإنشاء لئتمان دولي ، بواسطة عملة دولية ، يمكنها أن تقدم منها مدفوعات داخل حدود محدودة (تقررها اعتبارات السيولة النقدية للمقترحين فقط) والذي يجب أن يكون حجمها خاضع لتوسع أو لانكماش ، يتحقق بخطة من أجل إعادة توازن اتجاهات ارتعاش الأسعار أو انخفاضها بالنسبة للطلاب العالمى . وكانت المقترحات الأمريكية ، من جانبها (خطة وايت White) تتعارض في نقط كثيرة مع الخطة البريطانية . وكانت تمثل شكلا تقنياً أكثر ، وتأمل في العودة الى قاعدة الذهب عن طريق بعض التعديلات ، وإعطاء المنظمات الدولية المقبلة وضعية تقترب بها من وضعيات الشركات الصناعية الخاصة ، وتشغل بدرجة أقل بحمل المشكلات التجارية التي نشأت بعد الحرب ، عن انشغالها بإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، والاستقرار النقدي ، وتحويل العملات فيما بينها ، وبعد ذلك فإن هذا الصندوق النقدي لم يكن يمثل بنك لإصدار فعلي ، إذ أنه لا ينشئ عملة جديدة متميزة بذاتها عن الذهب ، وامكانياته من الائتمان محدودة . فلا يمكن إعتباره كنظمة حقيقية فوق الدول .

والواقع أن هاتين الخطتين قد حاولتا المحافظة على تحقيق المصالح الخاصة أكثر من المصالح العامة وكان الخبراء البريطانيون يتذكرون أن الاقتصاد الانجلى كان قد أسس لزهواره في القرن التاسع عشر على حرية التبادل ، ونمى لإقتصاديات الكومنولث التي كانت شديدة الارتباط به ، من أجل توينها بالمواد الغذائية والمواد الأولية ، وحاولوا أن ينقذوا العناصر الرئيسية في بنيتها ؛ وهكذا يمكننا أن نفهم أن خطة كينيس قد حاولت أن تسهل توسيع التجارة العالمية ، كشرط للمحافظة الكاملة . وأما الولايات المتحدة ، كمنافسة قوية ويخشى منها على السوق

العالمى، فإنها فكرت فى أنها ستعوق فى توسعها المقبل عن طريق التحددات الكمية من كل نوع وقلة سيولة العملة، فطالبت بتحرير النقد وبالمساواة فى التعامل؛ وكانت دائمة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وشعرت بضرورة تقوية مركزها الانتمائى، ورأت أن تحويل إيرادات استثماراتها قد زادت صعوبة عن طريق إختفاء النظم المتعددة الاطراف، وانخفاض سعر العملة، الأمر الذى يشرح أنها كانت تأمل كذلك فى الوصول الى الاستقرار النقدي اللازم للتوسع التجارى، وكذلك فى إعادة العمل بحرية انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات فى الخارج دون أن نخشى من انخفاض قيمتها؛ وأخيراً، وبصفتها الدولة التى تحتفظ بأدب نصيب من مخزون الذهب فى العالم، فلم تكن لها أية مصلحة فى أن يفقد وظيفته التقليدية كوسيلة للتسويات.

وتفوق الحل الأمريكى، وفى شهر يوليو عام ١٩٤٤، وبعد أن أدخلت بعض التعديلات الجزئية على خطة وايت، تمت الموافقة عليها، على أن تطبق من أول يناير عام ١٩٤٦.

وبعد التصديق على اتفاقيات بريتون — وودز Bretton - Woods دخل الصدام بين الجنيه والدولار فى مرحلة جديدة. فلقد حاولت الولايات المتحدة أن تجعل إنجلترا تطبقها فى فترة أسرع من المنصوص عليها، ثم ظهر الصدام، ونتيجة للصعوبات الأوربية، على أنه قد هدأ ولكنه بالفعل أخذ شكلاً جديداً. فى عام ١٩٤٥ ظهرت منطقة الاسترايى كآلة للتفرقة؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة، وهى تعلم أنها كانت تمثل العقبة الرئيسية على طريق توسعها، حاولت أن تتخلص منها بطريق مباشر. فعند نهاية عام ١٩٤٥، كانت إنجلترا تتفاوض من أجل الحصول على قرض من عدة مليارات من الدولارات من أجل تمويل هجر ميزان مدفوعاتها خلال الفترة اللازمة لحل مشكلات ما بعد الحرب، وحل

العقد الموقع عليه بصمات المطالب الامر بكية : إلغاء قسم الدولار في منطقة الاستراليين ، وقابلية التحويل بالنسبة للجنيه الى كل القيم التي حصلوا عليها وفي كل البلاد (وبخاصة بالنسبة لاصحاء منطقة الاستراليين) وذلك بواسطة التعامل العادي ، وعلى أن يطبق ذلك في مدة عام بعد بدء تطبيق الاتفاق ، وقابلية تحويل الجنيه الى ميزان الاستراليين المكسب خلال الحرب ، وبالنسبة لذلك الجزء الذي كانت إنجلترا غير قادرة على الحصول على الفئات أو دعمه بواسطة المقايضات الثنائية مع الدائنين . وكان التطبيق الصارم لهذه الشروط سبب في إختفاء ، أو على الأقل في تغيير هيئتين لمنطقة الاستراليين ، ولكنه كان سيؤدي ، وبموقع خاص ، إلى تحويل الفترة الانتقالية (خمس سنوات) المنصوص عليها في اتفاقيات بريتون - وودز إلى فترة دغاصة ، من ستة أشهر ، بالنسبة لإنجلترا . وكانت عملية قابلية الجنيه للتحويل ، والتي حددتها موعداً في ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، قد بدءت في تطبيقها ، ولكنها أوقعت يوم ٢٠ أغسطس ، إذ أن طلبات التحويل من الجنيه إلى الاستراليين أدت إلى إختفاء الاستيعاب النقدي ؛ ولقد تحصنت إنجلترا وراء إنصافيات بريتون - وودز التي تسمح بإعادة مراقبة النقد ، والافضليات التجارية ، حتى تتمكن من مواجهة مثل هذا الموقف . وظهر أن دعم الجنيه لا يمثل فقط مجرد ضرورة ، ولكن أيضاً على أنه عمل يحتاج إلى نفيس طويل .

وكان الامر كذلك بالنسبة لدول أوروبا الغربية الأخرى . وكانت هذه الدول قد حطمتها الحرب ، وأصبحت تستورد سلعاً استهلاكية من أجل إطعام سكانها ، ومواد أولية من أجل تسيير صناعاتها ، وكذلك سلع إنتاجية (آلات) من أجل زيادة سرعة تجديد طاقاتها الانتاجية ؛ وفي نظير ذلك كانت صادراتها محدودة نتيجة لانخفاض مستوى إنتاجها وأهمية احتياجات الأسواق الداخلية ، الامر الذي أدى إلى ميزان تجاري ناقص إلى حد كبير . ومن جانبها ، كانت وسائل

تعويض هذا النقص غير كافية ، إذ أن الاستثمارات الأجنبية كانت قد استهلكت في غالبيتها العظمى ، وكانت إيراداتها لا تمثل سوى قيمة ضعيفة ، أما رؤوس الأموال الأجنبية (الأمريكية) فإنها أظهرت إسراعاً قليلاً في المجيء وتنمية نفسها في أوروبا ، وكانت الاحتياطيّات النقدية ضعيفة . وبدأ في أول عام ١٩٤٧ أن توازن موازين المدفوعات للدول الأوروبية لا يمكنها أن تتحقق إلا على مستويات مضغوطة ، وعن طريق زيادة قوة التنظيمات الموجودة ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تعطيل إقامة النظام الليبيرالي في العلاقات الدولية . وبعد ذلك ، اقترحت الولايات المتحدة ، في شهر يونيو ١٩٤٧ ، على الدول الأوروبية أن تمنحها ، وخلال فترة خمسة أعوام ، عددًا من القروض لها بحجم معين ، وكانت هذه ، (والمعروفة باسم معونة مارشال Marshall) ورفضتها روسيا والدول الديمقراطية الشعبية) تمثل من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ ما يقرب من ٢٥ مليار دولار كانت تسمح بتعويض عجز ميزان مدفوعات الدول الأوروبية بالنسبة للولايات المتحدة ، وأيضاً ، ولما كانت تشتمل على سلع فعلية بيعت لمن يرغب في استخدامها من الأوروبيين ، بأن تزيد عرض المنتجات ، وبالتالي تقلل من حدة إرتفاع الأسعار . وإذا كان الإصلاح الاقتصادي قد ظهر إذن على أنه شرط مسبق لتحرير التعاملات وللوصول إلى قابلية العملة للتحويل ، فإن ذلك قد أعطى دليلاً على أنه لا يمكن القيام بذلك دون معونة الولايات المتحدة .

وكانت هناك كذلك الصعوبات الوظيفية ، ومنظمات المدفوعات . وإذا كانت منظمات دولية للمدفوعات عديدة قد أنشئت — بعضها عالمي ولا تزال قائمة حتى الآن ، وبعضها أوروبي وقد اختلفت أولاً تقوم إلا بدور بسيط — فعائنا أن نلاحظ أنه إذا كانت قد سمحت في بعض الحدود بحرية أكبر في العلاقات النقدية العالمية ، فإن وظيفتها قد مثلت صعوبات كبيرة .

فالمُنظمة العالمية هي صندوق النقد الدولي *Fond Monétaire International* (F. M. I.) ، وتحت مظهر معتد ، نجد أن وظيفتها سهلة نسبياً ، إذ أنها تلعب دور وسيط مارد في إلتزامات محدودة . ومواردها تعتمد على أنصبة ، أى أن كل دولة عضوة في هذا الصندوق قد أعطت بعض القيم ، تسمى نصيباً (في نسبة مع حجم تجارتها الخارجية ، ومع إجمالى إنتاجها القومى) ، وتدفع بمجموعه ، جزءاً من الذهب (٢٥ ٪) ، والباقي بعملتها الخاصة ؛ وإمكانات إعطائه القروض تتمثل في الحق في السحب ، أى أن الدولة التى يكون إحتياطي النقد الخاص بها غير كافى ، يمكنها أن تلجأ إليه لكي تحصل على عملة دولة أخرى يكون ميزان مدفوعاتها يمثل عجزاً بالنسبة إليها ، وللمسئذا تقوم بالسحب من رصيد هذه الدولة في نظير عملتها الوطنية (وهذا بشرط إلتزامها بثلاثة حدود : سنوى ، إذ أنه لا يمكنها في عام واحد أن تتعدى نسبة مئوية معينة من نصيب البلد الذى يمنح القرض ، وتراكمى ، إذ أنه لمدة عدة سنوات لا يمكن إستخدامها أن يزيد عن حد معين للمعدل ، علاوة على أن عمليات الإقراض تصبحها أرباح تصاعدية) . وهذا التنظيم لم يكن فى وسع صندوق النقد الدولي أن يستخدم سوى نشاط بسيط ، خلال السنوات الأولى لإنشائه ، إذ أن الموارد كانت غير كافية لإكمال النقص في موازين مدفوعات الدول الأوروبية ، ولسكن دوره إزداد أهمية إبتداء من عام ١٩٥٩ ، إذ أن عمليات عدم الموازنة قد أصبحت أقل ضخامة ، كما أن إغادة العمل بإمكانية التحويل الخارجى بين العملات (إبتداء من شهر ديسمبر ١٩٥٨) زاد من إمكانات التدخل ؛ والواقع أنه في السنوات التالية لنهاية الحرب مباشرة ، كانت الدول الأوروبية كلها تطلب إلى صندوق النقد الدولي دولارات إذ أن ميزان مدفوعاتهم تجاه الولايات المتحدة كان مصاباً بالعجز ، الأمر الذى أدى إلى أن تصبح موارد الدولار عند صندوق النقد الدولي غير كافية ، فزاد الطلب بصورة أكبر على تحويل الدولار

إلى عملة نادرة مطلوبة أكثر من كونها معروضة ، بينما كانت العملات الأوروبية ، منذ ١٩٥٩ قد أصبحت قابلة للتحويل إلى الدولار ، وأدى ذلك إلى زيادة إمكانيات تدخل صندوق النقد الدولي .

ومع ذلك ، فطوال سنوات الستينيات ، وفي خط موازى لتنمية نشاطه ، واجه صندوق النقد الدولي الكثير من المشكلات . وكانت إحداها تتعلق بأهمية موارده ، إذ أنه مع زيادة حجم التجارة العالمية ، أصبح عدم التوازن ، المشابه لما كان يحدث في الماضي بالنسبة للقيم النسبية ، أكثر أهمية بالنسبة للقيم المجردة ؛ وبما يؤدي إلى زيادة الآمال في زيادة إمكانيات صندوق النقد الدولي . واستخدمت وسائل متعددة ، مثل رفع أفضية الأعضاء (١٩٥٩ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٥) ، وكان لذلك مضايقات أخرى فلم يكن لدى كل الأعضاء كميات الذهب الضرورية من أجل مواجهة ذلك ، أو أنهم لم يكونوا يأملون في تقليل احتياطياتهم الخاصة بهم وبطريقة هامة (حالة الولايات المتحدة) ، الأمر الذي أدى إلى زيادة طاقات منح القروض الذي تحقق بالاتفاقيات العامة للاقتراض (١٩٦١) والذي وضعت عشر دول نتيجة لها (وهي إنجلترا . والولايات المتحدة وفرنسا ، وألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا . وبلجيكا ، وهولندا ، والسويد ، وكندا ، واليابان) تحت تصرف صندوق النقد الدولي مبلغ ستة مليارات دولار . والمشكلة الثانية تمثلت في مستقبل صندوق النقد الدولي ، فقد زاد وضوح أن هذه المنظمة لم تعد تكفي لمواجهة الظروف الدوائية الجديدة ، وذكروا أن سنوات السبعينيات والثمانينيات سوف تشبه سنوات الستينيات ، وأن أفضل فهم للحركات الدولية ، مع تعاون نقدي أكبر بين الدول ، ومع الدور المسيطر للولايات المتحدة ، وعملية إنشاء أوربا الاقتصادية ، يفرض تغيير دور صندوق النقد الدولي . وكانت الاقتراحات التي قدمت في ذلك الوقت تهدف تحويل صندوق النقد الدولي إلى

بنك مركزي عالمي ، مع عدم الإقتصار على إعطاء البعض ما كانوا قد إستلوه من الآخرين ، ولكن ، أن يقوم بالإقتراض عن طريق فتح الإئتمانات التي تتطلب هذه نظير شراء سندات من الأسواق الداخلية للدول الأعضاء . وإذا كان من الصعب التنبؤ بصفة قاطعة بمستقبل صندوق النقد الدولي ، إلا أنه بما لا شك فيه أن تطورات سوف تحدث .

وظهرت منظمتان ، أوروبتان ، علينا أن نذكرهما : الأولى هي الاتحاد الاوربي المدفوعات U. E. P. (١) ، الذي أنشئ في عام ١٩٥٠ ، وكان هدفه توسيع عملية التسويات المتعددة الاطراف ، وجعلها أكثر طبيعية ، بين الدول الأعضاء في المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي ، وكان أصيلاً بنوع خاص ، إذ أن آليته كانت ذات فائدتين : فيما يتعلق بالمجال ، إذ أن المدفوعات التي يجب على أى دولة عضو أن تدفعها لدولة أخرى ، ترصد شهرياً لحساب البنك المركزي المستفيدة ، وكان التعاقد على قروض يسوى ، ولا يبقى بعد ذلك إلا قروض وديون بالنسبة للاتحاد الاوربي المدفوعات ؛ وفيما يتعلق بالزمن ، ما دام كل دولة كانت لها نصيبها (محسوباً بنسبة تجارتها الخارجية) في الاتحاد الاوربي المدفوعات ، يمكنها أن تأمن كل دولة تقاسي من عجز قيمة معينة ، وهذه الدولة ، والدول ذات فائض ميزان المدفوعات كانت تعتبر دائنة بالنسبة للاتحاد الاوربي المدفوعات . وإذا كانت هذه الميزة الشائمية تسمح باقتصاد الذهب والعلاات الصعبة ، وتسهل تنمية وتعدد المبادلات بين الدول الأوربية وبعضها ، فإنه كانت هناك صعوبات كثيرة : وهكذا كانت هناك بعض الدول دائنة بشكل دائم (ألمانيا) ودول أخرى مدينة (فرنسا) بشكل دائم ، وقد لاحظوا أن الدول لم تجدوا ازعاً كافياً لعدل

موازن مدفوعاتهما أمام أهمية إمكانيات الائتمان ، الامر الذى يؤدى إلى تقليل حصة الائتمان فى النصيب ، وإلى زيادة النسبة المئوية المدفع بالذهب ؛ وكذلك الحال بالنسبة للدول التى لا تكف عن إتخاذ سياسة شخصية حتى لا يتم المدفوعات فى صالحها (فشلا نهائيا استبعدت الاتحاد الاوروبى للمدفوعات من أجل تنمية دور مكان لندن ، وتعمل بطريقة تسمح بأن يصبح الجنيه مستخدما أكثر فى المدفوعات بين الدول الأوروبية وبعضها ، أى أنها حاولت أن تحتفظ له بدوره كعملة أساسية فى الماضى) .

وفى يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨ ، قررت عشرة دول أعضاء فى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى العودة إلى إمكانية التحويل الحارجى لنقدها ، معلنين بذلك عن العودة إلى آلية تشغيلية العجز الأكثر تقليدية . وعندئذ إنتهى دور الاتحاد الاوروبى للمدفوعات ، وأخذت مكانه منظمة أوروبية جديدة ، لا تزال قائمة هى « اتفاق النقد الاوروبى » (A. M. E.) — Accord Monétaire Européen — وهو نظام للتسيويات المتعددة الاطراف يشبه نظام الاتحاد الاوروبى للمدفوعات ، ولكن على مستوى أقل ، ويفتح لأعضائه إلتزامات لفترة أقصر من عامين من أجل تشغيلية العجز المؤقت فى ميزان مدفوعاتهم . وبعد ذلك ، لم يقيم « اتفاق النقد الاوروبى » ، خلال سنوات الستينيات ، إلا بدور صغير : وكانت إلتزاماته ضعيفة ومحدودة على بعض الدول ، ونظام التسويات المتعددة الاطراف قابل للاستخدام . ولم يكن فى وسعه أن يكون خلاف ذلك ، وخاصة مع الاهمية التى أخذتها احتياطيات النقد .

ثانيا : التنظيم الفعلى : احتياطيات النقد وسيطرة الدولار :

إن الخاصية الأساسية للفترة التى نقم بدراستها تتمثل فى ضرورة الاحتفاظ باحتياطيات نقد . ولكن العملات المختلفة غير متساوية ، وكان بعضها فقط هو

الذى تم الاحتفاظ به ، الامر الذى أدى إلى تنظيم نقدى للعالم ، مركز على الدولار .

أما عن ضرورة وأهمية احتياطي النقد فإن قواعد معدلات النقد الشابتة قد نص عليها في إتفاقيات بريتون - وودز ، والإلتجاء إلى تغيير معدلات النقد يجب أن تكون وسيلة استثنائية للتثبيت، وكان هذا هو بشكل عام الحال بالنسبة للبلاد المكملة النمو بعد أن مرت السنوات التسالية لنهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، والتي استخدموها في إعادة البناء الاقتصادى . ولكن الإلتجاء الى وسيلة أخرى فرض نفسه على كل دولة بقوة أكبر ، سواء لان توزيع الائتمان الدولى عن طريق صندوق النقد الدولى كان محدوداً ، أو لان امتلاك وسيلة مدفوعات كانت تسمح لها بتغطية عجز خلال فترة طويلة نسبياً، وإستخدام المهلة الممنوحة بهذا الشكل من أجل أخذ اجراءات يمكنها أن تقضى عليها (فمثلاً وضع سياسة لتسمية الإنتاجية يؤدى إلى خفض معدل انتاج السلع ، وإلى زيادة الصادرات أو الى سياسة نقدية وضرائبية تهدف الى تقليل سرعة زيادة الإنتاج القومى والواردات) . ولذلك فإن احتياطي النقد يلعب دور المصطفى، اذ أنه يسمح لاقتصاد ما بأن يعزل نفسه خلال فترة زمنية طويلة أو قصيرة عن حركات الإقتصاد الدولية ، تلك العملية التى ليست جديدة ، ما دامت بعض الدول قد استخدمتها قبل الحرب العالمية الاولى (الهند) وأنها كانت قد زادت فيما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٣٩ قبل معرفة التنمية الضخمة التى شهدتها منذ عام ١٩٤٥ .

وعلى ما أن نفرق بين نوعين من احتياطي النقد : الاحتياطي الذى يتضمن الوظيفة اليومية لنظام المدفوعات الدولية ، وتغطية عدم التوازن الناشئ من الفروق المؤقتة ومن السرعة الموسمية المدفوعات ، التى تحدث فى الخزائن وتجبب لدوافع التعامل (أو حتى لكي تضمن المدفوعات العادية) ، والاحتياطي بمعناه

الفعلى ، والذي يأتى مما يريد على الايرادات العادية ، ويخضع لدوافع محيطه (مواجهة طلبات غير متوقعة) ، والمضاربة (حاجة دول أجنبية لتقيد معين يمكنها أن تسمح بتحصين ميزان المدفوعات للدولة المقرضة) وللحالة (فدولة لها احتياطي هام يمكنها أن تنيد نفسها وفعليا من حالة تخسنة في المدفوعات الدولية — حالة فرنسا من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٦٨) . وهذا الإحتياطي من الواجب أن تكون له وسائل دفع مقبولة في كل مكان ، ومقبول من لاسكل التعاملات ، ولا يمكنه لذلك إلا أن يكون من الذهب أو من العملة الأجنبية . ونتج عن ذلك أن بعض العملات قد استمرت في الاحتفاظ بالأفضلية على غيرها ، إذ أن العملة التي يزيد الطلب عليها ، محفوظة ، ومقبولة ، ومحفوظة بقيمتها بدرجة إستقرارها (أو على الأقل أن قيمتها تنخفض بسرعة أقل من العملات الأخرى) والتعامل بها سهل بشكل عام حتى أن تجارة الدول بها تمثل جزءاً هاماً من التجارة العالمية ، وأنها تمول عن طريق أماكن دولية وشبكة من المصارف العالمية ؛ ولهذا فإن الدولار والجنهيه ، سوياً ، كانا هما العملتين الإئنتين فقط التي إحتفظ بهما ، لأن الولايات المتحدة وانجلترا جمعاً وحدهما هذه الشروط وكانت نيويورك ولندن هما المكانين الوحيدين لها في العالم .

وكان تطور احتياطي النقد في العالم كالتالى : فكانت أهميته قد زادت وتركيبه قد تغير . وإذا كان الذهب والعملات التي يحتفظ بها في العالم قد زادت بما يزيد عن ٧٥٪ ، مرتفعة من ٤٨٧ مليار دولار في عام ١٩٥٠ إلى ١١٨٧٨ مليار في عام ١٩٧١ ، وهو ارتفاع أقل بوضوح من نسبة زيادة التجارة العالمية ، فإننا نحصل من ذلك ، على نظرة مختلفة حين ندرس هذا التطور فيما يتعلق بالولايات المتحدة : ففي هذا الوقت كان مجموع السيولة الدولية المحتفظ بها خارج الولايات المتحدة قد زادت من ٢٥٩ مليار دولار إلى ١٠٣٧ ، أى تضاعفت أربع مرات ، وأن زيادة الإحتياطى من

العملات كان أكثر ارتفاعاً من احتياطي الذهب (فحجم الذهب المحتفظ به قد ارتفع من ١٣ مليار دولار الى ٣٩.٢ فيا بين ١٩٥٠ و ١٩٧١ ، أى أنه تضاعف بنسبة ٢.٣ ، بينما كان مجموع احتياطي العملة قد ارتفع من ١٣.٨ الى ٧٩.٦ مليار دولار ، أى تضاعف ست مرات) ، وأن عملتين فقط ، الدولار والجنيه قد مثلاً منذ خمسة وعشرين عاماً الجزء الأكبر من العملات المحتفظ بها (ليس في وقت أقل من ٧٠ ٪ . كما حدث في عام ١٩٧٠ ، وفي بعض الحالات يرتفع الى ٩٠ ٪ . كما حدث في ١٩٥٤ و عام ١٩٥٥) وأظهر مجموع الجنيهات الاسترلينية إقبالاً الى الاحتفاظ بهذا الحجم (من ٧.٩ الى ٧.٨ مليار دولار) بينما كان مجموع احتياطي الدولار المحتفظ به في العالم قد تضاعف بنسبة تقرب من ١٢ مرة (مادام قد ارتفع ٤.٤ الى ٥٠.٦ مليار) . وبمعنى آخر ، فإن ارتفاع نسبة السيولة الدولية خارج الولايات المتحدة كانت ترجع في أكثر من خمسيناً الى سيولة احتياطي الدولار ، مادام الجنيه لم يلعب أى دور في هذه الزيادة .

ومن جانب آخر ، فإن طرق التوزيع تظهر ضخامة نفوذ الولايات المتحدة . فمن ناحية ، نجد أن الدول لم تقم بنفس التقسيم لسيولتها العالمية ، وأنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات — فالبلاد الآخذة في النمو قد احتفظت بشكل أساسي بعملات صعبة ، واحتفظت معها بالذهب ، وبعضها (وهى التى تدخل في منطقة الاسترايى) احتفظت بالجنيه الاسترلى (مثل الهند والباكستان) ، واحتفظت غيرها بالدولار (مثل مجموع دول أمريكا الوسطى واللاتينية) ؛ والدول المكتملة النمو فضلت اما أن تعطي مكاناً أكبر للذهب (مثل انجلترا التى تمثل دائماً مايزيد على نصف احتياطيها ، وفرنسا) ، بينما كانت الدول المكتملة النمو الأخرى تفضل على العكس من ذلك ، الإحتفاظ بالدولار (مثل اليابان التى كانت تحتفظ خمسة مرات من الدولارات أكثر مما تحتفظ به من الذهب في عام ١٩٦٤ ، وثلاثة

وعشرون مرة في عام ١٩٧١، ونفس الحال بالنسبة لألمانيا التي بلغ مجموع احتياطي الدولار فيها أقل ٥٠٪ من احتياطي الذهب في عام ١٩٦٤ وكان مرة ونصف أكثر منه في عام ١٩٧١) — ومع ذلك فإن الدولار استمر في أن تحتفظ كل الدول به بنسبة متفاوتة ، وبالتالي استمر في احتفاظه بصلاحيته العالمية ، بينما كان الاسترلينى كذلك بالنسبة لدول منطقة الاسترلينى فقط . ومن جانب آخر، فإن الولايات المتحدة قد أشرقت دائماً على توزيع السيولة العالمية وفيما يتعلق بالذهب فإنها قد أسهمت بما يقرب من ٦٠ ٪ من زيادة احتياطي الدول الأخرى (أى ١١٧ مليار دولار على ١٨٨ مليار بواسطة خفض احتياطياتها نفسها بما يقرب من ٥٠ ٪ من مجموعها) ولعبت (مع إنجلترا بدرجته أقل) بدور موزع الذهب على المستوى العالمى ؛ وكان الأمر كذلك ، ولم يكن من الممكن أن يكون غيره ، فيما يتعلق بتوزيع الدولار . ولذلك فإن شبكة توزيع السيولة الدولية كان لها إذن قطب واحد ، هو الولايات المتحدة ، بعد أن كانت قد مثلت المركز المنظم لنظام المدفوعات الدولية ، وأخذت نيويورك بشكل نهائى مكان لندن فى الدور الذى كانت قد قامت به خلال فترة طويلة جداً .

وأخيراً ، نصل الى التناقض ، وكان هذا التطور ، أثناء أعوام الستينيات ، لنظام احتياطي النقد ، قد تسبب فى مضايقات خطيرة سواء بالنسبة للدول المختلفة أو لتسيير نظام المدفوعات الدولية .

فالقصد تسبب الاحتفاظ باحتياطي النقد فى إمكانية تبعية متزايدة بالنسبة لكل الدول .

وتشكيل الاحتياطي وتركيبه عامل مؤثر ، إذ أن إحفاظ إحدى الدول بسيولة ذواية مشكلة بشكل رئيسى أو بشكل كامل من نقد دولة أخرى هو ، بالنسبة لها ، سبباً فى إعطاء عملتها نفس التغيرات وذبدبات قيمة هذه العملة . والواقع أن السلطات النقدية للدولة صاحبة العملة المدعومة ليس لهم أية مصلحة فى أن تبعد قيمتها كثيراً عن قيمة تلك العملة المحتفظ بها (أو نقد الدعاء) ؛ وتغيرات قيمة عملة مدعومة ستكون لها ميل الى أن تكون فى نفس الاتجاه وبفهم كثافة

ما يحدث للعملة الداعمة؛ ولذلك فإن دول منطقة الاسترلينى قد قامت فى غالبيتها بخفض قيمة عملتها بعد الجنيه فى عام ١٩٤٩ و ١٩٦٧ ، مثل بلاد منطقة الفرنك بعد الفرنك ، فى عام ١٩٤٩ و ١٩٥٨ . وعلاوة على ذلك ، فإن الاحتفاظ باحتياطى نقد من عملة معينة يجبر كل دولة تتصرف بهذا الشكل على أن تجعل سياستها النقدية والمالية الدولية متحيزة ، لسياسة دولة أخرى ، وخصوصاً إذا كانت كمية هذا الاحتياطى كبيرة . وهكذا نجد أن احتفاظ بعض الدول المتزايد بالدولار قد أدى بدول مثل ألمانيا واليابان الى أن يرداد اعتمادهما على الولايات المتحدة بينما نجد على العكس من ذلك أن دولة مثل إنجلترا ، والسكى تحتفظ باستقلالها قد حاولت دائماً أن تحتفظ باحتياطياتها من الذهب ؛ ومن جانبها ، مثلت سياسة فرنسا تراجماً كاملاً منذ عام ١٩٥٨ ، فتحويل الدولار الى ذهب كان وسيلة لسياسة مستقلة فى كل المجالات حتى عام ١٩٦٨ . وهى السنة التى هبط فيها الاحتياطى الى درجة كبيرة .

وامكانية ثانية تنتج عن الطريقة التى كان قد تم بها الحصول على العملة المحتفظ بها . فإما أن تكون الدولة قد صدرت أكثر مما كانت قد استوردته ، فأصبح ميزانها التجارى فائضاً ، واستخدمت هذا الفائض بتحويله الى ذهب أو الى عملة أجنبية ، مشقة بذلك لاحتياطى نقدي بهذه الطريقة ؛ وإما أنها كانت قد رحت برؤوس الاموال الاجنبية التى تهدف الإستثمار ، وهذا التحويل يساعد على توازن ميزان المدفوعات ، والعملة التى يتم الحصول عليها بهذه الطريقة يمكن الاحتفاظ بها وتزيد من أهمية احتياطى النقد . وفى الحالة الاولى ، يمثل الاحتياطى مظهراً للقوة لانه يعبر عن المركز المنافس لمنتجات هذه الدولة فى العالم ؛ وفى الحالة الثانية ، فإنه يمثل مظهراً للضعف لانه يتضمن أن البلاد لم تتمكن من أن تمنح بدرجة كافية صناعيتها الامر الذى سيكون ، فى المستقبل ، لدولة .

أخرى . ومثل أوروبا يظهر هذه الإمكانية الأخيرة : فبعد تنفيذ مشروع السوق المشترك (أول يناير ١٩٥٩) ، أصبح على الدول الست أن تحتفظ بتعريفه جمركية تجاه الخارج ، فاضطرت مؤسسات أمريكية عديدة ، إلى أن ترى ضرورة إقامة نفسها في أوروبا بطريقة تمكنها من بيع سلعها بسهولة أكثر، وزادت الاستثمارات الأمريكية إلى درجة كبيرة في هذه المنطقة الجغرافية (ارتفعت من مليار دولار في عام ١٩٥٨ إلى ١٣ مليار في ١٩٧٠) الأمر الذي أدى إلى إنتقال الإدارة في جزء من الصناعة الأوروبية إلى مراكز لاتخاذ قرارات أجنبية ، وتقوم بسياسة عالمية . وكان الحصول على الدولار عن طريق الاستثمارات الأجنبية قد أدى إلى اعتماد أكبر من جانب هذه الدول الأوروبية على الولايات المتحدة .

ومن جانبه ، اضطرب نظام تسيير المدفوعات الدولية ، اضطراباً كبيراً .

فن ناحية ، كان الاحتفاظ باحتياطي مزايد من الدولار قد لعب في صالح لارتفاع الأسعار . فالواقع أن الدولار الذي يربحونه ، بطريقة أو بأخرى ، بواسطة دولة ، كان قابلاً للتحويل (كلياً حتى عام ١٩٦٨ وجزئياً من هذا التاريخ حتى ١٥ أغسطس ١٩٧١) وينتهي في آخر الأمر إلى البنك المركزي ، حيث يظهر في موازنته على أنه دله ، ويتسبب في نفس الوقت في زيادة بمائة في « منه » ، أي في إجمالي أوراق النقد المطروحة . وهذه الزيادة تؤدي بدورها إلى زيادة طاقة الائتمان في النظام المصرفي ؛ فيصبح من حق المؤسسات والأفراد أن يزيدوا من طلبات السلف ، فتتمو طلبات الاستثمار وطلبات الاستهلاك وتزداد قوة . ولما كان النقد الوطني لم تخفض قيمته (نتيجة لخصميات معدلات النقد الثابتة ووجود احتياطي من النقد) فإن التيارات التجارية تضطرب ، خاصة وأن ارتفاع الأسعار لا تأخذ نفس الاتساع من دولة إلى أخرى ، ومن سلعة إلى أخرى ، وتصبح الأنصبة الموجودة لا تمثل الحقائق بعد ذلك ، الأمر الذي يستدعي

طروقة إعادة النظر في أنصبة المسارك (إعادة تقييم في عام ١٩٦١ و ١٩٦٩)
والجنينة والفرك (انخفاض السعر في عام ١٩٦٧ و ١٩٦٩) ، كما أن عام ١٩٧١
قد شهر بداية إعادة النظر العامة في أنصبة العملة الموجودة في الدول الرئيسية في
العالم بالنسبة للدولار .

ومن ناحية ثانية ، فإن هذا الاحتفاظ بالدولار قد أطل مدة عدم التوازن
في نظام المدفوعات الدولية ، في نفس الوقت الذي زاد فيه من خطورته ، إذ أنه
قد ألغى كل دافع من أجل إعادة توازن ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ولما
كان هذا الميزان يتميز بالعجز فلم تكن هناك سوى إمكانيتان : فإما أن يحصلوا على
عملة الدولة التي كانوا معها في عجز ، وكان عليهم من أجل ذلك أن يعيدوا
توازن ميزان مدفوعاتهم ، ثم يصحبون بعد ذلك وميزانهم يتميز
بفائض بعد العجز ؛ وإما أن يدفعوا بعملتهم الخاصة ، وهو الدولار ، والذي كان ،
من حيث المبدأ ، قابلاً للتحويل إلى الذهب ونظراً لصفات الدولار (الاستقرار ،
قبوله في كل البلاد ، قدرته على شراء كل السلع ، تميزه للمبادلات الدولية) ،
فإن الدائنون قد قبلوا أن يقترضوا بعملة المدينين الأمر الذي لم يسبب في مشكلة
مادام الدولار المحتفظ به في العالم لم يزد (أو زاد بقليل) عن احتياطي الذهب
الأمريكي ؛ ولكن حينما أصبح هذا الدولار أكثر بكثير من احتياطي الذهب ،
وحين قلت إمكانية الحصول على الذهب ، أصبح الدولار جزئياً (مارس ١٩٦٨)
ثم كلياً ، غير قابل للتحويل (١٥ أغسطس ١٩٧١) ، الأمر الذي أدى من نفسه
إلى إلغاء العقبة الأخيرة في عدم التوازن . وفي نفس الوقت ، لما كان الدولار
الذي تمكسبه الدول الأوروبية واليابان لم يكن يحتفظ به عند هذه الدول ، بل
كانوا يسرعون بطرحه في سوق نيويورك المالي (شراء أذونات الخزنة
الأمريكية مثلاً) وحيث كان يعطى ربحاً (بينما كان الذهب لا يمكن طرحه بهذه
الطريقة ولا يعطى ربحاً) فقد تبع ذلك ثبات أو حتى ارتفاع الحجم النقدي
المتداول في الولايات المتحدة ، في الوقت الذي كان فيه عجز ميزان المدفوعات

يتطلب أن يترجم عن طريق الإنكاش في هذا الحجم . وهكذا لم يكن هناك أى دافع إلى إعطاء طلب الاستئجار ، وطلب الاستهلاك ؛ لإنخفاض سعر العملة وارتفاع الاسعار يتتاليان في الولايات المتحدة ، ويستمران في الانتشار فى بقية أنحاء العالم ، مثلهان للنوضى المتزايدة فى عملية استخدام نظام النقد العالمى (خفض قيمة الدولار فى شهر ديسمبر ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٣ ، وإعادة تقييم اللين فى عام ١٩٧١ والمارك فى عام ١٩٧١ و ١٩٧٣ ، و تعويم ، العملات الرئيسية فى العالم ابتداء من عام ١٩٧٢ أو ١٩٧٣) .

وتسمح لنا دراسة النظام النقدي والمالى للعالم بأن نزيد من تحديد النتائج التى وصلنا إليها . فإذا كان الشرق قد لعب دوراً أقل أهمية نسبياً فى التجارة العالمية ، ولم يلعب أى دور فى العلاقات النقدية والمالية (إن لم يكن بيع الذهب من أجل الحصول على العملات الصعبة ، الدولار والجنيه الاسترلى ، الضرورية لدفع ثمن المشتريات التى تمت فى دول مختلفة من مجموع الغرب) إذ أن الروبل ليس عملة دولية ؛ فعلى العكس من ذلك نجد أن السيطرة الأمريكية قد استمرت دائماً وهى تزيد بلا انقطاع ، وأن الاحتجاجات التى سجلت (سياسة فرنسا فى عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٨) لم تصل إلى إثارة جذور المشكلة ، وجاءت لى تعرض ما كان قد أصاب السلع التجارية . ولقد قامت الولايات المتحدة ، وحدها بإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأخذت نيويورك مكانة لندن ، كمركز تجارى ، ونقدي ومالى ، على مستوى العالم ، وأصبح الدولار عملة دولية ، وفى نفس الوقت عملة أساسية (يستخدم بين الدول الأخرى من أجل تسوية المبادلات التجارية) وعملة صعبة للاحتياطى (تحتفظ به كل الدول الأخرى) ، وأصبحت قاعدة الدولار هى قاعدة العملة . ومع ذلك ، فإن مثل هذه السيطرة ، قد نتج عنها نتائج هامة على الاقتصاد العالمى فى مجموعه . فزيادة الاحتياطى من الدولار التى تحتفظ به كل دولة بعد كل عجز دائم فى ميزان المدفوعات الأمريكية قد أدى إلى توسع فى الائتمان ، وبالتالي فى طلب الاستهلاك ، وطلب الاستئجار

بشكل جعل انخفاض سعر العملة الموجود بتزايد، مشيراً الفوضى في عملية توزيع موارد الإنتاج، ومزيداً من صعوبة الحساب الاقتصادي ومن تزايد عدم التأكد؛ وشعر عدد كبير من الدولة الكاملة النمو، والدول المتخلفة، وبتزايد، بمخضوعها أمام الولايات المتحدة (وتدعم ذلك بتسمية المؤسسات الدولية التي يكون مركز إدارتها في هذه البلاد)، وجاهرت، بشكل خاص، بعدم إمكانية وضع سياسة نقدية مستقلة ذاتياً؛ وأخيراً فإن أية آلية منظمة لم تتمكن من تقليل (أو وقف) عمليات عدم التوازنات هذه، إذ أن الدولار لم يستمر فقط في كونه مطلوباً، ومقبولاً ويحتفظون به، ولكن كذلك أن الولايات المتحدة قامت بسياسة من أجل تنمية استخدام عملتها والاحتفاظ بها من جانب الدول الأخرى، وتحاشت اتخاذ أى إجراء لإعادة التوازن لميزان مدفوعاتهما، الأمر الذي كان سيؤدي إلى عرقلة توسعها. وعدم التوازن في الاقتصاد العالمي كان الثمن الذي دفع من أجل ضمان تنمية الولايات المتحدة والاحتفاظ لها بالمسكينة الاقتصادية المتفوقة، والمسيطرة. ولا يمكن أحد أن يتنبأ، في هذا الشأن، بما تأتي به أواخر سنوات السبعينيات، وسنوات الثمانينيات.

الفصل الخامس

التوترات الاجتماعية الجديدة

أتت الأوقات الجديدة بتوترات اجتماعية مختلفة . وأدت التغيرات الاقتصادية ، التي كانت قد قلبت العالم منذ عام ١٩٤٥ ، إلى نتائج في الميادين الإجتماعي ؛ ولذا كانت التوترات التي نتجت عن الحالة الاقتصادية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين قد إختفت جزئياً ، فإننا مع ذلك لم نسجل بنفس الدرجة لانخفاضها العام ، إذ أن غيرها كان قد أخذ مكانها ، وهي التي مارست تأثيرها على النمو ، تارة في الصحة ، وتارة بحجرة إياه على الإبطاء . وسنميز هنا فيما بين التوترات التي تؤثر على المجتمع وبين تلك التي تتعلق بالسلطة .

١ - تغيير المجتمعات : —

إن تغيير المجتمعات ، سواء أ كانت مكتملة النمو ، أو في سبيلها إلى النمو ، يرجع أيضاً إلى بنائها ؛ كما يرجع إلى تسييرها .

أولاً :- البنيان الجديد : —

لقد تولدت عن سرعة التغيير المهني والمكاني ، وكذلك البيولوجي والاسري ، توترات جديدة .

فإنما يتعلق بالتغييرات المهنية والمكانية فإنها رغم كونها يترب عليها نقاط مشتركة ، فإن من الواجب علينا أن نفصل بينها ، إذ أن تأثيراتها ليست هي دائماً تماماً بعينها .

فالانغيرات في التوزيع المهني للأفراد كانت لها أهمية خاصة .

ولقد رأينا أن النمو كان مترادفاً لتنمية القطاع الصناعى والقطاع الخدمات ، وأنه قد استطاع زيادة في عدد الأهلالي العاملين في هذه القطاعات نتيجة عن حركة مزدوجة . فمن ناحية ، كان إرتفاع عدد الأهلالي العاملين في القطاع الصناعى ناتجاً عن هجرة جزء من الأهلالي العاملين في القطاع الزراعى ، صوب القطاع الصناعى . والثورة الزراعية التى عاشها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتى ترجمت بتطبيق التقنيات ، وتحسين البذور ، ووسائل الزراعة ، والاستخدام المتزايد للميكنة ، قد تسببت في زيادة إنتاجية العامل الزراعى ، بدرجة تفوق درجة العامل الصناعى ؛ وسمحت بزيادة مستمرة في الإنتاج الزراعى مما كان يحدث من قبل وبعمل أقل ؛ وبالتالي ، ففي كل عام ، يحدد الرجال أن أعدادهم زائدة ، وإضطروا إلى أن يتجهوا ، خاصة وأن القطاع الصناعى الذى ينمو كان يطلب الكثير من الأيدي العاملة ، إلى أن يتركوا نهائياً حياتهم كفلاحين ، لكي يصبحوا عمالاً صناعيين . ومن ناحية أخرى ، فإن زيادة عدد الأهلالي العاملين في القطاع الثالث قد نتجت كذلك عن هجرة الأهلالي العاملين والآتئين إما من القطاع الثانى (الأمر الذى كان ممكناً لأن إرتفاع الانتاجية في هذا القطاع كان بدرجة تمكن الأفراد من تركه دون أن يؤثرأ في تنمية الإنتاج ، ولأن عرض العمال الجدد الآتون من القطاع الأول كان أعلى مما يلزمه) ولما مباشرة من القطاع الأول . وبالمقارنات الأخرى نقول أن هذه الحركات قد تمت في اتجاه واحد من القطاع الأول صوب القطاعات الأخرى ؛ فأخذ مجتمع الصناعة والخدمات في التقدم باستمرار على مجتمع الزراعة .

ومثل هذا الانفصال تسبب في توترات هامة على مستويين . المستوى الأول هو مستوى مرور الأهلالي العاملين من قطاع إلى قطاع آخر ، أى بشكل رئيسى من الزراعة صوب الصناعة والخدمات . وهذه الهجرة كونهت تغييراً كاملاً

للأفراد ، إذ أنهم تركوا حالة ، هي حالة المزارع ، لمهنة محددة (حتى وإن كان الأمر في غالبية الأحيان يتمثل في أن البداية قد بدأت مع أول السلم ، أو على مستوى عامل في نتيجة لقلة الخبرة) ومروا من الاستقلال (وبخاصة بالنسبة للمزارعين) إلى التبعية ، ما داموا قد أصبحوا أجراء ؛ هذا علاوة على أن تنوع أعمال الزراعة قد ترك مكانه للتخصص والتكرار ، والوقت الذي كان يختلف من الأيام إلى الفصول قد أخذ مكانه وقت يفصل بشكل قاطع يوم العمل مهما كان الفصل من السنة ؛ وبخاصة القيم التي كانوا قد حصلوا عليها ، وتعلقوا بها إلى درجة كبيرة لمنظروا إلى تركها تماماً ، وإسكى تترك مكانها لغيرها الجديد . ولمنظر الفرد إذن ، بهجرته ، إلى أن يتحصل عن شخصيته ويأخذ شخصية أخرى ، ويمكننا أن نفهم ، في مثل هذه الظروف كم كان قاسياً أمر المرور من قطاع إلى قطاع آخر (حتى وإن كان ذلك قد حدث في سن الخامسة والثلاثين على الأكثر) وتلك التمردات التي تسبب فيها (مثل مظاهرات المزارعين في فرنسا وحيث نقص عدد الاله إلى الزراعين إلى النصف في مدة عشرين عاماً) . والمستوى الثاني هو المرور من فرع إلى آخر داخل نفس القطاع ، وتسبب كذلك في توترات . والفروع تتغير بسرعة ، ومضمون مركز عمل لا يظل كما هو (فالعامل الفنى في عام ١٠٧٠ ليس هو ما كان عليه في عام ١٩٦٠ ، وهو نفسه يختلف عما كان عليه في عام ١٩٥٠) ولمنظر العامل باستمرار إلى أن يحصل على معارف جديدة حتى يتمكن من الاحتفاظ بنفس الدرجة ، إن لم يكن الاحتفاظ بنفس المستوى على السلم المهني ، وبالتالي فإنه كان من الممكن أن يطرح أمر وجوده على السلم الإجتماعي ؛ وعلاوة على ذلك فكان في وسع هذا الفرع أن يتحدر بسرعة كبيرة أو قليلة (مثل صناعة النسيج والفحم) ويضطر العامل إما إلى فقد عمله والبقاء في البطالة ، وإما ، إذا ما كان ذلك ممكناً ، إلى تعلم حرفة جديدة حتى يتمكن من

أن يعمل في فرع آخر . ولذلك فإن الصناعة قد أصبحت إذن مرادفاً لعدم التأكد (الأمر الذى لا يمكن للأفراد أن يتحملوه) وبالتالي للقلق ، وللشعور بالحرمان الذى قد يدفع إلى إظهار العدوان تجاه الأفراد أو الجماعات التى تبدو على أنها لا تقاسى من نفس الشيء .

والتعديلات في التوزيع السكانى اصطفت حسب التغييرات المهنية .

فنعرف أن الصناعة لا تنشأ في أى مكان ، وليس في أماكن مميزة — مكان لاستخراج مواد أولية ، مكان تفرغ مثل الموانى ، سوق لإستهلاك حيث يمكن بيع المنتجات والعثور على أيدي عاملة وفيرة ولها خبرة — ومهما كان سبب نشأتها الجغرافى ، فإن لها قدرة على التجمع (أى جذب الأيدي العاملة الذين يتسببون بدورهم ، ومن أجل إشباع حاجاتهم ، في ميلاد صناعات جديدة مثل القطاع الثالث — التجارة ، النقل ، المصارف — الذى يطالب بدوره بأشخاص آخرين لإدارته) وتشكل مركزاً مستقطباً للأهالى الفلاحين ، وتقلب بذلك التوزيع الجغرافى للأفراد . فإذا كانت المدينة القديمة هى مركز إدارى ، أو محل إقامة وتقابل (سوق) ، ومكان آمن ، فإنها تصبح في المحل الأول مكاناً لإنتاج السلع . ولقد نشأت عملية تراكبية في غاية الأهمية ونمت منذ عام ١٩٤٥ وأثرت بذلك على الدول النامية والى في سبيلها إلى النمو في نفس الوقت : فلم يحدث فقط أن المدن الهامة قد زاد عدد سكانها (أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يعيشون اليوم في مدن يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة) وكذلك الحال مع المدن المتوسطة (٧٠٠ مدينته في كل منها ما يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ فرد ، وتجمع في أنحاء مختلفة من العالم ما يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة ، أى سبع سكان العالم) بل لقد رأينا ما أصبحنا نسميه الإمتداد المدنى أو العمرانى Megalopolis والذى يشتمل على عشرات الملايين من الأفراد (المسافة الممتدة من بوسطن إلى

واشنطن ، أى ٦٠٠ كيلو متراً ، فى الولايات المتحدة ، أو من طوكيو إلى
يوكوهاما ، ٢٥٠ كيلو متراً ، فى اليابان تعتبر أحسن مثل على ذلك) . والمجتمع
الصناعى هو مجتمع مدنى ، أو حضرى ، ولم يعد يمارض المجتمع الزراعى إلا
أنه فى بعض الدول أصبح مسيطر عليه .

والتوترات الناتجة عن هذا العبور المتزايد من الريف إلى المدينة تم التعبير
عنه بقوة . فى المدينة ، ذلك الوسط المبنى والمصنوع ، وحيث تفرض الصناعة
نفسها ، نجد أن النمطية قد أصبحت كبيرة ، وبشكل متزايد . فالمواعيد ،
والانتقالات ، والأعباء المماثلة قد إنتهى بها الأمر إلى أن تتحول إلى روتين ،
ووصل الأمر بالفرد إلى ألا يميز بين الأيام والأسابيع ، وبين الأسابيع وحتى
بين الأشهر ، إذ أن اليوم يكرر الأس ، وسيكون الغد مشابهاً لليوم . وهذه
النمطية قد زادت نتيجة لأن الأفراد فى المدينة قد مالوا إلى أن يعملوا بنفس
الطريقة حين يكونوا فى جماعة ، وأن يأخذوا نفس السلوك الذى أصبح عادياً
والذى يخضع له كل أعضاء الجماعة ، ويلتزمون بها خوفاً من طردهم من هذه
الجماعة ؛ والأفراد الذين اضطروا إلى الرضوخ لرغبة المجموعة حتى إن لم يوافقوا
على ذلك ، أو كانوا قد طردوا إذا لم يكونوا قد إلتزموا بها ، يكونون إذن ، فى
هذه الحالة أو تلك ، قد أصبحوا غير راضين من فقدان الإنتماء أو من الإنتماء
السيئ للجماعة ، يهربون عندئذ عن سلوك عدوانى متزايد تجاه الجماعة . وأخيراً
فإن الشعور بالوحدة قد إزداد ، إذ أن مصير عضو المجتمع الحضرى هو أن يكون
وحيداً أو أن يعرف فقط عدداً قليلاً من الأفراد ؛ وإمكانات الاتصال التى
تعرضها المدينة قد ظلت سطحية ، فالفرد إلى أن ينفلق على نفسه ، أو فى نطاق
مجموعة صغيرة ، ويحاول أن يهرب عن نفسه أو أن ينمى إمكانياته ؛ وقلت
إمكانياته للإتصال ولواجهة آرائه بأراء الأفراد الآخرين ، وقلت معرفته بالعالم ،

ولما كان كل مالا نفهمه هو مسبباً معادياً أو مشكوكاً فيه ، فإن هذا الفرد يجد لنفسه مرة جديدة عوامل للقلق ، وهى التى تقوى من اتجاهاته العدوانية . وغالباً ما كانت عدم قدرة الفرد على تحقيق التعود السريع على الاشكال الجديدة للحياة والى هى الصناعة والمدينة تزدى بالفرد الى أن يتحول الى متمرد تجاه المجموع ؛ وتحولات التوترات النفسية الى توترات اجتماعية .

وأما فيما يتعلق بالتغيرات الپيولوجية والاسروية فإنها ، ونتيجة لزيادة أهميتها ، قد غيرت العلاقات بين الافراد .

وكانت التغيرات الپيولوجية مزدوجة . فمن جانب كانت كل المجتمعات قد تميزت برجوعها الى الشباب بدرجات متفاوتة وكان الركود السكاني فى فترة ما بين الحربين ، وبخاصة فى سنوات الثلاثينيات ، وفقد النفوس البشرية فى فترة الحرب قد جعل مجتمعات كثيرة تعلم بأن رفض الحياة قد يترتب عليه فقدانها نفسها ، ولذلك فإن معدلات المواليد قد زادت عندئذ بدرجة واضحة فى هذه البلاد (فى أوربا مثلاً) منذ نهاية الحرب ؛ وفى البلاد التى لم تكن قد عرفت مثل هذا الركود وحيث كانت معدلات المواليد مرتفعة قبل ذلك ، تسبب التقدم الطبى الصحى فى تقايل كبير فى نسبة وفيات الاطفال (الامر الذى يعادل زيادة فى عدد المواليد) . وهذه الحركة المستمرة ، والى كانت قد عرفت فقط بطئاً فى سنوات الستينيات ، نتج عنها زيادة نصيب الفرد الذى يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً فى مجموع السكان ، وهذا الرجوع الى الشباب قد طرح ، وبدرجة أكثر حدة عما كانت عليه فى الماضى ، مشكلة معرفة كيف يمكن احتواء هؤلاء الشباب فى المجتمع ، أو كيفية تعليمهم . واذا كانت الآليات التقليدية الخاصة بالاحتواء — الأسرة ، والتعليم ، والجيش — قد لعبت دورها ، فإن المعارضة بين الاجيال قد ظهرت بقوة ، وأخذت الاتجاهات العدوانية عند الشباب البالغين

أشكالاً مختلفة . وبعضها معروف : مثل الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات (السرقة ، والمهاجمة بالسلاح) والتي أظهرت زيادة مستمرة في سنوات الستينيات ، وهذه المجموعات من الغصابات الافراد من نفس السن سمحت بحياة جماعية وبمهاية ضد مجتمع البالغين ، وزاد عددهما ؛ والبعض الآخر ، حديث العهد ، وحاولوا أن يعبروا بقوة عن رفض لثباتهم إلى المجموع (ظاهرة الحنافس Hippie ، التي تتميز بنشاطها النافه أو الهامشي) أو أنهم حاولوا تحطيم النظام القائم (مثل الـ provo في هولندا . . . وغيرهم) وكانت هذه الصعوبات من أجل الإلتواء لا يمكن تجاهلها .

ومن جانب آخر ، كان تقدم الطلب ، وتحسن الغذاء ، وإرتفاع مستوى المعيشة قد أعطت نتائجها ، ما دام متوسط سن الفرد ، وآماله في الحياة قد ازدادت (وهذه الظاهرة يجب ألا نأخذها على أنها تراجع للحد الأقصى للحياة الإنسان ، ولكن على أساس أنها إمكانية العيش لعمر أطول بالنسبة لعدد أكبر من الأفراد) : وفي جيل واحد زاد هذا المتوسط لسن الفرد من عشرة إلى خمسة عشر عاماً في البلاد النامية ، ومن خمسة إلى عشرة سنوات في البلاد التي في طريقها إلى النمو ، وتسبب في زيادة واضحة ، مجردة ونسبية ، لمجموعة من الأفراد يريد عمر أفرادها عن خمسين عاماً ، ويريدون بنوع خاص عن خمسة وستين عاماً . ولم يحدث مثل هذا التغير دون أن يتسبب في قوترات . فإذا كنا الآن ؛ كما كنا في الماضي ، نتزوج لمدى الحياة ، فإن المدى المتوسط للزواج لم يكن يريد منذ قرنين عن خمسة عشر عاماً (إذ أن وفاة أحد الزوجين كان ينهي الزواج) ؛ بينما يمكن الآن للحياة المشتركة للزوجين أن تمتد إلى ما يقرب من خمسين عاماً ، أى ما يصل إلى ثلاثة أضعاف من الأولى ، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانيات لخلافات أكثر قوة يمكنها أن تترجم بواسطة الطلاق المتزايد ؛ وعلاوة على ذلك فإن زيادة وطول العمر

قد أصبح مرادفاً لزيادة إنتظار الميراث إذ أنه ، فيما مضى ، كان في وسع الفرد أن يكون يتما في سن الخامسة عشر ، ويحصل بالتالى على ممتلكاته الأسروية ، ويرث في المتوسط الآن في البلاد النامية ، فيما بين سن الخمسين والستين ، وفي الوقت الذى يكون فيه قد كون مركزه وضمن مستقبله ، فلا يمثل الإرث بالنسبة إليه سوى إمكانية إضافية للاستهلاك ؛ وأخيراً ، فمع تمكن الافراد من إحتلال مراكز الإدارة لفترة أطول ، فإن الأشخاص الأكثر شباباً يشعرون بأنهم مكبوتين في مستقبلهم .

ومن جانبها لم تسكن التغيرات الأسروية أقل قيمة ، فاتجاهات تفكك الأسرة التى كانت قد ظهرت في بعض الدول منذ القرن الماضى ، زادت سرعتها ، ولم تسع .

وقلت أدوار الإنتاج والأمن عما كانت عليه . فتقايديا ، ولما لم تكن المشروعات الصناعية قد ظهرت بعد ، ولم يكن هناك سوى حرفيين بأعداد قليلة ؛ وكان الإنتاج له طبيعة زراعية بشكل أساسى ، كان على الأسرة قيل كل شئ أن تضمن إنتاج السلع الضرورية لوجودها ، وكانت نوعيتها في ذلك الوقت تعتمد ليس فقط على تجمانس الأسرة ولكن أيضاً على عدد أفرادها (وكان التقدم التقنى ضعيفاً ، وكان إتساع الأرض الموجودة يطالب بزيادة السكان من أجل زراعتها) ؛ ولسكن التصنيع ، وتنمية المشروعات والمبادلات قد حددت بشكل مستمر من دورها كوحدة إنتاج ، وأصبحت الأسرة تقال من القيام بأعباء إنتاجية ، ولمكتفت أكثر وأكثر بأن تعطى أحد عوامل الإنتاج ، وهو العمل . ومن جانبها فإن الدور الأساسى للأمن قد إختفى تقريباً بشكل كامل . وكانت الأسرة التقليدية تقدم الأمن العائلى - الملبأ ، والكسوة ، والرعاية - لمجموع أعضائها ، وبخاصة لئولئك الذين لم يصححوا في سن العمل ، وأيضاً ، وبنوع خاص ، الأمن الاجتماعى

والنفسى (فالفرد يرغب فى أن ينتمى إلى مجموعة ، ولنظام من القيم التى يسمرك فيها ليس أعضاء المجموعة فقط . ولكن كذلك بمجموع الاحالى ، لأنه يضمن بهذه الطريقة راحته المعنوية والثقافية) ؛ ولكن ، مع أخذ المجتمع أكثر فأكثر على نفسه غاطر الحوادث والأمراض ، وكذلك تقاعد أولئك الذين أتموا حياة عملهم ، مالت الأسرة إلى قصر إعطاء أمنها المادى على أطفالها ، وأصبح من الصعب عليها أكثر وأكثر منح أعضائها الأمن المعنوى والثقافى ، وبالتالي وجد الفرد نفسه أقل إنتماءً إلى تلك المجموعة الممثلة للقيم وللتقاليد ، والقادرة على أن تمنحه طريقة للحياة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن أدوار الاستهلاك والتعليم أصابها تطور مختلف . فإذا كانت الأسرة من الطراز القديم وكانت تستهلك الجزء الأكبر من السلع التى كانت تنتجها ، ممارسة فى ذلك ما يمكننا أن نسميه بالاستهلاك الذاق ، لأن الاحالى الحضرين لا يمثلون سوى جزءاً بسيطاً من مجموع السكان ، ولأن المبادلات كانت غير نامية نسبياً ، فإن هذا الدور الاستهلاكى موجود دائماً ، وحق زاد بشكل ضخم : فأصبحت الأسرة ، أكثر من أى وقت مضى ، هدف طلب المنتجين الذين يبحثون دون توقف عن إقناعها بضرورة شراء ما ليس ضرورى لها ، وتجده نفسها ، نتيجة لخصوعها لدعاية مستعمرة ومسيطر ، مضطربة بدرجة أكبر ليس فقط لإنفاق كل إيراداتها فى شراء سلع استهلاكية من كل نوع ، بل وأيضاً للتعامل على إيراداتها المقبلة التى تحصل فى الحال على سلع جديدة . وأصبحت ألفاظ الأسرة والوحدة الاستهلاكية ألفاظ مترادفة . أما فيما يتعلق بتكوين الاطمئال ، فإنه كان يخضع بشكل كامل تقريباً للأسرة بسبب عدم الاعتراف بالروابط بين التعليم والتوسع ، وعدم وجود الإلزام المدرسى ، ولوجود عدد صغير من المدارس ، وكانت تتمثل فى نقل تقنيات الإنتاج المستخدمة وكذلك

نظام أخلاقي ومجموعة من القيم الاجتماعية ، الأمر الذي كان يضع عقبات كبيرة في وجه إدخال التجديد ؛ وإذا كان التعليم ، وطوال فترة الثلاثين سنة الماضية ، لم يكف عن أن يصبح مكفولاً خارج الأسرة (تأثير درجة التعليم على معدلات التوسع الاقتصادي أصبح أمراً معترفاً به ، ولمتد الإلزام المدرسي وزادت فترة التعليم ، وأصبح الغافل أكثر استعداداً لتقبل التجديد والتغييرات) ، فإن علينا ألا ننسى أن دور الأسرة قد ظل هنا يحتفظ بأهمية فائقة ، مادامنا قد لاحظنا أن الاستعدادات الثقافية للأطفال في سن الدراسة تختلف تبعاً لإنتاجهم لهذه المجموعة الاجتماعية المهنية ، أو لتلك .

ثانيها : اختلاف التفسير :

وعلاوة على تغيرات البنين ، أدت التنمية الاقتصادية إلى تفسير مختلف للمجتمعات . وهذه التبعديلات في الحركة الاجتماعية وإدخال مواقف جديدة أصبحت مولدة لتوترات .

ففيما يتعلق بتبعديلات الحركة الاجتماعية نجد أولاً أن الحركة الاجتماعية قد زادت فجأة وقوة .

وفي كل مجتمع ، نجد أن الأفراد ليسوا موضوعين الواحد إلى جوار الآخر ، ولكنهم موزعين في طبقات اجتماعية ، وجماعات منفصلة نسبياً ولها مراكز متفاوتة ، وتختلف عن بعضها ابتداء من نمطين موضوعيين — الوظيفة المضمونة والدخل (ومن وجهة نظر ثلاثية عن التكوين ، والمستوى ، والإنفاق) — ومن نمط ذاتي ، وهو شعور الأفراد بانتمائهم إلى طبقة . وعندئذ تظار الأهمية الكبرى لظاهرتين في العلاقات بين الطبقات : الأولى قليلة التكرار ، وتمثل في إختفاء طبقة وأخذ أخرى مكانها أو في تعديل التسلسل الطبقي (ثورات ١٧٨٩ و ١٨٣٠

في فرنسا ، وثورة ١٩١٧ في روسيا) ؛ والثانية دائمة وتمثل في أن الأفراد لا يهتمون بالضرورة لنفس الطاقة طوال نل حياتهم لأنه توجد حركة اجتماعية صاعدة (بعض الأفراد ، والآخر تمكن من ترك طبقتهم الاجتماعية الأصلية لكي تنضم إلى طبقة تحتل مركزاً أكثر ارتفاعاً في السلم الاجتماعي) وهابطة (وكذلك أفراد آخرون وأسر يمكنهم أن ينتموا من طبقتهم الاجتماعية الأصلية صوب طبقة لها مستوى أقل ارتفاعاً) في نفس الوقت ، تسبب في تغير مستمر في تكوين الطبقة ، مدامت عملية الوصول إليها والذهاب منها لا تتوقف أبداً . ومثل هذه الحركة تلعب دوراً أساسياً في تسيير كل المجتمع ، إذ أن أعضاء الطبقة المسيطرة ، والنخبة ، ينتمون ويسيطرون القيام بوظائفهم منذ الوقت الذي يرفضون فيه المنافسة (جعلهم الدخول إلى طبقتهم أكثر صعوبة مثلاً) ويكونون وسطاً مغلقاً ، بينما النخبة الصاعدة ، وأمام عدم إمكانية الوصول إلى مراكز الإدارة التي يعتقدون في جدارتهم لها ، يشعرون بالحرمان نتيجة لإبعادهم بهذه الطريقة ، الأمر الذي يؤدي إلى حالة تندهور بسرعة كبيرة أو صغيرة إلى أن تنشب ثورة ، ويقوم أعضاء النخبة الجدد بطرد رجال النخبة من مراكز السلطة .

وسرعة وأهمية الحركة الاجتماعية قد خضعتا لتغييرين منذ ثلاثين عاماً ، فالواقع أن زيادة الانتاج القومي ، وبخاصة الانتاج الصناعي والانتاج الخدمات ، كان قد حصل على أفراد أكثر حتى يتمكن من أن يضمن الاهتمام الضرورية (التفكير ، والإدارة ، والتنفيذ) بينما كان ظهور وتنمية الفروع الجديدة ، وتغيير وزيادة مستوى النوعيات ليس فقط في الفروع الجديدة (وحيث علاقات الموظفين المؤهلين في الإدارة أو في التنفيذ مرتفعة كما هو الحال في الكيمياء وفي الكهرباء) ولكن كذلك في الفروع القديمة . أدت إلى زيادة هذا الطلب ، ولذلك فإن

طلب الموظفين أصحاب المؤهلات العليا والمسؤولين عن إدارة المشروعات قد زاد وعرضت مصاب أكثر عددا عما كانت عليه في الماضي للأفراد في كل المجتمعات (الناعية أو التي في طريقها إلى النمو) ولما كان على أهمية الحركة الاجتماعية أن تزايد ، وكانت مراكز المسؤولية والإدارة كثيرة فإن الحركة الاجتماعية الصاعدة قد زادت في حجمها عن الحركة الاجتماعية الهابطة ، مغيرة بذلك الشكل النسبي للطبقات في المجتمع ؛ وفي نفس الوقت ، زادت كذلك سرعة الحركة ، أى أنه أصبح في وسع الفرد أن يرتفع في السلم الاجتماعي بسرعة أكثر عما كان عليه الحال في الماضي . وتميزت سنوات الخمسينيات والستينيات بأن هذه الحركة كانت تصل إلى إرتفاع أكبر ، وبسرعة أكبر .

وظهر نوعان من أنواع التوترات النوع الأول حدث بين النخبة الاقتصادية الجديدة التي شكلت المديرين الجدد والمشرفين على المشروعات (أو المسيرين الاقتصاديين) وبين أولئك الذين كان صعودهم الاجتماعي أقل أو كانوا قد هبطوا على السلم الاجتماعي (مثل رؤساء المشروعات السابقين الذين لم يتمكنوا من الاستمرار في نشاطهم ، وأصبحوا يحتلون مراكز تابعة) وهؤلاء ، وربما لتعويض ، قد أخذوا على أولئك ، وحملهم مسؤولية ذلك الفارق الكبير في ظروف العمل : وهكذا زادت عملية إظهار عدم الملاءمة في العمل التزايدى — الإجهار الذى لا يمكن الإنسحاب منه ، وطول المدة (وحتى العلاقة وقت العمل ووقت الفراغ) ، وشدة التركيز ، الأهر الذى يدفع إلى إعتباره على أنه يمنع إزدحام شخصية الفرد ، بينما على العكس من ذلك زاد تفخيم العمل الفسرى وأعمال الإدارة وعلى أساس أنه هو الذى يسمح للفرد بأن يحقق ذاته بشكل كامل عن طريق تنمية مسؤولياته وفكره الخلاق . وهذا التعارض زاد قوة نتيجة لأن أجور أعمال التنفيذ بدأت على أنها غير كافية ، إذ أنها لا تسمح بالحصول

المباشر على مجموع سلع الاستهلاك التي ينتجها الاقتصاد ، في الوقت الذي زاد فيه إنفتاح مروحة الاجور ، وبالتالي زادت إيرادات المديرين بسرعة أكثر في قيمتها المجردة . وبشكل نهائي ، فإن السهولة المتفاوتة في حجمها من أجل الحصول على سلع الاستهلاك ، وبالتالي من أجل تأكيد الوضعية الاجتماعية ، قد مثلت أصول مشاعر الحرمان والاتجاهات الاجتماعية العدوانية .

ولكن هذه المجموعة الجديدة ، والتي تبسّلور بهذا الشكل المشاعر المكبوتة لتوئك الذين لم يصلوا إلى مستواها ، كانت هي أيضاً قد شهدت توترات في داخلها . فأولاً ، أعضاء المجموعة فيما بينهم ، ولأسباب عديدة (مثلاً العداوة بين أصحاب الدبلومات ومن لم يحصل عليها ، ولدى هؤلاء الأخيرين بين ممثلي هذه المدرسة ومدرسة أخرى ، وبين مديرين يلتزمون إلى فرع له نمو سريع ، وأوتئك الذين يكون نمو فرعهم بطيئاً أو يكون في تدهور ، وبين مديري المشروعات الكبرى ومديري المشروعات الصغيرة ، وبين مديري مشروعات القطاع العام ومديري مشروعات القطاع الخاص ، وبين أوتئك الذين يسكنون منطقة تعتبر مميزة وهؤلاء الذين يسكنون في غيرها وثقل عنها) يمكنها أن تؤثر على المسؤولية في العمل ، وسرعة الترقية ، وزيادة الاجر ، وباختصار على الإمكانية المتفاوتة للصعود على السلم الاجتماعي . وبعد ذلك ، بين كل أعضاء المجموعة وأصحاب عملهم ، إذ أنه في الأماكن التي توجد فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، لا يعتبر المديرين الإقتصاديين ، في أساس الامر ، سوى موظفين لهم مرتب ، وتكون وظائفهم ، ومستقبلهم ومركزهم الاجتماعي ، وبالتالي حياتهم تابعة جزئياً للغير ، ولما كانت سنوات الستينيات قد تميزت في دول كثيرة بزيادة التركيز . وبالتالي بإعادة تنظيم المشروعات ، ووضع جزء من أفراد الإدارة في البطالة ، فإن المديرين الإقتصاديين قد شعروا جزئياً بضعف مركزهم ، الامر الذي دفعهم ، في بعض الحالات إلى

معارضة أصحاب المشروعات (ومع ذلك ، ونظراً للاتجاه الفردي عند أعضاء هذه المجموعة ، فإن الأمر لم يتعلق هنا إلا بمحاولات لها أهمية قليلة نسبياً) .

وأما فيما يتعلق بالمواقف الجديدة فإن التفسير المختلف للمجتمع قد أدى إلى ظهور مواقف جديدة . وهنا أيضاً نجد أن التنمية الاقتصادية قد أدخلت تغييرات هامة مدعومة بتوترات قوية ، إذ أن القيم الجديدة دخلت في صدام مع القيم القديمة وظهرت علاقات مختلفة بين المجموعات .

ولقد ظهرت قيم جديدة إجبارياً في البلاد التي ترغب في التنمية . فيجب على الأهالي ، أو على الأقل على جزء منهم ، أن يأخذوا موقفاً يساعد على التنمية . وهذا يعني عزيمة على التحسين ورغبة أكثر سهولة في الوقت المباشر ، أو كذلك طلباً لسلع مادية من جانب الأفراد ، إذ أنه بدون هذه العزيمة والرغبة ستظل السلع بدون استخدام ؛ وبعد ذلك يجب النظر إلى تغيير الموضوعة على أنها ظاهرة هادئة ، وليس على أنها استثناء ، إذ أنه بدون ذلك لن يكون بمكان اقتراح المنتجات الجديدة الناتجة عن التقدم التقني على المستهلكين ، حتى وإن كانت أرخص في السعر ؛ وأخيراً فإنه من الواجب النظر إلى التبادل المالى على أنه الطريقة الوحيدة الممكنة أو على الأقل على أنه الشكل السائد في المبادلات ، وبدون ذلك لن يكون هناك سوق أو سيكون السوق غير كاف لإنتاج على مستوى واسع وطبقاً لآخر التحسينات التقنية . وإن انتشار هذه المواقف الجديدة تسبب في تغييرات عميقة : وبهذه الطريقة فإنها غيرت ، في الدول التي هي في طريق النمو ، طبيعة العلاقات بين الأفراد الذين توجهوا إلى تغيير شخصيتهم وإلى أن يصبحوا تجاراً بشكل رئيسي ، وقلبت أسس تسود فيها الصفة اليدوية (أو الاستجابة إلى كل المسائل منها كانت قبل طرحها) ونسبياً غير متحركة وحيث كانت اليوم مشابهة الأمر وبما أنهما ستكون عليهما في الغد . ولم يكف عندئذ المسيطرون على هذا النظام القديم

الآخذ في التحطيم عن معارضة العناصر الممثلة للأغبياء بلينا كان التخلي عما هو وؤكد من أجل المجهول يؤدي إلى صراعات عديدة (مثال الهند وبعض البلاد العربية وحيث لا يزال الكثيرون من الأهل لا يؤمنون في ضرورة التنمية) .

ومن جانب آخر، فإن التنمية أصبحت مرادفاً لسيطرة الثقافة العالمة . وباشتمالها على التنمية وعلى تنويع الإنتاج القومي، فإنها كانت تتضمن الإستخدام الأكثر إقتصادية (أو الأكثر عقلانية) للموارد المتاحة لأي دولة ، وبالتطبيق السريع للتقدم العلمي والتقني ، فإنها كانت تؤدي إلى تنمية وضع الأشخاص المتخصصين في العلوم والرياضيات في المكان الأول ، وفي كل الدول التي كانت ترغب في تحقيق تنمية سريعة . وهذه الضرورة أدت إلى ظهور توترات عديدة : فإعادة التنظيم الجوهري لنظام التعليم كان أكثر صعوبة خاصة وأن التخصصات الأدبية والقانونية كانت معتبرة دائماً على أنها تحتل المكانة الأدنى إرتفاعاً في سلم المعرفة ، وأن أصحاب هذه المعارف لم يرضوا بالموافقة على أن يأخذ غيرهم مكانهم ، وكان تكوين القيادات العلمية والتقنية يتم في بعض الحالات على حساب تكوينات أخرى كانت هي أيضاً ضرورية للتنمية ، ولكن بطريقة أقل وضوحاً (وبهذه الطريقة فإن أعداد كافية من الأطباء تعتبر ضيقاً للمحافظة على قوة العمل وتحسينها ، ورجال القانون يعملون على تسوية الخلافات فيما بين المؤسسات) ، وأدت زيادة الإهتمام بالعقلانية والثقافة العلمية إلى بدء عملية ضخمة للانقسام الإجتماعي ، إذ أن مراكز الإدارة الإقتصادية ، وحق السياسية ، كان يمثلها في غالب الأمر أولئك الذين كانوا قد حصلوا على مثل هذا التكوين (ومثل المعارضات التي أثارها ما لمصطلح على تسميته بالتكنوقراطية تظهر هذا التوتر) .

هذه علاوة على أن التنمية - جماعات مواقف المجموعات الاجتماعية أكثر اضطراباً بالنسبة لبعضها .

فن ناحية ، نجد أن العلاقات بين المجموعات فيما يتعلق باقتسام الدخل القومي قد تنوعت . فنقد رأينا أن الدخل القومي كان يزيد إما بنفس سرعة زيادة السكان وإما بسرعة أكثر من زيادة السكان . وفي الحالة الأولى فإن زيادة دخل بعض المجموعات الاجتماعية لم تتم إلا على حساب مجموعات أخرى ، أى عن طريق تدهور أحوالها ومراكزها المعروفة والأكثر قدماً ، الأمر الذى يستتبع وقوع صدمات عنيفة (كما يحدث في دول أمريكا الجنوبية مثلاً) . وعلى العكس من ذلك ، نجد في الحالة الثانية أن مجموعات اجتماعية مختلفة قد تمارضت فقط بشأن مستوى تزايد دخلها ، ورفضت كل مجموعة أن يكون التحسن الإسمى والفعلى لدخلها أقل من تحسن دخل المجموعات الأخرى (مثل مواطنى القطاع العام الذين دخلوا في صراع مع الدولة من أجل أن تزيد أجورهم بنفس سرعة زيادة أجور القطاع الخاص ، الأمر الذى لا يمكنه أن يحدث بدون ارتفاع المصروفات العامة ، وقام المزارعون بنفس الشيء نظراً لأن الدولة كانت تحدد غالبية الأسعار الزراعية) الأمر الذى أدى إلى ظهور معارضات جديدة .

ومن ناحية أخرى ، تطورت العلاقات مع مجموعتين . ولما كانت التنمية قد تطلبت في بعض البلاد ، وبخاصة البلاد الأوروبية ، الاتجاه إلى أيدي عاملة قوية وغير مهيبة للقيام بالأعمال الأشد عنفاً والأكثر تفرساً وقلة نظافة (للفعلة ، وعمال الحجارى والمناجم) والى كان العمال الوطنيون لا يرغبون فيها ، فلقد تشكلت ، في داخل كل دولة كاملة النمو ، نوعاً من طبقة « قاع البروليتاريا » قليلة الإجر وتعيش في مدن من القصدير ، يحترقها بقية الأهل ، ولا يمكنهم في نفس الوقت الاستغناء عنها ؛ وعندئذ زاد التوتر بين الوطنيين والاجاب خاصة وأن الاتجاهات القومية والعنصرية كانت دائماً موجودة (وهذه المواجهات وصلت في بعض الحالات إلى العنف المؤدى إلى الموت) وحاولت بعض الدول أن تضع تشريعاً

يحدد من توافد هذه الايدى العاملة (مثل سويسرا التي يمثل فيها العاملون الاجانب ربع مجموع السكان العاملين). والمجموعة الثانية يمكن تسميتها بمجموعة الضعفاء، وهي تخضع لضغوط من كافة الانواع، وتتميز بتنوع تشكيلها، وبضمنها اصحاب دخول ثابتة زادت مواردهم بسرعة أقل من سرعة زيادة الاسعار، وأشخاص متقدمين في السن يحصلون على دخل لا يكفيهم للمعيشة، وعضاؤها موزعون، وليس لهم نفوذ سياسى ولا الرغبة في التجمع، وربما حتى الدفاع عن أنفسهم، وفشلوا في تكرين قوة يمكنها أن تعارض قوى المجموعات الاخرى المنظمة والتي تعرف أنها تحتاج إليهم في تدعيم طلباتها. وهكذا نجد أن أعباء التنمية قد وقعت جريا على الأكثر ضعفاً، والذين يقومون بدور الفريسة.

وهكذا نجد أنه لم يكن في وسع التنمية في الخمسة والعشرين سنة الاخيرة إلا أن تؤدى إلى ظهور توترات اجتماعية جديدة وهامة : فالتحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى ومدنى يمثل تغييراً شاملاً خاصة وأنه قد إصطحبته زيادة في عدد الاشخاص الشبان والمسنين الابر الذى أعطى توترات جديدة. ولم يحدث أبداً فيما مضى أن وقعت كل هذه التغيرات فى مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة، ولكن لم يحدث أبداً كذلك أن مثل هذه التوترات الهامة التى إصطحبتهما قد تم امتصاصها بهذه السهولة؛ وبلا شك لم تؤد هذه التغيرات الى ثورات لان أحدا لم يسجل تدهوراً هاماً فى حالته، هذا علاوة على أنه من المعتقد أن مثل هذه التوترات سوف تقل حدتها بالترجيح فى خلال السنوات التالية، اذ أن التغيرات سوف تحدث بسرعة أقل مما كانت عليه فى الماضى - ففى أثناء سنوات السبعينيات ستقل هجرات الالهالى العاملين فى الزراعة صوب القطاعات الاخرى اذ أن عدد الالهالى العاملين فى الزراعة تقترب من حدتها الادنى المضغوط فى عدد كبير من الدول، وسيسود المجتمع الصناعى بشكل نهائى، وسيعيش الالهالى فى غالبيتهم

العظمى فى المدن التى تنفاوت أهميتها ، وسيجعل انخفاض نسبة المواليد مشكلة احتواء الشباب فى المجتمع أقل حدة ، وسيثبت نصيب الأفراد المسنين فى المجتمع الكلى للسكان ، ويستقر — وذلك الذى ستحدث سترجع ليس الى عبور المجتمع من شكل الى آخر مصحوباً بارتفاع وتغيير السكان ولكن الى تسيير مجتمع جديد له أهالى مستقرون نسبياً فى عددهم وفى تركيبهم . وفى هذا الوقت ستكون مشكلة أوقات الفراغ والضيق هى الأكثر أهمية .

٢ - زيادة السلطة :

إذا كانت السلطة قد طعنوا فيها أثناء الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، فإن سنوات الخمسينية من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٢ قد عرفت تطوراً أكثر اعتماداً : فى المجال الداخلى زادت السلطة ، وإذا ما كنوا قد طعنوا فيها ، إلا أنها لم تجد نفسها أبداً فى خطر ، وعلى العكس من ذلك وفى المجال الخارجى ، أدت الأهمية المعطاة للاستقلال الوطنى إلى ظهور سلطات جديدة تعارض مع بعضها فى عنف .

أولاً - التوترات الداخلية :

نقطة - أدت زيادة السلطة تجاه المشروعات وتجاه الأفراد إلى ظهور ردود فعل طرحت تساؤلات عن معناها .

فإنما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمشروعات نجد أنها لم تسكن فى اتجاه واحد . ورغم أنها كانت متكاملة فى بعض الأحيان ، إلا أنها ظهرت على أنها متعادلة ، وكشفت بذلك عن قوة المشروعات .

وكانت العلاقات المتكاملة كثيرة ، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة . أما عن العلاقات المتكاملة بشكل مباشر ، فنجد أن الدولة قد أخذت على حسابها

بدرجات متفاوتة ما لمصطلح على تسميته « بملانية » ، القطاع الخاص الصناعي .
 فمثلا في بعض البلاد الاوربية ، إختارت نظام التبادل التجاري الذي تخلف من
 كل المعوقات ، أو التقسيم الدولي للعمل ، وتفق أمر الوصول إلى التوازن الخارجي
 على أمر الإحتفاظ بالتوازن الداخلي ، الأمر الذي إستتبع تصديرا منتظما من
 مستوى مرتفع للمنتجات الصناعية حتى يظل الميزان التجاري دائما متزنا ، ويمثل
 فائضا إن كان ذلك ممكنا ، والفاظ أخرى ، حصلت تكاليف الإنتاج على أهمية
 رئيسية ما دامت السلع الصناعية للبلد قد صنعت بسعر منخفض بدرجة مناسبة
 تسمح بطلبها في الخارج ، ولما عتبرت المنشآت الكبرى على أنها هي الوحيدة القادرة
 على الإنتاج بمثل هذه التكاليف ، وهملت الدولة على زيادة سرعة حركة التمرکز ،
 الأمر الذي سمح بتحقيق إستخداما أفضل للموارد المكتشفة ، نتيجة لإخفاء
 المشروعات الهامشية . كما أنها قد إستخدمت سياسة معينة لإدارة المشروعات في
 القطاع العام ، وحددت أسعار بيع المنتجات ، إما بطريقة تهدف الوصول بعد
 فترة معينة إلى إدارة متوازنة (بدون ربح ولا خسارة) وحيث تقدم المنتجات
 إلى المشروعات بأسعار أقل من تلك التي كانت ستحصل عليها في حالة الإدارة التي
 تبحث عن الربح ، وإما في مستوى يجعل مؤسسات القطاع العام ، وهي تخسر ،
 تقدم بهذه الطريقة عونا هاما للقطاع الخاص (والواقع أن عجز المشروعات الوطنية
 لا يمكن سده إلا بدعم يقدم من الدولة ، أي بزيادة المصروفات العامة الممولة عن
 طريق إرتفاع الربط الضرائبي ، وهذا الإيراد الإضافي على مجموع الأهمالي
 يعوض ربح المشروع الناتج عن تقديم منتجات بأسعار تقل عن تكاليف
 إنتاجها) .

وأمّا عن العلاقات المتكاملة بشكل غير مباشر ، فإن الدولة قد قامت بوضع
 سياسة إستثمار ، والحالة الأكثر إنتشارا في ذلك هي حالة إستخدام زيادة الإستثمارات

العامه في وقت الازمات ، الامر الذي يحتفظ بالإنفاق الوطنى في نفس مستواه السابق ، ويتحاشى بذلك أمر انخفاض الطلب إلى مشروعات القطاع الخاص وحجم الأرباح؛ وهناك كذلك القروض ذات الفائدة المنخفضة والآجال الطويلة؛ وكان الأكثر حذقاً هو سياسة شراء المشروعات أو التعويض نظير التأمين ، لأنه يمكن بهذه الطريقة لمديرى هذه المشروعات التى أخذتها الدولة وضممتها إلى القطاع العام أن يستندوا إلى رأسمال تقدي يمكن تحويله إلى رأسمال تقنى في فروع الإقتصاد التى يكون فيها التوسع أكثر سرعة ومعدلات الربح أكثر ارتفاعاً. وعلاوة على ذلك ، فإن التخطيط قد لعب دوراً في غاية الأهمية إذ أن الدولة ، وهى تعرف التغيرات في بنيان السوق ، ومساوئها ، قد عملت على إمكانية تطوير الإقتصاد بشكل يقلل من حالة عدم التأكيد التى تواجهها المشروعات ، وترجمت ذلك في خطط للتنمية الوطنية متوسطة الأجل ، وبميزانيات تنبؤية لمدة عام ، وبخطوط على المدى الطويل لمدة خمسة عشر أو عشرين عاماً ، الأمر الذى سمح للمشروعات الكبيرة بعمل حسابات إقتصادية لها طابع عقلاني كبير. وهكذا عملت الدولة على حماية المشروعات الكبرى وعلى دعمها .

ولكن الصدام بين الدولة والمشروعات كان موجوداً ، ودائماً .

فن جانب لم يكن لدى الدولة وسائلها الخاصة لفرض رغبتها على المشروعات الوطنية . ولم يكن هناك أى شيء يجبرها على إحترام تنبؤات الخطة ، نتيجة لارتباطها بالفروع فقط ، فمشروعات أحد الفروع الذشغلة إتجهت إلى زيادة نصيبها في السوق ، وبالتالي إلى زيادة إنتاجها الأمر الذى تسبب في تجاوز التنبؤات التى وضعتها الخطة (والمثل الواضح على ذلك يتمثل في صناعة السيارات في فرنسا ، والتي وصلت في سنوات الخمسينيات إلى أهداف متوقعة بعد عام أو ثمانية عشر شهراً) ؛ وعلى العكس من ذلك فإن بعض المشروعات الراكدة أو

للمتدهورة الأحوال قد عملت على زيادة إنتاجها ، حتى لا تخفق . وبمنفس الطريقة نجد أنها . لم تكن مجبرة على اتباع السياسة الاقتصادية للدولة : وهكذا حدث أن تنمية الإنتاج قد تسبب في إرتناح هام في الأسعار ، وفي زيادة الواردات ، وتقليل الصادرات ، وعجز في الميزان التجاري وكذلك في ميزان المدفوعات ، واضطرت السلطات العامة ، من أجل المحافظة على التوازن الخارجى ، إلى وضع سياسة للتعويق النقدى ، وهى التى أدت إلى تقليل الانتماءات والقروض ورفع أسعارها ، وكانت تهدف لتقليل طلب الاستهلاك وطلب الاستثمار ، ولكن مثل هذه الإجراءات كانت لها نتائج بسيطة نسبياً على المشروعات الكبيرة ، مادامت هذه المشروعات كانت ، بحكم تسميتها ، تحقق أرباحاً ضخمة وتقوم باستثماراتها بشكل رئيسى عن طريق التمويل الذاتى . وهكذا تفوقت سياسة المشروعات على سياسة الدولة .

ومن جانب آخر ، كانت الصدامات بين الدولة والمشروعات الدولية ذات أهمية خاصة . فالمشروع الدولى يقوم بسياسة ، كما رأينا ، من دولة لدولة ، ولكن بسياسة عالمية ، أى أنه لا يظهر أى إرتباط خاص بهذه الدولة أو تلك ؛ ولما كان يهتج عن أعلى ربح ، يمكن فإنه يمارس إستراتيجية عامة ويحرص على إستخدام الموارد بأكثر الطرق عقلانية . وهو يهدف دائماً لتقليل تكاليف الإنتاج ، واستمرار ، الأمر الذى يدفعه ، وطبقاً للظروف إلى أن يوقف إنتاجه فى هذه الدولة أو تلك ، وينميه نظيره ذلك فى دولة أخرى (ومثال ذلك فى فرنسا إفتال رمنجتون لمصانعه فى كالوير وزيادة إنتاجه فى ألمانيا ، وكذلك تحويل جريدة الهيرالد تريديون الدراية طباعتها من باريس إلى أمستردام ثم نقل الجريدة بعد ذلك إلى فرنسا بإطائرة) ومثل هذا التوقف فى الإنتاج لا تسبب فى البطالة أو فى إلغاء تصنيع هذه السلعة أو تلك ، ويوصل فى بعض الحالات إلى عكس سياسة

الدولة التي تبحث من جانبيها وتحاول أن تصل إلى تنويع الإنتاج مع ضمان العمالة الكاملة، وكان الأمر كذلك بالنسبة للعلاقات بين الفروع الدولية للشركة. فالمشروعات الدولية الكبرى التي تصنع عدداً كبيراً من السلع لمضطرها إلى أن تركز إنتاج عدد معين من القطع في دولة معينة (لضمان انخفاض تكاليف الإنتاج) وأصبح على كل الفروع أن تتمون من هذا المورد وليس من سوق الدولة التي يوجد فيها الفرع ؛ ونتج عن ذلك ، في بعض الحالات ، تحويلات في مسار التجارة ، في الإستيراد وكذلك في التصدير ، وأيضاً في تحويل رؤوس الأموال بين الفروع من أجل زيادة قدرة الإنتاج في مكان معين ، وإلى حد الإغراء على إحداث عدام توازن في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمواطن فلإنها قد تغيرت بعمق ، خاصة وأن زيادة سلطة الدولة قد تسببت في ردود فعل مختلفة من جانب المواطنين . فزيادة دور الدولة ، أو تقابل الحريات العامة ، قد نشأت عن عدد بسيط من الأسباب .

وكان التمييز بين الحاكم والمحكوم هو الأول والأكثر وضوحاً في كل المجتمعات (فكان البعض يقرر من أجل كل الجماعة . والآخرون يقبلون هذه القرارات وينفذونها) ، ولم يحفظ بوضعية المحكومين إلا عن طريق الاعتراف بها وإمكانية ممارسة بعض الحقوق ، وكانت الحريات العامة هي التي تحدد ممارسة السلطة . وكان تحديد الحريات العامة ، سواء أكان ذلك في مجتمع كامل النمو أو في طريقة إلى النمو ، وفي دول رأسمالية أو دول اشتراكية ، وهو الأمر الذي كان من قبل واضحاً في أثناء فترة ما بين الحربين ، قد استمر في زيادة حدته منذ خمسة وعشرين عاماً . وهكذا نجد ، ولكي لا تأخذ مثل تلك المجتمعات وحسب كانت هذه الحريات هي الأكثر نمواً ، ومن أجل الحريات الاقتصادية

والاجتماعية ، أن يحق الإضراب (وهو الحق الذى خضع دائماً لعملية تنظيم) قد تقلص بوضع إجراء خاص (توجيه اعلان مسبق اجبارى) فى الولايات المتحدة (بواسطة قانون تاقت - هارتلى Taft - Hartley فى عام ١٩٤٧) كما هو الحال فى فرنسا (١٩٦٣) وخضع قانون المسكينة بدرجة أكبر للتسويات ، وتحددت حرية التجارة والصناعة عن طريق تقنين المهن التى تحصل للدخول فى المهن أكثر صعوبة ، وتأميم المشروعات الخاصة ، فرض الضرائب ونشيت الاسعار ؛ ومن أجل حريات الافراد ، تعرض الامن (أو مجموع الإجراءات التى تهمل الحرية الفردية) لبعض الإعتمادات (عدم وضوح الأعمال الواجب عدم القيام بها ، وإمكانية سجن الافراد ، وإنشاء المحاكم الخاصة) ، ولم تحترم المساكن دائماً ، وفقدت الإنصاف بين الافراد سريتها (انتهاك حرمة المراسلات ، وازدياد عمليات التصنت الهاتفى) ؛ وأخيراً فإن حركة الفكر لم تستثن من ذلك ، إذ أنهم قد تطاولوا بدرجات متفاوتة عن الحرية الدينية ، وخضعت الجمعيات الجديدة والاجتماعات لمراقبة أكثر اتباطاً مما كانت عليه فى الماضى ، ومنع التعبير عن بعض الآراء بينما قلت حرية الصحافة باستمرار (محاكمات وفرض غرامات على بعض الصحف ، وكذلك الرقابة) .

وأسباب هذه التحددات معروفة تماماً . وكان بعضها تقنياً فالجمعيات الصناعية التى تنمو بإنشائها لصناعات جديدة ، مثلها فى ذلك مثل المجتمع الذى يبدأ فى التوسيع تصبح مجتمعات علمية وتقنية بدرجة أكبر ، إذ أنها برغبتها فى الحصول على معدلات مرتفعة للنمو من أجل منتجاتهم الوطنية — وعلى مواردهم المحدودة أن تستخدم بالطريقة الأكثر اقتصادية ممكنة — تهت عن الفاعلية عن طريق أن تصبح أكثر عقلانية فى كل الميادين ، فاستمروا فى عملية التخلص من كل ما ليس نافعاً أو يعطل عملية الانتاج . واضطر الفرد إلى أن يخضع للضرورات

التقنية ، الامر الذى إستتبع إلغاء عدد معين من مظاهر السلوك . وعلاوة على ذلك ، فإن الحكومة التى لها تقنيات (وسائل سمعية وبصرية) تسمح لها بزيادة نفوذها على المحكومين ولجعلهم يحققون بدرجة أفضل قراراتها ، قد عملت ، وتبعا لميولها الطبيعية (زيادة سلطتها) على استعمالها على مستوى كبير . وكانت الاسباب النفسية خاصة بالمحكومين : فال مواطن ، الذى وجد أن من الواجب أن يكون الإثراء هو هدفه الوحيد وبطريقة تسمح له باستهلاك السلع التى تقدم اليه ، قد استخدم كل طاقاته للوصول الى ذلك ، موافقا بدرجة أكبر وبرضى منه على التخلي عن حريات بدت له فى حالات كثيرة على أنها اعتراضات بدون قيمة كبيرة فى حياة الفرد . وأخيرا ، فإن الاسباب المتعلقة بالبنميان ، وكانت تتمثل فى زيادة حدة تدخل الدولة منذ الحرب العالمية الاولى ، كانت قد أدت الى تنظيم أكثر صرامة للمجتمع .

وهذه التحديدات للحريات العامة تسببت فى ردود فعل مختلفة

وكان الاول من بينها يتمثل فيما سمي فى سنوات الستينيات ، بالانصراف عن السياسة ، من جانب الغالبية العظمى للأهالى . وفى عدد من الدول التى كان النمو فيها قويا والتى زاد فيها نصيب الدولة ، اعتبر الاشخاص الموجودين فى السلطة والنظام السياسى الموجود ، من جانب المواطنين ، على أنهم المسئولون عن الرقامية وعن تحسينها فى المستقبل ؛ ولم يناقش هؤلاء السلطة الا بواسطة الكلام ، وأظهروا قلة اهتمامهم الى حد كبير نسبيا بالمشكلات السياسية (تنظيم السلطات ، تعيين مسئوليات الحكومة) لى ينكشفوا على أنفسهم ، ويركزوا على وسائل تحسين ايرادهم ويفيدو من الاملاك المتاحة لهم . ولكن هذا السلوك لم يكن مرادفا لعدم الاهتمام بالسياسة وبالسلطة ، بمعنى أن النسبة المثوبة للمستهنيين فى الانتخابات لم تسجل لتجهاها متزايدا ، ولما كان

المواطن ، وبصوته ، مطالباً بأن يؤكد لنفسه مجموعة الرجال ممارسة السلطة خلال فترة طويلة (سواء في الدول ذات النظام الديمقراطي أو تلك التي يوجد فيها دكتاتورية) ، فإنه بنفس الشيء قد حصلت السلطة الموجودة على ضمان استمرارها وعلى أن تواجه عقبات أقل ، فتمكنت من أن تزيد من هذه السلطات وتوسعها وتكثفها ؛ ومن ناحية أخرى ، علينا ألا نطابق بين الإنصراف عن السياسة وبين قلة التوترات الاجتماعية والسياسية إذ أن النمو قد تسبب في تولد هذه المظاهر (مثلاً تقسيم الدخل القومي ، والحركة الاجتماعية ، وانخفاض سعر العملة) وهي التي أثرت في حالة المجموعات الاجتماعية التي طالبت عندئذ السلطات العامة بممارسة دور الحكم . ولذلك فإن التوترات الاجتماعية الجديدة قد أعطت تأثيراتها في الميدان السياسي ، ووجهت العلاقات بين الحاكم والمحكوم صوب أنماط جديدة .

وكان النمط الثاني لرد الفعل هو ذلك الرفض الذي أخذ في بعض الحالات مدى قوياً وتمثل في صراع ضد السلطة التي اعتبرت على أنها قاهرة إلى حد كبير ، وبطريقة محاولة وضع أخرى في مكانها تعطي مكاناً أكثر للحريات الفردية . وتجمع جزء كبير من الأهالي أقلية حين حانت الظروف ، أي حينما ظهرت الحالة الاقتصادية على أنها متدهورة : وكانت هذه هي الطريقة التي رفضت فيها السلطة بقوة في الشرق (ثورات العمال في برلين في شهر يونيو ١٩٥٣ ، وفي بوزنان في بولندا في عام ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ثم من جديد في بولندا في عام ١٩٧٠) وكذلك في الغرب (حركات الإضراب في فرنسا في عام ١٩٤٧ وفي عام ١٩٤٨ ، وأحداث شهر مايو ١٩٥٨ ومايو ١٩٦٨ ، وحركات الإضراب من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠ في إيطاليا) وفي البلاد الآخذة في النمو ، كما حدث في الفلبين من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٥ ، وحركات الماوا في كينيا في بداية سنوات الخمسينيات ، وممارسة توپاماروس Tupamaros لحرب العصابات في

المدن في أورجواي منذ عام ١٩٦٣ ، والمراكز الثورية وحركات حروب العصابات في أمريكا اللاتينية في سنترات الستينيات . واسكن إذا كنا قد رأينا تغيير بعض المجال أو المجموعات الحاكمة ، فإننا لم نسجل أبداً أى تغيير عميق في النظام السياسى (والاستثناءات الوحيدة لذلك كانت هي ما حدث في كوبا في عام ١٩٥٩ وفي شيل في عام ١٩٧٠) ، وعلى الأكثر منحت بعض الحريات في بعض البلاد التي كانت موجودة فيها من قبل ذلك ، وحيث كانت قد خضعت لتحديدات هامة ، ولكن دون العودة إلى الحالة السابقة . وفي حالات أخرى ، لم يكن الرفض إلا نوعاً من الصراع من أجل السلطة ، دون وجود نية للتغيير ، فتمحاول مجموعة من الرجال أن تأخذ مكان ذلك الذى يحتفظ حالياً بالسلطة وبالقوة ، وفي خلال خمسة وعشرين عاماً إنتشرت المظاهرات كما كان عليه الحال في الماضي ، وكان الفارق أن الانقلابات التي نجحت وسادت فيها دماء قليلة كان عددها كبيراً نسبياً في تلك الدول التي كانت قد وصات منذ وقت قصير إلى الاستقلال السياسى والتي لم يكن أهلها قد عرفوا فيما مضى سوى تجربة محدودة عن الحرية ، وتمتثل إفريقية ودول الشرق الأوسط السكان الأول في هذا الشأن .

ثانياً - عدم الوضوح الخادجى :

لم تظهر التوترات السياسية فقط في داخل إحدى الأمم ، بين الدولة ، والمجتمعات والمواطنين ، ولكن كذلك بين أمة وأمة أخرى . وهنا أيضاً ، بين دولة مكتملة النمو ودول في طريقها إلى النمو ، أو بين دول مكتملة النمو وبعضها ، وكان عدم الوضوح موجوداً إذ أن محاولة الحصول على الإستقلال كانت قد ظلت بلا جدوى .

فإنما يتعلق بالعلاقات بين الدول النامية والدول المكتملة النمو ، فنجد

أنه إذا كانت الدول المستعمرة قبل الحرب العالمية الثانية قد حصلت كلها تقريباً على إستقلالها السياسى منذ نهاية سنوات الأربعينيات حتى بداية سنوات الستينيات ، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للرجال الإقتصادى .

فعمالية إنهاء الاستعمار قد أدت إلى تفتيت العالم الثالث وإلى زيادة المعارضات بين الدول النامية والدول المستعملة النمو .

والظروف التى ساعدت على سرعة عملية نهاية الإستعمار يمكن تجميعها بسمولة . فكان بعضها نفسياً (مثل الاعتقاد المتزايد فى فوائد الإستقلال السياسى من أجل حل مجموع المشكلات الإقتصادية ، والاعتقاد الذى يميل صوب مزاي النظام الاستعمارى عند الشعوب التى قامت بالإستعمار ، وفقدان الرجل الأبيض لهيبته نتيجة المأسى التى وقعت له فى آسيا ، وحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها) ، وكانت الأخرى سياسية (وعود الإستقلال الذاتى التى أعطتها الدول المستعمرة فى أثناء الحرب للمشاركة المتزايدة فى مجهود الحرب ، والضغوط الذى كانت تمارسه الدول التى كانت تقليدياً معادية للإستعمار والتى كانت تأمل بهذه الطريقة فى زيادة سيطرتها الإقتصادية على دول جديدة أقل حماية ، والصراع الأكثر حدة من جزء كبير من أهالى البلاد المستعمرة) ؛ ومع ذلك ، فإنه لا يبدو أن الأسباب الإقتصادية (أخذ الأسواق الداخلية مكان الأسواق الخارجية كدور للتموين ومكان للتوزيع) قد لعبت ، إذ أن النمو الإقتصادى للبلاد الغربية لم يبدأ بالفعل إلا فى عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، وهى الفترة التى كانت حركه إنهاء الاستعمار قد تمت فيها بالفعل إلى حد بعيد . وعندئذ أخذت هذه الحركه مكانها فى عدد بسيط من السنوات إما سلبياً (مثل الهند والممتلكات الإنجليزية ، وجزء من الإمبراطورية الفرنسية السابقة عند نهاية سنوات الخمسينيات) وأما عن طريق صراعات طويلة أو قصيرة نسبياً (هولندا وبممتلكاتها السابقة

في جنوب شرق آسيا ، وإندونيسيا في كينيا وفي ماليزيا ، وفرنسا في الهند الصينية (وفي الجزائر) دون أن ننسى أن خروج المستعمرين قد تلاه في بعض الحالات إسهامات بين قطاعات من السكان (الهند والباكستان في عام ١٩٤٧ ، والكنغو في عام ١٩٦٠ - ١٩٦١) . وعند نهاية سنوات الستينيات كانت كل المستعمرات السابقة (وبإستثناء المستعمرات البرتغالية) قد أصبحت دولاً مستقلة سياسياً .

ومع ذلك ، فقد إصطحب إنهاء الإستعمار هذا زيادة للتوترات بين الدول المتخلفة والدول المكملة النمو ، وتقسيم العالم الثالث . ونرى ذلك عند فحص مشغوليات المؤتمرات التي عقدت منذ عام ١٩٥٥ حتى وقتنا الحاضر . وكان المؤتمر الدولي الأول للشعوب التي تخلصت من الإستعمار قد انعقد في باندونج (أبريل ١٩٥٥) وأظهر التناقضات الموجودة بينها أكثر من الروابط ، وأوصى بالمعونة التقنية فيما بين الدول المشتركة ، وكذلك باتخاذ سياسة مشتركة بالنسبة للبترول ؛ ومؤتمر القاهرة (ديسمبر ١٩٥٧ - يناير ١٩٥٨) كان يرغب في أن يكون مؤتمراً للشعوب ، ولكنه تميز بغياب دول كثيرة ، وانتهى بتأكيد مبادئ باندونج وكذلك بطلب تأمين الموارد الطبيعية لبلاد آسيا وإفريقية ؛ ومؤتمر أكرا الأول (أغسطس ١٩٥٨) جمع الدول الإفريقية ، وأعلن أن إفريقية اللإفريقيين ، وكان له صدى صفيحاً ، ولكن المؤتمر الثاني أو مؤتمر الشعوب الإفريقية (ديسمبر ١٩٥٨) ، كان جدول أعماله يتمثل في الثورة بدون عنف على الاتجاه الإستعماري ، والتسلطية (الأمبريالية) والاتجاه العنصري ، والاتجاه القبائلي ، وكذلك فإن أمر إعادة النظر في الحدود وإتحاد الاقاليم قد أعطى أصداء بعيدة خاصة وأنهم قد درسوا فيه فكرة لإنشاء سوق مشتركة إفريقية - آسيوية (نلاحظ أنه في هاونداء ، في شهر يوليو ١٩٦٣ وقعت دول السوق المشتركة على

لإنفاقية مشاركة مع ثمانية عشر دولة إفريقية بأدمين بذلك السوق المشتركة الأوروبية الإفريقية) ؛ ثم مؤتمرات إفريقية أخرى كان هدفها تحقيق توحيد إفريقية ،
 لمعقدت في كوناكري (أبريل ١٩٦٠) ، وأديس أبابا (يونيو ١٩٦٠) ،
 ومنروfia (يوليو - أغسطس ١٩٦٠) ، وتونس (أغسطس ١٩٦٠) ،
 والقاهرة (مارس ١٩٦١) ، وبغداد (سبتمبر ١٩٦١) ، وموسى (فبراير
 ١٩٦٣) ، وأديس أبابا (مايو ١٩٦٣) ولكنها لم تصل إلى شيء ما ؛ وأخيراً
 انعقدت في هاكنا في شهر يناير ١٩٦٦ مؤتمر تضامن شعوب آسيا ، وإفريقية وأمريكا
 اللاتينية ، الذي جمع قادة الحركات الثورية في العالم كله ، وأعلن السكفاح الثوري
 للشعوب المهضومة ، وكذلك المؤتمر الأول للمنظمات الأمريكية اللاتينية للتضامن
 والذي ركز على مشكلات حرب العصابات .

والمع تطور الأحوال الاقتصادية دوراً رئيسياً في تغيير وفي تنمية هذه
 المعارضة .

وكانت الدول التي خرجت من تحت سيطرة الاستعمار ، والدول الآخذة في
 النمو ترغب في تنمية سريعة ومنظمة ، تخفض ، فيما بين غير ما من العرامل ؛ لدى
 الإستثمار ، وبالتالي لمصدر لإدخار وافر ومنظم الأمر الذي يعتمد ، ونتيجة لقلة
 أهمية الإدخار الخاص ، على إدخار الشركات (وكانت في غالبيتها أجنبية)
 والإدخار العام ، وكان نفسه يعمل مع أهمية ولانتظام الصادرات مادامت أرباح
 الشركات كانت تنتج عن حجم الواردات والصادرات والإدخار العام من فرض
 الضرائب على التجارة الخارجية ولكن يبدو أنه ، منذ نهاية حرب كوريا ،
 كان هناك تدهوراً لدى مبادلات هذه الدول ، أى أن تطور أسعار السلع التي هي
 مادة التجارة الخارجية كان قد وضع في غير صالح هذه الدول ، وواجهت
 الواردات الكبيرة وبأسعار مرتفعة صادرات رابدة ولها أسعار منخفضة . وعند

الإستيراد ، كان تشغيل التقدم التقنى فى البلاد المصنعة لا يترجم بتقليل سعر السلع المنتجة ، ولسكن بزيادة دخل الاهالى ، بينما كانت الشركات الاجنبية ، التى تستورد ولها شبه الاحتكار الكامل تقريباً للبيع ، يمكنها أن توريد أسعارها ، وكان فى وسع طلب المنتجات المصنعة الاجنبية من أجل الاستهلاك أن تظهر جموداً كبيراً خاصة وأن جزءاً من الاهالى الأكثر ثروة كان يحاول تقليد طريقة حياة أولئك الموجودين فى البلاد المصنعة ؛ وعند التصدير ، أدت التحسينات التقنية إلى الوصول إلى إنتاجية أفضل للواد الأولية المستخدمة أو إلى إحلال المنتجات الصناعية محلها ، وبالتالي إلى طلب أقل ، وإحتفاظ بمعدلات الاجور فى مستوى ضعيف نتيجة لاهمية العرض القوى للأيدى العاملة بينما كان المشترون الاجانب للمنتجات الأولية يواجهون عدداً كبيراً من المنتجين الوطنيين ، فأصبحوا يسيطرون على قوة تعاقدية أكبر ، الامر الذى أدى إلى ضعف الاسعار . وهكذا فإن الدول الآخذة فى النمو قد خضعت دائماً وإلى حد كبير للدول المكملة النمو من أجل نموها ، ولم يصحب الإستقلال السيامى إستقلالاً إقتصادياً .

وأكثر من ذلك . فإن الحلول المقترحة قد ظهرت على أنها غير كافية أو لا يمكن تطبيقها . وكان بعضها الذى قدم فى مؤتمر جنيف فى عام ١٩٦٤ (والذى رجعوا إليه فى مؤتمرات دلهى ١٩٦٦ ، وسانثياجو ١٩٧٢) قد نصح بالاحتفاظ بالقدرة الشرائية الكاملة للواردات التى يحصلون عليها عند التصدير ، ومن أجل ذلك البدء فى عمليات تحويل معوضة (تكون موضوع مفاوضات بين حكومة وأخرى) من البلاد الصناعية صوب البلاد الأولية ، ولكن الامر كانت تواجهه صعوبات عديدة فى التطبيق ، إذ أن تقرير حجم التحويل يمكنه أن يتغير طبقاً للنتج المتبع . وطالب آخرون بتطبيق نقدية المنتجات الاساسية ، أى إنشاء بنك الإستقرار يكلف بشراء وبيع المنتجات الاساسية (الامر الذى يؤدى إلى

تكوين مخزونات محايده وتثبيت سعر المنتجات (وكذلك إصدار عملة عالمية مضمونة بمخزونات هذه المنتجات) والذي سيقبع حجمها الإنتاج وبطريقة أن الدول التي ترغب في هذه العملة يمكنها عملها ؛ وهنا أيضاً ظهر أن صعوبات التطبيق كانت عديدة . وأمام هذه الصعوبات كان الحل الوحيد الموجود أمام الدول الآخذة في النمو هو الاحتفاظ بالحالة الموجودة والأمل في أن معدلات زيادة اجمالي الانتاج الوطني للدول المكتملة النمو ستؤدي إلى ارتفاع الواردات وبالتالي صادرات الدول الآخذة في النمو . وهذا الخضوع والتبعية الاقتصادية لم يقل ، وزاد من إحياء التوترات بين الدول الآخذة في النمو والدول المكتملة النمو .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول المكتملة النمو فإن التوترات بين السلطات قد وضحت في كل من الغرب والشرق .

ففي مجموع الغرب تسببت التعديلات التي أدخلت على الاستقلال الإقتصادي في ردود فعل مختلفة ، ولكنها كانت معتدلة .

وزادت السيطرة الأمريكية بدون توقف بطرق مختلفة قللت بطرق متوازية من الاستقلال الإقتصادي للدول الأخرى . وهكذا تمكن إقتصاد الولايات المتحدة ، بدورة في مركز الاتصالات المستقلة ، من أن يعطى النغمة التي تتفاوت في مهمتها لحجم والسعر صادرات وواردات الدول الأخرى ، وكذلك بالنسبة لنشاطهم الإقتصادي ؛ ودفعت سياسة استخدام الدولار كعملة رئيسية وعملة إحتياطي بالدول الأخرى إلى ألا تكون لها سياسة ، في الثمنون المالية العالمية ، سوى تلك التي ترسمها الولايات المتحدة ؛ وإثرت المشروعات الكبرى العالمية التي حصلت غالبية بيوتها الكبرى على الجنسية الأمريكية باستراتيجيتها على المستوى العالمي في التنويع الصناعي للدول ؛ وترجمت الإستثمارات الخارجية بواسطة

تتميمها ، وبخاصة في أثناء سنوات الستينيات ، بشراء المشروبات الأكثر أهمية في بعض المروج ، وبالتالي بإحلال سلطة أخذ قرار أجنبية ، يمكنها أن توجه الإنتاج في هذا الاتجاه أو ذلك ، مكان سلطة أخذ القرار الوطنية ؛ وواجهت عملية إدارة المجموع المالى ومعدلات الأرباح بواسطة السلطات العامة من أجل القيام بسياسة توسع أو تعديل التركيب ، صعوبات من جانب تغييرات الاحتياطي المالى وتأثير الدولارات المطروحة في أوروبا ؛ وأدى تطبيق التحالف العسكرى إلى نمطية متزايدة في التسليح ، وبالتالي إلى زيادة تصدير المهمات الأمريكية ، وزاد من صعوبات تنمية صناعات التسليح الوطنية ؛ وجاءت تنظيمات النقل الجوى عند نهاية الحرب (مؤتمر شيكاغو في عام ١٩٤٤) لىكى يسمح بتزود شركات الطيران من صناعة الطيران الأمريكية ويمثل بذلك عقبة في سبيل تنمية صناعات الطيران المدنى الوطنى ؛ وأخيراً ، فإن التشجيع على هجرة العلماء قد مثل عجزاً بالنسبة للبحث العلمى والتقنى ، وبذلك الشكل تأثرت كل الدول المتكاملة النمو بدرجة متفاوتة في شدتها بالنسبة لإستقلالها الإقتصادى .

ولم تنجح المحاولات التى بذلت من أجل مواجهة هذه الحالة . وكانت قد بدأت عند نهاية سنوات الخمسينيات وكان الوقت متأخراً (ولم يكن من المستطاع أن يكون خلاف ذلك ، إذ أن الدول المكتملة النمو قبل الحرب كانت قد تحطمت في عام ١٩٤٥ — فرنسا ، وإنجلترا — أو تحطمت وهزمت — ألمانيا ، واليابان ، وإيطاليا — ولم يكن من المستطاع القيام بعملية طعن ضد الدولة التى كانت تسهم في عملية نهوضها ؛ وعلاوة على ذلك ، كانت هذه الدول قد دخلت في عملية التجديد الضرورية بالنسبة لتنميتها وفي بعض الحالات في عملية لإنهاء الاستعمار التى تفرغت لها تماماً ؛ وأخيراً فإن سنوات الحرب كانت قد أظهرت أهمية تغيير الأبعاد وحيث ظهر أنه لا يمكن لأية دولة أن تدعى بممارسة دور

عالمى إن لم تكن دولة قارة ، وكانت قليلة الأهمية . وهكذا اضطرت إنجلترا ، المنافس الرئيسى للولايات المتحدة إلى أن تخفض مرتين قيمة الجنيه الاسترلى (١٩٤٩ و ١٩٦٧) وإلى أن تقلل من دورة حكمة لاحتياطى بالاتفاقيات بال (١٩٦٨) ؛ واضطرت ألمانيا إلى أن تعيد تقييم عملتها بالنسبة للدولار (١٩٦١ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣) متحملة وحدها نتائج تحسين أوضاعها ؛ وفرنسا ، بعد أن عملت طوال سنوات الستينيات على إتباع سياسة تحويل احتياطياتها من الدولار إلى الذهب ، بطريقة تؤدي إلى تقليل احتياطى الذهب الأمريكى وإلى زيادة الفارق بين هذا الإحتياطى وبين ميزان الدولار الموجود فى العالم من أجل التسيب فى إصلاح نظام المدفوعات الدولى وحيث سيكون على الولايات المتحدة أن تحتل مكاناً أصغر ، اضطرت إلى أن تفرض فى بضعة أيام مراقبة النقد حين تسببت أحداث شهر مايو ١٩٦٨ فى تحويلات هامة لرؤوس الأموال مسووب الخارج وفى تقليل احتياطى التبادل بنسبة تزيد على النصف ، ثم إلى إعادة تقييم الفرنك (أغسطس ١٩٦٩) ؛ وأخيراً ، فإن دول السوق المشتركة لم تصل أبداً إلى القيام بسياسة مشتركة تجاه الولايات المتحدة .

ومن ناحيتها ، مثلت مجموع دول الشرق مرفقاً مشابهاً ولكنه أدى إلى توترات أكثر خطورة .

فقد ظهرت سيطرة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بقوة منذ نهاية الحرب ووصلت فى التو إلى أكثر النقاط ارتفاعاً ، بعد أن كانت قد استخدمت كل الوسائل الممكنة ؛ وهكذا بدأت بسرعة كل التغييرات لظروف الإنتاج وبشكل يجعلها مشابهة لتلك الموجودة فى لإتحاد الجمهوريات السوفيتية (مثلاً فى ألمانيا الشرقية بدأ الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٤٥ ، وفى عام ١٩٦٢ كانت التعاريفات تستغل ٨٥ ٪ من المساحة المزروعة ، بينما كانت المشروعات التى أدخلت إليها

الاشتراكية تمثل في عام ١٩٦٤ نسبة ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعي) وكانت عملية الاستيلاء النوعي على جزء من المحصول أو الإنتاج ، وتقسيمك جزء من الطاقة الصناعية ، وإنشاء شركات إستغلال مشتركة كانت تصدر المنتجات صوب إتحاد الجمهوريات السوفيتية ويدفع ثمنها بأسعار منخفضة في الوقت الذي كانت فيه السلع الواردة من إتحاد الجمهوريات السوفيتية تفرض لها أسعار مرتفعة ، واستخدمت بعد ذلك وسائل مختلفة : صناعة الدول الشرقية خضعت إلى حشد بعيد لإتحاد الجمهوريات السوفيتية فيما يتعلق بنشاطها ، وظل الإتحاد هو المورد الرئيسي لها بالنسبة للمواد الأولية ، واستمرت عملية محاولة تخصص الدول تبعاً لهذا الإنتاج أو ذاك دون توقف منذ بداية سنوات الخمسينيات ، وكذلك عملية التنسيق التخطيطي ، الأمر الذي كان يعادل محاولة تثبيت أهمية مسؤولية كل منها ، وبالتالي تنويعها وتنوع ثقلها الإقتصادي ؛ ولعب التحالف العسكري دوراً هاماً كما حدث في الغرب ، ما دام توحيد أنماط التسليح يفترض أن تقوم دولة واحدة بتوريد المهمات للدول الأخرى ، وتمنع بذلك تنمية صناعة المهمات العسكرية وكذلك الأبحاث في الموضوعات العسكرية التي يمكنها ، بعد ذلك ، أن تستخدم في الصناعة . وعليهنا ألا ننسى أن التغيير الكامل للموضعية القانونية لوسائل الإنتاج قد ضحيت التخلص من أصحاب هذه الوسائل ، وأن رجالاً جدد قد أخذوا مكانهم ، وكذلك أيديولوجية مختلفة ، ولم يكونوا راغبين (وعلى الأقل في أثناء فترة معينة) في إتخاذ سياسة مخالفة للسياسة التي وضعها لإتحاد الجمهوريات السوفيتية .

وهذا الخضوع الإقتصادي لم يتم بحاربه بنفس الطريقة التي وقعت في الغرب ، خاصة وأن مجموع أمم الشرق كانت دولاً مهزومة ، وكانت يتعاقبها مع ألمانيا في أثناء الحرب ، قد تبعتهما في مصيرها وإحاطتهما قوات إتحاد

الجمهوريات السوفياتية ، وهذا الموقف قد نعيم عليهم طوال هذه الفترة ؛ وعلاوة على ذلك فإن طاقاتهم الاقتصادية ودرجة تدميتهم ، والتي كانت في بعض الحالات غير كافية ، كانت تمثل عقبة أهام كل محاولة للاستقلال ، بينما كانت المشاركة ، من الناحية الايديولوجية ، في نفس الاعتقاد — أى أنه لا يمكن أن تكون هناك سوى حقيقة واحدة ، وطريق واحد يوصل للاشتراكية — تمثل وحدة . ومع ذلك ، فإن التوترات بين الديمقراطيات الشعبية واتحاد الجمهوريات السوفياتية كانت هامة ، وعلى العكس مما كان البعض يعتقدونه ، ظهرت بعد نهاية الحرب بقليل ، وعن طريق عمليات تطهير للقائدات المسيرة وبدعوى الخيانة (قضية راجك Rajk ، وقضية سلافسكى Slansky) ثم بنوع خاص عن طريق مايسمية « بالإنشقاق ، اليوجوسلافى (فتركت يوجوسلافيا في عام ١٩٤٨ المجموعة الاشتراكية لكي تنشئ «إشتراكية وطنية مؤسسة على التمييز الذاتى) ؛ ثم لاحظنا في أثناء سنوات الخمسينيات ، وبعد موت ستالين ، مظاهر مختلفة (تمرد في برلين الشرقية في شهر يونيو ١٩٥٣ ، وهبة ثورية في بولندا وفي المجر في عام ١٩٥٦) والتي باضافتها إلى عملية تغيير النظام الستالينى وإلى الصدام الصينى الروسى ، انتهت إلى نظرية التعايش السلمى بين الشرق والغرب ، والاعتراف بوجود طرق مختلفة في بناء الاشتراكية ؛ وأخيراً ، فإذا كان الاتجاه صوب إستقلال أوسع قد ترجم ، في سنوات الستينيات ، بالبطء في تطبيق نظام تقسيم العمل ، وبعدم دخول الديمقراطيات الشعبية فى هذا الطريق إلا بتردد كبير (مثل رومانيا الواضح) فإنه من الواجب عدم تناسى أنه كانت هناك رغبات قوية من أجل الاستقلال ، وأنها قد عوقبت بسرعة (التدخل الروسى فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ وظهور نظرية السيادة المحدودة) .

وهكذا نجد أن عملية التنمية ، بسرعتها وإسراعها ، قد تسببت فى حدوث توترات هامة وجديدة فى كل المجتمعات .

وبقلبها الأنشطة الموجودة ، وبتسليمها فى ميسلاد أنشطة جديدة ، نزع
جزء من الاهالى من مشغولياتهم التقليدية ، وأجبرتهم على القيام بعمل جديد ،
والقيام بمهمة جديدة ، وأخذ شخصية جديدة ، والنخلى عن معتقداتهم وهاداتهم
ومواقفهم ، وأخذ غيرها ، وترك أمن إقتصادى معين ، وكذلك أخلاقى وثقافى ،
من أجل المخاطرة وعدم التأكد ؛ مغيرة المزارعين ومحولة لياهم إلى عمال صناعة ،
وأبناء الريف إلى سكان مدن ، وجعلت كل يترك عمله إلى عمل آخر ومن مدينة
لاخرى ، وجعلت من الافراد مهاجرين مستقدين وبدون جذور . وعلاوة على
ذلك فإنها تسببت ، وبالتقدم الذى صاحبها ، فى تخير عنيف فى بنيان وتسيير
المجتمع ، ومولدة بذلك قوتراة أخرى : وترجمت تحسن الاحوال الصححية ،
وزيادة إرضاء ظروف التغذية ، وتحسن ظروف الحياة بنسبة مشوية أكبر من
الافراد الشبان والمتقدمين فى السن فى مجموع السكان ، وبالتالي فى زيادة
التوترات بين مجموعات السن المختلفة ، وفى هدايات زادت حدتها عن طريق
المنافسات من أجل إحتلال الوظائف الجديدة الناتجة من زيادة تنويع الأنشطة .
وكل فترة لتغيرات إقتصادية هى بالضرورة فترة لتغيرات إجتماعية ، وهنا نجد
أن الإحتفاظ بالتوترات فى نطاقات محتملة كان يرجع جزئياً إلى تحسن الاحوال
الإقتصادية .

ولكن التوترات الإجتماعية المتعلقة بالسلطة ، وحتى إذا ما كانت أقل
ظهوراً ، قد أخذت شكلاً مهماً كذلك . فالواقع أنه على المستوى الداخلى ، قد
إحتفظت الدولة والمؤسسات بعلاقات غير ثابتة وواضحة ، فكانت فى بعض
الاحوال عدامية ، وفى بعضها الآخر متكاملة ، ونجهل من سيمكون من بينهما
الذى يسود فى المستقبل ، ويؤدى الامر إلى أن نتساءل عن دور الدولة ، وهذا
السؤال أساسى ، خاصة وأن العلاقات بين الدولة والمواطن قد تغيرت بعمق حتى

وإن كان ببطء ، ويمكننا حتى من أن نقول ، بطريق ملتوى ، أن الاعتمادات على حريات الأشخاص ، والتي سمّلتها النقيضات الحديثة ، قد تزايدت ، وأن الديالكتيكية بين الدولة والمواطن قد مالت صوب ترك مكانها للعلاقة بين السلطة والرعية . ونفس زيادة السلطة نجدها على الصعيد الخارجى ، إذ أن العالم قد أصبح أكثر نظاماً ، وله تسلسل : فالدول التي في طريقها إلى النمو والتي تجد صعوبات كبيرة من أجل التصنيع ورفع مستوى حياة شعوبها قد خضعت إقتصادياً ، وإلى حد بعيد ، للدول المكتملة النمو وأكثر من الماضى ورغم إستقلاها السياسى ؛ والمجموعات الرأسمالية والاشتراكية تقوم بتسييرها دولة زعيمة ، تحاول بوسائل مختلفة أن تحتفظ تحت سيطرتها بالدول التي تدخل في مجموعتها . وفي كل الحالات ، فإن ردود الفعل ، والتي كانت حادة في بعض الحالات ، ونشأت عن هذه الزيادة في الساهلة ، كانت هي ردود فعل تمثل فقدان الأمل ، وفشلت .

خاتمة الباب

من السهل علينا أن نلاحظ ، في التطور الإقتصادي والاجتماعي للعالم ، في خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة ، اتجاهين ، الواحد تم الإعداد له في خلال الفترة السابقة ووصل إلى إزدهاره الكامل الذي أعطاه بهذا الشكل خصائصه الأكثر وضوحاً ، والثاني تأكد ببطء ، ولكن كل يوم بدرجة أقوى ، ويعلن عن السنوات المقبلة .

وكانت الفترة الممتدة من نهاية الحرب حتى وقتنا هذا هي فترة تنمية إستثنائية إذ أنه لم يحدث أبداً أن عرفت لإجماليات الإنتاج القومي مثل معدلات هذه التنمية منذ ما يزيد على قرنين وهي الفترة التي بدأ فيها التصنيع ، ولا شاهدنا تطبيق مثل هذا العدد من التجديدات التي أدت إلى مثل هذا التغيير في الإقتصاديات ، ولا إرتفاع الدخل الفعلي للفرد بمثل هذا المستوى ؛ وبمنفس الطريقة فإن تقسيم العالم قد قلت حدته ، وأخذت بمجموعتان في تعايش سلمى نسبى مكان الدول العديدة التي كانت تتصارع فيما بينها من أجل الوصول إلى السيطرة العالمية . وتتميز هذا الجيل بالرخاء والسلم ، وكان كل منهما يعمل في صالح الآخر .

ولكن ظاهرات جديدة تزايدت أهميتها مع مرور الوقت . فساكنات التنمية قد نتجت عن تركيبة إستثنائية لعدد من العوامل ، ولذلك فإن الاحتفاظ بها في المستقبل يتوقف على إستمرار تطورها ، إذ أنه بدون ذلك (بالنسبة للسكان مثلاً) لا يمكنها أن تستمر بنفس السرعة التي كانت لها في الماضي ؛ والنظم الإقتصادية شهدت تغيرات متزايدة حدتها ؛ وظهرت إنقسامات جديدة ومعارضات مختلفة (بين الدول المكتسبة النمو والدول الآخذة في النمو ، وبين

المجموع الرأسمالى والمجموع الإشتراكى ، وبين البلاد المستعملة النمو فى كل مجموع (ولم تعط أى ميل نحو تخفيف حدتها ؛ وإنشأت توترات إجتماعية جديدة وتسببت فى مواجهات هامة دون أن تمثل أى إتجاه نحو تخفيف حدتها .

وكانت سنوات الستينيات بداية للعبور الصعب من عالم ما بعد الحرب إلى عالم لا يعرف أحداً تماماً ماذا سيكون .

البَابُ الثَّالِثُ

العالم الصناعي الغربي

الفصل السادس

أوروبا الغربية : إعادة البناء والرخاء

١٩٤٥ - ١٩٥٠ (١)

في الوقت الذي كانت قوات الحلفاء تتم فيه القضاء على آخر مقاومة للعدو ، طرحت لدى المنتصرين والمومنين ، مشكلات التحول . وعلى مستوى كبار الحلفاء الغربيين ، وهما الولايات المتحدة وبريطانيا للعظمى ، كانت هذه المشاكل ، مع تعقيدها ، لا تزال محدودة : فكان العبور من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم لا يهدد المؤسسات السياسية ، حتى وان كانوا يعلمون من قبل ، ومنذ صيف ١٩٤٥ أن قادة الحرب ان يسكنوا هم مسيرى السلم . وتوفى روزفلت Roosevelt في ١٢ أبريل ، وأبعد تشرشل Churchill من السلطة في ٥ يوليو .

وفي أوروبا الغربية المحررة ، كان الموقف أكثر دقة . فلم يكن من السهل للتنظيم بما إذا كانت عودة الحكومات اللاجئة الى لندن ستسمح بإعادة بسيطة وحادية للنظم السياسية السابقة ، وإذا كانت أساسيات الإحتلال ستطرح مسألة القيادات والنظم في نفس الوقت . وفي الدول المهزومة ، كان الفراغ السياسي الناتج عن انهيار النظم الشمولية يزيد من خطورة الحالة والتي كانت المعارك ، وعملية التخریب والفرار الجنون للسكان قد جعلوها مأسوية .

ولكن فيما وراء هذه المشكلات المباشرة ، ظهرت في كل مكان آمال جديدة من أجل الأمن وضمان الممتلكات . وكانت أقل جدة ، في الواقع ، إذا ما حكمنا عليها في ضوء الإصلاحات التي كانت قد وقعت في زيلندا الجديدة منذ نهاية القرن

(١) كتب هذا الباب Georges Dupoux أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة بوردو III.

التاسع عشر ، ثم في أثناء سنوات الثلاثينيات ، مع محاولات القانون الجديد ، وبخاصة مع ردود فعل الاوساط البريطانية الحاكمة مع مشروع بيفريدج Beveridge الشهير . وهذا التغيير في المشغوليات أدى الى انتشار فكرة دولة الرخاء Welfare State ذلك التعبير الذى خلقه الانجلوسكسونيون في مواجهة دولة الحرب Warfare State الخاصة بألمانيا النازية . وستكون دولة الرخاء هذه هى الدولة التى ستحاول فيها السلطة ، بالعزيمة المؤكدة ، وبالوسائل والإجراءات الخاصة بالإدارة ، أن تعدل من تحرك القوى الاقتصادية فى اتجاه ضمان الموارد الخاصة ، وتقليل مخاطر عدم الأمن ، ووضع مجموعة كاملة الى أكبر مدى من الادارات الاجتماعية على أعلى مستوى فى خدمة الجميع .

ولا شك فى أن ظهور فكرة دولة الرخاء هى أكثر المظاهر أهمية فى فترة ما بعد الحرب بالنسبة للدول الغربية . ودراسة جادة للتوقعات تظهر أن المحرك فى هذا الميدان لم يكن هو الولايات المتحدة الأمريكية (فشروعات الرئيس الجديد التى عرضت فى برنامج من ٢١ نقطة فى ٦ سبتمبر ١٩٤٥ رفضها الكونجرس ، ولم يعد ثرومان Truman إليها إلا بعد إعادة انتخابه ، وفى شكل القانون العادل Fair Deal) ، ولا حتى انجلترا فى عهد حكومة العمال (فالإصلاحات الاولى ترجع الى عام ١٩٤٦ وتستمر حتى عام ١٩٤٨) ، ولكن فرنسا ، التى أنشأت حكومتها المؤقتة نظام الضمان الاجتماعى منذ شهر أكتوبر ١٩٤٥ . وهذا التقدم من جانب فرنسا يمكن شرحه ، لا بأنها كانت مستعدة له تقنياً ، ولكن على أساس وجود سياسة تميل أخلاقياً الى التجديد فى القطاع المدنى ، والتى مالت ، بعد أن عاقبت العناصر غند العليبة عن طريق التأمينات ، الى مكافأة العناصر الطليعية (وهى جباهه الشعب ، ومن أجل وطنيتها) بمنحها ميدان اجتماعية أساسية . ولذلك فإن حكومات التحريض التى أوصلت للجمهورية الرابعة مبررات دولة الرخاء .

١ - فرنسا بعد التحرير :

واجهت فرنسا منذ صيف ١٩٤٤ ، وفي الوقت الذي كانت تتم فيه تحرير أراضيها ، مشكلات اقتصادية وسياسية تتعلق بإعادة بنائها .

وكانت المهمة الأولى التي تقع على كاهل الحكومة المؤقتة هي زيادة الانتاج الذي كان قد هبط الى مستوى يشير القلق : فبالنسبة لعام ١٩٣٨ ، كان معدل الانتاج الزراعي قد وصل في عام ١٩٤٥ الى ٦٤ ، ومعدل الانتاج الصناعي الى ٤٣ . ولكي تقوم بواجبها ، كان لدى الحكومة سلطات استثنائية ، وسلطات منذ وقت الحرب (مراقبة التموين ، تثبيت الاسعار ، ومراقبة التجارة الخارجية) وسلطات التحرير (المرسومات) وتقنية التخطيط ، التي أدخلت بحذر بمرسوم ٣ يناير ١٩٤٦ في انشائها مجلس القوميسارية العامة للخطة ، والتي زاد تحديداتها في عام ١٩٤٧ بوضع أول خطة تجديد وتجهيز ، تسمى خطة مونيه Monnet . ورغم الوقوع في بعض الاخطاء (ضعف سياسة الهجرة ، وعدم تحديد سياسة التوزيع) فإن السياسة الاقتصادية أعطت ثمارها بسرعة ، وعلى الاقل في الميدان الصناعي . ووجدت القطاعات الست الاساسية التي نصت عليها الخطة (الفحم ، الكهرباء ، الصلب ، النقل بالسكك الحديدية ، الاسمنت ، ومهات الزراعة) بسرعة مستوى ما قبل الحرب ، وتقدمت الى ما بعد ذلك ابتداء من عام ١٩٤٧ ؛ وفي الزراعة ، كان النمو اضعف ، ولم يصل الانتاج الى مستوى ما قبل الحرب الا في عام ١٩٤٩ . ولذلك فإنه لم يكن أمراً يشير الدهشة أن صعوبات التموين قد مثلت ، حتى هذا التاريخ ، مشغوليات أساسية للمسيرين الفرنسيين .

وفي نفس وقت التموين ، كان ارتفاع الاسعار يشير القلق بشكل حاد لدى الرأي العام ، ولم يكن هذا يتطور سوى ظاهرة مرض أكثر عمقاً وأكثر عمومية وهو انخفاض سعر العملة .

فبعد أصول انخفاض سعر العملة ، والذي يمثل مظهراً أساسياً للاقتصاد الفرنسي في فترة ما بعد الحرب ، والذي لم يتوقف ، وعلى الأقل في شكله ، للقانون ، إلا في عام ١٩٥٢ ، نهد الأعباء الضخمة للحرب ، أي مصروفات ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، وتمويل د أعباء الاحتلال ، في سنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٤ ، والمبالغ الضخمة التي تطلبتها عملية الدخول في الحرب في سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ . وإلى هذه المصروفات التي يمكننا أن نسميها سلبية ، أضيفت ، مع عملية إعادة البناء ، مصروفات من نوع جديد ، مثل الدعم الإقتصادي الذي يمكنه أن يسمح بالاحتفاظ ببعض الأسعار وتوجيه الإنتاج ، ومصروفات إيجابية ، تتمثل في مصروفات الاستثمار . وهذه الأخيرة تمثل ، من حسن الحظ ، نصيباً متزايداً في الإنفاق العام (١٠ ٪ في عام ١٩٤٥ ، ٠.٤٠ ٪ في عام ١٩٤٩) . ولما كانت هذه المصروفات الضخمة لا يمكن تغطيتها بشكل كامل لا عن طريق الضرائب ، ولا عن طريق القروض (رغم نجاح قرض ال ٥ ٪ في عام ١٩٤٩) فكان من الواجب طلب الباقي عن طريق زيادة حجم أوراق العملة .

والواقع أن خطر زيادة حجم أوراق العملة المتداولة قد درس منذ التحرير . وأبعد ذلك العلاج الذي كان قد اقترحه بيير منديز فرانس Pierre Mèndès France وزير الإقتصاد الوطني (التبادل مع تثبيت حجم الأوراق) بواسطة الحكومة المؤقتة في صالح ذلك الحل الذي تقدم به رينيه بليفن René Pléven وزير المالية (تبادل الأوراق المالية دون تثبيت حجمها وهمل أخذ مختلف من رأس المال في شكل ضريبة التضامن الوطني) . وهذا القرار (٣٠ مايو ١٩٤٥) لم يكن بدون شك موقفاً : فلم يسمح ، على كل حال ، بأن يتخلص من انخفاض سعر العملة (٢٦ ديسمبر ١٩٤٥) التي كانت في واقع الأمر حتمية ، حتى مع وجود مراقبة النقد التي كانت قد إنشئت منذ ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ولحفظ بها حتى

عام ١٩٥٨ . وكانت للعدلات التي إحتفظوا بها (٧٠٪ / تقريباً) قد أدت إلى انخفاض « طويل ، لسعر العملة ، وكانت غير كالية ؛ وكانوا يرغبون ، في الواقع ، ومن أجل زيادة كبيرة في الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية ، الإحتفاظ بعملية لها قيمة مرتفعة من أجل دفع ثمن هذه الواردات بحساب جيد . ولكنهم اضطروا ، في واقع الأمر ، إلى أن يوافقوا على ثلاث إنخفاضات أخرى (٢٤ يناير و ١٨ ديسمبر ١٩٤٨ و ١٩ و ١٩٤٩) قبل أن يصلوا إلى المعدل الواقعي للتبادل ، والذي ترك أخيراً الفرنك وقد فقد تسعة أعشار قيمته في عام ١٩٣٩ .

ومع ذلك ، وأكثر من التقدم الإقتصادي ، فإن الذي أثر في ذاكرة الفرنسيين الجماعية أثناء سنوات إعادة البناء كان هو لإنخفاض سعر العملة في شكله الأكثر حساسية وهو ، التسابق بين الأجور وبين الأسعار . . ففينا بين عام ١٩٤٥ و عام ١٩٤٩ تضاعفت الأسعار في مجموعها خمسة مرات ، بينما تضاعف إجمالي الأجور ٣ مرة ، والمرتبات مع الخصومات الاجتماعية بما يقرب من أربعة مرات . وإذا كان لإنخفاض سعر العملة قد سهل العمالة الكاملة وشجع أصحاب المشروعات النشطين ، فإنه قد أصاب بعنف أصحاب الدخل الثابتة ، وسمح بالإحتفاظ المصطنع للمشروعات ذات الإنتاجية البسيطة ، وحدد حرية الحركة الضرورية واللازمة للأيدى العاملة ، وحافظ بنجاحه السهل الذي سمح به بعقاية إقتصادية إنتهازية . وعند خروجهم من فترة إعادة البناء الإقتصادي ، كان الفرنسيون ، الذين كانوا قد إستعادوا تقريباً مستوى معيشة عام ١٩٣٨ ، غير مسلحين من أجل مواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية والمنافسة الدولية .

وأما عن إعادة البناء السياسي فإنها كانت أكثر سهولة وأكثر سرعة ذلك أنها كانت قد أعد لها ، خارج فرنسا ، بواسطة لجنة التحرير الوطني للجنرال ديغول de Gaulle ، تلك اللجنة التي أصبحت ، في ٣ يونيو ١٩٤٤ ، هي الحكومة

المؤقتة للجمهورية الفرنسية ، وفي الوطن الأم بواسطة المجلس
الوطني للمقاومة .

ومع ذلك فإن الصعوبة الأولى كانت هي السيطرة على البلاد ، والتي كان
جزء منها ، وقت وصول الحكومة المؤقتة إلى فرنسا ، تحت إشراف جماعات المقاومة .
وبدأت عملية قياس قوة تقريباً ، بين الجنرال ديغول ، رئيس الحكومة ، وبين
« الميليشيا الوطنية » ، وغذتها القيادات الشيوعية ، ولانتهت بحمل الميليشيا ، التي
طلبت (٢٨ أكتوبر ١٩٤٤) وحصلت عليها الحكومة دون إرافقة دماء .

أما الصعوبة الثانية فكانت هي « إعادة التدرجية للمؤسسات الجمهورية » ،
والتي كانت سلطات الجرائر قد فكرت فيها منذ عام ١٩٤٤ . ذلك أنهم لم يكونوا
يعرفون ما إذا كان من الأفضل العودة ببساطة لنظام الجمهورية الثالثة ، الذي كان
قد تأثر بهزيمة ١٩٤٠ أو إعداد دستور جديد ، وفي هذه الحالة لإنتخاب مجلس
تأسيسي . ولتقرير هذه المسألة ، لتجأ الجنرال ديغول إلى وسيلة للاستشارة
الشعبية كانت قد تركت منذ ما يقرب من قرن ، وهي الإستفتاء ، والذي حدد له
يوم ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ . ولإجابة على سؤال ما إذا كانوا يرغبون في مؤسسات
جديدة ، أجاب الفرنسيون بالغالبية العظمى بالإيجاب (٩٦ ٪ نعم) . وفي
نفس اليوم مثلت إنتخابات المجلس الوطني ، الذي سيكون إذن مجامعاً تأسيسياً ،
الصورة الأولى المحددة لحالة القوى السياسية في فرنسا في اليوم التالي
للتحرير .

كانت صورة مختلفة تماماً عن صورة ما قبل الحرب . فاليمين ، الذي كان في
غالبية الأحيان مرتبطاً بفيشي ، لإنهار : فلم يحصل على أكثر من ١٣ ٪ من
الاصوات ، مقابل ٤٢ ٪ . في عام ١٩٣٦ . والوسط ، الراديكالي الإشتراكي ،
الذي أصبح رهواً للجمهورية الثالثة خرج من الإنتخابات وقد فقد الكثير من

أعرانه ، فلم يحصل إلا هل صوت واحد من بين كل عشرة أصوات للناخبين (وكان له صوت من كل خمسة أصوات قبل الحرب) . وعلى العكس من ذلك ، أفاد اليسار أكبر فائدة من تطور الرأى العام ، مع ٢٤٪ من الاصوات لمرشحي الحزب الاشتراكي ، وبخاصة ٢٦٪ / من الاصوات للحزب الشيوعى ، الذى أصبح بذلك ، الحرب الاول فى فرنسا ، ولكن تشكيلة سياسية جديدة ، نتيجة للمقاومة ، ويحركها المناضلون الكاثوليك ، وهى الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. دخلت دخولا منتصرا إلى المجلس الوطنى ، فمع ٢٥٪ من الاصوات ، أصبح مكانتها بعد مكانة الحرب الشيوعى مباشرة .

وسمحت لانتخابات المجلس التأسيسى بأن تشكل ، وتحت رئاسة الجنرال ديغول ، حكومة كما يتصورها الرأى العام ، أى تستند أساسياً على ثلاثة تشكيلات متعصرة . وهذه الثلاثية ، تمت وزارة ديغول ، استمرت من ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ حتى ٢١ يناير ١٩٤٦ ، ذلك الوقت الذى شعر فيه الجنرال بأنه يوجد بينه وبين الاحزاب عدم تفاهم متزايد ، واستقال من وظائفه . ولكن الاتجاه الثلاثى مستمر بدون ديغول مع وزارات فيليكس جوان Félix Gouin ، وجورج بيدو Georges Bidault ، وبول راماديه Paul Ramadier حتى ٥ مايو ١٩٤٧ ، وهو تاريخ إبعاد الوزراء الشيوعيين .

ومع ذلك ، فإن الاتجاه الثلاثى ، كحل لحكم بلاد منقسمة وفى دور النقاة ، قد أظهر عدم قدرته على إنهاء الاعباء الاخرى السياسية العريضة ، مشل وضع الدستور . والواقع أن المشروع الذى وافق عليه المجلس التأسيسى المنتخب فى شهر أكتوبر ١٩٤٥ كان يتعلق بنظام ترجع فيه حقيقة السلطة لمجلس واحد . وهذا المشروع الذى كان قد أعده قادة الحزبين الشيوعى والاشتراكي ، قد واجه هجوماً قوياً ، وإن كان بدون جدوى ، من جانب الحركة الجمهورية الشعبية .

وحين عرض للاستفتاء، في ٥ مايو ١٩٤٦، رفضه جمهور الناخبين بعشرة ملايين صوت ضد تسعة ملايين وأظهر هذا الفشل أن لانقسام الاحزاب المسيطرة كان يقطع رأى العام إلى كتلتين لكل منهما نفس أهمية الأخرى تقريباً ، الأمر الذى يهدد بالتسبب فى مواجهات عنيفة بين اليمين وبين اليسار ، كما كان الحال عليه دائماً فى أثناء الجمهورية الثالثة ، والذى كان قد أساء لعلها كثيراً فى نظر الرأى العام .

فكان من الضرورى إذن القيام بعملية تجميع وفهمت ذلك الاحزاب الثلاثة، التى كانت قد عادت بنفس قوتها تقريباً فى المجلس التأسيسى الثانى (يونيو-سبتمبر ١٩٤٦) ، فحققوا حلاً وسطاً ، ووضعوا فى مكان نظام المجلس ، الذى كان الاستفتاء العام قد رفضه ، نظاماً أكثر توازناً ، تركوا فيه مكاناً صغيراً للمجلس تشريعى ثان ، ودعوا قليلاً فيه من سلطة رئيس الجمهورية . وطرح المشروع الدستورى الجديد للاستفتاء الشعبى فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ ، وكان مدعماً ومؤيداً هذه المرة بالاحزاب الثلاثة للوجود فى السلطة ؛ ومن سوء حظ واضعيه أن الجنرال ديغول خرج من تحفظه، وماجه علنياً فى خطابه لـ ٢٢ سبتمبر، وإتبعه بوضع مؤسّمات فرنسية تحت سيطرة رغبات الاحزاب . وهذا التدخل من جانب الجنرال ديغول أدى إلى التأخير فى كثير من الناخبين ، وبخاصة من الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. ، الذين كان عليهم أن يفتسروا بين ولاء وولاء آخر ، ولم يتمكنوا من الخروج من مثل هذا الوقف إلا بالإمتناع عن التصويت . وإذا كان المشروع قد تمت الموافقة عليه بتسعة ملايين « نعم » ضد ٧٨٣.٠٠٠ لا ، ، فان عدد أصوات الممتنعين كان قد بلغ ٧٨٨.٠٠٠ .

وأسس الدستور، الذى تمت الموافقة عليه فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ الجمهورية الرابعة ولكن فى ظروف لم تكن مرآتية تماماً، فكان فى وسع خصوم المشروع

الدستورى أن يلاحظوا ، وربما ببعض من سوء النية ، أن هناك
إثنان من كل ثلاثة فرنسيين ، تقريباً ، لم يوافقوا على الدستور الجديد
الفرنسى .

وفى نفس الوقت الذى تمت فيه إعادة البناء الإقتصادي ، وإعادة البناء
السياسى ، قامت فرنسا ببرنامج واسع للإصلاحات من أجل وصولها إلى حالة
الرخاء .

ولا شك فى أن الرغبة فى الإصلاحات الاجتماعية كانت بالإنكيد قوية للغاية
عند الرأى العام ، وبعد السنوات العصيبة للهزيمة والاحتلال . ولقد عبروا عن
ذلك بكل وضوح عن طريق ممثلى منطقتى التحرير ، فرنسا الحرة عن طريق
الجنرال ديغول ، والمقاومة الفرنسية على لسان اللجنة الوطنية للمقاومة ودميثاقها .
وبعد أخذ أنفاظ عام ١٩٣٦ ، قامت الواحدة والأخرى باقتراح إصلاحات فى
البنيان ، وبأخذ وحى من النمط السوفيتى ، أضافوا مشروع لإدارة الإقتصاد
عن طريق التخطيط ؛ وبترجمة الآمال الشعبية كانوا يأملون فى الوصول إلى
تهدئة الصدمات الاجتماعية بعملية إحتواء أفضل للعامل داخل المشروعات . ولذلك
فإنه قد تم ، فى مناخ من الإجماع ، أو شبه الإجماع ، لإصدار سلسلة من المراسيم
من شهر ديسمبر ١٩٤٤ حتى شهر أكتوبر ١٩٤٥ ، ثم استكملوها بعد ذلك
مباشرة بتشريعات تم التصويت عليها عند نهاية عام ١٩٤٥ وفى ربيع
عام ١٩٤٦ .

وكانت أول الإجراءات هى التأميم . التأميمات التأديبية ، أولاً ، بالنسبة
للمشروعات التى كانت قد عملت من أجل الاعداء ، (رينو ، ونوم والرون ؛
وتأميمات من أجل المصلحة الإقتصادية ، بعد ذلك ، وتعلق بموارد الطاقة (مناجم
فحم الشمال ، وبادي كاليه ، والغاز والكهرباء ، وأخيراً بمجموع مصادر الفحم)

والإيمان (بنك فرنسا، وأربعة من مصارف الإيداع: الكريدى ليونيه، وموسيقى جنرال، والمرکز الوطنى للاذخار، والبنك الوطنى للتجارة والصناعة، وشركات التأمين الكبرى) .

وفى خلال شتاء ١٩٤٤ — ١٩٤٥ نظمت القرارات الكبرى ومدت من ميدان التأمينات الاجتماعية؛ وفى شهر أبريل ١٩٤٦ أُنسعت للتأمينات الاجتماعية وشملت كل أصحاب المراتبات؛ وتم فى شهر أبريل ١٩٤٧ انتخاب وبدء عمل مجالس الإدارة .

وجاء مرسوم ٢٢ فبراير ١٩٤٥ لىكى يتضمن تمثيل العمال فى المشروعات بإنشائه واجان المشروعات، ثم جاء قانون ٢٤ أبريل ١٩٤٦ لىكى يثبت وضعيه صندوقى العاملين . وفى الريف، تحسنت حالة المزارعين وزادت إستقراراً، بعد أن كانت ضعيفة، وذلك بوضعية المزارعة التى صدرت فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٥ .

ولنتذكر أخيراً أن الامنية شبه الجماعية لإدارة الإقتصاد قد أُرضيت بإنشاء مجلس وقوميسارية للخطة (مرسوم ٣ يناير ١٩٤٦) وإقرار د خطة للتجديد والتجهيز، فى ٧ يناير ١٩٤٧ .

ولذلك فإنه، منذ نهاية عام ١٩٤٦ كانت عملية إعادة البناء تسير على طريق سليم، ودولة الرخاء قد وضعت أسسها، والجمهورية الرابعة قد أخذت مكانها . وكان قد تم التوصل إلى هذه النتيجة الثلاثية عن الطريق العمل المشترك من جانب الجنرال ديغول وقوى ضخمة للرأى العام، فى أول الأمر، ثم، وبعد القطيعة بين الجنرال والاحزاب، عن طريق تكتل الثلاثة الرئيسية فيما بينها . ولكن سرعان ما انفصمت هرى هذا التكتل الثلاثى (٥ مايو ١٩٤٧)، ظاهرياً بسبب مسائل السياسة الداخلية، وفى الحقيقة بسبب المشكلات الكبرى بين الشرق والغرب .

وأجبرت بدايات الحرب الباردة الاحزاب على أن تعيد النظر ، فى الدول الديمقراطية فى أوروبا الغربية ، فى مسألة دور ومكان الاحزاب الشيوعية ، التى اعتبرت على أنها عملاء للسياسة الروسية . وتم إبعادهم وإخراجهم من الحكومة فى فرنسا ، كما حدث فى غيرها .

ولسكن القضاء على هذا الاتجاه الثلاثى يشمل نهاية نظام شبه الإجماع ، الذى كان قد ميز الفترة الكبرى الخاصة بإعادة البناء . وبعد ذلك ، وطوال بقية فترة نيابة المجلس الوطنى الأول ، ستكون الاغلبية التى يجب على الحكومات أن تستند إليها هى ما تسمى بالقوة الثالثة .

فما هى القوة الثالثة ؟ كما يدل إسمها ، فإنها القوة التى تختلف عن القوتين الاخرتين ، أى القوة الشيوعية ، والقوة الديجورلية .

والواقع هو أن هذه القوة كانت قد ظهرت مع الإعلان بواسطة الجنرال ديغول ، فى خطبته فى ستراسبورج يوم ٧ أبريل ١٩٤٧ ، لإنشاء « تجمع الشعب الفرنسى » *Rassemblement du Peuple Français R. P. F.* ؛ وهذا التجمع وقف ضد مؤسسات الجمهورية الرابعة ، ولكن فى إطار القوانين . فكان عليه أولاً أن يثبت نفوذه فى البلاد ولقد تمكن من ذلك بسهولة عند أول فرصة ، وهى فرصة الانتخابات البلدية فى شهر أكتوبر ، وحيث حصل فى المدن الكبرى نسبياً على ما يزيد على ثلث أصوات الناخبين .

ولما كانت هذه القوة الثالثة مخنوقة بين الطرفين ، ولا يمكنها أن تظم سوى الاحزاب المؤسسة ، وهى أحزاب وسط اليسار (*S. F. I. O.*) والوسط (الحركة الجمهورية الشعبية *M. R. P.*) والراييكاليون الاشتراكيون) ؛ فإنه كان عليهم أن تمتد صوب اليمين ، صوب المعتدلين . كما أنه لم يكن فى وسعها أن تحارب معارضتها الإثنى بنفسي القوة : وهذا المشروع الذى كان هو مشروع ليون بلوم

Léon Blum اضطرروا إلى التخلي عنه حينما عجزت هذه القوة الثالثة، بعد سقوط وزارة رامادييه Ramadier ، عن أن تحصل على ثقة المجلس من أجل تشكيل حكومة (٣١ ديسمبر ١٩٤٧) وكان إختيار المجلس لروبير شومان Robert Schuman ، كرئيس لمجلس الوزراء ، يعنى أنه كان يرغب في أن يقوم بحرب أشد قوة ضد اليسار المتطرف عنها ضد الانجاء الديجول . وكذلك الحال بالنسبة لوزارة المالية ، التي أعطيت على التوالى الراديكالى رينيه ماير René Mayer بواسطة شومان رئيس مجلس الوزراء ، ثم للمعتدل بول رينو Paul Reynaud بواسطة الرئيس أندريه ماري André Marié ، ثم للمعتدل بيتش Petsche بواسطة الرئيس كي Queuille يظهر الثقل المتزايد فى أهميته باستمرار لوسط اليمين واليمينين فى التوازن الوزارى . فالقوة الثالثة هى فى الحقيقة تكتل لا يجرؤ على أن يذكر اسمه من بين كل التشكيلات التى كانت ترغب فى الدفاع عن الجمهورية للرابعة ، من الحزب الإشتراكى حتى اليمين البرلماني الكلاسيكى .

وهذا التكتل ، الذى كان شبه سرى ، وكان على كل حال رقيقة ، وجد نفسه فى مواجهة مشكلات صعبة ، سواء فى السياسة الخارجية أو فى السياسة الداخلية .

فنيا يتعلق بالخارج ، كان عايمه أن يأخذ موقفاً واضحاً مع معسكرات الحرب الباردة . وكان الاختيار الذى قام به للزعامة الامريكية مدعماً بشكل واضح ومكثف من جانب الرأى العام ، باستثناء الشيوعيين والمجموعات الصغيرة للمثقفين من أنصار الحياد . ودعمت مرانيا خطة مارشال من هذا التأييد . ولكن ، هل كان إختيار المعسكر الامريكى يتضمن إعادة تسليح ألمانيا الغربية؟ وستظل هذه المسألة الخطيرة ، وفى خلال سنوات عديدة ، تقسم القوة الثالثة وأكثر من

الرأى ، والحل القائم على حل وسط لمسألة اللجنة الأوروبية للدفاع C. E. D. ستظهر على أنها حل خاطئ .

أما فيما يتعلق بالمداخل ، فإنه كان على الحكومات القوة الشائلة أن تتغلب على صدامات إجتماعية خطيرة ، مثل إضرابات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، والتي كان الحزب الشيوعى يشجعها ، وكان لا يرضى بإعادة ، من الحكومة ، الأمر الذى سيظهر على أنه لفترة طويلة . ويتسبب فشل الاضراب فى تفتت النقابة العامة للعمل C. G. T. التى كان قد أعيد توحيدها فى هام ١٩٤٤ : وكان خروج أصحاب لإنجاه د قوة العمال ، الذين سموا أنفسهم C. G. T. F. O. ، لا يترك للنقابة القديمة إلا الاعضاء الشيوعيين أو أنصار الشيوعية (١٣ أبريل ١٩٤٨) .

وكان على هذه الحكومات كذلك أن تتغلب على الصعوبات الاقتصادية الخاصة بنهاية فترة إعادة البناء . ونجحت فى ذلك عن طريق تسوية مصير الفرنك بطريقة خفض قيمته (سبتمبر ١٩٤٩) الأمر الذى ضمن إستقرار العملة لمدة تقرب من تسع سنوات ، وعن طريق إعادة إعطاء قوانين السوق قليلا قليلا مكاناً أكبر فى إدارة الاقتصاد .

ولكن المشكلة الأكثر خطورة وللتى طرحت فى هذا الوقت ، دون أن تجد بلا شك تفهماً واضحاً من جانب الطبقة السياسية المسئولة ولا من جانب الرأى العام ، كانت هى مشكلة نهاية الاستعمار .

وكانت الإنذارات الأولى ، فى هذا الميدان ، قد ظلت غير مفهومة تماماً : فكانت إضطرابات سعطيف وقالة (مايو ١٩٤٥) ، ومراحل إعادة غزو الهند الصينية وحادثة هاى فونج (نوفمبر ١٩٤٦) ، وثورة مدغشقر (مارس ١٩٤٧) قد مرّت بغير وضوح تقريباً من جانب جبهة الرأى العام ، ولم تؤثر كثيراً على

إنسجام الاتجاه الثلاثي . وفي أثناء ذلك، كانت آمال الوصول إلى تغيير والتي كانت تحرك شمال إفريقية تجدد ، وعن طريق الصدفة من جانب الأحداث والرجال ، إجابات متفرقة فكانت هناك مرونة وإسترخاء في تونس، الأمر الذي بدا أنه يسهر بهذه المحمية صوب إستقلال ذاتي واسع ؛ وتضدد وتهديد في المغرب ، من أجل ممارسة الضغط على سلطان يتزعم حركة المقاومة ؛ والبحث عن حل وسط في الجزائر مع منحه وضعية ٢ ديسمبر ١٩٤٧ ، ولسكن في نفس الوقت ممارسة لعبة مزدوجة تنزع ، بالاضغوط الإدارية ، كل قيمة وكل معنى لانتخابات المجلس الجزائري الذي أنشأته هذه الوضعية . والواقع هو أن الموقف في شمال إفريقية قد إستقر في التدهور ببطء إلى الأعماق، حتى وإن كانت المظاهر قد ظلت براقة.

أما مسألة الهند الصينية ، فإنها أخذت أبعادا سيئة أولا ، لأنه منذ أن رفض هو شي مين Ho Chi-minh الشروط الفرنسية للمدينة (مايو ١٩٤٧) امتدت عمليات حرب العصابات في كل تونكين ، وأصبحت للقوات الفرنسية منذ خريف ١٩٤٩ تدافع عن نفسها ؛ وبعد هزائم كاو بانج ولانج سون أصبحت دلتا النهر الأحمر نفسها مهددة . وبعد ذلك ، لأن الحزب الشيوعي كان يقوم في الوطن الأم نفسه بعمليات قوية ضد حرب الهند الصينية وأخيرا ، وبمنوع خاص، لأن حكومات القوة الثالثة، بأملها غير المجدي في أن تجد مخرجاً دبلوماسياً لهذا الصدام ، قيدت نفسها بالسلاسل في محاوله للبحث عن « مفاوض يمكن » ، وبشرط ألا يكون شيوعياً . وبإعطائها لرجل القش باو داي ما كانت قدر فضت إعطائه هو شي مين ، حرمت الرأي العام من إمكانية الاختيار بين إختارين واضحين ، وتوغلات أكثر وأكثر في هذا الطريق المسدود الذي كان لا يمكن ، ورغم إستعادة الموقف العسكري في عام ١٩٥١ الذي يرجع إلى الجنرال دي لا تر دي تاسيني de Lattre de Tassigny ، الخروج منه إلا بمراجعة كاملة للسياسة

الفرنسية وإذا كان الرأي العام ، من جانب آخر ، يظهر القليل من القلق لنتائج العمليات ، نتيجة لسكون البلاد بعيدة للغاية ، ولأن الحرب كانت تقوم بها قوات محترفة ، وأن الشباب من الجنود كانوا يهربون منها ، فإن هذا الرأي العام قد بدأ في أن يندخل بنتائج هذه الحرب على الأوضاع الداخلية في فرنسا نفسها ، مثل القضية المسماة ومسألة الجنرالات ، التي كانت مقدمة لفصائح أخرى (مسألة تهريب القروش في عام ١٩٥٣ ، ومسائل التهريب في العام التالي) التي هست الثقة في النظام نفسه ، وإلى حد بعيد .

٢ - بقية الدول المحررة :

من الطبيعي أن نجتمع تحت اسم البينيلوكس الدول الثلاثة الموجودة في غرب أوروبا ، وهي بلجيكا ، وهولندا ، ولوكسمبورج ، وهي التي تكونه الآن . والواقع أنه في أثناء الحرب ، ومنذ ٥ سبتمبر ١٩٤٤ ، قامت الحكومات الثلاث ، التي كانت ملتحمة إلى لندن ، بالاتفاق على إلغاء الجمارك بين بلادها ، وعلى أن يطبقوا تعريف جمركية مشتركة على الدول الأخرى . ومع ذلك ، فإن هذه المبادئ لم تطبق إلا تدريجياً ، ولابد من عام ١٩٤٨ فقط . ووضعت إتفاقيات عديدة دعمت التعاون بينهم حتى عام ١٩٥٨ ، حيث تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الاقتصادي التي عقدت لمدة خمسين عاماً وصالحة للتجديد . ويظهر هذا الاتفاق ، ورغم الصعوبات التي ميزت هذه المحادثات في بعض الحالات ، تشابه المواقف ، كما يظهر ذلك أيضاً السياسة الفعلية المشتركة التي إتبتها هذه الدول الثلاث في شئون الدفاع : فلقد وقعت هذه الدول الثلاث ، ومنذ شهر مارس ١٩٤٨ ، ميثاق بروكسل ، ثم في شهر أبريل ١٩٤٩ معاهدة شمال الأطلسنطى .

وكما كان عليه الحال مع فرنسا ، كان على هذه الدول الثلاث أن تجد حلاً

لمشكلات إعادة البناء ، الإقتصادية والسياسية ، ومن أجل هذه الثانية ، حلولا
أعلاقتها مع امبراطورياتها الإستعمارية .

ولم تمثل عملية إعادة البناء الإقتصادية فى كل مكان نفس الصعوبات . فكانت
لوكسمبورج وبلجيكا قد تحررت قبل غيرها منذ شهر سبتمبر ١٩٤٤ ؛ وفى أثناء
ذلك الوقت كان جزءاً من أراضي لوكسمبورج قد تخرب عند نهاية نفس العام
نتيجة للهجوم الألماني على الأردن ، ثم حرر من جديد بالهجوم المضاد الأمريكى
فى شهر يناير ١٩٤٥ . وكان فشل آرهم قد عطل وقت طويل أمر تحرير هولندا ،
الذى لم يتم الحصول عليه بواسطة القوات الكندية إلا فى شهر أبريل ١٩٤٥ ،
وبعد المقتاة العنيفة للأشهر الأخيرة من الحرب ، والى مات فى أثناءها الآلاف
من الأشخاص ، من الجوع . وبعد أن كان الألمان قد خربوا روتردام فى شهر
مايو ١٩٤٠ ، قاموا ، فى إنسحابهم ، بإغراق أقاليم واسعة ساحلية أو جزرية .
وعلى البحر ، تحطمت غالبية سفن الأسطول التجارى . ولم يكن العملاء
المعتادون ، وهم بريطانيا العظمى وألمانيا ، قد أصبحوا بعد فى حالة نسمح لهم ، ونتيجة
للاحتلال أو لسياسة التقشف ، بالعودة إلى مشترياتهم وأخيراً ، فإن المارارد التى
كانت تأتى من المستعمرات كانت مهددة بأن تختفى نتيجة لإعلان سوكارنو ،
منذ ١٧ أغسطس ١٩٤٥ ، بإستقلال « جمهورية إندونيسيا » .

وفى هذه الدول ، التى كانت حريصة كل الحرص إتجاه الحرية الإقتصادية ،
تمت عملية إعادة البناء طبقاً لخطة محددة تماماً (دون أن نتحدث عن التخطيط
أبداً) وطبقت بكل الطاقات . وفرضت عملية ليفتيك Lieftinck ، وهو إسم
وزير المالية ، فى شهر سبتمبر ١٩٤٥ « أسبوعاً بدون نقود » ، وفى أثناءه
كانت أوراق العملة تودع فى المصارف ، وتوقف حركتها خلال بعض الوقت .
وعلى المدي الطويل ، تم الإحتفاظ بالأساليب نتيجة لسياسة معونات المنتجين

ولمطالب إرتفاع الأجور ، الأمر الذى إستوأمها فى نفس الوقت ، وفى شهر يونيو ١٩٤٦ ، تم تأميم بنك الأراضى المنخفضة . ومال الموقف صوب التحسن بعد تغير عام ١٩٤٨ . فتطبيق الإنفاقيات الجبركية مع بلجيكا ولوكسمبورج ، والعودة القوية للتصدير صوب ألمانيا الغربية ، مدعمة بالأصلاح النقدى لشهر يونيو ، الذى دعم بخطة مارشال . وإذا كان الفلوران قد خفض قيمته فى خلال العام التالى ، فإن ذلك كان يرجع إلى ضرورة الدخول فى الصنف مع المستوى الجديد للجنيه الأسترالى ويسمح بعودة التصدير صوب بريطانيا العظمى ، التى كانت فى دور النقاهة وفى عام ١٩٥٠ ، كانت عملية إعادة البناء قد تمت تقريباً ، ولكنه كان من الضرورى إنتظار عام ١٩٥٢ من أجل إختتام العجز فى التجارة الخارجية . ولإبتداء من هذا التاريخ ، كان الإزدهار الإقتصادى لهولندا ، والذى رجع إلى تقدم زراعة علمية ، وإلى تصنيع سريع للغاية ، ساعد عليه إكتشاف الغاز الطبيعى فى درنت ، والتجديد الخارق للعادة لميناء روتردام ، يثير الدهشة والإعجاب : فن سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٠ تضاعف الدخل القومى .

ووجدت بلجيكا نفسها ، عند نهاية الحرب ، فى موقف أقل مأساوية . فكان الألمان ، فى غالبية الأحيان ، قد إحتفظوا بالمصانع بمشاطها ، فلم تكن هذه المصانع فى حاجة إلى إعادة تعديل سريع ؛ رغم أن سرعة أنواع الآلات ستضطر لوقت غير طويل إلى إبطاء الإنتاج . وظل ميناء أنفرس سليما ، وضمن منذ خريف ١٩٤٤ تموين الأعداد الضخمة من تركيزات قوات الحلفاء ، وكان من الضرورى دفع رسوم الرسوفيه ، وهى مرتفعة للغاية ، بالدولار أو بالسترلينى . وسمحت الاحتياجات الكبيرة لأوربا فى الفحم ، وشراء الولايات المتحدة للأورانيوم بمصبات سهلة للفحم البلجيكي ، ولماجم الككنغ . ومنذ

التحرير ، أعطى مثل الصرامة الاقتصادية بوزير المالية كاميل جوت Camille Gutt ، الذى اضطر من أجل الربط بين الإنفاق وسعر العملة ، وبين ارتفاع الأسعار ، إلى فرس اصلاح جعله شهيرواً فى أوروبا ؛ تثبيت كل الممتلكات من الفضة ، ومؤقتاً بنسبة ٤٠ ٪ من قيمتها ، وهائياً بنسبة ٦٠ ٪ ؛ وتثبيت الودائع فى المصارف والممتلكات المقولة الأخرى حتى مستوى ٨٠ ٪ ؛ ووضع حد أعلى للأجور بنسبة ٦٠ ٪ من مستوى أجور ١٩٤٥ ؛ وتحديد المبلغ الذى يمكن لاي فرد أن يتعامل فيه مباشرة بمقدار ٢٠٠٠ فرنك ؛ وأعطى مبدأ الدعم للمتجى المواد الاساسية . ولابداء من هذه العملية الجراحية ، تم تطبيق سياسة ليعبير الية حقيقية ؛ ولم تحدث تأميمات ، ولا تخطيط ، وكان كل ما حدث هو « خفض لرغامى » للأسعار ، نجح فى عام ١٩٤٦ . ومع نقد متين ، وإنتاج متزايد ، ومصادر مضمونة ؛ تمكنت بلجيكا من أن تحصل على فترة ثراء ، وهى سنوات الإنطلاق من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٥ . وجاءت الصعوبات بعد ذلك مع أزمة الفحم ، أى انخفاض دور الفحم كمصدر للطاقة ، وتقدم السن أكثر من من اللازم بالتجهيزات ، وزيادة فقر المناجم القديمة . وأصبحت نهاية سنوات الخمسينيات ، وهى تمثل حالة إستثنائية بالنسبة لأوروبا الغربية ، فترة صعوبات اقتصادية بالنسبة لبلجيكا .

ولم تعرف لوكسمبورج تقلبات . وبعد الإجراءات الحاسمة (تثبيت الودائع ومراقبة النقد) ضمننت عملية إعادة البناء بسرعة ، إذ أن أوروبا كلها كانت فى حاجة إلى الضلب الذى كانت تلتجه الثلاث شركات الكبرى فى لوكسمبورج ، وسمحت لها إستعادة الأوضاع الاقتصادية فى ألمانيا الغربية بأن تستعيد عملها الثانى (بعد بلجيكا) . ولما كانت الليبيرالية الاقتصادية والتشريع الضرائبى الموائى عوامل جذب ، فإن شركات أجنبية عديدة أنشأت مراكزها فيها .

وكان انضمامها إلى المجموعة الأوروبية للنعم والصلاب C. E. C. R. ثم إلى السوق المشتركة ، قد جعل منها مركزاً أوروبياً هاماً .

وفرضت عملية إعادة البناء السياسي بعض المشكلات الشائكة : مثل المشكلة الخاصة باستقبال المالك والحكومات التي كانت في المنفى ، عند عودتهم ، ومشكلة النظام ، ومشكلة لإحتواء القوى السياسية الجديدة .

أما الملك الذين كانوا قد التجئوا إلى إنجلترا (ولطينا Wilhelmine ملكة هولندا) أو إلى الولايات المتحدة (الاميرة شارلوت أميرة لوكسمبورج) قد أحسن إستقبالهم عند عودتهم : فبهر بهم من قوات الأعداء في عام ١٩٤٠ ، أظهروا أنهم لا يوافقون على الهزيمة . وبهذا الموقف كانت الملكة ولطينا قد حصلت على هيبة وعلى شعبية كانت تنقصها قبل ذلك ؛ وأحسن من ذلك ، فإنها بموافقتها على أن تترك العرش ، وبعد خمسين عاماً من الحكم ، لا بلتها جوليانا Guliana (٤ سبتمبر ١٩٤٨) ، فإنها أعطت للتاج بريقاً جديداً .

وكانت حالة الملك ليوبولد البلجيكي مختلفة عن ذلك تماماً : فسكان الملك في المنفى ، ولكن لأن الجيوش الألمانية كانت قد أجبرته على ذلك . وحين حررته القوات الأمريكية ، أعلن ليوبولد ، في ٥ يونيو ١٩٤٥ ، رغبته في العودة إلى عرشه . ولكنه اصطدم بمعارضة قوية من جانب أوساط اليسار ، ولم تقسمت الحكومة على نفسها في أمر أن تكون عودته موأنية ، ولم تعط المفاوضات الطويلة أية نتيجة ، وتمت الانتخابات العامة في ١٧ فبراير ١٩٤٧ على أساس المساواة الملكية . وكانت الإجابة العامة للشعب (وهي إجابة الرجال ، إذ أن النساء والذين إعتقدوا أنهم من أنصار عودة الملك ، لم يحصلوا على حق التصويت) قد إعتبرت على أنها رفض ، ومع ذلك فانهم طالبوا بالإستفتاء ، أو د بأخذ الرأي الوطني ، . وبعد الانتخابات الجديدة ، في ٢٦ يونيو ١٩٤٩ ، والتي حصلت فيها

النساء أخيراً على حق التصويت ، والتي كانت أصواتهن فيها غالباً مؤتية ، حصل على الأصوات اللازمة لعودته . ولقد أعطته الانتخابات الوطنية في ١٢ مارس ١٩٥٠ أغلبية تزيد على ٥٧٪ . ولكنه في الوقت الذي دعاه فيه البرلمان إلى أخذ سلطانه ، وعاد إلى بروكسل (يوليو ١٩٥٠) ظهر فيه هياج شعبي ، تسبب فيه القسادة الإشتراكيون ، ومن بينهم سباك P. H. Spaak ، ولما تمتد إلى كل الجزء المتحدت بالفرنسية في البلاد . واضطر الملك ، من أجل أن يتعاشى حرباً أهلية ، إلى أن يتراجع : ففي ٣١ يوليو ، أعطى سلطانه لابنه بودوان Baudouin ، الذي تنازل ، حين بلوغه سن الرشد ، لصالح والده (١٦ يوليو ١٩٥١) .

ولقد تركت المسألة الملكية آثاراً عميقة في النفوس . وكانت قد أثارت حدة الخصومات السياسية ، وأعدت مآسى الإحتلال ، وانتهى بها الامر الى أن تجعل البعض يقننون في وجه البعض الآخر ، من العلمنيين ومن القالون . وكان من الممكن إعتبار إنتصار هؤلاء الأخيرين على أنه ، من بعض المواقف ، انتقام ؛ ولكنه كان يهدد بأن يستتبع إنتقامات أخرى .

وفي هذه الدلر الثلاث ، سويت مسألة التطهير بسرعة : ١٠٠.٠٠٠ مقبوض عليهم في لوكسمبورج ، ١٠٠.٠٠٠ وفي هولندا ، و ٣٠.٠٠٠ في بلجيكا . ولا شك في أن عملية التطهير كانت أكثر قسوة في هولندا ، التي تم فيها الاعدام رميا بالرصاص على النازي الهولندي Mussert ؛ ولكن الرئيس ديجيريل Degrelle التجأ الى اسبانيا ، وحصل على حق اللجوء السياسي ، رغم مطالب الحكومة البلجيكية .

ولقد تمكنت قوات سياسية جديدة ، تولدت عن المقاومة ، أو تدعمت بها ، من أن تنضم بصعوبات كبيرة الى نظام الاجراب . وفي اليوم التالي للتحريض ، اضطرت الحكومات ، العائدة من لندن ، الى أن تمنح نفسها في فترة

قريبه أو بعيدة (٢٣ سبتمبر ١٩٤٤ إعادة تشكيل وزارة ديبونج Dupong في لو كسمبورج، وفي ٣ مايو استقالة وزارة جبر براندى Gerbrandy في هولندا) وكان خلفاؤهما (فان أكر Van Acker في بلجيكا ، وشرمرهورن Schermerhorn في هولندا) حكومات ائتلافية . وكان الشيوعيون في لو كسمبورج (وزير واحد) والبلجيكيون (أربع وزراء) قد قبلوا ، ولكنهم كانوا قد استبعدوا في هولندا . وفي هذه الدولة الأخيرة وحدها ، أدت المقاومة الى ميلاد حزب جديد ، هو د حزب العمل ، لشرمرهورن Schermerhorn ، الذى نتج عن الحركة الشعبية الهولندية . وضمنت له انتخابات ١٧ مايو ١٩٤٦ ، ٢٩ مقعدا ضد ٣٢ للحزب الكاثوليكي ، الذى حكم معه خلال بضعة سنوات . وفى بلجيكا ، أخذ الحزب الكاثوليكي ، فى شهر أغسطس ١٩٤٥ ، اسم الحزب المسيحى الإشتراكي؛ وظل مع الحزب الإشتراكي P.S.B. ونتيجة لإنهيار الحزب الليبرالى ، هو الحزب المسيطر (٤٨ ٪ من أصوات انتخابات ٤ يونيو ١٩٥٠ والاغلبية المطلقة لمقاعد المجلس) وكانت وزارة ديفيوسار Duveusart ، التى تشكلت فى ٨ يونيو ، هى الوزارة الأولى المسيحية — الاشتراكية فى فترة ما بعد الحرب .

ولذا كانت الحياة السياسية ، فى بلجيكا ، قد خضعت للمسألة المسكية ، فإن المسألة الاستعمارية هى التى كانت تزيد من حدة الصراعات فى هولندا. ذلك أن أحزاب اليمين قد اعتبرت أنه ، مهما كان الحل الذى سيتخذ بالنسبة للجمهورية الإندونيسية المستقلة ، فإن موارد هذه الأخيرة سوف تبقى على أنه لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة للوطن الأم ؛ أما أولئك الموجودون فى الوسط وفى اليسار فإنهم كانوا مستعدين لإعطاء بعض التنازلات، ولكنهم لم يقدموا برنامجاً محدداً . وأدت هدنة بتافيا (أكتوبر ١٩٤٦) ومشروع اتفاق لينجاجاتى ، الذى

تنبأ بإتحاد هولندي — لاندونيسي إلى إنقسام في حكومة بيل Beel ؛ وأدت سياسة إعادة الغزو التي حاولوها في عام ١٩٤٨ إلى إنقسام أكثر عمقاً بين الأوساط السياسية . وأخيراً ، وعن طريق إنفاق شهر نوفمبر ١٩٤٩ ، في مؤتمر المائدة المستديرة ، الذي كان قد إنعقد في لاهاي ، والذي إنتهى إلى الإعتراف بسيادة جمهورية الولايات المتحدة الإندونيسية ، بواسطة الحكومة الهولندية ، تركت مرارات عديدة . وكانت عودة المعمرين الذين فتمدوا بتملكانهم قد تسببت في الوطن الأم في نشأة هياج لم ينقطع إلا مع إستعادة الإقتصاد الهولندي لمساكنته التي كانت له ، والرخاء الواضح لسنوات الخمسينيات .

أما الدول الاسكندنافية ، فإنها لم تدخل كلها في نطاق الدول المحررة في غرب أوروبا . فكانت الدانمرك وسحدها والنرويج هي التي عرفت الإحتلال الألماني ؛ أما فنلندا فكانت دولة مهزومة ، ولكنها هزمت بواسطة الإتحاد السوفيتي ؛ وكانت السويد قد ظلت محايدة في أثناء الحرب . وهذا التنوع لأحوال ما بعد الحرب ، قلل من حدته بعض المعالم المشتركة الأكثر قدماً : فكانت قوة الأحزاب الإشتراكية ، والتي كانت في الساطة في الدانمرك منذ عام ١٩٢٩ ، وفي السويد منذ عام ١٩٣٢ ، وفي النرويج منذ عام ١٩٣٥ ، ووجود تشريع اجتماعي متقدم وقوة الشعور الديمقراطي والشعور بالمسؤولية المدنية ، هي التي أدت إلى تهدئة الصدامات السياسية .

ورغم مقاساة الحرب والإحتلال ، فإن التحرير لم يتسبب ، في النرويج وفي الدانمرك ، في تغيرات سياسية هامة . ورجع ذلك لأسباب كثيرة . ففي المكان الأول ، كانت هناك شعبية الملوك (هاكون السابع Haakon VII في النرويج ، وكريستيان العاشر في الدانمرك) وهيبة مواقفها ، التي أظهرتها كمثل الوطنية ؛ وكانت حكمتها ، وشعورها بالواقعية . هي التي دفعت بها ، وهذا إستسلام ألمانياء

إلى تشكيل حكومات جديدة تجمع مثل الأحزاب القديمة مع مثل المقاومة ، بما في ذلك الفيوغيين . وبعد تلك السرعة ، والعنف (تنفيذ الحكم في كيسلينج Quisling مع واحد من وزرائه) والفاعلية للقيام بحركة تطهير التي أنهت عملية تسوية الحسابات . وأخيراً ، عملية القيام بانتخابات عامة (٨ أكتوبر ١٩٤٥ في النرويج ، و ٣٠ أكتوبر في الدانمرك) والتي وضعت النقط على الحروف بالنسبة للقوى السياسية ، وسمحت بتكوين حكومات مستقرة . وفي الدانمرك ، وبعد نجاح الحزب الليبيرالى الفلاحى ، عاد الحزب الاشتراكى إلى السلطة ، فى عام ١٩٤٧ ؛ ومكث فيها خلال مابقى من سنوات الخمسينيات ؛ وفى النرويج كون جرهاردسن Gerhardson حكومة اشتراكية متجانسة ، وإحتفظ الحزب الاشتراكى بالأغلبية المطلقة فى مقاعد البرلمان حتى عام ١٩٦١ ، وبالحكومة حتى عام ١٩٦٥ .

وجدت السويد نفسها ، فى عام ١٩٤٥ ، فى موقف موات جداً : فالأراضى لم تملك ، والقدرة الصناعيه سليمة ، والاحتياطى النقدى متوفر . ومع ذلك فقد كان عليها ، وبسبب انهيار ألمانيا ، أحد عملائها الرئيسيين ، أن تعيد تجميعه تجاريتها الخارجية . وسمح لها فتح تيارات تجارية جديدة مع بولندا والإتحاد السوفيتى أن تقلل من خضوعها بالنسبة لبريطانيا العظمى ، وإن كان ذلك بنسب لا تكفى لىكى تجعلها تهرب من التأثير بعمليات إنخفاض قيمة الجنيه ، وكان إنخفاض قيمة الكورونة ، الذى تلى مباشرة لإنخفاض قيمة الجنيه ، يعطى الدليل على ذلك . وبعد بداية صعبة ، دخل الإقتصاد السويدى ، فى سنوات الخمسينيات ، فى مرحلة توسع واضحة : فتضاعف لإجمالى الإنتاج القومى فى عشر سنوات (١٩٥٠ — ١٩٤٩) . وكان هذا الرخاء فى صالح الحزب الحاكم ، وهو الحزب الاشتراكى . وعند وفاة رئيس الوزراء هانسون Hansson (أكتوبر ١٩٥٥) أخذ الزعيم الجديد تاج إرلاندر Tag Erlander زمام الحكومة مكانه .

وعلى العكس من ذلك كان مصير فنلندا هو مصير دولة طعننها الحرب ومهددة بأن تبتلعها دولة منتصرة . وكان ثمن هذه الهزيمة هو دفع غرامة حربية لمدة ثمان سنوات لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار ؛ وإعادة تثبيت ٤٠٠.٠٠٠ لاجيء آتين من الاقاليم التي تم التنازل عنها للاتحاد السوفيتي ، والذين تم توطينهم على اراض جديدة أو على اراض أخذت من كبار الملاك؛ وعملية إعادة بناء إقتصادي كانت تتطلب عمليات إستيراد ضخمة للمنتجات الروسية ؛ والرفض ، رغما عنها وتحت الضغط ، لمعونة مارشال ، ثم التوقيع في شهر يونيو ١٩٥٠ على معاهدة تجارة جعلت من فنلندا تابعا إقتصاديا للاتحاد السوفيتي . وفي الداخل ، كانت الحالة السياسية خاضعة تماما لمسألة الموقف تجاه الدولة الكبرى المجاورة . ولكي يقال الشكوك، قامت فنلندا بعملية تطهير، لا ضد المتعاونين، ولكن ضد العناصر الوطنية التي كانت مسؤولة عن السياسة الفنلندية منذ عام ١٩٣٩؛ واختارت لرئاسة الوزارة ثم لرئاسة الجمهورية ذلك الرجل الذي كان يحظى بالثقة السوفيتية، باسيكيفي Passikivi ، وبعد تقاعده في عام ١٩٥٦ المزارع كاكونين Kekkonen ، الذي كان أقل عداءا للشبيوعية من الإشتراكيين . وكان دخط باسيكيفي - كاكونين، هو الثمن الذي تدفعه فنلندا للاحتفاظ بسيادتها .

وكان التنوع ، الموجود في السياسة الداخلية ، أكثر وضوحا في السياسة الخارجية للدول الاسكندنافية . فكانت الدانمرك والنرويج، وبعد شيء من التردد ، قد انضمت إلى المعسكر الغربي ، ودخلت في منظمة الأطنطى، وإن كان ذلك قد لصطحبه في نفس الوقت تحفظ بعدم إقامة أى قاعدة أجنبية على أراضيها. والسويد ، وبعد أن كانت قد إقترحت وبدون جدوى على جيرانها مشروع لإنشاء وإتحاد دفاعي شمالي، قد طبقت بكل صرامة مبدأ «الحرية بالنسبة للمحالفات»، كشكل جديد للحياد ، وإن كان ذلك نظير دفع ثمن له يشمل في تحمل مصروفات

كبيرة للتسليم. ولم تتمكن فنلندا من تجنب الوصول إلى مرحلة التبعية الاجبارية إلا برفضها الدخول في حلف الاطلنطي وحتى في كل كتلة إسكندنافية محايده. وظلت وضعيتها ، في آخر الامر ، هي وضعية حياد تحت الرقابة .

٣ - إعادة بناء ألمانيا :

أما فيما يتعلق بألمانيا ، المهزومة والمحسنة ، فإن عام ١٩٤٥ كان يمثل عام الصفر ، . وكانت قد فقدت كل شيء ، تقريباً : سلامتها ، ووحدةها ، وسيادتها . ولم تعد سوى د المانيا المنتصرين ، ، الذين تكفلوا بها مؤقتاً بعد أن لفتطعوا منها ١١٥٠.٠٠٠ كيلو متر مربع (من ٤٧٠.٠٠٠ في عام ١٩٣٧) أعطيت للاتحاد السوفيتي ولإيطاليا .

وكانت نية المنتصرين ، وعلى الأقل في الغرب ، واضحة : عقاب الألمان ، لاعادة تربيتهم ومع ذلك ، فإن هذه المرحلة الأولى في تاريخ ألمانيا بعد الحرب ، وهي مرحلة العقاب ، كانت قصيرة . ولأسباب مختلفة ، منها الداخلية ومنها الخارجية ، ستمعود ألمانيا الغربية ، وفي وقت قصير ، وتصبح دولة عظمى .

ولم تجمت سياسة الحلفاء لعقاب المسؤولين عن الحرب وجرائم النازي في أول الامر إلى كبار المسؤولين ، إما بصفة فردية ، أو بصفة جماعية : ففي ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ ، افتتحت في نورمبرج جلسات المحكمة الدولية المكلفة بمحاكمة ما يقرب من عشرين رئيس نازي وبعض المجموعات المجرمة ، ، مثل حكومة الرايخ ، وهيئة أركان الحرب ، والقيادة العامة ، والأمن الألماني S.A ، والأمن السري S.S ، والجستابو . ومعظم هذه المنظمات أعلن ، بعد محاكمة استمرت لمدة عشرة أشهر ، أنها مذنبية ومدانة ؛ وحصل لثني عشر حكماً بالاعدام شتفاً ، وسبعة أحكام بالسجن على الأفراد . وقابل الرأي العام الألماني أحكام نورمبرج بمقابلة سيئة ،

ولم يرفيها سوى محاكمة المنتصرين للمنهمرين .

وحل الجيش الألماني، ومنع الحزب الوطني الاشتراكي، وكانت دول الحلفاء ترغب في الوصول إلى ما هو أبعد من ذلك بقيامها بعملية إستئصال جذور النازية . ولكن العملية كانت صعبة نتيجة للإجراءات التي يمكن بها قياس درجة المسؤولية الفردية ، وإختلاف مواصفاتها دائماً من منطقة لإحتلال إلى منطقة أخرى وزادت صعوبة العملية ، مع الوقت ، نتيجة الحاجة سلطات الإحتلال إلى الاستناد ، ومن أجل إدارة مناطقها ، إلى رجال قادرين ، دون أن تنشغل كثيراً بماضيهم .

وفي تفكير الغربيين، لم يكن من ضروري أن تصبح عملية إستئصال الإجتاهات النازية سوى خطوة قصيرة من أجل اعداد عمل له مدى آخر، وهو عملية إدخال الاتجاه الديمقراطي في ألمانيا . وكان الأمر يتعلق هنا بالتربية أكثر من تعلقه بالعقوبة . وكانت الوسيلة لذلك تتمثل في أول الأمر في السماح وفي تشجيع إعادة تكوين الأحزاب السياسية القديمة ، التي كان هتلر قد ألغاه ، أو المساعدة على ظهور غيرها . وسمح في الغرب ، للحزب الاشتراكي ، وبعد إجتماع أظهر عدم إمكانية الوصول إلى وفاق بين زعماء مناطق الإحتلال الغربية والسوفياتية ، بأن يعمل في بداية ١٩٤٦ ؛ والحزب الاشتراكي الديمقراطي S. P. D. ، عقد مؤتمره الأول في هانوفر يوم ١٠ مايو ، وانتخب كقيادة له كورت شوماشر Kurt Schumacher الذي كان قد عذب في معسكرات الإعتقال النازية ، وإريك أولينهاور Eric Ollenhauer مثلاً للاشتراكيين في المنفى وفي نفس الفترة، وفي مدن كثيرة، قام المناضلون الكاثوليك والبروتستانت، والذين تعرضوا هم كذلك لإضطهادات النازي ، بإنشاء الإتحاد المسيحي الديمقراطي C. D. U. ، الذي وافق ، في مؤتمره في آلن (فبراير ١٩٤٧) على برنامج مقدم ، يستوحى من النقيبين وكاثوليك اليسار ؛ ولن يتأخر الوقت كثيراً ، مع ثقل إنتخابات

محافظة عن أن يجعله يترك هذا البرنامج فى صالح برنامجاً أكثر اعتدالاً ، وهو برنامج دسلدوروف (يوليو ١٩٤٩) . ولم يكن الإتحاد المسيحي الديمقراطي ، قبل ١٩٥٠ ، منظمًا على مستوى المناطق الثلاث ؛ ولكنه ظل إتحاداً لأحزاب تشكملت على مستوى المقاطعات ، ولم يصبح كونراد آديناور Konrad Adenauer رئيساً للحزب إلا بعد وصوله إلى المستشارية ومن جانبهم ، قام المعتدلون ، هنا وهناك ، بتشكيل تجمعات إقليمية انتهت بها الأمر إلى أن تتحد مع بعضها ، فى ديسمبر ١٩٤٨ ، فى حزب حريديمقراطى F. D. P. وضلع نفسه تحت زعامة تيودور هيس Theodor Heuss . وفى خارج هذه الأحزاب الثلاث الكبرى ، لم تتمكن التشكيلات السياسية الأخرى من أن تصل إلى تكوين تنظيمات تبقى ، ولا قوية .

ومع تشكيل الأحزاب السياسية ، أسهمت الممارسة الانتخابية بفاعلية فى تعلم الديمقراطية . ومنذ عام ، كانت الانتخابات المحلية ، وعلى مستوى المقاطعات ، والتي كانت سلطات الإحتلال قد سمحت بها ، قد إنتظمت من أجل إختيار أعضاء مجالس المقاطعات . وفى المناطق الفرنسية والأمريكية كسبها المسيحيون الديمقراطيون ؛ وفى المنطقة البريطانية ، كسبها الاشتراكيون ، وفى أى مكان لم يتمكن الحزب الشيوعى من الحصول على أكثر من عشر الأصوات .

وكان عقاب ألمانيا يتضمن كذلك مظهراً إقتصاديا ، وهو التعويضات . ومثل المنتصرون فى الحرب العالمية الأولى ، كانت نية المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية « لإجبار ألمانيا على أن تدفع » . ولكن دروس سنوات العشرينيات كانت لا تزال موجودة فى الأذهان : فكانوا لا يرغبون فى مدفوعات عينية ، ولا فى تسويات بالسلع ، إذ أن الواحد والآخر كان يستتبع تنمية لعلاقات وقدرات الإنتاج الألماني . ولذلك فإن الحلفاء قد قرروا أن تقوم ألمانيا بالدفع

من أصول التجهيزات ؛ وقاموا من أجل ذلك بعملية د فك ، للمصانع التي ستأخذ
آلاتها إلى البلاد المنتصرة .

وهذه السياسة التي طبقت بطريقة غير منتظمة من جانب سلطات الاحتلال،
عنيفة في الشرق ، وغير كافية في الغرب (وحيث قدر تخفيض القدرة الإنتاجية
بما يقل عن ٠.٦٪ . عما كانت عليه قبل الحرب) ، أصبحت موضوعاً للنسائل في
أثناء عام ١٩٤٦ . ولاحتلوا عندئذ أن الاتحاد السوفيتي كان قد عمل لإنفصالا
شديداً بين منطقة إحتلاله، وبين المناطق الأخرى، وأنه ليست هناك أية تموينات
تأتي من الشرق ، وظهر أن ألمانيا الغربية ليست لديها القدرة على أن تضمن معيشة
أهاليها نفسها . وزادت حدة المشكلة خاصة وأن عدد سكانها قد تزايد بشكل
خطير مع ورود سبعة ملايين من « المطرودين » من أوروبا الوسطى ، ومئات
الآلاف من « المهاجرين » ، الآتين من المنطقة السوفيتية : وبلغت درجة كثافة
السكان في ألمانيا الغربية ، والتي كانت ١٦٠ في عام ١٩٣٩ ، ما يقرب من ٢٠٠ في
عام ١٩٥٠ .

فكان من اللازم إذن، وكانت هذه هي المرحلة الثانية في سياسة الحلفاء الغربيين،
جعل الألمان يعيشون على مواردهم الخاصة ، أي السماح لهم بأن ينتجوا بدرجة
كافية تسمح لهم بأن يدفعوا ، بتصدير منتجاتهم المصنعة ، وارداتهم من المواد
الغذائية والسلع الاستهلاكية . وقامت السلطات الأمريكية في المكان الأول بفهم
ضرورة التخلي عن السياسة المكلفة الخاصة « بالمساعدة على الإستهلاك » ، من أجل
سياسة « المساعدة على الإنتاج » . وبعد أن كانت قد اقترحت ، في ٢٠ يوليو
١٩٤٦ ، « اتحاد إقتصادي لمناطق الإحتلال الأربع » ، واجهت الرفض السوفيتي ،
والرفض الفرنسي ، حصلت الحكومة الأمريكية في ٢ ديسمبر على موافقة بريطانيا
«عظمي على الدمج المتزايد لمنطقتيهما . وهذا الدمج تحقق في أول يناير ١٩٤٧ ، وفي

٢٩ مايو لإنشاء « المجلس الإقتصادي » ، للمنطقة الشنائية ، وفي ١٢ يوليو تمت الموافقة على قبول إستفادة ألمانيا من مشروع مارشال . وفي ٩ فبراير ١٩٤٨ أنشأ ميثاق فرانكفورت للمنطقة الشنائية سلطة تنفيذية إقتصادية وسلطة تشريعية عهد بها إلى الألمان . ولكن أزمة عام ١٩٤٨ كانت قد فتحت فترة الحرب الباردة ، والتي كانت ألمانيا هي سببها ، وكذلك المستعمدة منها . وفي ٥ مارس قرر المؤتمر الغربي الثلاثي في لندن زيادة التعاون الإقتصادي بين المناطق الثلاث الداخلة في نطاق مشروع مارشال . وكان رد الفعل الروسي في ٢٠ مارس (ترك المارشال سو كولووسكي Sokolowsky مجلس الإشراف المشترك للحلفاء) كافياً لإنهاء الإدارة الرباعية لألمانيا . وجاءت مسائل حصار برلين ، والإصلاح النقدي الذي فرضه الغربيون في ٢١ يونيو ، والجسر الجوي ، لكي تسهل عملية إعادة بناء ألمانيا الغربية . وفي ٨ أبريل ١٩٤٩ ، انضمت منطقة الاحتلال الفرنسية إلى المنطقة الشنائية لكي تكون منطقة ثلاثية ؛ فاصبح يكفي أن يجمع مجلس تأسيس ، والذي كان مبدؤه قد قبل منذ ٧ يونيو ١٩٤٨ بواسطة وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة لكي يعطى للمنطقة الثلاثية ، المؤسسات التي ستجعل منها جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وهكذا بدأت المرحلة الثالثة لإعادة بناء ألمانيا وما داموا قد قبلوا فكرة إنشاء ألمانيا الغربية ، ووافقوا على أن يهدوا عنها أطماع الإمبريالية السوفيتية ، وحاولوا حتى أن يجعلوا منها حليفاً ضد هذه . فكان من الضروري قبول النتائج : إعادة تحريك إقتصادها وإعطائها المنظمات الضرورية لاستقلالها .

وكانت إنطلاقة الإقتصاد الألماني ثمرة للأجراءات التي قام بها الحلفاء من جانب ، والساطات الألمانية من جانب آخر .

فهذه صيف عام ١٩٤٧ ، كانت سلطات المنطقة الشنائية قد وافقت على أن

ترفع الحدود التي كانت قد فرضت على الطاقة الألمانية للإنتاج، ورفع حد الإنتاج الصناعي إلى ٧٥٪ من مستوى عام ١٩٣٨ . وبعد رفع جسد أعطى في شهر أغسطس ١٩٤٩ ، أعطيت الحرية الكاملة للصناعة الألمانية ، مع بعض الإشراف ، منذ ٣١ أبريل ١٩٥١ . ويعود الفضل للحلفاء بنوع خاص في هذه العملية الجراحية ، وهي الإصلاح النقدي في ٢١ يونيو ١٩٤٨ ، وهي التي وصفت بأنها « متشددة ، وغير عادلة ، وفعالة » ، وخفضت المارك إلى عشر قيمته ، ونزلت على رأس المدخرين ، ورجال الائتمان ، وأصحاب الدخول الثابتة الذين « أصيبوا في أموالهم » ، ولكنها أدت في يوم وليلة إلى ظهور المخزونات المخبأة ، وقضت على السوق السوداء ، وإلى إنطلاق الصناعة . وكانت النتيجة السريعة لخفض قيمة المارك هو تلك الضربة للوسط التي أهلكت للإنتاج والذي زاد ، من شهر يونيو إلى شهر ديسمبر ١٩٤٨ ، بمقدار النصف .

ويعود الفضل إلى المسؤولين الألمان في أنهم قد إختاروا الطريق الليبيرالي من أجل إعادة بناء الاقتصاد . وبعد ثلاثة أيام من الإصلاح النقدي ، قام الدكتور إيرهارد Dr. Erhard المدير الاقتصادي لمجلس المنطقة النائية بإلغاء عمليات التعمين ومراقبة الأسعار لاربعة سلعة ، ووقف إيرهارد ثابتاً على قدميه رغم الانتقادات المبررة والصعوبات المؤقتة . ونتيجة لطاقته إقترب أمد التسيير الاقتصادي . ولكن ظاهرة مثيرة للقلق حدثت في نفس الوقت ، وتمثل في زيادة البطالة ، ورجع ذلك إلى أن رجال الصناعة رفضوا ، مع عملة قوية ، الاحتفاظ بالأيدي العاملة العادية والتي كانوا يحتفظون بها حين كان من الممكن دفع أجورها بعملة ليس لها قيمة كبيرة . وجاء وصول المهاجرين لكي يزيد من الخطوة العسيرة لهذه الصعوبة . وفي عام ١٩٥٠ بلغ عدد العاطلين ٢ مليون في ألمانيا الغربية .

وفي نفس الوقت الذي وصلت فيه الى استقلالها الاقتصادي ، حصلت ألمانيا الغربية من الدول التي تحتلها على بداية استقلال سياسي . وكانت المؤسسات التي حصلت عليها قد جاءت إليها من أعلى : أولاً ، بواسطة تصريح لندن في ٧ يونيو ١٩٤٨ الذي سمح بمقدور مجلس تأسيسى . ثم بعد ذلك عن طريق أعمال المجالس ، ولجنة الخبراء للمشكلات الدستورية ، و المجلس البرلماني ، والذي كان يضم خمسة وستين شخصية ، والتي لانتهى بها الامر الى القانون الاساسي ، في ٨ مايو ١٩٤٩ . ولم يشترك الاهالي في هذه الإجراءات ، ولم يرغبوا كذلك في استخدام كلمة « الدستور » ، محتفظين بها لإفترض قيام ألمانيا موحدة ؛ ومع ذلك ، فإن هذه المؤسسات التي لم تجرؤ على ذكر اسمائها ، قد تمت الموافقة عليها بسهولة من جانب الامة الألمانية ؛ وفي إنتخابات ١٤ أغسطس ، من أجل انتخاب أعضاء المجلس الاتحادي Bundestag صوت مايقرب من ٨٠٪ من الناخبين ؛ وارتفعت نسبة المشاركة الانتخابية عن ذلك مع السنوات (٨٦٪ في عام ١٩٥٣ ، ٨٨٪ في عام ١٩٥٧) . وسرعان ما احتلت مكانها . فمتذ أول مايو أختيرت بون كعاصمة . وفي ١٢ سبتمبر تم انتخاب تيودور هيس Theodor Heuss رئيساً للجمهورية ، وفي يوم ١٥ تم انتخاب المستشار كذلك ، وهو كونراد آدناور Konrad Adenauer الذي فاز وشكل أول حكومة في يوم ٢٠ سبتمبر .

ومع ذلك ، فإن هذه الدولة الجديدة ، التي اتخذت لنفسها اسم جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لم يكن لها إلا سيادة داخلية محدودة ، إذ أن حكومات الحلفاء الثلاثة الغربيين هي التي كانت تحتفظ بالسلطة العليا التي تمارسها طبقاً للتصريحات الموقع عليها في برلين في ٥ يونيو ١٩٤٥ ، والتي أعطت ، في ١٠ أبريل ١٩٤٩ ، وضعياً لاحتلال . ولم تكن لها أية سيادة خارجية ؛ وفي هذا المجال ، لم تكن نتائج الحرب قد محوت بعد ،

ومع مؤسسات مقبولة ، أصبح هناك موظفين سياسيين قادرين وأخذوا
أماكنهم لفترة طويلة من الزمن : فلقد وادت ألمانيا - بون في ظروف مختلفة ،
وموانية أكثر من الظروف التي كانت تدعها ألمانيا فيمار . وفي عام ١٩٤٩
كانت الفترة الاشد سوءاً قد مرت ، والتي كان يمكن أن نلقى بمشوايتها - على
الاتجاه النازي أو على المحتلين . وخرجت ألمانيا من الفوضى . وكانت عودة
إطلاق الاقتصاد ، والشعور بالاهمية الجديدة في المجال الدبلوماسي ، لدولة أصبحت
أحد أسباب الحرب الباردة ، يعطى لتلك الدولة الجديدة هيبة لم يكن في وسع
أحد أن يجرؤ على تصورها منذ أربع سنوات قبل ذلك .

٤ - إعادة بناء إيطاليا :

وكانت إيطاليا دولة مهزومة ، مثل ألمانيا ، ووجدت نفسها بالفعل في
موقف صعب : ولم تكن محتلة ، وكانت قد أظهرت عند نهاية الحرب مقاومة
للقوات الألمانية الامر الذي يجعلها تشبه جزئياً البلاد المحررة في غرب أوروبا .
ولذلك فإن إيطاليا لم تحتلها القوات المنتصرة . ولكن إذا لم تكن قد قسمت
مثل ألمانيا ، الى مناطق احتلال ، فإنها كانت قد انشقت على نفسها ، في التاريخ
الاخير ، الى ثلاثة أجزاء : ومملكة الجنوب ، التي لم تكن قد عرفت الحرب بمعنى
الكلمة لأنها كانت قد احتلت بسهولة بواسطة الحلفاء وسلبت منذ شهر فبراير
١٩٤٤ لحكومة بادوليو Badoglio ؛ وإيطاليا الوسطى تحت اسيطرة الألمانية
حتى صيف ١٩٤٤ ثم حررت بواسطة قوات الحلفاء وقوات المقاومة ؛ وإيطاليا
العليا والتي كانت حتى ربيع ١٩٤٥ تحت إشراف الجيش الألماني ، والفاشستيين
من رجال حكومة جمهورية سالو Salò ، والتي حررتها المقاومة . وكان هذا
التفتيت يهدد بأن يؤثر في الوحدة الوطنية والتي كانت ترجع الى عهد قريب .
وكانت للمقاومة ، في أول الامر ، إمدادات قوية ، وهي التي تمثل مستقبل

إيطاليا وإعطائها الثورة الاجتماعية . ولكن هذه الآمال انتهت عند التحرير إذ أن أى من الحلفاء ، أو إيطاليا الوسطى ، أو الجنوبية ، قد وافق على أهداف المقاومة ، الموجودة في الشمال . وبقي من ذلك ، في عام ١٩٤٥ ، أمل في التغيير ، وأمل غير واضح ، وهو الذى مثله النصر يريح الشهير لنيني Nenni . وما هو قد أتى ربح الشمال الذى سيحمل النجديد . وكان الكثير من الايطاليين يتساءل الى أى وقت سيمظل ربح الشمال يعصف .

لقد عصف في أول الامر على الحكومة ، ما دام الأمير همبرت Humbert المسئول العام عن المملكة قد انفصل عن بونومي Bonomi رئيس الوزراء ، لى يطلب بارى Parri أحد القادة الأكثر شعبية في المقاومة ، في ١٨ يونيو ١٩٤٥ . ولقد جمعت وزارة بارى قادة كل الأحزاب السياسية المعادية للفاشية ، بما فيهم الشيوعى تولياتى Togliatti . وبعد بضعة أشهر ، إنهضت هذه الوزارة التى كانت الخصومات الداخلية قد نخرتها ، وأصبح دى جاسبيرى de Gasperi الزعيم الديمقراطى المسيحي رئيساً لمجلس الوزراء ، في ١٠ ديسمبر ١٩٤٥ ، واحتفظ فيها بتركيبة تمثيل كل الأحزاب . وفي أول يناير ١٩٤٦ ، أعاد الحلفاء لهذه الوزارة إدارة إيطاليا العليا ، وسرعان ما تم بعد ذلك أن أخذ الموظفون العاديون مكان المحافظين ورؤساء الشرطة التى كانت لجان التحرير قد عينتهم . وهكذا انتهت الفترة البطولية للمقاومة . وبدأ عهد الأحزاب السياسية .

ويمكننا أن نقس قوتها عن طريق الانتخابات الاولى التى دعى اليها الشعب هنذا ما يزيد على خمسة عشر سنة ، وهى الانتخابات المحلية لعام ١٩٤٦ . وفي الوقت الذى إنتصرت فيه أحزاب اليسار في هذه الانتخابات إلى حد بعيد ، وهى الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكي ، وذلك في لومبارديا ، ولومبيلى ورومانيا ، وفي توسكانيا ، وأومبريا ، وبدرجة أقل في المنطقة الرومانية ، وفي روما نفسها كان

الحزب الديمقراطي المسيحي مستيطراً على البندقية ، والترنتينو ، ومناطق نابولي وأبروزى وسردينيا. وفي نفس الوقت كان على الديمقراطيين المسيحيين أن يتفقدوا في إيطاليا الجنوبية هذه، مرة مع حركة الرجل العادي، ومرة مع رجال اليسار، وأخرى مع اليمينيين. وتأكدت نتائج هذه الانتخابات وتحددت بدرجة أكبر بالانتخابات العامة الأولى ، وهي انتخابات ٢ يونيو ١٩٤٦ من أجل انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، والتي أعطت ثلاثة أرباع الأصوات إلى الأحزاب الثلاثة الكبرى (الديمقراطي المسيحي ٣٥ / ، والحزب الاشتراكي ٢١ / ، والحزب الشيوعي ١٩ /٠) . وهكذا فإن كل من الليبراليين، الذين كانوا قد حكموا إيطاليا خلال القرن التاسع عشر ، مثل رجال المقاومة النقيين من : حزب العمل ، قد إكتسحوا .

وظهر الاتفاق بين الأحزاب ، وعلى الأقل الأحزاب الكبرى ، على الاحتفاظ بالوعد الذي كانوا قد قطعوه على أنفسهم أثناء المقاومة بتخليص إيطاليا من نظام ملكي كان قد ربط ماضيها بالفاشستية لفترة طويلة.

ورغم تغيير المواجهة التي كانت قد سمحت لها بتزاع السلطة من أيدي موسوليني، لم يعد لدى فيكتور هـما نويل Victor Emmanuel III أى شك بالنسبة لشعبية ووعده بالإنسحاب . واضطر ، لكي يحمي التاج ، إلى أن يتنازل عن العرش ، في ٩ مايو ١٩٤٦ ، في صالح ابنه هـمبرت . وأعلن الملك الجديد هـمبرت الثاني أنه سيضع نفسه تحت سلطة قرار من الشعب ، يعبر عنه باستفتاء على الملكية، الأمر الذي سيحدث في نفس يوم (٢ يونيو) الانتخابات العامة. وفي أثناء حملة انتخابية هائلة وجادة ، أخذت الأحزاب السياسية موقفاً : فالحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي ، وحزب العمل ، أعلنت بلبات أنها في صالح النظام الجمهوري . أما

الحزب المسيحي الديمقراطي ، المنقسم على نفسه ، فإنه أخذ حلاً وسطاً: ففي مؤتمره الذي أقيم في روما ، أعلن كذلك أنه في صالح الجمهورية ، ولكنه ترك لأعضائه ولائاً صارمه: حرية التصويت . والحزب الليبرالي ، في نفس الوقت الذي ترك فيه هو أيضاً حرية التصويت ، أعلن أنه يأمل في الاحتفاظ بالنظام الملكي . وكان الرد الشعبي واضحاً : . . . ١٢٧٠٠٠ صوت في صالح الجمهورية ، ١٠٧٠٠٠٠ صوت في صالح الملكية . وكانت الأصوات الكثيرة من الجنوب في صالح الملكية قد عجزت عن أن توازن أصوات الشمال الأكثر منها في صالح الجمهورية .

وفي إيطاليا التي أصبحت منذ ذلك الوقت جمهورية (لم ينتخب أول رئيس للجمهورية دي نيكولا de Nicola يوم ١٥ يونيو ١٩٤٦) كانت الحكومة ، ونتيجة لنتائج الانتخابات التي لم تعط أغلبية لليمين ، ولا أغلبية لليسار ، لا يمكنها أن تكون إلا من « إئتلاف أحزاب » . وهكذا فإن الحكومة الثانية التي شكلها دي جاسبري de Gasperi في شهر يوليو ١٩٤٦ ، اشتملت على ممثلين للديمقراطيين المسيحيين ، وللحزب الاشتراكي ، وللحزب الشيوعي وللحزب الجمهوري ، وكان هذا « التكتل » يوجه أعمال المجلس التأسيسي ويمثل الجمهورية الإيطالية نظاماً برلمانياً كلاسيكياً . والدستور ، الذي طبق منذ أول يناير ١٩٤٨ ، كان يمثل في نفس الوقت هذه الصفة الأصلية بأن يعيد ، في مادته السابعة ، نص لاتفاقيات لا تران . وفي هذا المجال ، فإن التحالف العجيب بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الشيوعي قد جعل مجرّد الأحزاب والعلمانية ، من أجل إلغاء هذه البقية الباقية من التشريع الفاشستي بدون جدوى .

وسرعان ما أصبح هذا « التكتل الحزبي » مهدداً . في المكان الأول نتيجة لعدم تأكد ولا تقاسم الحزب الاشتراكي ففي مواجهة اتجاه نيني Nenni الذي كان يطالب بتحالف وثيق مع الحزب الشيوعي ، كان هناك إنجساح ساراجات

Saragat الذي كان يخشى من أن يرى الحرب يسير في ركاب الشيوعيين. وفي شهر يناير ١٩٤٧، ترك سارا جات وأعوانه الحزب الاشتراكي الإيطالي، وأسسوا الحزب الاشتراكي للأهل الإيطاليين ، P. S. L. I. ؛ وفي الأشهر التالية قام قادة إشتراكيون آخرون ، مثل لومباردو ، وسيلوني ، وروميستا بترك حزب نيفي بدورهم .

ولكن تحطم التكتل لم يحدث إلا في شهر مايو . وقرر دي جاسبيرى ، مثله في ذلك مثل زملائه الفرنسيين والبلجيكيين ، وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الحرب الباردة ، أن ينفصل عن الشيوعيين . ولما كان نيفي مصمماً على ربط مصيره بمصير أصدقائه الشيوعيين ، فقد كان على دي جاسبيرى أن يشكل حكومة جديدة مع الديمقراطيين المسيحيين وحدهم ، وبعض الشخصيات مثل الليبيرى إلى لينودى Einaudi ، والجمهورى سفورزا Sforza . وفي شهر ديسمبر ١٩٤٧ ، قام دي جاسبيرى من جديد بتعديل وزارته حتى يدخل فيها سارا جات .

ووافق الناخبون على هذه القرارات في ١٨ أبريل ١٩٤٨ . فالانتخابات التشريعية النى وقعت بعد أربعة أسابيع فقط من « ضربة براغ » ، كانت قد تمت على مسألة التهديد الشيوعى . ولقد حصل الشيوعيون ، وإشتراكيو نيفي ، المتجمعون في « الجبهة الديمقراطية الشعبية » ، فى المجموع على ٩ مليون صوت ، أى مليون صوت أقل مما كانوا قد حصلوا عليه فى عام ١٩٤٦ . ولما ترفع عدد الأصوات التى حصل عليها الديمقراطيون المسيحيون من ٨ مليون إلى ١٢.٧٠٠.٠٠٠ صوت ، أى ٤٨.٥ ٪ من مجموع الأصوات ، وبموجب لهم قانون الانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس (٣٠٦ من ٥٧٤) . ولذلك فإن الديمقراطية المسيحية كانت هى المستفيد الأول من رد الفعل المعادى للشيوعية عند الإطاليين . ومع ذلك فإن دي جاسبيرى لم يسيء استخدام هذا

الانتصار . ولم يشكل حكومة من حزب واحد ؛ وكان يفضل الاحتفاظ
بتركيبه ذلك التحالف بين الديمقراطيين المسيحيين ، واشتراكيي ساراجات ،
والأحرار (الليبيراليين) ، والجمهوريين ورغم ذلك ، فإن هذا التكتل الحزبي ،
الذى كان قد نتج عن المقاومة ، قد مات . وأنهى عام ١٩٤٨ ، بالنسبة لإيطاليا ،
فترة ما بعد الحرب .

ولكن الامكانيات لم تكن مشجعة تماماً . فإذا كان من الممكن اعتبار أن
المسألة السياسية قد سويت ، فإن المشكلات الاقتصادية كانت تفرض نفسها دائماً
وبحدة وتسبب في حدوث عدم رضا أو إثارة . ولم يكن ذلك يرجع إلى أن
إيطاليا كانت قد خرجت من الحرب بخسائر لا يمكن تعويضها . فإذا كان
هناك تخريب كبير للمقارنات في المدن الكبيرة من القصف الجوي ، فإن التجهيز
الصناعي في إيطاليا العليا كان على العكس من ذلك قد تمت حمايته بشكل ملحوظ
بقوات المقاومة . وكانت المقبات التي تواجه إعادة التعمير السريع تأتي بنوع
خاص من عدم كفاية التموين بعد تدهور أحوال الزراعة ، والاتساع المثير للقلق
الذي أصاب السوق السوداء ، وكذلك بنوع خاص تلك التهديدات التي كانت
تثقل على العملة بالزيادة الخطيرة لحجم النقد بعد أن كان الألمان قد أصدروا
أوراق البنكنوت بطريقة مغالى فيها ، ومن بعدهم الحلفاء والحكومة الإيطالية .
فعند نهاية عام ١٩٤٤ كان حجم النقد قد وصل إلى ١٥ ضعفاً لما كان عليه في
عام ١٩٣٨ ؛ ووصل في وسط عام ١٩٤٧ إلى ٢٦ ضعفاً . وكان ارتفاع الأسعار ،
الذي ترك وراءه وبمسافة طويلة ارتفاع الأجور ، يشير أوساط العمال وأصحاب
الأجور من الطبقة الوسطى .

ولم تقيم الحكومات الإيطالية ، مثل حكومات دول أوروبا الغربية ، بمبادلة
أوراق العملة في وقت التحرير . وأجبرت الزيادة المستمرة في الأسعار ، من

شهر مايو ١٩٤٦ إلى شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، نائب رئيس مجلس الوزراء وزعيم
الميراثية ، لينودي ، على اتخاذ إجراءات ضرورية من أجل الاصلاح . وأمر ،
فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ ، بتخفيض كبير الائتمانات المصرفية للصناعة والتجارة .
وهذا الاجراء وحده ، ويأجبهه المشروعات على أن ترسل إلى السوق مخزوناتهما
التي كانت ترغب فى المضاربة بأسعارها ، ويظهره الرأى العام أهم أن يبحثوا
عن الحل فى خفض قيمة الليرة ولكن فى سياسة لخفض الاسعار ، غيرت المناخ
النهضاتى . وساعد على هذا التغير تطبيق سياسة الاستيراد الكبير التى إختارها
مرزا جورا Merzagora وزير التجارة الخارجية ، وكذلك إستغلال مورد
جديد من موارد الطاقة ، وهو الغاز الطبيعى ، فى شمال إيطاليا ، وكذلك منح
قروض مارشال ، وعادوا إلى معدل ما قبل الحرب فى عام ١٩٤٨ بالنسبة
الانتاج الصناعى ، وفى العام التالى بالنسبة الانتاج الزراعى . ولا شك فى أن
إيطاليا لم تكن قد وجدت حلا بعد لمشكلات البنيان ، مثل تخلف الجنوب أو
الهجرة ، أو من جانب آخر مشكلات البطالة ، وإنهيار صادراتها . ولكن السوق
السوداء إختفت ، وتوسعت الشروط النفسية اللازمة للتنمية ، فى هذه البلاد
التي ، رغم هزيمتها ، قد إحتفظت بوحدة وطنية أخيرة ، حتى وإن كان البعض
قد نظر لإيها ، عند التحرير ، على أنها ضعيفة .

الفصل السابع

المتشورون الانجلوسكسون

يشتمل الحديث عن الانجلوسكسون شرح ظروف كل من بريطانيا العظمى ودول الكومنولث ، والولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب مباشرة ، وبصفتهما دولاً منتصرة ، من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٠ ، أى في فترة إعادة البناء والرعاية .

١ - بريطانيا العظمى :

إذا كانت الحرب قد كلفت بريطانيا العظمى الكثير ، فإنها في نفس الوقت قد أعطت الإنجليز ، مع تجربة التمسوين ، والمراقبات ، والمعونة المشتركة أثناء القصف الجوي ، والبؤس والمقاساة ، طرقاً جديدة للتفكير ، والسلوك . تنهية الشعور المعنوي المدفئ الوطني والميل إلى المساواة ، والأمل في مجتمع أفضل حيث يمكن لكل فرد أن يجد إمكانية الحياة والعمل في إطار لائق ، والإيمان في أن سياسة تطويع خاصة بها يمكنها أن تقضي هل الصعوبات الاقتصادية وتبعد ذلك الحجم الخطير للبطالة . وجاء نجاح العمال في انتخابات ٥ يوليو ١٩٤٥ أحسن مترجم لهذا التفكير : فكان الانتصار يرجع قبل كل شيء للرغبة الضخمة في التغيير التي اشتعلت عليها الحرب ليس فقط عند الطبقة العاملة ولكن كذلك عند الطبقة الوسطى . وأصبح في وسع حزب العمال ، وبدون معوق ، مع هذه الأغلبية الكبيرة التي تقرب من ١٥٠ مقعداً زيادة على كل الأحزاب الأخرى ، أن يحاول أول تجربة اشتراكية في التاريخ الإنجليزي .

وتحت إدارة كليمينت أتلي : Clément Attlee رئيس الوزراء الذي ظهر دون بريق بعد ونستون تشرشل ، واسكن الذي أظهر قدراته على إدارة مجموعة

من الوزراء أكثر منه نبوغا وأكثر ديناميكية مثل إرنست بيغن Ernest Bevin في وزارة الخارجية ، وهيج دالتون Hugh Dalton ثم ستافورد كريبس Stafford Cripps لوزارة المالية ، وهربرت موريسون Herbert Morrison للسياسة الاجتماعية ، وأنورين بيفان Aneurin Bevan لوزارة الصحة العامة ، استعدت حكومة العمال لتحقيق برنامجها على مرحلتين . في المرحلة الأولى ، الاستيلاء على القطاعات الأساسية في الاقتصاد ؛ وفي المرحلة الثانية ، تحقيق الإصلاحات الاجتماعية التي تسمح بالوصول إلى « دولة الرفاه » .

وكان معنى الاستيلاء على القطاعات الأساسية في الاقتصاد ، هو التأمين . وبعد الإعداد لها بواسطة لجنة لإدخال الاشتراكية في الصناعات برئاسة موريسون ، أصبحت التأمينات فعلية في عام ١٩٤٦ بالنسبة لبنك إنجلترا (فبراير) ، وللبنك (يوليو) ، والطيران المدني (أغسطس) ؛ وفي عام ١٩٤٧ بالنسبة للراديو والكابلات البحرية (يناير) ، والنقل والكهرباء (أغسطس) ؛ وفي عام ١٩٤٨ بالنسبة للغاز (فبراير) . أما تأمين الصناعات التعدينية ، التي أعد لها منذ عام ١٩٤٦ ، وتأخرت نتيجة للمعارضة العنيدة من جانب المحافظين ، فإنه لم يتم التصويت عليها إلا في شهر نوفمبر ١٩٤٩ . ذلك أنه لم يكن لها نفس صفات ما سبقها ؛ ولم يكن من السهل تبريرها ، مثل الفحم مثلا ، بواسطة تكاسل المقاولين الخاصين . وكانت الصناعات التعدينية قد أُنشئت ، منذ اليوم التالي لنهاية الحرب ، فاعليتها وحيويتها . وكانت حجة العمال أنه لا يمكن ترك صناعة أساسية في أيدي أقلية مالية . وهذه المرة ، أصبحت التقطيعات تامة وكاملة مع المعارضة . وصدر قانون ٢٤ نوفمبر الذي أمم مناجم الحديد ، والأفران العالية ، ومصانع الصلب ، وأنهاء « هيئة الحديد والصلب » البريطانية العظمى . وتسبب عن العسكرة العنيدة لأوساط رجال الأعمال ، وعلى ذلك الحاجر الذي فرضه مجلس اللوردات ،

تأخر تطبيق القانون حتى عام ١٩٥١ ، وقايلا من الوقت قبل عودة المحافظين إلى السلطة ، وإلغاء التأمين في ١٤ مايو ١٩٥٣ .

ومن الواجب ألا يتحول هذا الرصيد الكبير إلى ما يؤدي إلى الخيال . فعمليات التأمين التي لم يكن الإعداد لها قد تم دائما بشكل جيد ، لم تمس سوى خمس الصناعات البريطانية ؛ هذا علاوة على أن المديرين قد ظلوا تقريبا كما كانوا ، والعمال الذين لم يحصلوا على أشرف أكبر عما كان لهم فيما سبق ، بدوا على أنهم قد أظهروا من عدم الاهتمام ما يزيد على الحاس . وكانت النتيجة الوحيدة الهامة هي عملية تحويل إدارة عدد معين من القطاعات إلى الدولة ، وبشكل يسمح بأن تدبر الإقتصاد الوطني بشكل أكثر سهولة .

أما التشريعات الاجتماعية ، فإيها صدرت خلال السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ ؛ وكان القانونان الأكثر أهمية من بينهما هما قانون التأمين الوطني في عام ١٩٤٦ ، وقانون إدارة الصحة في نفس العام . ونظام القانون الأول وشرع لنظام ضمان اجتماعي تشرف عليه الدولة بشكل كامل ، ويعطى كل البالغين ، بما في ذلك الأشخاص الذين ليست لهم مهنة ، ضد أخطار البطالة ، وحوادث العمل ، والحمل ، والولادة ؛ والشيخوخة ، والتمهل . وأصبحت الدولة تستلم أنصبة ، التي لم تسكن تغطي في واقع الأمر سوى ما يقرب من خمس المصروفات الفعلية تقريبا ، وتدفع الباقي من الميزانية العامة . أما القانون الثاني فإنه أنشأ إدارة للصحة الوطنية ، الشهيرة ، والذي كان طابعها الأساسي أن تكون « كاملة » ، أي أن كل الأفراد الذين يعيشون في بريطانيا العظمى ، بما فيهم الأجانب ، كانوا يفيدون منها ، كما أن كل أنواع العلاج كانت مجانية ، ودون دفع أى نصيب للمشاركة في ذلك . وكان مشيئة ذلك ، وهو أنورين بيفان قد تلبأ بتكاليف سنوية تصل إلى ١٤ مليون جنيه ؛ ومنذ السنة الأولى زادت المصروفات على

٢٠٠ مليون . فكان من الضروري التنازل عن المجانية الكاملة ، بالنسبة لملاج الاسنان بنوع خاص ، ولكن المصروفات لم تكف عن أن تزايد في ثقلها ، وتؤثر على توازن الميزانية .

وإلى جانب الضمانات الاجتماعية ، أعيد تنظيم المساعدات بواسطة قانون المعونة العامة ١٩٤٦ للمعاقمين ، وأصحاب البطالة الطويلة ، والشيوخ بدون معاش ، وكذلك البنات — الأمهات ، وحصل الأكثر شباباً من بينهم على تكوين مهني يسمح لهم بإيجاد مكان لهم في المجتمع .

وارتبطت كذلك بالسياسة الاجتماعية مشكلات الإسكان وتحسين الاراضى . وعند نهاية الحرب ، كانت أزمة الإسكان ، التي نتجت عن القصف الجوي ، وكذلك عن زيادة السكان ، وصفر سن الزواج ، قد تسببت في نشأة المضايقات . وكانت حركة الاحتلال بالقوة لبعض المساكن الشاغرة ، والتي تزايدت في لندن نفسها في شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، قد أثارت قلق الحكومة ، ودفعتها إلى إعداد قانون للإسكان ، ولتعميم سياسة المعونات التي تعطى للبلديات ، من أجل بناء مساكن للعالم . وبعد ثلاث سنوات ، عد قانون جديد هذه المعونات لكل عمليات البناء في البلديات ، سواء أكانت للعالم أو الغيرهم . أما فيما يتعلق بسياسة تحسين الاراضى ، فإنهم قد استعدوا لها بقانون عام ١٩٤٧ ، الذي عهد لمجالس البلديات بمهمة وضع خطط عشرية ، وبخاصة بقانون المدن الجديدة (١٩٤٦) الذي تنبأ ببناء مدن عديدة جديدة تماماً من أجل القضاء على الازدحامات الضخمة في التجمعات في المدن .

وكانت النقطة الاصلية في السياسة الاجتماعية لحكومة العمال تتمثل في أنها قد اعتبرت الاهالى ككل يعامل كمجموع . فن ناحية ، كان التشريع الاجتماعي يطبق على الجميع ، من فقراء وأغنياء ، وبطريقة لا تجعل الفقراء يشعرون بأي

تخرج من أنهم يحصلون على معونة ، ويقلل من حدة التمييز بين الطبقات ومن ناحية أخرى ، فإن الأمر لم يكن يتعلق بإضافة بعض خدمات إجتماعية إضافية لتلك التي كانت قد عملت منذ صدور قانون التأمينات الإجتماعية في عام ١٩١١ ، بل كان يتعلق بالإعتراف بوحدة الأمة وتضامنها . وهذا السنوى وراء العالمية ، هو من خصائص « دولة الرخاء » البريطانية . وكان يتفق تماماً مع نظريات العمال التي أعلنها بيفان Bevan في هذه العبارة المثيرة : « المسكن ، والصحة ، والتعليم ، والتأمين الإجتماعي ، هذه هي حقوقكم الطبيعية » .

ولم يكن من السهل تصور هذه السياسة في إنتصاد قاسى من مجهودات الحرب . ومنذ البداية ، عملت سياسة حكومة العمال على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، عن طريق زيادة الصادرات ، وتقليل الواردات ، ومن أجل ذلك كان من الضروري زيادة الإنتاج في الزراعة ، وكذلك في الصناعة التي أفادت من إختفاء منافسين أجنبيين رئيسيين ، ومن الطلب الكبير على سلع التجهيز من جنائب دول الكومنولث . ومنذ عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٧ ارتفعت قيمة الدخل الزراعى بنسبة ٢٠ ٪ بينما تقدم الإنتاج الصناعى بنسبة ٣٠ ٪ . وهذه النتائج الواضحة تم الوصول إليها نتيجة لمجهودات المفتحين ، التي شجعتها تلك الحملة النفسية ، والتي كانت شعاراتها ، مثل « ١٠ ٪ أكثر » ، ينشرها رئيس الوزراء نفسه .

ولكى يقللوا من الواردات ، إنتاجوا ، باستئسادهم على المراقبة التي كانت موجودة في زمن الحرب ، إلى التحديد الذى يفرض على الطلب . وحدث ذلك بدرجة أن نظام التمرين أصبح في سنوات ١٩٤٦ — ١٩٤٧ أشد قسوة مما كان عليه في زمن الحرب . ولم تكن سياسة « التمشف » هذه محددة في ذلك الوقت على بريطانيا العظمى وحدها ، ولكن ما كان يمثل أصالة التمشف

البريطاني كان هو طول مدته (أكثر من ثلاث سنوات) ، والذي كان يتمشى مع وجود السير ستافورد كريپس Stafford Cripps الصاعد على رأس المجلس الأعلى للتجارة Board of Trade ثم في وزارة الخزانة .

وكانت النتائج ممتازة . وأولا في ميدان العمل . ذلك أن هذا المرض الخاص بالبطالة ، والذي كان قد مس ما يزيد على مليون ونصف مليون غشية إعلان الحرب العالمية الثانية ، اختفى تماما تقريباً . وشهدت السنوات الأولى التالية لنهاية الحرب إنخفاض عدد العاطلين إلى ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ ، أى إلى ما يقل عن ٢ ٪ من مجموع السكان العاملين .

وكانت النتائج أكثر أهمية من ذلك في الميدان التجارى . فنذ عام ١٩٤٦ سمح الازدهار السريع للصادرات ، والمحافظة على مستوى مضبوط للواردات بعودة إلى توازن الميزان التجارى ، وجعل الصادرات تغطى ٨٤ ٪ من معدلات الواردات ، وأدت أزمة ١٩٤٨ إلى حدوث إنخفاض قصير المدى ، ثم تخطيه بنجاح في سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . وسمح لإنخفاض سعر العملة في شهر سبتمبر ١٩٤٩ ، والاحتياجات العالمية التى تسبب فيها نشوب حرب كوريا ، برفع معدلات التغطية إلى ٩٤ ٪ . وكان الإنهيار المأساوى فى عام ١٩٥١ يمثل نهاية هذه الفترة المتألقة .

وفى ميدان السياسة الاقتصادية القصيرة المدى ، إنشغلت حكومة العمال بنوع خاص بالكفاح ضد إنخفاض سعر العملة ، وإلى الهجمات الموجهة ضد الجنيه ، ووصات فى ذلك الى نتيجة سارة لا تعادل فعند وقف العمل بقانون الإعارة والتأجير ، تمكنت المفاوضات التى هدفت للحصول على قرض أمريكى ، والتى عهدوا بها إلى كينيس Keynes من أن تحصل بريطانيا العظمى على مبلغ أربعة مليارات من الدولارات بفائدة قدرها ٢ ٪ . تدفع على خمسين سنة ؛ ولكن هذا

الإلتئان كان مرتبطاً بوعده يتعلق بالتوصل الى إمكانية التحويل الكاملة للجنيه في ظرف عام . وكان دالتون Dalton ، بتحديد قيمة الربح مع أقل مستوى يمكن ، قد مارس سياسة إلتئان عادية تعطي ضربات سوطاً للتحويل الصناعي وللبده بالانصدير ، ولكنها كانت تمثل خصائص تؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل يشير القلق . وكان شتاء ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الشديداً القسوة ، والذي زاد من تعقيداته حدوث اضطرابات في وسائل النقل في لندن ، الأمر الذي أدى الى تعطيل السمك الحديدية ، والقضاء على مخزونات الفحم ، قد أوقف المصانع ، وتسبب في نقص في الانتاج وفي الصادرات ، الأمر الذي كان يعيد تحريك عملية البطالة . وفي ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، حافظت الحكومة ، رغم هذه الظروف ، على وعدها ، وأقرت أمر التحويل الكامل للجنيه . وسرعان ما قام أصحاب الديون الاجنبية بالإسراع في تحويل الجنيه الى دولارات ، بينما كان عدم توازن الميزان التجارى يحجر الحكومة على أن تفرق في القرض الأمريكى . وفى ٢٠ أغسطس ، لم يكن قد بقى من هذا القرض الأمريكى سوى ٤٠٠ مليون دولار ، وأصبح على وزير المالية أن يعلن وقف حرية تحويل الجنيه الى دولار .

وهذه التجربة القاسية ، والتي بدت على أنها تظهر أن الحكومة لم تعرف كيف تتنبأ ، وكيف تعمل ، أثرت على الروح المعنوية الامة بشكل خطير . وألقى آتلى Attlee بالمستوى على دالتون ، الذى وضع كرئيس فى مكانه . وقام هذا الأخير بممارسة سياسة ، وعلاوة على سياسة التقشف ، تتعلق بتنظيم الطلب ، بواسطة آلة الميزانية وأجهزة الضرائب ، وبشتيت الرواتب التى تم التفاوض عليها مع النقابات . ونجحت هذه السياسة ، ولكن النجاح كان يرجع بشوع خاص الى مشروع مارشال الذى كان قد ضمن لبريطانيا العظمى ، وبصفقتها الدولية الثانية المستفيدة منه من حيث القيمة بعد فينسلا ، حقنسة قوية من

الدولارات . وأفاد هازولد ويلسون Harold Wilson الرئيس الشاب والنائب للمجلس الاعلى للتجارة من تحسين الموقف ، وحاول أن يقضى على نظام التموين الذاتي ، وعلى المراقبات فى أقرب فرصة ممكنة ، من أجل التخفيف على شعب أرمق بأن يكون ، حتى فى ربيع ١٩٤٨ ، أكثر شعوب أوروبا فى سوء التغذية .

وفى أثناء ذلك الوقت ، وقعت أزمة جديدة للجنيه ، أجبرت وزير الخزانة على أن يخفض قيمته (١٨ سبتمبر) . وجعلت نسبة التخفيض (٣٠/٠) الاسعار الانجليزية أكثر قدرة على المنافسة ، ودفعت الصادرات الانجليزية بدرجة مكنت الحكومة الانجليزية من أن تعلن ، فى شهر ديسمبر ١٩٥٠ ، أنها تتخلى عن معونة مارشال . ولكنه كان من المؤكد أن الاسعار سوف تزداد نتيجة لتزايد قيمة الواردات ، وأن هذا الارتفاع سوف يجعل كل تثبيت للاجور غير ممكناً ، وكل سياسة للقضاء على ارتفاع الاسعار فاشلة . وكان خفض قيمة الجنيه ، يمثل نهاية سياسة التقشف ، مع ما يحمله ذلك من تناقض .

وزادت عملية ارتفاع الاسعار نتيجة لمسألة كوريا : فأثرت عملية ارتفاع الاسعار العالمية بسرعة فى بريطانيا العظمى ، فى نفس الوقت الذى قامت فيه هذه الأخيرة بسياسة إعادة تسليح غالية الثمن . وتضايق حزب العمال الى درجة كبيرة نتيجة لذلك ، وانقسموا على أنفسهم . فرفض البعض أمر التخلي عن السياسة الاجتماعية ، وخاصة ما يتعلق منها بالخدمة الصحية ، وقام الآخرون ، وهم خصوصاً بيفان ، بتوبيخه على أنه قد حمل الميزانية أعباء ثقيلة . وفى يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ انتهى التعديل الوزارى بوضع هيج جاتسكيل Hugh Gaitskell ، وهو خصم بيفان ، على رأس وزارة الخزانة . وحين قام هذا الأخير ، بتقديم مشروعه للميزانية ، فى الربيع التالى ، والذي تضمن رفع الضرائب ، ودفع المقيدين من

خدمات الصحة العامة لجزء من مصاريف العلاج ، اضطرب بيفسان وأصدقائه ، ويلسون وفريمان Freeman ، الى تقديم استقالتهم (في ١٠ أبريل ١٩٥١) .

فاذا كانت القيمة الفعلية بالنسبة لبريطانيا العظمى ، للاصلاحات الاجتماعية التي قامت حكومة العمال بتطبيقها ؟ لقد لاحظ البعض أن دولة الرخاء ، قد كانت وحدها ، وفي عام ١٩٤٩ ، ما يقرب من ٤٥ مليون جنيه ، وأن سياسة تثبيت أسعار المعيشة والغذاء ، قد كانت في نفس الوقت عبئاً يصل الى نفس القيمة . أى أن الأمر يصل بالنسبة لميزانية ١٩٥٠ الى أن مجموع المصروفات التي يمكننا أن نسميها اجتماعية قد وصل الى ٤٥٪ من اجمالي المصروفات العامة . ولا شك في أن هذا الارتفاع في الاعباء قد تسبب في تهديد بارتفاع مستمر في الاسعار . وأكد الآخرون ، من وجهة النظر النفسية ، أن دولة الرخاء كانت وسيلة فعالة للتغلب على الصعوبات لأنها « ضمنت التضامن العام في التضحية وفي الجمود » . ولا يقل عن ذلك أهمية أن زعماء العمال أنفسهم ، الذين خشوا من ضخامة المصروفات من الميزانية العامة ، قد قرروا أن يفرضوا من أجل عام ١٩٥١ حداً حداً يبلغ ٤٤ مليون جنيه لكل من مصروفات الصحة العامة وللمعونات المعطاة للمنتجات الغذائية . ولم يخفف هذا إلا جزءاً بسيطاً من أعباء دولة الرخاء .

وفي ميدان العلاقات مع دول الكومنولث التي سادت فيها ، في جنوب شرقي آسيا ، موجة من الحركات الوطنية في فترة ما بعد الحرب ، صممت حكومة العمال هنا أيضاً ، على إدخال تجديد . وكان وجود صيغة مرنة وغير محددة مثل صيغة الكومنولث تسمح تقريباً بكل تطور ، ماداموا يرغبون ، كما قال آتلي ، في اعتبارها على أنها « إشراك حر لشعوب حرة » .

وكان الحساب الختامى لعملية إنهاء الاستعمار ، فى مجموعه ، موافقاً للغاية .
فلاستقلال الذى منحه للهند (١٥ أغسطس ١٩٤٨) سمح بالإحتفاظ بعلاقات جيدة
مع الحكومتين الجديدتين ، للهند وللباكستان ، وبالإحتفاظ بهما داخل الكومنولث
الذى كان قد أفرغ من كل محتوياته ، وأصبح ، كما قال عنه أحد الخبراء ولا يمكن
وصفه . . وكان تقسيم البلاد ، والمقاساة والمذابح التى تسبب فيها ، يمثل الجانب
المؤلم لهذه المشكلة . وكان الاستقلال الذى منحه لبورما (أكتوبر ١٩٤٧) ولسيلان
(ديسمبر ١٩٤٧) قد أعطى نتائج غير متساوية ؛ فظلت سيلان داخل الكومنولث
وخرجت منه بورما . وأخيراً فإن محاولة إنشاء اتحاد ماليزى قد فشلت ،
واضطرت القوات البريطانية الى أن تواجه حرب عصابات طويلة .

وكانت سياسة حزب العمال فى الشرق الاوسط أكثر إيجاباً . فشل ، ورغم
حسن نية بيفن ، فى المفاوضات مع مصر ، وفشل فى فلسطين ، منع رفض أصحاب
المصلحة ، العرب واليهود ، قبول مشروع موريسون (يوليو ١٩٤٦)
وانسحاب الحكومة البريطانية التى أعادت لهيئة الأمم المتحدة أمر الوصول الى
حل . وكان ميلاد دولة إسرائيل (١٥ مايو ١٩٤٨) قد تم رغم وضد بريطانيا
العظمى ، التى فقدت كل نفوذ فى هذه المنطقة من الشرق الأدنى .

وفى العلاقات الدولية ، كانت سياسة حزب العمال خجولة للغاية . فكان
أرنست بيفن يفهم جيداً أن بريطانيا العظمى لم تعد تحسب ، ورغم مؤتمربوتسدام
من بين الدول «العظمى» . ومن جانب آخر ، لم تكن له شخصية ولا هيبة تشرشل ؛
وكان تشرشل وليس بيفن هو أول من أعلن خطر إنقسام العالم الى كتلتين
متعاديتين ، وذلك فى خطبة فيلتون (مارس ١٩٤٦) . وأخيراً ، فإن المشهور
بضعف الوسائل المالية لبريطانيا العظمى هو الذى دفع بيفن الى التخلي عن الدعم
المكلف كثيراً للنظم التركية واليونانية ؛ وكانت عودة لإنهاض بريطانيا العظمى

قد تمت بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترومان (فبراير ١٩٤٧) .
ومنذ عام ١٩٤٧ ، وفي الوقت الذي شعر فيه بيفن بخطر الاتجاه التوسعي السوفيتي
لم تعد بريطانيا العظمى تلعب سوى ذلك الدور اللامع لتابع الولايات المتحدة
في سياسة والإحتواء، التي انتهت الى التوقيع ، في ٤ أبريل ١٩٤٩ ، على معاهدة
شمال الأطلسي . وفي مسألة كوريا ، قام كل من آتلي Attlee وموريسون ،
خلفاء بيفن Bevin بتأييد السياسة الأمريكية في نفس الوقت الذي كانوا يخشون
فيه من قلة حذر ماك آرثر Mac Arthur ؛ ولكن ترومان لم يكن في حاجة أبداً
لنصائح آتلي ، وجعله يشعر بذلك .

وكانت السياسة الخارجية هي أحد الميادين التي ظهرت فيها سريعاً مسألة
الانقسامات الداخلية عند العمل بشكل واضح . فبعد موريسون ، الذي كان مخلصاً
للتحالف الأطلسي ، ولكن الذي شاء سوء حظه أن يواجه في بضعة أشهر (١٩٥١)
هجمات مصدق في إيران ، والنحاس في مصر ، والإهانة الناتجة عن توقيع
الولايات المتحدة ، واستراليا ونيوزيلندا لميثاق جنوب شرق آسيا A.N.Z.U.S
والذي استبعدت منه بريطانيا العظمى ، ظهر بيفان Bevan الذي كرر أن السياسة
الأمريكية كانت تضر بريطانيا العظمى لحزب العمال الى ذلك الاتجاه الذي كان
من الضروري عدم السير فيه .

والواقع أن للصعوبات التي كانت حكومة العمال تسير صوبها كانت أكثر
خطورة من كونها مجرد إختلافات في وجهات النظر بشأن السياسة الخارجية .
ومنذ عام ١٩٤٩ ، بدا أن شعبية حزب العمال قد مست ؛ إذ أن الرأي العام كان
كان قد مل سياسة التتشف والتوجيه التي لم يجد منها سوى المشاكل . وأظهرت
الانتخابات البلدية ، في شهر مايو ، تهمرة الإشتراكيين ، وبخاصة في لندن . وفي
داخل الحزب ، زادت خطورة الخلافات ، التي بدا أن آتلي لم يعد قادراً على

السيطرة عليها. وفي مواجهة اتجاهات موريسون المعتدلة ظهر جناح يسارى متأثر ببييفان وأصدقائه ، والذي كانت كلماته الرائدة عن الحاجة تشير جزءاً من رأى العام ، وإن كان قد نجح في التأثير على برنامج العمال الخاص بالانتخابات القادمة، وهذا البرنامج ، الذى نشر فى ١٢ أبريل ١٩٤٩ ، أظهر أن الاتجاه المعتدل ، المسمى «اتجاه تدعيم» الإصلاحات التى تمت ، لم يستمع إليه أحد ؛ وكان يضم فى حقيقة الامر قائمة بتأميمات جديدة تم ، ويطالب بأشراف أشد قسوة على التوزيع . وترك الميدان خالياً أمام تشرشل الذى قام بتدخلات شديدة ، ولم يتراجع عن إعلان فشل التأميمات (وإن كل الصناعات المؤتممة ، وبدون إستثناء ، تمثل عجزاً) ، وأمام حزب محافظون مجدد ، ظهرت فيه أسماء جديدة مثل إيان ماكلاويد Ian Mac Leod ، وريجيناالد مودلينج Reginald Maudling وادوارد هيث Edward Heath ، وحزب كان قد إستعاد ثقة الشباب ، والطلاب بنوع خاص .

وكانت الانتخابات العامة فى ٢٣ فبراير ١٩٥٠ (وكانت الوزارة قد حلت المجلس يوم ٣) نذيراً غير متوقع لحكومة حزب العمل . وكان جمهور الناخبين قد أظهر إهتمامه بالحالة السياسية بتصويته بنسبة ٨٤٪ . وهى نسبة لم تحدث فى تاريخ بريطانيا العظمى . وكان فيها كذلك مليون مناهب أكثر من عام ١٩٤٥ ، ذهبت ثلثي أصواتهم إلى المحافظين . أما بالنسب ، فإن العمال قد خسروا فى المدن القريبة من العاصمة ، وكذلك فى لندن نفسها ، وفى بعض المدن الصناعية فى الشمال ، وفى كل المناطق التى كانوا يأملون فى أن يكسبوا فيها نتيجة للإصلاحات التى قاموا بها ؛ ولم يتمكنوا ، فى نفس الوقت ، من الوصول إلى قلاع المحافظين فى الأرياف .

وعاد حزب العمل لمجلس العموم بأغلبية خمسة مقاعد (مقابل ١٥٠ فى عام

(١٩٤٥) الأمر الذى سمح له بالاحتفاظ بالسلطة ، ولكن دون القدرة على التقدم بتشريعات خاصة بالحزب ، ولا حتى التمكن من مواجهة الصعوبات الاقتصادية ، والصعوبات المتعلقة بالميزانية وجاءت إستقالة بيفان ، فى شهر أبريل ١٩٥١ ، لىكى تضعف الحكومة ، فى الوقت الذى توفى فيه بيفن ، والذى لم يسحب فيه كويدس ، المريض ، والذى إستعد فيه كل من آتلى ، ودالتون ، وموريسون للتدخل عن العمل السياسى . وحين مضطرب آتلى إلى أخذ قرارات خطيرة من أجل إيجاد حلول لمشكلات العجز الخارجى والموارد اللازمة للميزانية ومن أجل تمويل مصاريف إعادة التسلح ، قرر إستشارة الناجبين . وفى ٥ أكتوبر ١٩٥١ وقع الملك جورج الخامس على إعلان حل مجلس العموم ، وتمددت الانتخابات ليوم ٢٥ .

وجاءت الحملة الانتخابية لىكى تضع فى مواجهة حزب المحافظين الشديد الحذر ، والذى ظهر على أنه الحزب الوحيد القادر على وضع أسس مجتمع حر ، حزب الأحرار غير المنظم ، وغير القادر على تقديم مرشحين فى خمس دوائر من بين كل ستة دوائر ، وحزب العمال الذى لم يعد لديه ما يمكنه أن يعسده فى السياسة الداخلية ، والذى قنع بأن شهر خوفه بالتحديث عن « الروح الحربية » عند المحافظين فى السياسة الخارجية . ولانطلق تشرشل ، وأفاد من مأسى موريسون وألقى شعار : « عيدان ، سودان ، بيفان » . وجاءت النسبة الجيدة فى المشاركة فى الانتخابات (٨٢.٥ / ٠) والحركة المتماثلة فى كل البلاد من أجل المحافظين لىكى تضمن لهم ، وبدلاً من أغلبية الأصوات (حصلوا على ١٣٧١٧٠٠٠ ، فى الوقت الذى حصل فيه العمال على ١٣٩٤٨٠٠٠) على أغلبية ما يقرب من عشرين مقعداً ، والتى رأوا أنها كافية من أجل الحكم ، وإن كانت قد ظهرت على أنها ضعيفة فى هذه البلاد التى كانت مقسمة بشكل متساوى تقريباً بين الحزبين الكبيرين .

٢ - دول الكومنولث :

كانت مشكلات ما بعد الحرب ، في دول الكومنولث ، تتعلق بدرجة أقل بعملية إعادة البناء عنها بالإحتفاظ بالإنتصارات الاجتماعية التي كانت قد حققتها حكومات العمال التي تولت السلطة قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها. ففي زيلندا الجديدة ، ذلك الجزء من « دولة الرخاء » ، حاولت حكومات العمال لسافيج Savage (١٩٢٥ - ١٩٤٠) ثم لفرير Fraser (١٩٤٠ - ١٩٤٩) بعناية ألا تؤثر الحرب في تشريعات ١٩٣٨ ، والتي إعتبرت على أنها مثال لغيرها. وهذا النظام للضمان الإجتماعي المبني على جمیع اشتراكات وعلى ضريبة خاصة ، وهو اشتراك الضمان الإجتماعي ، والذي تديره وزارة للضمان الإجتماعي التي أنشئت في نفس السنة ، بدأ تطبيقه بالكامل في عام ١٩٣٩ . ولقد إستمرت تكاليفه في الإرتفاع : فبعد أن كان يمثل ٦٪ من الدخل القومي في عام ١٩٤٠ ، وصل إلى ١١٪ في عام ١٩٥٠ . وحين أضيفت إلى هذه المصروفات لإنفاقات الحرب ، لم تتردد حكومة العمال في أن تفرض على البلاد سياسة إقتصاد موجه شديدة الصرامة . وكانت وسائل تطبيق هذه السياسة تتمثل في مراقبة الأسعار ، والمرتبات ، والإيجارات ، والتوزيع ، ونظام تموين المواد الغذائية وكانت النتائج سارة : فبالنسبة للخارج ، إختفى دين زيلندا الجديدة تجاه بريطانيا العظمى وبدأت في تقديم القروض لها ، وبالنسبة للدخل ، العملة الكاملة وتحديد ارتفاع الأسعار . وفي اليوم التالي لنهاية الحرب ، مالت الحكومة إلى تقليل حدة المراقبات ، ولكنها إحتفظت إحتياطيا بسلحين : تحديد الأسعار عند تصدير المنتجات الرئيسية . للتجارة الخارجية ، مثل الصوف ، واللحوم ، ومنتجات الألبان ؛ ودعم الميزانية للمنتجات الرئيسية بالنسبة للإستهلاك ، وبطريقة تحتفظ بتكاليف المعيشة في حدود معقولة .

ولم تسر حكومة العمال على طريق التأمينات . وكانت كل ما قامت به ، من أجل إرضاء العداء للتقاعدي بالنسبة للمصارف ، هو أنها قررت في عام ١٩٤٥ تأمين بنك نيوزيلند ، وبدون حماس كبير . ولكن هذا التأمين لم يقطع الصلات الوثيقة للغاية بالسوق المالي في لندن ؛ وحينما انخفضت قيمة الجنيه ، انخفضت قيمة الجنيه النيوزيلندي بنفس النسبة . وكانت نيوزيلندا ، وبصفقتها دولة منضمة بدرجة قوية إلى منطقة الاسترلينى ، قد قاست ، مثل الوطن الأم ، من نقص الدولارات .

ومع ذلك فإن سياسة حكومة العمال قد اصطدمت بصعوبات خطيرة . فمن ناحية ، كانت طلبات المزارعين التي طالبت برفع الأسعار بالنسبة لمنتجاتهم ، ومطالب العمال التي كانت تأمل في رفع الأجور ، قد أجبرتها على زيادة قيمة الدعم من عام لعام . فارتفع من ٣ مليار في عام ١٩٤٢ — ١٩٤٣ إلى ١٣ مليار في عام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، وإلى ١٥ مليار في العام التالى . ومن ناحية أخرى ، كان هناك عدم رضا العمال ، وبخاصة عمال الموانى ، الذى سمح بنشأة اقتصادية يسارية ، داخل المنظمات النقابية . وكانت متأثرة إلى حد ما بالشيوعيين ، وطالبت ، علاوة على التأمينات الجديدة ، بإشراف العمال على الصناعة وطالبت « بالعمل المباشر » ضد أصحاب العمل فى شكل إضرابات خطيرة . وهذا الاتجاه الراديكالى فى النقابات ، والذى سار فى توافق مع إزدياد ارتفاع الأسعار ، أدى إلى إغضب جزء من جمهور الناخبين الذين وضعوا حزب العمال فى أقلية فى الانتخابات العامة سنة ١٩٤٩ .

وشكل الحكومة الجديدة سيدنى هولاند Sidney Holland رئيس الحزب الوطنى ، والذى ظل فى الحكم حتى عام ١٩٥٧ ؛ وبعد فترة قصيرة للعمال (١٩٥٧ — ١٩٦٠) استعاد المحافظون من الحزب الوطنى السلطة تحت قيادة كيت هولوك

Benedict Chifley (بينيديكت شيفلي) كان والده حداداً ، وكان قد عمل سائقاً لقاطرة ، ثم متاعزل نقابى ، وشق طريقه السياسى فى ويلز الجديدة ، فى الجنوب ، وأصبح ولده من العمر ستين عاماً ، رئيساً للسلطة الاتحادية ، وعمل خلال أربع سنوات على تطبيق سياسة تدخل نشطة ، طبقاً للبدائى التى كانت تستند فى نفس الوقت للاشراكية البراجمائية (الذمية) ولتوجيهات كينيس . ولقد عين منذ عام ١٩٤٢ وزيراً لاعادة البناء بعد الحرب ، وكان قد أعد منذ وقت طويل عملية اعادة تحويل بلاده . محدود أهدافه بالعمالة الكاملة ، ووسائله بالاقتصاد الموجه . وكانت النتائج جيدة : وتمثلت نتائجها الواضحة فى تزايد الدخل القومى والاستثمارات ، وتقدم الصناعة ، ونمو المدن . ومع ذلك ، فإن التنمية الاقتصادية قد واجهتها نقط اختناق : نقص الدولار ، والذى زاد من حدته عدم رغبة شيفلى فى طلب قروض أمريكية حتى يظل مخلصاً لمنطقة الاستقرارين ؛ وسوء توزيع الأيدى العاملة ، والتى كانت زراعية إلى درجة كبيرة ، والتى لم يتم التغلب عليها إلا بسياسة تهجير جديدة تماماً . وبررها الوزير كالويل Cairwell المسئول عنها بما يلى : « إذا كان الاستراليون قد تعلموا درساً من الحرب ، فإنه يتمثل فى أننا لا يمكننا أن نستمر فى الاحتماظ بقارتنا لأنفسنا دون أن نزيد عددنا بدرجة كبيرة . » وكان على فتح استراليا أبوابها فى وجه الهجرة أن يعطى نتائج فائقة للتصور : فبينما زاد سكان استراليا من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٤٥ بمقدار خمسة ملايين فقط ، زاد عددهم ، فى عشرين عاماً بمقدار أربعة ملايين . وكانت إحدى النتائج غير المتوقعة لهذا التغيير هو أن الشعب الاسترالى قد فقد جزءاً من شخصيته البريطانية ؛ ذلك أن نصف المهاجرين قد أنوا بالفعل من القارة الأوروبية ، بما فى ذلك آلاف من الأشخاص المنقولين فى الوقت التالى لنهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة .

ولم تكن سياسة التأمينات التي حاول شيفلى تطبيقها ناجحة دائماً. فاحتكار النقل الدولى ، وفيما يتعلق بالخطوط الداخلية ، تم إستبعاده على أساس أنه غير دستورى ، ولأنه يضر بمصالح الدول ؛ فأمنت خطوط النقل الدولى وحدها ، وأعطيت لشركة كاتاس . ولم تلتى عملية تأمين الكابلات الدولية والاذاعة أية صعوبة ؛ ولكن الحكومة لم تجرؤ على الوصول فى التأمينات إلى الفحم ، والذي أنشأت له فقط ، وباتفاق مع حكومة ويلز الجديدة الجنوبية مجلساً أعلى مشتركاً للفحم . وبدأت ، من أجل زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية ومن أجل الرى ، ذلك المشروع الضخم لنهر سنووى ، ولكنها لم تنجح فى السير بالمشروع القديم ، والكبير التكاليف ، والخاص بتوسيع قضبان السكك الحديدية على كل القارة . وكان الموضوع الذى أثار الكثير من الجدل هو مشروع تأمين البنك المركزى ، فى عام ١٩٤٧ ؛ ولما كان هذا البنك موضوعاً منذ عام ١٩٤٥ تحت إشراف الحكومة ، فإن هذا الاجراء بدا على أنه عديم القيمة ، وبدون فاعلية ، ومنحازاً ، ونتيجة للحملة التى شنتها أوساط رجال الأعمال والمحافظون ، أعلنت المحكمة العليا فى شهر أغسطس ١٩٤٨ أن هذا الاجراء كان غير دستورى . وخرجت هيئة شيفلى من هذه المغامرة وقد قلت الى حد كبير .

وكان الانتصار الذى حققه ضد النقابات المتطرفة ، يمثل لفترة طويلة كارثة نزلت بحزب العمال . وكان الاتجاه المعادى للشيوعية عند حزب شيفلى قد فقد صبره أمام حركات الميهاج التى كانت تقوم بها الاتحادات العمالية التى وقعت فى أيدي الشيوعيين من بين عمال المناجم . وفسرت الحكومة حركة الإضرابات التى نشأت فى ويلز الجديدة الجنوبية فى منتصف شهر يونيو ١٩٤٩ ، على أنها محاولة للقضاء على نظام التحكم الإجبارى الذى تستند إليه سياستها الاجتماعية ، وإلجأه إلى القضاء على الإضراب ، قام شيفلى علناً بفضح الخطأ الشيوعى ، ولمستخدم وسائل

نشطة بإرساله الجنود يستخرجون الفحم ؛ وبعد سبعة أسابيع اضطر المضربون الى العودة الى العمل . ولكن رد فعل الرأى العام لم يتم بالطريقة التى اعتقدها رئيس الحكومة : فلم يحتفظ من المسألة الا بالخطر الشيوعى ، وألقى بنفسه الى ناحية الحزب الجديد ، وهو الحزب الحر ، والذي كان زعيمه روبرت منزيس Robert Menzies الزعيم اليميني قد أعاد تنظيمه . وفى انتخابات ١٩٤٩ ، حصل الحزب الحر على أغلبية المقاعد فى المجلس ، وعاد منزيس الى وظيفة رئيس الوزراء ، التى كان قد مارسها من قبل ، من أبريل ١٩٣٩ حتى أغسطس ١٩٤١ . وخرجت استراليا ، فى نفس وقت خروج زيلندا الجديدة ، من حكم حزب العمال ؛ وعلى رأس وزارة ائتلافية (من الاحرار والمزارعين) وضع منزيس المحافظين فى السلطة ، لمدة تزيد على عشرين عاماً .

أما كندا ، فإياها فى نفس الوقت الذى شاركت فيه بقوة فى المعارك (كانت قد جندت مليون جندي) كانت قد حققت أكبر مكاسب من الحرب . وكانت قد اعتبرت ، منذ عام ١٩٤٠ ، على أنها واحدة من اثنين من "دريعات الديمقراطية" ، فكان عليها أن تقدم ، فى نفس الوقت الذى قدمت فيه كميات هائلة من مواد التموين ، مهات حربية ضخمة . وجاءت المنتجات متناسبة مع الجهود : فزاد الانتاج الزراعى بنسبة ٦٠٪ . وجاء اكتشاف مناجم معدنية ضخمة وآبار البترول فى ألبرتا ، ومضاعفة انتاج الصلب ، ومضاعفة انتاج الألمنيوم ستة مرات ، وبناء مئات المصانع فى كولومبيا البريطانية وقرب البحيرات العظمى ، وجوئياً برؤوس الاموال الامريكية التى كانت تيمت عن الايدى العاملة ، ليكنى تسمح لكندا بأن تصل الى مرتبة الدول العظمى الاقتصادية . وتم هذا التقدم نتيجة لادارة صارمة للغاية للاقتصاد ، والتى كانت قد سمحت بتجديد ارتفاع أسعار المباشرة بنسبة ٢٠٪ فقط .

فليس هناك ما يشير الدهشة ، فى هذه الظروف ، من أن شعبية رئيس الوزراء ماكنزى كينج Mackenzie King ، ذلك الزعيم الذى يقسم بيننا أقل من غيره ، قد تأكدت فى انتخابات عام ١٩١٥ ؛ فتمكن حزبه ، حزب الاحرار ، من أن يحصل على أغلبية المقاعد ومع ذلك فإن هذه الانتخابات قد أظهرت استمرار الاتجاه الاقليمى فى الحياة الكندية : فكان حزب الاحرار وحده هو الذى يمكنه أن يسمى نفسه بأنه حزب وطنى نتيجة لحصوله على مقاعد فى كل الاقاليم أما بقية الاحزاب فلم يكن لها الا نفوذ على : فكان حزب الائتلاف الاجتماعى يسيطر على ألبيرتا ، وحزب الاتحاد ماون الكومنولث C. C. F. يسيطر على ساسكا تشيوان ، والحزب المحافظ على أونتاريو ؛ أما كوبيك نفسها فإنها كانت مقسمة بين الاحرار ، ومرشحي الاتحاد الوطنى لدوبليسيس ، والمتطرفين من الكتلة الشعبية . وكان هذا الاتجاه الاقليمى ، والذى يظهر كذلك فى الاتجاه الاستقلالى للاقاليم فى ميادين المالية ، يعرقل عمل الحكومة الفيدرالية فى جهوداتها من أجل الحصول على توزيع أفضل للموارد على مجموع البلاد .

وماكنزى كينج ، الذى كان قد أدار حزبه لمدة تسعة وعشرين عاماً ، وبلاذه لمدة إحدى وعشرين عاماً ، انسحب فى شهر نوفمبر ١٩٤٨ . وعادت خلافته ، التى أعد لها بكل دقة ، إلى سان لورانت Saint — Laurent الكندى الفرنسى ، وزير الخارجية سابقاً ، والذى ترك مكانه ليلستر بيرسون Lester Pearson . ولقد حصل سان لورانت ، الذى سيظل لمدة تسعة أعوام رئيساً للوزراء ، على نجاح منقطع النظير فى انتخابات شهر يونيو ١٩٤٩ . وحصل حزبه على ١٩٢ مقعداً من ٢٦٢ ، ولم يترك سوى ما يقرب من أربعين للحزب المحافظ ، وما يقرب من ثلاثين لكل الاحزاب الاخرى . وهذا التعبير عن الثقة سمح له بأن يسير بالسياسة الخارجية لكندا فى اتجاه جديد ، متخلياً عن اتجاه العزلة التقليدية .

لكي يشارك في النجاة العسكرية مع الدول الغربية : وكان مجلس العموم الكندي هو أول مجلس يصدق على معاهدة شمال الأطلس على .

وفي نفس السنة زادت الأراضي الكندية بمقدار ١١٠.٠٠٠ كيلومتر مربع من الأرض الجديدة ، التي وافق سكانها على عمل إستفتاء ، ونجح بأقلية ضعيفة في أن ينضموا لكندا ، وعلى أهم إقليم عاشر . وكان لتساع أراضي كندا ، وهو يمثل المساحة الثانية في العالم بعد مساحة إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، يتزود بالسكان ، نتيجة للمودة القوية للهجرة ، وبسرعة مرضية . فزاد عدد السكان من ١١ مليون ونصف مليون نسمة في عام ١٩٤٠ ، إلى ١٢ مليون في عام ١٩٤٥ ، وإلى ١٤ مليون في عام ١٩٥٠ . وفي هذا التاريخ ، كان ثلاثة أخماس السكان يعيشون في المدن ، ولم تعد الزراعة هي المورد الأول للصادرات ، وأخذت مكانها الغابات ومنتجات المناجم . وتغير اتجاه التجارة الخارجية : فلم تعد الصادرات صوب بريطانيا العظمى تمثل أكثر من ربع المجموع ، في نظير النصف صوب الولايات المتحدة ، والتي كانت تورد ٧١ ٪ من الواردات الكندية . وأصبح نصيب الولايات المتحدة ضخماً في الاستثمارات الأجنبية ، وأقرب من سبعة مليارات من الدولارات ، بينما كانت بريطانيا العظمى قد قدمت ما يقل عن مليارين . ولسكن ظاهرة جديدة ظهرت ، تتمثل في ارتفاع نصيب رؤوس الأموال الكندية في الاستثمارات الآن إلى أربعة مليارات دولار . وهذه بلا شك ظاهرة تدل على نضج البلاد التي يمكنها أن تفخر بأنها قد تمكنت في عشر سنوات (من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٠) من أن تضاعف مجموع الدخل القومي فيها ثلاثة أضعاف .

٣ - الولايات المتحدة :

جعلت الحرب من الولايات المتحدة « ترسانة الديمقراطيات » الثانية ،

والمارد، الأمريكى . وفرض السلم على الرئيس الجديد ، الذى وصل لهذه المسئولية العليا نتيجة لوفاة روزفلت (١٢ أبريل ١٩٤٥) ، المشكلات الدقيقة لعملية التحول .

وتعامل معها ترومان Truman بروح القانون الجديد : فكانت رسالته الأولى الموجهة إلى الكونجرس (٦ سبتمبر ١٩٤٥) قد عملت على شرح برنامج يشتمل على إحدى وعشرين نقطة ، والذى عمل فى نفس الوقت الذى أعلن فيه ثقته فى الدافع الشخصى فى الأوقات العادية ، على إظهار أمله فى أن تتمكن الدولة من أن تحمل نفسها بحل فى حالة الفشل ، ولا يرى لذلك سبيلا سوى الإلغاء ، الفدرىجى ، لإشراف الحكومة ورقابتها على الإقتصاد . وإقترح بالنسبة للجماعات المحرومة ، وبخاصة العمال ، عينات طويلة من الإجراءات الاجتماعية ، وضمانات العمالة الكاملة .

ولم يكن من السهل أن يحصل مثل هذا البرنامج على أغلبية فى الكونجرس تعمل على تأييده ؛ فكان الائتلاف التقليدى للجمهوريين والديمقراطيين المحافظين لا يظهر أى تأييد للقانون الجديد ولكل ما يتصل به . وبدأت المعركة الرئيسية حول مسألة انخفاض سعر العملة ومراقبة الأسعار : فبدلاً من مشروعات ترومان الخاصة بالاحتفاظ بالعمل الفعال لإدارة الأسعار ، وضع الكونجرس قانون ٢٧ يونيو ١٩٤٦ الذى أطال أمد هذه الإدارة لمدة عام ، ولكنه حرمها من كل سلطاتها تقريباً . وبدلاً من أن يحاول ترومان الوصول إلى حل وسط ، استخدم سلطته الاعتراضية ، الفيتو ؛ فكانت النتيجة هى وقف مراقبة الأسعار فى أول يوليو . وتبع ذلك موجة لإرتفاع الأسعار ، والتصويت على حل وسط جاء متأخراً ، ولم يتمكن من وقف تزايد قيمة السوق السوداء . واضطر ترومان فى آخر الأمر إلى التراجع : فألغى شيئاً فشيئاً المراقبة على المنتجات الغذائية ،

نم قام ، فى ٩ نوفمبر باعطاء الحرية للأجور ، والأسعار .

ذلك أن إنتخابات نصف الدورة كانت قد وقعت أربعة أيام قبل ذلك ، ومثلت ، بالنسبة الرئيس ، أكبر عدم ثقة بمكنة : ٣٤٦ جمهورى فى المجلس ضد ١٨٨ ديمقراطى ، و١٥١ شيخ ضد ٤٥٠ . ولم يكن الحزب الجمهورى قد حصل على مثل هذا الفوز منذ عام ١٩٢٨ . وكان علاوة على ذلك قد وجد زعيما له فى شخص روبرت تافت Robert Taft ، ابن رئيس الجمهورية السابق ، والذي إنتخب شيخا لاوهيو . وكان الكونجرس الثانون أقل ميلا من سابقه لترومان .

ومنذ شهر مارس ١٩٤٧ صوتت الكونجرس على التعديل الثانى والعشرين للدستور ، والذي قرر أنه دلا يمكن لائى أحد أن ينتخب لمشرىسة الرئاسة أكثر من مرتين . . وكان بالتأكيد قد حدد أن هذا الإجراء لا يطبق على الرئيس الموجود ؛ ولكن أحدا لم يكن يقدر على رؤية ترومان يحاول أن يقف فى مواجهة روح النص . وجاءت هزيمة أكبر من ذلك ، مع التصويت على قانون تافت - هارتلى (يونيو ١٩٤٧) والذي حدد بشدة سلطات النقابات ، والذي مارس ترومان ضده سلطة الفيتو ، ولبن الكونجرس أعاد التصويت عليه بأغلبية الثلثين . وهزيمة أخرى ، فى الشهر التالى ، مع تصويت الكونجرس ، وقت مناقشة الميزانية ، على تخفيف الإعباء الضرائبية ؛ وأمام هذا الإجراء الديماغوجى والذي يتسبب ، من وجهة نظر الرئيس ، فى رفع الأسعار ، قام ترومان بممارسة حق الفيتو ، بدون جدوى . وحوله مسائل بناء المساكن ، والمعونات الفيدرالية للتعليم ، والعجانات الإجتماعية ، والأسعار الزراعية ، وحقوق السود ، حارب الرئيس والكونجرس بمرارة ، وفى صالح الكونجرس ؛ بشكل واضح .

ولذلك فإن أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ كانت أعواماً صعبة بالنسبة لترومان .
ولكن الرئيس الجديد تمكن ، فى هذه الممارك المستمرة ، من أن يكشف شخصيته ؛
وربما أيضاً رأى قدراته .

ذلك أن ترومان كان قد أعطى انطباعاً ضعيفاً لمواطنيه فى الاوقات الاولى
لرئاسته . وكان هذا الإمبريكي المتوسط ، والآتى من الاقاليم هو أول رئيس منذ
كليفلاند Cleveland لم يكن قد تعلم تعليماً عالياً ؛ وكان رجلاً له مظهر بسيط ،
ولا يجيد الخطابة ، واختاروه لنياابة الرئاسة ، لانه لم يكن يخيف أى أحد ، وكان
قد شعر بالذعر من المسئوليات التى وقعت على كاهله نتيجة ل وفاة روزفلت .
واسكن خلف هذا التواضع ، وما إعتقده البعض على أنه ضعفاً ، كان هناك عند
هذا الرجل ، الذى يهضب بسرعة ، موارد قيمة ستظهرها واجبات أعبائه وثقل
مسئوليته . وبعد فترة عدم التأكد ، والتثبت ، سيظهر ترومان بالثقة فى نفسه ،
وسيظهر أنه الرجل المناسب .

الرجل المناسب فى السياسة الخارجية . وكان أبناء وطنه ، فى هذا الميدان ،
قد وجدوا أنفسهم منقسمين فى أول الأمر . فعلى مستوى رجل الشارع ،
وضع الكثيرون نقشهم فى الأمم المتحدة ، ونظروا بميل وتقدير إلى الاتحاد
السوفيتى الذى كان قد قام بتضحيات عديدة فى الصراع ضد النازية ؛ ولذلك
فإن خطبة تشرشل فى فياتون قد قابلها جزء كبير من رأى العام بمقاولة سيئة .
وفى الاوساط الحاكمة ، كانت سياسة وزير الخارجية بيرلس Byrnes « التى
كانت متبعة كل اليقظة لطموحات الروس ، تستند إلى الزعماء الجمهوريين ،
والشيوخ كوناى Connally وفاندنبرج Vandenberg ، واسكنها كانت تلقى
نقداً شديداً من هنرى والاس Henry Wallace وزير التجارة ، الذى رأى
أنه لم يعد الولايات المتحدة أن تدخل فى شئون أوروبا الشرقية ، ولا للانحداد

السوفيتي أن يتدخل في شئون أوروبا الغربية . وفي شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، ولما كان ترومان قد أعلن موافقته على خطاب والاس ، طلب إليه بهنس أن يصحح موقفه ، وطالب بإقالة والاس . واضطر ترومان إلى أن يتراجع ، ويبدو أن ذلك كان رغباً عنه .

ولما تشعبت خيالاته ، في نفس الوقت الذي انتهت فيه خيالات مواطنيه : ففشل المفاوضات في أوروبا ، وخاصة بشأن المسألة الألمانية نتيجة للتشدد السوفيتي ، وعمليات الفشل الأولى للأمم المتحدة ، التي حوصرت باستخدام الفيتو بشكل غير معتدل من جانب ، مثل إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والصعوبات التي لقيتها لجنة الطاقة الذرية للأمم المتحدة ، جعلته يفهم أن الوقت الخاص بالثقة قد تغير وأنه لم يعد من الممكن ترك الميسدان خائياً أمام الإدعاءات السوفيتية .

وجاءت الفرصة لكي يعلن فيها ترومان عن قراره بواسطة بيفن ، حين أعلن هذا الأخير أنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتحمل بعد ذلك تلك الأعباء التي كانت قد قامت بها حتى ذلك الوقت من المعونة المالية والعسكرية لليونان ولتركيا (فبراير ١٩٤٧) . فأخذ الرئيس مباشرة القرار الرئيسي بضمان أن يحل محلهما ؛ وطلب في ١٢ مارس إلى الكونجرس الموافقة على برنامج معونات تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولار ، برره في هذه الكلمات : « إنني أعتقد أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تكون مساعدة الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات سيطرة الأقليات المساحية أو الضغوط الخارجية » . وأمام المعارضة التي كان يقودها البعض مثل والاس ، وتهمه بجر الولايات المتحدة في مغامرة بلا نفع وخطيرة ، وربما يصل بها الأمر في ضحايتها إلى الوصول إلى التسبب في حرب عالمية جديدة ، ومعارضة الآخرين الذين كانوا أكثر اعتماداً ، وأعلنوا أنهم لكون سياسته لا تعطى اعتباراً للأمم

المتحدة ، اضطرت رومان الى أن يوافق على التعديل الذى طالب به فاندنبرج والذى نص على أنه يمكن للكونجرس أن يجبر الرئيس على وقف المعونات للدول الأجنبية إذا ما رأى مجلس الأمن أن هذه المعونة ليست ضرورية ولا مرغوب فيها . وبعد هذا التعديل ، وافق مجلس الشيوخ على المشروع ، فى ٢٢ أبريل ١٩٤٧ بسبعة وستين صوتاً ضد ٢٣ ، ووضع بذلك ما سُمى « بنظرية ترومان » .

وكانت حالة اليونان وحالة تركيا ، والطلبات المسقمة للقروض من جانب حكومات أوروبا الغربية ، والصعوبات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية التى تعرفها هذه المنطقة قد انتبى بها الأمر الى اقناع وزارة الخارجية الأمريكية بأن امكانية نيل التوسع الروسى من أوروبا تتوقف الى حد بعيد على البؤس الناتج عن التخريب الضخم فى أثناء الحرب . وإذا كان على أوروبا أن تواصل حياتها فمن الضرورى إعادة بناء إقتصادها ؛ وفى هذا الميدان ظهر أن « نظرية ترومان » كانت قصيرة النظر . وكان من الضرورى إكمالها . وجاءت كفاءة جيسورج مارشال Georges Marshall ، وزير الدولة ، الذى حدد فى خطبته فى هارفارد يوم ٥ يونيو ما يسمى بمشروعه : « إن هدف سياستنا هو إعادة بناء إقتصاد عالمى سليم ، وبشكل يظهر الظروف السياسية والاجتماعية التى يمكن أن تعيش فيها المنظمات الحرة » وفى نفس الوقت ، قام جورج كنعان Georges Kennan الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية ، بتحديد استراتيجية طويلة المدى بالنسبة للاتحاد السوفيتى : لا طرد بالقوة ، ولا اتفاق بدون مدى ، ولا حل وسط غادر ، ولكن إحتواء .

وسرعان ما وضعت استراتيجية الإحتواء على المحك وقت أزمة برلين . وأمام إجراءات الحصار ، ار ، صمم ترومان على عدم التراجع ، أى عدم سحب القوات الأمريكية من قطاع برلين ، ولكن كذلك عدم الدخول فى اشتباك

وإرسال قافلة مسلحة عبر منطقة الاحتلال الروسى . واختار حل الجسر الجوى الذى ظهرت فاعليته . وأدى النجاح فى برلين الى تغيير عميق فى المناخ فى أوروبا وفى الولايات المتحدة . ثم جاء الانطباع العميق الذى حدث فى الغرب بعد « ضربة براغ » ، وسمحت بالإسراع بالمفاوضات من أجل عقد تحالف بين الدول الغربية . وانتهت المفاوضات بالتوقيع فى واشنطن ، يوم ٤ أبريل ١٩٤٩ ، على معاهدة شمال الأطلس على . ويقبول ترومان ، لأول مرة فى التاريخ الأمريكى ، التوقيع على تحالف عسكري مع دول أجنبية ، دخل ببلاده فى سياسة جديدة تماماً وقضى على تقاليد اتجاه العزلة . وهذا التغيير الرئيسى كان ، نتيجة لخندق ترومان قد تمت موافقة الجميع عليه ، أو تقريباً : فكان قد عرف بالفعل كيف يشرك الى الحد بعيد فى سياسته الزعماء الجمهوريين مثل فاندنبرج ، ودالاس ، فحصل من مجلس الشيوخ على أغلبية واضحة من أجل التصديق على المعاهدة ، تتمثل فى ٣٢ صوتاً ضد ١٣ (٢١ يوايو ١٩٤٩) . ولكنه قابل صعوبات أكبر من أجل جعل نفس مجلس الشيوخ يصوت على قانون المساعدات العسكرية والذى كان نتیجتها المباشرة . وكانت المعارضة القوية للسناتور تافت والمعادية لكل تعهد لمدى طويل قد سمحت بإعادة تجميع أصحاب الحذنين إلى سياسة العزلة .

وكانت أزمة كوريا ، مثل أزمة برلين ، قد واجهها ترومان بفكرة الإحتواء . وكانت فكرة يصعب إحترامها ، خاصة وأن السياسة الصينية للرئيس أو أكثر من ذلك عدم وجود سياسة له ، قد إنتقدت بشدة من جانب بعض الجمهوريين الذين أخذوا عليه أنه ، بعدم عمله ، قد فتح الصين أمام الشيوعية . وكانت قوة رد فعله وقت الاستدوان للكورى الشمالى تسمح للرئيس بأن يعيد تجميع رأى العام ورائه . وكان ذلك لفترة من الوقت ، إذ أن قراره بعزل ماك آرثر Mac Arthur (١٠ أبريل ١٩٥١) ، رغم أنه كان فى الخط الحقيقى

لسياسة الإحتواء ، ورغم أنه كانت قد تمت الموافقة عليه ، إن لم يكن قد اقترح ، من جانب هيئة أركان الحرب ورئيسها الجنرال برادلي Bradley ، قد تسبب في نشأة إنقسام عنيف للغاية في الكونجرس وفي كل البلاد . ووصل الحال ببعض الزعماء الجمهوريين إلى حد نصحتهم بالحرب الشاملة مع الصين ؛ وظهرت الجولات المنتصرة للجنرال ماك آرثر في المدن الأمريكية الكبرى على أنها حكماً شعبياً على سياسة الرئيس . ومع ذلك ، وبعد بضعة أسابيع ، فقد بدأت المفاوضات من أجل الهدنة في كوريا ، وأيدت وجهة نظر ترومان : فبتمسكة بشدة « بانتصار محدود » ، كان قد أجبر السكوريين الشيوعيين على التخلي عن غزوهم لسكوريا الجنوبية . وكان ذلك هو « إحتواء » للاتجاه التوسعي الشيوعي .

وسنلاحظ أن دور الرئيس ، في السياسة الخارجية ، وبمقارنته بدور الكونجرس ، كان رئيسياً . « فالنظرية » ، ومشروع مارشال ، والجسر الجوي وحلف الأطلسي ، و « الانتصار المحدود » ، وعزل ماك آرثر ، كانت كل هذه القرارات قد أخذها رئيس السلطة التنفيذية ، والتنفيذية وحدها ، وكانت كلها ، تقريباً ، قد سيرت السياسة الخارجية الولايات المتحدة لسنوات عديدة .

وفي السياسة الداخلية ، كان عمل الرئيس ، على العكس من ذلك ، محدوداً إلى درجة كبيرة ، وحتى مقضى عليه ، بواسطة الكونجرس ، وبخاصة بعد نجاح الجمهوريين في إنتخابات عام ١٩٤٦ . وكان من الضروري أن يحصل ترومان ، ورغم كل تنبؤات ، على الإنتصار في إنتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٨ حتى يجرؤ على فرض سياسة .

وأظهر إنتصار ترومان في إنتخابات شهر نوفمبر ١٩٤٨ صفات الرجل . ولكون ترومان قد عرف أنه سينهزم ، طبقاً لسل المظاهر ، بواسطة خصمه الجمهوري دوي Dewey ، فإنه قاد في الأوقات الأخيرة من الحملة الإنتخابية

معركة قوية ، استخدم فيها كل صفاته كمحارب ، وكان التأكد الكبير لدى الجمهوريين ، و تيار الشعور الشعبي في صالح ذلك المرشح الشجاع ، ونقل التنظيمات النقابية ، و تأييد الزنوج ، تشرح عودة الكسب النسبي لشعبية الرئيس السابق ، و سمحت له بمحض التنبؤات والحجرات . و نجح بأربعة وعشرين مليون صوت على ديوى الذى حصل مع ذلك على ٢٢ مليون ، وعلى الديمقراطية ، الجنوى ، ثورموند Thurmond (١٠٠٠.١٧٠.١٠٠ صوت فقط) وعلى والاس الممثل للحزب التقدمى ، الذى أنشئ من الحزب الديمقراطى (١٠٠٠.١٥٠.١٠٠ صوت) .

و شعر ترومان بالقوة نتيجة للنقطة الشعبية ، و كرئيس منتخب ، لا كرئيس بالصدفة كما كان فى عام ١٩٤٥ ، استعاد شبابه السياسى . و أصبح من جديد بطلاً من أبطال الاتجاه المتقدم ، فشرح ، فى رسالته إلى الكونجرس فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ ، برنامجاً للدولة الرأسمالية ، الذى أطلق عليه اسم قانون العدالة . و كان ذلك بدون شك بغیر خيال كبير ، إذ أنه رغم وجود أغلبية ديمقراطية فى المجلسين ، فإن التركيب الإعتيادى للجمهوريين ولديمقراطى الجنوب كان سيعطى من جديد لىكى يقف فى وجه كل تشريع يمكنه أن يشير ، من قريب أو من بعيد ، إلى الاتجاه الاشتراكى ، أو حتى إلى الاقتصاد الموجه .

و كان الحساب الختامى ، فى هذه الظروف ، لقانون العدالة ، غير كبير : زيادة الحد الأدنى للأجور والمحددة بالقانون بـ ٧٥ سنت فى الساعة (مقابل ٤٠) ، و مد نطاق المنتفعين المحدد بقانون التأمينات الاجتماعية لعام ١٩٣٥ إلى ١٠ مليون شخص ، و امتداد مراقبة الايجارات حتى عام ١٩٥١ ، والتصويت على قانون الاسكان لعام ١٩٤٩ الذى أعطى إمتيازات كبيرة للبناء والسكناء ضد المساكن غير الصحية ، و زيادة القروض لعمليات التنمية الزراعية ، وأخيراً ، التصويت فى شهر يونيو ١٩٥٠ على قانون جديد بشأن الأشخاص المنقولين ، والذى

يسمح بهجرة ٥٠٠.٠٠٠ لاجئ أوربي . ولكن الرئيس ترومان لم يتمكن من أن يحصل من الكونجرس على الموافقة على مشروع برانان Brannan من أجل الزراعة ، ولا على إلغاء قانون تافت — هارتلي ، وضرب مشروعة الخاص بالتشريع من أجل الصحة العامة (قانون التأمين الصحي الوطني) بتلك الحملة الصحفية الضخمة التي أنفق عليها الاتحاد الأمريكي الأطباء ، والذي لأنهم بالرغبة في إدخال د طب إشتراكي ، ؛ أما مشروعة الخاص بتقديم المعونة المالية للدولة لمؤسسات التعليم ، فإنه تحطم نتيجة لمعارضة الكنيسة الكاثوليكية له . وكذلك تعطيله الكبير لإعطاء الزوج المساواة في المعاملة ، والذي أعده بواسطة لجنة الحقوق المدنية ، فقد لصطدم بالمعارضة المنظمة في الكونجرس . فإضهار ترومان إلى أن يتخلى عن الطارق التشريعية وإلى أن يستخدم إجراءات القرارات والمرسومات من أجل القضاء على التفرقة العنصرية في الإدارة الفيدرالية ، وفي داخل القوات المسلحة .

وكان القليل الذي تمكن ترومان من جعلهم يوافقون عليه من مشروعات قانون العدالة ، قد حصل عليه في الثانية عشر شهراً الأولى من مدة رئاسته . فالواقع أن الرئيس قد وجد نفسه ، منذ صيف ١٩٥٠ ، منزوع اليد - للاح في محاولاته ، وحق موضوعاً في موضع الاتهام بتلك الإنعلاق ، للعواطف ضد الخطر الأحمر وضد إنجاء ماك آرثر .

لمنذ وقت طويل ، كانت الأوساط المسؤولة قلقة من سيطرة الشيوعية على الإدارة ، أو بمعنى أدق ، من توغل الشيوعيين ، أو د رفقاء الطريق ، داخل الإدارات العامة عند نهاية سنوات الثلاثينيات وبخاصة في أثناء الحرب . ومنذ سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ قامت بعض التحقيقات ، واكتشفت بضع عمليات صغيرة التجسس . وفي شهر مارس ١٩٤٧ ، عهد ترومان لإدارة التحقيقات الفيدرالية

F. B. I. أن تقوم بتحقيق عن ولاء كل الموظفين الإتحاديين ؛ وأقصد استمرار هذا التحقيق خلال أربع سنوات حول ٣ مليون موظف ، وتسبب في إستقالة ٢٠٠٠ موظف وفي فصل ٢٠٠ . وأثار هذا الأمر بنوع خاص الذعر عند الأوساط الليبرالية التي إلتهمت الإدارة بعمل « تجريم بواسطة الإيحاء » ، الأمر الذى يهدد حقوق المواطن .

ومنع ذلك ، فإن هذا التنازل من جانب ترومان للبتطرفين من أجل القيام بعملية تطهير لم تكف لتهدئة مخاوف الأهلالي ، والتي زادت قوة بالإشاعات الحارقة للعادة عن التوغش الشيوعى ، وعمليات التجسس السوفياتية ، والتي كانت تقوم بنشرها شخصيات مشكوك فيها وتبحث عن الشهرة . وقام أحد هؤلاء ، وهو تشامبرز Chambers بمهاجمة آلجر هيس Alger Hiss أحد كبار الموظفين ، والذي كان فيما مضى موضع ثقة روزفلت . وإنتهت محاكمة هيس (١٩٥٠) بعد جولات عديدة ؛ ورغم إنكار المتهم ، إلى حكم عليه بشأن التجسس فعلاً ؛ وخرج ترومان ومن حوله وقد أصابهم الوحل ، الرئيس لأنه كان قد وصف مسألة هيس بأنها منازرة وضيفة للجمهوريين ، وآتشيسون Acheson وزير الخارجية لأنه كان قد أظهر علناً تقديره وثقته فى هيس .

وهذه المسألة ، وغيرها والأقل أهمية منها مهدت الطريق للصعود السياسى غير العادى للسناتور ماكارثى Mc Carthy وهذا السناتور لويسكونسين ، والذي إنتخب فى عام ١٩٤٦ ، حصل على فكرة لاستخدام الإتهام بالشيوعية ، والتي إنتشرت بسرعة ، لىكى يستولى على إدارة الحزب الجمهورى ، وربما ليحقق مطامع أخرى . وبدأ حملته فى ٩ فبراير ١٩٥٠ معاناً أنه يعرف أسماء ٢٠٥ شيوعى متوغلين فى أجهزة الدولة ، ثم إلتهم الالب لاتيهور Pr. Lattimore بالتجسس ، ثم هاجم بعد ذلك نيالايب جوسب Philip Gessup ممثل الولايات المتحدة فى

الأمم المتحدة ، وبقية ما كان ذلك ، وضع ماكارثي نفسه على رأس تيار رجعي قوى ، كان قد نما منذ نهاية الحرب ، ضد روزفلت وضد كل ما كان يذكر بسياسته . ورغم الهزيمة المؤقتة التي نزلت به أمام لجنة مجلس الشيوخ ، إذ أنه لم يتمكن من تقديم أى دليل على ما كان قد ذكره ، فإن ماكارثي قد استمر في حملته ، متهماً في شهر يونيو ١٩٥١ الجنرالان مارشال وآيزنهاور Eisenhower بأنهما قد ساعدا الإتحاد السوفيتي في محاولته السيطرة على العالم .

ومع ذلك ، فإن اتهامات ماكارثي كانت تعبر عن المشاعر ، غير الواضحة ، بضرورة عمل شيء ضد الشيوعية . وكان الرئيس ترومان قد قدم ، منذ عام ١٩٤٨ ، أحد عشر زعيماً شيعوياً أمام المحكمة بتهمة دعوتهم لاستخدام القوة في قلب حكومة الولايات المتحدة ؛ وحكم عليهم بأحكام بالسجن . ولكن الأمر خرج من أيدي الرئيس حين قام الكونغرس بالتصويت ، في شهر سبتمبر ١٩٥٠ على قانون ماكاران Mc Carran بشأن الأمن الداخلي ، والذي نص على أنه يجب على كل الشيوعيين أن يسجلوا أنفسهم في وزارة العدل ، وسوف يحرمون من جوازات سفرهم ، وإن يتمكنوا من تولد الوظائف العامة . وأظهر ترومان اعتراضه ورد باستخدام الفيتو ، وأعلن أنهم في البلاد الحرة ، يعاقبون الناس على الجرائم ، وليس أبدأ على آرائهم ، ؛ وأبعد الكونغرس الفيتو ، بأغلبية كبيرة . وفي شهر يوليو ١٩٥٢ ، صوت الكونغرس على قانون ماكاران — والتر عن الهجرة ، ذلك القانون الذي حرم دخول الأراضي الأمريكية على كل شخص متصل بالحزب الشيوعي أو على كل منظمة على اتصال بهذا الحزب . ومرة جديدة تقدم ترومان بالفيتو ، ودون أن يصاب نجاحاً أكثر .

وأعطى الكفاح ضد الشيوعية لماكارثي وللحزب الجمهوري موضوعاً ممتازاً للحملة الانتخابية في شهر نوفمبر ١٩٥٢ : إتهام الديمقراطيين بحماية الشيوعيين في

الداخل ، وعدم معارضتهم في الخارج ، وبدأ أن إقامة سد قوى في مواجهة التوسع الشيوعى هو التكتيك الفعال . وأضافوا إلى ذلك موضوع الإنحراف ، نتيجة لاكتشاف رشاشى السلطة التى إتهموا بها رجالاً من المحيطين بترومان . ورغم أن أمانة الرئيس الذى انتهت مدته كانت فوق كل شك ، إلا أن الاتهام بالإنحراف كان خطيراً بالنسبة للديمقراطيين .

ولكن المظهر الاساسى لانتخابات الرئاسة فى عام ١٩٥٢ كان هو الدور الذى قام به المنتخبون فى إتخاذ القرارات ، وبواسطة شخصية المرشحين . فى البداية ، كان التوزيع طبقاً للأفضليات الايديولوجية تعطى الحزب الديمقراطى تقدماً كبيراً ، وبنسبة ثلاثة ضد اثنين ؛ ولكن وجهات نظر قواعد الحزبين عدت قليلاً من هذه النسبة بين للقوى . ومادام شخص المرشح قد أصبح هدفًا ، فإن موقف منتخبي كثيرين قد تعدل . ذلك أن كلا المرشحين كانا يمثلان مظاهر مختلفة تماماً .

وكان الحزب الديمقراطى قد إختار ، فى مؤتمر شيكاغو (٢١ يوليو ١٩٥١) أدلاى ستيفنسون Adlai Stevenson حاكم إلينوا . وكان ستيفنسون ذكياً مثقفاً كثيراً بالنسبة للجماهير ، وكان غير معروف تماماً من العامة ؛ وكان طلاقه يقل من قدره فى نظر الكثيرين . وكان الحزب الجمهورى قد أبعد السناتور تافت ، المتحدث النقليدى باسم الجمهوريين ، والذى كان كبير العداء لقانون العدالة ، ويميل إلى إتجاه العزلة فى السياسة الخارجية ، وفى صالح الجنرال آيزنهاور الذى كان الجمهوريون فى ولايات إنجلترا الجديدة ، والمصممين على أن يحتفظوا بالمظاهر الأكثر حكمة لدولة الرخاء ، وعلى أن يبعدوا كل عودة لإتجاه العزلة ، قد إتفقوا ، وإن كان ذلك مع بعض الصعوبة ، على أن يمشاهم . وكان آيزنهاور مرشحاً ممتازاً : فكانت خدماته ، كجنرال ، وبطل عسكري ، قد زادت شعوراً قوياً حياله بين عناصر السكان ،

وحشى قبل أن يشترك فى سياسة الحزب . وهلاوة على ذلك ، فإن ترشيح آينهاور قد ظهر على أنه يتفق تماماً مع مطالب هذه الفترة . وكانت سمعته التى لا توازى كرئيس عسكرى منتصر تسمح بإمكانية إيجاد حل لمسألة كوريا الغظيمة . وكان إبتعاده عن كل الارتباطات السياسية وأمانته الشخصية ، المعترف بها من الجميع ، تسحر كل هؤلاء الأشخاص العديدين الذين كانوا قلقين من إنخفاض الأخلاق السياسية فى واشنطن .

وأعطت لانتخابات ٥ نوفمبر عام ١٩٥٢ لايزنهاور ٣٣٨٠٠٠٠٠ صوت و٤٤٢٠٠٠٠٠ تفويضاً ضد ٢٧٨٣٠٠٠٠٠ صوت و٨٩٠٠٠٠٠ تفويض استيفانسون . ولم يفز هذا الأخير في أي ولاية خارج الجنوب ، وحتى في هذه المنطقة التي كانت بتقاليد ديمقراطية ، فقد فلوريدا ، وأوكلاهوما ، وتينيسي ، وتكساس ، وفرجينيا . وكانت الانتخابات انتصاراً شخصياً لايزنهاور أكثر من كونها انتصاراً حقيقياً للحزب الجمهوري . والدليل على ذلك كان يتمثل في أن هذا الحزب لم يحصل على الاعلامية في السكونجرس إلا بالكاد : ٢٢١ مقعداً في المجلس ضد ٢١٣ ، و٤٨٠ مقعداً في مجلس الشيوخ ضد ٧٠ للديمقراطيين وواحد من المستقلين . ورغم كل شيء ، فقد كان في وسع الجمهوريين أن يسعدوا برؤية نهاية ما كان بالنسبة إليهم عشرين عاماً من سيطرة الديمقراطيين .



وفي بداية سنوات الخمسينيات ، كانت عملية إعادة الانشاء قد تمت في اكل
مكان . وكانت في بلاد كثيرة قد نجحت نتيجة لسياسة الاقتصاد الموجه ،
والناج عن الحرب ، والتي كانت أحزاب اليسار قد واصلت تمسكها بها . وفي
نفس الحالات ، سار الاقتصاد الموجه في نفس الوقت مع سياسة التأميمات ،
والتي امتدت ، كما هو الحال في فرنسا ، وفي بريطانيا العظمى ، والتي كانت

قاصرة ، كما هو الحال في هولندا ، وزيلندا الجديدة وفي أستراليا ، وكان
 الإقتصاد الموجه ، والتأمينات ، وبخاصة الإصلاحات الاجتماعية اللازمة ، لدولة
 الرخاء ، هي المظاهر الأساسية ، لقوة دفع قوية صوب اليسار ، ، مصحوبة في
 غالب الأحيان باستخدامات نظمية غير واضحة . وكان من الممكن في أوروبا
 الغربية بنوع خاص التعرف بشكل أكثر سهولة على مناخ وطراز هذه الفترة
 التالية للحرب مباشرة . مناخ وطراز كانت الأحزاب الشيوعية تطالب فيها
 بالنضحيات التي كانوا قد منحوها للمقاومة وبحقهم في الحكم ، وحيث كانت
 الأحزاب الاشتراكية ، حتى وإن كانت الأكثر اعتدالا ، تعتقد أنها مضطرة
 إلى الإصرار على ضرورة نضال الطبقات ، وضرورة الثورة ، وحيث كانت حتى
 الأحزاب المعتدلة مثل C. D. U. تتخذ عند تشكيلها برنامجاً (مثل برنامج
 آهلين في شهر فبراير ١٩٤٧) متقدماً كثيراً ، وهو الذي تركوه منذ عام ١٩٤٩ ،
 وفترة ، من ناحية أخيرة ، كانت أشكال البطولة التي تقترح فيها لإعجاب
 الجماهير ، هي عمال المناجم في قصص أندريه ستيل André Stil ، وعمال
 السكك الحديدية الذين يشتركون في المقاومة في فيلم « معركة القنضيان » ، والعامل
 الذي يبحث عن عمل ، في فيلم « سارق الدراجة » .

ولكن بعد عدة سنوات من النقش ، ومن العمل الصعب ، ومن مواجهات
 سياسية جادة ، أصبحت الجماهير تأمل ، وفي كل الميادين السياسية والإقتصادية
 والاجتماعية ، في الوصول إلى مرحلة إسترخاء . وسمحت لهم عودة الرخاء بالفعل ،
 بل تنفس لبعض الوقت ، وبإعطاء ثقتهم لثوئك الذين وعدوهم ، لا بتغييرات
 عميقة ، وبثورات ، ولكن بالتحسن الصبور والمستمر ، للعالم الذي يعيشون فيه .

الفصل الثامن

الدول الأنجلو سكسونية في الخمسينيات :

رفاهية واتجاه محافظ جديد

في ذلك المنعطف من القرن ، عرف إقتصاد الدول الغربية نمواً واضحاً ، ووصل في فرنسا ، وفي إيطاليا وفي ألمانيا إلى معدلات تنمية لم يكن أحد يأمل فيها . ووصلت دول متقدمة كثيراً من الناحية الإقتصادية ، مثل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، كذلك إلى أن يتقدموا في إنتاجهم بدرجة أكبر .

وفي نفس الوقت تعدل توازن القوى السياسية . فذو عام ١٩٤٩ ، كان العمال قد إبعثوا من السلطة في زيلندا الجديدة وفي استراليا ؛ وفي عام ١٩٥٠ حصل المسيحيون — الاجتماعيون في بلجيكا على أغلبية مطلقة لمقاعد المجلس ، كما فعل المحافظون في بريطانيا العظمى في إنتخابات عام ١٩٥١ . وأخيراً ، وفي الولايات المتحدة ، فإن إنتصار آيزنهاور قد أعاد الجمهوريين إلى السلطة ، والتي سيحتفظون بها خلال ثمان سنوات . وفي كل مكان تقريباً ، كان الإتجاه المحافظ ، وباشكال مختلفة ، هو الذي يسود . وسنرى ذلك بوضوح في هذا الفصل ، مع الولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، واستراليا ، وكندا كدول أنجلو سكسونية ؛ وفي الفصل التالي مع ألمانيا ، وإيطاليا وفرنسا ، كدول غرب أوروبا .

١ - آيزنهاور والاتجاه المحافظ المعتمد : (١٩٥٢ - ١٩٦٠) :

لم يكن الرئيس الجديد رجلاً مواقف سياسية ثابتة تماماً ، فلقد ذكر بنفسه ، وقت محادثة له في عام ١٩٤٧ ، أنه « مجرد رجل جمهوري طيب ، من كساس » .

وكان في الحقيقة محافظاً ، أى أنه كان يعتقد أن سلطة الرئيس يجب أن تكون ضعيفة ما أمكن في الفترات العادية ؛ ولأول مرة في التاريخ الأمريكى القريب ، جاء رئيس له شعبية ضخمة ، وسلطة كبيرة ، وكان يرغب فى أن يمنع عن أن يمارس سلطاته بقوة ، ويترك للكونجرس مسئولية السياسة الداخلية . وعلى العكس من ذلك ، فإنه لم يكن يرغب فى أن يترك الولايات المتحدة ، فى السياسة الخارجية ، تنفغان على نفسها ، وتتدخل من مسئولياتها العالمية .

وظهر إحترامه الحرية واستقلال الكونجرس بوضوح فى حالتين . فعند وفاة تافت ، وفى مسألة إختيار زعيم جمهورى جديد : إمتنع آيزنهاور عن إقتراح أى اسم ، وترك مجلس الشيوخ حراً تماماً فى إختيار السناتور كنولاند Knowland والذي كانت آراؤه الرجعية تبعده عنه ، والذي لم يسهل له مسئولياته فى شيء . وبعد ذلك ، مع التحفظ الذى أظهره آيزنهاور بالنسبة لزيادة الانجاء الماكارتى . ولم يرجع ذلك أبداً إلى أنه كان يشعر بأى ميل للرجل أو لوسائله ؛ ولكن ، لما كان الكونجرس ، وبعد هجوم جديد من مكارثى ، قد صوت على قانون مراقبة الشيوعية (أغسطس ١٩٥٤) ، ثم زاد من شدة قانون مكران ، فان آيزنهاور لم يكن يرغب فى إعلان عدم ثقته فى منتخب الشعب . ولقد وصل به الحد حق إلى أنه وافق على إبعاد العالم أوبنهايمر Oppenheimer من كل مسئولياته فى ميدان السياسة الذرية ، وكان أحد أهداف مكارثى .

وفى خلال ذلك الوقت ، كان آيزنهاور يرداد ضيقاً بتطورات هذا السناتور . وبتمهريحات واضحة ، أعلنه أنه سيعارض إنشاء رقابة على الكتب ، وأظهر نفاذ صبره حين بدأ مكارثى فى مهاجمة الجيش . وكان الهجوم المضاد لرئيس البنتاجون ، وزير الحربية ، قد حصل على إذن منه ، إن لم يكن مستوحى منه . وأخيراً ، فإنه شجع مجلس الشيوخ على إتخاذ موقف ، وعالى تعيين لجنة تحقيق ، مكلفة بفحص

سلوك ماكارثي وتسببت تجربة إستعراضية من جانب هذا الأخير في التلفزيون، وكانت كارثة، في أنه فقد كل تأثير على الرأي العام. وتمكن عندئذ مجلس الشيوخ من أن يوجه اللوم لماكارثي، في ٢ ديسمبر ١٩٥٤ بـ ٦٧ صوتاً، ضد ٢٢. وهنا آيزنهاور الشيوخ أعضاء لجنة التحقيق. وفي خلال بضعة أشهر فقد اتجاه ماكارثي كل أهميته. وعند وفاته، في عام ١٩٥٧، كان ماكارثي قد أصبح شخصية منسية.

ومع ذلك، فإن تحفظ آيزنهاور في تسخير شئون الدولة، قد أدى، في ربيع ١٩٥٤، إلى ظهور عدم رضى في واشنطن. فبغضب الرئيس، كان الكونجرس قد أصبح ميداناً مغلقاً تتواجه فيه المصالح الخاصة، وكذلك الاتجاهات السياسية. وأخذت هذه الاتجاهات السياسية أشكالاً جديدة، حتى أن بعض المتخصصين لم يترددوا في الموافقة على أن الكونجرس لم يعد يضم ممثلي للحزبين التقليديين فقط، ولكن أربع أحزاب بالفعل. ففي اليسار، أو بالأغنى أكثر دقة، إلى اليسار قليلاً من الوسط، كما كان روزفالت يفضل أن يقول، كان هناك الحزب الديمقراطي الخاص بالرؤساء، حزب القانون الجديد، وقانون العدالة، ويمثل رجال النقابات، والزوج، والكاثوليك، وأوساط رجال المدن الفقراء. وفي الوسط الحزب الجمهوري لثوائك الذين كانوا قد إختاروا آيزنهاور، حزب «وسط الطريق» في السياسة الداخلية، وله الاتجاه الدولي في السياسة الخارجية، ويجذب رجال الأعمال ذوي التفكير الحديث، وسكان الضواحي البورجوازية، وسكان أحياء أطراف المدن. وفي وسط اليمين، الحزب الديمقراطي للكونجرس، ويقوده المتحدث سام رايبيرن Sam Rayburn في المجلس، وزعيم مجلس الشيوخ ليندون جونسون Lyndon Johnson، الممثل بنوع خاص لولايات الجنوب، وولايات الأطراف (ولايات الحدود في الجنوب).

وأخيراً ، وإلى اليمين أكثر من ذلك بكثير ، الحزب الجمهوري للكونجرس ، والذي يقوده في مجلس الشيوخ ككنولاند ، وفي المجلس جوزيف مارتين Joseph Martin ، والذي كان المتحدث الفعلي بإسمه هو تافت ، وكان محافظاً في السياسة الداخلية ، ومن أنصار العزلة ، أو حتى معادياً لأوروبا ، في السياسة الخارجية . وكان هذا الحزب يمثل ولايات وسط الغرب ، وكذلك أقاليم الغرب ، والشمال الشرقي .

وعلى هذه الخريطة الاتجاهات ، لم يكن في وسع آينهاور إلا أن يلعب على تركيبة الوسط ، الأمر الذي قام به غريزياً ، بإعلانه أنه من الواجب على الجمهوريين أن يكونوا « معتدلين تقدميين » ، وبتمديد مثله الأعلى على أنه « إتجاه محافظ ديناميكي » . ولكن تركيبة الوسط هذه لم يكن من السهل تحقيقها بسرعة ؛ ولذلك فإن آينهاور لم يتمكن ، من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٤ ، من أن يحافظ ، وبسبب الإنقسامات وسوء نية الكونجرس ، على أى من وعوده الانتخابية ، فيما عدا أنه أعطى الولايات ، وليس الدولة الفيدرالية ، ملكية بترول تحت البحر الذي كان قد إكتشف أمام سواحل كاليفورنيا وسواحل خليج المكسيك (قانون الاراضى الغارقة - مايو ١٩٥٣) .

ولسكنه نجح أكثر من ذلك مع الكونجرس المنتخب في عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٦ ، حينما فهم الزعماء الديمقراطيون رايبن وجونسون أنه يرغب في الاحتفاظ بقانون العدالة ، ويرغب في تحسينه . وكانت الإجراءات الجزائية ، مثل منح القروض من أجل بناء المساكن ، وإنشاء الدولة الاتحادية للطرق الواسعة ، وتحسين الحد الأدنى المضمون للأجور ، والتوسع في حجم المستفيدين المحدد للضمان الإجتماعي ، ومضاعفة مصروفات الدولة من أجل الصحة العامة ثلاثة أضعاف ، كلها تدعيم حمل ترومان . ولقد بدأ الرئيس في التعامل منذ عام ١٩٥٦ و ١٩٥٧

مع مشكلة التعليم ، التي كانت قد بدأت قى إثارة قلق الرأى العام ، بسبب تزايد أعداد التلاميذ والعلااب فى المؤسسات والمنشآت القديمة والضيقة والقابلة للعدد ، وقلة الموارد فى الميزانيات المحلية ، ولكن المشروعات بالقوانين التي كانت تهدف تحميل الميزانية الاتحادية بجزء من المصروفات التي لم يكن فى وسع الولايات دفعها ، أبعدها أغلبية أعضاء الكونجرس . والواقع أن البعض كانوا يخشون من لزيادة السلطة الاتحادية ؛ وكان الآخرون يخشون من حدوث منافسة لاعتقدوا أنها ستكون خطيرة ، مع المدارس الدينية ؛ هذا علاوة على وجود غيرهم رأوا فى ذلك محاولة ملتنة لفرص القضاء على التفرقة العنصرية على مدارس الجرب . وكان من اللازم الوصول إلى صدمة السبوتنيك حتى يفيق عدد من الأمريكين المشكلات ، ويفقدوا هدوءهم ، ويهاجموا ما أسموه كارثة التخلف للعلوم الأمريكية بالنسبة للعلوم السوفيتية وبعد أن دفع الرأى العام الكونجرس ، اضطر إلى أن يصوت على قانون التعليم الدفاعى الوطنى (٢ سبتمبر ١٩٥٨) ، والذي كان إسمه كيهده الدلالة : وبوضعة الدفاع الوطنى فى المقام الأول ، تمكن الرئيس من أن يحصل من ذلك الكونجرس المتردد على ما كان قد إقترحه من قبل ، ولكن بدون جدوى : إعطاء الدولة الاتحادية ميزانيات لتجهيز مؤسسات التعليم بالمعامل والأدوات المدرسية ، وإعطاء قروض للطلاب ، ومكافآت لتوئك الذين يرغبون فى العمل فى التدريس فيما بعد .

وكان الشئ الأكثر ميزة بالنسبة لموقف الرئيس آيزنهاور هو أنه كان أول رئيس تمكن من جعلهم يصوتون على قانون بشأن الحقوق المدنية ، وفى صالح حقوق الزوج ، وهو الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٧ . وأنشأ هذا القانون لجنة للحقوق المدنية مكلفة ببحث كل اعتداء على حقوق التصويت ، أو عدم المساواة أمام القانون بسبب الجنس ، أو اللون ، أو الدين ، أو الأصل .

الوطني . وبعد ثلاثة أعوام ، تم إكمال قانون جديد أعطى المحاكم الاتحادية سلطة تعيين محققين من أجل بحث شكاوى كل من يمنع من التصويت بسبب الجنس أو اللون .

وإذا كان الكونغرس قد وافق على التصويت على هذا التشريع ، فإن ذلك كان يرجع إلى أن مشكلة السود كانت قد طرحت من جديد ، بقرار كبير الأهمية من المحكمة العليا ، وهو القرار الذي هاجم شرعية الصيغة ومنفصلين ولكن متساويين ، والتي كانت قد بنيت عليها تشريعات التفرقة العنصرية ، وأعلن بإجماع الأصوات ، أن التمييز العنصري في المدارس العامة يتعارض مع الدستور (١٧ مايو ١٩٥٤) . ومع ذلك ، فإن المحكمة قد تركت للسلطات المحلية أمر إختيار الفرصة ، وسرعة القرارات التي تتخذها من أجل القضاء على هذه التفرقة . وبعد ذلك ، قامت المحكمة العليا ، وبسلسلة من التصريحات ، ببدء القضاء على التمييز العنصري إلى كل الأماكن العامة ، مثل المتنزهات ، والساحات البلدية للجواقف ، والشواطئ ، والمطارات ، وغطات المسك الحديدية ، والأتوبيس ، وكذلك المساكن البلدية .

واشعلت قرارات ١٩٥٤ الجنوب ، حيث كان التمييز قد بقي في العادات ، وعلى العكس من الشمال ، وحيث كان البيض والسود منذ الحرب قد تعودوا شيئاً فشيئاً على أن يعيشوا معاً . واضطر المعتدلون ، الذين كانوا قد أصبح لهم وزنهم ، إلى السكوت . وفي أثناء الصيف تشكلت جمعيات « مجالس المواطن الأبيض » ، التي ، على العكس من الكوكلاكس كلان ، تنازلات عن استخدام العنف والإرهاب ، ولكنها استخدمت الدعاية والإثارة .

وإذا كانت ولايات الحدود في الجنوب قد وافقت مظهرياً ، محقة منعدم ١٩٥٧ . حملة « قبول - بجزية » في كارولينا الشمالية ، و« تينيسي » ، وأر كانساس

وفي تكساس ، ففي أقصى الجنوب قامت السلطات المحلية والمجالس التشريعية بالتصويت على قرارات وعلى قوانين تأمر الموظفين بإغلاق المدارس بدلاً من قبول السود . فأصبح عليهم حينئذ أن يصطدموا بعمل العدالة الاتحادية المكلفة بتطبيق قرارات المحكمة العليا . ووقعت أحداث عديدة ، والتي كان أشدها خطراً حادث ليتل روك (أركانساس) . وبعد أن كان الرئيس قد حاول أن تستخدم المصالحة ، تجاه الحاكم فوبوش Faubus ، لإضطر نتيجة لعناده وبسبب الموقف المهدد لجزء من الأهلالي إلى أن يرسل ألف من المظليين من القوات الاتحادية لكي يحموا تسع تلاميذ سود قبلوا في المدرسة الثانوية في المدينة . وبعد تطورات مختلفة ، تمكنت مدرسة ليتل روك من أن تعمل لإبتداء من عام ١٩٦٠ على أساس القبول الجزئي للسود .

وفي هذا التاريخ ، وبعد ست سنوات من محاولات تطبيق قرار المحكمة العليا ورغم الجهود والاضحمة لموظفي القضاء الفيدرالي ، كان الجنوب يضم ٦٠٪ من التلاميذ السود المقبولين في المدارس التي وافقت على مبدأ قبولهم . ومع ذلك فإن كل هذه المدارس كانت توجد كلها تقريباً في ولايات الحدود ؛ أما كارولينا الجنوبية ، وألباما ، وميسيسيبي فإنها رفضت كل حل وسط ولم تقبل الزوج حق من الناحية « الرمزية » .

ولذلك فإنه لم يكن مثيراً للدهشة أن يقرر بعض زعماء الزوج أن يبدأوا أنفسهم العمل . وحملوا ولكن بدون إستخدام للعنف ، والمثل عليه ما كان ينصح به الراعي مارتن لوثر كنج Martin Luther King والذي من أجل أن يحتج على التفرقة في حافلة مدينته منتجو مري (ألباما) فكر في أن يقوم بعملية مقاطعة جماعية من بجانب الزوج لهذه الوسيلة من وسائل النقل (١٩٥٥) . وبعد عام من الصراع ، اضطرت شركة الحافلات التي التراجع ، وصدر حكم قضائي يمنع

التمييز العنصرى فى حافلات هونجوى مرمى . وبوحى من هذا الفجاح ، قام التلاميذ السود بانتهاك على ومتكرر ، وإن كان بطريقة سلمية ، للقواعد المحيطة بالتمييز العنصرى ، وهاجموا بنوع خاص المطاعم الموجودة فى المحلات الكبيرة وبدأت الحملة فى كارولينا الشمالية ، وإتت بإلقاء القبض على عدد كبير من التلاميذ ؛ ولكن الشركات صاحبة المخازن الشعبية اضطرت إلى التراجع بسرعة . وهكذا ، وعند نهاية الفترة الرئاسية الثانية لآيزنهاور ، بدا أن وقت فرض الوصاية قد إنتهى ، وكان الزوج قد بدأوا فى أخذ مصيرهم فى أيديهم .

وفى ميدان العلاقات الدبلوماسية ، أعطى الرئيس كل ثقتنه لوزير خارجية فوستر دالاس Foster Dulles الذى بدأ فى إعادة النظر فى مبادئ السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وبدلاً من الاحتواء ، إستخدم سياسة الضغط ؛ وكانت وسائله تتمثل فى دبلوماسية حافة الهاوية ، ونظرية العقاب الجماعى . والواقع أن هذا التحرر فى التركيبات المثيرة كان يغطى سياسة غير وانقة ، وتختلف قليلاً فى عمقاتها عن سياسة ترومان ، ولكنها كانت سياسة تشير القلق بالنسبة للجميع ، بما فى ذلك حلفاء الولايات المتحدة . ومن بين هؤلاء ، إستكت فرنسا وانجلترا بنوع خاص من ذلك الحكم القاسى والديماغوجى على مغامرة المدويس ، وفى نفس الوقت ؛ أنت عملية تحرير ، شعوب أوروبا الشرقية قد دارت رأسها نتيجة لعدم العمل الأمريكى فى وقت الانتفاضات المعادية للشيوعية فى ألمانيا الشرقية ، ثم فى بولندا والمجر ؛ أما والعقوبات الجماعية ، فإنها قد إهدمت فى وقت ديان بيان فو ؛ وأما لفظ إعادة تقييم ، السياسة الأمريكية فإنه قد إختفى من اللمة . والواقع أن فوستر دالاس لم يكن هو الذى يعطى الدروس ولا النبى الذى ينصح بالخط الاخلاقى ، ولكنه كان قلقاً وحذراً ، ويبدو أنه كان فى غالب الأحيان متضيقاً من عدم تأكد وعدم تجانس خصمه ؛ وهو الاتحاد السوفيتى بعد ستالين .

وظهر الإستمرار مع سياسة ترومان بشكل أكثر وضوحاً في الأوقات الأخيرة من الفترة الرئاسية الرئيس أيزنهاور . ومثل ترومان ، قام أيزنهاور بتقديم ونظرية ، لا بمناسبة شئون اليونان وتركيا ، ولكن بشأن الدول المجاورة لها ، في الشرق الأوسط . وشرحها يوم ٩ مارس ١٩٥٧ أمام الكونجرس ، الذي سمح له في هذه المنطقة بأن يستخدم ميزانيات كبيرة من أجل تقديم معونة اقتصادية وعسكرية ، وأن يمنح بنوع خاص معونة عسكرية لكل دولة مشتبكة مع عدوان شيوعي ، وتطالب ذلك ، وهذه النظرية وجدت تطبيقاً لها بعد عام من ذلك ، حين أعطى أيزنهاور أمره الأسطول السادس بإزالة ٨٠٠٠ جندي في لبنان لكي يحمي هذه الدولة من طمرحات عبد الناصر (١) الذي كان يخطئ بتأييد الإنحداد السوفييتي (١٥ يوليو ١٩٥٨) . ورغم تهديدات كروتشيف Khrouchtchev فإن هذا التدخل الأمريكي في لبنان كان يمثل نجاحاً .

ولقد أعيد انتخاب أيزنهاور بدون صعوبة في عام ١٩٥٦ ضد نفسه الخصم الديمقراطي أدلاي ستيفنسون ، وكان ذلك يرجع لهيئته الشخصية . وكان الرئيس أيزنهاور متصلاً ومنهقداً من جانب المثقفين ، وعرف حتى نهاية مهدة رئاسته الثانية ، وبعدها ، شعبية حقيقية بين الجماهير . والدليل على ذلك يتمثل في ذلك الشعور الذي إجتاح البلاد عند سماع خبر الازمة القبلية التي أجبرته على الرقود في عام ١٩٥٥ ، ثم العملية الجراحية التي إضطر لإيها في العام التالي . وكانت هذه الشعبية ترجع الى خصائصه الإنسانية ، وأمانته ، وبساطته ، أكثر من أنها كانت ترجع إلى صفاته كرجل دولة ، رغم أن هدومه وموهبته كرجل تنظيم قد خدمته كثيراً .

(١) وجهة نظر المؤلف : تستعق المناقشة (المرفق) .

وخلال كل فترة رئاسته ، وبالنسبة لعدد الأزمات الصغيرتين في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٨ والتي تلت كل منها إستعادة قوية للغاية ، كان من حظه أيزنهاور أن يدير دولة في قمة الإزدهار الإقتصادي . وإذا ما حارلنا عمل حساب ختمى أمريكي صوب عام ١٩٦٠ ، فإن بعض المقارنات مع فترة ما قبل الحرب تظهر بسرعة هذه التغيرات العميقة . ففي ميدان الزراعة ، مثلاً ، الذي أصبح ينتج في عام ١٩٦٠ كميات أكبر من المواد الغذائية (٦٠٪ زيادة) عما كان ينتج في عام ١٩٤٠ ، بينما كان عدد وحدات الاستثمار قد انخفضت من ستة ملايين الى أقل من أربعة ملايين ؛ وفي ميدان إجمالي الإنتاج مادام لإجمالي الإنتاج القومي قد ارتفع من ٢٣٤ مليار دولار (مذكوراً بقيمة عام ١٩٦٠) الى ٥٠٣ في عام ١٩٦٠ ؛ وفي ميدان الإثراء مادام الدخل المتوفر للفرد زاد بمقدار النصف . وحركات السكان أنفسهم ، ورغم كونها أكثر بطءاً أظهرت تغيرات لها قيمتها . زيادة في أول الأمر لعدد المواليد ، التي تسير مع نهاية الحرب وتحفظ بهاقتها حتى في سنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٨ حتى أن بمزج السكان زاد بمعدل لم يكن مغروفاً منذ عام ١٩١٠ . وفي عام ١٩٦٠ أصبحت الولايات المتحدة تشتمل على ١٨٠ مليون نسمة من السكان ، أي ما يقرب من ٥٠ مليون زيادة عما كانت عليه في عام ١٩٤٠ . وزاد نصيب الأشخاص المسنين بسبب التحسن المستمر للصحة العامة ، والاختفاء شبه التام للأمراض الميكروبية . وكان جزء من هؤلاء المسنين يندسحب ، بعد حياتهم النشطة ، الى المناطق ذات المناخ اللطيف ؛ متسببين في النمو المستمر لولايات « حزام الشمس » مثل كاليفورنيا (التي تضاعف عدد سكانها من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٦٠) ، ونيو مكسيكو (+ ٨٠٪) ، وأريزونا (+ ١٦٠٪) ، ونيفادا (+ ١٧٠٪) ، وفلوريدا (+ ١٦٠٪) . وزادت كذلك سرعة النمو العمراني . ففي عام ١٩٤٠ كان ٥٦٪ من

الأهالي يعيشون في المدن ، وأصبحوا في عام ١٩٦٠ ، ٧٥ ٪ . ولكنه ، ظهر في المناطق العمرانية ، تدهور مركز المدن الكبيرة ، والتقدم الضخم للضواحي . فمن ١٣ مليون مسكن في في المدن من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٨ كان ١١ مليون قد بنيت في الضواحي ؛ وفي مدة عشر سنوات (١٩٥٢ — ١٩٦٢) ترك مليون ونصف مليون شخص نيويورك لكي يعيشوا في مناطق الضواحي . وهذه الظاهرة تسببت في مولد نوع جديد من الأمريكيين سموه « سكان الضواحي » ، وكانوا يهربون من الضجيج ، والإزدحام ، والأدخنة الصناعية ، وتوترات قلب المدينة ، لكي يحدوا في فيلاتهم الجميلة ، وحدائقها المنسقة الهادئة ؛ الهواء النقي والراحة ، والاسترخاء ، وحياة لطيفة للمجموع . ولم يحدوا في غالب الأحيان ، وبالنسبة للرجال ، سوى متاعب الذهاب والعودة ، صوب وسط المدينة ، وحيث بقيت مكانهم ؛ وبالنسبة للسيدات العزلة والضيق تقطعها مسؤوليات توصيل الأولاد إلى المدارس . ولكن الحركة صوب الضواحي كانت بدرجة من القوة ، حتى أن بعض المراقبين لم يترددوا في التنبؤ ، في سنوات الخمسينيات ، بأنه ان يبقى في المدن بعد ذلك سوى الأغنياء جداً ، والفقراء جداً .

وتأثير آخر لزيادة السكان كان هو تقليل النصيب الذي كان للمهاجرين في المجتمع الأمريكي . ففي عام ١٩٤٠ كان واحد من كل أربعة أمريكيين يأتي مباشرة من أسرة مهاجرين . وبعد عشرين عاماً لم نعد نجد سوى واحد من كل ستة .

وفي ميدان الإقتصاد ، كانت الظاهرة الأساسية أثناء هذه الفترة هي المسكاة الضخمة التي أخذتها المشروعات والمؤسسات الكبرى . وفي وقت القانون الجديد كان المشروع الكبير هو العدو العام وفسكر الكثيرون في ضرورة تحطيمه . ولكن رغم مهاجمة المشروعات الكبرى لأنها أصبحت « ماردة » ، فإنها لم تختف

بتأثير ضربات القانون الجديد ، بل أنها أصبحت د فوق الناردة ، ، وأيام عدم
المبالاة للعامة ، والرضاء الكبير لرجال الإقتصاد . والسنوات من ١٩٤٠ حتى
١٩٦٠ سميت في بعض الحالات بأنها سنوات الانفجار الخاصة بالاتحادات
الكبرى . وسبب هذا الانفجار يرجع أولاً وبنوع خاص إلى الحرب ، والتي
لم يعد في أثنائها البطل في الشئون المدنية هو صاحب المثل العليا في القانون الجديد ،
ولكن صاحب العمل الخشن الذي يمكنه صنع عربات النقل والديابات بالآلاف ،
والطائرات بالمئات ، وجاءت بعد ذلك إعادة التسليح التي حدثت وقت حرب كوريا ،
وأخيراً ذلك التسابق إلى الوسائل الضخمة التي يتطلبها لاستكشاف الفضاء . وكان
من الضروري ، من أجل المحافظة على التنافس مع الاتحاد السوفيتي ، الإعتراف
بأن الأمر ان تعود إلى المستوى الماضي . وكان من الضروري كذلك تغيير
حالة التفكير ، والاعتراف بأن العقلية المصالحة في سنوات الثلاثينيات تنمحي
أمام فكرة القوة والفاعلية ، والتي كانت عزيزة على أمريكا ، منذ وقت بعيد .

وكانت النتائج عند نهاية سنوات الخمسينيات مثيرة . ففي ميدان المشروعات
الصناعية وحدها بلغ التركيز درجة أن الـ ٥٠٠ مشروع الأكثر أهمية كانت
تقوم وحدها بما يقرب من ثلث كل نشاط الشركات الصناعية . ويمكننا أن
نضيف إلى ذلك أنه من بين هذه المشروعات الخمسائة ، كان هناك خمسون وهم
الأولون من بينها ، يحققون رقم أعمال يساوي رقم أعمال الـ ٥٠ الآخرين ،
وأن أربع العشرة مشروعات الأولى تساوي أربع الـ ٩٠ الأخرى . فإذا
ما أخذنا في الاعتبار ، علاوة على ذلك ، القطاع المصرفي ، والنقل ، والطاقة ،
وتجارة التجزئة ، فيمكننا أن نزل على رأس الإقتصاد الأمريكي ما يقرب من
١٥٠ د ما فوق المارد ، (٥٠ مشروعاً صناعياً ، ٤٠ مصرفاً ، ٢٠ شركة تأمين ،
١٠ منشآت تجارية ، ١٠ شركات نقل ، و ٢٠ شركة خدمات عامة) تحقق رقم

أعمال يساوى أو يزيد على مليار دولار . وهؤلاء هم سادة إقتصاد الولايات المتحدة .

ولسكن في نفس الوقت الذى ظهرت فيه هذه المجموعة الصغيرة من المشروعات التى تتمتع بقوة كبيرة داخل نطاق ذلك الإقتصاد الذى يمر بمرحلة توسع ، حدث تغيير رئيسى بين رجال الإدارة . فعلى رأس هذه المشروعات فوق الماردة لم نجد نجد كثيراً هؤلاء الرجال الخارقين للعادة فى القرن التاسع عشر ، مثل أميرة كارنيجى Carnegie أو روكفلر Rockefeller ، ولسكن بمجموعة أخرى من الرجال ، المديرين ، وهم مديرون بدون أسماء ، وليسوا أصحاب عمل فى مشروعاتهم ، بل موظفين ، يتقاضون رواتب ، ووصلوا إلى القمة بكفاءاتهم وتعليمهم ، وجاء عدد قليل منهم من البورجوازية العليا أو من أسر أصحاب الصناعات ، وعدد لا يمكن أهمله من بينهم من مستويات فقيرة ، وغالبيتهم من الطبقة المتوسطة . والنخبة من بين رجال الأعمال لم تعد أسروية ؛ وأصبحت تشكل ما أسماه البعض « بإدارة ذوى الجدارة » . وهم يختلفون عن كبار بارونات العهد السابق ، ويبدو أن إيديولوجيتهم تتمثل فى الاتجاه المحافظ دون تعارف ، فهم مستعدون للقيام بدورهم فى العمل الحكومى من جانب ، وفى عمل نقابات العمال من جانب آخر .

وظلت غالبية المشروعات الأمريكية تتمثل حتى قرب عام ١٩٦٠ فى المشروعات المتوسطة ، والى بلغ عددها ما يقرب من مليون ، وبندوع خاص بما يقرب من عشر ملايين مؤسسة ، وحانوت ، ومكتب ، ومشروع حرفى . وكانت عقلانية أصحابهم ، وغيرهم ، أقل تفتحاً ، وفى بعض المجالات محافظة إلى حد بعيد . وكان المشرفون على هذه المؤسسات هم المتحدثون الرسميون للمعارضة لكل توجه حكومى ، ولسكن تخطيط ، ولاندخل الدولة والاستثمارات العامة ، ولإجراءات

التأليينات الإجتماعية ؛ وكانت توجد بينهم كذلك معارضة الاتجاه النقابى بشكل واضح فى سنوات الخمسينيات . وكان الاتجاه النقابى الذى سجل تقدماً كبيراً فى عام ١٩٣٥ ، وهو التاريخ الذى بلغ فيه عدد النقابيين ٣٧٠.٠٠٠ وسقى عام ١٩٤٥ . وحيث ارتفع عددهم إلى ١٥ مليون ، قد زاد كذلك بعد الحرب . وكان الإنذفاق الذى حدث بين المركزين النقابيين ، الـ A. F. L. و C. I. O. والذى تم فى شهر فبراير ١٩٥٥ قد أعطاها إزدهاراً جديداً ، وأوصل عدد المنضمين اليها بعد إتحادها إلى ١٨ مليون ونصف مليون نقابى .

ولكن تدهور الاتجاه النقابى بدأ منذ ذلك الوقت ، فأنخفض عدد الأعضاء إلى ١٨ مليون ، وقلت هيبة المنظمة ، وظلت وسائل عملها ضعيفة نتيجة للاحتفاظ بقانون تافت — هارتلى ، وقلت فاعليتها إلى حد يظهر نتيجة لمقاومة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حتى أن بعض الأمريكيين بدؤوا فى التحدث عن نهلية الاتجاه النقابى .

وكانت أسباب هذا التدهور عديدة : فكان هناك أولاً الرخاء وإرتفاع مستوى المعيشة ، الذى حول الكثيرين عن العمل النقابى ، وكذلك التغيرات التى حدثت فى البنىنان الإجتماعى ، والتراجع النسبى فى عدد العمال اليدويين أو أصحاب الياقات الزرقاء (٠.٦٢ / من جمهور الانجرا غير الزراعيين فى عام ١٩٤٠ ، و ٠.٥٤ / فى عام ١٩٥٧) فى صالح أصحاب الياقات البيضاء ، الذين كانوا أكثر إستقلالاً وأكثر صعوبة فى منضمهم إلى الحركة النقابية . ولكن يبدو أن الأسباب العميقة كانت تتمثل فى قدم الزعماء ، ودخول البيروقراطية إلى النظام النقابى ، والمنازل المتزايد بين الأعضاء السابقين والمنضمين الجدد وذلك دون أن نجسب ، فى حالات إستثنائية ، الفساد المتزايد لبعض القادة . وبالنسبة لكيد كانت روح العصابات منذ وقت طويل قد دخلت إلى النقابات ، وبدل على ذلك المثل المؤسف لعمال الموانى ؛

وما دامت النقابات ، في تطبيقها لإجراءات القانون الجديد ، وقانون العدالة ، قد إحتفظت بمبالغ ضخمة لا تمثل مجرد إشتراكات الأعضاء بل كذلك رصيد التقاعد ، فإن الإغرامات أصبحت أضخم . ولما قام مجلس الشيوخ بتشكيل لجنة تحقيق ، في شهر يناير ١٩٥٧ ، كان نشر أعمالها يمثل اكتشاف عالم من المخازي ، وأعمال العنف والجرائم . وكانت أظهر الحالات هي حالة نقابة سائقى سيارات النقل التى أنقلت كاهل رئيسها دافيد بك David Beck بقائمة كبيرة من أعمال النصب ، وإختلاس الأموال والإحتيال ، وحقق عمليات الإرهاب ، حتى أنه اضطر إلى تقسيم إستقالاته ؛ وظهر خليفته جيمس هOFFA James Hoffa أكثر إنحرافا منه . ولما تمزج الكونجرس هذه الحقائق لى يصدر قانون خاص بالاخلاقيات ، الذى زاد من خطورة قانون تافت — هارتلى إلى درجة كبيرة .

وأدى تدهور الحركة النقابية وقوة العمال ، وتزايد قوة المشروعات فوق الماردة والنصيب المتزايد للإنفاقات العسكرية في الميزانية بأحجام ضخمة (٩ مليار دولار في ١٩٣٩ ، ومائة مليار في عام ١٩٦٤) ، وكذلك أهمية مشكلات الدفاع الوطنى ، في سنوات الخمسينيات ببعض المثقفين إلى أن يتصوروا أن السلطة سوف تقع في أيدي أولئك الذين أسموهم « بالركب العسكرى الصناعى » ، وهى التسمية التى كروها الرئيس ايونهاور عند قرب نهاية فترة رئاسته . ومع ذلك فإن آخرين قد حاربوا بعنف هذه النظرية وذكروا أنهم لم تكن هناك نخبة متجانسة في البلاد ، وأن المسافة بين الأمر القديمة أصحاب المشروعات وبين المديرين الجدد كانت تستمر في الإتساع ، وأن القرارات السياسية أصبحت تؤخذ مع الزمن بدرجة أقل بواسطة من يسمون « صفوة السلطة » ، وأنها تلتج عن مفاوضات وحلول وسط تتم بين قوى عديدة ومختلفة ، بما في ذلك الحكومة الاتحادية والولايات .

ونشج عن ذلك ظهور نظرية تؤيد هذا الاتجاه الفكرى ، ومبنية على فكرة تعدد مراكز أخذ القرار .

وأكثر همومية من ذلك أن أحد المتخصصين فى العلوم السياسية ، وهو روبرت لين Robert Lane قد ذكر فى نفس الوقت بأن هناك تقارب بين المواطنين والحكومات ، وأن هناك ارضاءات متزايدة فى أن يخرج الأمريكيين من وجودهم ، يرضاهم فى غالب الامر ، ورغم أنهم فى بعض الحالات ، بمطالب تؤدي إلى النجاس الاجتماعية : فبدأ رجل الشارع فى عصر الرخاء ، فى أن يجد بعض الدوافع للأمل وللسلام ، وللتأمين الذى يهد به بأسلوب سياسى أقل ضخامة . وكان هذا النضج للشعور الأمريكى التقليدى هو أحد خصائص بداية سنوات الستينيات فى الولايات المتحدة .

٢ - ماكميلان والاتجاه المحافظ المجدد :

خلال ست سنوات (١٩٤٥ - ١٩٥١) أظهر حزب العمال قدرته على الحكم ، من جانب بالتدخل عن إجماعه المسلم المثالى لفترة ما قبل الحرب ، ومن جانب آخر بتصوره لإجراءات إقتصادية وإجتماعية كان كل العالم بما فيه خصومه قد قبلها ، لفترة من الزمن . ولكنه بعد هزيمته الانتخابية لم يعد لديه الكثير لى يقترحه ، أو على الأقل لم يعد فى وسعه أن يوفى بين عناصره حول برنامج محدد . وفى الوقت الذى حاول فيه المعتدلون ، وحول القدماء ، مثل موريسون ، وأتلى ، والجدد جيتسكل وحول شعار تدعيم الإصلاحات التى حققوها ، لإقترح أنصار بيفان وإشتراكية ديمقراطية ، مع إصلاحات جديدة ، وتأمينات جديدة ، وبمثل أعلى لمجتمع إشتراكى وزادت خطورة هذه الإنقسامات العميقة بين العمال بعد تعيين أتلى فى مجلس اللوردات (١٩٥٢) وحتى فى عام ١٩٥٦ ، حين زاد بيفان تعقلا . ومنح ذلك للمحافظين فرصة فريدة للبقاء فترة طويلة فى السلطة ، خاصة وأنهم

عزفوا جيداً إختيار الوقت اللازم لحل المجلس ولكتسب الإنتخابات . وكان هذا هو ما عملوه فى شهر مايو ١٩٥٥ (أغلبية ٦٠ مقعداً) وفى شهر أكتوبر ١٩٥٩ (أغلبية ١٠٠ مقعد) وفى خلال ثلاثة عشر عاماً (١٩٥١ — ١٩٦٤) مارس حزب المحافظين إذاً السلطة فى ظروف مواتية للغاية .

وفى مواجهة هذه الإنقسامات لمعارضة العمال ، كان حزب المحافظين متحداً بصلاية خلف زعمائه ، والذي لم يكن قد إختارهم بل كانوا قد فرضوا عليه ، حسب التقاليد ، من أعلى : فإختار تشرشل إيدن لكى يخلقه ، وهو الذى أوصى بدوره على ما كميلان ، والذي إختار بدوره لورد هوم . Home L.

وكانت عودة تشرشل إلى السلطة فى ٧ أكتوبر ١٩٥١ بدون دلالة كبيرة ؛ فكان هذا الرئيس العجوز للحرب يمثل ، وكان له ٧٦ عاماً ، وبالنسبة لمواطنة شخصية فى خريف الحياة ، لها هيبة لا تقارن ، ولكنها كانت لا تتفق مع العصر . واكتشف الانجليز رمز العصر الجديد فى العام التالى فى ملكتهم الشابة اليزابيث التى جاءت إلى العرش بعد والدها جورج السادس ، الذى توفى وعمره ٥٦ عاماً . وكان وصول هذه السيدة الصغيرة إلى الملك قد ضمن للتاج إعادة كسب شعبية بدرجة كبيرة .

ونتيجة لإصابة تشرشل بأزمة قلبية فى شهر يونيو ١٩٥٣ ترك فى حقيقة الامر السلطة ، ورغم إحتفاظه بمركز رئيس الوزراء ، لانتسوفى إيدن ، وزير خارجيته ؛ ونتيجة لإصرار المحيطين به ، قبل رغماً عنه أن ينسحب (١٩٥٥) . وكان قد بلغ الثمانين ، وفى ٧ أبريل أصبح إيدن رئيساً للوزراء قانوناً ، بعد أن كان كذلك بالفعل ، لمدة عامين من قبل .

ولما كان يميل ، بذوقه ، صوب المسائل الدبلوماسية التى كان يعرفها بشكل مقنن لمدة تزيد على عشرين عاماً ، عهد أنتونى إيدن بوزارة الخارجية إلى هارولد

ماكيلان نخلال بضعة أشهر ، ثم إلى سلوين لويد ، الذي لم يترك له أية مسئولية .
وسرعان ما ظهر أنه رئيس وزراء صارم ومحب للسلطة ، وأنه نتيجة لنقص ثقته
في معاونيه وربما في نفسه ، فرض على نفسه مسؤولية ضخمة . وكانت البداية
براقة : فنذ ربيع ١٩٥٤ قام بدور فعال للغاية في مؤتمر جنيف بشأن المسائل
الآسيوية ، وسمح لمندوفرانس بوضع حد لحرب الهند الصينية . وفي الامم التالية
وفي مؤتمر جنيف الثاني ، المسمى مؤتمر القمة ، شارك خيالات الثلاث الكبار
الآخرين ، تلك الخيالات التي سرعان ما تبددت بفشل مؤتمر وزراء الخارجية
الاربعة في شهر نوفمبر ولكن المغامرة الكبيرة بشأن السويس (اكتوبر ١٩٥٦) لم
تنته بكارثة : تراجع يمثل مصيبة ، والحليف الفرنسي حائق من تركه بمفرده ،
ودول السكواث منهزمة على نفسها (الهند والمستعمرات السابقة في جنوب شرق
آسيا تصبح بتجدد الروح الاستعمارية) وبرلمان يضيق بأنه لم يأخذ رأيه ، وحزب
محافظين على وشك التمرد مع مجموعة ديمتري السويين ، وكان البعض يطعنون
في المحاولة ، والآخرين يطالبون بالتخلي عن الحملة وبسحب القوات ، فكان لكل
شيء يبدو على أنه يطالب بتغيير رئيس الوزراء . ولكن مجسات الرأي بدت على
أنها تشير إلى أن الأغلبية كانت تؤيده وقت الازمة . وكان هو نفسه يعتقد بأنه
قد فتح أعين الغرب على ضرورة مراقبة شؤون الشرق الاوسط عن قريب ،
وبدا أن تعريف نظرية أينهارت ، قد أعطيه حجة في ذلك . وإذا
كان في آخر الامر قد قدم استقالته في ٩ يناير ١٩٥٧ فان ذلك لم
يكن من أجل أن يعترف بفشله ، ولكن لأن مرضاً خطيراً كان يجبره
على الانسحاب .

وكان لخليفته هارولد ماكيلان ٦١ عاماً ، وحياة سياسته حافلة
وراءه . وكان من أسرة نمت ثروتها في الاحمال ، وبعد دراسته في

إنيون واكسفورد إختاره تشرشل فى عام ١٩٤٢ لانيام بذلك الوظيفة الدقيقة كوزير مقيم فى القيادة العامة للحلفاء فى شمال غرب أفريقيا . وإنتخب نائباً فى عام ١٩٤٥ ، وأصبح وزيراً للجو فى نفس السنة ، وأدار منذ عودته للسلطة مع المحافظين وزارات الإسكان ، والدفاع الوطنى ، والخارجية ، والمالية . وكان رئيس الوزراء الجديد بإصراره وهدوءه ، وذكائه ، وفاعليته ، يضيف إلى صفاته إفتتاحاً كبيراً للوسائل الحديثة فى العلاقات العامة . وتمكن من أن يعطى من نفسه ومن حزبه بصورة ، تشير الإعجاب وكسب إنتخابات ١٩٥٩ بنجاح باهر . وحصل فيها حزب المحافظين ٣٦٥ مقعداً من ٦٣٠ ، وأصبح له مع ٤٩.٩٪ من الاصوات الاغلبية المطلقة فى البلاد . وتحت إدارة ماكيلان عرف حزب المحافظين عودة لشعبيته تشبه تلك التى كانت موجودة فى سنوات ١٩٥١

— ١٩٥٤ .

وعند البحث عن آراء جديدة ، حاول ماكيلان أن يحدد خطوط الاتجاه المحافظ الجديد ، الذى يمكنه أن يوافق مع الامال الجديدة للمجتمع البريطانى . وهذا ، الاتجاه المحافظ الجديد ، لماكيلان ادعى أنه يدافع عن النظام الرأسمالى ، ولكنها رأسمالية بعيدة عن مرحلتها للشراسة ، ومتوافقة مع دولة الرخاء . وكان ينوى أن يترك للمشروعات الحرة القطاعات الأساسية ، وإن كان قد وافق على أن يقبل د العلاج الاشتراكى ، حينما تكون المشروعات الخاصة قد أنمت خدماتها الاجتماعية أو يكون التركيب الاقتصادى يتطلب أن تصبح بعض قطاعات الصناعة د موجهة بطريقة تجعل الضرورات الاجتماعية يتفوق على مطالب الربح . . وكان المثل الأعلى للاتجاه المحافظ الجديد هو المجتمع التعاونى ، والتفكير الحر ، والذى يضع النجاح المادى والازدهار فى أعلى مكان ، والذى يحافظ على روح التسامح والتقدم .

وكان البحث عن آراء جديدة قد ترجم كذلك في ميدان نصفية الاستثمار. وبعد رحلة طويلة في الهند ، وفي الباكستان ، وسيلان ، وماليزيا ، وفي استراليا ، وزيلند الجديدة (١٩٥٨) عاد ماكميلان مع الاعتقاد بأن تلك التنمية الفاضلة وغير المقبولة لبنيان الكومنولث قد قوته بدلا من أن تعمل على إضعافه ؛ وبعد نهاية رحلة أخرى في إفريقية ألقي في مدينة الرأس خطبته الشهيرة التي تحدث فيها عن الريح المتغيرة ، والتي كانت ، بعد أن هبت على آسيا ، قد وصلت الآن إلى القارة الإفريقية .

ولاشك في أن إتخاذ رئيس الوزراء لهذا الموقف في صالح نصفية الاستثمار السريع في الاقاليم الإفريقية الخاضعة لبريطانيا ، كان نتيجة للتفكير الطويل في اضطرابات نيجيريا (١٩٥٨) ، وكينيا ، ونياسلاند (١٩٥٩) وكذلك في شئون الجزائر الفرنسية ، والكنغو البلجيكي . ولقد تبعه إصدار مجموعة من القرارات ، من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ ، منحت الاستقلال للصومال ، ونيجيريا ، وسيراليون وتنجانيقا ، وكينيا ، وأوغندا ، وجامبيا ، ونياسالاند ، وزنبار ، دون أن تذكر جامايكا وترينيداد وتوباغو . وكل هذه الدول (وباستثناء الصومال) ، والتي حصلت على استقلالها حديثاً ، احتفظت بعلاقاتها مع الكومنولث ، وذلك في نفس الوقت الذي قامت فيه حكومة دومينيون جنوب إفريقية ، والتي أصبحت جمهورية جنوب إفريقية ، بأخذ قرار لتركه . ولكن هذا النجاح الواضح للحكومة المحافظين سوف يتعرض للمساءلة نتيجة للصعوبات والاضطرابات التي سوف تعرفها الدول الإفريقية الجديدة ، والتي رجعت إما لعدم توفر النخبة المحلية ، وإما للمعارضات القبلية ، أو لضغط الأقلية البيضاء .

ولكن أشد الصعوبات ، التي كان على المحافظين الجدد مواجهتها ، خطورة كانت هي الصعوبات المتعلقة بالإقتصاد البريطاني . ففي الوقت الذي إدعوا فيه

أنهم يرغبون في أن يمنحوا بلدهم والتوسع دون إرتفاع أسعار، وجدوا أنفسهم مضطرين لممارسة سياسة ضبط توافقي، والتي بدلا من أن تستمر في طريقة منسجمة، لتحقيق وصفها المؤسف، بـ «سياسة الفرملة والإطلاق».

وكان على بيتر ثورنيكروفت Peter Thorneycroft، وهو أول وزير خزانة في حكومة ماكيلان، أن يحل أزمة ميزان المدفوعات لعام ١٩٥٧. ومن أجل ذلك، رفض حل تخفيض سعر الجنيه، وإختار، وهو يضحى بإصرار عن زيادة الدفاع عن العملة، أن يمارس علاجا قويا لإنخفاض سعر العملة بواسطة سياسة العملات الصعبة، (رفعت أسعار الخصم في ٩ سبتمبر إلى ٧٪ إلى أعلى النسب ارتفاعاً منذ عام ١٩٢٠). وكانت ضربة الفرملة هذه سبباً في تأخير الاقتصاد البريطاني، في الوقت الذي كانت فيه دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تعرف توسعاً دون توقف، ولم يقبلها كل الوزراء. ولذلك فإنه ابتداء من صيف ١٩٥٨، وبالنظر إلى الانتخابات العامة التي كان من الواجب عدم خسارتها، بدأوا في تطبيق سياسة ارتقاء محسوب (أي إطلاق)، وعن طريق هيثكوت أموري Heathcoat Amory، وزير الخزانة الجديد. وأقدم سمحت بإصلاح الميزان التجاري، وإعادة دفع التوسع، وتقليل تشدد الميزانية بتوزيع بعض الإعفاءات الضريبية على المنتجين. وكان عام ١٩٥٩ عام رخاء حقيقي كما يشهد بذلك الشعار الانتخابي الشهير الذي أعانته رئيس الوزراء We never had it so good (لم تكن أبدا بهذه الجودة). ولكنه كان من الصعب السيطرة على مثل هذا الرخاء الناتج عن هذا التوسع، وابتداء من عام ١٩٦٠، ونتيجة لتقدم سريع للغاية للاستهلاك، وبالتالي للاستيراد، أصبح الميزان التجاري من جديد مهدداً بالخطر. وأدى ارتفاع الأسعار الداخلية، ولكن بنوع خاص إعادة تقييم المارك الألماني والفرنك، في شهر مارس ١٩٦١، إلى

التسبب في أزمة عنيفة من المضاربات ضد الجنيه . وحصل سلوين لويد Selwyn Lloyd ، الذى جاء بعد أمورى ، باتفاقيات بال ، على دعم مؤسسات الاصدار فى الدول العظمى ، ولكنه اضطر الى أن يقدم للبرلمان خطة تقشف شديدة القسوة . وسمحت فرملة سلوين لويد ، مرة أخرى ، بانطلاقة خليفته ريجيناله مودلنج Reginald Maudling . ولكن سياسة توسع هذا الأخير انتهت ، مرة أخرى ، الى تسخين الاقتصاد ، وتسببت فى أزمة الجنيه الاستقرارى الأكثر خطورة منذ عام ١٩٥١ ، وهى أزمة ١٩٦٤ .

وهكذا فشلت سياسة الفرملة والانطلاق ، فباعطائهم الأولوية ، وبسبب قلة النقد وضعف الجنيه ، لتوازنات لفترات قصيرة دون أن يتركوا للدوافع الانطلاق الوقت اللازم لإعطاء كل تأثيرها ، وبأخذهم لإجراءات مانعة متسارعة تودى إلى وقف مفاجئ للتوسع ، مارس المحافظون سياسة أدت فى نهاية الامر إلى الحكم على الاقتصاد البريطانى بالبقاء فى ركود نسبي .

ومع ذلك ، فإن الوزيرين الأخيرين للخزانة ، وهما سلوين لويد وريجيناله مودلنج قد حاولا أن يوفقا بين السياسة الخاصة بالفرملة والانطلاق ، وبين برنامج لآمد طويل . فقاما ، من ناحية ، بوضع الخطوط العامة لسياسة تخطيط تستوحى من المثل الفرنسى ، وذلك بإنشائهم للجنة الوطنية للدخل (National Income Commission (N. I. C.) ، والمجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية N. E. D. O. ، وينقديهم مشروع خطه لسنوات ١٩٦٢ — ١٩٦٦ . وحاولا ، من ناحية ثانية ، لإدخال بريطانيا العظمى فى السوق الأوروبية المشتركة (أغسطس ١٩٦١) . وأظهر فشل هذه المحاولة الأخيرة ، والذى أصبح شبيهاً برفض الجنرال ديغول (المؤتمر الصحفى فى ١٤ يناير ١٩٦٣) لزعماء المحافظين أنه ليس فى وسعهم الاحتفاظ بالروابط الاقتصادية مع الكومنولث والاحتفاظ

المركز المتميز لبريطانيا العظمى في التجارة العالمية ، في نفس الوقت الذي يحصلون فيه على ميزات الدخول في السوق المشتركة ، فكانوا يرغبون ، كما قالوا ، في الدخول إلى أوروبا . دون ادخار بخاروا أوروبا .

والجميع انما يبتغي في سنوات السبعينات . هو ثمرة التعديلات البطيئة ، ذات الشكل البنائي ، والتغيرات السريعة ، المرتبطة بالبنيان الإقتصادي . وجاءت التعديلات البنائية من نمو الصناعة وبشكل يمتاز في القطاعات الأساسية مثل الكيمياء والكهرباء التي تستخدم الكثير من الموظفين والتقنيين والمهندسين وأكثر من الصناعات القديمة ، ومن النمو الأكثر سرعة من ذلك للقطاع الثالث ، وهو قطاع الخدمات ، المالى . بأصحاب « الباقات البيضاء » . وحدث ذلك بشكل أدى إلى أن نصيب الطبقة الوسطى في المجتمع البريطاني قد تزايد بنسب واضحة . وفي عام ١٩٥٤ قدر بونهام Bonham في كتابه « صوت الطبقة الوسطى » هذه الفئة الاجتماعية بما يعادل ٣٠٪ من السكان ؛ وفي أواسط سنوات الستينيات ارتفعت نسبة الأشخاص الذين اعتبروا أنفسهم ، وقت عمل الإحصاء ، من أبناء الطبقة الوسطى إلى ٥٠٪ ، وحقى إلى ٧٥٪ لدى من يقل عمرهم عن عشرين عاماً .

وهذه التغيرات العشوائية كانت مرتبطة بتقدم الإنتاج ، وهي التي سمحت بالدخول في « مجتمع الرخاء » ، وبزيادة الدخل ، الأمر الذي أدى إلى الدخول في « مجتمع الاستهلاك » .

وكان على زيادة الإنتاج ، ومع الأهمية التي كان قد وصل إليها ، أن يقلص نسبياً بالزيادات التي حدثت في الدول المجاورة . فجمد ع الإنتاج القومي ، مقسوماً على الفرد ، قد ارتفع من معدل ١٠٠ في عام ١٩٥١ إلى معدل ١٢٣ في عام ١٩٦٤ . (تقدم بنسبة الثالث) ؛ ولكنه ارتفع في نفس الفترة إلى معدل ١٦١ في فرنسا و ١٩٨ في ألمانيا الغربية . وكانت نتيجة هذا الفرق في السرعة هي أن نفس مجموع

الإنتاج القومي ، مقسوماً على الفرد ، ومعبراً عنه بالدولار (الأمر الذي يسمح بمقارنة المستويات) ، والذي كان في عام ١٩٥١ يضع المواطن البريطاني في مستوى أعلى من الفرنسي ، وأعلى من الألماني بكثير ، أصبح يضعه الآن ، وبشكل واضح ، في مساواة معها ابتداء من عام ١٩٦٠ .

وهكذا نجد أن تقدم الإنتاج كان إذن أقل سرعة ، في بريطانيا العظمى عما كان عليه في فرنسا ، وبنوع خاص عما كان عليه في ألمانيا ؛ ولكنه كان تقدم أعلى أى حال . وكان هناك تقدم كذلك ، وكبير ، في دخل أصحاب المراتب . ولقد حسبوا أن الأجر المتوسط الأسبوعي للعامل اليدوي قد تضاعف ٢٢ ضعفاً من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٤ ؛ ولما كانت أسعار المعيشة قد ارتفعت في نفس الوقت ، وبسبب انخفاض أسعار العملة ، بما يقرب من ٥٠ ٪ ، فينتج عن ذلك أن الأجر الفعلي ، أو القدرة الشرائية ، قد زادت بمقدار النصف (وقد زادت بالتحديد بنسبة ١٤٦ ضعفاً) . ومظاهر هذا التقدم متعددة ؛ والأكثر وضوحاً تتمثل في التوزيع الكبير للسيارات (٢٥ مليون سيارة في عام ١٩٥١ ، و ٨ مليون في عام ١٩٦٤) ، والتلفزيون (مليون جم - از في عام ١٩٥١ ، و ١٣ في عام ١٩٦٤) ، والتليفون (الذي تضاعف عدد أجهزته) ، والتجهيز المنزلي . وزادت إنفاقات أوقات الفراغ بنفس النسب ، وفي عام ١٩٦٤ ، قام ٥ مليون بريطاني ، وثلاث أضعاف عام ١٩٥١ ، بقضاء عطلتهم في الخارج .

وكان هارولد ماكميلان وانقا من أن حزب المحافظين قد أفاد من هذا الرخاء ، ونشر شعاره الشهير : « دلم تكن أبداً بهذه الجودة » ، وقت انتخابات عام ١٩٥٩ . وفي اليوم التالي لهذه الانتخابات المنتصرة ، رسم أحد رسامي الكاريكاتير رسماً يظهر رئيس الوزراء يستقبل في صالونه مدعوى الرخاء ، (ثلاثة ، سيارة ، جهاز غسيل ، وجهاز تلفزيون) ، ويقول لهم : « حسنأ أيها السادة ، لقد قمنا بعمل جيد » .

وأجبر الإرهاب والمرضى ذلك الزعيم اللامع على ترك منصب رئيس الوزراء في شهر أكتوبر ١٩٦٣ . وأظهرت عملية إختيار خلف له أن حزب المحافظين كان قد فشل ، رغم المظاهر ، في السير بخطوات التجديد . فالواقع أن ما كميلان ، رغم إستشارته لأعضاء حكومته ، وللمجموعة البرلمانية ، لم يقدر على أن يعهد بخلافته لا لبنتلر Butler الخالص ، ولا للشبان الذين كانوا يمثلون أمل الحزب . وإختار ، بين الخط المحافظ الأكثر قدماً ، أحد المعجبين الممتازين ، وهو اللورد هوم Home . وكان وزيراً منذ بضعة سنوات فقط ، وبدون أية خبرة في السياسة الداخلية ، وكان عملياً غير معروف للجماهير ، وكانت شخصيته غير قادرة تماماً على وقف تيار الإنصراف عن هذا الحزب الذي كان قد حكم منذ وقت طويل جداً في أعين أولئك الذين حاولوا أن يحتفظوا بالمبدأ الأساسى للنظام الدستورى البريطانى ، في تناوب الأحزاب على السلطة .

وفى مواجهة لورد هوم ، ظهر هارولد ويلسون Harold Wilson ، الزعيم الجديد لحزب العمال ، كرمز لشباب جديد لاتجاه العمال . ورداً على شعار رئيس الوزراء « الرخاء مع حزب المحافظين » ، قام الثانى بنشر شعار « التجديد مع حزب العمال » ، ونجح ، وبنوع خاص مع البراميج التلفزيونية الممتارة ، فى أن يعطى من نفسه صورة التقنى المتفوق والنابه ، والقادر على أن يكون رئيس وزراء له صفات السكال . وجاءت إنتخابات ١٥ أكتوبر ١٩٦٤ ، وأعطت لحزب العمال تقدماً بسيطاً وأغلبية صغيرة بأربع مقاعد فى مجلس العموم ، وأهت ثلاثة عشر عاماً من سيطرة المحافظين ، وأعدت نظام التناوب على السلطة بين الحزبين الكبيرين ، وتركت للحكومة الجديدة الوقت ، كما قال المهزومين ، للبدء فى القيام بأخطائها .

٣ - منزيس وأستراليا الليبيرالية :

كانت عبودة روبرت جوردون منزيس Robert Gordon Menzies إلى السلطة في اليوم التالي للانتخابات التشريعية في شهر ديسمبر ١٩٤٩ — قد فتحت أمام حزب الأحرار ، أو الحزب الليبيرالى ، فترة حكم طويلة . فلقد ظل منزيس نفسه رئيسا للوزراء حتى شهر يناير ١٩٦٦ ، ولما تهرس — ربه فى كل الانتخابات العامة حتى تلك التى وقعت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢ . وكانت حكومة منزيس ، نظريا ، حكومة ائتلافية ، تستند على الحزب الليبيرالى وحزب المزارعين ؛ ولكن الشخصية القوية للغاية لرئيسها وحرصه على ألا يرقى فى ظله منافس يمكن له لم يترك لحلفائه إلا مكاناً بسيطاً فى العمل الحكومى .

ويمكننا تفسير الاستقرار السياسى فى سنوات الخمسينيات والستينيات بهيبة منزيس ، وقوة أغلبيته ، وكذلك بضعف معارضة العمال . ولقد حدث ، بالفعل ، أن هذه المعارضة كان الرئيسة الرئيسية والمباشرة لاحد أخطاء مفاوضات رئيس الوزراء فى مسألة معاملة الحزب الشيوعى الأسترالى . فى شهر أبريل ١٩٥٠ ، وفى وقت زيادة خطورة الحرب الباردة فى العالم ، قدم منزيس للبرلمان مشروع قانون اتحريم الحزب الشيوعى . وتمت الموافقة على المشروع فى ٢٣ مارس ١٩٥٠ ، ولكن المحكمة العليا أعلنت (١٩٥١) أن هذا القانون كان غير دستورى . فاستدار منزيس صوب جمهور الناخبين ، الذى رفض فى استفتاء ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ اقتراحه ، بأغلبية صغيرة (٥٠.٥٠ / لا) فى حقيقة الأمر . ولم يكن الضحية الأساسية فى هذه المسألة هو منزيس ، ولكن حزب العمال ، والتى كانت إنقساماته الداخلية ، والتى ظهرت وقت مناقشة القانون فى البرلمان ، قد زادت بشكل خطير فى اليوم التالى للاستفتاء . وظهر زعيمه ، الدكتور ليفسات Dr. Evatt ، الذى كان قد ناضل بكل شدة من أجل رفض القانون ، ورغما

هذه ، على أنه من أصدقاء الشيوعيين ، وضعت سلطته منذ ذلك الوقت ، وأخذ بعض الزعماء النقابيين ، وبخاصة النقابيون الكاثوليك ، يشكون فيه . وقام أحدهم ، وهو سانتاماريا Santamaria ، والذي كانت له شعبية ضخمة في ولاية فيكتوريا ، بعمل إنقسام ، وأسس في عام ١٩٥٥ حزب العمال الديمقراطي . وكانت نتيجة هذا الإنشقاق أن أصبح حزب العمال الديمقراطي على درجة من الضعف لا تسمح له بانتخاب عدد كاف من النواب في البرلمان الفيدرالي ، ولكن على درجة من القوة تسمح له بأخذ عدد كبير من الأصوات من حزب العمال ، وبدرجة أن هذا الحزب الأخير فقد الأغلبية التي كانت له في مجالس ولايات فيكتوريا ، وكوينزلاند ، وأستراليا الغربية ، وأصبح غير قادر ، في البرلمان الفيدرالي ، على أن يهدد الأغلبية الحكومية .

وسمحت هذه الحالة لمنزيس بأن يأخذ الإجراءات غير المحبوبة ، وضد التضخم ، والتي كان الموقف يتطلبها . ذلك أن منزيس الليبيرالي ، والذي كان مثله الأعلى أن يجعل الدولة تتدخل إلى أقل حد ممكن في الاقتصاد ، قد أجبرته قوة الأوضاع إلى أن يمارس سياسة نشطة في حالات كثيرة ، وبخاصة وقت التضخم (١٩٥٠ — ١٩٥١ ، و ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ، و ١٩٦٠ — ١٩٦١) والافات النالية لها . وتدخل كذلك ، وبسياسة موجهة لفترة أطول ، في مسألة الاستثمارات الأجنبية : فعلى العكس من سبقه من حزب العمال ، لم يتردد في عقد قرض كبير في سوق نيويورك ، ولدى البنك الدولي للتعمير والانماء ، وحاول بنوع خاص أن يعمل على جذب رؤوس الأموال الخاصة الأمريكية . وجاءت هذه لكي تستثمر بأحجام ضخمة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأسترالي ، وفي المناجم ، والتنقيب عن البترول ، وبخاصة في الصناعات التحويلية .

وكانت الصناعة بدون أدنى شك هي المستفيد الأول من هذا التوسع الأسترالي .

في سنوات الخمسينيات والستينيات، وهي فترة الإنطلاقة الكبرى في التاريخ الاسترالي منذ الزحف صوب الذهب عند نهاية القرن التاسع عشر . وبينما تضاعف عدد المصانع ، ارتفع عدد الآهالي العاملين المستخدمين في القطاع الثاني بنسبة ٣٠ ٪ . وبلغت المعدلات السنوية للتنمية الصناعية ، عند نهاية هذه الفترة رقم ٠.٧ / ٠ . وتحقق التقدم الأكثر سرعة في الصناعات التعدينية، والهندسة الكهربية، والصناعات الكيماوية ، والبناء ، وصناعة النسيج . وتمكنت شركة بروكن هيل Broken Hill من أن تضاعف، من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٤ ، من إنتاجها من الزهر والصلب ، وأصبحت أحد المشروعات الماردة حين أضافت إلى إنتاج الصلب عمليات إستغلال المناجم ، والتنقيب عن البترول ، وإستخراج النحاس وتنقيته، وإدارة أسطول من السفن التجارية ، وفي صناعة السيارات ، بدأ الفرع الأمريكي لشركة جنرال موتورز ، والذي لم يكن ينتج ولفترة طويلة إلا قطع غيار ، في إنتاج السيارات ، ونجح حتى في تصدير موديلاته ، وبخاصة إلى زيلندا الجديدة .

وفي توافق مع الإنطلاقة الصناعية ، حصل البحث عن المواد الأولية على نتائج باهرة : إكتشاف كميات كبيرة من الأورانيوم في روم جنجل (الأقاليم الشمالية) ، ومن البوكسيت ، والنيكل ، وخام الحديد ، في الولاية الغربية، ومن البترول في جزيرة بارو . وزاد إنتاج مناجم جبل إيسا ، وتنسوع ، وعرف إستخراج الفحم الذي كان قد أصابه بعض التدهور خلال بعض الوقت توسعاً واضحاً حين أصبحت اليابان تمثل سوقاً للتصدير . ومات استراليا صوب أن تصبح أكبر المصدرين العالميين للثروات المعدنية الرئيسية مثل خام الحديد، والفحم، والألمنيوم ، والنحاس والنيكل .

وبالمقارنة ، فإن تقدم الزراعة كان أكثر بطئاً، رغم أن الإنتاج قد زاد بمقدار

النصف فيما بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٦٢ ، ونقل نصيبه في الإنتاج القومي ، ومن ١٤ / في عام ١٩٥٠ إلى ٩ / في عام ١٩٦١ . ولكن الزراعة عرفت ، وإبتداء من عام ١٩٦٢ ، نهوضاً واضحاً ، نتيجة لفتح أسواق جديدة في الصين ، وفي الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة . وأصبحت الزراعة الاسترالية تصدر ثلاثة أخماس محصول القمح . ونصف محصول السكر ، وأكثر من ثلث إنتاج اللحوم البقرية ، و ٩٥ / من إنتاج الصوف .

وزاد ارتفاع مستوى المعيشة (في ثلاثين عاماً ، ارتفع متوسط الدخل بنسبة النصف) ، والعمالة الكاملة ، وتركيز التنمية في المناطق الساحلية ، وأدى ذلك إلى زيادة سرعة نمو المدن . ففي عام ١٩٥٩ كان أربعة أخماس الأهل يعيشون في المدن ، و ٥٤ / في العوصم الست للولايات (منها سيدني مع ما يزيد على المليونين ، وملبورن مع ٨٠٠ ر ، وبرسبان وأديلايد مع ما يزيد على نصف المليون) . ومن يوم ليوم ، أخذت المدن الاسترالية تنقل ، بنشاطات سحابتها ، التي توجد بها المكاتب ، عن المدن الأمريكية الكبرى ، بينما مال سكانها ، مثلهم في ذلك مثل الأمريكيين ، إلى تركها والإقامة في الضواحي ، ولأن أن يقيموا في مساكنهم الفردية التي تحيط بها الحدائق الصغيرة ، بالعيش في حياة حديثة لسكان الضواحي . ولكن الاستراليين ظلوا ، وأكثر من الأمريكيين ، مرتبطين بحياة الهواء الطلق وبالحياة الرياضية : فلم تقم أي من الدول الكبرى ولها مثل هذا العدد البسيط من السكان (١٢ مليون نسمة) بتقديم مثل ماقدمة من البطولات في ميادين التنس ، والكريكت ، والرجبي ، والجواف ، والعباب القوى أو السباحة .

٤ - كندا من ديفنبتكر إلى ترودو :

كان الإتجاه المعادي لأمريكا لدى الرأي العام الكندي ، في الإنتخابات

للتشريعية لعام ١٩٥٧ ، تأثيراً عميقاً بالنسبة للأحرار الذين اعتبرهم الكثيرون على أنهم أتباع ووسائل سياسة المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة . وتمكن جون ديفينبكر John Diefenbaker ، زعيم الحزب التقدمي المحافظ، والذي حصل على ١١٢ مقعداً من ٢٦٢ من مقاعد مجلس العموم، من أن يشكل حكومة للأقلية ، في شهر يونيو ١٩٥٧ . ولكن البلاد ، التي كانت تتشوق إلى التغيير ، منحه حكماً مسبقاً في صالحه ؛ وجاءت بعض الاجراءات التشريعية في صالح فلاسح الغرب والمسنين ، مع حل المجلس في وقت مناسب ، لكي تضمن له ، بعد ستة أشهر ، أغلبية كبيرة (٢٠٨ مقعداً ضد ٤٩ للأحرار) .

وكان على حكومة ديفينبكر أن تواجه فترة إنكماش اقتصادي؛ وظهرت عدم قدرتها على أن تعمل بسرعة ، وبتصميم . وأدت سياسة غير متناسقة ، مع رفع قيمة الخصم ، وهجز الميزان التجاري ، إلى انخفاض قيمة الدولار الكندي في الاسواق المالية . واضطروا ، سريعاً (مايو ١٩٦٢) إلى الموافقة على خفض فعل لقيمتهم . وكانت الانتخابات التالية في غير صالحهم (١١٦ للمحافظين ، و ١٠٠ للأحرار ، و ٣٠ للثلاثين) وأصبحت وزارة ديفينبكر تستند إلى أقلية .

ولم تكن أكثر من ذلك توفيقاً في السياسة الخارجية، وحملت على إثارة عدم رضا كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، في نفس الوقت . الاولى ، برفضها في مؤتمر ١٩٦٢ لرؤساء وزارات دول الكومنولث الموافقة على محاولة ما كيلان الحصول على السماح بالدخول إلى السوق المشتركة ؛ والثانية ، بتوقيعها مع الصين الشيوعية على عقود بيع القمح ، ورفضها بشوع خاص ، وبعد أن كانت قد طلبته ، أمر المعونة الأمريكية في شؤون التسليح النووي . وبشأن هذه المسألة تمكن ليهستر وبيرسون Leaster Pearson من أن يجعل مجلس العموم

يصوت هل أمر للحفاظ، في ٥ فبراير ١٩٦٣، والذي تسبب في سقوط الحكومة .

وكان رئيس الوزراء الجديد، وهو الليبرالي ليستر بيرسون، سيحكم لمدة خمس سنوات، وعلى رأس حكومة من أصحاب الاقلية، حاول أن يفرض نظاماً جديداً، وبسرعة وبوضوح . وبعد أن كان قد حاول، ودون نجاح، أن يحدد الإستقلال الاقتصادي لبلاده بالنسبة للولايات المتحدة، تمكن من تسوية مشكلة التسليم النوى لكندا، ووجد الأسلحة الثلاث، وتوصل إلى تسوية المسألة الدقيقة المتعلقة بالعالم : فالعالم الأحمر القديم، الذي ورثوه عن بريطانيا العظمى، أخذ مكانه علم أبيض وأحمر، مع ورقة شجر، رمزاً للاستقلال الوطني .

ولما كان بيرسون قد صمم على الانسحاب، في شهر أبريل ١٩٦٨، فإن خليفة بيير إليوت ترودو Pierre Elliott Trudeau قد نجح أخيراً في الحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد في إنتخابات شهر يونيو . وحدد لنفسه أهدافاً تتمثل في تقليل الاختلافات بين المناطق، وفي فرض نظام اللغة المزدوجة .

وكانت العلاقات بين الحكومة الاتحادية وبين الاقاليم قد أصبحت في الواقع صعبة . وكانت الاقاليم تشكو من أن الازهراء الكبيرة الثقيل، مثل التعليم، وجزء من الاشغال العامة، وغالبية الانفاقات الاجتماعية، كانت تثقل على ميزانياتها، في الوقت الذي كانت فيه الضريبة على الدخل تجمع في صالح أوتاروا، ولم تؤد محاولة « المساواة في الازهراء » بين الاقاليم إلا إلى زيادة عدم الرضاء والمنافسات ؛ وإصطدم المشروع « القومي » الخاص بالمعاشات، والذي كانت أوتاروا قد أعدته، بمشروعات أخرى كانت قد أعدتها أونتاريو وكويبك .

وظهرت أكبر الضغوطات مع الإقليم الجديد ، . فمع موت السلاطون
 دوپليسيس Duplessis ، فى شهر سبتمبر ١٩٥٩ ، كانت قد إنتهت السيطرة
 الطويلة لحزب الاتحاد الوطنى على الحكومة الإقليمية . وجاء إنتصار الليبيريين
 فى إنتخابات ١٩٦٠ لكنى يوصل جان ليساج Jean Lesage إلى السلطة ، وهو
 الذى بدأ الثورة الهادئة ، . وكان الليبيرليون يضمنون فى الواقع بين صفوفهم
 وطنيين حقيقيين ، مثل رينيه ليفك René Lévesque وزير الموارد الطبيعية ،
 ومن جانب آخر فإن أنصار الفكرة الانفصالية قد بدأوا فى الظهور ككتلار شعبي ،
 رغم المنافسات وروح الغامرة (فى عام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ أدت انفجارات
 القنابل إلى كثير من الضحايا فى مونتريال) عند بعض المجموعات
 المميجية .

وكانت د الثورة الهادئة ، مظاهر إقتصادية وإجتماعية . وحاولت حكومة
 ليساج أن تزيد من التصنيع ، وأن تقلل ، بواسطة تأمين الكهرباء وغيرها ، من
 تأثير رؤوس الأموال والمشروعات الأمريكية أو الانجلو أمريكية . فقامت
 بإنشاء وزارة للتربية الوطنية ، وبتجديد التعليم وبتخطيط الإحتكار الفعلى للكنيسة
 الكاثوليكية . ومن أجل تجهيز البلاد ، وبناء الطرق والمدارس ، أنفقت حكومة
 ليساج دون أن تفكر ، وضاعفت فى ست سنوات قيمة الميزانية أربعة
 أضعاف .

وكانت زيادة المجهود الضرابى الذى نتج عن ذلك ، قد أسىء إستقباله ،
 وخاصة فى أوساط المزارعين . ولذلك فإن الليبيريين قد هزموا فى إنتخابات
 شهر يوليو ١٩٦٦ ، وعاد الإتحاد الوطنى إلى إدارة الحكومة مع وزارة دانيال
 جونسون Daniel Johnson . وكانت واقعية ونشاط هذا الأخير توجهه صوب
 الإستمرار فى الإصلاحات التى كانت قد بدأت ، ولكن بدون إندفاع : فاقترح

ثورة « أكثر هدوءاً » . ولكنه احتفظ تجاه الحكومة الفيدرالية بمطالب وضعية خاصة بالنسبة لإقليمه . وكانت زيارة الجنرال ديجمول (يوليو ١٩٦٧) ، وتصريحاته التي أعادت الافكار الانفصالية ، لا تضر به . وحين اجتمع في أوتاوا ، في شهر فبراير ١٩٦٨ ، مؤتمر دستوريا ، انفجرت المعارضة بين إقتراحات بيرسون (والتي عاد اليها في شهر مايو ترودو P-E. Trudeau) التي تهدف جعل كندا مجتمعا ثنائي اللغة ومزدوج الثقافة ، وبين إقتراحات د. جونسون ، والخاصة بمنح كويبك حقوقا خاصة داخل الفيدرالية. وزادت خطورة هذه المعارضة نتيجة إبرود ، حق لا نقول عداء ، الاقاليم المتحدثة بالانجليزية بالنسبة لموضوع ثنائية اللغة ، ونتيجة لنظر الممار الانفصالية في كويبك . ولم تسبب وفاة د. جونسون ، في شهر سبتمبر ١٩٦٨ ، في أى تغيير ، واستمر خليفته في تطبيق نفس سياسته المعتدلة نسبيا . ولكن الحركة الانفصالية زادت أهمية ؛ ففي شهر أكتوبر أنشأ ليفك حربا يطالب بالاستقلال الذاتي ، وهو حزب كويبك . وزادت أعمال العنف لمجموعة المتطرفين في عام ١٩٦٩ وبخاصة في عام ١٩٧٠ ، حيث تميزت بإغتيال الوزير لا پورت P. Laporte . ومع ذلك فإن فرص التهديم ظلت قائمة ، ومع عودة الليبيريين إلى السلطة ، الامر الذي تم بعد إنتخابات ٢٩ أبريل ١٩٧٠ .

الفصل التاسع

دول غرب أوروبا في الخمسينيات

بعد أن استعرضنا في الفصل السابق مظاهر الرفاهية والاتجاه المحافظ الجديد في الدول الانجلوسكسونية في سنوات الخمسينيات، وشرحنا دور إينهاور والاتجاه المحافظ المعتدل في الولايات المتحدة، وماكيلان واتجاهه المحافظ الجديد في بريطانيا العظمى، وأستراليا الغربية وميزيس، وأخيراً، كندا من ديفنبيكر حتى تروودو — نكمل الآن شرح هذه الرفاهية والاتجاه المحافظ الجديد في دول غرب أوروبا في نفس الفترة، أي سنوات الخمسينيات، ونستعرض الأوضاع في ألمانيا مع إينهاور، وفي إيطاليا مع الديمقراطية المسيحية، وأحوال فرنسا والصعوبات التي واجهتها.

١ - ألمانيا وآديناور :

في الوقت الذي وصل فيه آديناور إلى المستشارية (سبتمبر ١٩٤٩)، كانت ألمانيا تخرج بالكاد من الكارثة؛ وحين تركها، بعد أربعة عشر عاماً من الحكم، كانت ألمانيا قد حققت «معجزة» اقتصادية، ليس فقط لأنها كانت قد عبرت من أقصى البؤس إلى أقصى الثروة، ومن العدم إلى القوة، ولكن لأنها، في الوقت الذي ضحت فيه فرنسا بثبات أسعارها من أجل تنمية إنتاجها، والذي اضطرت فيه بريطانيا العظمى إلى اتخاذ إستراتيجية عكسية، وجدت ألمانيا بسهولة كيف تعمل على توسيع وتثبيت اقتصادها : التوسع دون إرتفاع الأسعار .

ولكن هذه المعجزة تحققت عن طريق المصاعب وعن طريق الازمات . ففي

البداية ، هددت الانطلاقة السريعة بأن تؤدي إلى ارتفاع الاسعار وتقضى على المارك الجديد ؛ وجاءت عملية التثبيت عند نهاية عام ١٩٤٨ ، ولكن على حساب أصحاب الرواتب . فالواقع أنه ، رغم الإضراب العام ، حافظ أصحاب العمل ، وبكل تشدد ، على مستوى المرتبات والأجور ، ولما كانت القدرة الشرائية لم تنبع ارتفاع أسعار السلع ، فإن تحديد الطلب من ناحية أصحاب الرواتب أدى إلى وقف الأزمة . وفي نفس الوقت ، كانت الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي (رفع قيمة الخصم ، وتحديد السلف) قد عملت على إبعاد خطر انخفاض سعر العملة . ولكن ما أن عولجت هذه الصعوبات حتى ظهر تهديد جديد ، يتمثل في البطالة . ففي بداية عام ١٩٥٠ بلغ عدد عاطلين الرقم القياسي وهو ٢ مليون . وسرعان ما قامت المعارضة الاشتراكية ، ورؤساء النقابات ، وبعض الأعضاء من الاغلبية بالمطالبة باتخاذ إجراءات سريعة ، أخذت من بين الاجراءات التدخلية التي كثيراً ما كانت قد استخدمت في فرنسا وفي إنجلترا . ولكن الوزير إيرهارد Erhard كان لا يرغب في التخلي عن نظرياته الليبيرالية . ولا في أن يضحى بشيء من معركته العنيدة ضد انخفاض سعر العملة . وفي الوقت الذي كان فيه قد استعد ، وتحت ضغط الرأي العام ، لتمويل برنامج لمشروعات اشغال كبرى وانشاء للساكن ، جاء لصدته ذلك التغير الذي حدث في الموقف الدولي . فحرب كوريا ، وباحتياجاتها الكبيرة التي خلقتها ، دفعت بقوة عجلة الانتاج الصناعي الالمانية . ولسكنها ، بتسببها في رفع الاسعار العالمية ، دفعت ألمانيا إلى أزمة ناشئة ، تتمثل في عدم موازنة التجارة الخارجية نتيجة للشراء الضخم للواد الأولية التي كانت قد قامت بها ، لكي تزودها الصناعة الالمانية . فاضطرت الحكومة ، بعد تردد طويل ، إلى أن تتخلى مؤقتاً عن سياستها الخاصة بتحرير تجارتها الخارجية ، وذلك عن طريق إقامة موانع ضد الاستيراد (١٩ فبراير ١٩٥١) . ولكن ذلك كان لفترة قصيرة . ففي أقل من عام ، طادت ألمانيا الاوضاع إلى

ما كانت عليه نتيجة لأن الدول الصناعية الكبرى الأخرى كانت قد بدأت عملية تسليحها ولم تكن قادرة على مواجهة الطالب ، وكذلك نتيجة لكون جزء من طاقاتها الصناعية قد ظلت بلا استخدام ، وبذبح خاص نتيجة لاستقرار أسعار منتجاتها . وفي خلال بضعة أشهر ، تمكنت ألمانيا ، التي كانت قد عاشت معزولة عن بقية العالم منذ عهد النازي ، من أن تدخل إلى السوق الدولي .

وبإتداء من عام ١٩٤٢ ، نما ذلك الازدهار الألماني المنقطع النظير ، وبدون مواجهة هزاع ؛ وكانت فترة « الإضطرابات » المتصلة بالبداية قد انتهت ، وتركت مكانها « للعصر الذهبي » لسنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٨ ، والتي انتصر فيها « الإقتصاد الإجتماعي للسوق » ، وهي سياسة إيرهارد .

وهذه النظرية ، والتي تهدف ترك القوانين الطبيعية للسوق تعطى تأثيراتها ، مع ضمان أن تقدم الإقتصاد هو في صالح الجميع ، تقترح إنشاء سوق للمنافسة الحرة ، ومحرر كذلك من سيطرة الدولة ، وأيضاً من سيطرة عمليات الاحتكار الخاصة . وبتطبيقه لهذه النظرية تمكن إيرهارد من تحرير الأسعار والمرتبات ، وفتح الحدود عن طريق تحرير المبادلات وتخفيض التعريفات الجمركية ، ومنع عمليات ربط أسعار السوق ، وألغى تأميم المشروعات العامة الكبرى . ويشك كثير من المراقبين في أنه قد نجح في تطبيق مبادئه الليبرالية بشكل كامل ، ويلاحظون أن قطاعات بأكلمها مثل الزراعة ، والنقل والطاقة ، ظلت خاضعة لإشراف الدولة ، وأن عمليات تركيز الصناعات قد ازدهرت رغم وجود نصوص قانونية . ورغم هذه الثغرات ، فإن السوق الألماني قد ظل سوقاً يقوم على أساس المنافسة الحرة . وكان نجاح إيرهارد قد وصل إلى درجة أن الرأي العام الألماني كله قد تعلق بنظرياته ، بدرجات متفاوتة ، وأن دولاً أجنبية عديدة قد إلتصقت إلى ألمانيا في الطريق الذي أخذت في السير عليه .

ذلك أن النتائج كانت باهرة ، فلقد تضاعف الدخل القومي من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨ بمقدار ٢٥٠ مرة ، والانتاج الصناعي زاد عن حد الضعف ، وإمتصت البطالة بطريقة تدريجية ، وزاد عدد أصحاب الرواتب على أربعة ملايين ، ولم ترتفع الأسعار إلا بنسبة ١٧ ٪ ، وعرفت الرواتب ارتفاعاً محسوساً ، كما أن احتياطات النقد ، والتي كانت غير موجودة في البداية ، قد وصلت إلى ٦ مليار دولار في عام ١٩٥٨ ، كما أن ازدهار عمليات البناء قضت على أزمة الإسكان التي بدت على أنه لا يمكن التغلب عليها .

ولم تكن سياسة إيرهارد وحدها هي المسؤولة عن هذا النجاح الضخم . بل لقد لعبت الظروف دوراً إيجابياً . ففي الداخل ، كان وصول ١٣ مليون لاجئ قد أعطى إحتياطياً ضخماً من الأيدي العاملة ، والتي كانت في غالب الأحيان من نوعيات ممتازة ؛ كما أن وجود عدد كبير من العاطلين ، وحذر المقابات ، قد أدت إلى فرملة إرتفاع الأجور . وفي الخارج ، كان توفر القروض الأجنبية ، قروض مشروع مارشال وغيرها ، وبدء السوق المشتركة ، وبخاصة تلك الظروف الدولية المتصاعدة بشكل واضح ، والتي إستخدمها رجال الصناعة وبنوع خاص رجال التجارة الألمان ، قد سمحت بعملية نمو إقتصادية ، إذ أنها قد تأسست على الإتساع ، المريح نسبياً ، لطاقت الإنتاج .

وتعدل الموقف ، منذ عام ١٩٥٨ ، بشكل أساسي ، إذ أن الموارد التي كانت تزود سوق العمل قد تبدلت . فئة قص الأيدي العاملة أعطت قوة وفاعلية للمنظمات النقابية ، التي حصلت على زيادات قوية للأجور ، وتزايدت عن الزيادة في الإنتاجية . ولما كانت الأسعار ترتفع بسرعة أقل ، فإن هوامش الربح قد قلت ، وأصبحت عملية التمويل الذاتي أكثر صعوبة . وهكذا إنخفضت سرعة التوسع ؛ فن متوسط سرعة سنوي يمشل ٨ ٪ من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٨ ، إنخفضت إلى

١٧٩٠٪ إبتدأه من هذا التاريخ . وعن انخفاض سعر العملة ، جاء انخفاض سعر عملة « مستورد » من البلاد المجاورة والأعضاء في السوق المشتركة وأصبح مهدداً ، ولم تعط لإعادة تقييم المارك التي جاءت متأخرة (٤ مارس ١٩٦١) وضميفة (٤٧٥١٪) إلا لالتقاط نفس قصير . وفي خريف عام ١٩٦٣ ، دخل الإقتصاد الألماني في فترة تضخم ، لم يتمكن الانجاء الليبيرالي لايرهارد من أن يسيطر عليها ، إلا عن طريق البدء في سياسة إنكماش ستؤثر على هيئته . وحين عادت البطالة إلى الظهور ، تخلى الرأي العام عن المستشار الجديد ، الذي اضطر إلى الإانسحاب (نوفمبر ١٩٦٦) . فأنتهى حكمه ، الذي ظل مجيداً لفترة طويلة ، بفشل مزدوج . فشيل رجل لم ينجح في أن يقرض نفسه كمستشار . وفشل بسياسة عجوزت من أن توائم نفسها مع المتطلبات الجديدة لإقتصاد في عمالة كاملة .

وأمام هذه الظروف العامة لذلك النهوض الإقتصادي الفائق للعادة ، ظهرت خصائص الحياة السياسية باهته ، ومع ذلك فإن السنوات الأربعة عشر للحكومة المستشار اديناور قد أثرت بشكل واضح في التطور السياسي لألمانيا الجديدة .

وكان أديناور قد ولد في كولونيا في عام ١٨٧٦ ، من أسرة موظفين بسطاء ، وبدأ حياته مجامياً ، الأمر الذي أدى به سريعاً إلى مستقبل سياسي في البلديات ، فأصبح نائباً لعمدة كولونيا عند ما كان له من العمر الثلاثين عاماً ، وأصبح عمدة عند الأربعين . وأعيد إنتخابه في عام ١٩٢٩ ، ثم طرده النازيون في عام ١٩٣٣ وعاش في الظل حتى نهاية الحرب . وفي السنوات الأولى من إحتلال الحلفاء ، أبعدته السلطات البريطانية من منصب عمدة كولونيا ، الأمر الذي كان في صالحه حتى يبعد عنه أية شبهة بالتعاون مع المنتصرين . وإخفاؤه ، بالأقدمية ، في الاتحاد المسيحي الديمقراطي ، ثم إنتخابه للمنتخابات في ١٥ سبتمبر ١٩٤٩

بصوت أغلبية واحد . وجاءت إنتخابات ٦ سبتمبر ١٩٥٣ لكي تضمن لحزبه ، مع ٤٥ ٪ من الأصوات ، الأغلبية الكبيرة المتمثلة في ٢٦٣ مقعداً ضد ١٥١ للاشتراكيين الديمقراطيين ، وأيد ٤٨ نائب ليبرالى الحكومة الائتلافية التى شكلها في ١٨ أكتوبر . وكانت إنتخابات ١٥ سبتمبر ١٩٥٧ ، انتصاراً كبيراً له ، ونتيجة لشعبيته : فحصل المسيحيون الديمقراطيون على الأغلبية المطلقة (٥٠.٢ ٪) من الأصوات ، ضد ما يقل عن ٢٢ ٪ للحزب الاشتراكى الديمقراطى . وباستثناء الحزب الليبرالى (الحزب الديمقراطى الشعبى) وحزب المحافظين ، أبعدت كل الأحزاب الثانوية الأخرى ؛ أما الحزب الشيوعى فإنه كان قد منع بالحكمة الدستورية في شهر أغسطس ١٩٥٦ . وكانت السنوات الأربع لهذه الدورة التشريعية تمثل قمة شعبيته . ثم جاء فشل نسبي فى إنتخابات ١٩٦١ ، وتصلبه فى مواقفه ، ورفضه أن ينسحب برغبته ، ورغم سنه الكبير ، ومناوراته لإبعاد إيرهارد من الحكم بعدة بآى ثمن ، وأدت كلها إلى أن تضع ضده الأغلبية الكاملة لحزبه . فاضطر إلى الاستقالة فى شهر أكتوبر ١ٹ٦٣ . وقام خليفته لودفيج إيرهارد Ludwig Erhard ، بتشكيل حكومة لها تكوين مماثل للحكومات السابقة . ولكن ، برعان ما ظهر أنه تنقصه الخبرة السياسية ؛ ولا يقدر على مواجهة الصعوبات الملقاة عليه . ورغم نجاح مشرف فى إنتخابات عام ١٩٦٥ ، لم يعد حزبه يؤيده إلا بكل تردد ، وتسبب لإنهيار الجناح الليبرالى فى سقوطه فى شهر أكتوبر ١٩٦٦ .

وكانت شخصية ~~كونراد~~ كونراد آديناور Konrad Adenauer وإعماله قد نوقشت . فاتهموه بأنه يوافق بسهولة على « عبادة الشخصية » ، وأنه يتصرف وكأنه « دكتاتور » ، أن على الأقل أنه يحكم بطريقة « أبوية » وأنه يهمل السياسة الداخلية . من أجل خيالات السياسة الخارجية (إستراتيجية الممانحة ، بمعاهدة

باريس ، سيادتها الكاملة) التي كان الحلفاء يراقبونها عن كثب . وكانت هذه الانتقادات ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى قلة الصبر الموجودة عند الخصوم ، وربما حتى عند أصدقائه ، ونتيجة لفترة حكم طويلة جداً . ولكن الاتجاه الأبوى عند أديناو قد أدى خدمة كبيرة للشعب الألماني ، الذي بعد أن كان قد قاسى كثيراً من أحداث الحرب والهزيمة ، تمكن من أن يستند إلى رجل ديمقراطي لهزيمة قوية لتحمل أعباء المسؤوليات السياسية اليومية . وفي خلال هذه السنوات الأربعة عشر ، تعلم النازيون بهدوء قواعد الديمقراطية الليبرالية .

٣ - إيطاليا والديمقراطية المسيحية :

إذا كانت إيطاليا قد خرجت ، في عام ١٩٤٨ ، منذ فترة ما بعد الحرب ، فإنه كان عليها أن تصفى نتائج معاهدة الصلح المعلقة في ١٠ فبراير ١٩٤٧ . وكانت تصفية سريعة نسبياً فيما يتعلق بالتجديدات التي كانت قد فرضت على السيادة بواسطة الفقرات العسكرية والاقتصادية التي كانت تضر بكرامتها ؛ وتم إلغاؤها بواسطة المنتصرين في شهر ديسمبر ١٩٥٠ . وبعد أربعة سنوات من ذلك ، جاء قبولها في الأمم المتحدة ، والذي كان قد أجل لفترة طويلة نتيجة لسوء نية الاتحاد السوفيتي ، لكن يقضى على الآثار الباقية لهذه الهزيمة . ولكن المسألة الحساسة كانت هي مشكلة تريستا ، والتي كانت المعاهدة قد وضعتها تحت نظام دولي مؤقت ، وكان الرأي العام يحاول بأى ثمن أن يستخلصها من إدعاءات يوجوسلافيا . وباقتراحها في شهر أغسطس ١٩٥٣ عمل إستفتاء فيها ؛ تسببت الحكومة الإيطالية في إغضب كل من إنجلترا ، والولايات المتحدة ، والمندان كاتنا حريستان على عدم مضايقة تيتو ، وأعطت فرصة بنوع خاص للأقليات المتحدة باللغة الألمانية في جنوب التيرول (أو في الأديج الأعلى) ، والتي كانت النساء تؤيدها ، للمطالبة بإمكانية التعبير بنفس الطريقة . وزادت الأوضاع في الأديج الأعلى تدهوراً حتى أن النمسا

عرضت ، بدون جدوى ، المسألة أمام الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ . ووجدت : مسألة تريستا حلاً لها في إتفاقية ٥ أكتوبر ١٩٥٤ التى أعادت إلى إيطاليا جزءاً من المنطقة التى كانت تطالب بها ، بما فى ذلك المدينة نفسها ، فبدأت حركة الحياج الوطنى التى كانت قد ثارت نتيجة لهذه الأزيمة .

ولم يكن الأمر مشابهاً لذلك فيما يتعلق بالحياج السياسى ، الذى كان مرصداً طويلاً الأمد فى إيطاليا ما بعد الحرب . فبينما كان نجاح الديمقراطيين المسيحيين فى إنتخابات ١٩٤٨ قد بدأ على أنه يضمن ، تحت إدارة دى جاسپيرى De Gasperi الشهيرة ، إستقراراً حكومياً لفترة طويلة ، جاء الفشل النسبى فى عام ١٩٥٩ الذى يقضى على ذلك . ومن أجل هذه الإنتخابات ، كانت الأغلبية التى تركت للإملاحة (الديمقراطيون المسيحيون ، والاشتراكيون الديمقراطيون ، والليبراليون والجمهوريون) قد أصدروا قانوناً للإنتخابات يتضمن ظاهرياً فوز الأغلبية . ولكن الديمقراطيين المسيحيين لم يتمكنوا ، نتيجة لتراجع حلفائهم ، من أن ينصلحوا من تطبيق هذا القانون ، وظهر أن المجلس الذى إنتخب بعد ذلك لا يمكن حكمه . ولم يتمكن دى جاسپيرى من أن يجعل الوزارة المتجانسة التى شكلها فى ١٥ يوليو تعيش ، ولأنه يجب من الحياة السياسية ، وكان إنسحابه وإختفائه (توفى فى ١٩ أغسطس ١٩٥٤) قد حرم إيطاليا من رجل الدولة الذى كان قد أبعده عنها اليأس .

ولم يتمكن أحد من خلفائه (بيللا Pella ، وشيلبا Scelba ، وسيني Segni ، وفانفانى Fanfani وغيرهم) من أن يبقوا على رأس وزارات قوية . وأصبح عدم الإستقرار الوزارى أحد أمراض الحياة السياسية الإيطالية (فى خلال السنوات الثلاث الأولى للجمهورية ، ١٩٤٨ - ١٩٦٣ ، حصلت إيطاليا على أربعة عشر وزارة ، وكانت غالبيتها قد إستقالت دون أن يكون البرلمان قد

سبعت منها الثقة في الشكل الدستوري) ، وأصبح شعور اللامبالاة ، والتخريفة ، أو الإحتمار الواضح ، والمتزايد ، يشير الشكك في النظام البرلماني نفسه .

وكانت الازمة السياسية المستمرة التي عرفتها إيطاليا ترجيع ، من ناحية إلى تعدد الأحزاب ، ومن ناحية أخرى إلى إقامتها الداخلية وعدم ثقتهم في المستقبل . ففي الانتخابات التشريعية عام ١٩٥٣ ، كان من الممكن أن نجد ، وخلاف الأربع أحزاب الداخلين في الائتلاف الحكومي (الديمقراطي المسيحي ، والحزب الليبرالي الإيطالي ، والحزب الجمهوري الإيطالي ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الإيطالي) حزبين لمعارضة اليسار (الحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي لنيقي) ، وحزبين لمعارضة اليمين (الحزب الملكي ، والحركة الاشتراكية الإيطالية) وتشكيلات كثيرة مختلفة (الاتحاد الاشتراكي المستقل ، والوحدة الشعبية ، والتحالف الديمقراطي الوطني) والتي لم تكن تجمع في مجموعها إلا ما يقل عن ٣٠٪ من الأصوات . وكانت التناقضات الداخلية للديمقراطيين المسيحيين شديدة العمق ، إذ أنها كانت تعكس كل تناقضات المجتمع الإيطالي ، وكان هذا التشكيل السياسي منع أعضائه الذين بلغ عددهم ١٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٩ لا يشكل حزب طلبة . وتميزت أحزاب اليمين بتبادلها المستمر للعلاء بين الملكيين والفاشستيين الجدد ، وأحزاب اليسار بتعويهم وعدم استقرار حزب تولياتي Togliatti ، والذي تأثر كثيرا بعملية القضاء على آثار العهد الستاليني وعدم وضوح العلاقات مع موسكو ، وبخاصة في الالتزام الداخلية للحزب نقي ، الذي تأثر كثيرا بأحداث المجر في عام ١٩٥٦ ، والتي دفعته إلى أن يقطع علاقاته بعد ذلك (١٩٥٩) مع الشيوعيين . دون أن يكون قادراً على التفاهم مع الاشتراكيين أنصار ساراجات Saragat (فضل المحادثات في عام ١٩٥٧) . وكان تعدد التفتت داخل الجناح الاشتراكي بعيد ذكرى أسوأ أيام الفترة التالية . لنهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة .

وكانت المسألة الرئيسية التي طرحت على الديمقراطيين المسيحيين هي محالفاته الحكومية . فكان الوفاق مع أحزاب الوسط لا يكفي لكي يضمن لهم أغلبية قوية في مجلس النواب ، فحاولوا أولاً أن يجدوا تدعياً من اليمين (وزارات بيلا ، وزولي ، وسيفي ، وتامبروني) ، ثم فكروا ، مع التطور المتزايد للاشتراكيين لاتباع نيتي الذي أبعدهم قليلاً قليلاً عن الحزب الشيوعي ، في إمكانية القيام بانفتاح إلى اليسار . وأخذوا أول خطوة على هذا الطريق في شهر يوليو ١٩٦٠ ، حين قام فانفاني بتشكيل حكومة ائتلافية من الوسط ومضمونة بامتناع الملاكين واشتراكيي نيتي . ولكن الانفتاح الفعلي إلى اليسار كان يطلب منهم أكثر من ذلك : فكان عليهم أن يمنحوا الحكومة الديمقراطيين المسيحيين ، على الأقل ، تأييدهم ، أو بدرجة أفضل ، لاشتراكهم فيها . ولكنهم لم يكونوا قد استعدوا بعد لأخذ هذه الخطوة .

ويبدو أن الهياج السياسي لم يعوق تصحيح الأوضاع الاقتصادية ، بأي شكل من الأشكال ، وهو الذي كان واضحاً ابتداء من عام ١٩٥٠ . ففي خلال عشر سنوات ، تضاعف إجمالي الدخل القومي بنسبة ضعفين ونصف ، وزاد نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة الثلثين ولم يتفوق على المعدل السنوي لتنمية الإنتاج الصناعي (٧,٥٠ /) إلا المعدل الخاص باليابان .

ويبدو أنه عند أصول هذا النجاح ، كان العامل الإنساني هو الأساسي . فتوافد العمال الذين لم يأتوا من الخارج كما حدث في ألمانيا ، ولكن من مناطق الجنوب المزدحمة بالسكان صوب الشمال المصنع ، قد أعطى أيدي عاملة وفيرة ، وسمح بفرملة زيادة الأجور ؛ وهكذا تمكنوا من الاحتفاظ بالأسعار الإيطالية في مستوى يجعلها قادرة على المنافسة مع الأسواق الخارجية . ومن جانب رؤساء المشروعات ، نمت الصناعات الكبرى بشكل قري بواسطة كبار أصحاب الأعمال ،

مثل ماثي Mattei ، وأنيل Agnelli ، وبيروالى Pirelli ، واوليفيتى Olivetti بينما تمكنت صناعة المنسوجات ، ونتيجة لذوق مصممى الانماط والمبدعين من أن تغزو السوق الأوروبية ، ولكن العامل الانسانى لم يكن وحده. ذلك أن تدخل الدولة قد أعطى دفعة قوية للتنمية ، سواء فى شكل الخطط الموجهة ، مثل خطة فانونى Vannoni (١٩٥٤) ، أو فى أشكال منظمات الادارة مثل « دار نصف اليوم » (١٩٥٠) ، أو عن طريق المؤسسات الضخمة للدولة ، مثل E. N. I. (١) ، أو الاتحاد الوطنى للمحروقات ، أو I. R. I. (٢) ، أو معهد إعادة البناء الصناعى ، وكانت منظمات فاشستية طورت لمواجهة الاحتياجات الجديدة . وأخيرا ، فإن توافد رؤوس الاموال الاجنبية ، الامريكية منها بنوع خاص ، ولكن كذلك الأوروبية ، ولابدء من سنوات الستينيات ، فتح الحدود داخل السوق المشتركة ، وأعطت دفعة رئيسية سمحت لاطاليا بأن تأخذ مكانها بين الدول الصناعية الكبرى فى العالم العربى .

٣ - الصعوبات أمام فرنسا :

بدأ التطور السياسى لفرنسا ، فى بداية سنوات الخمسينيات ، أنه يوجهها فى نفس اتجاه الدول الغربية الأخرى ، أى صوب إتجاه محافظ معين وبأسلوب الجمهورية الرابعة ، كان الامر يتعلق بالمرور من القوة الثالثة إلى وسط اليمين . ولكن ، بينما كان هذا التغير للأغلبية الحكومية يؤدى الى نوع من التماثل ، وصفوه بعدم القدرة على الحركة ، كان المركز الاستراتيجى الذى تحتله فرنسا فى هذه الفترة الخاصة بالحرب الباردة وزيادة خطورة المشكلات الاستعمارية قد جعلها منها ، بعد وقت قصير ، ونتيجة لفقدان الأمل وللخصومات الداخلية ، « الرجل المريض » لغرب أوروبا .

Ente nazionale idrocarburi. (١)

Istituto per la ricostruzione industriale. (٢)

ومنذ نهاية عام ١٩٤٨ ، كانت الاغلبية التي كانت تؤيد سحكومات القوة الثالثة قد شعرت ، ومن أجل تدعيم قوتها ، بضرورة الامتداد صوب اليمين وعن طريق « التوفيق » مع المعتدلين . وكما قال الرئيس كي Queuille وهو يتحدث الى ممثلي أحزاب S. F. I. O. و M. R. P. والحزب الراديكالي والمعتدلين ، فإنه كان على هذه التشكيلات « أن تعيش سوياً » . والحقيقة ، هي أن الحياة المشتركة بينهم كانت صعبة للغاية ، إذ أن فرص الشقاق بينهم لم تكن أقل ، عدداً من أسباب الوفاق . وإذا كان الـ S. F. I. O. و M. R. P. يشاركون نفس ذوق التوجيه الاقتصادي والاجتماعي ، فإن هذين الحزبين كانا يتعارضان في مسألة « علمانية » التعليم ، وعلى العكس من ذلك فإن الاتجاه العلماني ، كان يقرب بين الاشتراكيين وبين الراديكاليين ، الذين كانوا منفصلين عن بعضها في مسألة إدارة الاقتصاد . وكان الاتجاه الاقتصادي الليبرالي للراديكاليين يقر بهم من المعتدلين ، ولكنهما كانا متخاصمان بشأن « الانجاء المعادي لرجال الكنيسة » . وهذه الاختلافات في ميدان النظريات كانت تصبحها في ميدان السياسة المجردة ، معارضة أساسية فيما يتعلق بشؤون المالية العامة بين جناحي الاغلبية ، فكان الاشتراكيون يعارضون كل تخفيض أسامي في إنفاقات الميراثية ، والمعتدلون يعارضون بشدة لا تقل عن السابقة في كل زيادة في الموارد ، أي في الضرائب .

وكان الرباط الوحيد ، والذي كان قوياً ، وكان يوحد بين مجموعات الاغلبية هو الدفاع عن نظام برلماني متعدد الأحزاب ضد التهديدات بمجموع دكتاتورية ، أو على الأقل سيطرة حزب واحد ، الذي رأوه يظهر من جانب المعارضة الثنائية ، الشيوعية من اليسار ، والاتجاه الديجولي من اليمين .

وفي مثل هذه الأحوال ، لم يسكن في وسعهم أن يميشوا سويًا إلا بشرط
 الاكتفاء بإدارة الأعمال من يوم ليوم ، والالتفاف حول الصعوبات دون سلم ،
 آمليين في أن حلول المشكلات الأكثر خطورة سوف تنضج بنفسها . وهذه السياسة
 الخاصة ، وبعدم الحركة ، من قبلة : باسم الراديكالي هنري كي رئيس مجلس الوزراء
 من شهر سبتمبر ١٩٤٨ حتى أكتوبر ١٩٤٩ ، ثم من مارس إلى يوليو ١٩٥١ .
 وكان صافي الذين أكثر من غيره ، وفهم أنه لا يمكن للحكومة أن تستمر في
 السلطة ، وحتى لوقت قصير ، إلا في الهدوء . وعدم الحركة . وكان يعلم بضعف
 الأغلبية التي يستند إليها ، ففكر في تغيير قانون الانتخابات ، وبشكل يعطى
 وقت الانتخابات التشريعية التي ستقع في عام ١٩٥١ ، ميزة لائتلاف أحزاب
 الأغلبية . وهكذا تم التصويت على القانون الذي ألغى التمثيل النسبي في كل
 الدوائر ، وحيث أصبحت مجموعة من القوائم المتحالفة ، يمكنها أن تحصل
 على أغلبية الأصوات : وفي هذه الحالة ، أصبح في وسع هذه القوائم المتحالفة
 أن تحصل على كل المقاعد .

وجاء تطبيق هذا القانون ، رغم عدم ترحيب الرأي العام به ، لكي يعطى
 النتائج المطلوبة : فتمكنت التشكيلات المتحالفة للأغلبية الحكومية من انتخاب
 ٤٤ نائب ، بينما كانت إن تمكن إلا من انتخاب ٣٠٠ بتطبيق نظام التمثيل
 النسبي . وكان المجلس الوطني الذي انتخب في عام ١٩٥١ دسادسيا ، حسب
 تعبير هنري سي : فأصبح كل اتجاه من الاتجاهات الأربعة للأغلبية يمثل بما
 يقرب من مائة نائب ، وللمشيوعيين ١٠١ نائب وحزب R. P. F ١١٧ نائب .

ورغم المظاهر ، فإن المجلس الجديد كان تقريبا ، ومثل المجلس السابق ،
 لا يمكن حركته ، ولأسباب متعددة . أولا ، الموقف المعتنق R. P. F الذي

تشبهت بالمعارضة دون اعتدال بهدف أن يجتذب إليه جزء من الأغلبية ، حتى يعمل على تحطيم مجموع هذه الأغلبية ؛ وبعد ذلك ، عدم رضا S. F. I. O. الذى أصبح مجرد قوة إرتكاز للأغلبية ، ولكنه كان قادرا ، فى حالة انفصاله ، على أن يجعل الحياة غير ممكنة بالنسبة لكل حكومة ؛ وأخيرا ، عودة المشاهدات الخاصة بالتعليم ، والتي كانت موضوع نزاع ، وقام حزب R. P. F. بإلقائها بين الاشتراكيين والراдикаليين من جانب ، وبين المعتدلين والجمهوريين الشعبيين من جانب آخر . ووصل الحال إلى أن عدم الإستقرار الوزارى ، والذى كان مرض المجلس النيابى السابق ، قد ظهر على أنه أخذ أبعاداً أكثر خطورة : وزارة لمدة خمسة أشهر (وزارة بليغن Pleven من أغسطس ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢) تلتها وزارة لفترة أربعين يوماً (وزارة إدجار فوز Edgar Faure من ٢٠ يناير إلى ٢٩ فبراير) .

وكان من اللازم التكليف المفاجئ لانتوان بيناى Antoine Pinay فى ٨ مارس ١٩٥٢ لإعادة إعطاء بعض البريق لهذا النظام الذى كان منتقداً أشد الإنتقاد . ذلك أن رئيس الوزراء الجديد عرف كيف يضمن تأييد الرأى العام بطريقته الخاصة ، الذى رغب فى أن تكون هى طريقة الفرنسى المتوسط ، وبسياسته التى قدمها على أنها السياسة المعقولة والأمينة . وتمكن فى خلال بضعة أشهر ، وعن طريق عمل نفسائى حقيقى ، من أن يعيد الثقة ، وفى نفس الوقت توازن المسالمة العامة ، وتثبيت الأسعار . ولكن « تجرّباً بيناى » كانت ضعيفة للغاية ، وشديدة الإرتباط بالموقف الدولى ، وبشكل لا يسمح لها بأن تعيش لفترة طويلة ، وكانت مفاجأة مؤقتة لإرتفاع الأسعار كافية لتثبيط عزيمة رئيس الوزراء ، الذى قدم إستقالته فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ ، دون أن يفهم ، ربما ، أنه كان قد نجح فى وقف إنخفاض سعر العملة . وعمل خلفاؤه ، رينيه ماير René Mayer (يناير - مايو

(١٩٥٣) ، ثم جوزيف لانييل Joseph Laniel (يونيو ١٩٥٣ - يونيو ١٩٥٤) على الإستمرار في سياسته ، دون أن يتمكنوا من كسب الرأى العام .

وسياسة عدم الحركة ، بدلاً من أن تؤدي إلى نضج المشكلات ، انتهت ، وعلى الأقل بالنسبة لاثنتين من بينهما ، إلى أفسادها . وكانت الأولى ، قد نشأت عن الحرب الباردة وهى مسألة مجموعة الدفاع الأوربي C. E. D. وكان مجلس حلف شمال الأطلسي قد قرر ، وقت حرب كوريا ، أن يدافع عن أوروبا ، فى حالة وقوع سحب ساخنة ، لا على الزاين ، ولكن إلى أقصى ما يمكن إلى الشرق من ذلك ، ودعا ، نتيجة لذلك ، حكومات الحلفاء الى أن يجعلوا ألمانيا الغربية تشارك فى هذا الدفاع . وكانت الحكومة الفرنسية قد قبلت هذا القرار ، ولكنها كانت تعلم بثورة الرأى العام أمام إمكانية إعادة تسليح ألمانيا فى وقت قريب بعد الهزيمة ، فحاولت أن تبحث عن وسيلة لتهدئته فنصور رينيه بليفن René Pleven حلاً يتمثل فى إدخال المجندين الألمان فى جيش أوربي فى خدمة مجموعة الدفاع الأوربي . وكان من ميزة هذا الحل أن يفرق الجيش الألمانى فى نطاق جيش دولى ، وكذلك أن يعمل على زيادة تقدم الفكرة الأوربية التى كان روبير شومان Robert Schuman قد بدأ فى تنفيذها على النطاق الإقتصادى . وطرح خطة بليمن لمجموعة الدفاع الأوربي للمناقشة أمام المجلس الوطنى فى شهر أكتوبر ١٩٥٠ ، تقريباً فى نفس الوقت مباشرة الذى كان قد تم فيه (١٨ أبريل ١٩٥٠) التوقيع على المعاهدة الأوربية التى أنشأت المجموعة الأوربية للفحم والصلب C.E.C.A. وفى عهد وزارة بيبناى تم التوقيع على إتفاقيات بون (٢٦ مايو ١٩٥٢) التى أصبحت بها ألمانيا الغربية دولة وعليها أن تشارك فى بناء أوربا على قدم المساواة ، ومعاهدة باريس (٢٧ مايو) التى أنشأت مجموعة الدفاع الأوربي بين فرنسا ، ودول الهينلو كس ، وإيطاليا وألمانيا .

وكان على المجلس الوطني أن يصدق على هذه المعاهدة . ولكن معارضة قوية للغاية من جانب الحزب الشيوعي الذي رأى فيها تهديداً موزعاً ضد الاتحاد السوفيتي ، ومعارضة أقل قوة من جانب التجمعات الشعبية الفرنسية R. P. F. التي كانت معادية لكل تنظيم « فوق دولي » ، والانقسامات الداخلية بين الراديكاليين ، والمعتدلين ، والاشتراكيين حول هذه المسألة ، جعلت أمر التصديق خيالياً ، خاصة وأن رؤساء الحكومات لم يغامروا بالاشتراك في المناقشة خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تمزق حكوماتهم . ووصل الأمر إلى أنه نتيجة لتأجيل القرار النهائي ، تعرضت الأوساط السياسية الفرنسية إلى التسبب في إحداث عدم رضا حاد عند ملقاء فرنسا . فعدم التحرك في الشؤون المتعلقة بالدفاع ، والأمر الذي كان يتناقض تماماً مع كون أن صاحب فكرة مجموعة الدفاع الأوربي كان أحد الزعماء الفرنسيين ، قد أدى إلى نضوج أزمة سوف تنفجر في عام ١٩٥٤ .

وكانت المشكلة الثانية والتي إزدادت خطورة على مر السنوات هي مشكلة تصفية الإستعمار . فعلاوة على حرب الهند الصينية ، والتي بدا أنها لا تنتهي رغم تصريحات الحكومات المتعاقبة ، أضيفت الآن ثورة محميتين في شمال إفريقيا ، المغرب وتونس ، والتي كانت قد بدأت في عام ١٩٤٧ . بالنسبة للأولى ، وفي عام ١٩٥٠ بالنسبة للثانية . وأمام مطالب الزعماء الوطنيين ، لم تعرف الحكومة الفرنسية أن تتخذ سياسة متجانسة ، فرت من إجراءات تشدد إلى تنازلات مؤقتة ، طبعاً للصدفة الموجودة مع ميول الوزراء المسئولين أو السلطات المحلية . وسرعان ما غرس العمل الإرهابي في البلدين . وفي عام ١٩٥٢ اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات خطيرة : إلقاء القبض على الوزراء التونسيين ، وحل حزب الإستقلال المغربي . وفي العام التالي ، قامت بعزل سلطان المغرب نفسه . ووضعت

مكانه شخصية تفتقر إلى الميعة ، وإلى السلطة . وفي نفس الوقت ، ظهر هجوم فيتنامي في الهند الصينية ، وبدأت القوات الفرنسية عملية انسحاب ، قررت القيادة أن توقفها إستناداً إلى معسكر ديان بيان فو المحصن (نوفمبر ١٩٥٣) . ولكن المعسكر المحصن ، الذي غمرته قوات ومدفعية الفيتناميين ، سقط في ٧ مايو ١٩٥٤ .

وهذا التحول غير المنتظر لازمة ديان بيان فو ، ولارسة مجموعة الدافع الأوربي وضع البرلمانيين الفرنسيين أمام مسؤولياتهم ، وتسبب في نشأة حركة هياج عنيفة في البلاد ضد النظام . ولذلك فإن المجلس تحمل لفترة من الوقت عن لذة اللعبة المعتادة ، ود الجولات ، بين المرشحين للوزارة ، ود العمالات الاستكشافية ، ، وغيرها من عمليات التوفيق ، ، واستدعى إلى الحكم ، وبكل سرعة ، ذلك الرجل الذي بدا ، بدقة أحكامه ، وصلاية شخصيته ، ووضوح موافقة ، على أنه القادر على حل هذه المشاكل . وكان هذا الرجل هو بيير منديز فرانس Pierre Mendès - France وهكذا بدأت ، في ١٧ يوليو ١٩٥٤ « تجربة منديز فرانس » .

وكان لرئيس الوزراء الجديد ماض برلماني طويل . فكان نائباً منذ عام ١٩٣٢ ، وكان قد لاشى قبل الحرب إلى تلك المجموعة الصغيرة التي كانت قد حاولت تجديد الجروب الراديكالي ، وبدون جدوى . وكوزير مع ديجمول ، نبيه إلى خطورة السياسة الاقتصادية التي تقوم على التسهيلات . وكان قد ظهر ، منذ بضعة أشهر ، على أنه رئيس المعارضة لهذه الحكومات غير القادرة على أخذ القرارات الحاسمة ، وإن كان لم يصل المجلس بعد إلى الإستماع إليه ، حين رفض ، في شهر يونيو ١٩٥٣ أن يكلفه بتشكيل الوزارة ولم يلتجئ إليه إلا حينما ظهر الموقف على أنه بدون أمل ،

وبعد أن شكل حكومة على ذوقه الخاص ، أى شكلها من مجموعة خاصة ودون أن يستشير ببروقراطية الأحزاب ، قام منديز فرانس فوراً بالالتفات إلى مشكلة الهند الصينية ، والتي تمكن من أن يحدد حلا لها ، في الفترة التي كان قد حددتها لذلك ، وذلك عن طريق إتفاقيات جنيف في ٢١ يوليو ١٩٥٤ . وبشأن حل على طريقة كوريسا ، ، أى تقسيم الهند الصينية إلى قسمين ، والتخلي عن الجزء الشمالي للشيوعية ، أنهى منديز فرانس تلك الحرب التي بدت على أنها خاسرة ، وإرتاح الرأي العام الذي كان قد أرهاق وأصبح مستعداً لكل التنازلات وبعد بضعة أيام ، ذهب رئيس الوزراء إلى تونس ، وأعلن هناك الاستقلال الذاتي الداخلى للدولة التونسية ، ، ثم حصل ، بالاتفاق مع الباي ، على نزع سلاح عام للأهالي ، واضعاً بذلك حداً لعمليات الإرهاب . وبعد أن حصل من البرلمان على سلطات خاصة لمعالجة المشكلات الاقتصادية ، بدأ منديز فرانس في التعامل مع مشكلة مجموعة الدفاع الأوربي C. E. D. التي لم يكن من السهل الوصول إلى حل لها . ومع مجهود أخير لاسكت المعارضين للمعاهدة ، حاول أن يحسن ما أسماه « بالمظاهر القاسية لكل الفرنسيين » وحصل من الدول الغربية على بعض التنازلات ؛ ولكن البروتوكول الخاص بتطبيق معاهدة مجموعة الدفاع الأوربي والذي قدمه لهم في مؤتمر الستة في بروكسل (أغسطس ١٩٥٤) رفض بشكل قاسى ، وبعد هذا الفشل ، قرر منديز فرانس أن ينتهى من هذا الموضوع بإجبار المجلس الوطنى على أن يتخذ موقفاً ، ولكنه ارتكب خطأ رفض إشراك مسؤولية حكومته . وبعد مناقشة غير منظمة ، وبغير مستوى ، رفض المجلس ، في ٣ أغسطس أن يصدق على المعاهدة بـ ٣١٩ صوتاً ضد ٢٦٤ . فلم يعد هناك حل سوى دخول ألمانيا إلى ميثاق الأطلسنطى ، الأمر الذى نظمته إتفاقيات باريس (٢٣ أكتوبر ١٩٥٤) . وصدق المجلس على هذه الإتفاقيات ، على رغم منه ، في ٣٠ ديسمبر .

ولسكن مسألة مجموعة الدفاع الاوربي كانت قد تركت الكثير من الضيق
هذه النواب « الاوربيين » ، وبخاصة الجمهوريين الشعبيين من بينهم ، كما أن الحل
المؤقت للصعوبات الاستعمارية كان قد تركت الكثير من الاسى ، وبشكل لا
يسمح لوزارة منديز فرانس بأن تعيش لفترة طويلة . وفي ٥ فبراير ١٩٥٥ ،
رفض المجلس منحها الثقة . ووضع سقوط وزارة منديز فرانس حداً لما يمكننا
أن نسميه بالانتفاضة الاخيرة لطاقة الجمهورية الرابعة .

وكانت الحادثة التي سوف تتسبب في انهيار النظام قد مرت في أول الامر
دون أن يلتفت إليها الرأي العام كثيراً : وكانت تمثل في قتل أربعة من
الفرنسيين في الجزائر يوم أول نوفمبر ١٩٥٤ ، ولانفجار عدد من القنابل في مدينة
الجزائر نفسها . وهذه الاحداث ، التي نظرت إليها فرنسا وعلى أنها بدون دلالة
كبيرة ، كان تعلن عن بدء الثورة الجزائرية . ولم يحدث سوى بعد خمسة أشهر
من ذلك أن قام رئيس الوزراء إدجار فور ، الذي جاء بعد منديز فرانس ،
بجعل البرلمان يصوت على قانون يفرض « حالة الطوارئ » في الجزائر . وفي
شهر أغسطس ١٩٥٥ قام الفدائيون من جبهة التحرير الوطني الجزائري بمهاجمة
البيوتات ومراكز الشرطة في منطقة شمال قسنطينة . وكانت مسألة الجزائر ، قبل
أن تتحول إلى « حرب الجزائر » تمثل أحد الموضوعات الرئيسية في الحملة
الانتخابية التي سبقت الانتخابات التشريعية في ٢ يناير ١٩٥٦ .

وكانت هذه الانتخابات نتيجة لقرار غير متوقع من جانب رئيس الوزراء
وهو قرار حل المجلس الوطني . ولم يكن أحد قد مارس أبداً سلاح حل المجلس
منذ عام ١٨٧٧ ؛ ولاتجأ إليه إدجار فور لكي يحاول سبق معارضة يسارية
كانت تنظم نفسها ، وكانت ، بتوجيهها لـ « كاي جي موليه » Guy Mollet ،
وراديكالي منديز فرانس ، وحزب U.D.S.R. لمعبران Mitterrand ،

والجمهوريين الاشتراكيين (النجم المموج) إشنا بان دلماس Chabon Delmas
 قد أخذت اسم الجبهة الجمهورية . وجمعت هذه الشخصيات على تنشيط الحملة
 الانتخابية ، وكذلك جمعت تلك الشخصية المظيفة لبيير بوجاد Pierre Roujade
 الذي قاد اتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين . ولم تعط نتائج إنتخابات ٢ يناير
 تغييرات كبيرة في تشكيل المجلس الوطني ، إلا فيما عدا إنتخاب ما يقرب من
 خمسين نائباً د بوجادى ، ، وقاموا بحركة معارضة دون حدود ، وإنجاح ،
 النسيب الذي حصلت عليه الجبهة الجمهورية . ولكن هذا النجاح لم يكن في صالح
 مندوب فرانس كثير ، بل كان في صالح حليفه الاشتراكي جى موليه .

وزارة جى موليه التي تشكلت في أول فبراير كانت هي أطول وزارات
 الجمهورية الرابعة : فاستمرت حتى ٢١ مايو ١٩٥٧ . ويمكن شرح طول مدتها
 النسيب ، بالحياة الودى للأحزاب المجاورة لها ، وهي الحزب الشيوعى ، وحزب
 الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. ، والتي كانت غير قادرة على أن تفرض
 ضدها أى تسكتل آخر ، وكذلك بخطورة المشكلة الجزائرية .

وكانت الجبهة الجمهورية قد ركزت حملتها على هذه المشكلة ، وقام جى
 موليه بمواجهة هذه الحرب البلهاء ودون مخرج ، بفكرة « مستقبل مصالحة
 وسلم » . وبعد أن أصبح جى موليه رئيساً للوزراء اقترح « لإنقاذ لا ينقسم »
 بين فرنسا والجزائر ، في نفس الوقت الذي يتم الاعتراف فيه « بالشخصية
 الجزائرية » . وجدد بعد ذلك أن هذا الحل لا يمكنه أن يتحقق إلا على مراحل
 ثلاث : « إيقاف النار ، والانتخابات ، والمفاوضات » . ولكن أساسة تمثالت
 في أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية لم توافق على هذا الترتيب الرضى ،
 وطالبت ، قبل أى وقف للمعارك وكل مفاوضة ، بالإعتراف المسبق من جانب
 الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر .

ويبدو أن مراحل هذا الصدام ، الذى كان بدون مخرج ، قد أفلتت بسرعة من سيطرة الحكومة الفرنسية . وفى يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ لاستقبال رئيس الوزراء فى مدينة الجزائر لاستقبالاً معادياً من جانب الأهالى الفرنسيين ، الذين شكوا فيه أنه يرغب فى التخلي عنهم ؛ وحصل فى ١٢ مارس من المجلس الوطنى على التصويت على السلطات الخاصة ، التى كانت تسمح له بأن يرسل الشبان المجندين إلى الجزائر ؛ وفى ٢٢ أكتوبر قامت القوات الفرنسية بأسر إحدى الطائرات التى كانت نقل ابن بيلا وبعض القادة الآخرين لجهة التحرير الوطنى الجزائرى ، ويبدو أن ذلك كان بدون إتفاق مع رئيس الوزراء ؛ وفى يوم ٥ نوفمبر ، نزلت قوات المظليين الفرنسية ، فى نفس الوقت الذى نزلت فيه القوات البريطانية ، فى بور سعيد ، وعلى قناة السويس ؛ وبعد يومين من ذلك ، انتهت مسألة السويس بالتخلي عن المشروع ، والهزيمة المعنوية للحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية . وهكذا فشلت تلك المحاولة التى هدفت لإسقاط حرب الجزائر عن طريق القضاء على عهد الناصر ، والذى اعتبروه المؤيد الوحيد الفعال لجهة التحرير الوطنى الجزائرى . وفى ميدان المعركة ، ورغم النجاح المؤقت للمعركة الجزائرية ، فإن العمليات العسكرية لم تبد على أنها حاسمة . وأخيراً ، ونتيجة لتزايد الإنفاقات العسكرية ، وعدم التمكن من موازنة الميزانية ، وبرفض المجلس الوطنى للتصويت على الضرائب اللازمة لاستمرار الحرب ، تسبب ذلك فى سقوط وزارة جى مولية (٢١ مايو ١٩٥٧) .

ومع ذلك ، فإن هذه الحكومة ، التى كانت ضحية لعرب الجزائر ، كانت قد أجريت بعض النجاح ، فى ميدان إنهاء الإستعمار ، كانت قد أنهت ما كان قد بدأ فى محمية شمال إفريقية (الاعتراف باستقلال المغرب فى ٢ مارس ١٩٥٦ . وتونس يوم ٢٠) ، وإن تعد فيما يتعلق بأفريقية السوداء ؛ التطويرات اللازمة

بالتصويت في ٢٠ يونيو ١٩٥٦ على د القانون الإطار لأقاليم ما وراء البحار ، وقرر هذا القانون بالنسبة للمستعمرات السابقة أمر الانتخابات العامة المباشرة ، مع التساوى بين الناخبين في كل دائرة . وأخيراً ، وفي ميدان السياسة الأوروبية ، فقد تم التوقيع على معاهدة روما (٢٥ مارس ١٩٥٧) التي أعطت دفعة هامة للتكامل الإقتصادي لأوروبا الغربية .

وبعد سقوط وزارة مولييه ، أخذت حرب الجزائر تثقل بشكل حاسم على كاهل السياسة الفرنسية . فكانت قد عملت من قبل على إنحراف ، إن جاز هذا التعبير ، عمل الحكومة التي كانت قد تشكلت بذمة وقف الحرب ، ولكن التي كانت بالفعل قد عملت على توسيعها . وكانت قد أسهمت كذلك بدرجة قوية في الخلافات الموجودة بين الأحزاب . وهذه الخلافات ظهرت في شكل حاد داخل الحزب الاشتراكي ، وحيث كان جناحه اليميني ، والذي يحرّكه روبرت لاکوست Robert Lacoste ، الوزير المقيم في الجزائر ، لا يشارك رئيس الوزراء في وجهات نظره ، وأقل من ذلك مواقف اليسار الشائر ، والذي كان يحرّكه أندريه فيليب ، (والذي طرد من الحرب في شهر يناير ١٩٥٨) ، وروبير فيردييه ، وألان سافاري Alain Savary (والذي إحتج على خطف بن بيللا ورفقائه ، وقدم لذلك استقالته في شهر أكتوبر ١٩٥٦ من منصب وزير الدولة للشئون المغربية والتونسية) . وظهرت من بين كل أحزاب الوسط واليمين قيادات ، إهتمت ما أسمته بسياسة الضعف تجاه الثورة الجزائرية ، وشكلت في شهر أبريل ١٩٥٦ الاتحاد من أجل سلامة وتجديد الجزائر الفرنسية . وكان هذا الاتحاد تحت إدارة أحمد الجمهوريين الاشتراكيين ، وهو جاك سوستيل Jacques Soustelle ، وأندريه مورييس أحد الراديكاليين المنشقين ، ورينيه دوشيه المستقل ، وجورج بيدو Georges Bidault الجمهوري الشعبي .

وعملت حرب الجزائر على زيادة حدة الانقسامات بين الاحزاب وبعضها ،
وفى داخل كل حزب ، واصبحت تكلف الدولة الكثير ، وتكبد الاقتصاد الاعباء
الضخمة ، وتسبب عجز الميزانية ، وأزمة النقد ، واختلال ميزان التجارة
الخارجية ، ونقص الايدى العاملة ، دون أن نتحدث عن العودة إلى انخفاض
سعر العملة ، فى إجبار حكومة فيليكس جايار Felix Gaillard على أن تحاول
تخفيض سعر العملة دون أن تذكر ذلك ، وهى « عملية الـ ٢٠٪ » ، التى تمت
فى شهر أغسطس ١٩٥٧ .

فيمكننا إذن أن نعتبر أن مسألة الجزائر قد أصبحت فى بداية عام ١٩٥٨ هى
« الأزمة الجزائرية » ، التى ستعمل على الاطاحة بالحكومة ، وبالنظام كله .
وهذه الأزمة بدأت فى ٨ فبراير ١٩٥٨ مع ضرب الطلبة الفرنسيين لقرية ساقية
سيدى يوسف التونسية ، كرد على الدعم المستمر الذى كانت تقدمه تونس لحبهة
التحرير الوطنى الجزائرى . وبعد أن التجأ رئيس الجمهورية التونسية إلى هيئة
الامم المتحدة ، وعرضت الحكومات الامريكىة والبريطانية وساطتها ، دخلت
المسألة الجزائرية إذن إلى الميدان الدولى . وقام المجلس الوطنى ، ونتيجة للتعب
المتشدد ، فى ١٥ أبريل ١٩٥٨ ، باستقالت وزارة فيليكس جايار ، والتى كانت
قد تشكلت منذ خمسة أشهر فقط ، وعلى أساس أن رئيسها قد قبل أمر « التدخل »
الاجنبى .

وفى الوقت الذى حاولت فيه الاوساط السياسية فى باريس ، وبدون
جدوى ، أن تجد خلفاً لفيليكس جايار ، رأى فرنسيو الجزائر أن الوقت قد حان
من أجل تأكيد تصميمهم على الاحتفاظ بالجزائر ، ولم يتراجع البعض من بينهم
أمام إمكانية القيام بعملية إستخدام القوة . وكان هياجهم أمام لامبالاة فرنسا
بهم ، وعدم قدرة الحكومة قد إنتشر منذ فترة طويلة بين الضباط الصغار فى

الجيش ، والذين كانت السلطات المدنية ، التي تتهرب من مسؤولياتها ، قد عهدت
لأبيهم ، وبثرايد ، بمسؤوليات سياسية . وفى هذا المناخ زاد هياج بعض
المتأمرين من جهات مختلفة ، والذين لم يكن الديجوليين أقلهم عددا .
وكانت إحدى المظاهرات الشعبية (٢٦ أبريل ١٩٥٨) فى الجزائر ، والتي
منعها لأكوست ، الوزير المقيم ، وسمحت بها قوات الجيش ، هى السبب فى بداية
تلك العملية التى وصلت إلى ١٣ مايو .

وكان هذا التمرد الذى وقع فى مدينة الجزائر ناجما . ذلك أن التهديد
الذى وجهه ، بوقوع لانقلاب عسكرى ، كان له تأثيره على باريس ، وفى التسبب
فى إلهيار الحكومة التى كان بيدير فلان Pierre Pflimlin قد نجح أخيراً فى
تشكيلها ، وفى عودة الجنرال ديغول إلى السلطة ، مكلفاً بذلك من المجلس الوطنى ،
فى أول يونيو ، وباتفاق كل زعماء الأحزاب غير الشيوعية . ولكن الجنرال
ديغول طالب ، وحصل ، منذ ٢ يونيو ، على السلطات الكاملة ، بما فى ذلك أمر
تعديل الدستور . فحافظ على البلاد من الدخول إلى حرب أهلية ، وإن كان
التمنى الذى دفعه رجال السياسة كان هو لإختفاء الجمهورية الرابعة .

ولكن الأزمة الاقتصادية شبه المستديمة منذ عشر سنوات ، والانهيار
البائس للنظام سوف يعطيان صورة غير صادقة للحالة فى فرنسا ، إذا ما نظرنا
إلى جانب الاقتصاد . فى الوقت الذى استمرت فيه هيبة فرنسا فى الإلهيار ،
كانت الحقائق الاقتصادية تضع البلاد بين الدول الأكثر حظاً فى العالم الغربى .

فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٨ ، تضاعف نصيب الفرد من مجموع الإنتاج
القومى ثلاث مرات تقريباً ؛ وإذا ما أخذنا فى الاعتبار عملية انخفاض سعر
العملة ، فإن التقدم الحقيقى كان بنسبة ٤٠ ٪ . وزاد الإنتاج الصناعى خلال
نفس الفترة بنسبة ٧٥ ٪ ، والقدرة الشرائية للعالم بما يقرب من ٥٠ ٪ ، وبمجموع
الدخل الفعلى للأسرة بنسبة ٦٠ ٪ ، والاستهلاك الخاص بالنسبة للفرد بنسبة

٤٠٪. وعدد المساكن التي بنيت، والتي كانت ٧٠.٠٠٠ في السنة في عام ١٩٥٠، وصلت إلى ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٣، و ٢٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٥، لكي تصل إلى ٣٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٨. ولسكن تجهيز المنازل حتى تقدماً كبيراً بنوع خاص: ففي المكان الأول شراء السيارات (١٠٠.٠٠٠ في السنة في عام ١٩٤٩، ٥٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٦، و ٦٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٨)، وكذلك الغسالات (٣ مليون عند نهاية نفس الفترة)، والثلاجات (٣ مليون)، وأجهزة التلغزيون (١٥٠ مليون). ودخل الفرنسيون بشغف إلى مجتمع الاستهلاك، أو «حصارة الرخاء»، رغم فقدان أمل بعض المثقفين ورجال الأخلاق، الذين رأوا في ذلك إضفاءاً معيماً «طريقة الحياة الأمريكية».

وفيما وراء هذا التحسن الأحوال المادية للجواهر مواطنيها، عرفت فرنسا في نفس الوقت تغييرات أكثر عمقاً، تعمل ببنیان المجتمع نفسه، والتي أدت إلى أن تصل بها صوب ما اتفقوا على تسميته اليوم بالمجتمع الصناعي.

ولاحك في أن إحدى الظواهر الأكثر أهمية كانت هي التزايد الكبير للهجرة من الريف. ولقد حسب رجال الإحصاء أنه في خلال ثمان سنوات (١٩٥٤ - ١٩٦٢) قد ترك ما يزيد عن خمس الأهالي العاملين في الزراعة الأرض؛ والواقع أنه في خلال هذه الفترة كان ١١٠.٠٠٠ من العاملين يذهبون سنوياً إلى المدن؛ الأمر الذي كان يمثل مضاعفة الهجرة من الريف بالنسبة لسنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٤. وكانت النتيجة هي توافد أيدي عاملة قوية إلى الصناعة.

وهؤلاء الفلاحون الذين تركوا الأرض كانوا إما أجراء أو مزارعين، أو بالترجيح من أبناء المزارعين. ذلك أنهم قدروا معدل النزوح، إسقناداً إلى معدل السن، بـ ٣٧٪ للشبان من ٢١ إلى ٢٢ سنة، نظير ١٠٪ فقط للثلاثين.

الذين يتراوح سنهم فيما بين ٣٥ و ٣٩ سنة . ولذلك فإن هذا النقل كان يمثل انتقال أجيال أكثر مما يمثل انتقال أفراد . وكان هؤلاء الشبان قد تركوا الزراعة لأنها لم تعد تعطيتهم دخلاً كافياً ، لا بسبب مجرد الرغبة والميل ؛ وذهبوا يبحثون في المدن عن أمن جديد ، ويبدو أنهم وجدوه ، وبسهولة . ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن إدخالهم في القطاع الثانى أو الثالث كان دائماً سهلاً ، وأنه لم يترتب عنه مقاساة ، وحتى مآسى شخصية . ولكن أحداً لم يلاحظ نشوء توترات جماعية خطيرة ، كما أن الأحوال المادية الخاصة بإعادة التكييف الوسط الجديد قد تم تحملها بشكل عام كما يجب .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن التوترات الجماعية قد ظهرت عند أولئك الفلاحين الذين ظلوا مع الأرض . وبدرجة أقل عند المزارعين المسنين ، والذين كانوا في غالب الأحيان قانعين بنقر متوارث ، عنه عند المزارعين الشبان الذين تكونوا مع الحركات النقابية ، والذين كانوا ، بعد أن عقدوا الآمال ، لفترة من الوقت ، على ميكنة وسائل إنتاجهم ، قد إصطعدوا بمشكلات الاستثمار والقروض الصعبة . ولقد ترجمت حركة عدم الرضاء عند الفلاحين بمظاهرات جماهيرية (حدثت الأولى من بينها فى شهر أكتوبر ١٩٥٣) ، وبمطالب غالباً ما تكون غير منسقة ، كان ذلك للبحث عن حلول جديدة ، مثل شركات التدخل العقارى ، وعمليات تنظيم الإسراق ، أو عقود الإنساج . وكان تطور عقلية الفلاحين يمثل أحد المظاهر الهامة لتسورات الجنسية .

وكان مجي المجتمع الصناعى قد تميز كذلك بالزيادة العددية لبعض القطاعات الاجتماعية التى نسميها فى بعض الحالات بالهبطات الوسطى الجديدة ، أى العمال المهرة المتخصصون ، والتقنيين فى الصناعات الرئيسية ، من جانب ، وموظفى الكادرات ، من جانب آخر ، وكانت الأهمية التى أخذتها الكادرات هى

التي تلقت الإنتباه بنوع خاص ، ولا يرجع ذلك لمجرد زيادة أعدادها بنسب محترمة ، ولكن كذلك لأنهم قد فرضوا في غالب الأحيان نمطاً للحياة الأصلية والتي أصبحت نموذجاً للمجتمع الجديد . وفي هذا الاتجاه ، فإنهم قد فرضوا أنفسهم كأنماط لمجتمع الاستهلاك .

ورغم كل هذه التغيرات ، فإن الفرنسيين ، وربما كان ذلك أحد المظاهر الهامة والدائمة لطريقة تفكيرهم ، لم يكفوا عن التعبير عن عدم رضائهم وعدم سرورهم : ولقد أظهرت التحقيقات التي عملت من أجل دراسة الرأي العام ، الغيب شبه الدائم للشعور بالتقدم ، وذلك في نفس الوقت التي كانت فيه بلاد أخرى عرفت نفس التطور ، مثل الولايات المتحدة وألمانيا ، لا تعرف مثل هذا التشاؤم . ويبدو أن الفرنسيين لم يحتفظوا من هذه التغيرات التي وقعت في مجتمعاتهم ، إلا بالترفات التي تسيبت فيها ، وليس أبداً ذلك التكامل والتحسين لظروف الحياة ؛ وهي مساوية لأزلية ، فظلوا يتأثرون بالانقسامات الاجتماعية ، وبعدم المساواة ، وبالظلم وبالقلق الذي لم يتمكن المجتمع الصناعي من أن يقضى عليه .

الفصل العاشر

العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة

بعد ردود الفعل المحافظة في سنوات الخمسينيات ، بدا أن العالم الغربي قد دخل إلى مرحلة تثبيت ، وتردد ، وتجارب متفاوتة درجة نجاحها . فلم يعد الاتجاه الاشتراكي في سنوات الستينيات هو نفس الاتجاه الاشتراكي في فترة ما بعد الحرب ، كما أن الإنحياز الديجولي ، في فرنسا ، لم يعد هو الاتجاه الموجود في فترة التحرير وسحق الدول التي كانت قد ظهرت على أنها قد رسمت نفسها داخل نظام دكتاتوري ، مثل إسبانيا ، بدأت في التطور ، حتى توائم بين نفسها وبين الضرورات الجديدة .

والمظهر الثاني المتميز لسنوات الستينيات يتمثل في الأهمية للكبرى للمسؤوليات ، وأهميتها التاريخية فديجول في فرنسا ، وكينيدي في الولايات المتحدة ، وكذلك ، حتى وإن كان بدرجة أقل ، ويلسون وويلي برانت ، عملوا على طبع سياسة بلادهم بسمات قوية . وفي الوقت الذي سبهاجمون فيه في دول الشرق «عبادة الشخصية» ، سيمبدون في الغرب في التحدث عن «شخصانية السلطة» . ويبعدون رجل الشارع ، في المجتمعات المعاصرة ، يحتاج إلى إبطال يكلفها بإدارة الشؤون العامة .

١ - الانحياز الديجولي والجمهورية الخامسة :

كان التردى الذي وقعت فيه الجمهورية الرابعة ، وهيبة الجنرال ديغول وخطورة الموقف تشرح كيف أن الفرنسيين كانوا يقبلون بكل سهولة تغيير النظام . وفي وقت الاستفتاء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أجابوا على السؤال الخاص

بما إذا كانوا يصدقون على مشروع الدستور الجديد ، بنعم ، جماعة . والواقع أن المشاركة في الانتخابات (٨٥٪ من المصوتين) كانت تزيد عن كل ما كانوا قد عرفوه حتى ذلك الوقت ، بما في ذلك وقت انتخابات عام ١٩٣٦ (هذا علاوة على أنه في هذه الفترة ، كان حق الانتخاب مقصوراً على الرجال ، وهم معروفون بأنهم يميلون إلى الإدلاء بأصواتهم أكثر من النساء) . وكانت هناك بنوع خاص أغلبية منحدرة جداً من « نعم » (أكثر من ٧٩ ٪) أظهرت أن النظام الجديد كان قد أحسن إستقباله من جانب كل الفرنسيين تقريباً ، بما في ذلك جزء من أولئك الذين كانوا يصوتون في العادة من أجل الحزب الشيوعي . وفي اليوم التالي للاستفتاء ، كان للجنرال ديغول ، كما قالوا ، سلطة تقترب من سلطة الدكتاتور الروماني وفي اليوم التالي للانتخابات التي تلت (نوفمبر ١٩٥٨) كان في وسعه أن يعتمد ، في المجلس الوطني ، على أغلبية كبيرة متجمعة حول « الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة » ، وهو التشكيل الديغولي الذي نجح في انتخاب ما يقرب من مائتي نائب ، وذلك في الوقت الذي سحقوا فيه أقصى اليسار .

ومع ذلك ، ورغم الظروف المواتية للغاية ، فإن السنوات الأولى للجمهورية الخامسة كانت في الميدان الأول الخاص بالسياسة الجزائرية ، وكذلك في ميدان وضع المؤسسات ، هي سنوات تردد ، وعدم وضوح ، وعدم تأكد .

وحين إستدعى الفرنسيون الجنرال ديغول لكي يحدد حلاً ، وبأقل خسائر ، لهذه المشكلة الجزائرية التي كانت قد أوصلتهم إلى حافة الحرب الأهلية نفسها ، لم يبد الجنرال على أنه قد إختار ، في البداية ، حلاً يعينه . ولقد كانت غايته الأولى مواجهة ، بعد أن قام بتشكيل حكومته ، إلى أن يذهب بنفسه إلى الميدان ، حتى يستطيع على العسكريين ويخضعهم للسلطة المدنية من ناحية ، ولكن يراقب المراقب

من ناحية أخرى . وفى أثناء هذه الرحلة (يونيو ١٩٥٨) أعلن بعض الشعارات، مثل (ولقد قمتمكم ، الجزائر فرنسية) التى جعلت فرنسيي الجزائر يفهمون ، والاطواط السياسية اليسارية فى فرنسا تخشى من أنه كان مصمماً فى صالح ضم الجزائر، أى اندماج الطائفتين ، الفرنسية والإسلامية . وبدأ أن إتباع العمليات العسكرية بكل صرامة ، وهى التى سميت بالتهدئة ، والبدا فى خطة لخمس سنوات ، تسمى خطة قسنطينة للتنمية الاقتصادية والنهوض الثقافى والاجتماعى فى الجزائر ، تسير فى نفس الإتجاه . وهو إتجاه البحث عن طريق عسكرى وإقتصادى للمشكلة الجزائرية ، يسمح بتحقيق وسلم الشجعان ، الذى عرضه الجنرال ، ولكن يدون جدوى ، على جبهة التحرير الوطنى الجزائرى ، فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨ .

وبعد أن لقي هذا الرفض ، إتجه الجنرال ديغول صوب حل مختلف تماماً ، عرضه فى خطابه يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ ، وهو تقرير المصير . فتمهد بأن يطلب إلى الجزائريين ، وعن طريق الإستفتاء ، لإختيارهم ، ثم يقوم ، فى مرحلة ثانية ، بأن يطلب إلى الفرنسيين فى الوطن الأم ، أن يصدقوا على ذلك . وكان على هذا الإختبار أن يتم بين ثلاثة أشياء : الانفصال ، الذى يعنى القطيعة التامة مع فرنسا ، و «الفرنسة» أى الاندماج ، و حكم الجزائريين للجزائريين ، مستنداً إلى معونة فرنسا وفى إتحاد وثيق معها . ومع ذلك فإن الجنرال ديغول لم يحدد الحل الذى كان يفضلهُ ، كما أن التعليقات التى أضافها بعد بضعة أسابيع (سوف يطبق تقرير المصير بعد فترة عدة سنوات) قد ظهرت متناقضة مع كلمات تمثليه فى الجزائر ، والذين تحدوا عن «التهدئة» وعن «الجزائر الفرنسية» .

ولم توافق جبهة التحرير الوطنى الجزائرى على حل تقرير المصير ، إذ أنه كان يتطلب ويشترط وقف لإطلاق النار ، متبوعاً بمفاوضات ، بينما كانت الجبهة تطالب بإعلان الإستقلال كشرط مسبق لكل مفاوضة ولكل وقف للمعارك ولم

يقبل كذلك ، ولا سبب بطبيعة الحال متعارضة ، من جانب فرنسي الجزائر ، الذين حاولوا ، بدون جدوى ، أن يهيئوا من ٢٤ يناير حتى أول فبراير ١٩٦٠ (أسبوع الاستحكامات) يوم ١٣ مايو . وسمح هذا الثمرد للجنرال ديجول بأن يحصل من البرلمان على التصويبات على السلطات الخاصة ، والتي كانت صالحة لمدة عام .

ونظراً لعدم تمكن الجنرال ديجول من معرفة وجهات نظر الاهالى الجزائريين فإنه عدل مرة جديدة من استراتيجيته ، وقبل أن يتفاوض مع قادة جبهة التحرير الوطنى . وتمدد لهذه المفاوضات عن طريق محادثات أولية ، وقعت فى مولان Melun (٢٥ — ٢٩ يونيو) . ولكن ممثلى جبهة التحرير الوطنية وجدوا أن الامر لا يتعلق إلا بالتفاوض على وقف لإطلاق النار وليس بالدخول فى المحادثات السياسية ، فنهضوا المفاوضات .

ومن أجل الخروج من الطريق المسدود ، عاد الجنرال ديجول من جديد ، فى ٤ نوفمبر ، إلى موضوع تقرير المصير ، ولكن بقلب العماية التى كان قد عرضها فى العام السابق : فسيقوم فى المرحلة الاولى بعمل إستفتاء للفرنسيين فى الوطن الام ، وليس للجزائريين . وتم هذا الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير للجزائر فى ٨ يناير ١٩٦١ : ووافق ثلاثة أرباع الناخبين على سياسة تقرير المصير .

وكان لهذا الاستفتاء نتائج حاسمة . فالاولاً أظهر لفرنسي الجزائر الى أى مدى كان الوطن الام لا يشاركهم فى مواقفهم . ثم سمح بتوسع خاص بالدخول فى إجراءات سرية من أجل التفاوض بين مندوبى الحكومة الفرنسية ، ومندوبى الثوار ، وهى التى وصلت إلى إعلان البدء فى مفاوضات رسمية (٣٠ مارس ١٩٦١) .

وفى الحقيقة ، كان من الضرورى الانتظار عام قبل أن تتم هذه المفاوضات ،

صبر جولات مأسوية، مثل الفورة التي أجمعت للجنرالات في الجزائر (٢٢) — ٢٥ أبريل ١٩٦١)، ومؤتمر إيفيان (١٢ مايو — ١٣ يونيو) وفشله، ومجاذبات لوجران (٢٠ — ٢٨ يوليو) وتأجيلها، وأخيراً، مؤتمر إيفيان الثاني (٧ — ١٨ مارس ١٩٦٢). ولم ينتهِ هذا أخيراً إلى إعلان وقف إطلاق النار، وإلى التوقيع على الاتفاقيات التي نصت، من جانب على فترة إنتقالية قبل تقرير الوضعية النهائية، وجمعت من جانب آخر ضمانات محددة لفرنسي الجزائر. وفي ٨ أبريل ١٩٦٢ وقعت عملية إستفتاء جديدة في فرنسا من أجل التصديق على اتفاقيات إيفيان، وتمت بأغلبية ساحقة (٩٠ / ١٠ من المصوتين). ولكن تطابق هذه الاتفاقيات تعرقل نتيجة للفوضى التي وقعت فيها الجزائر خلال ستة أشهر. وكان خروج الفرنسيين، الذي لم يكن أحد قد إعتقد في أنه سوف يأخذ ذلك للشكل للخروج الجماعي، قد حطم كل مشروع لانحداد فرنسي — جزائري كان الجنرال ديغول يفكر فيه، وألقى في آخر الأمر ذلك الحل الذي كان يأمل فيه. ومثل حرب الهند الصينية، ولكن دون أن تكون هناك في هذه المرة هزيمة عسكرية، إنتهت حرب الجزائر بانتصار الثوار، إذ أنهم كانوا قد عرفوا كيف يحصلون على تأييد الرأي العام في الوطن الأم.

والترددات وعدم وضوح الرؤيا لسياسة الجنرال ديغول بالنسبة للجزائر، نجهدها من جديد في ميدان المؤسسات التي رغب في إعطائها للجمهورية الخامسة. فدستور ٤ أكتوبر ١٩٥٨، والذي صدق عليه الناخبون بنسبة كبيرة جداً، خلق نظاماً معقداً، بعيداً للغاية عن الروح البرلمانية الفرنسية (أي نظام المجلس في الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة)، وكذلك بعيداً جداً عن النظام الرئاسي الأمريكي. فبانتخاب رئيس، مزودا بسلطات كبيرة، وبإسطة مجموعة متمهرة للغاية من «الاعيان»، أنشأ ما طابقه البعض بنظام لوى فيليب المالكي، والآخرين

« بنظام القنصلية الانتخابية الجديدة » وطبقاً لميشيل ديبريه Michel Debré ، أحد واضعيه ، فإن على دستور ١٩٥٨ أن يدخل ، على العكس من ذلك ، إلى فرنسا ، النظام البرلماني « الحقيقي » ، المؤسس على فصل السلطات ، وتعاونها فيما بينها . ويبدو أن هذا التفسير لميشيل ديبريه كان هو تفسير الجنرال ديغول .

ومع ذلك ، فإن الممارسة سوف تفرض سريعا تفسيراً آخر ، وهو التفسير « ذا الاتجاه الرئاسي » للدستور ، فبأخذه تحت مسؤوليته المباشرة شئون الجزائر ، وباستخدام أزمة شهر يناير ١٩٦٠ من أجل أن يمنح نفسه بواسطة البرلمان « السلطات الخاصة » ، وباستخدامه كثيراً لإجراء الاستفتاء للتصديق بواسطة الشعب على قراراته الخاصة دون استشارة المجالس ، وسع الجنرال ديغول كثيراً من سلطات الرئيس ، وجعل من تدخله في إدارة شئون الدولة ممارسة شبه يومية . وبعد بضعة أشهر من تطبيقه ، أصبح الدستور متخلفاً عن الموقف . وأصبح في وسع الناس أن يتساءلوا عما إذا كان من الحكمة أن تحتار مجموعة صغيرة للغاية رئيساً للجمهورية ويصبح الآلة الرئيسية في النظام . وفهم الجنرال ديغول ، والذي لم يكن يشك أبداً في إتساع الثقة التي يحظى بها ، وبعد فشل محاولة إغتياله (محاولة بيقى كولمار في ٢٢ أغسطس ١٩٦٢) ، أن أحد خلفائه سيحتاج بدون شك إلى تفويض أكثر إتساعاً ، تفويض « شعبي و وطني » . ولذلك فإنه قرر أن يجري استفتاء على إقتراح جعل انتخاب الرئيس بطريقة الانتخابات العامة .

ويمثل استفتاء ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ أهمية قصوى في تاريخ الجمهورية الخامسة ، أولاً لأن الإقتراح واجهه معركة عنيفة من جانب فقهاء القانون وبخاصة من جانب زعماء الأحزاب السياسية التقليدية . وكان هؤلاء الزعماء لم يقبلوا أبداً هودة الجنرال إلى السلطة إلا كهيبة مؤقتة تسمح بإيجاد حل للمسألة الجزائرية بأقل خسارة ممكنة . وبالنسبة إليهم ، كان أمر الموافقة على الانتخاب بدون

طريق الانتخابات العامة لرئيس الجمهورية يعنى ليس مجرد تعطيل النظام البرلماني وإحلال نظام رئاسي في مكانه، ولكن بنوع خاص التعرض لمنح الجنرال ديغول، وبسبب شعبيته والهبة التي يتمتع بها في البلاد، سلطة لمدى الحياة. ولذلك فإنهم قاموا ضد مشروع الاستفتاء بحملة عنيفة، وتمكنوا من أن يجعلوا حكومة بومبيدو Pompidou لا تجد سوى أقلية لها في المجلس الوطني (٤ أكتوبر ١٩٦٢). ورد الجنرال ديغول على ذلك بعمل المجلس، وتحديد يوم ٢٨ أكتوبر تاريخاً للاستفتاء، ويومى ١٨ و ٢٥ نوفمبر للانتخابات الخاصة بالمجلس.

وجاء الإستفتاء، الذي أثار دهشة الخبراء، يحمل نجاحاً كبيراً للرئيس الجمهورية: فوافق على اقتراحه ما يريد على ٦٠٪ من المصوتين. وبمعارضةهم للانتخاب عن طريق الانتخاب العام، كانت الأحزاب السياسية التقليدية قد ارتكبت خطأ جسيماً باغضابها لمشاعر المواطن، والذي زاد زهوا بقيامه بنفسه باختيار الرجل الذي سيدبر شئون البلاد. ودفعوا ثمن ذلك غالياً، بخسارتهم الكبيرة في انتخابات شهر نوفمبر، وأرسلت هذه الانتخابات الأخيرة إلى المجلس ٢٧٠ نائباً (من ٤٦٥) حصلوا على التأييد الديجولي. ولذلك فإنه أصبح في وسع حكومة بومبيدو الجديدة أن تعتمد على أغلبية كبيرة.

ولذلك فإنه يمكننا أن نعتبر أنه قد بدأت منذ عام ١٩٦٢، وحتى عام ١٩٦٨ مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية الخامسة: مرحلة نضج الاتجاه الديجولي، وفي نفس الوقت مرحلة المخططات الكبرى للجنرال ديغول.

نضج الاتجاه الديجولي إذ أن المسألة الجزائرية، التي كانت فرصة للعودة للسلطة، ولكن كذلك مصدراً للخطر بالنسبة للدولة، وسيماً للانقسام بالنسبة للمواطنين، قد مرت، وأن الثقة الشعبية، التي ارتفعت فجأة في شهر أكتوبر ١٩٥٨، والتي وضح التمهيد عنها في شهر أكتوبر ١٩٦٢. وقد احتفظوا بها وقت

الانتخابات الرئاسية الاولى ، بالانتخاب العام ، في ٥ و ١٩ ديسمبر ١٩٦٥ .
 واضمح أيضاً لان الجنرال ديغول قد تخلص من المشكلات التي كان لا يحبها
 كثيراً بنجاح « خطة بيناي - ريف ، Pinay - Rueff في شهر ديسمبر
 ١٩٥٨ .

والواقع أن الجنرال ديغول قد عهد في بداية فترته السباعية إلى أنتوان
 بيناي ، بوزارة المالية لكي يعمل على تسوية المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي
 كانت تثقل على كاهل الحكومات الأخيرة في الجمهورية الرابعة . وكانت خطة
 التصحيح المالي والإقتصادي التي قدمها خبراء لجنة ريف Rueff ، والتي اشتملت
 على تخفيض كبير لعجز الميزانية ، وتخفيض سعر العملة بنسبة ١٧ر٥ ٪ ، وإنشاء
 الفرنك « الثقيل » ، وتحرير واسع النطاق للمبادلات الخارجية ، تسمح بتصحيح
 واضح ، وتفتح أمام الاقتصاد الفرنسي مرحلة جديدة للتوسع ، بسرعة كبيرة
 حتى أنه أصبح من الضروري تقليل سرعتها ، ابتداء من عام ١٩٦٣ ، بخطة
 « التثبيت » التي تصورها جيسكار ديستان Giscard d'Estaing وزير المالية .

ويمكن الجنرال ديغول ، في هذا المناخ من الثقة والازدهار ، من أن يكرس
 نفسه للمسائل التي كان يميل إليها بصفة خاصة ، أي لمسائل السياسة الخارجية .
 وكان هدفه الكبير يتمثل في أن يعيد لفرنسا مكانتها ، كدولة عظمى عالمية .
 ويبدأ ذلك بأن يعيد إليها ذلك الاستقلال الذي رأى أنه قد مس إلى درجة بعيدة .

ومن أجل ذلك ، كان من الضروري أن يحصل على « أن يكون الدفاع عن
 فرنسا فرنسياً » ، الأمر الذي كان يعنى التخلي عن دخول القوات الفرنسية في
 نطاق قوات حلف الاطمانطي ، وأن يزودها بتسليح « وطني » ، قوة الانشاء
 dissuasion وأعلن ، منذ عام ١٩٥٩ ، نية على أن يسحب ، في وقت الحرب ،
 بحرية البحر المتوسط من قيادة الاطمانطي ، وببعضة خطرات ، حتى ، من عام

١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦ ، أمر الخروج من حلف شمال الاطلسنطى O.T.A.N. الذى كان يأمل فيه . أما فيما يتعلق بإنشاء قوة لإنشاء فرنسية تماماً ، فإن ذلك كان هملاً طويلاً المدى ، مهد له التفجير الذى حدث فى ١٣ فبراير ١٩٦٠ ، فى الصحراء الكبرى ، للقنبلة الذرية الاولى ، ثم عن طريق رفض كل مشاركة فى قوة ذرية متعددة الاطراف مثل التى كان يفكر فيها الرئيس كينيدي Kennedy (يناير ١٩٦٣) ، وأخيراً عن طريق إنهاء العمل من إعداد قنبلة هيدروجينية (أغسطس ١٩٦٨) . والانشاء البطيء والمكلف لترسانة صواريخ تحمل رؤساً ذرية ، وغواصات ذرية .

وكان إستقلال فرنسا يتضمن كذلك سياسة الصراع ضد السيطرة المزدوجة ، للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وهذه السياسة ترجمت بنوع خاص فى الحقيقة بنقد قوى للسياسة الأمريكية فى كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى . وفى خريف عام ١٩٦٤ ، قام رئيس الجمهورية برحلة رسمية إلى أمريكا اللاتينية نصح فيها ، وأمام السرور الكبير للجماهير ، بجزايا الاستقلال ؛ وفى شهر مايو ١٩٦٥ ، قام ممثل فرنسا فى الأمم المتحدة بمهاجمة التدخل الأمريكى فى سان دومينجو ؛ وأخيراً ، فإن الحكومة الفرنسية لم تنشط من عزيمته المتاجرة مع كوبا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الأمريكية تعلن أهمية كبرى على محاصرة هذه الجزيرة . وفى الشرق الأقصى ، ظهر الاعتراف بالصين الشيوعية (الشعبية) فى عام ١٩٦٤ ، على أنه حكم ، وإن كان بدون جدوى ، على القطر الأمريكى . ولكن إتخاذ موقف بشأن مسألة فيتنام (عدم الموافقة علناً على المحارلات الأمريكية ، والرحلة إلى كامبودج فى شهر أغسطس ١٩٦٦ ، وخطة بنوم بنه التى اقترحت حياد الهند الصينية) حملت على إثارة رأى العام الأمريكى إلى درجة كبيرة . ولكن النجاح الذى بدا فى أنه يتمثل فى إختيار باريس كمرکز للمقابلة الأمريكى —

الفيتنامي ، فى شهر مايو ١٩٦٨ ، سرعان ما ظهر أنه لا يستند إلى أساس .

وكان فى وسع الاستقلال الفرنسى أن يصبح كذلك مهدداً عن طريق إنشاء أوروبا « فوق الدولية » . وكانت المعارضة لهذا المشروع ، من جانب رئيس الجمهورية ، قوية . فنذ مؤتمره الصحفى الذى عقده فى ١٥ مايو ١٩٦٢ ، أعلن عن رغبته فى أن تنشأ أوروبا دول ، مؤسسة على التعاون السياسى ، وسنخر من فكرة أوروبا المندمجة . ومع ذلك ، فإن هذا العطاء لأوروبا فوق الدولية كان لا يعنى عداء للسوق المشتركة . بل على العكس من ذلك ، مادام قد حصل ، بوسائل متشددة فى بعض الحالات ، على زيادة سرعة إتمام سياسة زراعية مشتركة ، وفى صالح فرنسا إلى درجة كبيرة ، وإذا كان الرفض القاطع ، فى ١٤ يناير ١٩٦٣ ، لدخول بريطانيا العظمى فى السوق المشتركة قد أثار غضب « الأوروبيين » ، فإن الأمر لم يكن يتعلق بمناورة ضد أوروبا ، ولكن بالتقرير الواقعى لعدم القدرة ، وبلا شك المؤقتة ، لبريطانيا العظمى على قبول أسس والالتزامات هذا المشروع المشترك .

وكان الهدف الثانى الكبير لرئيس الجمهورية يتمثل فى الشعور فى العالم على ركائز تسمح لفرنسا ، وللتى كانت ، بذاتها ، لها وزن خفيف لا يضمن الاستماع إليها ، بأن تؤدى رسالتها العالمية ، وبحث عن هذه الركائز عند ألمانيا الغربية بتحقيقه تقارباً واضحاً مع المستشار آديناور ، وعند الدول العربية التى كانت فى صراع مع إسرائيل ، وبنوع خاص عند الدول التى يتحدث سكانها اللغة الفرنسية . وبالنسبة لهذه الدول الأخيرة ، قام الجنرال ديغول ، الذى كان يأمل فى أول الأمر أن يحقق نشأة « طائفة » كبيرة من أقاليم ما وراء البحار حول الوطن الأم ، ثم سرعان ما قدر قيمة هذا المشروع ، بممارسة سياسة تحريرية كبرى ، ومنح الاستقلال لكل المستعمرات الإفريقية السابقة التى طالبت

به . وعقد مع هذه الدول الجديدة ، علاقات وثيقة ، أخذت شكل « تعاون ، عسكري ، وإقتصادي ، وثقافي . وكان نجاح سياسة التعاون مع الدول الناطقة بالفرنسية قاطعاً أمام فشل المحاولة المؤسفة لتأييد مطالب السكندريين الفرنسيين في كويبك .

ومع ذلك ، فلقد بدا أن هذه السياسة الكبرى كانت لا تهم الفرنسيين كثيراً ، والذين أظهرتهم عمليات قياس الرأي على أنهم مشغولين بدرجة شبه كاملة بظروف معيشتهم المادية . ولكنه ظهر واضحاً أن سياسة التثبيت قد نجحت إلى أبعد ما كان مقدراً لها ، وأن الإقتصاد قد بدأ في المقاساة من التدهور . وهذه الصعوبات لم تسكن غريبة عن تدهور شعبية رئيس الجمهورية ونظامه .

ففي بدا هذا التدهور ؟ لا شك في أن الدلالة الأولى عليه قد جاءت مع تردد الرأي العام وقت الانتخابات التشريعية في شهر مارس ١٩٦٧ . فبينما نجح مرشح « الجمهورية الخامسة » في الحصول ، في الدورة الانتخابية الأولى ، على نسبة عالية تمثل في ٣٨ ٪ من الأصوات ، وأصبحوا يأملون في الحصول على انتصار سهل في الدورة الانتخابية الثانية ، جاء الانسحاب الأخير لحفنه من المنتخبين لكي يعدل كل شيء ويقلل عدد النواب الحكوميين إلى ٢٢٤ (وكانوا يأملون حتى ٢٨٠ عضواً) . حقيقة أن منتخب « الجمهورية الخامسة » كانوا لا يزالون يحتفظون بالأغلبية المطلقة في المجلس ، ولكنها كانت قد نقصت مقعدين .

ولذلك فإنه سرعان ما بدأت المعارضة البرلمانية ، ويقودها إتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي F.G.D.S. ، والذي كان قد تشكل في عام ١٩٦٥ ويعظم الاشتراكيين والراдикаليين ، في الضغط على حكومة بومبيدو ، رافضة منحها السلطات الخاصة التي طالبت بها ، ومستخدمة قرارات التعهض بأحسن

شكل ممكن . وأسهمت مرارة هذا الصراع البرلماني في شد المناخ ، الذى أدت الفوضى التى نشبت فى كلية نانثير ، والتى بدأت فى شهر يناير ١٩٦٨ ، بأن يخلطه جواً ملبداً بالغيوم .

ونشبت الازمة فى شهر مايو . وبدأت بمظاهرات قوية للطلاب تحولت منذ يوم ١٠ إلى عصيان ، ثم عادت إلى الظهور بمظاهرة يوم ١٣ التى حركتها منظمات الطلاب ، والتشكيلات السياسية للييسار ، وأخذت شكل أزمة حين قام الاتحاد العام للعمل C. G. T. ، الذى شعر أنه ينزلق إلى اليسار ، بدفع بضعة ملايين من أصحاب الاجور ، برغبة منه أو رغماً عنه ، إلى الإضراب (١٤ — ٢٩ مايو) . وكان تدخل رئيس الجمهورية ، فى ٢٤ مايو ، والذى أعلن الاستفتاء على المشاركة ، فشلاً بدا على أنه يفتح أزمة النظام وخلافته . وأعلن فرانسوا ميتهران Mitterrand وبيرى منديز فرانس استعدادهما لتلقى ذلك . ولكن الجنرال ديغول وجد بحركة إلتفاف مفاجئة لاهة السلطة من جديد ، وحطم تماماً الحركة بإعلان قصير فى الإذاعة (٣٠ مايو) وحصل فى التوصل على تأييد حاسم لمظاهرة ديغولية قوية على الشانزليزيه .

ولكنه كان من الضروري كسب الانتخابات التى أصبحت ضرورية نتيجة لحل المجلس والذى أعلن عنه يوم ٣٠ . وكان ذلك هو عمل رئيس الوزراء الذى وجد الموضوعات الأساسية للمحملة الانتخابية . ومنذ الدورة الانتخابية الاولى (٢٣ يونيو) حصل مرشحى إتحاد الدفاع عن الجمهورية على ما يقرب من ٤٤ ٪ من الاصوات ؛ وفى الدورة الانتخابية الثانية (٣٠ يونيو) حصلوا على ٣٠٠ مقعد ، وذلك فى الوقت الذى فقد فيه إتحاد اليسار الديمقراطى والاشتراكي ٦١ مقعداً ، والحزب الشيوعى ٣٩ .

وبدا أن الجمهورية الخامسة قد إستعادت شيئاً من جديد ، وحصل الجنرال

ديجول على فترة جديدة . ولكن هذا النجاح الحارق للمادة سوف يفضي عليه
خطآن كبيران لرئيس الجمهورية .

وكان الخطأ الاول يتمثل في إبعاد رئيس الوزراء ووضع موريس كوف
دي مورفيل Maurice Couve de Murville مكانه ؛ وكان رجل ثقة وله قدرة
كبيرة ، ولكنه لم يكن له أى اتصال بالرأى العام . ولم تعرف وزارة كوف دي
مورفيل كيف تفيد من الخصومات الداخلية التى كانت تنخر المعارضة المزمومة
(فتفكك اتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي فى شهر ديسمبر) ، ولا أن
تزيل القلق الذى كان قد أخذ يساور رجال الأعمال . وجاءت أزمة خطـيرة
للفرنك ، أبعدت بكل مشقة عن طريق رفض رئيس الجمهورية تخفيض قيمة
العملة (٢٣ نوفمبر ١٩٦٨) فى التأثير الكبير على الثقة فيه . وأدى استمرار
الفوضى فى الجامعات ، وحتى فى المدارس إلى ظهور انطباع بأن أزمة شهر مايو
لم يتم التغلب عليها بالفعل . وأدت قلة طاقة الحكومة إلى تشييط عزائم الكثير من
المخلصين لها .

وكان الخطأ الثانى والحاسم يتمثل فى محاولة الحصول على مظاهرة جديدة
وواضحة للثقة الشخصية ، وعن طريق إستفتاء . ولم يمكن إختيار الموضوع
موفقاً ، مازجاً بين الإصلاح المحلى وبين التغييرات فى مجلس الشيوخ (واعتقد
البعض أنه يهدف لتقليل سلطة هذا المجلس) . وكان إستفتاء ٢٧ أبريل ١٩٦٩ ،
الذى بدأ بطريقة سيئة وعلى أرض رديئة ، هزيمة : ١٣ مليون لاضد ١٠ مليون
ونصف مليون نعم . وكما كان قد أعلن ، توقف رئيس الجمهورية عن ممارسة
وظيفته ، منذ اليوم التالى .

وهكذا انتهت المرحلة الديمقراطية فى الجمهورية الخامسة . ولكن ، وعلى
العكس مما ينتظره الجمهور ، حاش النظام دون صعوبة ، بعد خروج مؤسسه .

وكان الانتخاب السهل نسبياً لجورج بومبيدو Georges Pompidou لرئاسة الجمهورية (١٥ يونيو) ، وتعيين جاك شابان Jacques Chaban - Delmas رئيساً للوزراء ، والتوسع صوب الوسط للأغلبية البرلمانية التي كان ينوي الاعتماد عليها ، تسمح بالمرور ، ودون انقطاع ، إلى مرحلة ما بعد الديبلوماسية .

٢ - الحدود الجديدة والمجتمع الكبير :

كان الرئيس ، الذي إنتخب في شهر نوفمبر ١٩٦٠ ، يختلف كل الاختلاف عن سابقه ، في الأصل الاجتماعي ، والسن ، والدين ، والانتماء السياسي ، وفكرته عن دور رئيس السلطة التنفيذية ، وبنوع خاص في السلوك والأسلوب .

وكان جون فيتزجيرالد كينيدي John Fitzgerald Kennedy أصغر رئيس في تاريخ الولايات المتحدة ، وكان يشعر تماماً بمعنى نجاحه ؛ فلقد ذكر في أول خطبة افتتاحية له : « إن الشعلة قد مرت إلى الجيل الجديد ، الذي ولد في هذا القرن ، وقاسى من الحرب ، وتعلم الانضباط من السلم الصعب ، والفخور بما ورث » . وكان قد فهم أن أغلبية الأمريكيين كانت تأمل ، بعد ثمان سنوات من الإدارة الجمهورية ، في قيادة فعالة . وكان واثقاً تماماً من إمكانياته ، ويعمل على تحقيق أملة في الحياة ، فأعطى الرئيس الجديد إلى مواطنيه ، وبسرعة ، هدفاً ومثلاً أعلى ، هو الحدود الجديدة .

وكان قد عرض الخطوط العريضة لإنجاء « الحدود الجديدة » وقت حملته الانتخابية ، وتحدث قليلاً يوم ٣٠ يناير ١٩٦١ في خطابه الأول أمام الكونغرس . فلكي يناضل ضد إنخفاض هيبة الولايات المتحدة التي كان قد هاجمها في وقت آيونيور ، وركود السياسة الداخلية ، والتضخم الذي لاقته الجمهوريين بأنهم قد تركوا الأمور مستقرة ، وعد الرئيس الجديد بأن يعمل ، في أقرب وقت ، على خروج

البلاد من الأزيمة ، وبأن يدفع تنمية الاقتصاد ، وأن يمنح الفقراء فى المجتمع وسائل معونة مختلفة ، من وسائل « دولة الرفاء » . وإسكن من الواجب بنوع خاص أن تكون الحدود الجديدة للدولة هى حدود « الفوضى » التى شرحها الرئيس للشعب الأمريكى وعرض عليه أن يرتفعوا بها سوياً : حدود العمالة الكاملة للسكان المتزايدة العدد ، والعلاج الصحى للشيوخ ، والتعليم للشباب ، وصحية المدن ، والتقدم العلمى ، وغزو الفضاء ، وأخيراً ، أوقات الفراغ وحسن إستخدامها .

وكانت الصفات الشخصية لجون كينيدي ، وذكائه ، وحيويته ، وجادته ، وسهره ، ورغبته فى فعل الخير ، وحبّه للفاعلية ، وإحساسه بالمسئوليات ، وهدوئه ، وطاقته ، وكذلك قيمة المحيطين به (مجموعة شابة نسبياً حول رئيس شباب بدرجة غير معهودة) تجعل الناس يأملون فى الكثير . ومع ذلك ، فإن المحققات لم تكن على قدر الآمال .

ذلك أنه كان ضد الرئيس ذلك الانتخاب الذى كان بدون إنتصار ، كما أنه قد إصطدم ، من جانب آخر ، بكونجرس متردد .

ذلك أن جون كينيدي لم يكن ، فى وقت الانتخابات ، يقل عما ذكرته وسائل الدعاية ، فى انتخابات شهر نوفمبر ١٩٦٠ . وإذا كان قد حصل على ٣٤١٢٧٠٠٠ صوت ، فإن منافسه الجمهورى ، ريتشارد نيكسون Richard Nixon كان قد حصل على ٣٤١٠٨٠٠٠ صوت . وكانت هذه الانتخابات هى أصعب انتخابات نوقشت فى تاريخ الولايات المتحدة منذ انتخاب هاريسون فى عام ١٨٨٨ . ولقد حسبوا أنه إذا كان ٠٠ ره ناخب من إلينوى ، مثلاً ، و ٢٣٠٠٠ من تكساس ، من بين أولئك الذين إلتخبوا كينيدي ، قد صوتوا فى صالح منافسه ، فإن هذا الأخير كان سيحصل على عدد

كاف من الأصوات لإنتخابه . وكان فى وسع أعداء الرئيس المنتخب أن يلاحظوا أنه لم يحصل إلا على ما يقل عن ٣٥ مليون صوت للمواطنين، فى دولة بلغ عدد الأصوات فيها ، فى عام ١٩٦٠، ١٠٧ مليون وعدد سكانها ١٨ مليون . ولكن علينا أن نلاحظ ، من جانب آخر، أن هذا النجاح الضعيف لم يكن يرجع لشخصية كينيدي، ولكن لانتمائه الدينى ؛ فإذا كان عدد من الجمهوريين الكاثوليك قد تخلوا عن حزبهم وصوتوا له ، فعلى العكس من ذلك قام عدد أكبر من ذلك وبكثير من الديمقراطيين البروتستانت برفض إعطائه أصواتهم .

أما بالنسبة للكونجرس ، فإنه لم يكن مستعداً للموافقة على مشروعات رئيس شاب متحدر . أولاً ، لأنه حدث أنه فى أحيان كثيرة حصل مرشحى الديمقراطيين على أصوات فى دوائرهم تزيد عما كان قد حصل عليه نفسه ، وإحتفظوا بشعور أنهم كانوا أنفسهم الذين بنوا له النصر . ولكن بنوع خاص لأن الكونجرس السابع والثمانين ، رغم أنه كان يتكون من أغلبية عظمى من أعضاء من نفس الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس (٢٦٣ ديمقراطى فى المجلس ، ضد ١٧٤ من الجمهوريين ، و ٦٤ فى مجلس الشيوخ، ضد ٣٦) كان فى واقع الأمر كونجرساً معتدلاً . وكان الجمهوريين مصممون ، فى غالبيتهم ، على معارضة كل إصلاح ، وعند الديمقراطيين ، كان الليبراليون يصطعدون بالرجعيين من نمطى الجنوب . وكان الأمر فى منتهى الدقة بالنسبة للرئيس ؛ فكذب أحد الخبراء يقول : وفى كل من المجلسين ، ومهما كان الانتماء النظرى ، كان توزيع المنتخبين تبعاً للاتجاه هو تقريباً نفس الشيء : ٤٠٪ تقريباً من الليبراليين ، أى مصنمين على أن يتبعوا ويعاونوا الرئيس كينيدي بطريقة مدقولة ؛ و ٣٥٪ تقريباً من المحافظين أو الرجعيين ، لا يثقون فيه ومصممين على مضايقته ؛ و ٣٥٪ من المعتدلين ومستعدين ، إما لتأييده ، وإما لمعارضة مشروعاته، تبعاً للموضوع وللظروف .

وكذلك ، فإن نتائج السياسة الداخلية للرئيس كينيدي لم تكن هي التي كانوا يأملون فيها . وكان النجاح الحقيقي نادراً ، وتم في الأشهر التي جاءت مباشرة بعد أخذه السلطة . وسمح قانون إعادة تنمية الجبال (٢٩ مارس) للرئيس بأن يعطى ، في المناطق التي تقام ، سلفاً من أجل إنشاء مشروعات جديدة ، ومعمونة إتحادية لتحويل عمل الموجودين في البطالة ؛ وسمح قانون الإسكان (٢٨ يونيو) برصد مبالغ ضخمة تبلغ ٥ مليار دولار لبرنامج سلف ولآجال بعيدة من أجل البناء الموجه إلى ذوي الدخل المتوسط ، ولبرنامج معونات من أجل تجديد المدن . وعلى خط ودولة الرخاء ، رفع الحد الأدنى للاجور من دولار إلى دولار وربع في مراحل متعددة ، وامتد نظام الضمان الاجتماعي إلى مستفيدين جدد ، وامتد العمل بحقوق مكافأة البطالة إلى فترة ثلاثة عشر أسبوعاً . وأخيراً ، وفي الخطوط الأكثر أصالة وللحدود الجديدة ، كان التصويت (مايو ١٩٦١) على برنامج للفضاء من أجل السماح بإرسال أحد الرجال إلى القمر في عام ١٩٧٠ قد ظهر على أنه حاسم .

ونصف نجاح فقط يتمثل في التصويت على الإجراءات المختلفة للسياسة الزراعية التي تصحبها رفض بقية المشروع الرئاسي الذي كان يهدف أن يمهّد إلى وزير الزراعة بحرية الاشراف على القروض الخاصة بمعمونة المنتجين . وفشل ، أخيراً ، يتمثل في مشروعات الإصلاح العنصري وتسيير الضرائب والتي رفض الكونغرس كل مناقشة فيها ؛ ومشروع الرعاية الصحية الشبه ، أو برنامج التأمين الطبي للأشخاص المسنين ، بعد الحملة العنيفة للغاية والتي قام بها الإتحاد الطبي الأمريكي ، وكذلك شركات التأمين ؛ ومشروع كبير ، هو المعمونة الفيدرالية للتعليم ، والذي قُدم منذ ٢٠ فبراير ١٩٦١ ، ثم توقف لمدة شهر بواسطة الإجراءات البرلمانية من كل نوع والتي استخدمها الخصوم ، ثم قام مجلس الشيوخ

بتفكيكه ، وبعد ذلك قام المجلس برفضه بدون شفقة في ٣٠ أغسطس . وفي هذا الميدان ، لم يتمكن كينيدي حتى من أن يحصل على ما كان آيزنهاور قد تمكن من انتزاعه ، وكانت معارضة الكنيسة الكاثوليكية ، والتي لم يكن في وسع الرئيس إرضاءها خوفاً من أن يعمل على عودة الأحكام المسبقة التي كانت قد ضاقت بانتخابه إلى حد بعيد ، ليست غريبة عن كل هذه التطورات .

وهكذا ، لم تنجح الحدود الجديدة في تسيير الأمة . وعلمنا أن نضيف إلى ذلك أن مشكلة الزوج كانت قد تركت جانباً ، ما دامت معارضة نواب الجنوب كانت مهددة . وكانت الشهور الأولى في السلطة ، والتي كان في وسع الرئيس الجديد بصفة عامة أن يستخدم فيها شعبيته لكي يجبر الكونغرس على إصدار التشريعات ، غير مشرة إلى الحد المطلوب .

وفي ميدان السياسة الخارجية ، وعلى الأقل في مظاهرها العسكرية والاقتصادية ، وجد الرئيس كينيدي أمامه الكونغرس أكثر استعداداً ، ولم يعارض في الميزانيات اللازمة لإكمال التأخير الذي نتج في شئون الصواريخ ، ووافق مع بعض التردد في البداية ، على أن يزيد المعونة للدول النامية ، ومن أجل أمريكا اللاتينية على أن يضع برنامجاً كبيراً باسم التحالف من أجل التقدم . وحصل الرئيس كينيدي ، في شهر أكتوبر ١٩٦٢ حتى على التصويت على قانون توسع التجارة الذي أعطاه ، وعلى العكس من تقاليد الحماية الأمريكية ، إمكانية أن يخفض ، في بعض الحدود ، الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية ، وبخاصة على تلك التي تأتي من السوق المشتركة .

وكان ضعف الكونغرس في شئون السياسة الخارجية يترك عملياً حرية الحركة للرئيس . ولقد أقاد الرئيس من ذلك وتصرف شخصياً ، وأظهر في هذا الميدان أنه كان أكثر نشاطاً من آيزنهاور ، ولم يترك لوزير الخارجية سوى

دورا باهتاً . ولكن مشروعات ذات المدى الطويل، والتي كان من بينها مشروع التحالف من أجل التقدم ، ، تعرضت سريعاً نتيجة لمشكلة كوبا .

ومنذ وقت الرئيس آيزنهاور ، كان المسؤولون قد قرروا أن وسيلة التخلص من كاسترو كانت تتمثل في أن يؤيدوا ، في محاولة لإعادة الغزو ، تلك الآلاف من المعادين لكاسترو ، والذين كانوا قد نفوا منذ عام ١٩٥٩ . وقرر كينيدي ، ليس فقط ألا يعرقل استعداداتهم ، بل أيضاً أن يحاول التنفيذ . وجاء الفشل السريع لعملية النزول في خليج الخنازير (١٥ أبريل ١٩٦١) لسبب يوجه ضربة شديدة لخطورة لحيبة أمريكا ، وأخاف دول أمريكا اللاتينية التي رأت نفسها مهددة من جديد بامبريالية الولايات المتحدة، وشجع بلاشك الاتحاد السوفيتي على أن يفحص المقاومة الأمريكية في هذه النقطة الحساسة .

وجاءت محاولة كروتشيفشوف Khrouchtchev لتحويل كوبا إلى قاعدة صواريخ ، والتي اكتشفت في خريف ١٩٦٢، لسبب تفتح أزمة أكتوبر الشديدة الخطورة . وتسببت القرارات التي اتخذها الرئيس كينيدي ، يوم ٢٢، بالامر بالحصار الصارم ، للجزيرة حتى إتمام الفك الكامل للتواعد ، والامر الذي صدر للقوات المسلحة للبقاء ، مستعدة لكل إمكانية ، في أن يخيم على العالم شبح الحرب العالمية الثالثة . وكانت واقعية كروتشيفشوف الذي وافق ، عملياً ، على كل الشروط الامريكية ، وبنوع خاص هدوء الرئيس وإعتداله ساعة الانتصار والذي أعقب المنهزم من إمانة بدون داع، كافية لقلب الموقف بشكل تام . وكوبا، التي كانت الخطأ الأول لسكينيدي ، كانت فرصة لانتصاره . ومثلت الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٦٢ والأشهر الأولى من عام ١٩٦٣ قمة شعبية جون كينيدي . وكانت الصعوبات التي واجهها بعد ذلك، سواء مع بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا ، أو في جنوب شرق آسيا لا تؤثر كثيراً في الرأي العام . وكان لا يزال

هو ذلك الرئيس الشاب عاطفاً بفروع الغار نتيجة لنجاحه حين إغثيل ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٣ ، في دالاس .

وكتب أحد المؤرخين الأمريكيين محاولاً عمل حساب لرئاسته والالف يوم ، قابلاً من المأساة كانت أكبر من المحققات ، ، ولكن إذا كان جون كينيدي قد حقق قليلاً ، فإنه كان من «صناع الفكر» ، وكان معلماً لشعبه ، طارفاً كيف يرسم له الطريق للمستقبل الذي كان يريد مطابقا للعقل . وقال البعض أنه كان والحيوان السياسي للكامل ، ؛ وأصر آخرون ، على العكس من ذلك ، على رفضه دفع ثمن الفاعلية ، عن طريق قيامه أمام الكونغرس بلعبة سياسية كانت لا تهمه كثيرأ . وكان خليفته ، نائب الرئيس الذي أصبح رئيساً ، ليندون جونسون Lyndon Johnson ، هو الذي مارس ، وبكل حذق خارق للعادة ، التعامل الخبير مع الكونغرس .

وكان ما لم يتمكن كينيدي من تحقيقه ، قد نجح ليندون جونسون فيه ، وجزء منه حقق قبل انتخابه المنتصر في ٣ نوفمبر ١٩٦٤ . وكانت معرفته التامة بالقواعد والعادات البرلمانية رفكان خلال سنوات طويلة زعيماً للحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ) ، والضرورة ، بالنسبة للديمقراطيين لتقديم حساب ختامى جيد قبل انتخاب شهر نوفمبر ١٩٦٤ ، وكذلك ونحو الضمير عند البرلمانيين الذين كانوا قد استمروا في تخريب المشروعات التشريعية للرئيس المقتول ، تشرح أن دورة عام ١٩٦٤ قد سمحت بالتصويت على قوانين في منتهى الأهمية ، والتي كان من بين الرئيسيين فيها ، وخلاف التسييرات الضرائبية الهامة والتي كانت كينيدي قد اقترحها بدون جدوى في العام السابق ، قانون الحقوق المدنية الذي يمنع كل تفرقة في الاستعمال وكذلك في الوصول إلى المؤسسات العامة ، وقانون المعونة الأجنبية لما يزيد على ثلاثة مليارات دولار ، وقانون الفرص الاقتصادية ،

والذى يسمى كذلك القانون المعادى للنقر ، والذى يسمح للرئيس بأن يمنح معونة فيديرالية قيمتها مليار دولار للتعليم للمسى ، وللمساعدة أسر الفلاحين والتجديد فى المدن . وكان مشروع قانون التأمين الطبى هو وحده الذى رفضه الكونجرس مرة جديدة .

وستركز حملة ليندون جونسون الانتخابية على هذه المحطات . وسهات عليه الأمر إلى حد بعيد تلك المواقف المتطرفة التى اتخذها خصمه الجمهورى ، عضو مجلس الشيوخ عن أريزونا ، بارى جولدواتر Barry Goldwater ، والذى كان يمثل الجناح المتصلب فى حزبه ، والذى أعاد استخدام معظم موضوعات اليسين المتطرف . وأمام هذا التطرف ، اكتفى الرئيس السابق بأن يشير إلى مشروع المجتمع الكبير ، والذى تركه بحكمة دون تجديد ، لئلا يهيف منه أحد .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجأة . فبح ٢٦ مليون صوت فقط ، لم ينجح جولدواتر ، وهلاوة هل أريزونا ، سوى فى خمسة ولايات فى الجنوب (ألباما ، جورجيا ، لويزيانا ، مسيسيبي ، وكارولينا الجنوبية) . والى كانت غالبيتها لم تصوت للجمهوريين منذ الحرب الأهلية . وهى العكس من ذلك ، أعاد جونسون من حملة مد انتخابى : ٤٢ مليون صوت فى الانتخابات ، وهو يمثل أكبر نسبة مئوية (٦١.١ / ٠) للأصوات فى التاريخ الأمريكى ، وهى نسبة مئوية تويد حتى على ما كان قد حصل عليها روزفلت فى عام ١٩٣٦ . وهذا المد أغرق كل المستويات الإجتماعية ، وأصبح يمثل إلتصار الطريق المعتدل ، لجونسون الحذر .

ولذلك فإنه ، فى رسالته فى أول يناير إلى الكونجرس ، والذى كان ديمقراطيا إلى حد بعيد ، والذى تمكن حق من أن يتخلص من جزء من البرلمانيين الجنوبيين ، والذين كانوا يشيرون الكثير من الضيق للسياسية الليبرالية ، تمكن الرئيس من أن يشرح على مهل مشروعاته بشأن المجتمع الكبير : « إقامة لإنسجام

بين الإنسان والمجتمع ، الأمر الذى يسمح لسكل شخص بأن يوسع معنى حياته ويرفع نوعية حضارتنا . وأعلن أنه سيقدم برنامجاً تشريعياً كبيراً سيضعه فى الأسابيع الأولى من السنة .

وكانت نتيجة ذلك هى مجموعة من التشريعات الليبرالية ، وعلى أساسين فكرة « الحرب ضد الوبس » ، تم التصويت عليها خلال الدورة الأولى للكونجرس التاسع والثمانين . وبالنظر إلى النتائج التى تم التوصل إليها فى الدورتين ، يمكننا أن نصف الكونجرس التاسع والثمانين بأنه « الكونجرس الكبير » ، وكونجرس ضغط الأزار ، « والكونجرس الديمقراطى الأوتوماتيكى » ، أو أن نقول أنه كان « أحسن كونجرس فى تاريخ الولايات المتحدة » ، ولقد تمكنوا حتى من أن يحسموا أن الرئيس جونسون قد تمكن من أن يحصل على التصويت على ٥٥٨ / مما اقترحه .

ومن هذا العمل التشريعى الضخم ، يمكننا أن نشهد ، فى المكان الأول ، إلى التصويت على مشروع الخدمة الطبية للمسنين ، ثم إلى مشروع البرنامج الكبير للمعونة الاتحادية للتعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، وإلى برنامج المعونة الاتحادية للولايات من أجل تجهيز المستشفيات ، وقانون تنمية المناطق المحرومة فى الألاباش ، وإنشاء وزارة للسكان والتنمية المدنية ، وبرنامج للمعونة للأسر ذات الدخل المنخفض ، ورفع مستوى الساعة للحد الأدنى للأجور إلى ١.٢٠ دولار ، ومنح قروض للسكان ، ووضع برنامج « المدن النموذجية » من أجل تجديد الأحياء البائسة فى ستين مدينة ، وأخيراً قانون حقوق الانتخابات الذى ألغى لامتحانات « عدم الأهلية » والذى كان يحرم ، فى بعض الولايات ، من التصويت ، الزوج ، وعلى أساس أنهم من الاعميين ، أو من المعتبين كذلك . وكان على هذه الفترة المجيدة أن تكون قصيرة . فعلى العكس مما كان عليه

الرئيس كينيدي ، عرف الرئيس جونسون ، الذي كان سقيداً في السياسة الداخلية ،
فعلاً ذريعاً في سياسته الخارجية في جنوب شرق آسيا .

ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن التدخل الأمريكي في فيتنام كان من حملة . بل
لقد كان الرئيس كينيدي هو الذي أعطى ، منذ عام ١٩٦١ ، للحكومة نو - دين -
ديم Ngo - Dinh - Diem معونة إقتصادية ، وإرسال مدربين عسكريين
للساح لفيتنام الجنوبية بمقاومة توغل العصابات الشيوعية التي كانت تأتي من
شمال فيتنام . ومنذ بداية عام ١٩٦٢ كان هناك ٥٠٠٠٠ جندي عسكري أمريكي ،
وإضطروا شيئاً فشيئاً إلى الدخول في معارك العصابات . وحين وجد نفسه بين
أولئك الذين كانوا يترحمون تدخلاً مكثفاً لانتفاذ جنوب شرق آسيا كلها من
خطر الشيوعية ، وأولئك الذين كانوا يطالبون بالانسحاب الكامل للقوات
الأمريكية ، اتخذ الرئيس كينيدي حلاً متوسطاً يهدف تدعيم النظام العسكري
الذي تمكن من القضاء على نو - دين - ديم ، ويظهر على أنه يرغب في التقييم
بمنضال جاد ضد التوغل من الشمال . وعند نهاية عام ١٩٦٣ كان هناك ١٧٠٠٠
أمريكي في فيتنام .

وحين وجد الرئيس جونسون أنه قد دخل في حركة تلك الحرب غير
المعلنة ، تردد ، كما يبدو ، لفترة بضعة أشهر ، كما كان سلفه قد تردد . وكانت
الازمات السياسية الداخلية لفيتنام الجنوبية تدفعه إلى رفض الاشتباك ، ولكن
حادث خليج تونكين (أغسطس ١٩٦٤) وحين تعرضت المدمرات الأمريكية
لهجوم بواسطة سفن غير معروفة الجنسية ، ولم يكن من الممكن أن تكون إلا
من فيتنام الشمالية ، جعلته يضطر إلى أن يعمل بكل تصميم ، والسعي بمنع مشاركة
مباشرة للقوات الأمريكية في الحرب ؛ ففكر الرئيس في استخدام السلاح الجوي
من أجل إجبار هانوي على التفاوض : ومنذ شهر مارس ١٩٦٥ أصبحت

عمليات القصف الجوي المكثفة لفييتنام الشمالية يومية . وفي ٨ يونيو ، سمح للقوات الأمريكية بالإشتراك في المعارك البرية . وفي بداية عام ١٩٦٦ ارتفع عدد القوات الأمريكية إلى ٢٠٠.٠٠٠ جندي ؛ وعند نهاية العام ، وصل العدد إلى ٤٠٠.٠٠٠ . وشهد عام ١٩٦٧ استمرار المعارك، مصحوبة مع المفاوضات السرية مع هانوي ؛ وفي ١٥ نوفمبر، رفضت هانوي رسمياً الإقتراحات الأمريكية وفي يوم ٢٩ يناير ١٩٦٨ قامت قوات فييتنام الشمالية بهجوم على مجموعة من مدن الجنوب وعدد كبير من القواعد الأمريكية .

ووصلت عندئذ أزمة فييتنام إلى قمتها وظهر أن كل المجموعات العسكرية كانت بلا جدوى ، ونمت في الولايات المتحدة معارضة داخلية قوية ، وضعت في مواجهة الرئيس جونسون تكتلاً من المثقفين الليبراليين ، ومن الطلبة الرافضين ، وحركات الزوج الذين ضموأ أمر كفاحهم من أجل حقوقهم السياسية إلى تلك الدعاية ضد الحرب العنصرية . وأدت الاضطرابات الخطيرة التي نشبت في بعض الجامعات ، وبخاصة في الضواحي التي يسكنها الزوج في المدن الأمريكية الكبرى إلى زيادة تعقيد الموقف . وعندئذ صرح الرئيس جونسون (٣١ مارس) عن الإيقاف الجزئي لعمليات القصف الجوي لفييتنام الشمالية ، وعن رغبته في الدخول إلى مفاوضات جديدة ، وفي نفس الوقت ، وأمام الدهشة العامة، رغبته في عدم تقديم ترشيحه للانتخابات الرئاسية المقبلة في شهر نوفمبر . ومع ذلك ، وبفشله ، انتهت المرحلة الثانية لديمقراطية ما بعد الحرب .

وجاءت الحملة الانتخابية في شهر نوفمبر ١٩٦٨ لكي تضع أمام المنافس السابق لـ كينيدي ، الجمهوري ريتشارد نيكسون Richard Nixon ، مرشح الحزب الديمقراطي هيربرت همفري Hurbert Humphrey ، وأحد المستقلين، من ممثلي الجنوب وهو جورج والاس Georges Wallace . وكانت الانتخابات

مضغوطة بنفس درجة ضغط انتخابات عام ١٩٩٠ . ولكن ريتشارد نيكسون نجح فيها هذه المرة ، مع ٣١٧٧٠٠٠٠ صوت ، ضد ٣١٧٢٧٠٠٠٠ للمفري و ٩٩٩٠٠٠٠ لوالاس . ومع ذلك فإن الانتخابات للكونجرس كانت موالية بالنسبة للديمقراطيين ، وكان الرئيس نيكسون هو أول رئيس كان عليه ، منذ قرن ، أن يواجه عداء كل من المجلس ، ومجلس الشيوخ .

ولذلك فإنه لم يكن مما يثير الدهشة أنه أعطى الأولوية للسياسة الخارجية ، ذلك الميدان الذي كانت أيديه فيه حرة للغاية ، والذي كان يؤثر تماماً على الرأي العام ، والذي كان حساساً للغاية بكل ما يتعلق بحرب فيتنام . ومنذ بداية رئاسته ، دخل الرئيس مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية في محادثات بشأن تحديد التسليح الاستراتيجي . ولكنه اهتم بنوع خاص بالبحث عن سياسة تسمح بتخفيض بلاده من ذلك الفخ في الهند الصينية ، وذلك عن طريق الوصول إلى « سلام عادل » . وعن طريق تصوره « لفيثنامية » الحرب ، التي ستسمح بالانسحاب المتزايد للقوات الأمريكية ، وببدئة ، وبواسطة زيارته لبكين (فبراير ١٩٧٢) سياسة تقارب مع الصين الشيوعية ، وباعطائه الأمر في نفس الوقت بإقامة حصار شديد على موانئ توكسين ، وبإعادته القصف الجوي على فيتنام الشمالية ، توصل إلى عزل هذه الأخيرة ، وإلى أن يفرض عليها أمر بوقف العمليات العسكرية .

وفي الداخل ، قام الرئيس نيكسون بالعراص من جديد ضد انخفاض سعر العملة ، وذلك عن طريق ممارسة سياسة مرنة لإدارة الاقتصاد عن طريق التثبيت المؤقت للأسعار والرواتب ، تثبيت مقبول تماماً من الرأي العام وحتى من زعماء النقابات .

برنامج سياسته ، وفي نفس الوقت - التطرف اليساري لمحبته الديمقراطية

ما كجوفرن McGovern ، يشرح نجاحه في إعادة انتخابه في ٧ نوفمبر ١٩٧٢ :
٤ مليون صوت ، ١٧ مليون أكثر من منافسه ، وكان هذا أكبر فرق في
الاصوات تم تسجيله في انتخابات الرئاسة الأمريكية .

وقوياً بذلك التأييد الشعبي ، ومتخلصاً من أعباء حرب فيتنام ، سيقوم
الرئيس ، بعد إعادة انتخابه ، بمحاولة تحديد سياسة داخلية جديدة ، وذلك
بإعادة النظر بعمق في سياسة « دولة الرفاه » التي إتبعها سلفه ، ومحاولة أن يمنح
مواطنيه « المعونة التي يحتاجون إليها » دون أن يؤثر ذلك على حريتهم ، ولا
على دوافعهم ، ودون الإصطدام بعزيمتهم ، ولا بكرامتهم .

٣ - الاتجاهات الاشتراكية للحكومات :-

من الصعب أن تعتبر الاشتراكية ، في سنوات الستينيات ، على أنها سياسة .
والحدث الجديد يتمثل في أن الزعماء الاشتراكيين قد حاولوا ترك الاشكال
السيكلاسيكية . للايديولوجية القديمة ، لكي يتصوروا حلولاً لمشكلات العصر .
وهذا البحث عن سياسات جديدة كان واضحاً بشكل خاص عند الاشتراكيين
الإنجليز والألمان .

ويتقدم هارولد ويلسون Harold Wilson تماماً هذا الاتجاه الاشتراكي
النفعي في سنوات الستينيات . وكانت شخصيته لامعة وجذابة ، ككشاف من
أ. كسفورد ، وبعد دراسته ، قام بتدريس العلوم الاقتصادية ، ثم دخل إلى الحياة
السياسية في الفترة التالية لنهاية الحرب ؛ وأصبح نائباً وله من العمر ٢٩ سنة ،
وزيراً للتجارة وله من العمر ٣١ سنة (أصغر وزير في تاريخ إنجلترا منذ
ويليام بيت William Pitt) ، وأصبح ، وله من العمر ٤٨ عاماً ، أصغر
رئيس وزراء في القرن العشرين .

ومع توصله إلى قيادة حزب العمال حول بيفان ، كان هارولد ويلسون يعتبر لفترة طويلة كزعيم لجناح اليسار في هذا الحزب ؛ وعرف كيف يتطور بمصدق لكي يبعد خصومه ، وذلك بأخذ مواقفهم ، في بعض الحالات . وعلى أى حال ، فإنه كان غير متمسك تماماً بالمبادئ الكبرى ، ولاعتبر أن المساركسية ، بنوع خاص ، قد سبقها غيرها إلى حشد بعيد ؛ وقال : من الضروري التخلي عن طريقة التفكير هذه ذات النمط الديناصورى ؛ فلا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بمواجهة سنوات الستينيات ، بالبحث عز لإجابة عليها في مقبرة هايجميت (حيث يوجد قبر كارل ماركس) . وكان متأثراً إلى درجة بعيدة بأراء كينيس ، ولم يتأخر ، مع ذلك ، عن أن يلاحظ أن تصويب الإقتصاد البريطانى بواسطة العمل على مجموع « الطلب » لم يعط نتائج جيدة تماماً ، وفهم أن العمل على « العرض » وعلى « جهاز الإنتاج » يسمح بلا شك بأن يقرب الإقتصاد الانجليزى ، الذى يقاسى من قلة الإنتاج ، من إقتصاديات أوروبا الغربية ، التى كانت أكثر ازدهاراً . ولكن تقنية سياسة التنمية وجدت نفسها ، فى آخر الأمر ، وقد لم تعدت كثيراً عن الإنجاء الاشتراكى . وكانت المشكلة بالنسبة لهارولد ويلسون هى أن يجعل حزبه ، والنقابات ، وذلك الجزء من الرأى العام الذى كان يؤيده ، يوافقون على أخذ هذا المنعطف الخطير . وكان الأمر كذلك فيما يتعلق بإيجاد الوسائل والوقت اللازمين لتطبيق سياسة طويلة المدى ، والتخلص من عمليات التصحيح التوفيقية التى كانت قد عاقت وضايقت سلفه فى السلطة إلى حشد بعيد . وكان من سوء حظه ألا يحصل على أى منها .

وكانت إنتخابات شهر أكتوبر ١٩٦٤ ، فى واقع الأمر ، صعبة . فى أثناء الحملة الانتخابية ، كانت المواجهة أقل بين الأحزاب الكبيرة ، والتى كانت قواعدها قد أصبحت مقترنة من بعضها ، منها بين الشخصيات ، وكانت الصورة التى

ساول هارولد ويلسون أن يعطينها عن نفسه هي صورة ذلك التقنى اللامع والحادق ، والقادر على أن يكون رئيس وزراء ممتاز ، وعلى أن يمنح بريطانيا العظمى بنوع خاص تلك الامكانيات التي كان منافسوه غير قادرين على تصورها : صبور ، التجديد ، المبنية على « الثورة التكنولوجية » . وكان الناجحون يمتدحون أنهم ، مع هارولد ويلسون ، سيشتمون « إعادة سير البلاد » . وهذه الحملة البراقة ، والتي قاموا بها على الطريقة الأمريكية ، كانت تهدف أن توحى إلى الناجحين أنه يمكن لبريطانيا العظمى ، كذلك ، أن يكون لها كينيدي الخاص بها .

ولم تضمن النتائج ، رغم كونها مواتية ، لهارولد ويلسون ولحزبه إلا انتصاراً صغيراً . ولم يكن ذلك يرجع إلى أن المحافظين قد كسبوا ، بل لكون التقدم النسبي لاصوات الاحرار قد عمل على تقليل نجاح العمال إلى أقصى حد ممكن . ومع ٤٤ ٪ من الاصوات ، حصل حزب العمال على أضعف انتصار كان أى حزب بريطاني قد حصل عليه في القرن العشرين . وبدأ أن القاعدة الشعبية للحكومة الجديدة ضيقة إلى حد يشير القلق .

فأى تفويض حصل عليه رئيس الوزراء الجديد إذن؟ لقد اعتقدت الاوساط السياسية في ضرورة عمل انتخابات جديدة في أقرب فرصة ممكنة . ولكن هذا لم يكن رأى هارولد ويلسون ، الذي أعلن في ١٦ أكتوبر : « ليس للحكومة سوى أغلبية بسيطة في مجاس العموم ؛ ولأى حريض على أن أقول أن هذا لن يؤثر على امكانيتنا للحكم » . وكان قد أعلن من قبل ، وفي وقت الحملة الانتخابية أن المسؤولية التي تنتظر رئيس الوزراء كانت تتمثل في أن يقدم ما كان كينيدي قد منحه للولايات المتحدة « بعد سنوات الركود : برنامج لمائة يوم من العمل الديناميكي » .

ولكن المائة يوم لهارولد ويلسون لم تبدأ مع طالع الحظ ؛ أغلبية في

مجلس العموم ناقص إلى أربعة مقاعد (لأن رئيس الوزراء كان لا يأمل في الحصول على تأييد الأحرار الذين كان وسعهم أن يهددوها إلى عشرين معقداً)، وبمنوع خاص حالة إقتصادية تشير القلق، تتميز بعجز الميزان التجاري، وبشكل قياسى منذ الحرب، ودوام ارتفاع الأسعار بشكل مخيف. واضطر رئيس الوزراء إلى أن يأخذ بسرعة إجراءات فرضتها الظروف أكثر من كونها مقررة ببرنامج طويل المدى: فرض ضريبة إضافية بنسبة ١٥٪ على الواردات، وبإستثناء المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وتخفيف الضرائب من أجل الصادرات، وعن طريق ميزانية إضافية، أخذ إجراءات لتقليل التضخم مثل زيادة الضرائب على البنزين، وإجراءات أنصبة التأمينات الاجتماعية. وفي شهر نوفمبر، جاء ارتفاع معدلات الخصم من ٥ إلى ٧٪ كسلاح قديم أخذ من الترسانة الأثرى كسبة لإجراءات الدفاع عن الجنيه، لكي يظهر أنه في تناقض واضح مع برنامج التوسع الخاص بالعمل.

ومع ذلك فإن هارولد ويلسون قد نجح في أن يدفع، بين هذه الإجراءات السريعة، بعض القرارات التي كان لها مدى أطول. كان أحدها يتمثل في نشر إعلان نيات، في ١٦ ديسمبر ١٩٦٤، موقع عليه من ممثلي النقابات، ومنظمات الموظفين، والذي تعهدوا به بالنضال ضد كل ما يضر الفاعلية، وأن يحاربوا بنوع خاص الممارسات المانعة من جانب النقابات، وهذه البدايه لسياسة طويلة المدى أكلت في شهر فبراير ١٩٦٥ بإنشاء المعهد الوطني للأسعار والدخول، والذي كاف بأن يقترح على الحكومة سياسة للدخول، وباتخاذ مبدأ التخطيط الإقتصادي، بنشر كتاب أبيض، في ١٦ سبتمبر ١٩٦٥، يشمل أول خطة وطنية للتنمية في المملكة المتحدة.

وكانت نتائج هذه القرارات غير متساوية. فالإجراءات التوفيقية، التي

أكملها التصويت على ميزانية تقشف لعام ١٩٦٥ ، فنجحت في ذلك المدى الذي أدى إلى إعادة التوازن ، تقريراً ، إلى الميزان التجاري ، في ربيع عام ١٩٦٦ ، الامر الذي سمح لرئيس الوزراء بأن ينيب من تحسن الصيغة العامة ، والمناخ العام ، ويقرر حمل إنتخابات جديدة . وجاءت له إنتخابات ٣١ مارس ١٩٦٦ بما كان ينتظر : كسب ما يقرب من مليون صوت الامر الذي رفع أغلبية العمال إلى ما يقرب من مائة مقعد .

وهندما ضمن هارولد ويلسون ظميره في مجلس العموم ، بدأ سياسة قوية للدخول ، وأعد ، بدلاً من إعلان النيات لعام ١٩٦٥ ، والذي كان قد ظل بدون تأييد ، مشروعاً بقانون يمنح الحكومة السلطات القوية اللازمة . وتم التصويت عليه في شهر يوليو ، وأصبح قانون الاسعار والدخول ، الذي أعطى الحكومة الحق في أن تشبع ، ولمدة عام ، الاسعار والاجور عند معدل ٢٠ يوليو ١٩٦٦ . ولكن هذا القانون تسبب في أن يقف في وجه هارولد ويلسون يسار العمال وتسبب بذلك في إستقالة الوزير فرانك كوزين Frank Cousins المتحدث باسم نقابات العمال .

وكان القرار الثاني ذا المدى السكهر والذي بدأ أن هارولد ويلسون قد اتخذته منذ صيف عام ١٩٦٦ ذاته ، هو أن يقدم ، كما عمل المحافظون ، طلباً للدخول إلى السوق المشتركة . وكان تعيين جورج براون Georges Brown ، النصير المعلن للفرصة الأوروبية ، في وزارة الخارجية (أغسطس ١٩٦٦) دلالة على هذا التغيير المتعمد في السياسة . وفي ٢ مايو ١٩٦٧ ، أعلن هارولد ويلسون أمام مجلس العموم قراره التاريخي ، وقدم ، في يوم ١١ ، طلب بريطانيا العظمى للدخول إلى المجموعات الأوروبية الثلاث : المجموعة الاقتصادية ، والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، والاورانوم . ويبدو أن عودة اللجنة

إلى الإنجليز ، في أثناء صيف ١٩٦٦ ، هي التي دفعته إلى التخلي عن المعارضة التقليدية من جانب العمال تجاه أوربا ؛ وحين رأى أن الصناعة البريطانية كانت تخضع داخل نطاق حدودها ، وأنه من الواجب عدم إخضاع توسعها لأمر الدفاع عن قيمة العملة ، ورأى أن الصادرات البريطانية صوب المجموعة الأوروبية الاقتصادية قد تضاغت من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٤ ، أيقن بضرورة الدخول عنوة إلى هذا السوق . ولكن المعارضة القوية من جانب فرنسا ، وحذر الأعضاء الآخرين في السوق المشتركة ، أدت إلى فشل المحاولة ؛ وبعد بضعة أشهر من المفاوضات ، قرر مجلس وزراء المجموعة ، المجتمع في بروكسل يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ، ونتيجة لعدم التوصل إلى إجماع أعضائه ، عدم الرد على طلب الإنضمام ، مضيفاً مع ذلك أن الترشيح البريطاني « قيد الدراسة » .

وفشل هارولد وياسون هذا ، يضاف إليه ذلك الذي مثله ، في ١٨ نوفمبر ، انخفاض قيمة ، غير مرغوب فيها ، وليس معداً لها ، للجنينة الاسترليني . فالواقع أنه ، منذ شهر مايو ، كانت بعض المضاربات الدولية قد هددت العملة . وبتخفيض قيمة الجنينة إلى ٢٤٠ دولار (بدلاً من ٢٨٠) كان هارولد وياسون قد وافى على ما لا يمكن التهرب منه . ولكن هذا القرار ، الذي كان مضرراً للغاية بهيئة العمال ، ظهر على أنه غير كاف ، وأصبح من الضروري أخذ إجراءات أخرى ، من جديد ، ووضعت ميزانية شهر مارس ١٩٦٨ إجراءات تقشف في غاية التشدد .

ولمجهود أخير لمحاولة علاج الإقتصاد البريطاني من أمراضه الشديدة ، هاجم هارولد وياسون مشكلة الإضرابات « التلقائية » (أي التي تحدث دون تعريض من النقابات) والتي كانت ، منذ شهر أكتوبر ١٩٦٧ ، قد زاد عددها ، كما هاجم عدم قدرة النقابات على أن تفرض على قواعدها تلك القرارات التي

تكون قد قبلت بالاتفاق المشترك بين النقابات والحكومة . وقام في شهر أبريل ١٩٦٩ بأعداد مشروع بقانون يتضمن الفقرات الجنائية التي تسمح بمحاكمة أولئك الذين يتسببون ، بطريق غير مشروع ، في وقف العمل ؛ وأضاف أن « بقاء الحكومة يتوقف على الموافقة على هذا المشروع » .

وهذا المشروع بقانون ، والمسمى « بالمضاد للاضراب » ، أثار العواطف داخل حزب العمال وسرعان ، لم يجد هارولد ويلسون معه سوى أغلبية المجموعة البرلمانية للعمال ، ووجد في مواجهته جهاز الحزب ، وأجمرة النقابات . وبعد بضعة أسابيع ، وفي مؤتمر كرويدون ، اضطرت إلى التراجع ، وتنازل عن مشروعه ، في نظير وعد عديم الجدوى ، قدمه مجلس النقابات ، بأن يضمن بنفسه النظام .

وكانت عدم قدرة العمال على إسماع كلامهم للنقابات ، وعلى القيام باصلاح ظهر أن غائبة الرأي العام كانت تأمل فيه ، أحد أسباب فشلهم في إنتخابات ١٨ يونيو ١٩٧٠ . وكانت عودة المحافظين ، مع إدوارد ديهيث Edouard Heath وبرنامج تضال ، يمثل فشل محاولة إقامة اشتراكية مجددة كان الضعف البنياني للاقتصاد البريطاني قد جعل من الصعب تطبيقها . وكان إختصار التوسع عن طريق تحسين الانتاج بدلا من توزيع أفضل للثروات الموجودة ، وتخفيف أعباء الصناعة دون المساس بميزات « دولة الرفاه » ، وعدم تحمل أكثر من ذلك ممارسة النقابات دون إثارة عدم ثقة العمال — كان كل ذلك أساسيا ، وكان يمثل التمحدى الحقيقي في القرن العشرين بالنسبة لبريطانيا العظمى . وكانت هذه المسؤولية تزيد عن طاقة حزب العمال ، حتى وإن كان على رأسه هارولد ويلسون . ومنذ وصوله إلى السلطة ، حاول إدوارد هيث أن يحقق ما كان هارولد ويلسون قد حاول البدء فيه . ولكن إحارب تلك الموجة من الإضرابات والتي إنتشرت

منذ شهر يوليو ١٩٧٠ (عمال الموانئ ، موظفي البلديات ، ورجال البريد) ، وضع منذ شهر أكتوبر مشروعاً لإصلاح تشريعات العمل ، الذي أصبح ، بعد موافقة البرلمان عليه ، يعرف باسم قانون كار Carr وأنشأ هذا القانون محكمة للعلاقات الصناعية من أجل الحكم في خصومات العمل ، وزاد من سلطة النقابات على أعضائها ، وحدد عقوبات للمسببين في الاضرابات « التلقائية » ، وفرض فترة تفكير لمدة شهرين قبل القيام بأي إضراب له صفة وطنية .

وحصل من مجلس العموم ، في ٢٨ أكتوبر ١٩٧١ ، ورغم معارضة هارولد ويلسون القوية ، على التصديق على إتفاقية لوكسمبورج والتي كان الستة قد حددوا بها شروط الدخول ، في أول يناير ١٩٧٢ ، لبريطانيا العظمى إلى السوق المشتركة وتم التصديق به ٣٥٦ صوتاً ضد ٢٤٤ ، وكان ما يقرب من أربعين نائباً من المحافظين قد امتنعوا عن التصويت ، ولكن ، في حزب العمال ، قام ٦٩ من الثائرين بالتصويت في صالح الحكومة . وتدعمت هيئة رئيس الوزراء من هذا النقاش ، أما هيئة هارولد ويلسون فانها قد مست .

ولكن هذا الانتصار خففت ضوئه بالاحداث الدموية التي وقعت في أيرلندا الشمالية ، والتي كانت قد أعلنت الثورة منذ عام ١٩٦٩ ، وحيث بدأت حرب أهلية حقيقية بين البروتستانت والكاثوليك واضطرت الحكومة البريطانية ، من أجل أن تظهر أنها ستبقى في موقف الحكم بين الطائفتين ، إلى إرسال قوات عسكرية كبيرة إليها .

وكانت مشكلة الاتجاه الاشتراكي الألماني مختلفة عن ذلك كل الاختلاف : فكان عليه أن يجعل الرأي العام يقبل ما يقدمه له تحت الحظوظ العامة لحرب الحكومة ، بنفس درجة تقبله لما يقدمه خصمه المسيحي الديمقراطي .

والواقع أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان قد ظهر ، ورغم مجروداته الكبيرة ، على أنه غير قادر على أن يتعدى ، وقت الانتخابات العامة معدل ٤٠ ٪ .
 بينما حصل الإتحاد المسيحي الديمقراطي تقريراً على الأغلبية المطلقة للأصوات .
 وكانت الطريقة الوحيدة ، من وجهة نظر قاداته ، للحصول على ثقة عدد أكبر من المواطنين ، تتمثل في إخراج الحزب من نطاقه العالى . وعملوا في هذا السبيل عن طريق تزويده ببرنامج معتدل ، تمت الموافقة عليه في عام ١٩٥٩ في مؤتمر باد جودسبرج . وكان برنامجاً اشتراكياً تحريضياً ، إذ أنه أعلن أن « الاشتراكية الديمقراطية تجد أصولها في الأخلاق المسيحية ، وفي الانجاء الانساني ، وفي الفلسفة الكلاسيكية » ؛ وأكد ، في الشؤون الاقتصادية أن « حرية المنافسة ، وحرية الدافع لصاحب العمل هي عوامل هامة للسياسة الاقتصادية الاشتراكية الديمقراطية » .
 وإذا كان قد قبل أن يكون تدخل الدولة ضرورياً في بعض الحالات ، فإن البرنامج قد حدد ذلك : « منافسة إلى أقصى درجة ، وتخطيط إلى الحد الضروري » . وكان الأمر في واقع الأمر يتناق في هذه المحاولة بالتخلص من صورة إعتبرت على أنها قاتها الوقت ومخطئة لحزب عمال منفصل ، وعمل صورة أخرى مكانها لحزب مفتوح للجميع ، وبشكل خاص لهذه الطبقات المتوسطة التي كانت قيد أفادت من عشر سنوات من الرخاء . وأصبح الشكل الاساسي لبرنامج باد جودسبرج في آخر الأمر كما يلي : « من حزب للطبقة العاملة ، أصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي حزباً للشعب » .

وكخطوة أولى للسير صوب السلطة ، أتبعوا مراجعة البرنامج باختيار زعيم جديد ، أكثر ديناميكية ، وأكثر جدة ، وأكثر سحرأ كذلك عن أصحاب النظريات من السابقين . ووقع الاختيار على عمدة برلين الغربية السابق ، ويلي برانت Willy Brandt الذي لم ترفع إلى رئاسة الحزب ، وله من العمر ٥١ سنة

(فبراير ١٩٦٤)، وكفوفه بأن يذشط، من أجل إنتخابات عام ١٩٦٥، حملة إنتخابية تتميز بالسحر. وفي أثناء ذلك الوقت، تمكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، والذي كان قد احتفظ بعدد كبير من الأعضاء (٧٥٠.٠٠٠) من أن يغزو البلديات في كل المدن الكبيرة، وأن يأخذ إدارة عدد من مجالس الأقاليم، مثل هيس، وبريمن، وهامبورج، وساكس السفلى، ومنطقة الراين ووستفاليا.

ولم تأت إنتخابات ١٩ سبتمبر ١٩٦٥ بالنتائج المطلوب. ذلك أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي رغم حصوله على نسبة متزايدة من الأصوات المعطاة (٢٩٣ /) لم يتمكن من أن يعوض تأخره عن الإنحداد الديمقراطي المسيحي الذي كان قد حسن موقفه كذلك. ولم يتمكن من تجاوز أساس ٤٠٪. ولقد أصاب القادة الاشتراكيين ثبوت الهمة لفترة من الوقت، واسكن كل شيء تم إنقاذه نتيجة لعدم قدرة المستشاران إيرهارد على مواجهة ذلك النقص الاقتصادي الذي حدد كل سياسته. وإضطهر المستشار الجديد، كورت جورج كيسنجر Kurt Georg Kiesinger، والذي كان يهتم كثيراً بالأيلقى على حزبه وحده عدم شعبية الإجراءات السريعة وانقاسية، إلى أن يلتفت عندئذ صوب الاشتراكيين الديمقراطيين لكي يعرض عليهم مشاركتهم في الساننة وهذا الائتلاف الكبير (ديسمبر ١٩٦٦ — أكتوبر ١٩٦٩) أوصل ويلى برانت إلى نيابة المستشارية، وكذلك إلى وزارة الخارجية، وكارل شيلر Karl Schiller إلى وزارة الاقتصاد، وهربرت فينر Herbert Wehner، نائب رئيس الحزب، والمحرك الرئيسي له، من جانب الاشتراكيين، في الائتلاف. إلى وزارة شؤون ألمانيا في مجموعها. وسيطى الاشتراكيون الدليل على قدرتهم على الحكم وكان دخول الاشتراكيين الديمقراطيين إلى السلطة لأول مرة منذ الحزب يمثل منعطفاً هاماً في تاريخ الجمهورية الإتحادية.

وكان عمل هذا الائتلاف الكبير لا يجيب على كل الآمال، ولكن النتائج كان لا يمكن إهمالها . ففي الميدان الإقتصادي ، كانت سياسة د التوحيد التوفيقية ، لكارل شيلر ناجحة . ولم تتمكن نقابات العمال إلا أن توافق على تقليل مطالبها ، وممارسة سياسة تركيز مع الحكومة وكانت لاستعادة الأوضاع الاقتصادية سريعة . وفي الداخل ، لم يكن التصويت على د تشريع استثنائي ، للقضاء على المظاهرات غير المسنولة والهياح عند المعارضة اليسارية الخارجة عن النطاق البرلماني ، والتي كان يحركها إتحاد الطلاب الاشتراكيين الألمان S. D. S. ، تنفق مع ذوق ذلك القطاع من الشباب ولا المثقفين ، ولكنها حظيت بموافقة الأغلبية العظمى للحزب الاشتراكي الديمقراطي . ولكن التجديدات حدثت بالفعل في نطاق السياسة الخارجية ، وتحت تأثير نائب المستشار . فبقامة (أو إعادة إقامة) العلاقات الدبلوماسية العادية مع رومانيا ، ثم مع يوجوسلافيا ، وبجعل الرأي العام يوافق على ضرورة القيام بإنتتاح د صوب الشرق ، ، وب طرح مبدأ ضرورة أن تكون سياسة الاسترخاء شرطاً مسبقاً لكل تقدم في أمور الوحدة ، نجح ويلبي برانت في خلق مناخ جديد .

فهل سيكون تكتيك هذا الائتلاف الكبير ذا فائدة لذلك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي استعاد شبابه ، وتجدد ، ووفى بين نفسه وبين ذلك المجتمع الذي نشأ من د المعجزة ، الاقتصادية الألمانية ؟ لقد أعطت الإجابة على هذا السؤال إنتخابات ٢٨ سبتمبر ١٩٦٩ : تراجع بسيط للاتحاد المسيحي الديمقراطي C. D. U. (٤٦ ٪ من الاصوات) ، وتقدم واضح للحزب الاشتراكي الديمقراطي (٣١ ٪ من الاصوات) الذي سيسمح للرئيس ويلبي برانت بالوصول إلى المستشارية وبتشكيل وزارة إئتلافية ، إن تكون ، هذه المرة ، مع الشريك القديم ، ولكن مع الحزب الليبيرالي . وهكذا تم الوصول إلى التناوب في السلطة ،

وأصبح للجمهورية الإنحدادية طريق برلمانى يعتمد على حزبين ، وعلى الطريقة البريطانية .

ولاستمرت الوزارة الائتلافية الاشتراكية — الليبرالية ، تحت إدارة شيلر وزير الإقتصاد ، فى السياسة الليبرالية التى كانت لسابقتها ، وأبعدت مشروع الإصلاح الاجتماعى الذى كان يمشاه ذلك الجزء المحافظ من ناخبينها . ودفعتم الأزمات النقدية الدولية إلى أن تعييد تقييم (٢٤ أكتوبر ١٩٦٩) ثم إلى تعويم (مايو ١٩٧٠) تلك العملة القوية التى أصبحت المارك .

وكان المستشار ويلى برانت قد رغب فى التجديد فى السياسة الخارجية ، عن طريق محاولة الانفتاح صوب الشرق ، وكان ترحيب الاتحاد السوفيتى ، وإعتراف ألمانيا بالحدود الغربية لبولندا قد سمحا بالتوقيع ، بعد مفاوضات صعبة ، على معاهدات موسكو (أغسطس) ووارسو (ديسمبر ١٩٧٠) ولقد اختارت المعارضة ، بقيادة زعيمها الجديد رينر بارزيل Rainer Barzel ، أن تهاجم المستشار على هذه الأرضية . ولكن يتخلص المستشار من الأمانة البرلمانية التى أصبحت تهدد سياسته ، قرر أن يحل البوندستاج (٢٣ سبتمبر ١٩٧٢) . وأنبتت إنتخابات ١٩ نوفمبر أن الائتلاف الاشتراكى الليبرالى قد احتفظ بثقة الناخبين .

وكانت مشكلة الاتجاه الاشتراكى فى الدول الاسكندنافية ، وأكثر من أى مكان آخر ، هى أن يوائم نفسه مع مجتمع الوفرة . وكان التقدم الإقتصادى لهذه الدول قد ظل سريعاً للغاية ، وعلى الأقل حتى قرب عام ١٩٦٥ ، ثم بدأت قلة السرعة تصبح ملحوسة ، وبخاصة فى السويد . ولذلك فإن الدول الاسكندنافية قد ظلت ، خلال سنوات الستينيات ، دولاً ذات مستوى معيشة مرتفع . وكان للسويد أعلى مستوى معيشة فى أوروبا (فى عام ١٩٦٧ كانت هناك

سيارة وجهاز تلفزيون لأقل من أربعة أشخاص ، وجهاز تلفون لكل اثنين) ، وكانت الدانمرك تحتل المكان الثالث ، أما النرويج فلها كانت أقل مشاركة ، ولكن تقدمها كان ملحوظاً ، خاصة وأن زيادة إجمالى الإنتاج القومى كانت تزيد على ٥ ٪ فى العام . ولقد تمكنت فنلندا ، من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ ، من أن تزيد إجمالى إنتاجها بنسبة ٤٠ ٪ .

وكانت كل الدول الاسكندنافية ، وحتى فى سنوات الستينيات ، تحكمها أحزاب اشتراكية . وكان ذلك باستثناء فنلندا ، التى كان النفوذ الثقيل للاتحاد السوفيتى يخيم عليها ولما كان الأعداء الأكثر تصميماً لسيوعية هم الاشتراكيون الديمقراطيون ، فإن هؤلاء قد أبعدوا عن الحكومة ، وفى صالح ، الأحزاب البورجوازية ، (وزارات سوكسلانين Sukselainen ، وكارجالاينين Karjalainen ، وفيرولاين Verolainen) ولم يحدث إلا فى شهر أغسطس ١٩٦٦ أن سمح لانتصار الاشتراكيين فى الانتخابات بتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة باسيو Paasio الاشتراكى الديمقراطى . وأظهرت إنتخابات شهر مارس ١٩٧٠ دفعة من جمهور الناخبين صوب اليمين ، وأنهت تجربة ، الاغلبية الاشتراكية ، (الإشتراكيون - الديمقراطيون ، والشيوعيون) .

ومع وزارة هانسن Hansen فى الدانمرك ، ووزارة جرهاردسن Gerhardsen فى النرويج ، ووزارة إيرلاندر Erlander فى السويد ، كان تفوق الاشتراكيين الديمقراطيين مضروباً منذ وقت طويل ، وكان تطبيق سياسة دولة الرخاء معهم يعتبر كنموذج وكان النموذج السويدى ، مثلاً ، لا يمكن الطعن فيه ، فى ميدان الصحة العامة (أمل فى الحياة لـ ٧٢ عام الرجال ، ولـ ٧٦ عام للنساء) ، وحماية البيئة ، والإيمان الاجتماعى ، وحتى فى الاستقرار السياسى (فنلندا عام

١٩٣٢ حتى عام ١٩٦٩ لم تعرف السويد إلا رئيسين الوزراء هانسون Hanson ،
وايرلاندر :

ومع ذلك فإن سياسة دولة الرخاء لم تنجح في السيطرة على اتجاهات التضخم
التي زادت منها حالة الرخاء فالواقع أنه قد اختلفت البطالة ، بل وصل الحال حتى
إلى نقص الأيدي العاملة في بعض القطاعات ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سريع
جداً للأجور ، تلتها زيادة مبالغ فيها في الطلب الداخلي ، وكان على الاتجاه
الاشتراكي الاسكندنافي ، من أجل العمل ضد التضخم ، أن يضع سياسة للإشراف
على الاستثمارات ، وتوجيه الأسعار ، الأمر الذي كان الرأي العام لا يتقبله ، والذي
ظهر في آخر الأمر على أنه بدون فاعلية . ووصل الأمر إلى ظهور حالة ضيق ،
عبروا عنها بفقد أنفاس الاشتراكيين الديمقراطيين ، في الدول الثلاث .

ففى النرويج ، أولاً منذ إنتخابات ١١ سبتمبر ١٩٦١ ، لم يحصل العمال ،
برئاسة جر هاردسن إلا على ٧٤ مقعداً (بدلاً من ٧٨ في عام ١٩٥٧) من ١٥٠
مقعداً ، وفقدوا الأغلبية المطلقة . وظلت الوزارة في مكانها ، ولكنهم عرفت لحظات
في غاية الصعوبة . وسجلت إنتخابات ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ هزيمة واضحة هذه المرة
للعاملين ، الذين حصلوا على ٤٣ / من الأصوات . ولم يتمكنوا من الحصول إلا
على ٦٨ مقعداً . وعندئذ قام بير بورتون Per Borten زعيم الحزب الزراعى ،
بتشكيل وزارة ائتلافية من الأحزاب البورجوازية ، الأربعة ، ومارس
سياسة اجتماعية قريبة من سياسة جر هاردسن ، وظل في السلطة حتى شهر مارس
١٩٧١ . وبعد أن انقسمت الوزارة على نفسها بشأن موضوع دخول النرويج
إلى السوق المشتركة ، اضطرت هذه الوزارة الائتلافية إلى الإستقالة ، الأمر
الذى سمح للرئيس الجديد للحزب الاشتراكي الديمقراطي تريغفي براتيللي
Trygve Bratelli بتشكيل حكومة اشتراكية متجانسة ، واسكنها لا تحظي إلا
بتأييد أقلية .

وفي الدانمرك ، كان ضعف الانجاء الاشتراكي الديمقراطي قد ظهر وقت الانتخابات التشريعية في شهر سبتمبر ١٩٦٤ ، وتأكد في انتخابات عام ١٩٦٦ ، حيث فقد الحزب سبعة مقاعد في صالح مجموعة لإنشقة من أقصى اليسار . وبعد عامين آخرين ، فقد الاشتراكيون الديمقراطيون ستة مقاعد جديدة ، واضطروا إلى ترك السلطة إلى وزارة ائتلافية رأسها هيلار بونسجارد Hilmar Baunsgaard رئيس الحزب الراديكالي . وجاءت الانتخابات المقسمة في شهر سبتمبر ١٩٧١ لكي تؤدي إلى تقسيم شبه متساو لمقاعد البرلمان بين اليمين وبين اليسار ، ويمكن أوتو كراج Otto Krag الذي شكل حكومة أقلية من الاشتراكيين الديمقراطيين من أن يعود إلى السلطة .

وفي السويد ، واجه الحزب الاشتراكي الديمقراطي تراجعاً أولياً في انتخابات ٢ سبتمبر ١٩٦٤ . وكان تراجعاً معتدلاً لم يهدد وجود وزارة إيرلاندر . ولكن الانتخابات البلدية والاقليمية في ١٨ سبتمبر ١٩٦٦ أثارت القلق : فلم يحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلا على ٤٣٪ من الاصوات مقابل ٥١٪ منذ أربع سنوات ، وأصابته خسائر كبيرة في المدن . وظاهرة أشد إثارة للقلق كانت تتمثل في أنه للمرة الاولى ، قدمت أحزاب المعارضة ، والمعروفة باسم « الأحزاب البورجوازية » ، في هذه الانتخابات برنامجاً مشتركاً تحت عنوان « تجمعات الوسط » ، ومع ذلك ، فإن الانتخابات التشريعية التي وقعت في ١٥ سبتمبر ١٩٦٨ قد أعطت للحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والذي حصل على ٥١٪ من الاصوات ، فترة راحة قصيرة . وكان خلف تاج إيرلاندر Tage Erlander (والذي انسحب بإختياره ، وبعد أن مارس رئاسة الوزراء لمدة ٢٣ سنة) وهو أولوف بالم Olof Palme لم يتمكن من الإفادة من الإصلاح الدستوري (إلغاء المجلس الثاني) والإصلاح الانتخابي الذي كان يهدف القضاء

على الأحزاب الصغيرة . والواقع أن انتخابات ٢٠ سبتمبر ١٩٧٠ سجلت تراجعاً واضحاً للاشتراكيين الديمقراطيين الذين ، مع ٤٥ ٪ فقط من الاصوات ، لم يتمكنوا إلا من الحصول على ١٦٣ مقعداً من ٢٥٠ . وتمكن بالمرحوم من أن يشكل وزارة متجانسة ، ولكنها لا تستند إلا إلى أقلية ، وكان بقائها يعتمد على تأييد ١٧ نائباً شيوعياً .

وكان تراجع الاتجاه الاشتراكي في الدول الاسكندنافية يرجع إلى ظاهرتين متناقضتين فمن ناحية ، زيادة قوة يسار متطرف تكون إما بشيوعيين كما حدث في السويد (كان إنحراف الحزب الشيوعي الرسمي صوب اليمين قد تسبب حتى في ميلاد تشكيل ماركسي - لينيني في عام ١٩٦٧) ، وإما بانشقاق في الحزب الاشتراكي الديمقراطي (« الحزب الاشتراكي للشعب » في النرويج ، « الحزب الاشتراكي الشعبي » في الدانمرك ، والذي ضمف نفسه نتيجة لتكوين « يسار اشتراكي » في عام ١٩٦٧) . ومن ناحية أخرى ، تجديد الأحزاب البورجوازية ، أو على الأقل البعض من بينها ، مثل الحزب الزراعي في النرويج ، والحزب الراديكالي في الدانمرك ، وحزب الوسط في السويد . وحين نجحت هذه الأحزاب ، سواء في تقديم برنامج مشترك ، أو في تنسيق حملاتها الانتخابية ، بطريقة تعرض على الناخبين بديلاً شاملاً للأحزاب الموجودة في السلطة ، سجلت تقدماً واضحاً . وكان فقدان النفس للاتجاهات الاشتراكية ، والذي كان واضحاً في كل الدول الاسكندنافية ، يرجع في الواقع ، إلى أن « دولة الرخاء » التي كانت تدخل في برامج كل الأحزاب ، لم يعد لها تأثير وفقدت قوة إغرائها .

ولقد إستدار كل القادة صوب السوق المشتركة ، لكي يحاولوا العثور على علاج لذلك الركود الإقتصادي ، وتزايد البطالة في سنوات السبعينيات . وبعد مناقشات طويلة ، تخلى أولوف بالمر ، بالنسبة للسويد ، عن هذا الجبل (مارس

(١٩٧١) ، ولكن حكومات الزويج والمانرك قررتا تقديم مشروع الانضمام ، الذى وجهوه إلى الدول الست ، وإخضاعه لعملية إستفتاء . وفى الوقت الذى رفضه فيه الناضجون النرويجيون بأغلبية بسيطة (سبتمبر ١٩٧٢) ، وافق عليه الناضجون المانركيون ، فى ٢ أكتوبر . وأصبح انضمام المانرك للسوق المشتركة فعليا منذ أول يناير ١٩٧٣ .

وكانت صعوبات الإنجاء الاشتراكي فى إيطاليا ، هى صعوبات د الانفتاح صوب اليسار ، ، والذى بعد المفاتحة الأولى لوزارة فانفانى Fanfani فى شهر يوليو ١٩٥٨ ، والفترة التمهيدية لمدة الخمس سنوات التالية ، لم يتحقق إلا فى وزارة ألومورر Aldo Moro الأولى ، والى تشككت فى ٥ ديسمبر ١٩٦٣ . وضمت الوزارة ستة عشر وزيراً ديمقراطياً مسيحياً ، وستة وزراء اشتراكيين ، من الحزب الاشتراكي الايطالى (ومنهم نينى ، الذى أصبح نائباً لرئيس الوزراء) وثلاثة من الحزب الاشتراكي الديمقراطى الإيـطالى (ومنهم ساراجات وزير الخارجية) ، وأحد الجمهوريين . وكان الحزب الاشتراكي الايطالى قد وافق على فكرة المشاركة فى الحكومة ، فى مؤتمر روما ، فى شهر أكتوبر ١٩٦٣ ، وبرر نيف ذلك بقوله : « إن الامر لا يتعلق بتحالف سياسى عام لأنه يتعلق بإتفاق محدود فى أهدافه من أجل السماح بحالة من الأمن الديمقراطى » .

والواقع أن الانفتاح صوب اليسار كان عملية قامت بها قيادات الأحزاب ودون أن يكون الرأى العام الإيـطالى قد شعر بأهميتها . ولهذا السبب ، فإن التجربة كانت هشة ، وتعرضت فى كل لحظة لتغيير مواجهة من جانب بعض الشخصيات السياسية . وهكذا فإنه ، وتحت قيادة فيكيتى Vecchietى قام ، الجناح اليسارى فى الحزب الاشتراكي الإيـطالى P. S. I. بمهاجمة سياسة نيف ، وألف ، فى ١٢ يناير ١٩٦٤ ، الحزب الاشتراكي الإيـطالى لوحدة البروليتاريا

P. S. I. U. P. ، وأنه ، من جانب الديمقراطية المسيحية ، لم تؤد ترددات فانفاني إلى تدعيم الوفاق .

وكانت الاوقات الاولى للانفتاح صوب اليسار صعبة . واصطدمت الحكومة الجديدة بسرعة تقريباً بمجموعة من الازمات الاقتصادية ، متمثلة في التضخم ، وعجز مشير للعلاق في الميزان التجاري ، وزيادة في البطالة . واضطرت الحكومة إلى وضع خطة للتثبيت كانت شديدة وغير محبوبة . ولكن من حسن حظ هذه الحكومة أنه سرعان ما عادت الصيغة الاقتصادية إلى ما كانت عليه ، وعرفت إيطاليا منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٩ ، توسعاً واضحاً في شبه استقرار الاسعار ، وفي توازن المبادلات الخارجية .

وكان في وسع عامل آخر أن يدعم الانفتاح صوب اليسار : إعادة التوحيد الاشتراكي التي تمت في ٣٠ أكتوبر ١٩٦٦ بين الحزب الاشتراكي الايطالي P.S.I. ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الايطالي P.S.D.I. . وبدأ أن الحزب الاشتراكي الموحد يمكنه أن يقدم للرأي العام مركزاً مستقطاب قادر على التنافس مع الحزب الشيوعي أو مع الديمقراطية المسيحية .

ولكن الانتخابات التشريعية في شهر مايو ١٩٦٨ لم تؤكد هذا الأمل . ففي الوقت الذي كانت فيه الديمقراطية المسيحية ، مع ٢٦٦ مقعداً ، (من ٦٣٠) و ٣٩٪ من الأصوات ، قد تحسن مركزها ، لم يحصل الحزب الاشتراكي الموحد إلا على ١٤٥٪ من الأصوات ، وعلى ٩١ مقعداً . وكان بعض الناخبين الاشتراكيين قد تخلوا عنه ، وصوتوا في صالح الحزب الاشتراكي الايطالي لوحدة البروليتاريا P. S. I. U. P. (٥٥٪ من الأصوات) ، وحتى في صالح الحزب الشيوعي نفسه الذي أصبح ، مع ٢٧٪ من الأصوات (مقابل ٢٥٪ في عام ١٩٦٣) أقوى حزب من بين الأحزاب الهيوغرافية في الغرب . وبأخذ

هذا الدرس من الانتخابات ، رفض الاشتراكيون أن يستمروا فى المشاركة فى الحكومة ، وتسببوا بذلك فى سقوط وزارة دورو . وسوف تدخل الحياة السياسية الإيطالية فى فترة هياج ، ستنتهى ، فى عام ١٩٦٩ ، « بالخرىف الساخن » وشبه سيطرة النقابات على السلطة .

وهكذا فإن الانفتاح صوب اليسار لم ينجح فى هر الرأى العام ، وفى تحريك مدى إمكانيات الأحزاب . وعلى مستوى النخبة السياسية نفسها ، لم يتمكن من أن يعدل من العادات القديمة ، والمعارضات التقليدية . ولقد رأينا ذلك بوضوح وقت الانتخابات الرئاسية فى شهر ديسمبر ١٩٦٤ . فلقد كان الرئيس ساراجات هو منتخب إئتلاف يصل حتى اليسار المتطرف والذى كان بالذلل قد عمل على إحداث إنشقاقات فى وسط اليسار . وكان النواب والشيوخ قد إنقسموا إلى كتلتين ، الأمر الذى كان المراقبون ، بقوة العادة ، قد وصفوها بكتل طبيعية .

وكان الانفتاح صوب اليسار للديمقراطية المسيحية صوب الاشتراكيين النيمين بطبيعته الحال ، وبالنسبة لمن كان قد وافق عليه ، هو إنفتاح صوب اليمين ، بمعنى الموافقة على نوع من الاشتراكية الحكومية . ولم تعط التجربة نتائج جيدة . من جانب ، لأن الديمقراطية المسيحية لم تعتبر هذا الانفتاح أبداً إلا على أنه مناورة ، ضرورية من أجل ضمان أغلبية برلمانية فى وقت صعب ، ولكن دون الاشتراك فيها هو أبعد من برنامج مؤقت للحكومة محدود للغاية فى أهدافه . ولذلك فإنه ليس مثيراً للدهشة أن يكون عمل حكومة دورو ، فى هذه الظروف ، ضعيفاً للغاية . ومن جانب آخر ، لأن الاشتراكيين الذين اشتركوا فى هذه المغامرة لم يكونوا يرغبون فى أن يختاروا بصراحة بين الاشتراك فى حكومة وبين ميزات المعارضة ، وعلى الأقل من الناحية النظرية . فالاتجاه إلى الناحيتين ، مكررين الخيالات القديمة والألفاظ الثورية ، وفى نفس

الوقت طال بين لايهم الموافقة على مبدأ التكتل مع أحزاب الوسط، لم يكن يبدو على أنه يمثل تمازجاً كاملاً. وكانت نتائج الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات التشريعية التي وقعت قبل وقتها، في ٧ — ٨ مايو ١٩٧٢، والتي تميزت بانزلاق بسيط صوب اليمين، تتجاوب مع هذه السابمية.

٤ - الدكتاتوريات في إيبيريا :-

على العكس من دول أوروبا الغربية الأخرى، بدت دول شبه الجزيرة الأيبيرية على أنها لم تخضع أبداً لعملية التغيير. فكان هناك أربعون عاماً من دكتاتورية سالازار Salazar في البرتغال، وخمسة وثلاثون عاماً من دكتاتورية فرانكو Franco في إسبانيا؛ وكان تقارب الأشكال السياسية يبدو على أنه التقليد الأكثر وضوحاً في هذه الحقيقة. وأكثر من أي دولة أخرى ظهرت برتغال سالازار، والتي كانت نظريتها مبنية على احترام التقاليد، على أنها بلاد عدم التحرك.

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت البرتغال، والتي كانت قد نجحت في الاحتفاظ بحيادها، وحتى في أن عرضت إعطاء ضمانات للبحارة بالسماح لهم بإقامة قواعد في جزر أزور (الخالدات) تتمتع بامكانيات خاصة. فسكانت علاقاتها القديمة للغاية مع بريطانيا العظمى، أولاً، هي التي تمطيها حامياً في معسكر الديمقراطيات؛ وكان هناك موقعها الجغرافي على المحيط الأطلسي، والذي سيسمح لها، في بضع سنوات، بالدخول إلى منظمة حلف شمال الأطلسي O. T. A. N. (١٩٤٩) ثم في هيئة الأمم المتحدة (١٩٥٦)؛ وثبات قيمة عملتها، والتي كان سالازار قد عمل بصبر من أجل إعادة قيمتها لـ ١ ونقيجة لسياسة تقشف في الميزانية إلى آخر درجة ممكنة.

وكانت الحالة السياسية تعبر، من وجهة نظر خاصة، على أنها جيدة: فكان

يمكن تعريف النظام على أنه دكتاتوري منتظم في انتخاباته التي كان أنصار رئيس المجلس ينجحون فيها بطريقة منتظمة . ففي الانتخابات التشريعية في عام ١٩٤٥ وفي عام ١٩٤٩ ، وفي الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٤٩ ، ثم عند وفاة الرئيس كارمونا Carmona في عام ١٩٥١ ، كان أعداء سالازار ، بعد محاولتهم مواجهة جمهور الناخبين ، يحصلون في كل مرة على فقدان آمالهم ، في مواجهة العقوبات التي كانوا يلقونها ، وكانوا يقنعون بعملية مقاطعة غير فعالة . والواقع أن المعارضة لم تكن تثير سوى إهتمام بمجموعات صغيرة من المثقفين أو العسكريين ، ولكنها كانت لا تمس تلك الجماهير التي استمرت في أن تنظر إلى سالازار على أنه الذي عمل على إعادة النظام ، وأنه الذي يضمن الهدوء .

ولم تظهر الصعوبات الأولى إلا عند نهاية سنوات الخمسينيات . أولا صعوبات من نوع سياسي ، التي ظهرت حول الانتخابات الرئاسية في شهر يونيو ١٩٥٨ . وكان سالازار قد أبعاد الرئيس الذي انتهت مدته ، وهو الجنرال لوبيز Lopez ، من أجل تقديم الاميرال توماس Tomas كمرشح رسمي ؛ وإنسحب منافسان معتدلان ، كما هي العادة ، قبل الانتخابات ، ولكن مرشح ثالث تجرأ على البقاء حتى النهاية . وبدأت الحملة الانتخابية لهذا الأخير ، وهو الجنرال دلجادو Delgado ، على أنها توقظ الناخبين ؛ ووقعت أحداثا عديدة ، ورغم الدعاية الرسمية ، والضغوط الحكومية ، حصل دلجادو على ما يقرب من ربع الأصوات ، وبدون شك أكثر من ذلك بكثير ، إذا ما نظرنا إلى التزيف في عملية الانتخابات . وبعد بضعة أشهر ، رأى الجنرال دلجادو أن أمنه لم يعد مضموناً ، فقرر أن نفسه . وفي يوم ١٢ مارس ١٩٥٩ ، تم القضاء في لشبونة على ع - اولة إنتفاضة . وفي نفس الوقت ، قام سالازار بتعديل الدستور من أجل أن يسحب من جماهير الناخبين حق إنتخاب رئيس الجمهورية ويضعه في

أيدى مجموعة صغيرة تكون من مندوبين عن المجالسين . وفى ٢٣ يناير ١٩٦١ ، قامت مجموعة من المنفيين بقيادة السكابتن جالفادو Galvao بالاستيلاء ، فى البحر ، على إحدى سفن الركاب البرتغالية ، سانتا ماريا ، وسلمتها للسلطات البرازيلية ، لجذب انتباه الرأى العام العالمى إلى الشئون البرتغالية . وأخيراً ، وفى أول يناير ١٩٦٢ ، قامت لفتناضة عسكرية فى بجة ، وتم كبتها بسرعة .

وهذه الازمة السياسية حدثت فى نفس الوقت الذى وقعت فيه أزمة الامبراطورية الاستعمارية ، والتى تميزت فى شهر مارس ١٩٦١ بنشوب ثورة الوطنيين فى أنجولا ، وفى شهر ديسمبر باحتلال القوات الهندية لجوا ، ثم بالاضطرابات التى نشأت فى غينيا وفى موزمبيق . ومثلت ثورة المستعمرات سالازار بشكل مباشر ، وخاصة وأنه لم يكف عن تمجيد المزايا الخاصة بإدخال الاستعمار والتى يتميز بها مواطنيه ، وكذلك عدم تأثرهم بروح التفرفة العنصرية . وكان قد اقترح ، من أجل تبرير رفضه للإصلاحات فى الامبراطورية ، والإدماج الرسمى للأقاليم الاستعمارية مع المقاطعات البرتغالية ، إنشاء مجموعة برتغالية — برازيلية تستند إلى إفريقية البرتغالية ، وتؤسس على مجتمعات من شعوب متعددة . وكانت خرافة ، تبرأت منها تماماً البرازيل ، ولم يلتج عنها سوى تحميل لإقتصاد ومالية البرتغال أعباء ثقيلة نتيجة لحروب إستعمارية .

وعادت الصعوبات الاقتصادية إلى الرفض العنيد الذى واجه به سالازار الافكار الحديثة ، وإلى حله بالاحتفاظ بمجتمع لوقت سابق ، أغلبيته من الفلاحين . وإذا كان قد وافق على أن يضحى من أجل وضع موضحة التخطيط ، فإنه لم ييسد على أنه بذل طاقة كبيرة من أجل الوصول إلى أهداف محددة . فلقد رأيناه يعمل من أجل مشروع الرى ، ومشروع تقسيم المساحات الكبيرة للغاية من الملكيات الزراعية ، والى كانت قد أتممت بالفعل فى أثناء الوقت . ومع ذلك فإن إجمالى الإنتاج القومى قد زاد بنسبة ٢٧٪ خلال

الخطوة الأولى است سنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٨)، وبالنسبة ٤٤٪ خلال الخطوة الثانية (١٩٥٩ - ١٩٦٤) . وهذه الزيادة ، والتي كانت أكثر أهمية بالنسبة للتجارة ، والخدمات ، وأقل درجة بالنسبة للصناعة ، نتج عنها زيادة خطورة عدم التوازن بين لشبونة ومنطقتها ، من ناحية ، وبين بقية البلاد ، وحيث ظل مستوى المعيشة هو الأكثر انخفاضاً في أوروبا ، بعد ألمانيا ، من ناحية أخرى .

وشهدت سنوات الستينيات نمو ظاهرتين مثيرتين للقلق بالنسبة لبرتغال سالازار : النمو شبه التلقائي للسياحة ، الذي كان يمثل ضرر عرضي ، وأمام شعوب متخلفة ، لمستوى معيشة مرتفع نسبياً ، وسلوك لايزال غير معروف ؛ والهجرة ، والتي غالباً ما تكون سرية . للشبان صرب الدول الغربية المصنعة . وهذا الانفتاح للبرتغال صوب الخارج كان رفضاً لكل سياسة الديكتاتور .

وكان المرض المفاجيء والآخر لسالازار (سبتمبر ١٩٦٨) قد فتح فجأة فترة ما بعد سالازار . وبعد تعيين الدكتور مارشيلو كايثانو Dr. Marcelo Caetano رئيساً للوزراء في ٢٦ سبتمبر ، أفاد من - كم مسبق عليه من جانب الليبراليين . وسيقوم ، بحذر كبير ، بعملية فك الارتباط عن هذه الدولة التي كانت « مخنطة » .

وفي إسبانيا ، ظهر نظام فرانكو ، بعد نهاية الحرب ، على أنه مهدد : فكان سقراط الديكتاتورين اللذان كانا قد ساعداه على كسب الحرب الأهلية قد بدأ على أنه مقدمة لاختفائه . ولكن عدم توفيق ، وتطرف الدول (تحدثوا عن تدخل منسلح فيما وراء البرانس) ، أنار الشعور العام ، وأسهم في تجميع الرأي العام الإسباني حول الكاوديو . وعمل على تجميع حق كل المحافظين الذين كانوا يحشون من عودة الفوضى التي قد تترتب على تدخل القوات المنتصرة . ولذلك فإنه يمكننا أن نقول أن شعبية النظام قد بلغت قمتها من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨ .

وكانت دعائم نظام فرانكو في ذلك الوقت هي الجيش ، والكنيسة ، مع الغالبية العظمى للكنائس ، وكبار ملاك الاراضي ، والاطباق الصناعية والمالية وكذلك جمهور كبير من الحرفيين والتجار وصغار المقاولين في المنطقة الجمهورية السابقة ، والذين كانوا قد اساموا معادلتهم أثناء فترة الحرب . ومن الناحية السياسية ، كان في وسع النظام أن يعتمد على الفلانجيين ، والملكيين ، وأنصار دون كارلوس . وكانت سياسة الجنرال فرانكو هي أن يلعب على معارضة هذه الانجاعات المختلفة ، وبشكل لا يسمح لأي من بينهما بأن تسيطر في نفس الوقت الذي يحاول فيه ، حتى من ناحية الشكل ، أن يعمل على زيادة درجة ليبرالية دكتاتوريته .

وأصدر ، منذ عام ١٩٤٥ نوعاً من إعلان الحقوق ، الذي ادعى إعادة معظم الحريات المدنية ؛ وبعد عامين ، جعل أحد الاستفتاءات يصدق على قانون وراثة عرش إسبانيا على أنها ملكة ، يقوم هو بالوصاية عليها ، ويحتفظ لنفسه بحق تعيين خلفاء له . وكانت إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة (التوقيع في عام ١٩٥٣ على معاهدة معونة اقتصادية وتعاون عسكري) تمثل نوعاً من الاعتراف بالنظام من جانب الدول الأجنبية ، وذلك في نفس الوقت الذي تراجع فيه ، في الداخل ، نفوذ الفلانج . الأمر الذي أدى إلى أن يحاول نظام فرانكو أن يظهر نفسه في سنوات الخمسينيات ، على أنه نظام سلطوي ، معاد للشيوعية ، ولكنه غير فاشيستي ، وليس عقائدياً ولكنه نفعياً ، ومشغول فقط بعظمة إسبانيا وبمصر أبنائها . ومع ذلك فمع مرور السنوات فقدت موضوعات الدعاية هذه فاعليتها : فلقد أثرت في الأجيال التي كانت قد عرفت الحرب الأهلية ، ولكنها تركت الشباب دون أن يتمكن من التأثر عليهم .

وستزداد عملية استهلاك النظام ، كنتيجة لمجرد قانون حيوي ، مع ذلك

التغيير الإقتصادي والإجتماعي الحقيقي الذي سيشهده إسبانيا في سنوات الخمسينيات وسنوات الستينيات .

وعند نهاية الحرب الأهلية ، كان أساس الإقتصاد — اد الأسباني لا يزال هو الزراعة ولكن نظام فرائكو ، والذي كان مشغولا قبل أي شيء آخر ، بضمان تأمين تموين الأهالي ، لم يجرؤ على الإقتراب من المشكلات الكبيرة المتعلقة بالملكية وبالإستثمار . وبعد ربع قرن من نهاية الحرب الأهلية ، ظل بنيان الملكية هو نفس ما كان عليه في مطلع هذا القرن . فكان ٦٥٪ من الملاك يملكون ما يقل عن ٧٪ من الأراضى ، و ٢٪ من الملاك يملكون ما يزيد على النصف . أما فيما يتعلق بنصيب الإستثمارات الزراعية في مجموع الإستثمارات ، فإنه لم يكن سوى ٧٪ في عام ١٩٤٥ ، ٨٪ في عام ١٩٥١ ، و ١٣٪ في عام ١٩٥٤ ؛ وكان التقدم الوحيد الملحوظ يتمثل في بضع محققات من أجل الرأى ، وبجهود أكثر أهمية من أجل إعادة التشجير . حتى أصبحت الزراعة الإسبانية من بين أقل الزراعات انتاجية في أوروبا ، وحتى في عام ١٩٥٥ كان نصيب الفرد من الإنتاج قد زاد بالكاد عن مستوى عام ١٩٤٠

وكانت نتيجة هذا الركود أن قام الفلاحون ، الذين ثبتت عزائمهم ، بترك الريف في جماعات ، وذهبوا إلى المدن وكان سكان الريف الذكور يصلون إلى ٥٠٠.٠٠٠ فرد في عام ١٩٤٠ ، وإلى ٨٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٠ ؛ وبعد عشر سنوات لم يكن هناك ما يريد على أربعة ملايين منهم ثم ٣٢٥.٠٠٠ في عام ١٩٦٤ ، ثم ٢٥٠.٠٠٠ فقط في عام ١٩٧٠ . وهكذا هبطت نسبة الفلاحين في مجموع الأامالي المنتجين من ٥٥٪ في عام ١٩٤٠ ، إلى ٢٧٪ في عام ١٩٧٠ .

وكان توافد هذه الكتل من الفلاحين يعطى الصناعة أيدي عاملة ضخمة ،

ومن نوعية جيدة فوق ذلك . وهذا العامل ، بإضافته الى مجهود الاستثمارات التي قامت به الدولة ، ومع رأس المال الخاص ، يشرح ذلك النمو الواضح للصناعة الإسبانية لإبتداء من عام ١٩٥٠ . نمو صعبة تضخم كبير (من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٩ تضاعف معدل الاسعار بنسبة ٢١) وعدم توازن في المبادلات التجارية ، حتى أن أسبانيا ظهرت ، رغم الموارد المتزايدة من السياحة والمعونة الاقتصادية الأمريكية ، على أنها على حافة الإفلاس . وطلبت الحكومة الإسبانية معونة بنك النقد الدولي ، الذي لم يمنحها لها إلا بشروط خاصة . وتم تطبيق هذه للشروط عن طريق التخلي عن التوجيه الإقتصادي - ادى ، ووضع خطة من أجل الاستقرار (يوليو ١٩٥٨) وتخفيض قيمة البيرويتيه . وإسبانيا ، التي دخلت إلى المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، زادت من مرونة مراقبة الاسعار ، وسمحت باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في المشروعات الإسبانية ، وحررت نصف تجارتها الخارجية .

وكانت هذه الإجراءات تمثل نجاحاً ملحوظاً . فلقد تمكنوا من كبت التضخم لفترة سنوات طويلة ، ومن إعادة التوازن الى الميزانية ، وأخذ التوسع بسرعة واضحة بنوع خاص . وبدأ أن معدلات نمو الدخل القومي من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٦ ، قد وصلت الى ١٣٨ / أي أكثر من المعدلات اليابانية (١٠٢٨٪) وتقرب من ضعف معدلات دول السوق المشتركة (٧١٪) . وهذا التقدم كان قد أصبح ممكناً نتيجة لوضعهم ، في عام ١٩٦٣ ، وخطة أربع سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي عهدوا بتطبيقها لرجل الاقتصاد لوريانو لوبيز رودو Laureano Lopez Rodo ، والذي حصل على مرتبة وزير .

وكانت النتائج الاجتماعية لهذا التحرك الاقتصادي لإسبانيا عديدة ، فأولا تغيرات هامة في بنيان الاهالي العاملين ، مع تراجع للقطاع الزراعي ، وتقدم

للصناعة (٣٩٪ في عام ١٩٦٨) وخاصة في تضاعف ، من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٦٤ ، لعدد العمال ؛ وزيادة عدد التقنيين ، والمستخدمين ، والكادرات والموظفين وعمال الخدمة وبعد ذلك ، زيادة خطورة الفوارق بين المناطق ، فالمناطق الزراعية تماماً غرقت في الفقر ، مع مستوى معيشة يمكن مقارنته بمستوى المديشة في بلاد الشرق الأدنى ، بينما وصلت الاقاليم المصنعة مثل بسكاي وجيبوز كوا الى مستوى المعيشة الفرنسية المتوسطة . ولقد طرح إنشاء مناطق صناعية قوية في مدن مثل قادس ، وهيلبا ، وسرياقوسة ، وبيجو ، ولاكورون وبرغوش وخاصة في بلد الوليد ، مشكلات بشأن إسكان العمال ، التي حاولت الحكومة أن تجد حلاً لها عن طريق منح قروض هامة . وأخيراً ، ومع ارتفاع مستوى المعيشة ، أصبح من السهل تقليل نسبة وفيات الأطفال ، ودفع نسبة الأمية الى حد كبير ، والتوسع في التعليم المهني .

وللمجتمع الجديد ، كانت هناك سياسة جديدة . فمنذ عام ١٩٥٧ ؛ وهو الوقت الذي دخل فيه وزراء تقنيون الى الحكومة ، حاول النظام أن يكسب ، ودون أن يغضب القوى التقليدية التي كانت تؤيده ، عملاء جدد . وإعادة التشكيل الوزاري ، في شهر يوليو ١٩٦٢ ، علاوة على أنه أنشأ منصب نائب رئيس الحكومة ، فإن الكاتبين جنرال مونيوز جرانديس Munoz Grandes الذي بدا بهذا الشكل أنه كمرشح ممكن لخلافة فرانكو ، قد عمل على إدخال الى الوزارة رجال شبان معروفين بفتحهم للكرام الجديدة ، مثل مانويل فراجا إيريبارب Manuel Fraga Iribarne وأدى إصدار قانون ١٨ مارس ١٩٦٦ الى إلغاء الرقابة ، وإن كان قد احتفظ بالمصادرة الإدارية ؛ وأعطى القانون الاسي ، الذي قدم للكورتيز في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٦ ، وتمت الموافقة عليه باستثناء ١١ ديسيمبر ، للبلاد مؤسسات أكثر ليبرالية . وكان الامر يتعلق

بضرورة كسب طبقات وسطى جديدة في المدن ، كانت التنمية الاقتصادية تدعها باستمرار . وبدأ أن النظام قد تخلى عن محاولة إقناع القطاعات المضطحة بها ، مثل العمال اليوميين في الزراعة ، والعمال غير المتخصصين .

وكانت هذه الأوساط ، وبخاصة الأخيرة منها ، تمثل أرضاً خصبة بالنسبة لنمو قوى المعارضة . واقدست حركات الإضراب الكبرى في ربيع ١٩٥٨ و ربيع ١٩٦٢ آلاف كثيرة من العمال . ويبدو أن هذه الإضرابات قد حركتها القوى السياسية القديمة للمعارضة الجمهورية ، والمليئة بالخصومات الداخلية بين المعتدلين ، والاشتراكيين واللفوضيين ، والشيوعيين ، بدرجة أقل مما قامت به المعارضة السرية للجان العمال ذات الميول الشيوعية ، والحركات الكاثوليكية المتصالحة ، وحتى الفلانجيين المعارضين . وإلى جانب هياج العمال ، كان رفض الطلاب قد أصبح شكلاً رئيسياً من أشكال المعارضة الجديدة . وكانوا متأثرين باليساريين ، وأصبحوا عنيفين بنوع خاص لابتداء من عام ١٩٦٥ ، وخطيرين في أعوام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ . واسكن الانقسامات الداخلية ، وعدم الواقعية ل هؤلاء المعارضين أثار تقاتل الأوساط ذات المصالح ، وألقى خرج منها هؤلاء الطلاب الراضون . وبشكل عام ، فيبدو أن الراديكالية المتزايدة لمعظم التنظيمات السياسية السرية قد أبعدت جمهور الاسبانيين ، والذي كانت عدم رغبته في السياسة ، وحذره ، قد أفتت أنظار كل المراقبين .

ولكن المشكلة الأكثر مباشرة أصبحت هي مشكلة خلافة الكاوديو . وبدأ أن قرارين قدامهـدا لذلك ، قرار ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧ ، والذي عين في نيابة الرئاسة ، وبدلاً من مونيوز جرانديس ، الاميرال لويس كاريرو بلانكو Luis Carrero Blanco ، وقرار ٢٢ يوليو ١٩٦٩ ، والذي أعلن به الجنرال فرانكو إلى الكورتيز أنه يتخار الامير خوان كارلوس Juan Carlos كأمر

لإسبانيا ، لكي يخلفه . وقالوا : « ملك من قش ، و«ستشار من حديد» ؛ ولكنه
كان كذلك لإصرار الحركة لإدخال الليبيرالية ، كما أظهر ذلك التعديل الوزاري الذي
حدث في شهر أكتوبر ١٩٦٩ ، والذي دعم مجموعة «التقنيين» ، الشبان ، والحديثين ،
والممثلين فاعلية ، ومتجهين بتصميم صوب أوروبا ، والذي بدأ أن أحد أهدافهم
كان هو الدخول إلى السوق المشتركة .

خاتمة الباب الثاني

على إنساع فترة خمسة وعشرين عاماً ، كانت حالة تفكير سكان دول أوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية ، وكذلك طريقة تفكيرهم وسلوكهم ، قد تغيرت بشكل هقيق . ولكن نبقى في الميدان السياسى ، فلقد ظهرت ظاهرتان زادت أهميتهما عن المظاهرات الأخرى : الأولى هى تدهور الاتجاه الاشتراكى ، والثانية هى شخصانية السلطة .

تدهور الاتجاه الاشتراكى فى صوره المختلفة ، الباشغية ، واتجاهات العمال ، وحق تلك التى كانت مجرد انجازات إصلاحية ، مثل «دولة الرخاء» . وفى سنوات التحرير ، كان النموذج السوفيقى قد ظهر على أنه يفرض نفسه أمام أنظار جمهور ضخم من المواطنين فى أوروبا الغربية . وكان الفزع من الاتجاه النازى وجرائمه ، ومهية الإتحاد السوفيقى الذى خرج منتصراً من حرب فظيمة ، واحترام شهداء المقاومة ، وقوة سحر هذه الايديولوجية الطموحة ، قد بدت كلها على أنها تعمل من أجل نجاح الشيوعية . وعلى مستوى الأدب ، والأفلام السينمائية ، كان الإبطال الجدد عمال سكك حديدية فى المقاومة ، وعمال مناجم ناضجين ومضربين ، وحق عمال إيطاليين فى البطالة . وعلى المستوى السياسى ، كان الحزب الشيوعى الفرنسى يدعى أنه حزب الـ ٧٥ ألف مقتول بالرصاص ، وأنزل على رؤوس المترددين صواعق إخراجهم من رحمته .

وفى سنوات الستينيات ، كان النموذج الأمريكى ، أو بمعنى أدق ، النموذج الكينيدي ، قد محاطاً تماماً ما سبقه . نموذج لفاعلية ، ونموذج لطموح (فن هو رئيس الحكومة الذى لم يضع لنفسه مشروعاً للحدود الجديدة ؟) ، ونموذج لإبطال سياسيين ، وصورة لرجل عصرنا (من ولسون إلى برانت ، مارين عن

طريق شابان دلماس، من هو الرئيس الديناميكي الذي لم يحاول أن يتشبهه بالرئيس الشاب ؟) . وكانت أسباب وضع هذه الصورة الأمريكية مكان الصورة السوفيتية واضحة : فتسمى من ناحية ، النجاس المادى والقوة الصخمة ، ولكن ضربة براغ ، وثورة بودابست ، واحتلال تشيكوسلوفاكيا ، كانت موجودة من الناحية الاخرى . ففي العالم الانجلوسكسونى وأوروبا الغربية فى عام ١٩٧٠ ، لم تعد الاحزاب الشيوعية أكثر من ظلال . وبقيت من بينهم - أحزاب إيطاليا وفرنسا ، كعناصر اعدم الرضاء فى الانتخابات ، وربما أيضاً ستكون متفقة مع الطبيعة اللاتينية .

أما تدهور اتجاه العمال فكان أكثر تعقيداً . فلقد تمكن الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى الألمانى أخيراً من الوصول إلى السلطة ، ولكن هل يمثل اليوم ما هو أكثر من إظهار الرغبة فى الاحترام التى توافق عليها الطبقة العاملة وصغار المواطنين ؟ وفى بريطانيا العظمى ، فإن اتجاه العمال الخاص بأعوان ويلسون يقدم نفسه على أنه تكنوقراطى ، ولا يرغب فى أن يكون المتحدث باسم المثل العليا الاشتراكية ، ويصر على إتجاهه الواقعى والنفعى ، ويخضع للخرافة القومية الخاصة بالدفاع عن الجنه ، ويأخذ نبرات تشريعية لدعوة الانجليز إلى ضمان العظمة والاستقلال الوطنيين ، مهما كلفهم ذلك ، . والاتجاه العمالى لم يعد يطعن فى النظام القائم ، والذى شارك ، من ناحية أخرى ، فى بنائه ، ويقدم للناخبين فكرة عن المجتمع لا تختلف كثيراً عن تلك الصورة التى يقدمها حزب المحافظين . وكتب أحد المراقبين : لم نعد نرى ذلك الخط الذى يفصل بين مناهج الحكومة ، وبالتحديد أكثر معالجة المشكلات عند كل من المجموعتين ، . ولذلك فليس لنا أن نتدهش من أن نرى جريدة الجارديان تقدم ، وبسخريه ، المنتصر فى انتخابات ١٩٦٦ على أنه « أحسن رئيس وزراء محافظ » .

أما فيما يتعلق بالإلتجاه الاشتراكي الفرنسي فإن تدهوره الانتخاني شبه المستمر في خلال ربع قرن قد أعاده تقريباً إلى الحالة التي كان موجوداً عليها قبيل الحرب العالمية الأولى، أي إلى حالة القوة الإقليمية أو المحلية، والتي كانت لها خبرة بنوع خاص في الإدارات البلدية . وكانت تلك الخصوبة الكبيرة لدى اليسار ، والمنابر غير الثابتة ، أو الالفاظ والجل التي تستخدم بدون حساب ، قد أسهمت كذلك في ضعفه العددي .

وكان مظهر الإشراف الذي إتخذه الإنجاء العمالي كبيراً بشكل واضح في الدول الإسكندنافية ، ولكن الصعوبات السياسية التي عرفها قد أظهرت أن سياسة « دولة الرخاء » وتحتطيم ذلك التسلسل الطبقي الاجتماعي قد بدت على أنها قد إستهلكت قوته على أغراء الناخبين .

وكان طرح مسألة « دولة الرخاء » هي واقع ما يمكننا أن نسميه بالقانون الجديد في الولايات المتحدة ، والحزب التتوري الراديكالي في بريطانيا العظمى . ومن أجل هذا اليمين الجديد المحارب ، كانت تشريعاً « دولة الرخاء » رداً بسيطاً على تلك المرحلة المؤقتة للصعوبات التي عرفها النظام الرأسمالي قبل فترة الكفاية ، وبالنسبة لبعض كان حتى نظام الخدمات الاجتماعية « محكوماً بمنظر الفقر في العصر الفيكتوري ، مع نقص العمل في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين » . وكان كل هذا ، بالنسبة إليهم ، قد فات أوانه ، لذا أنه كما قال بنر Butler في عام ١٩٦٠ : « لسنا شعباً من الفقراء ، بل إننا أمة مزدهرة » . وإذا كان توزيع كمية ضخمة من النقود ، بواسطة بيروقراطية ثقيلة ومعقدة يمكن على الأكثر تبريرها في وقت الضيق ، فإنها تصبح غير لازمة في وقت الرخاء ، ونحننا تسمح زيادة الإنتاجية لكل فرد أن يضمن تقريباً لإحتياجاته عن طريق السوق . وفي هذه الظروف ، من الواجب أن يكون نظام دولة الرخاء « نظاماً

هامشيا ، . إذ أنه ليس فقط بدون داع بالنسبة لعدد كبير ، بل كذلك خطر .
وهنا يتعمق النقد في حكمه الأخلاقي : فبإشاعتنا حاجات الجميع ، الأغنياء والفقراء ،
فإن دولة الرخاء تحطم عند من يفيد منها معنى المسؤوليات . والادخار ، والتأمين
الفرديين ، والذين أصبحوا ممكنين نتيجة لإرتفاع مستوى المعيشة ، عليهم إعطاء
هذا الاتجاه للمواطنين وهذا هو السبب الذي أصر فيه العمال البريطانيون أنفسهم ،
ودون التخلي عن الانظ ، ولا عن مبدأ دولة الرخاء ، ليس فقط على القيمة العالمية
لخدماتهم الاجتماعية ، ولكن على الاختيارية . وبالأفاظ أكثر قوة ، لم يقل
الرئيس نيكسون في خطابه يوم ٢٢ يناير ١٩٧١ ما هو أكثر من ذلك : « لقد
أصبح النظام فضيحة ضخمة ومكلفة ، فضيحة بالنسبة للأهالي ، وبالنسبة لدافعي
الضرائب ، وبنوع خاص بالنسبة للأطفال الذي من المفروض مساعدتهم . . .
فالنعاون بكرم أولئك الذين لا يقدررون على تقديم العون لأنفسهم ، ولكن
لننوقف عن معونة أولئك القادرين على معونة أنفسهم . ولكن يرفضون القيام
بذلك ، .

وكانت خصائص تطور الأحداث ، والسلوك والآراء ، في الميدان السياسي
البحث ، وشخصانية السلطة ، التي من الواجب عدم خلطها بالديكتاتورية ، والتي
هي الديمقراطية الشخصية ، أو إذا ما أردنا ، المركزة في شخص ، وليست عن
طريق الوساطة عبر وجهاء تقليدين أو أفراد من النخبة . وشخصانية السلطة
قد إنتشرت مثل الفردية وعملت على تدعيم السلطة في نفس الوقت ، ونجد أن السلطة
تتمركز ، في أنظار الرأي العام ، في ذلك الشخص الذي يحتفظ بها ويتركها
بين أيديه .

وهذه الظاهرة لم تكن مدروسة في الديناميكيات الغربية إلا منذ الحرب العالمية
الثانية ، وحتى منذ سنوات الخمسينيات ، إذ أنه كان مما له دلالة كبرى أن أجند

الزعماء في حجبهم تشرشل قد أبداه الناضبون في عام ١٩٤٥ وفي صالح آتلي الذي كان في الظل وعلى العكس من ذلك كانت أمثلة آديناور في ألمانيا ، ودي كاسبيري في إيطاليا وديجول في فرنسا ، وكينيدي في أمريكا ، وحق مكيلان وويلسون في بريطانيا العظمى غير متطابقة .

واقعد أخذت شخصية السلاطة أشكالاً متعددة . ودون أن نصر على أصالة كل نمط من هذه الشخصيات ، يمكننا أن نلاحظ أن وظائفهم التي مارسوها كانت دائماً تزيد عن الإطار التقليدي . فلم يكن رئيس مجلس الوزراء الإيطالي رئيساً للأمرأ حسب النظرية الكلاسيكية ، ولم ينتهى المستشار آديناور بإنشاء ما أسماه البعض بديمقراطيته الخاصة ؛ وقام رئيس الوزراء بالإنفصال شيئاً فشيئاً عن حزبه ، وابتعد عن مجموعته الحكومية ، ولم يكن رئيس الجمهورية أقل من مثيله في الجمهورية الثالثة ، ولا حق من الشخصية المسووحة في عصر الجمهورية الرابعة ، ونجح رئيس الولايات المتحدة ، وبعمل ساحق في الاشراف شخصياً على تلك الآلة الحكومية الضخمة . ومن جانب آخر ، كان هؤلاء الرؤساء المحدد لا يحترمون بصراحة ذلك الفصل القديم بين السلطات ؛ فلم نجد أى رئيس للسلطة التنفيذية لم يقم في سنوات الخمسينيات والستينيات ، بالتشريع بإجراءات موهمة . وأخيراً فإننا لا نجد أى من بين كبار الزعماء لم يجر على ما يسميه الفرنسيون دائماً « بالاضيعه الخاصة » ، أو أنه لم يحكم بدون تقسيم للسلطة .

وساعد على هذا التطور تلك الحصانة التي كانت موجودة للنظام البرلماني ، في فرنسا مثلاً ، وحيث ظل الاتجاه القديم المعادى للبرلمان له شعبية كبيرة ، وفي ألمانيا كذلك ، ونتيجة لقلة الوقت والكفاءة ، قام أعضاء البوندستاج بمنح جزء من سلطاتهم للسلطة التنفيذية ، وربما حق في انجلترا وحيث أصبح مجلس العموم مجرد مجلس مسالم للتسجيل ، وحيث لم يستخدموا حق حل المجلس من أجل القضاء

على الصدمات التي تنشأ بين الحكومة والمجلس، ولكن فقط من أجل السماح للرعي
بإختيار اللحظة المناسبة لكي يحاول كسب الانتخابات . ونجد أن الانجليز
أنفسهم هم الذين يتحدثون عن «تدهور البرلمان» أو «حق عن د موت
البرلمان» .

وليس من السهل الوصول إلى أسباب هذا التطور . ومن الواضح أن هذه
المجتمعات المعاصرة تحتاج إلى رجال أقوياء ، تؤهلهم جامعات شعبية ، لكي
يتكفوا من مواجعة مسؤوليات جديدة، مغامرة وخطيرة للدولة؛ وبأنواع خاص
في الأوقات الصعبة والخطيرة . ولذلك فإن سلطة الشخصية هي ذلك النمط
لحكومة أوقات الأزمات ، حكومة أديناور أثناء سنوات الصفر لمانيا ،
وحكومة الجنرال ديغول وقت الأزمة الجزائرية والتهديدات بوقوع حرب
أهلية، وحكومة كينيدي وقت أزمة كوبا . ولقد أسهم الصدام بين الشرق والغرب
والحرب الباردة كثيراً من أجل زيادة السلطة الرئاسية ، والشخصانية في
الولايات المتحدة .

وهناك سبب آخر ، وربما أكثر عمومية، وهو أن التعقيد المتزايد للمشكلات
الحالية للحكومات ، ومظهرها الذي يكون في بعض الحالات تقنياً للغاية يصدم
الجمهور . ولذلك فإن هذه الجماهير تترك مسؤولية إيجاد حلا لها لمن يعرفون .
وهؤلاء الذين يعرفون لم يعودوا من الوجهاء ، المحليين أو القريبيين ، ولكن من
الشخصيات الشهيرة للسياسة والتي ساعدت التنمية الضخمة للطبقة الوسطى ، مع
الإذاعة والتلفزيون بنوع خاص ، على أن تجعلهم قريبيين ومألوفين . وهكذا
نمت وتعمقت تلك الصفات النمطية ، من جانب ، والمظهر السلبي الجماعي، من
الجاناب الآخر ، والذي أعطى الأهمية لشخصانية السلطة . وهذا التناقض المعاصر
هو تناقض مجتمع الوفرة ، ونقص الديمقراطية . وفي الوقت الذي يهرب فيه

المواطن في الدول المتقدمة من مساوىء حالة الإحتياج ويوجد فيه نفسه عجزاً إلى درجة بعيدة ضد مساوىء الحالات المادية ، والى يقارب فيما من بعض النواحي بالاحوال المميزة للواطن الذى كان يعيش في العصور القديمة، ويوجد نفسه معقياً تماماً من أعباء العمل ومتفرغاً تماماً لمسئوليّاته السياسية ، يميل إلى التخلص عن كل مسؤولياته المدنية، ويضع مصيره بين أيدي ذلك البطل الساحر، المستعد دائماً لى يفكر لى ي عمل من أجله .

الباب الثالث

العالم الشيوعي في أوروبا

الفصل الحادى عشر

التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية (فى الخمسينيات)

كان ثمن النصر قادحا بالنسبة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية . وبدون أرقام رسمية ، يمكننا أن نقدون خسائرها البشرية بعشرين أوشق بمخمسة وعشرين مليوناً من الاشخاص . أى تقريباً ربع الاهالى العالمين ، ودون أن ندخل فى الحساب الضحايا المصابين الذين استمروا فى الحياة ، ولا تراجع نسبة المواليد ؛ ولم يصل السكان إلى مستوى عام ١٩٤١ إلا فى عام ١٩٥٤ (١٩٥ مليون من السكان) . وعلى المستوى المادى بلغت الخسائر المباشرة ٦٧٩ مليار روبل (بقيمة ما قبل الحرب) ؛ والخسائر غير المباشرة بمبلغ ٢٥٦٩ مليار . وأصاب التخريب ١٧٠٠ مدينة ، و ٧٠ ألف قرية ، و ٣٢ ألف مشروع ، و ٨٤ ألف مدرسة ، و ٦٥ ألف كيلومتر من السكك الحديدية . وكانت حالة الاسكان تعتبر كارثة : أكثر عشرين مليون بدون ملجأ وأسكنوا بطرق أو بأخرى . وكان الإنتاج الزراعى والصناعى فى عام ١٩٤٥ يمثل بالكاد ١٠ ٪ من لإنتاج عام ١٩٤٠ . وبدأت مهبات البناء فى حد ذاتها على أن لها أولوية بالنسبة للاهالى . ورأت الحكومة من ناحيتها فى هذه العملية أسساً للامن وللماظمة الوطنية . وبعد تدفق الزهو بانتصار الحلفاء بدأت منذ عام ١٩٤٧ مرارة الحرب الباردة ، والخوف من الاعتداء الإمبريالى وعملية تكوين ماسكر اشتراكى ، والى كانت الديمقراطية الشعبية تمثل فيه الحواطئ الغربية . وفى نظر ستالين ، الذى كان قد نما مع هيبة ضخمة والذى كان قد بدأ فى الشينخوخة مع عدم الثقة ، كانت الحرب الدبلوماسية تتوازى مع :

سعر بـ أخرى للمخبرات ، وحرب إقتصادية ، وحرب للدعاية ، وحق بالنسبة للدخل لتكثيف الصراع الطبقي ، الأمر الذي يبرر اتخاذ الإجراءات العسكرية والإحتفـاظ بأولوية التجيز على الإستهلاك ، ودعم عمليات التعقب ضد كل انحراف سياسى أو ايدىولوجى .

١ - توقعات ما بين الحرب (١٩٤٥ - ١٩٥٣) :

كانت أعباء إعادة البناء قد حددتها الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦ - ١٩٥٠) وكان قد تم الموافقة عليها فى شهر مارس ١٩٤٦ ، وكانت تهدف تنمية المناطق المصابة (٤٠ ٪ من الاستشارات) فى نفس الوقت الذى تستمر فيه تنمية المنشآت الأخيرة ، وفى محاولة تمايز مستوى ما قبل الحرب : بنسبة ٤٨ ٪ للصناعة ، و ٢٦ ٪ لإنتاجية العمل ، و ٢٧ ٪ للزراعة ، و ٢٨ ٪ للدخل القومى . وفى المجموع زادت النتائج عما كان متوقعا لها ، باستثناء الإنتاج الزراعى الذى لم يرتفع كثيراً عما كان عليه فى عام ١٩٤٠ ، وذلك فى الوقت الذى تعدته الصناعة (والى كانت فى ضيق بسبب التحول فى أول الأمر) بنسبة ٧٣ ٪ . والإنتاجية نسبة ٥٠ ٪ . والدخل القومى بنسبة ٦٤ ٪ . وتم تحقيق عمليات ضخمة ، مثل القناة التى تصل الفولجا بمنزى الدون (١٩٢٢) ومركز النشاط النووى (افتتح فى شهر يونيو ١٩٥٤) . وأصبح لإتحاد الجمهوريات السوفيتية قنبلاتها الذرية فى عام ١٩٤٩ ، وقنبلاتها الايدروجينية عام ١٩٥٣ . وأصبح الاتحاد ينتج فى عام ١٩٥٠ ما يقدر بـ ٢٦٠ مليون طن من القمح ، ٣٨٠ من البترول ، و ٢٧ من الصلب ، و ٩ مليار كيلوات/ساعة كهرباء . ولكنهم حصلوا على هذا النجاح نظير تضحيات جسيمة كانت قد قبلت فى أول الأمر ، بسهولة ، ولكنها افقدت آمال بعض الأهلالى بعد ذلك ، وبخاصة فى الأرياف : الفلاحين ، الذين كانت سنوات الحرب فى بعض الحالات مريحة لهم ، خضعوا لظروف أشد قسوة : تقليل مساحة الأرض

الفردية ، وزيادة التوريدات الايجارية والضرائب ، وتخفيض أسعار المنتجات الزراعية ورفع أسعار المنتجات الصناعية والقضاء على مدخراتهم عن طريق الإصلاح النقدي الذي تم في شهر ديسمبر ١٩٤٧ (مبادلة عشرة روبلات نظير روبل واحد جديد) . وأفادوا قليلا من عملية تجميع الكولخوزات (٣٥٤ ألف في عام ١٩٤٥ ، و ٩٤٠ ألف في عام ١٩٥٣) ، إذ أن عملية الميكنة وإدخال الكهرباء لم تكن متقدمة الى درجة كبيرة . ولذلك فإن أعداداً ضخمة منهم هاجرت صوب المدن ، الأمر الذي طرح مشكلات ضخمة في قطاعات المأوى والسكان ، وكان بسببهم جزئياً أن زاد عدد العمال بما يقرب من ١٢ مليون . ووجد العمال من جديد قرب عام ١٩٥٠ مستوى المعيشة الذي كان لهم في عام ١٩٤٠ ثم عملوا على تحسينه ، وإن كانوا قد أفادوا كثيراً من مكاسب العمل الإضافي الذي أعطاهم ميزات إشتراكية جديدة . ورغم وقف التعامل بالتمرين عند نهاية عام ١٩٤٧ ظل تمويل المدن الكبرى بالمواد الغذائية صعباً .

ونتيجة لانقال كاهل الأهل الى هذه المشغوليات ، أعطوا كل الثقة لستالين لكي يضعن تسيير أمور الدولة . ولكن الآمال الخاصة بالتطور صوب إتجاه ليبرالى والتي كانت قد حركت بعض المثقفين مثل إهرنبرج Ehrenbourg ، اضطروا الى التخلي عنها بعد بضعة أشهر . أما مجموع المثقفين فإنهم لم يجتمعوا ، ولم يأخذوا رأيهم إلا قليلا ، حتى داخل الحزب : فالإجتماع العام للجنة المركزية ، بدلا من أن يجتمع كل أربعة أشهر ، لم يستدع بعد شهر فبراير ١٩٤٧ ؛ وحتى المكتب السياسي نفسه احتفظ به على جانب . أما مجلس الوزراء (والذي أخذ مكان مجلس مندوبي الشعب منذ عام ١٩٤٦) فإنه لم يعد سوى هيئة تنفيذية القرارات التي يتخذها ستالين ومبشاريه الإشتصاصيين . أما البوليس السياسي فإنه أرجع الى وزارة أمن الدولة (M. G. B.) وإلى إدارها من عام ١٩٤٦

سحق عام ١٩٥٢ أباكوموف Abakoumov مساعد بيريا beria السابق . أما الحزب والإدارة فإنهما خضعتا لعمليات تطهير ، وخاصة في بعض الجمهوريات البعيدة (القرغيز ، وجورجيا) ؛ وفي غيرها (روسيا البيضاء ، واكورانيا ، وجمهوريات بحر البلطيق) ، أرسلت حملات تأديبية خلال عدة سنوات ضد العصابات المسلحة للمعاونين السابقين . . وشهد معسكر الأعمال الشاقة ، والذي كان الألمان قد إستخدموه ، وجنود فلاسوف Vlassov ، وبعض المتعاونين وغيرهم من يكونوا قد تفوهوا بكلمات أو بجمل بدون تروى . وقد تمت تقديرات لا يمكن تحقيقها تحدد مجموع هؤلاء هذه المعسكرات فيما بين ثلاثة وعشرة ملايين . أما العناصر التي اعتبرت على أنها الأكثر انحرافاً فإنها جمعت في معسكرات خاصة ، في المناطق الشمالية . وبعد أن كان حكم الإعدام قد ألغى في عام ١٩٤٧ ، أعادوا العمل به في بداية عام ١٩٥٠ .

أما الحياة الثقافية فإنها خضعت لتوجيهات آمرة ، ومراقبة مستمرة ، والذي كان المشرف الرئيسى عليها هو جدانوف Jdanov حتى موته المفاجيء في شهر أغسطس ١٩٤٨ . وكان قد إشتد منذ عام ١٩٤٦ ضد الكتاب ، وضد المجلات التي كانوا قد أصدروها ؛ وكان قد أجبر آخرين ، رغم أنهم كان لا يرقى إليهم الشك ، على إعادة كتابة بضعة فقرات من كتبهم . ثم اتجه إلى المسرح ، وإلى السينما ، وإلى الموسيقى ، والفلسفة ، والتاريخ . ولقد تدخل ستالين بنفسه في بعض المناقشات : ففي « الماركسية والمشكلات اللغوية » ، رفض النظرية التي كان « مار Marr » قد عرضها من قبل ، وأشار إلى أهمية التأثيرات الشفهية كعامل أساسى للدعاية والإعلان . وأيد ضد خصومه عالم الاحياء ليسنسكو Lyssenko الذى إنطلق بأراء ميتشورين . Mitchourine (والتي إستوحيت منها خطة عام ١٩٤٩ الخاصة بتطوير الطليعة) وهاجم في نفس الوقت علم الوراثة لمندل وكثير

من الأكتشافات المعاصرة . ولما دعى المؤلفون إلى القيام بعملية نقد ذاتي لأنفسهم ، وإلى التبرؤ من الاتجاه الشكلي ، والتشكك ، والاتجاه المتدهور المعادى للاشتراكية ، وكانوا في نفس الوقت لا يزالون معرضين للمعاينة ، التجأوا إلى الصمت ، في أعمال لا تحمل أسماؤهم في المكتبات أو في الإحتفالات الضخمة الخاصة بمنجزات النظام ، وعلاوة على الاتجاهات السياسية المتعددة أضيف إتهام الصهيونية ، وبخاصة بعد أن تم إنشاء — والذي ساعد عليه اتحاد الجمهوريات السوفيتية — دولة إسرائيل ، وإحتفال اليهود في موسكو بأول سفير لها ، جولدا مائير ، وقاموا بحل اللجنة اليهودية المعادية للفاشية ، والتي كانت قد سخدمت الأهداف السوفيتية في أثناء الحرب ، وبخاصة في الولايات المتحدة ؛ ووجد أحد منشطيهما وهو الممثل ميخول الموت في حادث غامض ؛ وأقفل المسرح اليهودي ؛ وإختفى بضعة عشرات من المثقفين اليهود . وأخيراً جاءت حادثة القمصان البيضاء في شهر يناير سنة ١٩٥٣ ، والتي تميزت بإلقاء القبض على عدد من أطباء الكرملين ، وغالبيتهم من اليهود ، وإتهامهم بالقيام بقتل أو بمحاولة إغتيال بعض الشخصيات السوفيتية لحساب الرأسمالية الغربية .

وبعد أن ارتفع ستالين إلى قمة نتيجة الانتصار ظلت شعبيته كاملة عند الجماهير حتى وفاته . وأدى ذلك إلى ظهور تعبيرات كثيرة عن عبادة الشخصية — حكم عليها بدون تردد منذ عام ١٩٥٦ — والتي كانت أكثرها وضوحاً موجودة وقت عيد ميلاده السبعين في شهر ديسمبر ١٩٤٩ ؛ وغبر البطاريك السكسيس Alexis (الذي إنتخب في شهر فبراير ١٩٤٥) والأساقفة أنفسهم له عن إعجابهم به وإعترافهم بحكمته وبإعظمة التي يدير بها البلاد . ولكن هناك صراعات غامضة لاتجاهات ولاشخاص من أجل إختيار سياسة إقتصادية ورأياً حتى من أجل الإستعداد لإيجاد خلف له كانت تحدث داخل الحزب .

فرفع جدانوف نفسه في أول الأمر إلى أعلى المستويات، مستنداً إلى تنظيم الحزب في ليننجراد ، وأجبر بعض رجال الاقتصاد مثل فارجا Varga ، صاحب كتاب « تغيرات الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية » ، ورغم استناده إلى ما لينكوف وبيريا ، والذين كانوا قد أصروا على أن الغرب غير مهتد بأزمات في العشر سنوات التالية . ولئن تم ما لينكوف وبيريا منه بعد موته بقطع رؤوس المجموعة المسيرة لليننجراد ، رغم أنها كانت تحمل الغار من ذكريات حصار المدينة ، ولقد تلى ذلك أن ستالين قد انضم إلى نظريات فارجا : فسعى خريف ١٩٥٢ أمر بنشر ، وتحت عنوان المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية مجموعة من النصوص كتبها بنفسه منذ بداية العام ، وأصر فيها على ضرورة تدعيم وتقوية هيكل الدولة والنظام الاقتصادي بسبب الاخطار المتزايدة للمحاصرة من جانب القوى الإمبريالية التي يزيد خطير تهديدها بأن هناك أخطار أزمات داخلية .

أما المؤتمر التاسع عشر (أكتوبر ١٩٥٢) والذي جاء بعد ثلاثة عشر عاماً من المؤتمر السابق ، فإنه أكد هذه الاتجاهات ، رغم أن ستالين كان قد امتنع عن أن يشارك فيه بشكل فعال . أما التقرير العام فقد قدمه ما لينكوف الذي عرض الحساب الختامي للحالة الاقتصادية (مع زيادة في تقييم الإنتاج الزراعي بنسبة ٤٠ ٪) وأهداف الخطة الخامسة ، والتي كانت بداياتها تعود إلى عام ١٩٥١ : زيادة ٧٢ ٪ في الصناعة (وكانت سلع الاستهلاك قد زادت فيها قليلاً) ، و ٥٠ ٪ لإنتاجية العمل ، و ٤٥ ٪ للحبوب ، و ٦٠ ٪ للدخل القومي . وماجم وهو يسير المشروع الذي كان كروتشيشيف قد وضعه في عام ١٩٥١ للجمعيات الزراعية . أما التقرير الخاص بتنظيم وبوضعية الحزب (والذي لم يعد يوصف بعد ذلك بأنه بلشفي) فإن كروتشيشيف هو الذي قدمه ، مع اتجاه

مركزي واضح على مختلف المستويات وفي ارتباط مع ضعف بعض الأجهزة التقليدية . أما سكرتارية اللجنة المركزية ، والتي أصبح عدد أعضائها عشرة أعضاء ، فإنها تدعمت على حساب مكتب النظام الذي ألغى ، والمكتب للنسيامى (عشرة أعضاء) ترك مكانه لمجلس الرئاسة المركزية (٢٥ عضواً و ١١ لمحتياطين) والذي زود بمكتب سرى . ودلت مظاهر مختلفة على أن ستالين كان يرغب بذلك في أن يقلل من نفوذ مساعديه القداماء (مولوتوف ، ميكويان ، كاجانوفيتش ، فوروشيلوف ، وسحق بيريا) في صالح رجال معروفين بدرجة أقل كانوا قد فرقوا في الحزب وتأكدت شخصياتهم أثناء الحرب (مالينكوف ، كروتشيف ، نوسوف ، وكوزلوف) . وكان عدد أعضاء الحزب قد زاد من ٦٠٠.٠٠٠ ر. ٧٠٠.٠٠٠ ر. عضواً صوب نهاية الحرب إلى ٦٠٠.٠٠٠ ر. ٨٨٠.٠٠٠ ر. ، وكان ثلاثة أرباع الأعضاء قد دخلوا فيه منذ عام ١٩٤١ ، وكان معظمهم يقل عن ٤٥ عاماً . في نفس الوقت الذي كانت فيه الاطارات في سن أكثر بوضوح عما كانت عليه في المؤتمر السابق (٧٥ ٪ من المندوبين كانوا أكثر من ٤٠ عاماً ، في الوقت الذي كان فيه ٨٠ ٪ . في عام ١٩٣٩ يقل عمرهم عن ٤٠ عاماً) ، ورغم دخول الفلاحين والعمال الذين سرحوا من القوات المسلحة ، فإن الموظفين كانوا يحتلون مكاناً هاماً ، أما الاتصال بين الحزب والإدارة فكان مضموناً عن طريق وجود ٢٠٠ ألف من المراقبين الدائمين الذين كانوا يشرفون على الوظائف العامة المدرجة في قوائم خاصة .

٢ - السطة بعد ستالين (١٩٥٣ - ١٩٥٥)

غمس موت ستالين (٥ مارس ١٩٥٣) الغالبية العظمى الأهالي في حزن عميق . فكان الرجال قد شكلوا أنفسهم على الآراء التي كان ستالين يفكر فيها من أجلهم وبدونه كانوا يشعرون بأنهم ضائعون . وبكت كل روسيا

وأسرع كل المسيرين ، مهما كانت مشاعرهم العميقة ، بتأمين خلافته دون صدامات ، وذلك عن طريق إعادة الإدارة الجماعية في صالح مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، التي أرجعت من ٢٥ إلى عشرة أعضاء ، وأصبحت الرئاسة مع مالينكوف (الذي رقي إلى رئيس المجلس في نفس الوقت الذي استمر فيه في سكرتارية اللجنة المركزية) ، وحوله أربعة من نواب الرئيس الأول (بيريا الذي عاد وأخذ وزارة الداخلية مع البوليس السياسي ، ومولوتوف الذي أخذ مكان فيشنسكي في وزارة الخارجية ، وبولجانين ، وكاجانوفيتش) ، ومعه فوروشيلوف (الذي أخذ مكان شفيرنيك كرئيس للدولة) ، وكروتشيشيف (الذي ظل سكرتيراً للجنة المركزية) ، ومبيكويان وأثنين من المتخصصين في الإقتصاد (سابوروف ، وبرفوخين) . وكان ذلك يعني جعل مالينكوف هو الخليفة الفعلي لستالين : ولذلك فإنه عمل على ترك هذه الأعباء منذ مارس . وربما فكر في أن الحزب سوف يصبح بعد ذلك خاضعاً للحكومة ، ولذلك فإنه ترك السكرتارية . ولذلك فإن كروتشيشيف ، قد أصبح بالفعل هو السكرتير الأول للجنة المركزية وكان مصححاً على أن يعتمد على جهاز الحزب .

وهاجوا ، الاعتداءات التي وقعت على الشرعية الاشتراكية ، وحملوا جزئياً على إصلاحها . وقام بيريا بنفسه بالدافع من أجل إلقاء المسؤوليات على رؤساء البوليس السياسي M. G. B. وعلى ستالين ، وحلوا السكرتارية الخاصة ، وإختفى رئيس البوليس السياسي . وقاموا بطرد بضعة عشرات من الآلاف من موظفي الإدارة والعاملين بالحزب ، أو نقلهم لاستغلالهم السلطة أو ليولهم إلى شوفينييه روسيا الكبرى (أوكرانيا وجورجيا) . وسدر عفو جزئي في ٢٧ مارس : إلغاء العقوبات التي تقل عن خمس سنوات سجن ، وتخفيض العقوبات الأكثر من ذلك إلى النصف ، وتحرير النساء والإطفال ، والشباب والمسجونين

المسنين أو المرضى — دون المساس بالمحكوم عليهم في جرائم مضادة للثورة ، الامر الذي أدى إلى نشوب بعض الثورات العنيفة في بعض المعسكرات ، وتم القضاء عليها بكل شدة . وأصبحت الحياة في المعسكرات أقل شدة ، والحق الجولاج بوزارة العدل ؛ وفي عام ١٩٥٧ ألغى ثلثي هذه المعسكرات ، أما من ظل فيها فكان ٢٠٪ فقط منهم من السياسيين ، هاجم بيريا كذلك فضيحة ما أسموه بالقمصان البيضاء ، وأعاد إعتبار عدد كبير من كان قد حكم عليهم من بينهم . ولسكن اسمه ظل مرتبطاً بذلك التطرف الذين كانوا يرغبون في نسيانه . وبعد أن تخلى عنه ما لينكوف ، قبض عليه عند نهاية شهر يونيو ١٩٥٣ ونفذ فيه الحكم بعد محاكمة سرية ، أعلن عنها بعد ستة أشهر من وقوعها (وربما كان قد قتل وقت إلقاء القبض عليه) ؛ وفي شهر ديسمبر ١٩٥٤ صدر حكم الإعدام كذلك على أباكوموف . ولسكى يوضحوا نهاية حكم بيريا وأعوانه ، نوعت إدارة البوليس السياسى من وزارة الداخلية وانشأت لها إدارة مستقلة : لجنة أمن الدولة أو K. G. B. (مارس ١٩٥٤) . وفي شهر سبتمبر ١٩٥٥ ، عد العفو إلى المتعاونين ، الذين كان الالمان قد أسروهم أو الذين كانوا قد قبلوا بعض الاعباء وقت الإحتلال .

وظهر الإسترخاء كذلك فى الحياة الأدبية ، وحيث تمكن الكتاب ، وبشرط تمحاشى الموضوعات السياسية ، من نقد أخطاء البيروقراطية والإنتهازية ومن فضح عقم الاتجاه الواقعى الإشتراكى كما كان قد فرض (تدخل شلوخوف فى المؤتمر الثانى للكتاب فى شهر ديسمبر ١٩٥٤) ومن التحدث عن إخلاص الأدب ، والدفاع عن الحرية الخلاقة للفنان ، ومن وصف الحياة التى كانت فى بعض الحالات صعبة عند الفلاحين الذين حملوا فى ظل للنظام الجماعى . هذا علاوة على أن كل ذلك قد تم فى ظروف غير ثابتة ، كما يدل على ذلك فى شهر

أغسطس ١٩٥٤ عزل (وحتى عام ١٩٥٨) تشار دوفسكي، رئيس تحرير المجلة الأدبية الكبيرة نوفى مير .

وأعطى اتجاه جديد للاقتصاد من أجل فرملة اللامركزية البروقراطية وتحسين حالة المنتجين والمستهلكين . وتم نقد السياسة الزراعية للسنوات السابقة بواسطة كروتشيشيف فى المؤتمر العام لشهر سبتمبر ١٩٥٣ . وخفض نصيب التسليم الإلجبارى ، وسهل أمر بيع منتجات المساحات الفردية ، وتم إقامة ١٠٠ ألف من خبراء الزراعة وعلوم الحيوان فى محطات الميكنة الزراعية ، فى الوقت الذى أنتشر فيه ٥٠ ألف من منشطى الحزب فى الأرياف . ونص برنامج ٢٣ فبراير ١٩٥٤ على استثمار الأراضى البكر ، فى سيبيريا الغربية وفى قازاخستان (أكثر من ثلاثين مليون هكتار) والى أسرع صوبها مئات الآلاف من الشباب . أما لإنتاج التربة ، والذى أتى فى غالبته من الأراضى الموزعة ، فانه أصبح أكثر وفرة ، فنضاعف عدد الحنازير تقريباً فى خمس سنوات ، نتيجة للتوسع فى زراعة الذرة . وفى عام ١٩٥٥ زاد دخل الفلاحين بنسبة ٥٠ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٠ . وفتحت الصحافة أعمدها لمناقشات حادة بين أنصار وأعداء التجديد ؛ وحتى الخطة الصناعية نفسها أعيد النظر فيها ومراجعتها أثناء التنفيذ وفى صالح المجموعة ب ، أى أهداف الاستهلاك . وأعيد النظر كذلك فى حاجات مجموعات الاستخدام فيما يتعلق بالمباني (أعطيت الأولوية للمساكن البسيطة وللوححدات المسبقة التجهيز على المباني الضخمة) وللتجارة الداخلية (خفض أسعار التجزئة ، وزيادة وححدات البيع) والإستيراد (منتجات أكثر تنوعاً وأفضل نوعية ؛ وإعادة تنشيط الكومبيكون) .

أما بشأن الخلاف حول الاختيار الاقتصادى فانه كان أسعد العوامل للصراع من أجل السلطة وكان كذلك بالنسبة لتسيير السياسة الخارجية . وفى كتابها

الحالتين ظهر ما لشكوف على أنه رئيس خط الليبراليين ، المعتدلين وكان هذا هو السبب الذي دفع منافسه الرئيسي ، كروتشكشيف ، إلى الدفاع عن النقابيين ضد المنحرفين اليمينيين المعادين للخط اللينيني ، و « مشوهي الماركسية » وحقاً للتذكير بمسؤوليات ما لينكوف بإشتراكه مع بيريا في عمليات « التصفية » السابقة (مثل عمليات لينينجراد) ، وفي إرضاء تحكيم الصين ، وأخيراً في العودة ، بعد أن وصل إلى السلطة ، إلى الاتجاهات التي كان قد هاجمها من قبل . وبصفته رئيساً لجهاز الحزب (مع لقب السكرتير الأول للجنة المركزية منذ شهر سبتمبر ١٩٥٣) وبتمتعه بثقة القادة العسكريين المعارضين لموضوع نزع السلاح ، وبمحصوله على شعبية نتيجة لثقلاته عبر البلاد ، حصل وقت الاجتماع العام في شهر يناير ١٩٥٥ على الحكم ضد اتجاهات ما لينكوف . واضطر هذا الأخير أن يقوم بعملية نقد ذاتي لنفسه يوم ٨ فبراير أمام مجلس السوفيت الأعلى وتحدث عن قلة خبرته وقدراته ، فأُزيل إلى منصب نائب رئيس المجلس ، وأُخذ مكانه بولجانين الذي ترك وزارة الدفاع للامارشال جوكوف ، والذي كان ستالين قد أبعده لفترة طويلة .

وعندئذ طبق كروتشكشيف سياسة الإسترخاء الدولي ، التي كان يمثلها ما لينكوف : في نفس الوقت الذي دعم فيه الكتلة الاشتراكية (شيانغ زار سون) ، وافق على التوقيع على معاهدة رباعية مع النمسا ، وأنهى بطريقة علنية في بلجراد التفصالح — وعلى الأقل ظاهرياً — مع تيتو ، وأسهم وقت مؤتمر القمة في أن يعمل في صالح « روح جنيف » . وفي الاجتماع العام في شهر يوليو ١٩٥٥ حصل على موافقة على هذه السياسة رغم اعتراضات مولوتوف ، الذي انتهى به الأمر بأن يعترف في شهر أكتوبر ، وفي مجلة كميونست ، بأخطائه الشخصية وكذلك بميزات تلك الدبلوماسية « المرنة » ، وفي نفس الوقت اقترح بولجانين إصلاحاً

لتنظيم الصناعي عمل على موازنة النظام المركزي الذي كان كاجا اوقتش يعتز به .
ودل هذا على أن أخلاص أتباع ستالين كان يخسر .

٣ - روح المؤتمر العشرين (١٩٥٦ - ١٩٥٩) :

عمل المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي (١٤ — ٢٥ فبراير ١٩٥٦) على تدعيم موقف وضمان إعادة تعيين السكرتير الاول ، الذي قرأ التقرير العام أمام ١٤٣٦ ١٩ مندوب يمثلون ٧٢١٥٠٠٠ عضواً ، ويمثل ٥٥ حزباً شقيقة (١) . وحين أشار إلى ستالين ، إمتدح التعايش السلمي ، وأكد أن الحروب بين الدول ذات النظم المختلفة يمكن تفاديها ، وإعترف بأن من حق كل دولة أن تبني اشتراكيتهما تبعاً لاستعداداتها الخاصة وأن غزو السلطة لا يتطلب بالضرورة الإلتجاء إلى العنف . وعمل على شرح الحساب الختامي للخطوة الخامسة ، وأصر على حقيقة أنه إذا كان لإنتاج الحبوب لم يزد إلا بنسبة ٢٠٪ فإنه كان قد إنخفض في أول الأمر ، فيما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ . ومن ناحية أخرى ، فإن الصناعة قد تقدمت بنسبة ٨٥٪ ، الأمر الذي سمح بتحقيق الخطوة في أربعة سنوات وأربعة أشهر ، وبزيادة الدخل القومي بنسبة ٧٠٪ ؛ ولكن لإنتاجية العمل (بـ ٤٤٪) كانت قد تحسنت بدرجة تقل قليلاً عما كان متوقراً لها ، الأمر الذي أظهر ضرورة تجديد المهارات والمناهج . وأوضح عرض الخطوط

(١) ن . س . كروتشيف ، ولد في عام ١٨٩٤ في كوليفونكا (إقليم فورسكي) ؛ وعمل راعياً ثم طاملاً ؛ وشارك في الحرك الأهلية ، ودخل إلى الحزب في عام ١٩١٨ ؛ ثم أنهى دراسة الهندسة ودخل في صفوف الحزب في موسكو (١٩٣١ - ١٩٣٨) ، (١٩٤٩ - ١٩٥٣) ، وفي أوكرانيا (١٩٣٨ - ١٩٤٩) ، وأصبح عضواً في اللجنة المركزية منذ عام ١٩٣٤ ، وللمكتب السياسي منذ عام ١٩٣٨ ؛ وسكرتيراً للجنة المركزية من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٣ . وتوفي في موسكو في شهر سبتمبر ١٩٧١ .

العامه للخطة السادسة (١٩٥٦ — ١٩٦٠) أهمية الرغبة في ، التنمية السريعة ليس فقط لوسائل الانتاج ، الأمر الذى كان وسيظل الأساس الثابت للاقتصاد الوطنى في مجموعه ، ولكن كذلك سلع الاستهلاك من أجل زيادة الثروة الاجتماعية إلى حد كبير ، وبهذا الشئ نفسه التقدم صوب بناء مجتمع شيوعى في بلادنا ، والواقع هو أن الأهداف ظلت تقريباً ما كانت عليه : زيادة ٦٥ ٪ بالنسبة للصناعة و ٦٠ ٪ بالنسبة للدخل القومى ، و ٥٠ ٪ بالنسبة لإنتاجية العمل . ومع ذلك ، فقد أعطى لانتباه خاص لمستوى المعيشة : فكان على يوم العمل أن ينخفض إلى سبع ساعات (وحتى إلى ستة بالنسبة للقصر) ؛ وزادت الاجور الفعلية للعمال والمستخدمين بنسبة ٣٠ ٪ (و ٤٠ ٪ بالنسبة لإيرادات رجال الكوالمخزوات) ؛ وتنبهوا حتى بمضاعفة المباني التى سوف توجر في المدن . أما فيما يتعلق بمحصول الحبوب ، فكان عليه أن يزيد من ١٠٨ إلى ١٨٠ مليون طن .

أما الهجوم على عبادة الشخصية وانتهاك الشرعية الاشتراكية فإنه بدأ من أول الاجتماعات العامة ، ورغم أن مولوتوف وكاجانوفيتش ، وقام بذلك كروتشيف نفسه ، وسوسلوف وميكويان الذى لانتقد طرق ستالين (إلغاء الإدارة الجماعية ، والتعذيب بدون مبرر) وبعض معتقداته ، كما ظهرت في « تاريخ الحزب الشيوعى لعام ١٩٣٨ » ، و « المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية » (نظرية « الركود المطلق للرأسمالية ») . وفى مساء ليلة ٢٤ فبراير ، قرأ كروتشيف ، أمام المندوبين السوفيت وحدهم ، « التقرير السرى » بشأن عبادة الشخصية ونتائجه ، التى كانت مبرراته السياسية لم تظهر بوضوح . أما النص الذى وصل إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، ونشرته في الغرب ، فإنه لم يوافق عليه ولم يكذب كذلك من الجانب السوفيتى .

ووضع نفس فكرة العبادة الشخصية في معارضة مع رغبة لينين ، وأظهر للمندوبين ما كان مثقلاً على تسميته بوصية « لينين » ، وفصح تدهور صفات ستالين بعد مؤتمر عام ١٩٣٤ ، والإجراءات التي اتخذت بدون شرعية ضد الشيوعيين الأتقاء وضد الرؤساء للعسكريين الذين عوملوا على أساس أنهم « أعداء الشعب » ، وقل من مزاياء في الأعداد للحرب ، وفي تسييرها ، وهاجم عملية « النقل الجماعي للشعوب بأكثام » ، وبيع تطرف سياسته الخارجية وعلاقاته مع الدول الاشتراكية الأخرى مثل يوجوسلافيا ، وختم بضرورة « الإعادة الكاملة لتطبيق المبادئ اللينينية للديمقراطية الاشتراكية » .

وتسببت الخطبة لدى المستمعين في ردود فعل عنيفة ودهشة واحتقار ؛ وذكر المحضر الذي نشر عنها في الغرب أنها قوبلت بالتصفيق الحاد والمتواصل والذي انتهى بهتافات . ومنها كانت الطريقة التي عرفت بها فيما بعد في الدول الاشتراكية وفي بقية العالم ، فانها تسببت في ردود فعل سياسية وأخلاقية زادت بلاشك من تنبؤات ورغبات من قام بها ، حتى أنه لم يفكر في مثل هذا الانتشار الضخم لها . وفي الوقت ذاته ، لم يكن كروتشيف قد حصل من جانب آخر على انتصار كامل ، ما دام خصومه قد احتفظوا بوظائفهم في الأجهزة المسهرة (المجلس الرئاسي ، والحكومة) . ولسكنه تمكن من اقناع أطارات الحزب أنه لن يكون هناك تطهير دموي وعهد ببعض المراكز الرئيسية لبعض أعوانه : وبهذه الطريقة أصبح بريجنيف Brejnev (والذي كان حتى ذلك الوقت سكرتيراً أولاً للحزب في قازاقستان) وشبيلوف Shepilov (رئيس تحرير جريدة إرفاندا) والسيدة فورتنسيفا Fortseva (السكرتيرة الأولى لمدينة موسكو) في نفس الوقت أعضاء لاحتياطيين في مجلس الرئاسة وسكرتاريين في اللجنة المركزية ، وأن جوكوف Joukov ، وإن كان ذلك يعتبر إستثناء بالنسبة لأحد القادة

المسكرين ، قد انضم كذلك لمجلس الرئاسة كمعضو احتياطي . وعلاوة على ذلك ، فإنه كان على كاجانوفيتش ، منذ شهر يونيو ١٩٥٦ ، أن يتخلى عن رئاسة لجنة الدولة للعمل والاجور ، وعلى مولوتوف أن يترك القسطنطين الخارجية لشيبيولوف ، وذلك في الوقت الذي وصل فيه تيتو ، الذي ارشاه لإلغاء السكومنفورم ، إلى موسكو في زيارة لثلاثة أسابيع .

وفي تفكير السكرتير الأول ، يبدو أن القضاء على مظاهر الستالينية ، وسيلة للحكومة أكثر من كونها هدفاً في حد ذاتها : فهدفت إعادة تقييم منافسيه في نفس الوقت الذي يظهر فيه شخصيته ذاتها ، والاعتماد على الهيئات المحلية للحزب ضد بيروقراطية الدولة ، وطمأنة الرأي العام حتى يحصلوا منه على إنتاجية أفضل ، وتكبير الاتحاد السوفيتي في أنظار العالم . ولكنهم لم تحصل إلا على نطاقات محدودة ، بسبب الانتقادات التي وجهت إليها ، والإخطار التي كانت تتضمنها . ومع ذلك فإنها توجت على الأقل في شكل إدخال الليبرالية في الحياة السياسية ، الأمر الذي أعطى انطباعاً حقيقياً ، رغم طبيعتها الجزئية وغير المستقرة تماماً بالنسبة لمساوي الحياة الداخلية والخارجية ، وكذلك بالنسبة لشخصية كروتشيف .

وتمت عملية لامركزية لإدارة الاتحاد في صالح الجمهوريات السوفيتية (إلغاء الوزارات الاتحادية للعدل في عام ١٩٥٦ ، والداخلية في عام ١٩٦٠) ، وأعلنت فصل السلطات والذبول المتزايد للدولة ، وشجعوا نشاطات السوفيات والنقابات . أما الشعوب التي كانت قد هجرت قسراً ووضعت في معسكرات اعتقال بأمر ستالين فإنهم ردوا إليها لإعتبارها ، وسمحوا لبعض من ظل على الحياة من بينها بأن يعود إلى أقاليمه (النشيتشين ، والانجوش ، والبلخار ، والجراكسة ، والقلموق) . وتمكنت نوعيات أخرى من المحتجزين من الخروج من المعسكرات والعودة إلى المجتمع . وفي شهر ديسمبر ١٩٥٨ ، مرت إدارة الأمن K. G. B. من الجنرال

سيروف إلى شيليمينين Chelepine والذي كان حتى ذلك الوقت سكرتير اللطائف Komsomol ، وأتى لإصلاح القانون العقوبات لكي يأنى المظاهر الأشد قسوة في « نظرية فيشيسنسكي » Vychinski بشأن الاجراءات والاحكام . وعهدوا بأمر مراقبة النظام العام وتسوية الخصومات الصغيرة إلى ميليشيا شعبية وإلى محاكم رفقاء . وتمت في نفس الوقت الموافقة على عملية إصلاح التعليم ، الذي مال صوب « تدعيم العلاقات بين المدرسة والحياة » : فبعد ثمانية سنوات من المدرسة ، يقوم غالبية التلاميذ (٨٠٪) بإعطاء الجزء الاساسى من وقتهم ، ولمدة ثلاث سنوات لاعمال تقنية ويدوية ، قبل أن يحاولوا الدخول إلى إحدى الجامعات (تقدمت من جانب كل ذوى المصلحة ، ولم يتمكنوا من تطبيق الإصلاح لفترة طويلة ، وقل مداه لإبتداء من عام ١٩٦٢) . وعرف الأدب إزدهاراً جديداً وقصيراً : صوراً للحياة في الريف وفي المدن الصغيرة ، وأشعاراً ، وبعض الروايات عن الحرب أكثر اعتدالاً ، وفتح لمساوىء البيروقراطية ، مثل رواية دود دودينتسيف Doudintsev عن « الرجل لا يعيش بالخبز وحده » . وإنعكست نفس الاتجاهات في السينما : فاعطى فيلم « الحادى والاربعون » لتشوكراى Tchonkhrai للحرب الاهلية رؤية حساسة ومتوازنة . ولكن بعض التشدد ظهر في عام ١٩٥٧ ، وفي عام ١٩٥٨ تم طرد باسترناك Pasternak ، والذي كان قد منح جائزة نوبل ، من إتحاد الكتاب ، بسبب نشره « دكتور جييفاجو » في الخارج .

وفي نفس الوقت الذى كانت فيه الحكومة تطالب بمجمود ضخم من أجل الإنتاج ، كانت تهتم كذلك بتحسين ظروف العمل ، والاسكان ، والتموين . فالغت التسليم الإجبارى للمنتجات الزراعية بشمن بنس ، ورفعت الحد الأدنى للأجور والمعاشات ، وقللت من ساعات العمل ، وألغت النصوص التى كانت تتعلق العقوبات الصارمة في حالة التأخير ، والتي كانت تمنع العمال من التنقل من

مكان لأشعر وشعر مهم من الضمانات فى حالة فصلهم . وأعطت فى نفس الوقت دفعة جديدة للتسيير الاشتراكى بتشجيعها والمنشطين ، الذين كانوا يزيدون من السرعة والموجهين ، الذين كانوا يهتمون بالمجموعات المختلفة . ولما رأى كروتشيتشيف أن التنظيم الصناعى كان ثقيلاً للغاية ، فإنه اقترح ، فى شهر فبراير ١٩٥٧ أن يقرب الادارة من الانتاج ، وذلك بإعطاء سلطة وزراء الصناعة فى الاتحاد وفى الجمهوريات ، والذين كانوا يديرون ٢٠٠.٠٠٠ مصنع و ١٠٠.٠٠٠ موقع لإنشاءات ، لما يزيد على مائة مجلس إقتصادى وطنى : وكان كل من هذه المجالس يجمع ، وعلى أساس إقليمي ، المشروعات التى لها علاقات متبادلة . وبعد أن وافق السوفييت الأعلى على هذا المشروع فى شهر مايو ، بدأ تطبيقه منذ أول يوليو ؛ ثم مد هذا النظام إلى ثلاثة أرباع الانتاج منذ شهر أبريل ١٩٥٨ . وأصبح للمشروعات مجالس دائمة للانتاج ، يتم انتخابها عن طريق مجموع العاملين .

ومع ذلك ، فإن تحقيق الخطة قد لمصطدم بمقبات عديدة ، واستلمت المكاتب المتخصصة ، فى شهر سبتمبر ١٩٥٧ ، أمراً بالبدء فى وضع خطة لسبع سنوات لمرحلة ١٩٥٩ — ١٩٦٥ . وظلت الزراعة خاضعة للأحوال الطبيعية : فانخفاض محصول الحبوب من ١٣٠ مليون طن فى عام ١٩٥٦ ، من جديد ، إلى ١٠٣ فى عام ١٩٥٧ . وباقتراح من كروتشيتشيف ، قرر مجلس السوفييت الأعلى ، فى ٣١ مارس ١٩٥٨ ، حل الـ ٨٠.٠٠٠ مركز للالات الزراعية (M. T. S.) ، والى كانت تخدم ٧٨.٠٠٠ كولخوز : فباعت معداتها للكولخوزات التى قررت المحافظة عليها عن طريق محطات الإصلاح الثقنى (R. T. S.) . وكان كروتشيتشيف قد قال : « لا يمكن للنظام أن يستمر ، حيث يوجد أكثر من رئيس » ، وكان قد فضل أن يعطى الأولوية للملكية التعاونية ، على أن يعطيها للملكية الدولة . ومنذ

شهر يوليو ١٩٥٩ ، أصبحت الغالبية العظمى للكونغرسات تمتلك آلاتها وجراراتها .

وحاول خصوم السكرتير الأول أن يريدوا من إظهار الصعوبات الاقتصادية وبخاصة الإنجازات الليبيرالية ، وبشكل أدق أحداث أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦ في بولندا والمجر ، ودخل عندئذ مولوتوف إلى الحكومة كوزير للرقابة في الدولة ، مع حقه في الإشراف على الإدارات المدنية والعسكرية . وفي شهر يونيو ١٩٥٧ ، وقع هجوم مركز ، وبدون تهديد للاتجاهات ، من جانب سبعة من بين إحدى عشر عضواً في مجالس السوفيت الأعلى ، وطالبوا باستقالة كروتشيفتشيف . ولكن هذا الأخير التجأ إلى اللجنة المركزية ، التي كانت قد إنتخبته ، والتي تمكن أعضاءها من الحضور سريعا إلى موسكو نتيجة للطائرات العسكرية التي كان جوكوف قد وضعها تحت تصرفهم . وبعد أسبوع من المناقشات الحادة ، صدر إتهام ضد محاولة المجموعة المعادية للحزب ، بثلاث أصوات إلى ٣٠٩ مندوب ، أما الباقين فقد إمتنعوا عن التصويت . وقاموا بطرد عدد من أعضاء مجلس رئاسة السوفيت : مولوتوف (الذي كان هو الوحيد الذي رفض النقد الذي وجه إليه ، والذي تمين بعد ذلك بقليل سفيرا في منغوليا) ، وماينكوف ، وكاجانوفيتش ، وسابوروف . ويزيادة عدد الأعضاء من ١١ إلى ١٥ ، تمكن كروتشيفتشيف من إدخال الكثيرين من أعوانه ، ومنهم بريجنيف ، وكوزلوف ، والسيدة فورسييفا ، وجوكوف .

ورغم أنه قد تم الإحتفاظ ببولجانين ، وفورشيلوف على رأس الحكومة والإتحاد ، فانه سرعان ما تمكن كروتشيفتشيف من أن يحق ثمار إنتصاره وتلك الهيبة التي تمثلت بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية في إطلاق أول سبوتنيك Spoutnik (٤ أكتوبر) ، ثم « القمة » الشيوعية في موسكو والتي إعترفت فيها

ماوتسى تونغ Mao Tse-tung بنفسه بأولية الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى، وقت الذكرى السنوية الاربعين لثورة أكتوبر . وكان قد تمكن، منذ بضعة أيام، من أن يتنزع من اللجنة المركزية قرار التجريد الكامل لجوكوف ، الذى اتهموه بالبورنازية وبعدم القدرة لأنه حاول أن يفرض تدخلات الحزب ورئيسه فى الشئون العسكرية ؛ وكان مالينوفسكى Malinovski ، وزير الدفاع الجديد، من أقرباء كروتشيتشيف . وعمل كروتشيتشيف تنقلات عديدة فى الاطارات بمناسبة إنتخابات مجالس السوفيت الأعلى ، الذى أعاد ، فى ٢٧ مارس ١٩٥٨ ، وفى صالحه ، ما كان ستالين قد مارسه ، وذلك بتعيينه رئيساً للمجالس ، محاسناً يائزين من النواب الاول الرئيس (ميكويان ، وكوزلوف) ، وأربعة من نائبي الرئيس (ومن بينهم كوسيجين) ، والذى لاعتقد أن وسعه أن يعتمد عليهم . أما بولجانين فانه عين رئيساً لبنك الدولة ، ثم اسافناخوز ستافروبول ، ثم لاستيبد فى شهر سبتمبر من المجلس الأعلى للسوفييت .

ومنذ ٢٧ يناير وحتى ٥ فبراير ١٩٥٩ لعقد المؤتمر الحادى والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، والذى دعى للانعقاد بصفة غير عادية من أجل التصديق على خطة السبعة أعوام ، والتى كانت ستسمح لاتحاد الجمهوريات السوفيتية بأن يبنى الشيوعية. وبأن يحارب القوة الاقتصادية للولايات المتحدة ، وكذلك من أجل الموافقة على كل مظاهر السياسة العامة ، ومن أجل تجديد الحكم، ضد المجموعة المعادية للحزب ، والذى رضوا مع ذلك بأن يكون مجرد شففى إذ أنه ، كما قال كروتشيتشيف : دلم يعد هناك اليوم محاكمات لجرائم سياسية . وكان على المنافسة بين الاشتراكية والرأسمالية بشكل أساسى أن تتم على أرضية إقتصادية . ولذلك فانها كانت تتمشى مع التعايش السلمى : فإذا ما تمكنت الدول الاشتراكية ، عندنهاية الخطة، من أن تقدم ما يزيد على نصف الانتاج الصناعى

للعالم ، فانها ستكون قد احتلت مكاناً أفضل يسمح لها بأن تفرض مقاضات ،
 أى من أجل أن تعمل على تراجع صولجان الحرب العالمية . وبعد أن حصل في
 شهر مايو على جائزة لينين من أجل السلام ، قام خليفة ستالين بزيارة للولايات
 المتحدة من ١٥ إلى ٢٨ سبتمبر ، مصحوبة بالاحتفال بإصدار « وجهاً لوجه مع
 أمريكا » ولم تتمكن السينما السوفيتية إلا أن تشير إلى عبادة الشخصية .

الفصل الثاني عشر

التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية : (في الستينيات)

بعد أن عرضنا في الفصل السابق احوال الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وما سادها من توترات ، استمرت حتى عام ١٩٥٣ ، وتعرضنا لامر السلاطة بعد ستالين ، وحتى عام ١٩٥٥ ، ثم شرحنا المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي وأهم قراراته ، علينا أن نستمر الآن في شرح استمرار ذلك التطور الذي حدث في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ابتداء من عام ١٩٥٩ ، وعبر سنوات الستينيات ، وحتى السنوات الاولى من السبعينيات ، وما تم فيها من عدم تأكد ، لإقتصادي وسياسي ، حتى نهاية فترة كروتشيتشيف ، ثم ما حدث بعده من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦ ، لكي نصل إلى سياسة النظام والتوازن التي يسير عليها الاتحاد السوفيتي الان .

١ - عدم التأكد الاقتصادي والسياسي (١٩٥٩ - ١٩٦٤) :-

لم تسكن تنبؤات الخطة السبعية غير معقولة في حد ذاتها ، إلا ربما فيما يتعلق بالزراعة ، وحيث كان على الإنتاج أن يزيد بنسبة ٧٠ ٪ وبطريقة تغطي كل احتياجات السكان : زيادة ٨٠ ٪ بالنسبة للصناعة (٨٠٦ في المتوسط في العام) و ٦٥ ٪ بالنسبة للدخل القومي ، و ٤٥ ٪ فقط بالنسبة لانتاجية العمل بسبب تقليل عدد الساعات . وزاد الاهتمام بالتقدم الاجتماعي (الإلغاء التدريجي للضرائب على الدخل ، وخفض سعر التكلفة بنسبة ١١ ٪ ونساء ١٥ مليون وحدة سكنية) وتنمية المناطق الواقعة إلى شرق الأورال (٤٠ ٪ من

الاستثمارات) ، والتحسين التقنى : استخدام السكرباء ، واستخدام المواد الكيميائية (وخاصة من أجل التسميد) ، والتوسع فى استخدام الطرق الحسابية .

والواقع أن محققات الثلاث أو الأربع سنوات الأولى كانت مرضية فى مجموعها : فزاد الانتاج الصناعى بما يزيد على ١٠ ٪ فى العام ، أما بناء المراكز الحديدية وليكية على نهر الفولجا وفى سيبيريا فاستمرت بنشاط ، أما بالنسبة لقحول السكر الحديدية إلى استخدام السكرباء والديزل ، واستخراج البترول والغاز الطبيعى (وباستثناء الفحم) فإن الانتاج قد زاد عن المتوقع ، وزاد إنتاج الحبوب ووصل إلى ١٤٥ مليون طن فى عام ١٩٦١ ، وتم إعادة تكوين بهائم الكولخوزات ، وزادت دخول الفلاحين (وبسرعة أكبر من دخول سكان المدن) ، ودخل العمال بجهادهم فى حركة العمل الشيوعى ، من أجل زيادة المعدلات والوصول إلى أعلى معدلات انتاج عالمية باستخدام أفضل لادواتهم وأوتاتهم . واستمر غزو الفضاء مع طيران جاجارين Gagarine فى شهر أبريل (١٠٨ دقيقة فى فوستوك I) وطيران تيتوف Titov فى شهر أغسطس ١٩٦١ (خمسة وعشرون ساعة فى فوستوك II) التى تمكن فيها من إدارة الآلة) . وأعجب رأى العام العالمى بهذه المحققات ، ومع بخوفه من العودة إلى الحرب الباردة ، لم يتوقف عند كروتشيوتشيف وتطرفاته غير الدبلوماسية ، وتغيير مواقفه التى لا تؤدى إلى أى قرار إيجابى (فشل مؤتمر باريس فى شهر مايو ١٩٦٠ نتيجة لمسألة 2 - U ، ثم مقابلة فينا مع كينيدي فى شهر يونيو ١٩٦١ ، وبعدها مباشرة عملية بناء سور برلين فى شهر أغسطس) .

وساعدت المظاهر الإيجابية لهذه العناصر كروتشيوتشيف على أن يجعل من المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى (١٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٦١) نجاحاً شخصياً له . وكانت وضعته على رأس الحرب قد تدعمت ، على

الأقل مظهرياً، نتيجة لبعض الابعادات وبعض عمليات الدخول المحلية إلى الحزب ونتيجة لارتفاع بعض الرجال الذين كانوا يعتبروا على أنهم من أعوانه : وفي شهر مايو ١٩٦٠ دخل إلى مجلس السوفيت الأعلى ، وكأعضاء ، بودجورنى pedgorny ، وبوليانسكى Polianski ، وكوسيجين Kossyguine (والذى كان قد رقى كذلك إلى منصب النائب الأول لرئيس المجلس مع - ل كوزلوف Kozlav الذى نقل إلى سكرتارية اللجنة المركزية) ؛ كما أن فوروشيلوف Vorochliov صاحب الشبانين عاماً، والشريك الذى احتفظوا به حتى ذلك الوقت من المجموعة المعادية للحزب ، ترك رئاسة السوفيت الأعلى لبريجنيف Brejnev الذى لم يكن مستعداً للقناعة بدور شرقي فقط . ولكي يسهل على المؤتمر بشكل أفضل ، قرر كروتشينشيف أن الاعضاء الـ ١٦٠٠ من الحزب سيمنظم ما يقرب من ٥٠٠ ره مندوب ، أى تقريباً ثلاثة أمثال العدد السابق ، نسبياً . وعلاوة على الاطارات ذوات السن المتوسط الذين كانوا يخلصون لعنذ سنوات عديدة ، كان هؤلاء المندوبين بنوع خاص رجالاً فى سن الشباب نسبياً : (أقل من ٥٠ عاماً فى غالبية الحالات) وكانوا من المتعلمين ، ولهم تجربة تقنية متقدمة . ولذلك فإن السكرتير الأول قد إختار موضوعات من طبيعتها أن تودى إلى إهتمامهم الحماسى : الاحتفاظ بالسلم مرتبطاً بالعظمة الوطنية وبقوة الأسلحة الجديدة ، والتجانس الضرورى داخل المعسكر الإشتراكى ، والتقدم الإقتصادى والاجتماعى ، والتخلص نهائياً ورسمياً من عمليات التعذيب السياسية التى كانت قد أضرت بالتوازن الداخلى وبالأهبة الخارجية للبلاد .

وإتسمت إمكانيات الخطة السبعية : فنذ عام ١٩٧٠ ، يجب على إقتصاد إتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يتفوق على إقتصاد الولايات المتحدة ، فيما يتعلق بنصيب الفرد ؛ ومن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٨٠ سيتمضاعف الإنتاج الصناعى

نسبة أضعاف، ويتضاعف الانتاج الزراعى بنسبة ٣ مرة؛ أما الدخل القومى فسوف يتضاعف خمسة أضعاف؛ وانتاجية العمل ستضاعف أربعة مرات على الأقل رغم أن اسبوع العمل سوف ينخفض إلى ٣٥ ساعة؛ وستصبح معظم الخدمات مجانية. وسيسهل أمر تحسين مستوى المعيشة وتقارب ضخم فى سرعات التنمية. وسيأخذ مكان دكتاتورىة البروليتاريا الديمقراطية السوفيتية لجمتمع بدون طبقات ولشعب كله. وفى الشؤون السياسية، وجهت إتهامات جديدة إلى المجموعة المعادية للحزب والتي اشتركت فى عمليات التنصتية الستالينية ضد الشيوعيين الأماناء والضباط الأكفاء. وزاد كروتشيف تشيف من قائمة جرائم ستالين؛ ووافق على سحب جثمانه من قبرها، وعلى مشروع إقامة نصب تذكارى لضحايا الهلانيان.

وكما حدث فى عام ١٩٥٦، فإن هدف هذه التوجيهات كان بشوع عام هو نوع سلاح المخصوص الذين كانوا لا يزالون أصحاب نفوذ، وتدعيم سلطة كروتشيف باستنادها إلى مجموعة كبيرة من الزبائن التقنيين، وعناصر الاتصال بين الحزب والحكومة. ولسكنهم لم يصلوا إليها، هذه المرة كذلك، إلا نظير صراعات عنيفة، وباتقديرات دقيقة لم يكن فى وسع الجمهور أن يكون فكرة ثابتة عنها، والتي لا يزال الغموض يحيط بها. ولقد هاجموا المجموعة المعادية للحزب، ولسكن أعضاء ما لم يتعرضوا لعقوبات جديدة؛ فكان فوروشيلوف Vorochilov وحده هو الذى أبعد بدوره من مجلس السوفيت الأعلى، والذى ظل تكوينه كما كان تقريباً. ودفعوا بعملية القضاء على الآثار الستالينية، إلى درجة أبعد، وخاصة فيما يتعلق بالمسميات: فأصبحت ستالينباد هى دوشانبي من جديد، وأصبحت ستالينو هى دونستك، وستالينجراد هى فرالجوراد. واتبعت مروحة إعادة الاعتبار والتي كانت قد اقترنت من نهايتها، شيئاً ما.

ولكن معظم الرجال الموجودين لم يكونوا يرغبون في سماع إعترافات جديدة، ولا عودة نظام سيطرة واحدة؛ وعبر كوسيجين برأى زملائه العميق (بريجنيف، ميكويان، سوسلوف، وكوزلوف) حين أدلى بهذا التحذير: « من الواجب ألا يكون هناك مكان لمبادأة الشخصية في عملية بناء الشيوعية »، وحتى سقوطه، ظل كروتشيشيف مراقباً، ومماقاً في نفس الوقت بالتقليديين وبالمتجدين؛ وأصبحت إصلاحاته وألفاظه تقابل بضيق متزايد، ولم تعد محتملة إلا بسبب شعبيته والرمز الذي يمثله. وزادت الضغوط التي يخضع لها وكذلك الطبيعة غير الواضحة والمضطربة لتصرّياته ولقراراته. وأدت الصعوبات التي يلقاها، ومن كل نوع، وبخاصة ابتداء من عام ١٩٦٢، تارة إلى أن ينكش على نفسه، وأخرى إلى أن يتشدد في موقفه.

وأفادت الحياة الثقافية في أول الأمر من هذه الليبرالية، وابتداء من المؤتمر الثالث لاتحاد الكتاب (١٩٥٩) زادت عملية نشر المؤلفات التي كانت ممنوعة حتى ذلك الوقت، والتي كانت ترجع للفترة الكلاسيكية أو للسنوات الأولى للفترة السوفياتية. وشجعوا الأدباء على أن يرجعوا باخلاص إلى ذكرياتهم عن بداية وتطور النظام، وحاول الروائيون من جديد أن يرسموا الشخصيات والمواقف المعقدة. وباتفاق مع كروتشيشيف، نشرت البرافدا في ٢١ أكتوبر ١٩٦٢ قصيدة إفتوشنكو Evtouchenko عن « ورثة ستالين ». ونتيجة لتدخله، تمكن تفاردوفسكي Tvardovski من أن ينشر، في نوفمبر، « يوماً من أيام دنيسوفتش »، وكذلك سولجينيستين الذي وصف طبقاً لتجاربه، حياة الرجال العاديين، — وليسوا إطارات الحزب — الذين تم نكلهم بعد بداية الحرب. ودخلت السينما في نطاق « إسماء الشالج »: « السماء الصافية »، « تهوخرأي Tchoukhraï »، وأفادت كل فروع العلوم الإنسانية (التاريخ، والفلسفة، وعلم

الاجتماع ، والنقد) من المجادلات الواسعة ، ومن الانقسامات مع المتخصصين
الاجانب ، ومن فتح مصادر وثائقية ظل الوصول إليها ممنوعاً لفترة طويلة .

ولكن منذ نهاية عام ١٩٦٢ ، وبعد أزمة كوبا ، بدأت حركة رد فصل في
الظهور ، بمناسبة معرض للفنون التجريدية الذي أثار ثائرة كروتشيفتشيف .
فبدأت حركة لمهاجرة موسيقى كوستاكوفيتش Chostakovitch من جديد . ثم
وجهت إنذارات إلى المثقفين ، عن طريق لايتشيف Ilitchov ، رئيس لجنة
الايدولوجيات ، ثم عن طريق كروتشيفتشيف نفسه ، الذي هاجم ، في خطابه
يوم ٨ مارس ١٩٦٣ ، التعسايش الايدولوجي ، وأضاف إلى مدحه للراقية
الاشتراكية ، مدحه للمزايا السياسية الستالين . وأجبروا الكتاب الشبان على
الصمت ، فحكم على الشاعر بروخسكي Brodski بخمس سنوات أشغال شاقة من
أجل « العفوية الاجتماعية » ؛ أما تارسيس Tarsis والذي كانت رواياته قد
نشرت في الخارج ، فإنه أدخل إلى مستشفى نفسية . (وسيرى تجربته في « عنبر ٧ » ،
و.س.س.م. له ، في عام ١٩٦٧ ، بترك الاتحاد السوفيتي) .

ومع قرار شهر مايو ١٩٦٠ والذي رسم أمر معاقبة أصحاب الفراغ بمقوبة
من عامين إلى خمسة أعوام في « هاد الجهاز العقابي » إلى تشدد كبير . وفي عام
١٩٦١ مدوا عقوبة الإعدام إلى جرائم تخريب الممتلكات العامة ، والتخريب
الاقتصادي ، والمضاربة ؛ وطبقت فيما يزيد على ١٦٠ حالة في فترة عامين .
وكان من السهل ملاحظة تشدد بابل فيما يتعلق بالاشئون الدينية لإبتداء من عام
١٩٥٩ . ففي نفس الوقت الذي شجعوا فيه الاتصال مع الكنائس الأجنبية لأسباب
سياسية (العفو في عام ١٩٦٣ عن كبير الأساقفة سايبي Slipyi ، رئيس الكنيسة
الكاثوليكية في أوكرانيا ، والمسيحون منذ عام ١٩٤٥) ، والذي قاموا فيه بالتبرؤ
من الهجوم العنيف ضد المعتقدات ، أعطت الحكومة دافماً جديداً للدعاية الجبلية .

الإلحادية ، وصعبت كثيراً من أمر تكوين رجال الدين ومن أجر إقامة الشعائر : إغلاق مراكز الدراسات ، والأديرة ، وآلاف من الكنائس ، وإعطاء أمر الإشراف على الكنائس الصغيرة لمجلس تنفيذى يتشكل من عشرين مدنياً ، وهزل المطارنة والأساقفة الذين كانوا قد اعتبروا حتى ذلك الوقت على أنهم يتعاونون (المتروبوليت نيكولاس ، أقرب أعوان البطريك أليكسيس) . أما الطوائف اليهودية (ما يقرب من مليونى عضو من ثلاثة ملايين يهودى) فانهم طهقوا عليها تحديدات كثيرة بالفعل ؛ وكان نشر كيتشكو Kitchko لكتابة اليهودية بلا رتوش ، (١٩٦٣) قد أعطى حجة لشوئك الذين سكموا على عودة ظهور الحركة اللاسامية فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبموج خاص فى أوكرانيا . وأدت عملية إدخال الصبغة الروسية المتزايدة ، والدعاية المعادية للأديان إلى حد كبير إلى تراجع الدين الإسلامى (٣٠ مليون مسلم) .

وهذه التوترات ، حدثت فى نفس الوقت الذى وقعت فيه صعوبات اقتصادية متزايدة ومع إختلافات لا تنتهى ، فى مجموعة المسئولين ، عن العلاج الذى يجب إتخاذه . وكانت النتائج سلبية للامال بنوع خاص فى الزراعة . فبعد تقدم بطىء ، عرف محصول الحبوب إنهياراً جديداً فى عام ١٩٦٣ (١٠٧ مليون طن) ، وانخفضت إنتاجية « الأراضى العذراء » فى قازاقستان إلى ٣٠٦ قنطار للهكتار (أى تقريباً ثلث محصول عام ١٩٥٦) ، وأصبح من الضرورى الإنتاج إلى الاستيراد . وكان نهيب الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة قد انخفض فى عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ إلى مستوى ١٩٥٢ — ١٩٥٣ (٧ إلى ٨ ٪) ؛ وارتفع بعد المطالبة كروتشيوشيف قليلاً فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ (٩ إلى ١٠ ٪) ، ولكنه كان غير كاف لتزويد الفلاحين بتجهيزات حديثة ، وكانوا يشكون من المعوقات التشريعية والضرائمية التى وضعت أيام إستغلال مساحات فردية صغيرة ، كانت

مع ذلك تورد ، في عام ١٩٦٢ وبالنسبة لـ ٠.٣٪ من الأرض الصالحة للاستغلال ما يقرب من نصف منتجات التربة ، وما يقرب من ربع الزراعات المتخصصة . أما عن رفع أسعار المنتجات (يونيو ١٩٦٢) فإنها أثرت على أسعار البيع (٢٠ إلى ٠.٣٪) بالنسبة للحوم ومنتجات الألبان) وكانت غير محبوبة عند المستهلكين . وفقد الفلاحون ، مشاهير في ذلك مثل الموظفين ، طريقهم وسط الإصلاحات المتضاربة التي تتالت بسرعة متزايدة ، وتحت لون الفاعلية واللامركزية ، لم تؤد إلا إلى زيادة الفوضى : وهكذا وصل الأمر ، في شهر فبراير ١٩٦١ ، إلى تقلييل اختصاصات وزارة الزراعة إلى حد كبير ، ولما كانوا قد كلفوا لجنة خاصة في شهر مارس ١٩٦٢ بتنسيق نشاطات الانتاج والاشراف في داخل هذا القطاع .

وكان نفس الغموض يكتنف الإصلاحات الاقتصادية في مجموعها . وسرعان ما اتضح أن لإنشاء الجمعيات الزراعية (السوفنارخوز ، كان يعطى ثقلا أكثر من اللازم للتنفيذ المحلي . وفيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢ ، قللوا عددها إلى قرب النصف ، وفيما هو أعلى منها ، قسم لاتحاد الجمهوريات السوفيتية إلى ١٧ منطقة اقتصادية ، تمثل تقريباً الجمهوريات المتحدة ، وزودت كل منطقة بمجلس تنسيق . ووقت انعقاد المؤتمر العام في شهر نوفمبر ١٩٦٢ قام كروتشيفشيف بإنشاء سوفنارخوز للاتحاد ، مكلف بالتخطيط القصير المدى ، وبالإشراف المستمر على الإدارة ، ولا يترك سوى التخطيط الطويل المدى لإدارات الجوسبلان ، والتي هاجم قلة حركتها ، واتجاهها التقليدي المرتبط باعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة (وفي عام ١٩٦٣ سيقوم أعدائه بالإنعقاد وذلك بتأسيس سوفنارخوز أعلى للاتحاد ، والذي سهرأس كل هذا البناء) . ولما كانه أبعد في نفس الوقت ، ورغم كوسيجين الاقتراحات التي كان ليبرمان ، بعد ز. أتلاس ، قد قدمها يوم ٩ سبتمبر في البرلمان ، من أجل زيادة مرونة الوسائط والبحوث عن زيادة

الانتاجية . وأخيراً ، فإنه فرض تقسيماً لاجهزة الحزب ، وعلى كل المستويات ، وإلى فرع زراعى وفرع صناعى ، الأمر الذى أدى إلى زيادة عدم التأكد ، وزيادة المنافسات المحلية ، وبخاصة على مستوى لجان النواحي ، ورأى أصحاب النظريات فى كل هذا ، وعلاوة على ذلك ، خرقاً للمبدأ اللينينى الخاص وبتحالف طبقة العمال مع الفلاحين .

وهكذا زادت الاتهامات ، ومن كل نوع ، من جانب الأهالى ، ووجهوها بالطبع إلى ذلك الرجل الذى كان يحتل المركزين الأساسيين ، والذى كان دائماً أمامهم . ورغم أنه كان أكثر قرباً من الشعب عن المسؤولين السوفييت الآخرين منذ لينين ، فإنه لم ينجح فى إشراك جماهير هذا الشعب معه فى أعماله . وكان من السهل على خصومه أن يفضحوا ، علاوة على الأخطاء التقنية ، عودته إلى عبادة الشخصية (الاحتفال بعيد ميلاده السبعين فى ١٧ أبريل ١٩٦٤) ومنحه لأعضاء أسرته (زوج ابنته ، أدجوبى Adjubei ، رئيس تحرير لوفستيسا) ، وتبذاته التى لا يمكن تحقيقها ، وخطبه الملتببة ، وإنتهاكه قواعد لوائح الحزب (وجود ، وقت انعقاد المؤتمر العام ، لمئات من المدعوين ، مزودين بحق التصويت) ، وزياراته ورحلاته التى كان يقوم بها بدور اتفاق سابق ، ومبادراته فى إدارة المعسكر الاشتراكى (دعوة مؤتمر قمة معادى للصين ليوم ١٥ ديسمبر) وفى السياسة الخارجية (من التراجع فى كوبا إلى بدء تقارب سابق لاوانه مع ألمانيا الاتحادية) . وكان ، على العكس مما يعتقد ، يتمتع بقليل من الانهيار المخلصين ، وحتى بين أولئك الذين كانوا يدينون له بما حصلوا عليه من مراكز . وكان الصراع الذى قام به من أجل المحافظة على نفسه قد استهلكه وعزله وكان فى فترات كثيرة من قبل ، قد كاد أن يقع ، تحت تأثير هجوم ، (وبخاصة فى شهر مارس ١٩٦٣ ، من سوسلوف وكوزلوف) الذى أبعد من الحياة السياسية بعد أزمة قلبية فى شهر أبريل) . وسحين قام بريجنيف ، فى ١٥ يوليو ١٩٦٤ ،

بالتخلي ليكويان عن إختصاصاته كرئيس للدولة ، من أجل أن يتفرغ كاملاً لإختصاصات سكرتير اللجنة المركزية ، تمكن المسئولون الرئيسيون من أن يضعوا خطة أخذت في الإعتبار أخطاء التكتيك التي كانت قد ارتكبت في عام ١٩٥٧ بواسطة المجموعة المعادية للحزب ، والتي كان عليها أن تعمل قبل إجتماع المؤتمر العام المتوقع في شهر نوفمبر .

وفي الوقت الذي كانت فيه أنظار البلاد متجهة كلها ومضوبة على نجاح رجل النهضة كوماروف Komarov وزميليه ، إستدعى كروتشيتشيف ، الذي كان في عطلة على شواطئ البحر الأسود . إلى موسكو ، يوم ١٣ أكتوبر ، وأخذ أمام مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، وحيث قدم سولوف قائمة بأخطائه ، ثم ، وبدون إضاعة وقت ، أمام المؤتمر العام الذي كان قد إجتمع من أجل ذلك ، وقام في صبيحة يوم ١٤ بإعفائه من وظائفه « بسبب تقدم سنه وانهور حالة صحته » ، واختار بريجنيف كسكرتير أول . وفي يوم ١٥ ، عين مجلس رئاسة السوفيت الأعلى كوسيجين رئيساً للمجلس . وبعد أن أعلنت هذه الأنباء عن طريق وكالة ناس في بداية الليلة التالية ، يبدو أنها تسببت في انفعالات في اتحاد الجمهوريات السوفيتية أقل بكثير ، إحدث في العالم ، وحيث كان كروتشيتشيف يعتبر ، على أساس أو بدون أساس ، كرائد الاسترخاء الدولي ، ورائد لإدخال الجانب الانساني على الاتجاه الشيوعي .

٢ - ما بعد كروتشيتشيف (١٩٦٤ - ١٩٦٦) :

تسببت هذه الازمة القصيرة للغاية مباشرة في التخلي عن الممارسات التي كان من الممكن أن تثير مسألة السلطة الشخصية ، وأصبحت الإدارة الجماعية ، المكلفة بتسيير الشؤون العامة ، متمثلة قبل أي شيء آخر ، في مجلس رئاسة اللجنة المركزية (١١ أعضاء ، وتسبعة إحباطيين) . ومع ذلك فإن بعض الصعوبات التي كان

قد اصطدم بها كروتشييف ظلت موجودة : فيبدو أن أعضاء التكتل الذى كان قد تشكل ضده لم يكونوا قد إتفقوا على سياسة مشتركة، وأن بعض المناقشات ظلت تؤثر حتى بعد وصولهم إلى السلطة ، وأن الخلافات ظلت تفصل بينهم أمام المشكلات المختلفة . وأصبح أسلوب الحكومة مختلفاً ، ولكن أساس المناقشات كانت تعارض ، كما حدث فى الماضى وكما هو الحال فى كل مكان، لإتجاهات متشعبة بدرجات متفاوتة مع إتجاهات متساهلة ، تقليدية وتجديدية . فنتج عن ذلك حاول تقوم على أساس الحل الوسط، تشتمل على عناصر مختلفة تماماً لحياة البلاد ، وتمثل صعوبات عديدة عند التفسير . وفى النطاق التأسيسى للنظام السوفيقى ، كانت هذه الإتجاهات تمكس - فى المجموع - وجهات نظر جهاز الحزب ، من جانب، وهى التى كانت تهتم بالمحافظة على النظافة العقائدية وبمد إشرافها لاستناداً إلى إقامة المركزية التسلسلية ، ومن جانب آخر، لقطاع من إدارة الدولة، شديدة التمسك باستقلالها حيال الحزب وبالفاعلية الخاصة بالإدارة الاقتصادية .

وعمل مندوبو إتصال الحزب على أن يتجمعوا حول السكرتير الأول، ليونيد بريجنيف Leonid Brejnev الذى كان قد شق طريقة فى منظمات الحزب الشيوعى : سكرتير للجنة أوكرانيا ، إبتداء من عام ١٩٣٨ ، وسكرتير أول لمولدافيا فى عام ١٩٥٠ ، سكرتير اللجنة المركزية فى عام ١٩٥٢ ، وسكرتير أول لقرقستان فى عام ١٩٥٥ ، وعضو أصلى فى مجلس الرئاسة فى عام ١٩٥٧ . أما الموظفين والتقنيين فإن أنظارهم قد إنجذبت صوب ألكسيس كوسيجين Alexis Kossyguine الذى لم يكن من الأعضاء الدائمين فى الحزب، ولكنه كان وزيراً (لصناعة التسيج) منذ عام ١٩٣٩ ، وفائباً لرئيس المجلس بشكل شبه مستمر فيما بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٦٠ ، ثم نائباً أول للرئيس ، مكلفاً بإدارة الالة الاقتصادية للدولة . وكان هاذان الإتجاهان ، وفى بعض الأحيان متجهان داخلياً

إلى مجموعات صغيرة ، مثلان بطريقة متوازنة في مجالس الرئاسة ، وحيث بدأ أن بريجنيف كان له دائماً دور الحسك . هذا علاوة على أن الشخصيات المسؤولة أصابها تعديل بسيط ، وكان أعوان كروتشيوشينيف قد تخلوا عنه في الوقت المناسب . ولم تحدث التعديلات الأكثر أهمية إلا في شهر ديسمبر ١٩٦٥ : فقدم ميكونان ، رئيس الدولة ، استقالته إستناداً الى تقدم سنه ، وأخذ مكانه بودجورنى Podgorny ، الذى أصبح بذلك مبعداً عن منصب السكرتير اللجنة المركزية ، أما شيليبين ، الأكثر شباباً ، فإنه تخلى عن مسؤولياته كنائب رئيس المجلس ، وكرئيس للجنة مراقبة الحزب والدولة . وكانت عملية تعيين الرجال الذين كان لهم دوراً كبيراً في السنوات السابقة تؤدى الى تدعيم ساططة الحزب ورئيسه ، والذى استصبح أولوبته على غيره أكثر وضوحاً .

وفي خلال الأشهر الأولى ، عملت الإدارة الجديدة على تنظيم الاعمال . فمئذ المؤتمر العام في شهر ديسمبر ١٩٦٤ ألغوا ، ونتيجة لتقرير من بودجورنى ، إقسام الحزب الى فرع صناعى ، وفرع زراعى : وقرورا إعادة تكوين اللجان المحلية ، ولجان المناطق ، الأمر الذى استتبع حركة تنقلات عديدة ، وغالباً في صالح أولئك الذين قد أنزلوا من مناصبهم في خلال السنوات السابقة ؛ وبعد هذه التعديلات ، أشاروا الى أهمية ترك السكرتيريين وعلى كل المستويات وقتاً طويلاً كافياً في أماكنهم ، حتى يتمكنوا من معرفة دوائرهم جيداً .

وكان من الضروري بذل مجهود خاص من أجل علاج الأزمة الزراعية : فإذا كانت الظروف المناخية المناسبة قد سمحت بمحصول جيد للحبوب في عام ١٩٦٤ ، فإن منتجات أخرى — وبخاصة تلك التى تأتى من التربة — قد ظلت غير كافية . وفي المؤتمر العام في شهر مارس ١٩٦٥ ، قدم بريجنيف ، بالنسبة لهذا المظهر الحيوى ، حساباً ختامياً قاسياً للخطة السبعية ، والتى زاد خلالها

الإنتاج في المتوسط بنسبة ١٠٠٪ في العام (بدلاً من ٧٥٪) فيما بين عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، ولم تحصل فيها الزراعة إلا على ٧٥٪ من الاستثمارات ؛ ولذلك فإنه كان من الضروري إعطائها في مدة خمس سنوات قدر ما كانت قد حصلت عليه أثناء التسعة عشر عاماً الماضية . وسيرتفع ثمن الشراء بنسبة ٥٠٪ في المتوسط ، وسيعطى دعم إضافي بنسبة ٥٠٪ لتعويض التوريدات التي تمت زيادة على الأنصبة المفروضة (وهذه الأنصبة لا يمكن زيادتها قبل خمسة أعوام) . وستمنح للسكوكوزات درجة أكبر من الحوافز ؛ وقللوا الضرائب عليها بمقدار النصف ؛ وألغيت ديون الفقراء فيها . وستحصل على قروض أكثر ميزة ، وتشترى المعدات بسعر الجملة . أما قطع الأرض الفردية ، والتي دافع عنها حتى أكثر أصحاب النظريات المتشددين ، فيمكنها أن تزيد من أحجامها وتفيد من تساهل متزايد من أجل بيع منتجاتها . ولبدءاً من أول يناير ١٩٦٥ ، وطبقاً لقرار كان يرجع إلى شهر يوليو ١٩٦٤ أصبح من حق سكان السكوكوزات أن يحصلوا على تعويضات خاصة بالأموعة ، وعلى معاشات للتقاعد ، أكثر تواضعاً من تعويضات ومعاشات أصحاب الرواتب . وزادت إيراداتهم ، في عام ١٩٦٥ ، بنسبة ١٦٪ في الوقت الذي لم يزد فيه الإنتاج الزراعي إلا بنسبة ١٪ . بالنتيجة اسوء المحصول الذي لمستتبع ، كما حدث في عام ١٩٦٣ ، الإلتجاء إلى الإستيراد .

وكان أكثر مرارة من ذلك ، وبكثير ، ذلك للنقاش بشأن إصلاح إدارة المشروعات الصناعية ، الذي أخذ أهمية جديدة بعد التجربة التي حارلوا القيام بها ، في عام ١٩٦٤ في « مؤسستين » من مؤسسات صناعة الملابس : بولشفيتشكا في موسكو ، ومايك في بجوركي . واقترح المصلحون عمل لامركزية لخطة الدولة ، وزيادة الدوافع البديرن ، وتقييم الوضع تبعاً للبيع الفعلي (وليس تبعاً لحجم المواد الخام) ، ومع

الأخذ في الاعتبار بما لم يتم بيده ، وبالتالي برغبات الزبائن ، وأخيراً ضمان ربح رؤوس الأموال المستثمرة . ولسكنهم ، وعلى العكس من بعض رجال الإقتصاد في دول إشتراكية أخرى ، رفضوا تقديم الربح على أنه العامل المقرر للبنیان الصناعي وأن يعترفوا بالمنافسة بين المشروعات وحرية العلاقات بين المنتجين ، والبايعين والمشتريين (الوطنيين أو الأجانب) . وفي بداية عام ١٩٦٥ ، طبق الإصلاح في . . . مؤسسة في المدين الكبرى ، ولكنه لم يكن من السهل الحكم على تجربة محدودة ، كانت تعمل على تخطئة العلاقات بين أولئك الذين كانوا يحاولون القيام بها وبين غيرهم . ولقد تسببت في ظهور عداء التقليديين ، الذين رأوا فيها تراجعاً في التخطيط المركزي ، وإشراف الحزب على الإقتصاد ، وانحرافات معنوية ، في صالح طرق رأسمالية ، ولأهداف مادية بحتة .

وبدأت مجادلة بشأن هذا الموضوع في الصحف ، في منتصف شهر يونيو ، عكست بلا شك إختلاف وجهات النظر الموجودة بين المسؤولين . وفي أثناء شهور عديدة ، اضطرو كوسيجين ومعاونوه إلى الإصرار على ضرورة إعتبار التخطيط كمسألة مستقلة عن السياسة وعن تدخلات الحزب ، حتى يمكن المنافسة مع الدول الرأسمالية المتقدمة أن تتم في ظروف مقبولة ، وحتى يمكن النظر باعتبار أكبر لحاجات الأهالي . ولا شك في أن تقليل سرعة التقدم الصناعي (٠.٧٪ في عام ١٩٦٤ نظير ٠.٨٥٪ في عام ١٩٦٣) خدمت حاجة ضرورة إعادة تنظيم المناهج . وبعد تأخير كبير ، لم يجمع المؤتمر العام ، والذي كان عليه أن يفصل في هذه المسألة ، إلا في شهر سبتمبر ١٩٦٥ . وتم الاتفاق على إلغاء (وعلى كل المستويات) السوفتارخوزات التي كانت كروتشيشتيف قد أنشأها وعلى إعادة إنشاء وزارات الصناعة ، للاتحاد — وغالباً ، في صالح الموجودين فيها من قبل ، والذين كانوا أكثر قرباً من جهاز الحزب عن مجموعة

المصلحين . وفى نفس الوقت ، حصل كوسيجين على موافقة من حيث المبدأ على الإصلاح ، مع تطبيق بعض عناصره : تقايل عدد من المعدلات الأساسية فى الخطة المركزية ، وإعطاء المؤسسات نصيباً من أرباحها (الثلث على الأكثر) من أجل التويل الذاتى ، والدعم والتعجيز الإجتماعى ووافقوا على زيادة استخدام العناية الموجهة ؛ وأنشئوا معهداً للأبحاث الطلب .

وحق إذا ما كانوا قى بعض الحالات مدفوعين صوب الليبرالية السياسية ، التى وجدوا أنها أكثر جدوى من إرغام هذه الأمة الكبيرة على النمو ، فإنه لم يكن فى وسع « النعنوقراطيين » المصلحين أن يتدخلوا كثيراً فى النقاشات الايديولوجية ، ويعامروا بتوبيخ التقليديين لهم ، والذين كانوا يعارضون إعطاء أى تنازلات إقتصادية . ولا شك فى أن المثقفين الليبراليين كانوا قد رحبوا بسقوط كروتشي تشيف ، الذى كان قد إستدار ضدهم منذ عام ١٩٦٢ ، وكانوا قد أفادوا خلال بضعة أشهر من إجراءات عدم التشدد ؛ وهى المستوى العلمى ؛ كانوا قد حصلوا على بعض الرضاء . وفى شهر مارس ١٩٦٥ ، سحبت لجنة الايديولوجيات من ليا تشيف والذى كان قد أعلن من قبل : « إن فاعلية العمل الايديولوجى توزن بنفس الميزان مثل القمح ، والصلب ، والمنتجات المادية الأخرى » .

واسكن ، سرعان ما قرر الحزب أن يتشدد ضد مظاهر الاستقلال عند المثقفين ، وبخاصة ضد الاتصالات مع الغرب . وفى شهر سبتمبر ١٩٦٥ — وفى فترة إنعقاد المؤتمر العام للجنة المركزية — تمت عملية القبض على الكاتبين سينيافيسكى Siniavski ودانيال Daniel الذين كانا ، منذ عشر سنوات مضت قد نشرنا فى الخارج مقالات أو قطع أدبية ، كانت روحها تعارض مع « الواقعية الاشتراكية » ، وتمت أسماء مستعارة ، هى على الترتيب إبراهيم توتز

Abrakam Tertz ، ونيكولاس أرجاك Nicolas Argak (هنا موسكوف) ونشر الخبر علناً قبل بدء المحاكمة بقليل (فبراير ١٩٦٦) والتي انتهت بالحكم عليهما بسبعة وبخمس سنوات سجن ، على التوالي ، لشرهما دعاية معادية للسوفييت . وحصلت عمليات إلقاء قبض كذلك على كتاب وعلى بعض من رجال الجامعات في أوكرانيا . وفي نفس الوقت ، تحدثت الخطب والسكتابات الرسمية بدرجة أقل عن الأخطاء المرتبطة بعبادة الشخصية ، والتي كانت تنعني وراء أخطاء موضوعية ، كروتشيشتيف ، وبخاصة عند إقتراب العيد الخمسيني لثورة أكتوبر ، وخلف تمجيد النظام السوفييتي ، وما قام به من أعمال .

٣ - سياسة النظام والتوازن (١٩٦٦ - ١٩٧٣) :

كان الحساب الخفيا للتلو الذي حدث منذ شهر أكتوبر ١٩٦١ قد وضعه المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي ، الذي انعقد من ٢٩ مارس إلى ٨ أبريل ١٩٦٦ في حضور ٤٩٤٣ مندوب يمثلون ٢١٩٧١٠٠٠ عضو ومندوبين عن ٨٦ حزب شيوعي (باستثناء الحزب الشيوعي الصيني) . وأخذ علماء بالظروف التي تحققت فيها الخطة السبعية : رضا في المجموع عن الصناعة التي كانت قد تقدمت أكثر من المتوقع (٨٤ ٪ بدلا من ٨٠ ٪) ، وخيبة آمال بالنسبة للزراعة (١٤ ٪ بدلا من ٧٠ ٪) . وقدم كوسيجين أهداف الخطة الثامنة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) ، المحددة بإجراءات أكثر وبمرونة : فيزيد الإنتاج الصناعي بنسبة تتراوح من ٤٧ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، والإنتاج الزراعي بنسبة ٢٥ ٪ (٣٠ ٪ بالنسبة للمحسوب) ، والدخل القومي بنسبة تتراوح من ٣٨ ٪ إلى ٤١ ٪ ، وإنتاجية العمل من ٣٣ ٪ إلى ٣٥ ٪ ، وستزداد تنمية البحث العلمي في المراكز الأكثر حداثة ، وكذلك استخدام الآليات . واعتبر أنه من الضروري لإرضاء حاجات الأهل ، وتنمية أوقات

الفراغ (تعميم أسبوع الخمسة أيام) ، وتقريب أحوال معيشة أهالى الريف وأهالى المدن : وهكذا يجب العمل على زيادة إيرادات أعضاء السكواخوزات مرتين أكثر من إيرادات العمال والموظفين ؛ وعلى أعضاء السكواخوزات ، ابتداء من أول يوليو ، أن يتسلموا ، وعن طريق التوسع فى التجربة السابقة ، راتباً شهرياً محددًا يضعهم فى مستوى المسوفخوزيين . وعلاوة على ذلك ، فإن الخطوة كانت ستنفذ على شرائح سنوية من أجل مراقبة تطور الأحوال عن قرب أكثر .

وفى نفس الوقت الذى وضع فيه المقررون أنفسهم على نفس خط المؤتمرين العشرين والثانى والعشرين ، فانهم تماشوا أن تتمجه المجادلات صوب أخطاء الماضى . وقاموا باعادة وضع بعض التسميات التقليدية . فاصبح مجلس رئاسة اللجنة المركزية هو المكتب السياسى ، وترك بريجنيف لقبه كسكرتير أول وأخذ لقب السكرتير العام . ولحفظوا بسن دخول العضو إلى الحزب كما هو ، أى ١٨ سنة ، ولسكنه رفع إلى ٢٠ وإلى ٢٣ عاماً لتولئك الذين لم يمروا عن طريق السكوتسول . وأوصوا بإبعاد كل عضو لا يراعى نخط الحزب ونظام الدولة وسيمان قرار الفصل بواسطة اللجان المحلية ، التى ستكون على علم أكثر بذلك من اللجان الخاصة بالمناطق . وارسلت تحذيرات المثقفين المشفقين ، وأعلن شولوخوف أسفه من تساهل الاحكام التى صدرت ضد سينيافسكى ودانيل .

ومنذ ذلك الوقت ، زادت حدة إعادة النظر في الأحكام التي كانت قد صدرت على ستالين منذ عام ١٩٥٦ . ودون أن يشكروا أنه كان هناك تجاوز ولم إجراءات غير قانونية ، إمتنعوا عن الدخول في التفاصيل ، وذلك في نفس الوقت الذي قيدوا فيه حركة إعادة الاعتبار للضحايا ، لكي يجهلهم يفهمون أن الأحكام التي صدرت ضدهم -- حصلوا عليها ، في الغالب ، بوسائل خاصة --

لم تكن كلها غير عادلة في مبدئها ، ومن جانب آخر ، قاموا بالإصرار من جديد على مزايا ستالين في عملية بناء الاشتراكية ، التي تطلبت في سنوات الثلاثينيات ذلك الشد لكل الطاقات ومعاقبة كل إهمال . وعملوا على إظهار ميزاته السياسية والعسكرية ، بالنسبة لتسيير الحرب ، وبواسطة الشهود والمشاركين في هذه الفترة ، والمؤرخين ، والكتاب ، ورجال السبينا . ولمتنعوا تماماً تقريباً عن أن يأخذوا عليه عدم تذبذبه بالهجوم الهتلري ، وعدم أعداده الجيش الأحمر الرد على ذلك . وصنعوا له تمثالاً نصفياً أقاموه على قبره أسفل حائط الكرملين .

وفي خط مواز لذلك ، أخذوا إجراءات من أجل تدعيم الاشراف السياسي والمعنوي على الأهالي . ووضعوا رؤساء جدد على قبة مكتب الأمن العام K. G. B. ، وعلى رأس النقابات في ١٩٤٧ ، والسكونسمول في عام ١٩٦٨ . وأتشوا ، في عام ١٩٦٦ ، وزارة للمحافظة على النظام العام ، ووضعوا أحكاماً جديدة ضد المظاهرات التي تعمل على اضطراب النظام ، والنقسل على الطرق العامة . ووضعوا ، في عام ١٩٦٩ إصلاحاً لنظام السجون والمعتقلات حدد النظام الذي يطبق على النوعيات المختلفة من معسكرات ، والتهذيب عن طريق العمل . ودفعت حوادث مختلفة السلطات إلى تشديد مراقبة المثقفين : إقامة لجنة ستالين في الولايات المتحدة (١٩٦٧) ونشر مذكراتها ، وأزمة تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، والقرار الذي أخذه الكتاب كوزنيةشوف Kousneisov وقت إقامته بالجناترا بعدم العودة إلى بلاده (١٩٦٩) ، ونشر بعض المؤلفات التي كانت ممنوعة في اتحاد الجمهوريات السوفياتية في الغرب ، والتي كانت توزع سرّاً في شكل مخطوطات مضروبة على الآلة الكاتبة ، وعالجت أموراً سياسية وفلسفية وأدبية . وكانت المراحل الرئيسية لهذا العمل القمعي هي : إتخاذ

المواقف في المؤتمرين الرابع والخامس لاتحاد الكتائب في شهر مايو ١٩٦٧ و يوليو ١٩٧١ ، والحكم على جنزيرج وجالانسكوف في شهر يناير ١٩٦٨ ، والحكم على تلك المجموعة الصغيرة من المتظاهرين والتي إحتجبت في الميدان الأحمر على التدخل في تشيكوسلوفاكيا (أكتوبر ١٩٦٨) ، ومحاكمة مارتشينكو Martchenko والذي كانت مذكرات نفيه قد ظهرت في الخارج (يوليو ١٩٦٩) وإبعاد سولجينييتزين من إتحاد الكتاب في شهر نوفمبر ١٩٦٩ ، وسجن المعارضين في المستشفيات النفسية ، واستقالة تفاردوفسكي Tvardovski (مدير نوفيمير) في شهر فبراير ١٩٧٠ ، ويبدو أن هذه الأحداث لم تكن لها ، في إتحاد الجمهوريات السوفيتية نفسه ، سوى صدى محدوداً ، إذ أن ذلك القطاع من المتعلمين ، والذي كان يطالب بحرية التعبير النقدية والجمالية كان معزولاً عن بقية الأماهى . ولسكنها نقدت وعاقبوا كثيراً واستخدمت ، في الغرب ، كإحداث عند نهاية عام ١٩٧٠ ، مع إعطاء جائزة نوبل الأدبية لسولجينييتزين ، وإنشاء عالم الزينيا ساخاروف Sakharov للجنة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان ، ومحاكمة لينينجراد ، التي تم فيها الحكم على المتهمين (إثنين من اليهود السوفييت لتهموا بمحاولة أسر طائرة من أجل الفرار من إتحاد الجمهوريات السوفيتية) بالإعدام ، ثم خفض الحكم بعد ذلك إلى خمسة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة (ربما تحت ضغط الرأي العام الأجنبي) .

وتحت نظام الإدارة الجماعية ، كانت المسائل الاقتصادية ، مع تأثيراتها الاجتماعية ، هي التي أخذت المكان الأول . ولم يكن ذلك دون ممارسة تأثير على قرارات السياسة العسكرية والدولية : تخفيض الخدمة العسكرية (من ثلاثة أعوام إلى عامين ابتداء من شهر أكتوبر ١٩٦٧) وبعض المهات الحربية ، وتنمية التعايش السلمي ، والعلاقات العلمية والاقتصادية مع الدول الرأسمالية . وكانت

إدارات الاستعلامات والتعليم تعطى لها أكبر مكان ، والجمهور - ظاهرياً - أكبر إنتباه . وفي وقت انعقاد المؤتمر العام في شهر سبتمبر ١٩٦٧ ، أكد بريجتيف أولوية الإجراءات التي تهدف سعادة الأهالي ، وكان الكثير من بينها يتعلق بالزراعة : ١٠٪ من الأراضي المزروعة أفادت من مشروعات الري أو الصرف ، وتضاعفت كمية الأسمدة الكيمائية في خمس سنوات ، وقاموا بتجارب جزئية : ففي منطقة فورونيج ، في عام ١٩٦٦ ، قاموا بتأجير أراضي كولخوزية لعدد من الفلاحين حتى يقوموا بزراعتها كما يرغبون وحتى يتمكنوا من تحسين الإنتاجية ؛ وحصلت بعض السوفخوزات على إستقلالها في إداره بشكل يشبه ما كان موجوداً في المصانع : ٤٠٠ في عام ١٩٦٧ ؛ وما يقرب من ٥٠٠ في عام ١٩٧٠ ، وذلك من ١٤٢٠٠٠ (وكانت السوفخوزات تحتل ٥٠٪ من المساحة المزروعة ، ولكنها لا تعطى سوى ٤٥٪ من الإنتاج) .

وانعقد في شهر نوفمبر ١٩٦٩ المؤتمر الثالث للكولخوزيين (٥٠٠ مندوب يمثلون ٣٦٠٠٠ كولخوز و ٢٥ مليون من الأعضاء العاملين) ، وهو الذي عمل وضعية جديدة تشتمل على التغييرات التي حدثت منذ المؤتمر السابق (١٩٣٥) والتي كانت لا تزال موجودة ، فالسوفخوزات ، في نفس الوقت الذي إقتربت فيه من السوفخوزات فيما يتعلق بنظام إدارتها ، قد إعترف تماماً بشرعيتهما في الاقتصاد الاشتراكي وبصفتها مشروع تعاوني ديمقراطي يدار بطريقة مستقلة ، ويتمتع باستمرارية الأرض . وقام المؤتمر كذلك بإنشاء مجلس للكولخوزات ، على رأس مجالس المناطق . وعملت الحكومة على فرملة الهجرة من الريف (بلغ عدد سكان المدن ٥٦٪ من ٢٤٣ مليون نسمة) ، واستمرت في العمل من أجل توحيد ظروف الحياة في الريف وفي المدن ، باخذها ، إن إحتاج الأمر ، وبمخدر ، المشروبات الباردة الخاصة بالمدين الزراعية . أما فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي ،

فياضه زاد بنسبة ٢١٪ في خمس سنوات نتيجة لوجود بعض السنوات المواتية (١٧١ مليون طن من الحبوب في عام ١٩٦٦ ، و ١٨٥ مليون في عام ١٩٧٠)
 واسكن المحاصيل ظلت كبيرة الخلف عن بعضها ؛ ولذلك فإن بريجنيف قد
 أصّر في مرات عديدة (نوفمبر ١٩٦٨ ، و يوليو ١٩٧٠) على ضرورة إدخال
 التجديد : وحصلت الزراعة ، ابتداء من عام ١٩٧١ ، على ٢٦٪ من إستثمارات
 الدولة ، وهي نسبة لم تكن قد وصلت إليها من قبل .

وفي الصناعة ، كانت المشكلة التي حظيت بأكثر مناقشة هي مشكلة إصلاح
 الإدارة . وقابلت ترددات كثيرة : ففي عام ١٩٦٨ ، كان نقاشاً عنيفاً قد نشأ
 بين رجل الإقتصاد القديم ستروميلين Stroumilin ، والذي كان يقول بأن
 البحت عن ربح يستتبع بالضرورة زيادة في الأسعار ، وبين المصلحين ليبرمان
 Liberman و بيرمان Birman واللذين كانا يأملان أن يكون العرض دائماً
 أكثر من الطلب ، وظل تطبيق وجهات نظر جديدة محدوداً ببعض الموضوعات ،
 ولكنه لم يمتد بعد ذلك بسرعة ، أمام ظاهرة قيام المصانع المدارة بهذا الشكل
 بتحقيق أكبر ربح : وعند نهاية عام ١٩٦٧ ، بلغ عددها ٧٠٠٠ مشروعاً
 وتمثل ٤٠٪ من الإنتاج ؛ وعند نهاية ١٩٦٨ ، بلغ عددها ٢٦٠٠٠ (أى
 نصف المجموع السكى) مع ٧٠٪ من الإنتاج . ومع ذلك فإن المسؤولين لم
 يعبروا عن رضاهم : ففي المؤتمر العام في شهر ديسمبر ١٩٦٩ ، قدم بريجنيف
 تقريراً هاجم فيه ، ثقل ، الإدارة ، والفوضى ، والهوالك ، ورفض المسؤوليات
 الموجودة فيها . وفي شهر يوليو ١٩٧٠ ، أخذت إجراءات من أجل تقليل
 مصاريف الإدارة (بما في ذلك ما يتعلق بالوزراء) ؛ ومال قانون العمل الجديد
 في نفس الوقت الذي عمل فيه على تدعيم المكاسب الاجتماعية ، إلى تدعيم النظام ،
 وتقليل حركة الأيدي العاملة ، التي كانت تسكف الملايين من أيام العمل . ولاشك :

في أن الانتاج قد حقق الكثير من التقدم ؛ وزاد الانتاج في عام ١٩٧٠ على كثير من تنبؤات الخطة فيما يتعلق ببعض السلع الاستهلاكية . ولكن الصناعة الثقيلة هي التي أصبحت الآن تعرف بطءاً نسبياً ، وكذلك بعض فروع التعدين ، والكيمياء : ولم تتحقق الخطة بشكل كامل بالنسبة للكهرباء ، والغاز الطبيعي ، والفلجم ، والصلب ، والورق ، وجزءاً من مهمات السبك الحديدية ، والمهمات الزراعية والكهربائية . وفي المجموع ، فإن الدخل القومي قد زاد بنسبة ٤١٪ في فترة خمس سنوات ؛ وزاد نصيب الفرد من الدخل الفعلي بنسبة ٣٣٪ . (وكانت التنبؤات : ٢٠٪) ؛ والصناعة بنسبة ٥٠٪ ؛ والزراعة بنسبة ٢١٪ ؛ و انتاجية العمل بنسبة ٣٢٪ فقط .

وكانت الأهداف التي اتخذتها لنفسها الخطة التاسعة (١٩٧١ — ١٩٧٥) تشهد بواقعية حذرة ، وذلك باهتمامها بتتابع الخطط السنوية بتطبيق مستمر ، و برفع مستوى المعيشة . وكانت هذه الأهداف أقل من أهداف الخطط السابقة : زيادة من ٤٢٪ إلى ٤٦٪ بالنسبة للانتاج الزراعي ؛ ومن ٣٧٪ إلى ٤٠٪ بالنسبة للدخل القومي ، و ٣٠٪ بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل الفعلي . وكانت ، على العكس من ذلك ، أكثر طموحاً فيما يتعلق بانتاجية العمل ، التي كان من الضروري أن تزيد إلى ٣٦٪ أو ٤٠٪ نتيجة لتجديد المعدات وبخاصة ب نتیجه لوسائل الإدارة . وكان وضع الخطة قد تطلب لإختيارات دقيقة ، وأسهم بدون شك في تقرير المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، والذي كان من المقرر عقده في شهر أبريل ١٩٧٠ (كان سيقع عندئذ في نفس وقت العيد المئوي لميلاد لينين) والذي تحدد لإفتتاحه في نهاية الأمر ليوم ٣٠ مارس ١٩٧١) . ومنذ ذلك الوقت سيكون لإعقاد مؤتمر الحزب مرة كل خمس سنوات ، ويتوافق بهذا الشكل مع

بداية تسيير كل خطة جديدة .) وبموافقة المؤتمر على إقرار الخطة التاسعة ، أكد أهمية المجهود المطلوب بالنسبة لسلع الاستهلاك الثقافى والمنزلى ، ووسائل الحساب .

وفى خلال ذلك الوقت ، كانت هناك دائماً صعوبات مباشرة على مستوى الإدارة ، فى الصناعة ، وبنوع خاص فى الزراعة ، حين تزايدت خطورتها نتيجة لسوء الأحوال الطبيعية . فانتاج الحبوب لم يصل ، ورغم خلة المناطق الآسيوية ، إلا إلى ١٦٨ مليون طن فى عام ١٩٧٢ (وكان المتوسط السنوى الذى تنبأت به الخطة هو ١٩٥ مليون) وكان من الضرورى شراء ٢٠ مليون طن من الحبوب ، من سعر بيع الذهب الذى كانت الأزمة النقدية العالمية قد جعلته مربحاً . ولذلك فإن المسؤولين ، والذين يلعب بريجنيف بينهم دوراً مسيطراً بدرجة متزايدة الواضح ، قد زادوا من نداءاتهم من أجل التشدد والفاعلية ، وكذلك من أجل الاحتفالات الرسمية التى تشيد بالاعمال التى تم إنجازها (العيد الخمسين لإنشاء الاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى شهر ديسمبر ١٩٧٢) .

الفصل الثالث عشر

الديمقراطيات الشعبية في أوروبا (١٩٤٥ - ١٩٥٦)

رغم أن الديمقراطيات الشعبية في أوروبا تشكل كتلة واحدة متصلة (١٢٧٥٠٠٠ كيلومتر مربع ، و ١٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٤٥) ، فإن هذه الدول الثمانية في أوروبا الوسطى والشرقية ، والتي تحمل هذا الاسم ، تشير الدهشة نتيجة للانقسامات والإختلافات الموجودة بينها ، من النواحي الجغرافية ، والعنصرية ، والتاريخية ، والثقافية . وكانت ، منذ عام ١٩١٩ ، قد عرفت نظماً سياسية مختلفة (وإن كانت دائماً معادية للشيوعية) ، وكانوا في بعض الحالات يتحالفون ، وفي حالات أخرى يتعارضون ، ومروا في فترة الحرب في معسكرات متعادلة ، وتقدم بعضهم تجاه البعض الآخر بمطالب متعارضة . ولم يكن هناك الكثير المشترك بينهم سوى أنهم - وبدوجات متفاوتة - تعرضوا للتخريب ، ولمعرفة (وبإستثناء ألبانيا) وجود القووات السوفيتية ، واستخدامهم كأداة بين الغربيين وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، الذي كان مصمماً على ضمان أمن حدوده .

وكان وصول الشيوعيين الى السلطة قد تم فيما يقل عن ثلاث سنوات ، وفي ظروف شرعية رسمية ، نتيجة للاستخدام الذكي لنظام « الجبهات الوطنية » ، (ذلك التكتل الذي اعترف به في غالب الامر من جانب الثلاثة الكبار) ، ومشاعر الاعجاب أو الخوف حيال القوة السوفيتية ، وعدم وجود أى رد فعل واضح من جانب الغربيين . ويبدو حتى أنه كان من الممكن الاسراع في ذلك ، لولا توصيات ستالين . وصحبها ، من جانب آخر عملية تصفية للقوى المحافظة ،

و « المتعددة » ، وإقرار إصلاحات سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، أعطاها التكتلات والاتلافات الحكومية تأييدها المطلق . ولابد من عام ١٩٤٨ ، أصبح تطور هذه الدول ، متأثراً بطريق مباشر ، بنفوذ اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، بما في ذلك الاتجاهات صوب المركزية المتعددة المراكز Polycentrisme ، وصوب القوميات والتي أصبحت من الممكن تتبعها منذ عام ١٩٥٦ .

١ - إقامة نظام سياسي جديد (١٩٤٥ - ١٩٤٨) :-

بتناقض ظاهري فقط ، كان انتصار الشيوعيين قد تم بأكبر سرعة ، وبكل سهولة ، في الدول الأكثر بعداً عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية : فكان للشيوعيين الوطنيين فيها تنظيمات قوية ، وكانوا قد لعبوا دوراً حاسماً في المقاومة وفي التحرير ، وذلك في الوقت الذي كان فيه خصومهم السياسيين ، حتى إذا كانوا أساساً قد كافحوا ضد المحتلين ، قد انتهى بهم الأمر بالتعاون معهم ضد الشيوعية (والجبهة الوطنية ، في ألبانيا ، « وتشيتنيك » ، لمهايلوفيتش في يوجوسلافيا) . وفي ألبانيا (٢٨٧٧٠٠ كم مربع ؛ و ١٥٠٠٠٠ نسمة) كان الحزب الشيوعي ، الذي أعيد تنظيمه في شهر نوفمبر ١٩٤١ ، هو الذي يحرك « الجبهة الديمقراطية » التي شكلت ، منذ سفر آخر القوات الألمانية (٢٩ نوفمبر ١٩٤٤) حكومة مؤقتة برئاسة هو كسا Hoxha والذي كان في نفس الوقت وزيراً للخارجية والدفاع ، وضع كسوكس Xoxo للداخلية . وحصلت الجبهة على ٩٣٪ من الأصوات في انتخابات ٢ ديسمبر ١٩٤٥ للمجلس التأسيسي ؛ وأعلن هذا المجلس الجمهورية في شهر يناير ١٩٤٦ ، ووافق على دستور يشبه دستور يوجوسلافيا في تلك البلاد التي كانت لألبانيا معها في ذلك الوقت علاقات وثيقة (معاهدة شهر يناير ١٩٤٥ بالتخلي عن كل مطالب في كوزميت ، ومعاهدة الصداقة والتعاون في شهر يوليو ١٩٤٦) .

وفي يوجوسلافيا (٢٥٦.٠٠ كم مربع ؛ و ١٥.٨٠٠.٠٠٠ نسمة) كان على اللجنة الوطنية للتحرير ، برئاسة تيتو Tito ، أن تعتمد ، لا على الاتجاهات الأخرى المحلية للمقاومة ، ولكن على ممثلى الحكومة الموجودين فى المنفى ، فى الوزارات التى تشكلت فى بلجراد فى شهر مارس ١٩٤٥ ، والتى ثبت أنه لا يمكنها أن تعيش . استقالة الدييمقراطى جروى Groj فى شهر أغسطس ، والسكراتى شوبا شيك Subasic فى شهر سبتمبر) . وبعد عملية تطهير شديدة ، وضغوط مارسها البوليس السياسى برئاسة رانكوفيك Rankovic ، أعطت انتخابات ١١ نوفمبر ١٩٤٥ نسبة ٩٠ ٪ من الاصوات للشيوعيين وحلفائهم . وأعلن البرلمان الجمهورية يوم ٢٩ نوفمبر ، ووافق ، فى ٣١ يناير ١٩٤٦ ، على دستور مستوحى من اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى نفس الوقت الذى أصدر فيه على الطبيعة الاتحادية (الفيدرالية) للنظام (ست جمهوريات كاملة السيادة ، ومنطقتين تتمتعان باستقلال ذاتى ملحقتين بجمهورية الصرب) . واشتمل البرلمان على مجلسين : المجلس الاتحادى ، ومجلس القوميات ؛ وكان ينتخب مجلسا رئاسيا ، وكانت هناك ادارة جماعية للدولة . وأصبح تيتو هو الرئيس ، وفى نفس الوقت رئيسا للحكومة الجديدة التى تشكلت تقرىبا كلها من الشيوعيين . واستمرت عملية التطهير بكل همه : فيها يوفيتش ، الذى كان قد إلتجأ إلى البوسنة ، أسر فى شهر مارس ١٩٤٦ ، ونفذ فيه الحكم نتيجة لمحاكمة أصرت على علاقاته مع الغربيين أكثر من اصرارها على تعاونه مع المحتلين ؛ وصدرت أحكام بالسجن فى عام ١٩٤٧ ضد رؤساء الأحزاب السابقين ، وألقى القبض على المونسيور ستيديناك Stepinac ، الأسقف الاول لوزغب ، فى شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، وحكم عليه بتهمة التعاون بستة عشر عاما من السجن (سيعينه البابا كادينا لا فى عام ١٩٥٢ ، بعد اطلاق سراحه ، وبشروط) . وبمحاكمة باريس (١٥ فبراير ١٩٤٧) حصلت

يوجود سلافيا على الجزء الاكبر من استيريا ، وباستثناء ترستيا .

وفي الدول الثلاث التي كانت قد انضمت للمعسكر الالمانى ، تمت العملية فى حضور قوات ود مراقبين ، سوفيت . أما الغربيون ، الذين كانوا قانعين مسبقاً ، فانهم لمكتفونوا باحتجاجات أفلاطونية . ورأت الاحزاب الشيوعية أن أعدادها تتزايد بدون حدود فى ثلاث سنوات : من ١٠.٠٠٠ الى ٦٣.٠٠٠ فى بلغاريا ؛ ومن ١.٠٠٠ الى ٩٠.٠٠ فى رومانيا ؛ ومن ٢.٠٠٠ الى ١٥٠.٠٠٠ فى المجر .

وفى بلغاريا (١١٠.٨٠٠ كم مربع ، مس ٧.١٠٠.٠٠٠ نسمة) سمحت عملية التغير التى وقعت ضد الالمان ، للجهة الوطنية ، بأن تولف ، منذ ٩ سبتمبر ١٩٤٤ ، وزارة ائتلافية . ولم يكن للشيوعيين فيها سوى أربع — مع وزارات من ستة عشر (ومنها الداخلية والعدل) ؛ ولكنهم استخدموا نشاطاً كبيراً باشراف ج. ديميتروف G. Dimitrov الذى عاد من اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وكوستوف Kostov رجل المقاومة ؛ وأجبروا رؤساء الاحزاب المنافسة (الزراعى بينكوف Petkov ، والاشتراكى لوتشيف Loutchev) على ترك الحكومة ، وقاموا بتطهير الارسطات السياسية والعسكرية ، وأعدوا لانتخابات ١٨ نوفمبر ١٩٤٥ بطريقة فعالة ، سمحت لهم بالحصول ، مع حلفائهم ، على ٨٦٪ من الاصوات . ولقد اجبرتهم مطالب المعارضة والغربيين على الموافقة على اجراء انتخابات جديدة فى العام التالى ؛ ولكن ، بعد وقت قصير من الاستفتاء الذى قرر إنشاء الجمهورية ، جاءت انتخابات ٢٧ اكتوبر ١٩٤٦ ، وأعادت إعطاء ٧٨٪ من الاصوات لجهتهم ، وذلك فى الوقت الذى كان الزراعيون يطالبون فيه بـ ٦٠٪ ؛ فأعيد إعطاء رئاسة الحكومة لديميتروف . وفى اليوم التالى لتصديق الولايات المتحدة على معاهدة باريس (التى تركت لبلغاريا ذلك الجزء من دبروجة

الذى كانت رومانيا قد اضطرت الى تركه لها فى عام ١٩٤١) ، تم القبض على بيتكوف فى البرلمان (٥ يونيو ١٩٤٧) ، وحكم عليه بالاعدام ، واعدم فى شهر سبتمبر ، والغى الحزب الزراعى . وكان الدستور الذى تمت الموافقة عليه فى ٤ نوفمبر على نفس نسق دستور الاتحاد السوفيتى .

وفى رومانيا (٢٣٧.٠٠٠ كم مربع ، ومع ١٦.٠٠٠.٠٠٠ نسمة) كان الملك ميشيـل Michel قد حاول انقاذ التاج باقائه القبض على أنتونسكو Antonescu ، وباعلانه الحرب على المانيا ، وبتشكيله وزارة ائتلافية . وبإشراف رجال المقاومة مثل جورجيو - دج Gheorghio - Dej والمناضلين الذى قادوا من موسكو (أنا بوكـر Ana Pauker ، وف. لوكا V. Luca) نجمـح الشيوعيون فى الخروج سريعا من موقف ضعفهم ، وفى انشاء ميليشيا وطنية من ١٠٠.٠٠٠ عضو ، ومن تنظيم مظاهرات شعبية ، ضد الوزارة ، استند إليها فيشنسكى ، Vychinski ، مندوب ستالين . وكان فيشنسكى ، عندنهاية شهر فبراير ١٩٤٥ ، هو سيد بوخارست ، نتيجة لوجود الحماية السوفيتية ، ووضع على رأس الحكومة رئيس « جبهة الكادحين » ، جروزا Gróza ، والذى أعطى الوزارات الهامة (الداخلية ، العدل ، الاقتصاد الوطنى) للشيوعيين ، أما الليبرالى تاتارييسكو Tatarescu فإنه بدأ كرهينة فى وزارة الخارجية . ولقد عمل الشيوعيون وأعوانهم على التحرك بحذر ، حتى لا يثيروا ذعر الغربيين ، ولا يدفعوا الملك المنحصر فى صمت ووحدته فى سينايا الى آخر طاقته ، وحصلوا ، فى انتخابات ١٩ نوفمبر ١٩٤٦ ، على ٧٢٪ من الأصوات . وبعد معاهدة باريس (التنحلى عن جزء من دبروجة ومن بيسارابيا ، ولكن إعادة الحصول على ترانسلفانيا) ، عملوا على زيادة تشدد موقفهم : فوضعوا الحزب الوطنى الفلاحى والحزب الوطنى الليبرالى ، خارج القانون ، وأعدوا القضايا ضد رؤسائهم وحق ضد مايسو

Maniu الشعبي ، والذي حكم عليه بالسجن المؤبد . وأخيراً ، ونتيجة للانذار الذي وجهه كل من جروزا ودج ، استقال الملك في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧ ، وأصبحت رومانيا جمهورية شعبية ، منحت نفسها دستوراً ، في شهر أبريل ١٩٤٨ ، في اليوم التالي لتكوين وحزب العمال المتحدة (تجمع شيوعي واشتراكي) ، وقامت بانتخابات للمجالس الوطنية الكبير .

وفي الحزب (٩٣.٠٠٠ كم مربع ، مع ٢٠.٠٠٠ نسمة) ، واجه وصول الشيوعيين للسلطة أكبر عقبات ، نتيجة لقلة أعدادهم ، ولعداء الرأي العام لهم ، ولوجود الاتجاه التقليدي المعادي للروس (والذي غذاه الإحتلال العسكري ومساوئ معاهدة باريس) ولشعبية وحزب صغار الملاك والبورجوازيين المستقلين ، والذي كان يقوده فرنك ناجي Ferenc Nagy ، والذي جمع ٥٧٪ من الأصوات ، في إنتخابات ٤ نوفمبر ١٩٤٥ ، ضد ١٨٪ الاشتراكيين ، و ١٧٪ للشيوعيين . وكان الأمر يحتاج إلى إصرار فوروشيوف ، رئيس لجنة المراقبة الخاصة بالحلفاء ، لكي يحصل الحزب الشيوعي ، في الوزارة الائتلافية ، على منصب نائب رئيس (من أجل راكوزي Rakosi) ، وعلى وزارة الداخلية ، وحيث سيستعد كل من إمر ناجي Imre Nagy ، ثم راجاك Rajk ، وعلى رأس البوليس السياسي ، (A. V. O.) للزحف على السلطة . وأعلنت الجمهورية في أول فبراير ١٩٤٦ ، ووافقوا على دستور مؤقت في يوم ٦ . وعند نهاية شهر فبراير ١٩٤٧ ، قام راجاك بجعل السوفييتيين يلقون القبض على السكرتير العام لحزب الأغلبية ، بيلا كوفاكس Bela Kovacs ، الأمر الذي دفع ف ناجي F. Nagy رئيس مجلس الوزراء ، إلى الانسحاب بعد بضعة أشهر . أما منافس الشيوعيين فإنهم تم القضاء عليهم شيئاً فشيئاً ، وطبقاً لما أسماه راكوزي «تكتيك سالامى» . ومع ذلك ، فلم يحصل الشيوعيون ، في إنتخابات ٣١ أغسطس ١٩٤٧ ،

إلا على ٣٣٪ من الأصوات، أما بقية الأصوات فقد توزعت بين حلفائهم المؤقتين، وبين خصومهم العنيدين. فحاولوا عندئذ تقوية أنفسهم، عن طريق إبتلاع الحزب الاشتراكي؛ وفي شهر يونيو ١٩٤٨، وافقوا على اشتراكيو اليسار أخيراً على أن ينضموا إليهم في «حزب العمال المجري»، مع راكوزي كسكرتير عام. وعند نهاية العام، كان لا يزال عليهم أن يشبّثوا أنه كانت لهم حقيقة السلطة.

أما بالنسبة لألمانيا الشرقية (١٠٨٠.٠٠٠ كم مربع، مع ١٦.٠٠٠.٠٠٠ نسمة)، فإن الأمر لم يكن يتعلّق، في ذلك الوقت، بتحويلها إلى دولة؛ فكانت تحت الإشراف والإدارة العسكرية السوفيتية. ولكنهم سمحوا بنشأة الأحزاب فيها: المسيحي الديمقراطي، والليبيرالي الديمقراطي، وبخاصة الحزب الاشتراكي الموحد S. E. D.، والذي جمع، منذ عام ١٩٤٦، الاشتراكيين والشيوعيين؛ ووصل عدده في عام ١٩٤٧ إلى ١.٨٠٠.٠٠٠ عضو وأخيراً، وفي شهر ديسمبر ١٩٤٧، اجتمع «مؤتمر الشعب الألماني»، والذي سيكون مندوبيه هم أساس البرلمان والجبهة الوطنية.

وكانت ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا هما اللتان تطرحان أصعب المشكلات، من وجهة النظر الداخلية، وكذلك على المستوى الدولي، بسبب صفاتها الخاصة: المشاركة في الكفاح المشترك على أراضيها وإلى جانب جيوش الحلفاء، والمقاومة العنيفة للألمان، وتوغل جذور كل الاتجاهات السياسية التقليدية، وأهمية طائفتها الاقتصادية، وموقعها الجغرافي الممتاز. وعلاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الألمان البولنديين، قد ظل معادياً للسوفيت، بكل عنف، ولأسباب تاريخية وسياسية، ودينية؛ وإذا كانت هيبة الجيش الأحمر كبيرة عند التشيكوسلوفاكيين (ورغم التخلص عن أوكرانيا قبل الكرباتية)، فإنهم ظلوا مع ذلك متمسكين بالمبادئ الليبيرالية، وبالجمهورية الأولى؛ ورسالتهم الخاصة بالانصال السلمي بين الثقافات والأيديولوجيات الأوروبية.

وفى بولندا (٣١٢.٠٠٠ كم مربع ، مع ٢٤.٠٠٠.٠٠٠ نسمة) ، كانت المفاوضات الصعبة قد انتهت بتشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية ، اعترف بها فى شهر يوليو ١٩٤٥ ، وظهر فيها ممثلين عن ستة أحزاب . وأتى ميكولايزيك Mikolajczyk من لندن وأصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للزراعة ؛ ولكن الوزارات المهمة ظلت مع الشيوعيين وحلفائهم: بيروت Bierut ، وأوسبكا مورافسكى Osobka - Morawski ، وجمولكا Gomulka (السكرتير العام للحزب الشيوعى ، ونائب رئيس المجلس ، ووزير الاقاليم التى إسترجعت فى الغرب) ؛ أما الجيش والشرطة السياسية فانها كانتا تحت السيطرة الكاملة لزعيمى Zymierski ، ولرادكيويز Radkiewicz ورغم إستمراره فى الظهور فى الحكومة ، فإن حزب الفلاحين لميكولايزيك قد وضع جانباً بالتدريج ، واتهم بأنه لا يدافع إلا عن المصالح الانجلو أمريكية . وحاول أن يحصى أعوانه بأن طلب اليهم — الاجابة د بلا ، على السؤال الاول (د هل توافق على إلغاء مجلس الشيوخ ؟) وذلك فى استفتاء ٣٠ يونيو ١٩٤٦ (وكان السؤالان الآخران بشأن الاصلاحات الاقتصادية والحدود الغربية) ؛ ولكنه وجد نفسه أمام النتائج الرسمية ، التى أعلنت ٦٨ ٪ د نعم . . ولذلك فإنه احتج ، بلا جدوى ، ضد الانحرافات وأعمال العنف التى وقعت فى الحملة التى سبقت انتخابات شهر يناير ١٩٤٧ المدايت ، والتى انتهت بانتياره : ٢٨ مقعداً من ٤٤٤ . وهذا المجلس ، الذى انتخب لمدة خمس سنوات ، وافق على دستور مؤقت فى شهر فبراير ، وإختار بيروت كرئيس للجمهورية ، وأصبح كيرانكيويز Cyrankiewicz ، الاشتراكي ، رئيساً للمجلس . ولما تأثر ميكولايزيك من المحاكمات التى بدأت فى الدول الاخرى ضد أعداء الشيوعيين ، وأعتقد أنه سوف يقبض عليه بدوره ويحاكم ، سافر إلى الغرب فى شهر أكتوبر ، تاركاً بولندا تحت سلطة ذلك الائتلاف الشيوعى الاشتراكي ، والذي عمل ، منذ شهر ديسمبر ١٩٤٨ على إنشاء حزب العمال الموحد .

وفى تشيكوسلوفاكيا (١٢٨٠٠٠ كم مربع، مع ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢٣٠٠ نسمة)، حاول بينيش Benes ، رئيس الدولة أن يحافظ على احترام الاشكال الشرعية ، والتوازن بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية وبين الغرب ، وعلى برنامج كوشيتش . ولكن الحكومة التى كانت قد تشكلت فى براغ ، بعد تحرير العاصمة (٩ مايو ١٩٤٥) ، كانت برئاسة فيرلينجر Fierlinger ، الاشتراكي الديمقراطي ، وكانت تشمل على ممثلين لكل احزاب الجبهة الوطنية ، فكان جوتوالد Gottwald رئيس الحزب الشيوعى ، فيها ، نائباً أول لرئيس المجلس . وفى المجلس التأسيسى المنتخب فى ٢٦ مايو ١٩٤٦ لمسدة عامين ، كان للشيوعيين (٣٨ ٪ من الاصوات) والاشتراكيين الديمقراطيين (١٢٢ ٪) بالكاد الاغلبية المطلقة (١٥٣ مقعداً من ٣٠٠) . وعهد بينيش برئاسة الحكومة الجديدة لجوتوالد : فن ٢٦ وزير ، كان هناك ٩ شيوعيون ، و ٣ اشتراكيون ديمقراطيون ، و ١٢ معتدلون ، و ٢ بدون احزاب ، وكانا يتمتعان بهيمنة كبيرة (جان مازاريك Jan Masaryk ! لوزارة الخارجية ، والجنرال سفوبودا Svoboda للدفاع) . ولكنه لم يتمكن من تهاشى نتائج الأزمة المعقدة التى وقعت فى عام ١٩٤٧ ، والى سرعان ما أخذت أبعاداً دولية لها دلالتها : عدم رضا فى سلوفاكيا وحيث لم يكن الشيوعى هوساك Husak إلا ٢٧ ٪ من الاصوات ، وحيث كانت عملية تنفيذ الحكم فى المونسونيين تيزو Tiso قد قسمت بين الناس فى تفكيرهم ، فعند الاشتراكيين الديمقراطيين انتصار مؤقت لإتجاه لوشمان Lausman على إتجاه فيرلينجر Fierlinger الذى كان يرغب فى زيادة التمازج مع الشيوعيين ؛ وصعوبات إقتصادية بالنسبة لسوء المحصول ومع العجز المتزايد فى التجارة الخارجية والى يتزايد إتجاهها صوب الغرب . وفى شهر يوليو ، اضطرت الحكومة الى أن تراجع أمام وخزات ستالين الى مندوبية ، وتعتقد اتفاقية تجارية مع اتحاد الجمهوريات

السوفيتية، وتلقى اشتراكها، والتي كانت قد أعلنت عنه، مؤتمر يعقد في باريس بشأن خطة مارشال.

ولما كان المعتدلون يخشون من الانتخابات، التي كان الشيوعيون يعدون لها بنشاط، فإنهم وضعوا، بموافقة بينيش، خطة تهدف لإبعاد منافسيهم من الحكومة. وفي ٢٠ فبراير ١٩٤٨، قام ممثلهم الإثنى عشر بتقديم إستقالتهم، بنية التسبب في تشكيل وزارة جديدة. ولكن لم يتبعهم لا الاشتراكيين الديمقراطيون، ولا كذلك مازاريك وسقوبودا الذي كان قد انضم سراً إلى الحزب الشيوعي. وتحولات عملية لاستخدام القوة بالنسبة إليهم إلى كارثة: وتمكن الشيوعيون من أن يعتمدوا على جماهير سكان المدن، التي جندتها لجان المشروعات، والحركة النقابية الثورية، والتي كان المحرك لها هو زابوتوكي Zapotocky، والذين قرروا إضراباً لمدة ساعة يوم ٢٤، ثم قاموا بمظاهرة كبيرة في ميدان فينيشسيالاس بعد ظهر يوم ٢٥. وهنا جاء جوتوالد وأعلن للجماهير أن بينيش، أمام فشل المشروع، قد وافق على إستقالة الإثنى عشر؛ وأن الشيوعيين والاشتراكيين، في الوزارة الجديدة، سوف يحتفظون بثلاثي الوزارات، أما بقية الوزارات فسوف تعطى للمعتدلين الذين يقبلون البقاء في الجبهة الوطنية. وصدرت المجلس بالثقة بـ ٢٣٠ صوتاً من ٢٥١ نائباً، الحاضرين يوم ١٠ مارس، وذلك بعد بضع ساعات من الموت الغامض لمازاريك. ونتيجة لإبعاد القيادات غير الموثوق بها تماماً، وللموافقة على دستور جديد (٩ مايو) ولانتصار الجبهة الوطنية في إنتخابات ٣٠ مايو (٨٩٪ من المصوتين). ترك بينيش الحياة السياسية (وتوفي يوم ٣ سبتمبر)، ولانتخب جوتوالد رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات يوم ١٤ يوليو، وأخذ مكانه زابوتوكي على رأس الحكومة. وقام الحزب الشيوعي يوم ٢٧ يونيو بضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ومنذ

ذلك الوقت أصبح الحزب الشيوعى هو المسيطر بالسكامل على الجبهة الوطنية (والتي وجد فيها كذلك اشتراكيين وطنيين ، وشعبيين وحزبين سلوفاكيين صغيرين) وعلى الدولة كلها .

٢ - التغيرات الاولى الاقتصادية والاجتماعية (١٩٤٥ - ١٩٤٨) :

وفى خط موازى لهذا التطور، تم تحقيق تغيرات عميقة فى البنيان لإبتداء من الحالة التى نتجت عن الحرب ، وإحتلال الأعداء ، وإضطرابات التحرير ، فعلاوة على الفقد البشرى، والذى كان ثقيلا بنوع خاص فى بولندا وفى يوجوسلافيا، تصاف عمليات تخريب ونقل المحاصيل والبساتين والتجهيز الصناعى ووسائل المواصلات . وإستشرت الفوضى النقدية والتضخم فى كل مكان . وإذا كانت يوجوسلافيا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا قد حاولت بدرجات متفاوتة القيام بعملية تثبيت فى عام ١٩٤٥ ، فإن الأزمة المالية كانت فظيعة فى رومانيا حتى نهاية عام ١٩٤٧ ، وأكثر من ذلك أيضاً فى المجر وحيث أصبح الدولار ، فى وقت جعل الفورينت يأخذ مكان البنجوى ، فى شهر أغسطس ١٩٤٦ ، يساوى ثلاثين مليار مليون من البنجوى . وعند المنهزمين ، زاد من خطورة الصعوبات أنصبة الحرب التى كانت المعاهدات والاتفاقيات قد حددت قيمتها ، ونتيجة لعمليات الاستيلاء السوفيتية (فى المجر، ثلثى الدخل القومى لعام ١٩٤٦) والتى استمر بعدها نشاط الشركات المشتركة، المكلفة بأن تستغل على الشيوع الموارد المحلية فى صالح اتحاد الجمهوريات السوفيتية (فحصات سوفروم بترول على ثلث لإنتاج رومانيا ؛ والوسموت A.G. على بجموع إنتاج اليورانيوم فى المانيا الشرقية) . أما المنتصرون فانهم أفادوا من التعويضات التى دفعت لإيهم بواسطة المهزومين ، ومن معونات U.N.R.R.A. التى كانت ذات نفع كبير بنوع خاص لكل من بولندا ويوجوسلافيا .

أما الإصلاحات التي وافقت عليها الجبهات الوطنية فإنها طبقت بسهولة ،
 إذ أن ضحاياها كانوا قد تركوا البلاد أو حاولوا أن يفسدهم الناس (الألمان ،
 والمتعاونون ، والارستقراطيون ، وكبار البورجوازيون) . وفي المجال الزراعي
 هدفت لا إلى جعل العمل في الأرض جماعياً ، ولكن إلى « تجميع » الملكية الزراعية
 عن طريق وضع حد أعلى قانوني (فيما بين عشرين وخمسين هكتار بشكل عام)
 ووضع حد أدنى يأمون فيه (خمسة هكتارات) . وكانت هامة في تلك المناطق
 التي كانت الملكيات الزراعية الكبيرة تحتل مكاناً أساسياً فيها : ففي بولندا ،
 إستتبع مرسومات ٦ سبتمبر ١٩٤٤ و ٢٥ يوليو ١٩٤٦ (وهذه الأخيرة
 نخاضة بأقاليم الغرب) إعادة توزيع ٦ مليون هكتار على ١٢٠٠.٠٠٠ أسرة ؛
 وفي المجر ، تمكنت ١٥٠.٠٠٠ أسرة ، بتطبيق مرسوم ٢١ مارس ١٩٤٥ ، من
 إقتسام ثلاثة ملايين هكتار ، أي ثلث المساحة الإجمالية ؛ وفي ألبانيا ، (أغسطس
 ١٩٤٥) أعطوا ٣٠٠.٠٠٠ هكتار لـ ٦٠.٠٠٠ أسرة . وفي يوجوسلافيا ،
 مس الإصلاح (أغسطس ١٩٤٥) في المكان الأول بملكيات الألمان والكروات .
 وفي بلغاريا وحيث لم يمس الإصلاح إلا ٠.٥ / من الأراضي ، وفي رومانيا
 (مارس ١٩٤٥) وحيث قاموا بتوزيع ١٥ / . (١٢٠٠.٠٠٠ هكتار على
 ٨٥٠.٠٠٠ أسرة) زادت خطورة تفتيت مساحات الأرض حدة . أما في
 ألمانيا الشرقية فإنهم وزعوا على ٥٥٠.٠٠٠ أسرة ما يزيد على ٣٢٠٠.٠٠٠
 هكتار أخذت من المزارع التي تزيد على مائة هكتار . وفي تشيكوسلوفاكيا ،
 قنعوا في أول الأمر بالإستيلاء على أراضي الألمان في السوديت ، وفي سلوفاكيا
 وعلى أراضي عدد معين من المتعاونين والمجر ؛ ولم تقم حكومة جوتواله بتحديد
 مساحة ملكية الأراضي بخمسين هكتاراً إلا في ٢٩ أبريل ١٩٤٨ .

أما تأميم وسائل الإنتاج والتبادل فإنها تمت بسرعات وبنسب متفاوتة ،

وكانت السيطرة الفعالية على المنشآت الرئيسية قد سبقت أمر إصدار الاجراءات التشريعية . ففي تشيكوسلوفاكيا تقرر ، ومنذ ٢٥ أكتوبر ١٩٤٥ ، أمر تأمين المصارف ، وشركات التأمين ، والمناجم ، والمصانع التي تضم أكثر من ٤٠٠ عامل ، وفي عام ١٩٤٥ ، كانت الدولة تشرف على ٧٠٪ من الصناعة و ٥٠٪ من التجارة الخارجية ؛ وفي عام ١٩٤٨ ، امتدت التأمينات الى المشروعات التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا . وأخذت اجراءات راديكالية في يوجوسلافيا (قانون ٥ ديسمبر ١٩٤٥) وفي ألبانيا ، وفي بلغاريا (ديسمبر ١٩٤٧) ، وفي المجر (أربعة مراحل من شهر ديسمبر ١٩٤٥ الى شهر مارس ١٩٤٨ ، المناجم ، والصناعات الثقيلة ، والمصارف ، والمشروعات التي يعمل أكثر من ١٠٠ عامل) وفي بولندا ، لم يترك قانون ٣ يناير ١٩٤٦ للقطاع الخاص إلا المشروعات التي يقل عدد عمالها عن ٥٠ ؛ ولكن الصعوبات الاقتصادية أجبرتهم على رفع الحد الأعلى الى ١٠٠ وحتى ٢٠٠ شخص وعلى ترك مكان للدافع الشخصي ، ولم تتمكن الدولة من الاشراف على الجزء الأكبر من الاقتصاد إلا عند نهاية عام ١٩٤٨ فقط ، أما بالنسبة لرومانيا ، وباستثناء تأمين بنك الدولة ، فانها حافظت على الوضع القائم ، وظل القطاع الخاص يضمن ٩٠٪ من الإنتاج الصناعي .

واقدرنا نقشت مسألة التخطيط بنشاط من جانب رجال الاقتصاد ، ولكنه طبق بحذر في شكل خطط ذات مدى قصير . وإنظرت رومانيا حتى نهاية عام ١٩٤٨ من أجل تحديد خطة عام واحد ؛ وكانت يوجوسلافيا وحدها التي بدأت منذ عام ١٩٤٧ خطة خمسية على النسق السوفيتي . وعند نهاية ١٩٤٦ أو في بداية ١٩٤٧ قدمت تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا خطتين لمدة عامين ، وبولندا والمجر خططا لثلاث سنوات . وكانت هذه الخطط أكثر طموحا ، وصدت من ٣٥٪ الى ٤٥٪ من الاستثمارات للصناعة الثقيلة ، وسمحت بشكل عام باصلاح التخريب

الأكثر خطورة ، وبالوصول إلى ، وحتى تجاوز ، إنتاج ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، واكتنفا ، وباستثناء البحر ، لم تتمكن من أن تتحقق بالكامل ، وحقق متوسط مستوى معيشة السكان قليلا من التقدم .

وفي بضع سنوات ، تم تحقيق تغيير اجتماعي حقيقي . فقد انبلاء ، ورجال الدين ، وبورجوازية الأعمال ، كل نفوذ سياسي وإقتصادي ، وأصبحت عملية اختيار القيادات العسكرية وطريقة تفكيرها جديدة تماما ، وأصبح على البورجوازية الصغيرة أن توائم نفسها حتى تتمكن من العيش ، والنخبة موزعة بين تيارات متعارضة — أصبح المسؤولين الجدد يأتون من بين المثقفين الثوريين وبخاصة من بين قيادات العمال — ، ووصل الفلاحون بدرجة كبيرة إلى الملكية العقارية ولكنهم كانوا قلقين من جماعية الفلاحة ، ومن مسألة الأولوية المعطاة للتجهيز الصناعي ، وأصبحت البروليتاريا في المدن فخورة بأنها أصبحت الدعامة الرئيسية للنظام ، ولكنها كانت شديدة التمسك بتحسين ظروفها المادية وباحترام كرامة العمل .

٣ - إنشاق يوجوسلافيا وتوحيد الكلمة (١٩٤٨ - ١٩٥٣) :-

أتمت عملية تكثيف الحرب الباردة ، وعودة سقوط الستار الحديدي ، انفصال الديمقراطيات الشعبية عن الغرب ، تلك الديمقراطيات الشعبية التي زادت من توثيق روابطها فيما بينها واتحدت من أجل أن توحد تنظيمها على نمط اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ودون أن تلتفت دائما إلى خصائصها الوطنية المميزة ، أو إلى احتياجاتها الخاصة بها . وضمن هذا التوافق منظمات للمجموع (الكومنفوم منذ شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، وللمجلس الاقتصادي للمعونة المشتركة ، أو الكوميكون ، منذ شهر يناير ١٩٤٩) ، وبخاصة عن طريق الاشراف السوفيتي وبواسطة المعاهدات الثنائية (بين الدول نفسها وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية وكل دولة) تهدف القضاء على الخلافات القديمة وتيسير الاقتصاديات . ولم تؤد

القطعية مع يوجوسلافيا إلا الى تدعيم هذه الانجازات وكانت جزئياً قد تم تعويضها عن طريق تقديم المانيا الشرقية ، والتي كانت خطواتها تدعيم خطوات الحرب الباردة : إصدار المارك الشرقى ، وحصار برلين الغربية (يونيو ١٩٤٨ - مايو ١٩٤٩) ، وإعلان الجمهورية الألمانية الديمقراطية (٧ أكتوبر ١٩٤٩) الذى أصبح ، وباتفاق جورليتز ، فى شهر يوليو ١٩٥٠ ، يعترف بالحدود الغربية لبولندا .

والأزمة اليوغوسلافية ، والتي كانت فى نفس الوقت سبباً ونتيجة ، لعبت دوراً أساسياً فى تصلب موقف المعسكر الاشتراكي . وكانت العلاقات السوفيتية اليوجوسلافية قد تدهورت بالتدريج عند نهاية عام ١٩٤٧ وبداية عام ١٩٤٨ : وتضايق ستالين من هدية ومن إتجاهات الاستقلال عند تيتو ، ومن نفوذه فى ألبانيا ، وربما كذلك من مشروعات الاتحاد الدانوبى والبلقانى التى كان يضعها مع ديميتروف Dimitrov ، وتضايق تيتو من الاشراف السياسى والعسكرى والاقتصادى الذى حاول لإتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يمارسه على دولته . ولإبتداء من شهر مارس ١٩٤٨ ، تم تبادل سلسلة من الخطابات السرية دون أن يؤدى ذلك الى تقريب وجهات النظر . وقررت حكومة بلجراد أنه على كل أجنبى بعد ذلك أن يمر عن طريقها اذا كان يرغب فى الحصول على معلومات عن حالة البلاد ، وأجابت موسكو على ذلك بسحب التقنيين المدنيين والعسكريين وبالتهديد بالناء الانفاقات الاقتصادية (د الاتحاد السوفيتى لا يساعد سوى أصدقائه) . ولما كان الحزب الشيوعى اليوجوسلافى قد رفض ، فى ١٧ مايو ، أن يشارك فى جلسة الكومنفرم التى تهدف محاكمته ، فان مقر المنظمة قد نقل من بلجراد الى بوخارست ، وتم اعلان قرار الفصل . ونشر قرار الاتهام فى الجريدة التشيكوسلوفاكية « ريدى برافو » يوم ٢٨ يونيو ، تم أعيد نشره يوم ٣٠ فى

جريدة « بوردا » ، جريدة الحزب الشيوعي اليوجوسلافي ، مع تنفيذ تفصيلي ، في شكل اجابة . وكان الحزب الشيوعي اليوجوسلافي متبها في نفس الوقت بأنه معاد للسوفيتية ، وبالدكتاتورية البيروقراطية ، وبإدخال الفساد في الجبهة الوطنية ، وبالتساهل مع القولاقي ، وبالسرية الزائدة في عمليات التأميم .

وظلت قرارات الكومنفورم التي حضت اليوجوسلاف على الثورة ، بلا جدوى : وكون الرأي العام كتلة وراء النظام ، وزادت شعبية تيتو على كل المستويات كما ظهر في المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اليوجوسلافي (عندئذ ٤٦٨٠٠٠ عضو) عند نهاية شهر يوليو . وأبعدت بضعة آلاف من أنصار الاتحاد السوفيتي من الإدارة ، ومن الجيش ، ومن الحزب ، واستمرت المحافظة على الهدوء في كل مكان . ومع ذلك ، فإن الصدمة العاطفية كانت عنيفة ، والنتائج الاقتصادية خطيرة للغاية . وبعد ألبانيا ، قامت الديمقراطيات الشعبية بقطع علاقاتها التجارية مع يوجوسلافيا ، التي اضطرت الى أن تتجه صوب الغرب ، وإلى أن تطلب منه القروض . وفي عام ١٩٥٠ ، أصبحت ٦٠٪ من تجارتها مع إنجلترا ، والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية ، والنمسا ، وأصبحت مبادلاتها مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر (٤٥٪) من المجموع في عام ١٩٤٧) تقريباً غير موجودة . ورغم الاتهامات السوفيتية ، فإن تيتو لم يتوقف عن أن يؤكد استقلاله الكامل تجاه الغرب ، وأعلن في خطابه ، يوم ١٠ يوليو ١٩٤٩ ، في بولا : « لنا لانيبيع ضميرنا ، ولكننا نبيع فقط نحاسنا ، وبالآلات التي نشتريها بهذه الطريقة من الغرب ، سنستمر في بناء الاشتراكية » . وعلى الصعيد الداخلي ، حرص على أن يمارس ، وحتى قرب عام ١٩٥٠ ، سياسة شديدة ، وبخاصة في الشؤون الاقتصادية ، لكي يؤكد على الخط الماركسي اللارثوذكسي ، في مواجهة الانتقادات .

ولم يبت الاتهامات بالاعتقالية Titisme دوراً كبيراً في عملية توحيد الكتلة
وبخاصة في المحاكمات السياسية التي زاد عددها حتى بعد وفاة ستالين . ولقد
شرحوا هذا التصلب بتكثيف الحرب الباردة وبالنظرية الستالينية الخاصة بزيادة
الخطورة التلقائية للتهديد الامبريالي وبصراع الطبقات ، حتى في النظم الاشتراكية ؛
وخدم مناخ الازمة الدولية في تقرير تدخلات مندوبى السوفيت في الميادين
الاكثر تنوعاً وأعلن سلافسكى Slansky ، السكرتير العام للحزب الشيوعى
التشيكوسلوفاكى في ٨ ديسمبر ١٩٤٩ : « ان الموقف تجاه الاتحاد السوفيتى هو
حجر الزاوية بالنسبة لكل شيوعى » .

... واتخذت إجراءات للتطهير ، ولم توجه ضد الاحزاب « البورجوازية » ، التي
كانت قد قضى عليها ، كما يبدو ، ولكن ضد الشيوعيين الذين لُتموا بالاتجاه
صوب التفتت ، وبالحيانة لأسباب عقائدية ، أو دولية ، أو شخصية . وكما
حدث في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فأنها أصابت الكثيرين من المناضلين
القدامى ، الذين كانوا قد عرفوا العمل السرى . وتناقضات ما قبل الحرب ،
وعاربين كانوا قد شاركوا في الحرب الاسبانية واتهموا بالتروتسكية
أو الفوضوية ، ورجال مقاومة كانوا قد ناضلوا في الغرب وفى معسكرات النازى ،
ويهود بأعداد كبيرة غير طيبة . وتسببت فى محاكمات علنية ، تم الاعداد لها
بعمليات استجواب مرهقة ، تميزت باهترافات صدمت ، وأثارت دهشة
أو احتقار ، رأى العام الوطنى ، والدولى ، ولانتهت الى عدد كبير من الاحكام
بالاعدام ، نشرتها عطايا الاذاعة والصحافة والمطبوعات . وفى نفس الوقت ،
رأت الاحزاب الشيوعية ، والتي كانت قد قامت بعملية ضم سرية ، والتي كانت
قد فضحت باندماجها فى عام ١٩٤٨ مع الاشتراكيين ، أن عدد أعضائها قد
تناقص ، وخضع للتجديد فى صالح العناصر الشابة ؛ ففي تشيكوسلوفاكيا ، هبط

هدد أعضاء الحزب الشيوعي من ١٨٠٠٠ إلى ٢٤١٨٠ في عام ١٩٤٨ إلى ١٩٨٩٠٠٠ في عام ١٩٥٤ ؛ وفي المجر من ١٥٠٠٠٠ إلى ٨٦٥٠٠٠٠. وفي حالات كثيرة أسرعوا بإصدار دستاير، أقل اقليمية : المجر (١٩٤٩) ؛ وألبانيا (١٩٥٠) ؛ ويونان ورومانيا (١٩٥٢). وتدعم الاتجاه المركزي ، وكذلك دور البوليس السياسي ؛ أما الاستقلال الذاتي أو المساواة بين بعض المجموعات البشرية (سلوفاك) فإنها أصبحت متهمة بطريق غير مباشر ،

وكان على الحياه الثقافية أن تتبع قواعد الواقعية الاشتراكية وتحكم على الاتجاهات الناقدة أو المتدهورة نتيجة الاتصالات مع الغرب . وكتب ريفيه Révai المجرى في عام ١٩٥٢ : ، ليس على الشعب أو الحكومة أو توائم نفسها مع ذوق وحكم الكاتب ، ولكن على الكاتب ألا يعمل لإلحاق البنيان الاشتراكي . وحاربوا تأثير الكنائس على الاساس العقائدي والاخلاقي ، وذلك في نفس الوقت الذي رفضوا لها كل دور سياسي . وحصلت الحكومات بسهولة على خضوع رجال الدين الارثوذكس (بلغاريا ، رومانيا ، يوجوسلافيا) ، والبروتستانت (جمهورية ألمانيا الشرقية ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا) ، والمسلمين (ألبانيا ، يوجوسلافيا) . ولكنها دخلت في صراع ضد المذهب الكاثوليكي : قطع العلاقات مع الفاتيكان ، إلقاء القبض على رجال الدين ، ترك المراكز الدينية شاغرة ، علمانية الممتلكات ، وزيادة الضرائب ، وإغلاق مراكز الدراسة ، وبعض الاديرة والكنائس ، ووضع تحديدات للتعليم الديني . وفي تلك الاماكن التي كانت الحياة الدينية مغروسة فيها جيداً ، استمر الاهالي بشكل عام في ممارسة عقائدهم رغم العقبات : الكاثوليك في بولندا ، والمجر ، وسلوفاكيا ، وكرواتيا وسلوفينيا .

وكانت نتائج هذا الانشقاق التي تسمى مؤثرة بنوع خاص على ألبانيا وكان ماركسا Hoxha قبر جاري منذ بعض الوقت أن يسحب نفسه من نفوذ

يلجرد ، وذلك في الوقت الذي كان فيه كسوكس Xoxe قد اقترح في شهر
أبريل ١٩٤٨ دخول بلاده في الاتحاد اليوجوسلافي . ومنذ اعلان القضاية ،
ألغى اتفاقاته مع تيتو ؛ ثم تشدد ضد منافسه السياسي : كسوكس ، الذي أعطوا
مكانه في وزارة الداخلية للجنرال شيهو Shehu ، وأبعدوه مع أنصاره وقت
المؤتمر الاول للحزب العمل ، الجديد (نوفمبر ١٩٤٨) ، وتمت محاكمته سريرا
ونفذ فيه الحكم في عام ١٩٤٩) . ومن ٣١ عضو في اللجنة المركزية ، لم يبق في
منصبه منهم إلا تسعة في عام ١٩٥٣ . وعندئذ أنشئت علاقات وثيقة مع اتحاد
الجمهوريات السوفيتية ، حتى على الصعيد العسكري (قاعدة غواصات في ساسينوي) .
وفي المؤتمر الثاني للحزب (أبريل ١٩٥٢) بدا أن القوة الضخمة التي يديرها
هو كسا لا ينازها أحد .

ولم تكن القلقة أقل من ذلك في المجر ، وحيث لم يعان عن الانتصار
الشيوعيين ، والذي كان التنبؤ به من وقت طويل ، إلا في وقت انتخابات
١٥ مايو ١٩٤٩ . واستمرت عمليات التطهير والكبت ما يقرب من أربع سنوات ،
وقام بها راكوزي وأعرانه : فاركاس ، وريفيه . وكانت القضية الأكثر ضخمة
هي قضية راجك ، الوزير السابق للداخلية ، ثم وزير الخارجية ، الذي ألغى
القبض عليه في شهر يونيو ١٩٤٨ ، وحوكم عليه أنه تيتو ، وحميل أنجلو أمريكي ،
ومعادي للسوفيت ، وتم تنفيذ الحكم فيه ، مع كثيرين من زملائه ، في شهر
سبتمبر . وخرج نص الدفاع والاعترافات بلغات عديدة ، في شكل كتاب
أزرق ، الأمر الذي ردت عليه يوجوسلافا بمشرد كتاب أبيض ، . وبعد
فترة ، طالب المؤتمر الثاني للحزب ، في شهر فبراير ١٩٥١ ، بعمليات إلقاء
قبض جديدة ، كان منها إلقاء القبض على كالاي Kallai وكادار Kadar ، اللذان
عذبنا في السجن . ولم يتداء من شهر أغسطس ١٩٥٢ ، جمع راكوزي ، كما فعل

سبائين، وبين وظائف السكرتير العام للحزب ورئيس المجلس. واتخذت اجراءات ضد كبار رجال الدين الذين تحدثوا ضد العلبانية. وحكم على المونسنيور ميندسزنتى Mindszenty ، رئيس اساقفة بودابست، في شهر يناير ١٩٤٩ بالسجن المؤبد (وسمي وضع تحت الإقامة المراقبة في ١٩٥٥). ولكر الكثيرين من بين رجال الدين وافقوا على الحل الوسط الذي اقترحتة الدول في عام ١٩٥٠.

وتلت عملية القبض على راجك، في بلغاريا، ومنذ شهر يونيو ١٩٤٩، عملية إلقاء القبض على كوستوف Kostov ، الرئيس السابق لمجلس الوزراء، والشيعوى منذ ثلاثين عاماً، وانهم بأنه كان متعاوناً، ثم هميلاً لانجلترا. ورغم أنه — وأمام دهشة الحاضرين — قد رجع وقت المحاكمة عن اعترافاته، فإنهم قد حكموا عليه، ونفذوا الحكم في شهر ديسمبر، ونشروا في «كتاب بى»، مع ثائق أخرى، طلبه العفو الذى أكد اعترافاته، ولكنهم اعتبروه، فيما بعد، على أنه مزور.

وفى ألمانيا الشرقية وحيث كان اعلان جمهورية ألمانيا الديمقراطية R.D.A. لا يزال حديث العهد، وحيث كانت انتخابات اكتوبر ١٩٥٠ قد أفسدت ١٩٤٧. من الأصوات للجبهة الوطنية، كان الحزب الاشتراكى الموحد S.E.D. مسيطراً بشكل كامل على الموقف، وكان تحت ادارة رئيسية المشتركين بيك Pieck و جروتوول Grotowohl (الذين كانا، علاوة على ذلك، رئيس الدولة، ورئيس الحكومة) وكذلك البريخت Ulbricht سكرتيره العام. وكانت عمليات الطرد من الحزب عديدة، ولكنه لم تكن هناك أحداث كثيرة مشابهة لتلك التى كانت قد وقعت فى الدول القريبة من يوجوسلافيا: وكان الضحايا الرئيسيون يتمثلون فى دالم Dahlem ومركر Merker والذين ألقوا القبض عليهما فى عام ١٩٥٠ بتهمة أنهما من العملاء الأمريكيين، وهن الصهيونيين.

وفي بولندا ، لم تصدر عمليات الإبعاد على أساس وجود علاقة مع « عصابة تيتو » ، ولكن لاستناداً إلى الخطر الذي يمثله هنا أيضاً ، وفي أنظار السوفييتيين ، تلك الاشتراكية ذات الوحي الوطني . ومنذ ١٩٤٨ ، اضطر جومولكا Gomulka ، أحد رؤساء المقاومة السابقين ، إلى تقديم نقد ذاتي ، وإن كان الحق ، محدوداً ، وأن يترك السكرتارية العامة لبيروت ، الذي أصبح هو كذلك رئيساً للدولة (١٩٤٧ — ١٩٥٢) ، ثم رئيساً لمجلس الوزراء (١٩٥٢ — ١٩٥٤) . وفي شهر نوفمبر ١٩٤٩ ، اتهموه بأنه أساء إدارة أقاليم الغرب ، وخرب « البرنامج الاشتراكي لإعادة بناء الريف » ، فابعده مع كليسكو Kliszko والجنرال سبياشالسكي Spychalski ، وسجنوه من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٤ ، ولكن دون أن يقدموا أية قضية ضده . وقام من جانبه الجنرال روكوسوفسكي Rokossovski بتطهير الجيش ، وحكم على مجموعة من الجنرالات بتهمة الخيانة . وإصطدمت الحركة المعادية لرجال الدين بمقاومة رجال الدين الذين يقودهم مونسيور ويسنكي Wyszynski (كردينال منذ عام ١٩٥٢) وبمجموع كان يضم ٩٠ ٪ من يمارسون الشعائر الدينية ، والذي كان يرى أن الكنيسة كانت ملتزمة دائماً بالمصالح الوطنية . ومنذ عام ١٩٤٩ ، كانت العلاقات دائماً مشدودة ، ولكن القوتين الموجودتين عرفتا كيف تعملان على تحاشي القطيعة (الحل الوسط في ١٤ أبريل ١٩٥٠) . وكانت الصدامات مركزة على العلاقات مع الفاتيكان ، والتعيينات (مشكلة الأراضي الألمانية السابقة) ، والممتلكات والضرائب ، والتعليم ، والمظاهر الخارجية لممارسة الشعائر ، وبناء السكنائس ، والحماية التي تعطيها الدولة لمن ينضمون للكنائس (منظمة كاريتا ، ومجموعة باكس) . وفي رومانيا كانت الأخطاء السياسية قد ظهرت في شكل داخلي تماماً : فيبدو أن جهرجور — دج قد حركته الطموحات الشخصية حين

أمر بإلقاء القبض في عام ١٩٤٨ على باتراسكانو ، المناضل القديم ، ورجل المقاومة النشط ، ثم جعلته بعد ذلك يبعد في عام ١٩٥٢ منافسيه الرئيسيين ، والذين كانوا ، أنفسهم « موسكوفيين ستالينيين » : أنا بوكر ، لوكا ، جورجسكو . وفي هذا التاريخ ، كان دج ، السكرتير العام للحزب ، ورئيس المجلس ، قد نجح في أن يوفق في نفس الوقت بين العطف السوفيتي وبين الشعوب الوطني الروماني .

وعلى العكس من ذلك ، فإن تشيكوسلوفاكيا قد عرفت في نفس الوقت تأثيرات إيجابيات تيتو ، وكذلك الخلافات الشخصية ، والتي جسدت في المحاكمات التي أثارت المشاعر ، والتي أخذت أبعاداً طويلة . ولقد تم أخيراً شرح بعض مظاهرها ؛ أما الباقي فلا يزال غامضاً . وفي مرحلة أولى ، عهد جوتوالد بعملية التطهير إلى سلانسكي ، السكرتير العام للحزب منذ عام ١٩٤٦ ، وإلى كوبريفكا Kopriva ، وزير أمن الدولة . وترجمت عن طريق إلقاء القبض ، فيما بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥١ على الكثير من المسؤولين السياسيين ، وكبار الموظفين ، ورجال الصحافة والمثقفين . وكان من بينهم الكثيرون من السلوفاك (كليميتس Clementis الوزير السابق للخارجية ، وهو ساك Husak رئيس مجلس المندوبين) ومواطنون من أصل يهودي . وفي شهر نوفمبر ١٩٥١ ، كان دور سلانسكي نفسه وبمجموعته . وفي وقت القضية الضخمة التي وقعت في شهر نوفمبر ١٩٥٢ ضد ١٤ من المتهمين (٢ تشيك ، وكليميتس السلوفاك ، و ١١ من أصل يهودي من بينهم سلانسكي) ، اعترف هؤلاء علناً بالجرائم التي وجهت إليهم ؛ فحكم على واحد عشر من بينهم بالإعدام ، وعلى ثلاثة (لندن ، لوبل ، وهاجو Hajdu) بالسجن المؤبد . ووقعت عملية لتطهير الجيش كذلك ؛ وإضطرب الجنرال سفوبودا Svoboda إلى ترك وزارة الدفاع الشيوعية Copicka ، نسيب جوتوالد . وتسببت

معارضة كبار رجال الدين الكاثوليك في إلقاء القبض على مونسيثور بيران Beran رئيس أساقفة براغ (١٩٤٩) ، وإجبار القسس على القسم بالولاء . وأصدر الكرسي البابوي قراره ضد العمل الكاثوليكي ، الذي قام به الأب بلوجار Plojhar ، عضو الحكومة ، والذي أوصى بالانضمام إلى النظام .

وإبتداء من عام ١٩٤٩ ، سارت الديمقراطية الشعبية على سياسة إقتصادية زائدة الطموح ، وتشرف عليها الدولة بالكامل ، وتخفض لتخطيط على مدى طويل ، كما هو الحال في إتحاد الجمهوريات السوفيتية . وهذه الخطط الخمسية ، التي وضعتها اللجان القوية للدولة من أجل التخطيط ، بدأ تطبيقها منذ أول يناير ١٩٤٩ في تشيكوسلوفاكيا وفي بلغاريا ، وفي أول يناير ١٩٥٠ في المجر . وفي حالات كثيرة ، هدفوا إتمام تنفيذ الخطة عند نهاية عام ١٩٥٥ ، حتى يتفق ذلك زمنياً ، في البداية والنهاية ، مع الخطة السوفيتية : الخطة الستية الجو لاندية (١٩٥٠ — ١٩٥٥) ، والخطط الخمسية في ألمانيا ، ورومانيا ، وجمهورية المانيا الديمقراطية (١٩٥١ — ١٩٥٥) . ورصدت الخطط إستثمارات مرتفعة للغاية (١٧ ٪ إلى ٣٠ ٪ من الدخل القومي السنوي) ، والذي كان الجزء الأكبر منه لا يزال يذهب إلى الصناعة الثقيلة . وكان على هذه الصناعة الثقيلة أن تنمو بنسبة ١٢ ٪ إلى ١٣ ٪ في العام ؛ ولكن حتى هذه المعدلات اعتبرت على أنها غير كافية ، وزيدت في أثناء التطبيق ، وبخاصة في الدول القليلة التصنيع (٢١ ٪ في بلغاريا ؛ ٢٦ ٪ في المجر ، و ٣٠ ٪ في ألمانيا) . وقاموا ببناء مجمعات تعدينية : زتالينفاروس SztaInvaros في المجر ، ونوا هوتا في بولندا وديتروفو في بلغاريا . وبدؤوا تعاوناً بين المناطق الصناعية المنفصلة عن بعضها بواسطة حدود الدول : بوهيميا وسيليزيا . ولقد تضاعف الإنتاج ضعفين أو

ثلاثة أضعاف على الأقل عما كان عليه قبل الحرب ؛ وفى كل مكان أصبح ما لا يقل عن ٩٢ ٪ منه ، ومنذ عام ١٩٥٠ بين يدي الدولة (إلا فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية : ٧٥ ٪) ؛ وفى كل مكان ، أصبح يمثل ، فى القيمة ، وقرب نهاية ١٩٥٣ ، ما بين نصف وثلاثة أرباع الانتاج القومى .

وزاد مستوى المعيشة المتوسطة بسرعة أكثر مما كان يحدث فى السنوات السابقة ، وعلى الأقل فى المدن ، وإن كانوا قد طلبوا مجهوداً ضخماً من العمال . وأصبحت تشريعات العمل أكثر صرامة ، وبدؤوا فى محاربة تحريك العمال واتهامهم إلى النقيب : فى بولندا ، أصبح التأخير لمدة عشرين دقيقة يستتبع غرامة تعادل يوم عمل وعدم دفع الساعات الإضافية . وفى كل مشروع ، أصبح يمثل الحرب يأخذون سلطات متفوقة ؛ واستخدموا النقابات قبل كل شيء « كأحزمة للتوصيل » ؛ ووسعوا من مروحة الأجور (فى تشيكوسلوفاكيا ٥٠٠ ر. ٤ كورونا فى الشهر للدير ، و ٢٥٠ ر. للعامل اليدوى) وعمدوا ممارسة أن يكون الأجر مربوطاً بالانتاج ، وطرق الدوافع الاشتراكية ؛ والتجسوا كثيراً إلى الأيدي العاملة الآتية من الريف ، وإلى النساء . وارتفعت لإنتاجية العمل بما يقرب من ٥٠ ٪ . ولكن نوعية المصنوعات قاست ، وظلت السلع الاستهلاكية نادرة .

وكانت نقطة الضعف فى الزراعة . فطبقاً للخطط ، كان على الإنتاج أن يرتفع سنوياً بنسبة من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ فى تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا والمجر (٨ ٪ وقت إعادة تقييم المعدلات) ، و ٩ ٪ فى رومانيا ، و ١٣ ٪ فى بلغاريا . ولكنها تقدمت بنسب أكثر تواضعاً (١٢ ٪ فى المجموع فى المجر فيما بين عامى ١٩٤٩ — ١٩٥٣) ولم تتعد بكثير معدل أعوام ١٩٣٦ — ١٩٣٨ (نسبة ٦ ٪ فى بولندا فى عام ١٩٥١) . وعارض الفلاحون قدر إستطاعتهم

تجلبية جماعية الزراعة التي ، بعد أن أعلن عنها منذ شهر يونيو ١٩٤٨ ، بواسطة قرار السكومنفورم المعادى ليوجوسلافيا ، سبقتها فترة صراع غير مباشر ضد القولاقي ، ولم يبدأ في تطبيقها إلا ابتداء من عام ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٥٣ ، كان القطاع الذي أدخلت إليه الاشتراكية (مزارع الدولة وتعاونيات الإنتاج) لا يمثل في المتوسط سوى ٣٥ ٪ من الأراضي : من ١٠ ٪ في ألبانيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى ٤٨ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، و ٦٢ ٪ في بلغاريا . ورغم تكوين كتائب العمل ، وتطبيق النظم السوفيتية ، وإقامة مراكز للبيكنة وإصلاح الآلات الزراعية ، والتسليم الاجباري بالنسبة للجميع لأكبر جزء من المحصول (٩٢ ٪ في بولندا) ، فإن تمويل المدن قد ظل صعباً ، وظل العمل سارياً بالنسبة لتمويل المنتجات الغذائية ، أو اضطرروا إلى إعادة العمل به ، وعلى خلاف ما حدث في إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإنهم لم يقرروا تأمين الأرض .

٤ - بدء وحدود المركزية المتعددة المراكز (١٩٥٣ - ١٩٥٦) :

تسبب موت ستالين في تغييرات سياسية أقل في الديمقراطيات الشعبية عن تلك التي حدثت في إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وعلى الآلة - ل حتى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، وتمسك المسؤولون من البقاء في أماكنهم ، ومن فرملة الانجازات الليبيرالية . وحصلوا في ذلك على تأييد المحافظين ، السوفييت ؛ مثل مولوتوف ، وأفادوا من عدم التأكد الذي ميز الصراعات السياسية في موسكو . وعلى الأكثر فإنهم دعوا ، في وقت أبعد الاجتماعات السرية للسكرومنفورم في شهر يوليو ١٩٥٣ ، لكي يستوحوا من الاتجاه الجديد . ولكي يطبقوا عندهم مبادئ الإدارة الجماعية . وفي كل مكان ، وباستثناء تشيكوسلوفاكيا مع نوفوتني Novotny ، حول السكرتير العام نفسه إلى وسكرتير

أول ، . ولذلك فإن العملية الليبرالية لم تكن إذن إلا طريقة لإتباع المثل السوفيتي . ولم يكن في وسعها أن تقلل من تمازج الكتلة ، رغم تقليل حدة الحرب الباردة ، والتصالح السوفيتي اليوجوسلافي في عام ١٩٥٥ ، وأرخاء السيطرة الاقتصادية لانحاد الجمهوريات السوفياتية (إختفاء الشركات المشتركة) ، فليس فقط أن الكومنفورم (حتى وقت حله في شهر أبريل ١٩٥٥) والكوميكون قد إستعادا نشاطهما ، ولكن منظمة جديدة ظهرت : فرداً على دخول ألمانيا الاتحادية في حلف شمال الأطلسي O. T. A. N. ، سمح « حلف وارسو ، (١٤ مايو ١٩٥٥) ، « معاهدة صداقة وتعاون ومعونة متبادلة » ، لإنحاد الجمهوريات السوفياتية بالتوحيد العسكري للكتلة (بما فيها جمهورية ألمانيا الديمقراطية) وتحت قيادة المارشال كونييف Koniev ، والاحتفاظ بقواته في المجر وفي رومانيا ، وحتى بعد عقد المعاهدة مع النمسا ، وكان عقد الديمقراطية الشعبية لعلاقات وثيقة مع الصين ، قد تم بالاتفاق مع موسكو . ومع ذلك ، ومع ذلك فإن المناخ قد أصبح أقل ثقلاً ؛ فأصبحت الاعتقالات والمحاكمات أكثر ندرة ؛ وأصبح البوليس السياسي أكثر إختفاءً وأكثر إحتراماً للشرعية ؛ وأصبحت المناقشات بين المجموعات ذات الرأي المختلف ، أكثر إنفتاحاً . وأعيد النظر في الخطط الخمسية في صالح الصناعات الاستهلاكية وفي صالح الزراعة ؛ وفي بعض الحالات ، قلت سرعة تطبيق جماعية العمل الفلاحي ؛ أما التجارة مع الغرب ، فإنها عادت إلى نشاط بدرجة بسيطة .

ولقد جاء رد الفعل الشعبي الأكثر سرعة ، وغهر المتوقع ، على موت ستالين من جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وتسببت فيها تلك الاجراءات المتشددة التي قررها الحزب في شهر مايو ١٩٥٣ ، وبخاصة رفع ١٠ ٪ من أداء الإنتاج .

ولا شك في أنهم قد اتبعوا نصائح السلطات السوفيتية بضرورة الحذر ، في النصف الأول من شهر يونيو ، وذلك بإعلانهم عن التساهل العام والوعد بتحسين مستوى المعيشة . ولسكن عمال برلين الشرقية ، الذين كانت معلوماتهم غير كافية ، أو كانوا لا يعتقدون فيما يسمعون ، نظموا يوم ١٦ يونيو ، ولابتداء من مواقع عملهم في « طريق ستالين » ، Stalinalee ، مظاهرة سلمية ، تلاها ، في يوم ١٧ حركة تمرد فعلية . واضطرت القوات السوفيتية إلى التدخل ؛ فكان هناك أكثر من ٣٠٠ قتيل ، و ٣٠.٠٠٠ جريح . ومن بين ٢٥.٠٠٠ مقبوض عليهم من المتظاهرين ، صدر الحكم على ما يزيد على الألف ، وكان أربعون حكماً من بينهم بالإعدام . ولقد بذلت الحكومة مجهوداً كبيراً من أجل التنمية الاقتصادية ، ولكنها لم تترك سلطتها ، وتزيدات أعداد الخارجين سرّاً صوب الغرب . وأدى هذا الانذار إلى انفعال شديد في دول الكتلة ، وحيث كان المسؤولون يتأرجحون بين ميزات وأخطار الإصلاحات .

وبشكل عام ، فإن هذه الإصلاحات كانت صغيرة للغاية . وهكذا نجد أنه ، في ألبانيا ، إكتفى هو كسا بأن يتخلى ، في شهر يوليو ١٩٥٣ ، عن وزارتي الخارجية والدفاع ، ثم في شهر يوليو ١٩٥٤ ، عن رئاسة المجلس للجنرال شيهو Shehu ، الذي ظل نفسه السكرتير الأول للجنة المركزية ؛ وتبعاً لنصيحة السوفييت ، فإنه رسم أمر تقارب مع يوجوسلافيا . — وفي رومانيا قنع دج في أول الأمر برئاسة المجلس ، مستخدماً في ذلك ، وبكل حذق ، الشعور الوطني ، ومتحدثاً عن الاجراءات التي اتخذت منذ عام ١٩٥٢ ضد « المسكوفيين الستالينيين » ، من أجل اظهار بعد نظره والاحتفاظ بسلطته . ورأى ، في المؤتمر الثاني (ديسمبر ١٩٥٥) أنه من الأوفق أن يسترجع ادارة الحزب وبصفته السكرتير الأول (وأصبح شتويكا Stoica رئيساً للمجلس) وأشرف على عملية دخول سوشينكو

Coauescu الى المكتب السياسى . وفى بلغاريا ومنذ موت ديميتروف فى عام ١٩٤٩ . انتقلت السلطة الى نسيجه تشيرفينكوف Tchernkov الذى قرر عفواً جزئياً وإعادة اعتبار مقنعة لكوستوف Kostov ، ثم عاد من جديد الى العمل ضد عبادة الشخصية ، ولم يحتفظ إلا برئاسة المجلس ، وأعطى ادارة الحزب لجيفنكوف ، Jivkov أحد محبى كروتشيونشيف ، والذى سيمظهر على أنه منافس خطير . وفى تشيكوسلوفاكيا مات جوتوالد فى ١٤ مارس ١٩٥٣ ، نتيجة لاصابته ببرد أثناء دفن ستالين . وكانت فرصة لفصل السلطات : فأخذ سيروكى Siroky مكان زاپوتوكى Zapotocky فى رئاسة المجلس ، وأصبح رئيساً للجمهورية ، وأعطيت ادارة الحزب لنوفوتنى Novotny الذى أشرف على الجهاز بكل صرامة . وشجع مالىنكوف زاپوتوكى ، فأعلن ليبرالية النظام ، ولكنه شعر بالشلل نتيجة لاعلان هدم الثقة فيمن كان يحميه ، ونتيجة ليقظة الرأى العام — والى اعتبرت على أنها مشيرة للقلق — والاتجاه المحافظ للاطارات الادارية . وفى ١٩٥٤ ، تحدث كروتشيونشيف من أجل نوفوتنى ، الذى تمكن من أن يبدأ عملية محاكمات جديدة (ومخاصة ضد السلوفاك من أمثال هوساك Husak) ، وأوقفت العمل فى التحقيقات فى القضايا ، وأقام ، فى عام ١٩٥٥ حرصاً لستالين .

وفى بولندا ، كان الاسترخاء ، وهو بطيء لكن يظهر (لاقاء القبض على الكردينال ويزنسكى Wyszynski فى شهر سبتمبر ١٩٥٣ ، وتنفيذ الحكم فى الضباط العظام) قد بدأ مع مؤتمر الحزب فى شهر مارس ١٩٥٤ : فأعاد بيروت ادارة الحكومة لكيرتكويتز ، وفضحت عدم شرعية أعمال البوليس السياسى ورئيسه ، وأبعد الوزير رادكويتز . وفى الاشهر التالية ، تم الافراج سراً عن بضعة آلاف من المسجونين السياسيين ، وكان من بينهم جوهرىكا الذى شجعتة المصالحة السوفيتية الوجود سلافية على أن يرأس حركة اشتراكية وطنية . واعطيت النخبة

مظاهراً لاستقلالها . ونخلق الجو الخاص بعدم التأكد ، والموجود فى المجر ، هناك كذلك ، مناخاً صعباً . وطبقاً لراى السوفييت ، تخلق راكوزى من رئاسة المجلس لإمر ناجى Imre Nagy ، الذى عرض فى ٤ يوليو ١٩٥٣ ، على البرلمان ، برنامجاً سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً له طابع ليبرالى ، وأمر بإخراج عدد كبير من المسجونين السياسيين . ولكن راكوزى استمر فى ادارة الحزب ، وسرعان ما قام بهجوم مضاد ، مستخدماً ابعاد مالىنيكوف ، ومرض ناجى ، ومطالب المثقفين الليبراليين . وفى عام ١٩٥٥ ، تمكن من ابعاد ناجى من الحكومة ، فى صالح هيجيدوس Hegedus وحق من أن يبعده عن الحزب بعد رفضه تقديم نقد ذاتى .

ولذلك فان الخطر الاصلاحى قد بدأ مؤكداً تقريباً حين انعقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيقى (فبراير ١٩٥٦) وحين بدأ تسرب أمر نص التقرير السرى ، . وكما حدث بعد ١٩٥٣ نجح معظم المسئولين فى الاحتفاظ بالخط السابق نظير بعض التنازلات السياسية ومراجعة خطط اقتصادية جديدة ، من أجل تحسين أكثر سرعة ظروف المعيشة والعمل . وكان الأمر كذلك فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وفى رومانيا ، وألبانيا (وحيث رفض هو كسا للسوفيت إعادة اعتبار كسوكس) ، وفى بلغاريا (وحيث فضل تشرفنكوف Tchervenkov أن ينزل نفسه الى نائب رئيس المجلس فى صالح ايوجوف Iougov بينما ظل جيفنكوف Jivkov سكرتيراً أولاً للحزب ، نتيجة لتأييد كروتشيف) ، وأخيراً فى تشيكوسلوفاكيا ، وحيث اكتفى نوفوتنى ، وبعد أن كان قد هاجم رسمياً عبادة الشخصية ، بفصل شيبيكلا ، وأمر بإخراج بعض المحكوم عليهم (لندن ، لوبل) ، ومسح عن كليمنتيش وسلانمى انماهم بالتيتية ، فى نفس الوقت الذى أكد فيه أخطائهم السياسية .

وعلى العكس من ذلك ، ففي دولتين ، ترجع عدم رضا وقلة صبر لكل قطاعات الأهالي في شكل أزمت ، أعطت علاوة على ذلك خاتمت متعارضة .

ففي بولندا كان موت بيروت (مارس ١٩٥٠) قد سهل اتخاذ اجراءات ، اعترف خليفته أوشاب Ochab بضرورتها : عفو عن أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ مسجون سياسى ، وإعادة الاعتبار لكثير من المحكوم عليهم ، وعزل عدد من كبار الموظفين . ولكن نخبة المثقفين كانت تطالب بما هو أكثر من ذلك ، فقامت الصحافة باظهار تشدها ، وبين العمال ، قام بعض النابهن بمهاجمة أخطار المنظمات الاقتصادية وطالبوا بالتسيير الذاتى على الطريقة اليوجوسلافية . ولما كان رجال مصانع الآلات الزراعية Zispo في بوزنان لم ينجحوا في استماع مطالبهم لوارسو ، فانهم قاموا في يومى ٢٨ و ٢٩ يونيو بمظاهرة قضى عليها بكل شدة (أكثر من ٥٠ قتيلًا و ٣٠٠.٠٠٠ جريح) ولكنها أظهرت ضرورة تغيير السياسة . وكان الوحيدون الذين عارضوا ذلك حينئذ هم المحافظين الذين كانوا يستندون الى تأييد موسكو . فأعيد ادخال كل من جومولكا ، وكليسكو ، وسبيشالسكى الى الحرب في شهر أغسطس ، وبعد مناقشات صعبة ، وتهديدات بالتدخل للعسكرى ، أعطى المسؤولون السوفيت ، والذين دعاهم كل من تيتو وماوتسى تونج الى الاعتدال ، والذين كانوا يخشون من وقوع انتفاضة عامة ، بالموافقة على تعريف « الطريقة البولندية للاشتراكية » . وفي خطاب كبير الى اللجنة المركزية ، يوم ٢٠ ، هاجم جومولكا الاخطاء التى ارتكبت في الشؤون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، وعرف بالمسؤوليات المقبلة . وفي يوم ٢١ ، تم انتخابه للمكتب السياسى الجديد ، واعتبره كسكرتير أول للجنة المركزية . ثم حدث الكثير من عمليات اصدار العفو (المونسينيور وينسكى بنوع خاص) ، وتعيين سبيشالسكى لوزارة الدفاع ، وخروج المستشارين السوفيت ، والاعلان الذى اعترف فيه اتحاد الجمهوريات السوفيتية بحق الديمقراطيات الشعبية في السيادة

الوطنية . وتنظمت ، في المشروعات ، مجالس عمال ، وبطريقة موحدة في كل مكان ، احتفل الشعب بحماس بهذا الربيع في شهر أكتوبر .

وكانت النتائج مباشرة في المجر ، وحيث ظهر أن اللازمة كانت أشد خطورة ، وبكثير . وكان راكوزى ، المخلص سياسته ، قد بدأ في أول الأمر على أنه مصمم على أن يلاحظ توصيات المؤتمر العشرين : فأخرج على مايزيد على ١٠.٠٠٠ سجين ، وتحمل وجود دائرة ديمتوف ، التي كانت تجمع شباب المثقفين تحت إشراف بعض المناضلين المشهورين مثل الفيلسوف لوكاك والكاتب تيبور ديمري . وبعد أن خاف من أحداث بوزنان ، اقترح في شهر يوليو العودة إلى الاتجاه السلطوى ؛ ولما كان اتحاد الجمهوريات السوفيتية قد سحب منه تأييده ، فإنه تخلى عن إدارة الحزب ، ولكن ذلك كان في صالح جيرو Gero أحد معاونيه المباشرين . وقدم هذا الأخير تنازلات رمزية ، اعتبرها الرأي العام على أنها مشجعة وغير كافية في نفس الوقت : إعادة اعتبار راجك وقت جنازته الرسمية وإعادة ادخال ناجى إلى الحزب . وفي يوم ٢٢ أكتوبر ، قدم طلبية بودابست قائمة بالمطالب ، وأعلنوا ، من أجل اليوم التالى ، عن مظاهرة في صالح بولندا ، ولكن جيرو ألقى خطبة مليئة بالتهديد ، وأرسل في نفس الوقت نداء إلى السوفييت ، وأخذت المظاهرة في مساء يوم ٢٣ منعطفاً غنياً ، وطنياً ومعادياً للحكومة في نفس الوقت . وحين حضر ميكويان وسوسلوف من موسكو ، قبلًا حلاً وسط ، يمكنه أن يؤدي إلى عودة الهدوء : فسيأخذ ناجى رئاسة الحكومة ، وكادار Kadar الفريسة السابقة لراكوزى ، رئاسة الحزب ؛ وتمتنع القوات السوفيتية عن التدخل .

ولكن الانتفاضة غمرت ناجى ، ولمتدت إلى كل البلاد ، وأثبتت نفاذ صبر عدد كبير من الجمهوريين ؛ وكذلك استمرار وجود عناصر معادية الشيوعية ،

في نفس الوقت . وبينما كان بعض المتظاهرين يقومون باصطياد الشرطة ، وكان آخر المسجونين السياسيين (وهم المونسيين مندنيتي Mindszenty) يحصلون على حريتهم ، أعلن عن مجموعة من الاجراءات لم يكن في وسعها الا يشير قلق اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبكل عمق : تشكيل حكومة ائتلافية واسعة ، والسماح بعودة الاحزاب السابقة ، وإلغاء الرقابة ، ومهاجمة حلف وارسو ، وإعلان حياد المجر . وكان هذا يعنى طرح ومهاجمة ، وفي قلب أوروبا نفسها ، المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها الكتلة الاشتراكية . وفي أول نوفمبر ، أخذت القوات السوفيتية في التحرك ، وحاصرت بودابست ؛ وبعد كثير من التردد ، قاموا بالقبض في ليلة ٣/٤ نوفمبر على المفاوضين الذين كان ناجي قد أرسلهم ؛ وأرسل هذا الأخير نداءً أخيراً الى الأمم المتحدة (الذي كان مشغولاً كذلك بمشكلة السويس) ، وذلك في الوقت الذي قام فيه كادار ، وهو مقيم في شرق البلاد ، بتكوين حكومة ثورية من العمال والفلاحين ، والذي قامت فيه للدبابات السوفيتية بغزو العاصمة وعملت على أن تسحق شيئاً فشيئاً تلك المقاومة التي كانت بغير أمل للثوار . وكان هناك ، في المجموع ، ما يقرب من ٣٠٠٠ قتيل ، و ١٥٠٠٠ جريح ، و ٢٠٠٠٠ ألقى القبض عليهم ، و ٢٠٠٠٠ مهجور . وإلتهجاً مونسيور مندنيتي الى سفارة الولايات المتحدة ؛ وناجى الى سفارة يوجوسلافيا ، ولكن السوفييت أسروه بعد ذلك ، ونقلوه الى رومانيا .

الفصل الرابع عشر

الديمقراطيات الشعبية والبحث عن الاتجاهات

(١٩٥٠ - ١٩٧٢)

بعد أن شرحنا الديمقراطية الشعبية في أوروبا ، منذ اليوم التالي للحرب العالمية الثانية ، وتحدثنا عن إقامة النظام السياسية الجديدة ، وعن التغيرات الأولى الاقتصادية والاجتماعية ، ثم إنشقاق يوجوسلافيا ، وتوحيد كتلة الديمقراطيات الشعبية في أوروبا ، وتبعنا الأحداث التي عاصرت وفاة ستالين والسنوات التالية لها ، حتى عام ١٩٥٦ — علينا الآن أن نشرح عملية البحث عن الاتجاهات عند الديمقراطيات الشعبية ، بادئين ذلك بشرح تجربة يوجوسلافيا نفسها ، ثم البحث عن الاتجاهات القومية ، ثم الاتجاهات الأخيرة بعد عام ١٩٦٥ ، وحتى أزمة تشيكوسلوفاكيا .

١ - تجربة يوجوسلافيا (١٩٥٠ - ١٩٧٢) :

بدأت حكومة الماريشال تيتو منذ عام ١٩٥٠ في أن تنصرف عن سياسة المركزية والسلطوية التي كانت قد تلت الانشقاق ، . وبعد أن أبطأت سيرها نتيجة للعقبات الطبيعية أو المرتبطة بالظروف ، وإنقطعت بوقفات أو بعودة إلى الخلف ، تناولت التجارب الإصلاحية منذ ذلك الوقت ، وتسببت في إثارة إهتمام العالم أجمع ، وبمَنوع خاص لاهتمام دول الكتلة . وفي الميدان السياسي ، استبدل دستور ١٩٤٦ بدستور ١٣ يناير ١٩٥٣ ، الذي كان يهدف ، كما ذكر تقرير كارديج Kardelj ، إلى أن يتحاشى تدهور النظام ، كما حدث في نظام لاتحاد الجمهوريات

السوفيتية ، إلى رأسمالية الدولة ، وإلى بيروقراطية متعسكة . وكانت أسسها : مرور مستمر ومضمون بين المؤسسات ، والاستقلال الذاتي للإدارة الاجتماعية وللهيئات الإدارية على المستويات المختلفة ، واستقلال السلطة القضائية (نائب عام عن الشعب ينتخبه البرلمان) ، ومسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية ، وسيادة الشعب . وإلى جانب المجلس الإتحادي (الذي يمثل في نفس الوقت الوحدة الوطنية والجمهوريات الست) ، أصبح المجلس الثاني مجلساً للمنتخبين ، ويانتخبه عمال القطاع العام وحدهم . وأصبح البرلمان يختار رئيس الجمهورية ، الذي يكون في نفس الوقت رئيس الحكومة (أو المجلس التنفيذي الإتحادي) والجيش . ورغم أنهم كانوا قد تنبؤوا لهذه الوظيفة بدور الحكم ، فإن انتخاب تيتو ، الذي أعيد انتخابه في شهر يناير ١٩٦٠ ، والذي ظل على رأس الحزب ، قد أعطى لها سلطة إستثنائية . وأصبح لكل جمهورية حكومتها وبرلمانها . وعلى المستوى المحلي ، ضمنت اللامركزية عن طريق تخليصة القاعدة : السكوبيون ، والذي حدد قانون شهر يونيو ١٩٥٥ طريقة عمله ، طبقاً لتجربة سلوفينيا . وأصبح يمثل في نفس الوقت منظمة سياسية إقليمية ووحدة اجتماعية لإقتصادية ، تديرها لجنة شعبية ، تنتخب لمدة أربع أعوام ، وتشتمل على مجلس محلي ومجلس للمنتخبين . وعندئذ ، اندمجت السكوبيونات ، والتي كان عددها في ذلك الوقت يزيد على ٤٠٠٠ ، لكي تكون وحدات أكثر إتساعاً : فأصبح عددها ، في عام ١٩٦٤ ، يقل عن ٦٠٠ .

وكما هو الحال في أماكن أخرى ، فلقد إستمر الحزب في أن يكون هو حامل الإشراف والمراقبة ، وقوة التقدم : فرغم بعض وجهات النظر ، ظل تيتو يفضل نظام الحزب الواحد (إن بلادنا فقيرة بدرجة لا تسمح بأن يكون لنا أحزاباً كثيرة) ، ولكن دوره تمحدد بالوائح وبالتصريحات الرسمية ، التي دعت إلى

أن يكون المرشد ، ولا يكون رجل درك ، ولا تجمعاً لأصحاب الميزات .
 واتخذ ، في مؤتمره السادس ، في شهر نوفمبر ١٩٥٢ ، لقباً أكثر حياداً ، وهو
 لقب عصبة (Savez) Ligne أو رابطة الشيوعيين . وهذه العصبة ، القوية
 بـ ٧٠٠.٠٠٠ عضو في عام ١٩٥٤ ، و ١.٠٠٠.٠٠٠ عضو منذ ١٩٦١ ، لم يكن
 عليها إلا أن تكون مجمعة للتحالف الاشتراكي (٨.٠٠٠.٠٠٠ عضو) والذي
 كان يضم التنظيمات الاجتماعية المختلفة . وفي مؤتمره السابع ، في شهر أبريل ١٩٥٨
 تنبأ الحزب حتى بإخفاء الدولة ، وباختفائه نفسه ، حين تقوم الديمقراطية
 المباشرة . ويتصرّح من تيتو ، قام جيلاس Djilas بحملة في جريدة بوردا
 عند نهاية عام ١٩٥٣ ، من أجل ديمقراطية متزايدة . واسكن سرعان ما إتهاموه
 بمهاجمة الماركسية اللينينية ، وسجن في حالات عديدة ، وبخاصة بعد أن كان قد
 نشر في نيويورك « الطبقة الحاكمة الجديدة » (١٩٥٧) ، « المحادثات مع ستالين »
 . (١٩٦٢) .

وفي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، لم يحتفظوا بعملية التجميع بالقوة :
 فكانت قد بلغت قيمتها في عام ١٩٥٠ ، حين كانت ٢٨٣٥ تعاونية زراعية
 للعمل تجمع ما يصل بالسكاد إلى ٢٠ ٪ من المستثمرين ومن المساحة . ومنذ
 العام التالي ، وتحت توجيه كارديج Kardelj اعترفت اللجنة المركزية بالاختفاء
 التي ارتكبت ، وأعلنت المرور إلى « الطرق الجديدة » للتحول الاشتراكي في
 الريف . وفي ٣٠ مارس ١٩٥٣ ، قررت الحكومة أن تقوم بالتعاونيات
 بتنظيم نفسها بحرية ، وأنه يمكن لأغلبية أعضائها ، أن يقرروا أمر حلها ،
 وتحدد الملكية الفردية بعشرة هكتارات . وبقي فيها الفلاحون الفقراء وحدهم ،
 وانخفض عددها من ٦٩٨ في عام ١٩٥٤ ، إلى ٥٠٨ في عام ١٩٥٧ . أما تنظيمها
 فقد استند إلى التسيير الذاتي : فكانت الجمعية العمومية السنوية تنتخب لجنة

الإدارة ، ولجنة الإشراف والمراقبة ، واللجان التقنية المختلفة ، ومنذ ذلك الوقت احتفظت الملكية الخاصة بتفوقها (أكثر من ٨٥٪ من الأراضي) ؛ ولكن الحكومة شجعت ، ومن أجل الكفاح ضد أخطار تقسيم الأرض (١١ مليون هكتار من أجل ٢٥٠.٠٠٠ من المستثمرين) ، « التعاونيات العامة » ، والتي كانت تعمل على إستراتيجية الانتاج عن طريق تهيأتها الظروف المواتية اللازمة للتنمية والبيع . ومنذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠ ، تمكنت الزراعة من أن تتقدم بما يزيد عن ٨٪ في السنة .

وبدلوأ أضخم المجموعات في صالح الصناعة ، والتي زاد إنتاجها بنسبة ٢٦٠٪ . فيما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٣ . وأخذت ما يقرب من ٦٠٪ من الاستثمارات ، وهي التي جاءت من ميزانيات خاصة أخذت من رؤوس أموال المشروعات ، ووزعت لا عن طريق ميزانية الدولة ، ولكن عن طريق المصارف اللامركزية . وضمنوا عملية التسيير الذاتي عن طريق مجالس العمال ، والتي عملت قوانين ٢ يوليو ١٩٥٠ و ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ على تعميمها وعلى تنظيم تفصيلاتها . وكانت تمثل « جماعية العمل » ، وكان يتم إنتخابها في كل عام في المشروعات التي لا يقل عدد العاملين فيها عن الثلاثين ، ثم تنتخب بدورها لجنة لإدارة ورئيس (مادام مدير المشروع معين عن طريق اللجنة الشعبية للكوميون) . وكانت هذه المجالس منذ عام ١٩٥٨ ، ٦٦١٨ مجلساً ، تضم ١٣٥٠٠٠٠ عضواً ، وتمثل ١٥٠٠.٠٠٠ عامل . وكانت تحدد إجمالى « الدخل » الذى تدفعه « للمنتجين » ، وبخاصة نصيبهم في الأرباح . ورغم إستقلالها الذاتى ، فإنها ظلت تحت إشراف العصبة أو الرابطة ، والسلطات الادارية وإتحاد النقابات .

وهذه الاتجاهات الاصلية تدعمت في خلال سنوات الستينيات ، ولكن بخدر شديد ، وظاهر بنوع خاص في الشؤون السياسية . وفي شهر سبتمبر ١٩٦٢ ، قدم

كارديج إلى البرلمان مشروفاً بدستور جديد، يهدف إلى تحسين التنسيق بين مصالح الجماعات ومصالح المواطنين . وتمت الموافقة على النص ، بعد المناقشات ، يوم ٨ أبريل ١٩٦٣ ؛ وجعل من يوجوسلافيا - مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية وتشيكوسلوفاكيا - جمهورية اشتراكية . وعرف الدولة بأنها ستصبح منظمة مكلفة بأن تحمي مكاسب الاشتراكية ، وتشجع تسييرها الذاتي في نفس الوقت ، وأعلن أنها لا يمكن تغييرها . وفي داخل البرلمان ، أبدلوا مجلس المنتجين بأربع غرف متخصصة ، وأكثر كفاءة ، وأكثر قرباً من الناخبين . وأصبح على محكمة دستورية ، يختارها البرلمان ، أن تسيطر على دستورية القوانين . أما المبدأ الاتحادي (الفيدرالي) فإنهم قد وضعوا تحته الخللوط . فكل ما لا ينص على أنه من اختصاص الاتحاد ، يصبح من اختصاص الجمهوريات . أما أصحاب الوظائف الهامة فلا يمكن إعادة انتخابهم أكثر من مرة ، ولمدة أربع سنوات ؛ فكان عليهم في غالب الأحيان أن يملوا من مسئولية إلى مسئولية أخرى . وأصبح ممنوعاً تولي الأفراد مسئوليتين كبيرتين في نفس الوقت ، وبخاصة في الإدارة العسبة . ولكن أي من هذه التحددات لم تطبق على تيتو ، الذي اختاره البرلمان ، في أول يوليو ، رئيساً للجمهورية لمدة أربع سنوات (ومن جديدي عام ١٩٦٧) ؛ ولكن ظهر إلى جواره ، ومنذ ذلك الوقت ، نائب لرئيس الجمهورية ، ورئيس للمجلس للتنفيذ الاتحادي (الفيدرالي) .

وعملت الحكومة على أن تحتفظ بهاريق وسط بين إتجاهين متعارضين . فاستخدمت ضد المحافظين من أنصار النظام المركزي مبدأ النقل ، لابعادهم عن المراكز الرئيسية . ووصلت في بعض الحالات حتى سحب الأبعاد ، ولكن دون أن تصل إلى حد محاكمتهم . وهكذا تشددت اللجنة المركزية للعصبة ، في أول يوليو ١٩٦٦ ، ضد رانكوفيش Rankovic ، نائب رئيس الجمهورية ، والذي لم يتم بأنه جعل من

البوليس السرى قلعة في داخل الدولة ، وبأنه قد تأمر ضد تيتو وبأنه كان يرغب في سيطرة الصرب . وبعد إنتخابات شهر أبريل ١٩٦٧ ، وحيث كان تعدد المرشحين هو القاعدة ، تجدد البرلمان إلى حد كبير ؛ وأخذ النواب موقفاً أكثر نقداً تجاه المشروعات الحكومية . وحدث تقارب مع الكنيسة الكاثوليكية : فاستدعى الكاردينال سيبيير Sepex ، رئيس أساقفة زغرب منذ عام ١٩٦٠ ، وكردينال منذ عام ١٩٦٥ ، إلى روما في عام ١٩٦٨ ؛ وكانت إتفاقية قد عقدت في عام ١٩٦٦ مع الفاتيكان ، تنص على تبادل الممثلين ، والذين أصبحوا في شهر أغسطس ١٩٧٠ ، يحملون لقب سفراء . وفي الميدان الثقافي ، تركت حرية تعبير أكبر للكتاب ، ولرجال السينما . ومن جانب آخر ، رفض النظام أن يغمره انصار الاتجاه الليبيرالى المتطرف وأنصار تعدد العقائد والأحزاب : فأوقف صدور مجله Praxis التي كانت قد أنشئت في زغرب في عام ١٩٦٤ ، وصدرت أحكام ضد رجل الجامعة الشاب ميهايلوف Mihajlov وأتى عليه القبض عدة مرات . وفي نظير ذلك ، وحينما قام طلاب بلجراد بالتعبير ، في شهر يونيو ١٩٦٨ ، عن مطالب سياسية وإقتصادية عامة ، وضع تيتو سلطته في الميزان لكي يعمل على إرضاء بعضهم . وفي وقت مؤتمرها التاسع ، (١٩٦٩) أكدت العصابة تصحيحها على تطبيق برنامجها ضد المعارضات العقائدية أو التي لها صلة بالامتيازات . ولم تحل مسألة العلاقات بين الاتحاد وبين الجمهوريات الاتحادية إلا نظرياً ، وعن طريق التحديدات الدستورية التي صدرت في ٣٠ يونيو ١٩٧١ ، والتي تنبأت بأن تنشئ — بعد تيتو — رئاسة جماعية ، مع الاعتراف بالسيادة الداخلية للجمهوريات . أما قوة الدفع التي أعطيت للاتجاه الوطني الكرواتي فانما قد ترجمت بهياج عنيف عند المثقفين والطلاب في زغرب (وتمت محاكمة القائمين بها في عام ١٩٧٢) وبإبعاد المديرين الكرواتيين للعصابة . ولقد تشدد تيتو كذلك ضد

الشيوعيين الصرب ، متبها لياهم مرة بالتكاسل ، ومرة أخرى بالاتجاه السلطوى الذى يهدف المركزية .

وكان الاهتمام باللامركزية ، وبالتسيير الذاتى ، وبالانتاجية ، وبسيادة روح التنافس هو الذى أدى إلى زيادة إهتمام المراقبين بالحياة الاقتصادية ، وبشكل مستمر . ولقد تمت مرحلة حاسمة فى شهر يوليو ١٩٦٥ ، حين قررت الحكومة ، وطبقاً لرغبات المؤتمر العام الثامن (١٩٦٤) ، أن تعطى لانتفاثا أكبر لقوانين « لإقتصاديات السوق » : فحوصات المشروعات على مسئوليات أكبر ، وتمكنت من أن تعيد إستخدام ٧١٪ من صافى إنتاجها (بدلاً من ٥١٪) ، وأوقف العمل بمراقبة الأسعار ، أما الدينار ... الذى كانت قيمة قد انخفضت فى عام ١٩٦١ ... فإن قيمة قد انخفضت من جديد فى عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧١ ، وشجعوا العلاقات مع الغرب . وعمات بعض الاجراءات ، ونتيجة لماثلتها الظاهرة مع الطرق الرأسمالية ، على إثارة قلق المتشددى فى الاشتراكية . وهكذا ، وتحت لاسم « العمل الفردى مع وسائل إنتاج فى ملكية شخصية » ، سمحوا بقيام أنشطة خاصة ، وداخل بعض الحدود ، فى الحرف ، وفى المتاجر الصغيرة فى المدن ، وفى النقل البرى ، وفى الفنادق والسياحة التى كانت آخذة فى النمو . ولانفتحت البلاد بدرجة أكبر أمام الاستثمارات الأجنبية ، وقبلوها طبقاً لقانون شهر يوليو ١٩٦٧ الخاص « بتسكين الوسائل » ، فى تلك المشروعات التى تكون قد أكملت دخلاً قومياً مساوياً لها ، وبشرط أن يعاد استثمار ٢٪ من الأرباح فى يوجوسلافيا . ولكى يواجهوا مسألة زيادة الأيدى العاملة القليلة الخبرة ، والتى نتجت عن الهجرة من الريف ، وعن ضغط العمالة التى أمروا بها أخيراً ، فإنهم قبلوا أن يرسلوا العمال إلى الخارج . وأصبح هناك أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ عامل يوجوسلافي يعملون فى الخارج ، ويرسلون إلى بلادهم جزءاً من أرباحهم ، وإن كانوا يشيرون مشكلات التأقلم ، وإعادة التأقلم .

وفى المجموع ، فإن النتائج التى حصلوا عليها سمحت بالاستغناء بالخطوط الكبيرة لهذه السياسة ، ومن بين الصعوبات ، كانت الأكثر خطورة : التوسع السريع للغاية للصناعة (+ ١٠ ٪ فى العام) ، والعجز التجارى ، والاتجاه المتزايد للقروض وإرتفاع الأسعار (ونصفه حراً) ، مصحوباً بالخطر المستمر للتضخم . ونتج عن ذلك ، ورغم إرتفاع الرواتب (٢٦ ٪ فى عام ١٩٧١) ، نوعاً من الميـاج الاجتماعى ، وهو أمر إستثنائى بالنسبة للدول الاشتراكية ، فنذ عملية عمال سلوفينيا فى عام ١٩٥٨ ، وقعت أكثر من ١٠٨٠٠ حالة « توقيف عمل » حسب التعبير الرسمى . وقاموا فى عام ١٩٧٢ بتطبيق خطة للتشفيف ، ولكنها تسببت فى مقاومة أصحاب الامتيازات الجديدة ، وكذلك وبنوع خاص فى عدم رضا العمال ، إذ أن الرواتب جمدت بطريقة عامة لإبتداء من أول شهر يناير ١٩٧٣ ، وحتى أنقصت فى المشروعات التى تحقق خسارة . وكان تحويل المشكلات السياسية والاقتصادية يتمشى مع توازن هش ، يعتمد جزئياً على شخص تيتو ، والذى إحتفظت البلاد بعيد ميلاده الثمانين فى شهر مايو عام ١٩٧٢ .

٢ - البحث عن « اتجاهات قومية » (١٩٥٧ - ١٩٦٤) :

أظهرت أحداث بولندا والجرج من الآمال القومية فى إستقلال ذاتى متزايد داخل الكتلة ، وكذلك الحدود الذى كان فى وسع المسؤولين ، القوميين والسوفييت ، أن يضعوها أمامهم . وأصبحت ، من ذلك الوقت ، - وتبعاً للأماكن ، والاقوات ، والرجال - لعبة دقيقة للتوازن بين التسامح والقمع السياسى والايدولوجى ، لعبة أصبحت أكثر تعقيداً نتيجة لتدخل المناقشات بشأن الإصلاحات الاقتصادية ، والعلاقات المتبادلة والمشكلات الدولية (المسألة الصينية ، موقف رومانيا) . واتجهوا الانجاهات المركزية العاردة ، بعد أزمة خريف ١٩٥٦ ، تحت إسم القومية أو الاشتراكية القومية : بواسطة أولبريخت ونوفوتنى فى شهر ديسمبر

١٩٥٦، وبواسطة كادار في شهر مارس ١٩٥٧. ولكن إذا كانت هذه الاتجاهات قد تم إحتواؤها بكل صرامة، فإنه كان لا يمكن القضاء عليها في الوقت الذي أعطى فيه كروتشيتشيف المثل على الاسترخاء. ولذلك فإن مؤتمرات « القمة » الشيوعية في موسكو في عام ١٩٥٧ وفي عام ١٩٦٠ قد أعجبت، وإن كان ذلك مع كثير من المنحفظ، بمبدأ « الطرق القومية ». وكانت الانشقاقات، التي أكد خطورتها المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، قد بدأت تحفر، وهي الانشقاقات التي سوف يتزايد عمقها حتى الوقت الذي سقط فيه « المنحرف » كروتشيتشيف.

وفي الميدان الاقتصادي، كان التقدم الذي تحقق بواسطة الدول المختلفة، وبخاصة في شؤون الصناعة، قد جعلها مترددة — وباستثناء تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية — تجاه مشروعات تدعيم الكومينكون تبعاً لمبدأ « التقسيم الدولي الاشتراكي للعمل ». ولم يحصل لاتحاد الجمهوريات السوفيتية، بالنسبة لاقتراحاته الخاصة بالتخطيط، على تمويل وتجهيز مشترك، إلا بشأن محققات محدودة (خط أنابيب بترول الصداقة). حقيقة أن هذا التوسع في الصناعة قد قلت سرعته فيما بعد في مجموعه : من ١٠٪ في العام فيما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٠، ووصلت إلى ٨٪ فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤. ولكن ضرورة الاحتفاظ بها وزيادة حجم سابع الاستهلاك جمعات من الاوفق ممارسة لإتجاه إقتصادي قومي معين، برره كذلك بالمشكلات التقنية والاجتماعية (ركود الزراعة والهجرة من الريف؛ وقلة التقنين وزيادة الأيدي العاملة غير المدربة، وتقليل معدلات المواليد، وتنمية التعليم). وكذلك نافسوا وبدأوا في بناء إصلاحات تعديلات أفكار اللامركزية، والتخطيط المرن، والبحث عن الربح وعن النوعية. وكان هذا سبباً في زيادة العلاقات التجارية مع الغرب، وبخاصة من أجل الحصول على

تجهيزات وأدوات مصنوعة لم يعد في وسع إتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يقدمها . وزادت سرعة التطور كذلك عن طريق ازدهار السياحة التي تطلبت تجديد المباني وفتح هذه البلاد لمجموعة هي الأكثر أهمية من بين الغربيين . وأصبحت الرحلات صوب الغرب ، والتي أعطى المسئولون أنفسهم المثل عليها ، أكثر عدداً ، وكذلك عملية تبادل الباحثين والتقنيين .

ونتيجة عن ذلك عقد العلاقات الثقافية ، والتي كانت آثارها - وبخاصة عند المثقفين والشباب - أكثر وضوحاً مما هو عليه في إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وغير متخلصة ، بلا شك ، من روح الإنشقاق : التشيع بالأشكال الأكثر حداثة للفكر ، والأدب ، والفن ، والموسيقى ، والتعبير المسرحي والسينمائي ، وفي الملابس . وكان هذا التغيير قد تم بطريقة غير متساوية تبعاً للحالة : وفي الواقع ، وباستثناء يوجوسلافيا ، فإنه لم يصل إلا إلى بولندا ، وبدرجة أقل إلى المجر وتشيكوسلوفاكيا . هذا علاوة على أنه لم يغز في كل مكان سوى قطاعاً صغيراً من الأهل ، وحاربه أولئك الذين كانت بالنسبة إليهم وخرافة تفوق الثقافة الغربية ، تسير بالضرورة مع إحتقار التقاليد القومية ، وإنهيار التقاليد ، والاتجاه المعادي للشيوعية والمعادى للسوفيتية .

وشخاف هذه المظاهر المشتركة ، أعطى تطور الدول تنوعاً أكثر وضوحاً مما كان عليه في الماضي ، وفي بعض الأحيان غير متوقع ، وبخاصة في هاتين الدولتين اللتين كانتا في الصف الأول في أحداث ١٩٥٦ . ولا شك أن المجر هي التي كان التجمع فيها قد أخذ الشكل الأكثر كثافة : إعادة الرقابة ، وحل المنظمات التي ظهرت من التمرد ، وبجالس العمال ، وإتحاد الكتاب (والقاء القبض على مسيريه ومنهم يتيور ديري) ، والتطهير الراديكالي لحزب العمال الاشتراكي ، (أنقص إلى ١٠٠.٠٠٠ عضو) ، وإنشاء محاكم الشعب ، وتنفيذ الإعدام في ناجي

بعد محاكمة سرية في عام ١٩٥٨ . ولكنهم قرروا ، في نفس الوقت ، عقوبات ضد المسؤولين عن أخطاء سابقة ، وبخاصة ضد راكوزي الذي أبعده من الحرب ، وذهب للإقامة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية . ثم بدأت عملية إدخال الاتجاه الليبيرالي بواسطة كادار ، السكرتير الأول للحزب ، وهلاوة على ذلك ، رئيس المجلس من شهر نوفمبر ١٩٥٦ إلى يناير ١٩٥٨ ومن سبتمبر ١٩٦١ إلى شهر يونيو ١٩٦٥ : العفو على مراحل متعددة ، والقضاء على معسكرات الاعتقال ومحاكم الشعب ، وزيادة عدد أعضاء الحزب (٥٠٠.٠٠٠ عضو في عام ١٩٦٢) ، وعودة نصف المهاجرين السياسيين . وأعلن كادار ، بعد وقت قصير من المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، وذلك بإعادته حملة شهيرة مأخوذة عن ستالين : « إن من ليس ضدنا هو معنا » ؛ ويمكن بهذا الشكل من أن يحصل على تعاون الكثيرين من النافعين ، وبخاصة في الشؤون العلية والإدارية . وتمت إنتخابات عام ١٩٦٣ طبقاً لنظام يسمح بعدم التصويت من أجل المرشح الخاص بالجبهة . وتؤكد النشامج الديفي في شهر سبتمبر ١٩٦٤ عن طريق عقد إتفاق مع الكرسي البابوي . وأخذت السياسة الاقتصادية لنفسها هدفاً له أولوية يتمثل في رفع مستوى المعيشة ، وبخاصة وقت خطة الثلاث سنوات (١٩٥٨ - ١٩٦٠) التي سبقت العودة إلى الخطط الخمسية . وفي عام ١٩٦٤ ، كان أكثر من ربع المبادلات يتم مع الدول غير الاشتراكية ؛ وكان الإنتاج الصناعي قد تضاعف في عشر سنوات وأصبح يمثل ٦٢٪ من الإنتاج القومي ؛ ولم يكن الإنتاج الزراعي قد زاد إلا بنسبة ٣٠٪ . وأن كانت عملية جماعية العمل قد تم التوصل إليها عملياً ، وإتمامها بمرور .

أما تطور بولندا السياسي فكان مختلفاً عن ذلك كل الاختلاف ، أن لم يكن قد تم بشكل عكسي . وفي الأوساط الحكومية ، لم تستمر روح أكتوبر إلا

لمدة بضعة أشهر . ووصلت إلى قمتها وقت انتخابات ٢٠ يناير ١٩٥٧ . وحين قدمت الجمعية في كل دائرة قائمة مشتركة من المرشحين لاتجاهات مختلفة ، والى كان يمكنها أن تشمل على عدد من الأسماء يزيد بنسبة الثلثين عن عدد المقاعد (في المجموع ٧٠٠ مرشح من أجل ٤٦٠ مقعد في الدائرت) : فكان عند الناخب بهذا الشكل حقاً معيناً للرفض . ولكنهم زادوا الإهتمام ، قبل نهاية العام ، ومن جديد ، بمسألة أخطار الاتجاه الانحرافي ، وأعادوا إنشاء الرقابة ، واضطرت مجلة الشباب المثقف بوبروستو إلى أن تختفي . وشغلت مجالس العمال ومؤتمرات التفسير الذاتي للعمال ، ، والى وضعت تحت إشراف الإدارة ، والمقابلات والحزب (قانون ٢٠ ديسمبر ١٩٥٨) . وفي وقت الانتخابات العامة لعام ١٩٦١ ، خفضوا حد الاختيار الحر بنسبة ٥٠ ٪ . ولم يكن هناك سوى ٦١٦ مرشحاً ؛ وأظهر الناخبون رغبتهم في الاستقلال حين شطبوا أسماء المديرين : وهكذا وصل في كراكوفيا المرشح الكاثوليكي إلى رأس القائمة ، في الوقت الذي كان فيه رئيس المجلس يحتل المكان السادس .

ورفض جومولسكا في نفس الوقت كل عودة إلى الممارسات التي كان هو نفسه ضحية لها ، وكل تساهل في مراقبة الفكر ، وكان يرغب في الاحتفاظ بالاستقلال القومي ، ولكن دون أن يقطع بين نفسه وبين بقية دول الكتلة ، والى رأى أن دعمها كان لا يمكن الاستغناء عنه في مواجهة « المطالبين بالتأثير في بون » . وفي نفعيته اليومية ، اضطر إلى أن يحسب حساباً متزايد القيمة لمجموعة « الأنصار » Partisan — التي كانت قد نشأت عن المقاومة — والتي كانت في نفس الوقت تتكون من الوطنيين ، ومن المعادين للصهيونية ، ومن أتباع الاتجاه السلطوي . وكانت بقيادة الجنرال موكزار Moczarski ، أحد قادة إحدى المجموعات أقدماء المحاربين ، ورئيساً لآمن الدولة ، وتمكنوا من أن يحصلوا

على إبعاد بعض الرجال السياسيين من أصل يهودى (زامبروسكى Zambrowski الذى أبعد من المكتب السياسى فى عام ١٩٦٣) ، ومن بدء بعض عمال كات المثقفين الليبيراليين : إلغاء الدائرة المعوجة ، وبعض المجلات المستقلة ، ومن فرض العقوبات على المفكرين والكتاب (آدم شاف Schaff ، صاحب نظرية إنسانية الماركسية ؛ وكذلك ٣٤ من الموقعين على مذكرة ضد الرقابة ، قدمت فى شهر مارس ١٩٦٤ لرئيس الحكومة) . ورغم هذه الترددات ، فإن بولندا قد عرفت بضع سنوات من الحياة الثقافية المزدهرة ، نتيجة لتعاون رجال المسرح ، والمؤلفين الموسيقيين ، والكتاب والمنتجين السينمائيين . أما الدراسات الاقتصادية (أوسكار لانج) والاجتماعية فانها أخذت فى ازدهار واضح وكان لانج هو أحد الأوائل فى السكفة الاشتراكية ، والذى نادى بضرورة إصلاح المؤسسات ، رغم أن آراءه لم تعط صدق ملبوساً فى البلاد قبل عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . وحتى صوب هذه الفترة ، كان الأهل فى مجرمهم . راحدين عن التقدم الإقتصادى : فكان الإنتاج الصناعى قد تضاعف منذ عام ١٩٥٦ ، وكان الدافع الشخصى قد إستعاد حقوقه فى الصناعات الحرفية ولدى صغار التجار ، وكان إتجاه جماعية العمل قد تخلوا عنه (٨٧ ٪ من الأراضى فى ملكية خاصة منذ عام ١٩٥٧) وفى صالح الدوائر الزراعية ، (٣٠ ٪ من المزارع فى عام ١٩٦٥) والى أنشئت كوسائل لجذب الإنتباه : فكان جومولكا نفسه يأمل فى أن الفلاحين سوف يعرفون أنفسهم أن تنمية الاشتراكية مطابقة لمصالحهم ، (٩ أبريل ١٩٦١) .

وأعطت تشيكوسلوفاكيا المثل ، والذى كان وحيداً فى ذلك الوقت ، لدولة تمكن فيها الرأى العام فى آخر الأمر من أن يعبر عن نفسه وعن طريق المثقفين ، ورغم الرجال المجردين فى أمانهم . وأثار نوفوتنى Novotny فى أول

الأمر مسألة ثورة المجر لكي يعطى ضربة قاضية - والتي استمرت خمس سنوات - لعملية إدخال الاتجاه الليبرالي التي كان قد اضطرت إلى البدء فيها في عام ١٩٥٦. وساعده معاونه على التشدد تجاه اتحاد الكتاب . وفي شهر نوفمبر ١٩٥٧ ، وعند موت زابوتوكي ، انتخب رئيساً للجمهورية ، في نفس الوقت الذي ظل فيه سكرتيراً أولاً للحزب (أي بضعة أشهر لذن قبل أن يقوم كروتشيتشيف بالمجمع بين السكرتارية ورئاسة المجلس) وأصر دكتور ١١ يوليو ١٩٦٠ على إنساع اختصاصاته ، والدور الإشرافي للحزب ، والصفة الموحدة للدولة (بالطبع على حساب غير التشيكيين) ؛ وأكد أن تشيكوسلوفاكيا ، مثل اتحاد الجمهوريات السوفياتية ، كانت بالفعل جمهورية اشتراكية .

ولم يعترف نوفوتني ، إلا في عام ١٩٦٢ فقط ، وبعد المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، بضرورة التخلص من آثار الاتجاه الستاليني ، وذلك في نفس الوقت الذي ألقى فيه بالمسؤوليات على ستالين ، والذي قاموا بنفس المنصب الخاص به بالديناميت ، وعلى جوتوالد ، والذي ألغو عرض جثمانه المحنط أمام الجماهير ، وكذلك على باراك Barak ، وزير الداخلية ، الذي حكم عليه بمجمعة عشر عاماً من السجن لتخريبه عملية إذابة الجليد . وسمح له التأييد السوفيتي بأن يحتفظ بسلطاته وقت المؤتمر الثاني عشر لحزبه في شهر ديسمبر ، واسكنه لاضطر إلى تشكيل لجنة تحقيق بشأن انتهاك الشرعية الاشتراكية . ثم تقالت عمليات إعادة الاعتبار وإعادة الضم إلى الحزب (هوساك ، لندن ، لوبل) ، وكثيراً ما كان ذلك بعد وفاتهم . وتم لإخراج هوساينور بيران من السجن في عام ١٩٦٣ ، ثم سمحوا له بالإنسحاب إلى الغاتيكان ، ولما زاد النقد الموجه إلى نوفوتني ، اضطرت إلى التضحية ببعض أعوانه المباشرين ، وبخاصة السلوفاك : في شهر أبريل ١٩٦٣ ، استبدل باسپولك

Bailek ، الوزير السابق لامن الدولة ، على رأس الحزب السلوفاكى بدوبشيك Dubcek ، منافلا كان لا يزال غير معروف ؛ وفي شهر سبتمبر ترك شيروكي Siroky رئاسة المجلس للينارت Lenart ، الذى كان أقل إتصالا منه بالمحاكمات . وعادت العلاقات مع الغرب عن طريق الزيارات الرسمية ، والتبادل الثقافى . وكما حدث فى بولندا ، عرفت الحياة الفكرية إزدهاراً واضحاً نتيجة لعمل الكتتاب ، والمنتجين السينمائيين . ومع ذلك فإن جمهور الأهلانى كان متضيقاً من الصعوبات الاقتصادية . وكانت التأميمات وعمليات جماعية الإنتاج قد امتت بالفعل ، ولكن نتائجها كانت بعيدة جداً عن أن تكون مرضية : فاضطروا فى عام ١٩٦٢ إلى تأجيل الخطة الثالثة (١٩٦١ — ١٩٦٥) فى صالح خطة لعام واحد ، وإنخفضت الانتاجية الصناعية والدخل القومى العام فى ١٩٦٣ . ورغم مجهودات رجال الاقتصاد المصلحين مثل أوتاشيك Ota Sik ولوبل Lobl فإن أحداً لم يستمع إليهم .

أما فى الدول الأخرى ، فإن نتائج عملية تذويب الجليد كانت محدودة للغاية . فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية اتخذت الإجراءات على عكس ذلك فى عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ضد الشيوعيين الذين إتهموا بأنهم من أنصار المصلحين البولنديين والمجريين : المثقفون مثل الفيلسوف هاريش Harich الذى حكم عليه بعشر سنوات من السجن ؛ ورجال السياسة مثل أواسنر Oelsner وشيردوان Schirdewan ، ولوبير Wollweber الذى كان يأمل فى « طريق وسط » . وحتى بعض كبار المؤلفين مثل أنا سيجرز Anna Seghers وارانوله زفايج Arnold Zweig وجدوا صعوبات فى السير مع الرقابة . وفى عام ١٩٦٤ أبعد الألب هافمان Havemann من الحزب ، ومن الجامعة ومن أكاديمية العلوم . وفى المؤتمر الخامس للحزب (١٩٥٨) أعطى أولبريخت قائمة « بعشرة وصايا

اشتراكية ، . وفي نفس الوقت الذى ظل فيه السكرتير الاول لحزب S. E. D أصبح فى شهر سبتمبر ١٩٦٠ رئيساً لمجلس الدولة الذى أنشئ حديثاً ، أى رئيساً للدولة مع سلطات موسعة . ولكنى يضع حداً لعمليات الحروب ابتداء من برلين الشرقية ، والتي وصل عددها إلى ١٧٠٠٠٠٠ حتى ذلك الوقت ، أمر فى شهر أغسطس ١٩٦١ ببناء ما سموه فى الغرب « بحائط الحجل » . ومع ذلك ، فإن السياسة الاقتصادية عرفت ، وبعد صعوبات ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ، جسارة وفاعلية تحت قوة دفع رجال الاقتصاد الشبان ، مثل آبل Apel رئيس لجنة الدولة من أجل الخطوة . أما الإصلاحات ، التى وافق عليها المؤتمر السادس (١٩٦٣) ، فإنها تميزت بنوع خاص بإنشاء ما يقرب من ثمانين مجمع لإنتاج V. V. B. حصلت على إستقلالها الذاتى ، وجمعت ما يزيد على ١٥٠٠ مشروع كبير (٦٥ ٪ من الإنتاج الصناعى) . وأصبحت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تنتج فى عام ١٩٦٤ مثل إنتاج كل ألمانيا فى عام ١٩٣٨ ، ودخلت بطريقة ملفتة للانتظار إلى السوق العالمى .

وعرفت بلغاريا إستقراراً لا يقل عن ذلك فيما يتعلق بالنظام ، ورجعت التغييرات فى الأشخاص السياسيين ، كما يبدو ، إلى المنافسات الموجودة بين المسؤولين : فتشير فينكوف Tchervenkov الذى كان بالفعل فى الخط الثانى ، أبعد فى شهر نوفمبر ١٩٦١ بعد المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ؛ وإنتهت عملية ثنائية السلطة وقت المؤتمر الثامن للحزب (نوفمبر ١٩٦٢) . وفى صالح جيفيكوف Jivkov الذى أخذ مكان أيوجوف Iougov على رأس الحكومة فى نفس الوقت الذى ظل فيه سكرتيراً أولاً مثل كروتشيف . وفى الوقت الذى تخلى فيه هذا الأخير عن كثير من مواقفه الليبرالية ، لم يكن هذا يؤدى فى بلغاريا إلى أن يترجم بإذابة الجليد . ولكن ،

وكما حدث فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، حصل الإقتصاد على قوة دفع كبيرة تعود كلها إلى عمل الدولة . وكان الاختلاف ، هنا ، على أن التصنيع قد بدأ من مرحلة أكثر انخفاضاً ، وقابل ظروف موانية بدرجة أقل . وحصلت الصناعة على ما يريد على ٦٠ ٪ من الاستثمارات ، وزاد إنتاجها بنسبة ١٣ ٪ فى العام فيما بين عامى ١٩٥٩ — ١٩٦٤ ، ووصلت إلى أن تمثل نصف المدخل القومى (الربع فى عام ١٩٤٨) . وكثرت المناقشات ، والتى كانت فى بعض الأحيان عامة ، بشأن الإصلاح الإقتصادى ، لإبتداء من عام ١٩٦٢ ؛ ووافقوا فى شهر يناير ١٩٦٤ على خطة عامة ، وبدأوا فى تطبيق ذلك فى بعض المشروعات فى أثناء نفس السنة .

وظهرت دلالات على الاتجاه القومى عند هاتين الدولتين ، التى ربما كان الاتجاه صوب التحرر يحتل فيها أقل مكان . وفى رومانيا حافظ دج على كل الساطة الفعلية ، وبصفته سكرتيراً أولاً (وحتى بعد أن أصبح ، لإبتداء من عام ١٩٦١ رئيساً للدولة) معطياً بذلك الوحى لعمل رئيس المجلس (ستويكا Stoica حتى عام ١٩٦١ ، ثم مورير Maurer) . وفى الميدان السياسى ، ترجم الاتجاه القومى بالتخلص من الشيوعيين المناصرين للغاية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبخروج القوات السوفيتية (١٩٥٨) ، وبعملية القضاء على صبغ الثقافة بالصبغة الروسية (أصبح تعلم اللغة الروسية إختيارياً) ، وبموقف أكثر إداماجاً صوب الجبر فى ترانسلفانيا ، وبذوع غاس عن طريق تأكيد سياسة خارجية مستقلة (العلاقات مع يوجوسلافيا ، وألبانيا ، والصين ، وإسرائيل ، والغرب) . وكان الأمر كذلك بالنسبة للميدان الإقتصادى : فأبدت رومانيا مشروعات الكومبيكون التى كانت ستفرم التنمية الصناعية التى كانت خطتها الستية (١٩٦٠ — ١٩٦٥) قبل ثلثيات هذا . وهكذا تمكن إنتاجها من أن يتزايد بنسبة إستثنائية وصلت إلى

١٩٤٥٪ في السنة ؛ وقرروا أمر إقامة الشركات الأمريكية ، والالمانية أو الفرنسية ، للمصانع ؛ ووصلت التجارة مع الغرب إلى ربع المجموع الكلى (ومع ألمانيا الاتحادية وحدها ، كان أعلى وأكثر من كل المبادلات التي حدثت مع مجموع الديكتاتوريات الشعبية كلها) . أما الحرب فإنه قام ، بعد مقابلة عاصفة بين دج وكروتشيتشيف ، بإشهر « بيان من ١٠.٠٠٠ كلمة » ، وهو الذي أكد الرغبة القومية في الاستقلال ، وفي المساواة (ابريل ١٩٦٤) .

وهذه الرغبة يمكننا أن نجد أنها كذلك ، وبشكل أكثر قوة ، في ألبانيا ، ولم تنتهِ الأمر به إلى حدوث إنشقاق ، أكثر عمقا بلاشك عن ذلك الذي كان في عام ١٩٤٨ قد فصل تيتو . ذلك أن هو كسا قد نقد كروتشيتشيف ، وبمرارة ، في إتجاهه الإنحرافى ، وفي تقاربه مع يوجوسلافيا ، وفي محاولاته الخاصة بإبعاده هو من السلطة ؛ ولم تنتهِ كل فرصة من أجل تمجيد ستالين ، ولمبتداء من عام ١٩٥٩ ، تمجيد السياسة الصينية . وألقى في مؤتمر دقة ، موسكو ، في عام ١٩٦٠ ، خطاباً شديداً العنف ، ثم ترك قاعة المؤتمر فجأة . وتمت القطيعة في أثناء العام التالى : إتفاقية تجارية وقع عليها في بكين ، ونهاية لمعونة الكتلة وسفر التقنيين ، والعسكريين والديبلوماسيين الخاصين بدولها ، ووقف الإتصالات بين الأحزاب وقت المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، وتنفيذ حكم الاعدام فى عدد من الألبانيين الموالين للاتجاه السوفيتى (الاميرال شينخا Sejka ، وديمى Demi) ومنذ ذلك الوقت أصبحت القروض وكذلك الفنيين والمنتجات تأتى من الصين (٤٪ من المبادلات فى عام ١٩٦٠ ، وما يقرب من ٥٠٪ فى عام ١٩٦٤) .

٣ - الاتجاهات الأخيرة (١٩٦٥ - ١٩٧٣) :

هذه السنوات الثمانية لم تمثل تغييراً عميقاً فى السياسة الخارجية للمملكة : فبعد

وأينا لاستمرار ممارسة المعاش السلبى ، والإتصالات مع الغرب والتوغل فى العالم الثالث ، ، والمجادلات التى تزيد أو تقل درجة مراتبها مع الصين ومع ألبانيا ، وتناوب التقارب والتجافى مع يوجوسلافيا ، والاتجاه المعادى للصهيونية . وإحتفظت الحكومة الرومانية فى أول الأمر بموقفها السلبى ، فى تلك المسائل المشابهة للتدخل العسكرى فى تشيكوسلوفاكيا . وكانت الأولى التى عقدت ، فى بداية عام ١٩٦٧ ، علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية ، الأمر الذى سبب لها الكثير من النقد ؛ وفى شهر أغسطس ١٩٦٩ ، إستقبلت فى بوخارست الرئيس نيكسون . ثم تقاربت المواقف فى داخل الكتلة : فبدأت المناوشات مع ألمانيا الاتحادية (الإتفاق الألمانى - السوفيتى فى شهر أغسطس ١٩٧٠ ، والإتفاق الألمانى - البولندى فى شهر نوفمبر) ، وذلك فى الوقت الذى عقدت فيه رومانيا مع لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى شهر يوليو ، معاهدة تعاون وتحالف دفاعى ، وخففت من صوت مطالبها العامة بالاستقلال الوطنى . وفى أثناء ذلك الوقت ، إهتم لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بتدعيم الكتلة عن طريق تجديد المعاهدات الثنائية ، وزيادة المقابلات على مستوى الحكومات أو رؤساء الأحزاب ، وتدعيم المنظمات المهمة : وبهذه الطريقة أنشأ الكومينكون فى عام ١٩٦٤ بنك التعاون الاقتصادى ، ثم فى عام ١٩٧٠ بنك الاستثمارات ، وإقترح تنسيق الأسعار وتقسيم أفضل للعمل من أجل الخطة الخمسية ١٩٧١ - ١٩٧٥ . ولكن الرومانيين حددوا ، وقت إنعقاد الدورة الخامسة والعشرين للكونميكون فى شهر يوليو ١٩٧١ ، أن « التكامل الاقتصادى الاشتراكى مؤسس على الموافقة الحرة الكاملة » .

وكان لإبعاد كروتشيتشيف ، الذى قوبل بالرضا ، أو الخوف أو الدهشة ، قد عمل بنوع خاص على تدعيم إستقرار النظم والمسؤولين ، وبإستثناء حالة تشيكوسلوفاكيا . فقام هوكسا ، فى ألبانيا بتحية هذا « الانتصار الكبير ، فى

خطابه التذكاري يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦٤ ، وطالب بإعادة رد الاعتبار الكامل لستالين الذي لم يتصرف أبداً كدكتاتور، وحنى تجاه أعداء الاتجاه الليني، . ولكنه سرعان ما ردد صداه هجمات الصينيين على المنحرفين الجدد ، وترأس في عام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، حركة الثورة الثقافية ، والتي كلفوا فيها المحرمين الأحمر بالقضاء على البيروقراطيين وأصحاب الامتيازات . وأكد ، في شهر نوفمبر ١٩٧٢ ، وفي وقت انعقاد المؤتمر السادس للحزب ، رغبته في أن يرفض كل تقارب مع الاشتراكيين الإمبرياليين ، السوفييت . — ورغم إختلاف المواقف ، فإن الأمر كان تقريباً كذلك في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وحيث احتفظ أولبريخت بسلطة لا ينافسها أحد ، وكان ستوف Stoph يمارس سلطة إدارة الحكومة منذ موت جروتول Grotewohl في شهر سبتمبر ١٩٦٤ . وتمت الموافقة ، عن طريق الاستفتاء ، على دستور ٨ أبريل ١٩٦٨ الذي أعلن أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية دولة اشتراكية للأمة الألمانية ، وأن برلين عاصمتها . وفي شهر مايو ١٩٧١ ، وكان أولبريخت قد بلغ ٧٨ عاماً ، ترك إختصاصاته كسكرتير أول لحزب S. E. D. لهونيكر Honecker الذي أكد ، وقت المؤتمر الثامن في شهر يونيو، الاتجاه الداخلي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ووفائه المطلق مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، بما يتضمنه ذلك من إقامة علاقات جديدة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وفي بلغاريا ، خشي جيفيكوف بلاشك في فترة معينة من أن يتبع كروتشيفتشيف في السقوط . ولكنه إقاد من إكتشاف محاولة للقيام بانقلاب رتب له في شهر أبريل ١٩٦٥ بعض الاقتصاديين المصلحين ، والعسكريين الوطنيين ، والذين حوكموا على أنهم من المناصرين للصينيين ، وإن كانوا في حقيقة الأمر قد إستوحوا من أمثلة يوجوسلافيا ورومانيا، ومن بين المتأمرين،

قام البعض بالإنحجار ، وحكم على الآخرين بالسجن . وأثبت المؤتمر التاسع للحزب (نوفمبر ١٩٦٦) نجاح جيفنكوف ، وكان الأمر كذلك وقت المؤتمر العاشر شهر أيريل فى ١٩٧١ .

وربطت رومانيا سياستها القومية بتشدد عقائدى الذى أبعد عنها الاتهامات باتخاذ اتجاه إنحرافى ، وبالبحث عن فاعلية إدارية قادرة على إدخال التجديد فيها . وشهدت فى نفس الوقت الصعود السريع لشاوشيسكو Ceauscu ، الذى أصبح ، بعد موت دج ، فى شهر يونيو ١٩٦٥ ، السكرتير العام للحزب (الذىسمى شيوعى ، من جديد) ، وعهد برئاسة الجمهورية لستويكا Stoica . ووافق المؤتمر التاسع للحزب ، فى شهر يوليو ، على خطة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، وعلى الدستور الجديد للجمهورية والاشتراكية ، والذى صدر فى ٢١ أغسطس . وفى شهر ديسمبر ١٩٦٧ لمبعوا قاعدة - وعلى عكس وجود سلافيا - الجمع بين وظائف متشابهة داخل الحزب وفى الإدارة ، وعلى مثال أولبريخت فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، أخذ شاوشيسكو إدارة الدولة فى نفس الوقت الذى أخذ فيه إدارة الحزب . وحصل ، فى شهر نوفمبر ١٩٦٨ ، كذلك على رئاسة وجهة الوحدة الاشتراكية ، التى تمثل الأهالى والشرائح الاجتماعية فى البلاد . وهاجم الانتهاك للسابق للشرعية الاشتراكية ، بما فى ذلك انتهاكات دج ، وأبعد المناضلين المعروفين (دراجيشى ، أبوستول ، ستويكا) لىكى يحيط نفسه - وخلاف مورير Maurer رئيس المجلس - برجال أكثر شباباً ، وأكثر اقتراباً من المشكلات المعاصرة (فيرديت ، توفين ، بارا) . وبدأت سلطته مدعومة كذلك وقت إنعقاد المؤتمر العاشر (أغسطس ١٩٦٩) ، والذى قرر أن ينتخب بنفسه السكرتير العام ، والذى كان حتى ذلك الوقت ترشحه للجنة المركزية .

وظل موقف كادار Kadar ثابتاً فى المجر . وكانت بعض المحاكمات قد

هتددت لبعض دعمالء الاءبريالاءة؁ ولكن المءاءلات الاءاءولوءوءة ظلك مسشوءة؁ وأعاء الاءاءسوف لوكاكس Lukacs إلى عضوءة الءرب؁ وائمك الغرب من أن اءءرف عل رواءاء اءاءوراءرى؁ وماءاءا زابو؁ وأفلام زولئان قابرى؁ ولأسءفاءن زابو؁ وءمال؁ وءانسكرو . وأظهرت لائنءاباء شهر مارس ١٩٦٧؁ وأبريل ١٩٧١ مرشءاءن عاءاءاءن؁ ولأءافلوا بالعاء الالائ لماءلاد الملك سان لاءفاءن Etienne رسمفاء فى شهر أغسطس ١٩٧٠؁ وذلك فى الوقت الذى نشرء فاء؁ ومن أجل الساء بالءناقشة؁ نظراء الءرب من أجل الموءمر العاشر؁ والذى أكد؁ فى شهر نوفمبر؁ لاستقرار النظام . وصاءر العفو؁ فى شهر سبءمءر ١٩٧١؁ عن مونسانور مفاءن زفاءى Mindaženty؁ الذى قرأ أن اءفاء فى النمسا .

وفى بولندا؁ أاءى سءوط كروءشاءءشف لى زفاءة لاضءاف اللباءاءفاءن فى صاءل «الانصار»؁ وذلك رءم بمءوءاء ءومولكا للمءافظة عل ءوازن صعب . وأصاء الءنرال موكزار Moczar وزراء للءاءلاءة من نهاء عام ١٩٦٤ حق صفاء ١٩٦٨؁ ثم ءءل إلى المكءب السفاءى؁ وبصفاءه عضواً لءفاءفاءاً؁ وءصل أضاءاؤه عل عاء من المراءر (فى المكءب السفاءى؁ وفى اللءءة المراءرة؁ وفى بمءاء الموءساءاء) . ورأى كءاء من المسءولاءن كهراءكواءكز Cyrankiewicz وءراءك Gierok) أنه من الأفضل الءقرب منه؁ ءاراءن ءومولسكا فى عزلة

ءامة رءم ءاءاء كاءسكرو Kliszko فى الءرب . والماءراءشال سباءشالسكى Spychalski الذى أصاء راءساء للءولة فى عام ١٩٦٨ وقت انسءاب أوشاب Ochab . ولما كانت بمءوءة ءومولكا ءرباءة عل الءعاون مع لءاء الءموراء السوففاءة؁ ومشءرلة بأزمة ءشءكوسلوفاكفاء؁ فأنها ءركء المءال ءالفاء لاءاءاء الصفاءوءة؁ وللأفكار الناءقة . وقام الءلك ءقراءاً من الـ ٢٥٠٠٠ ىوءى الذى كانوا قءبقوا فى بولندا؁ بالءءرة؁ أما أولسك الذى كانوا اءءلون وظائف هامة؁ فأنهم قء

لبعدوا عنها . وتقررت عقوبات ضد المثقفين المصلحين : كورون وموتولويسكى الذين حكم عليهم بالسجن في عام ١٩٦٥ بسبب « خطاب مفتوح للحزب » ومن أجل « شيوعية ثورية » ، والفيلسوف كولاكويسكى ، الذى طرد من الحزب في عام ١٩٦٦ بسبب إعتقاده في « الماركسية المنقوطة » ، ظهورا من جديد - بين رجال الجامعة المتهمين وقت مظاهرات الطلاب في وارسو، في شهر مارس ١٩٦٨ . وفى أثناء ذلك الوقت ، إحتفظت الكاثوليكية بنفوذها ، وأخذت الاحتفالات « بالعيد الألفى للدولة البولندية » ، فى عام ١٩٦٦ ، ورغم جهودات السلطات ، خصائص دينية بنفس درجة الخصائص السياسية .

أما الأهلالي البولنديين ، فى مجموعهم ، فقد إحتفظوا بموقف سلبي ترجم بالامبالاة وقت إنتخابات ١٩٦٥ ثم إنتخابات ١٩٦٩ ، وبعدم القيام برد فعل أمام أزمة تشيكوسلوفاكيا ولكنهم كانوا مشغولين ، وبدرجة متزايدة ، بالاضعوفات الاقتصادية ، والتي حملوا مسئوليتها للمسؤولين ، وبخاصة جومولكا ، الذى كان قد فشل فى تحقيق الآمال المعقودة عليه . وإنفجر عدم رضا الأهلالي حين علموا فجأة ، فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٢ ، بالارتفاع الكبير الذى تقرر بالنسبة لأسعار المواد الغذائية والمنتجات الضرورية والتي كانت قد ظلت عند مستوى يقل عن تكاليف الانتاج ، وإن كانت تصل إلى ٧٠٪ من ميزانيات الأسر . وأعلنت الوزارة ، فى نفس الوقت ، عن تطبيق ، ومن أول يناير ١٩٧١ ، « حوافز اقتصادية » سوف تترجم بزيادة سرعة العمل وتخفيض الساعات الإضافية . ووقعت أحداث عنف فى الموانئ المطلة على بحر البلطيق ، ومراكز الانشاءات البحرية والتعدين (جداانسك ، جدينيا ، وسوكين) . ونسبته الحكومة وقوع هذه الأحداث لكبار العصابات البحرية ، وأخذت لإجراءات إستثنائية ، وأصدرت الأوامر للباباياه ، وسمحت للمياشيا والبوليس السياسى بإستخدام أسلحتها ؛ وكان هناك حل الأقل بفضمة

هشرات من القتلى ، وبضعة مئات من الجرحى ؛ وإمتدت حركة الاضرابات إلى المراكز الصناعية فى الداخل .

ومن ٢٠ إلى ٢٣ ديسمبر ، تمت حركة تمديد كبيرة فى مصالح الرجال السياسيين الذين كانوا قد انتقدوا الخط المتبع حتى ذلك الوقت ، وأبعدوا مولكا من المكتب السياسى (والذى هين فيه موكزار بصفة أساسية) ، وترك إدارة الحزب لجيريك ، وذلك فى الوقت الذى وصل فيه كيرانكيويكز إلى منصب ممثل رئيس الدولة ، وترك إدارة الحكومة لرجل الاقتصاد جارو زيويكز Jaroszewicz ، نائب رئيس المجلس منذ عام ١٩٥٢ ، وممثل بولندا لدى الكومينكون منذ عام ١٩٥٧ . وقرر المسؤولون الجدد عدة تنقلات فى الإدارة وفى الحزب ، وأخذوا دور المصالحة مع الكاثوليك ، ومع المثقفين ، وحاولوا أن يطمئنوا إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والديمقراطيات الشعبية الأخرى ، وبخاصة أن يستعيدوا ثقة الجماهير ، عن طريق إعترافهم بالأخطاء التى ارتكبت ، وبمباحهم بوقوع مناقشات أكثر إنفتاحاً ، وبقيامهم بزيارة المراكز الصناعية التى كانت لا تزال هائجة ، وبتشجيعهم لمجلس العمال من جديد ، وبمعلمهم على زيادة الأجور والمخصصات الاسروية للمال الأقل لإفادة ، وبإغاثتهم (ونتيجة للقروض السوفيتية) لإرضاع الاسعار ، وعلمهم على إصلاح ظروف العمل . وفى شهر ديسمبر ١٩٧١ ، دعم المؤتمر السادس للحزب موقف جيريك بإبعاده آخر المتعاونين مع جومولكا ، وعدد كبير من « الانصار » (وأبعدوا موكزار من المكتب السياسى) . وفى شهر مارس ١٩٧٢ ، وبعد الانتخابات التشريعية ، ترك كيرانكيويكز رئاسة مجلس الدولة لجابلونسكى

ولما كانت الحياة السياسية قد عرفت القليل من التغيرات (فيما عدا بولندا) وكان الاقتصاد قد أعطى مظاهر على فقدان النفس ، فإن الانتباه قد تحول بنوع خاص صوب امتداد الإصلاحات التي كانوا قد فكروا فيها ، أو جربوها في السنوات السابقة من أجل تحسين الحالة المادية ؛ لا مركزية نظام التخطيط ، وتناقص الوسائل في صالح المتطلبات الاقتصادية ، ودقة الاسعار ، (مع الأخذ في الاعتبار بمسائل رؤوس الأموال ، والتكلفة الحقيقية ، والطلب) ، وحساب الأرباح من أسعار التكلفة ، وإخراج الاستثمارات من الميزانيات ، والتمويل الذاتي للمشروعات ، والمنافسة على كل المستويات الخاصة بالتصنيع والبيع ، والمطاباة الرسمية بإمكانية الربح ، وتجميع المشروعات والمؤسسات الكبرى في إتحادات تكون عادة رأسية ، (تسمى كذلك ، بجمعات ، أو مركبات ، أو تراست أو كونزرن) ، لها شخصيتها القانونية والمالية ، ولا تخضع إلا للوزراء المختصين ، وممارسة العمال للنسبيير الذاتي كدافع رئيسي ، والاستخدام الأكثر صلاحية لليد العاملة ، ورفع الانتاجية للعمل ، وإعطاء الأولوية للتقدم التقني ، والالتجاء إلى الوسائل الخاصة بالعقول الالكترونية ، وموافقة التجارة الخارجية (وبخاصة مع الغرب) للاحتياجات الضرورية للبلاد ، وتسهيلات أكثر تعطي للأنشطة الخاصة (الحرفيون ، والتجارة الداخلية ، والسياحة ، والزراعة) ، ودعم أكثر فاعلية للمزارع الجماعية ، الخ . .

وهذا المجموع المعقد ، لم يكن من السهل تطبيقه جزئياً . وكانت أبعاد السياسة يمكنها أن تؤدي إلى الإبطاء في تطبيقه : تردد البيروقراطية ، ووجود رجال هناك ، وبعض السوفييت ، والتقرز من « المثل الوجودي سلافي » ، والمظاهر الرأسمالية لإقتصاديات السوق ، وصلات المصلحين بالمشقفين الليبراليين ، وفضائح رجال الإقتصاد (إنتحار أبيل Apol في عام ١٩٦٥ ، وهجرة أولتاشيك Otashik

في عام ١٩٦٨) وكانت البرامج ، المتشابهة في خطوطها العريضة ، تختلف تبعاً للدول والمسؤولين فيها، وكان تنفيذها يدفع بدرجات متفاوتة، ويتفاوت بالتالي درجة نجاحه ، ولا يزال الوقت مبكراً جداً من أجل الحكم على النتائج الثابتة . ولقد أظهرت النتائج المعروفة أن سرعات التوسع كانت غير منتظمة : فواد الانتاج الصناعي بسرعة أكثر في الدول الأقل تصنيعاً (١١ إلى ١٣٪ في رومانيا) أو أعلى تفوقاً واضحاً للتجهيز الثقيل (١٠٪ في بولندا) . وعدم انتظام كذلك من عام لآخر، الأمر الذي جعل بعض رجال الاقتصاد اليوجوسلاف والبولنديين يعترفون ، وعلى عكس السوفييت ، بوجود ذبذبات دورية في الاقتصاد الاشتراكي: مراحل توسع (١٩٥٨ - ١٩٦٠ و ١٩٦٥ - ١٩٦٧) وتبادل مع مراحل إنكماش (١٩٦١ - ١٩٦٤ و ١٩٦٨ - ١٩٦٩).

ويصعب وضع الترتيب الزمني لهذه الحركة ، إذ أنه كثيراً ما يمر عدة سنوات بين المشروعات الأساسية وبين تجارب التطبيق . ففي بولندا ، لم تقبلوا لمقترحات ١٩٥٦-١٩٥٨ إلا في برنامج شهر يوليو ١٩٦٥ ، ولم يتمكنوا من تقديم خطة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، إلا في شهر نوفمبر ١٩٦٦ ، ولم تصمم الأولوية التي إحتفظوا بها للتجهيز إلا بزيادة ضعيفة في الدخل القومي. وفي تشيكوسلوفاكيا كانت الآراء التي وضعت في عام ١٩٦٠ ، لم تقرر إلا في شهر يناير ١٩٦٥ ؛ وطبق والنمط الاقتصادي الجديد، في عام ١٩٦٧؛ وأصابه الشلل بسبب الخصوم ثم تخلوا عنه في عام ١٩٦٨. وجمهورية ألمانيا الديمقراطية منذ عام ١٩٦٥ على فرملة تطبيق تعليمات عام ١٩٦٣ والنظام الجديد للخطيط والادارة ، وكانت فخورة بنجاحها الصناعي (المرتبة الثامنة في العالم) ، ومخلصة للتقاليد الألمانية ، ولأن كانت تقام من قلة الأيدي العاملة ، ولذلك فإنها عملت بنوع خاص على تحسين تقنيات الصناعة والتنظيم ، في نفس الوقت الذي إستعانت فيه بالحوافز والقوى الخلاقة عند العمال ؛ ولذلك فإن إنتاجية العمل زادت فيها

بما يفوق ٦ ٪ في العام . أما المجر فإنها أخذت وقتها فيما يتعلق بالدراسات المبدئية ، ثم دخلت بحذر ولكن بتصميم ، في « إقتصاد السوق الاشتراكي المحدود » ، والذي تم تعريفه في عام ١٩٦٦ ، ودخل إلى الواقع مع أول يناير ١٩٦٨ . وأنقصوا نصيب الدولة في الاستثمارات من ٩٠ إلى ٢٥ ٪ . وأصبح في وسع المؤسسات الكبرى أن تبيع للخارج مباشرة . وفي دولة كانت التجارة الخارجية تعطى ٤٠ ٪ من إجمالي الدخل القومي ، كانت مشكلة الأسعار تحتل المكان الأول : فألى جانب النظام السابق ، والخاص بتثبيت الأسعار ، والذي أحفظوا به بالنسبة للمنتجات الأساسية ، حاولوا تجربة نظام وسيط (أسعار يمكنها أن تتغير بنسبة ٢٠ ٪ في الإرتفاع أو الانخفاض) ونظام الحرية الممتدة (بالنسبة لاربعة أخماس الصناعة الخفيفة) . ولقد نتج عن ذلك منافسة داخلية شديدة ، مع سهولة حركة زائدة بالنسبة للأيدى العاملة ، وأخطار بطالة ، وضرورة فرملة إرتفاع الأجور ، ولكن كذلك إرتفاع يزيد بنسبة الضعفين عما كان متوقفاً للدخل القومي لسنوات ١٩٦٦ — ١٩٧٠ . وأفادت بلغاريا من تجارب الدول الأخرى : وقدمت برنامجها في شهر ديسمبر ١٩٦٥ ، مشتملا على ٤٠ تراست رأسي (٣٥ ٪ من الانتاج الصناعي) بدأوا في تشغيلها ، وفي عام ١٩٦٦ تنبؤوا بالتوسع في الاستقلال الذاتي لسنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٠ . وظلت رومانيا مترددة حتى شهر أكتوبر ١٩٦٧ ، وهو التاريخ الذي أعلن فيه عن إنهاء مركبات صناعية في عام ١٩٦٩ ؛ وظلت الأسعار مثبتة بطرق سلطوية ؛ ورأى العمال أن روائهم قد نقصت في حالة عدم تحقيقهم للمطلوبة ، ولسكنهم لتجنبوا كثيراً إلى الاستثمارات وإلى التقنيين الأجانب . وكانت ألبانيا هي الدولة التي شهدت أقل تحديد ، وكانت التنمية ترجع بنوع خاص إلى شد القوى الموجودة ، وإلى الحوافز الاشتراكية : حركة إلتصارات العمل ، وحركة « ١ + ٢ » (يقوم عامل في تكوين اثنين من العمال اليدويين) .

وكان التقدم يستند ، في كل مكان ، إلى التنمية السكانية (الديموجرافية)
 (فكانت الدول الثمانية قد وصلت إلى ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة) ، والتي كانت
 من جانب آخر قد خفت سرعتها منذ بضعة سنوات — إلا في ألبانيا — ونتيجة
 لانخفاض نسبة المواليد والتي تزيد عن نسبة الوفيات . وكانت قد أفادت من
 تحسين الصحة العامة ، ونمو التعليم ، والذي وضع خصيصاً لهذا الغرض ؛ فالامية ،
 ولفي تم في معظمها من ٢٠ إلى ٥٠ ٪ من الأهل ، يصعب وجودها إلا عند
 الأشخاص المسنين في المناطق الداخلية من الجنوب الشرقي . ولقد بذلوا مجهوداً
 خاصاً من أجل تنظيم الرياضة وأوقات الفراغ . وأخيراً ، فإن الأحوال
 الاقتصادية والسياسية قد استمرت في تغيير الشكل الاجتماعي العام . ولم يبق
 من البورجوازية القديمة إلا الشريحة السفلى التي عرفت عودة للنشاط في الحرف
 والتجارة الصغيرة . أما رجال الدين فإنهم حافظوا في الغالب على أعدادهم (إلا
 في ألبانيا التي تقول عن نفسها أنها أول دولة موحدة في العالم) ؛ بل لقد زاد
 حتى في بولندا . ويمارسون نفوذهم على الأهل في ظروف أفضل من تلك
 الموجودة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ولكن نتيجة لخضوعهم للدولة ولحل
 وسط كانت رئاساتهم والذاتية كان قد رفضت الموافقة عليه لفترة طويلة . أما
 اليهود ، والذين كان عددهم قد قل نتيجة لأحداث الحرب من ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠
 إلى ٩٠٠.٠٠٠ (في بولندا من ٣.٠٠٠.٠٠٠ إلى ١.٠٠٠.٠٠٠) ، أصبحوا
 يقلون عن ٢٠٠.٠٠٠ ؛ ولم تعد طائفتهم موجودة سوى في رومانيا وفي المجر ؛
 وأصبح دورهم في الحياة العامة ضعيفاً للغاية . وأما الفلاحون ، وفيما عدا بولندا
 ويوجوسلافيا ، فانهم قد تعودوا على الجماعة ، التي تعطيهم ميزات تقنية في نفس
 الوقت الذي تتركهم فيه يحصلون على ربح من قطع الأرض الصغيرة الموجودة
 لديهم ؛ وأصبح نصيبهم بالنسبة للأهل العاملين والانتاج القومي ، هو نصيب
 الأقلية ، ولكن تواجد الهجرة من الريف وجهت إليهم أنظار السلطات العامة .

وظلت طبقة العمال تحتل مكان الشرف ، ولكن ظروف العمل أصبحت صعبة ، وإذا كان معظم المسؤولين قد خرجوا من هذه الطبقة ، فإن إمكانيات الصعود الاجتماعي تميل ، فيما يبدو ، إلى تحديدها . أما المشكلات الأكثر تعقيداً فقد طرحتها الإنتاجية ، والتي تنقسم إلى شرائح ، وإلى طرق مختلفة : الموظفين الذين يحارلون الاحتفاظ بسيطرتهم رغم الهجومات على البيرورقراطية ، والمتقنين الذين يحملون مكاناً متزايداً في تقرير الاختيار السياسي ، والمتقنين الذين ينظر إلى تعلقهم بحرية التعبير وتعدد المعتقدات بحذر وحسب بعداء .

٤ - أزمة تشيكوسلوفاكيا وعودة الأوضاع :

مع التأييد المستمر من جانب السوفيت ، أعيد انتخاب نوفوتنى رئيساً للجمهورية لمدة خمس سنوات في شهر نوفمبر ١٩٦٤ ، وتمكن في أول الأمر من أن يتحاشى كل تغيير سياسي ، وذلك عن طريق توجيه المناقشات ، والتي كانت حقيمة ، صوب المسائل الاقتصادية . ولكن سرعان ما أصبح موقفه صعباً ، فحين حضر بريجنيف إلى براغ في شهر ديسمبر ١٩٦٧ ، رفض التدخل في صالحه . وبعد أن كان قد فكر في الإعتماد على الجيش ، تدخل في مرحلة أولى (٥ يناير ١٩٦٨) عن منصب السكرتير الأول لدوبشيك Dubcek ، الذي عرض في خطبته يوم أول فبراير فكرته عن « الديمقراطية الاشتراكية » ، وأعلن ، في ٥ مارس ، الانهاء القريب للمراقبة ثم إستقال نوفوتنى بعد ذلك ، يوم ٢٢ مارس ، من رئاسة الجمهورية ، وأخذ مكانه الجنرال سفوبودا ، والذي سرعان ما سيذهب لكي يقف في خشوع أمام قبور مازاريك وبيدنيش . وحددت اللجنة المركزية ، في برنامج مفصل « الطريق التشيكوسلوفاكي إلى الاشتراكية » (٦ أبريل) . وتكرنت حكومة جديدة يوم ٨ تحت رئاسة تشيرنيك Cernik ، مع هوساك ، وأوتو شيك ، كنواب الرئيس . وفي يوم ١٨ ، صوت المجلس الوطني لأول مرة

وعن طريق الاقتراع السري، وأعطى كرئيس سمر كوفسكى Smrkovsky بـ ١٨٨٨ صوت ضد ٦٨ ؛ وصوت بالاجماع على الثقة بوزارة تشرينك وذلك بعد يومين من المظاهرات الشعبية فى أول مايو . وقامت اللجنة المركزية بإبعاد نوفوتى منها وأوقفت عضويته فى الحزب ، بعد تدخل من هوساك ، الذى شرح دوره فى المحاكمات وموقفه الذى يتشبه فيه بالسيد المسيح . وطلب عقد المؤتمر الرابع عشر (الاستثنائى) للحزب يوم ٩ سبتمبر ، وهو الذى كان عليه أن يقوم بعملية إعادة تنظيم جمعية .

وفى إنتظار ذلك ، ظل الكثيرون من أعداء الإتجاه الجديد فى أماكنهم . ورفضوا سرّاً ذلك الغليان الذى كان قد أصاب جزءاً كبيراً من الأهالى والذى كان قد وصل إلى قمته فى يونيو - يوليو . ونشرت مجلة ليتيرارنى ليستى مقالات عنيفة للفساية ضد المركزية السلطوية ، والكتاتورية البروقراطية ، وخنق الحريات ، وتشويه الماركسية اللينينية ، والنظام السوفيتى ، وقع ثورة المجر عام ١٩٥٦ . وبعد أن تشجعت بصدور قوانين ٢٥ - ٢٦ يونيو عن إعادة الاعتبار وحرية الصحافة ، نشرت ، يوم ٢٧ ، بياناً موقع عليه من سبعين إسماء شهيراً ، أحدث ضجة : « ألقى كلمة من العمال ، والفلاحين ، والموظفين ، والعلماء ، والفنانين وللجميع » ، وقلت دوشك من النجاح الذى لقيه البيان ، وأعلن أنه يمثل تهديداً « للعملية الحادثة للوصول إلى الديمقراطية » . وعمل على تحديد نشاط الأحزاب الموجودة فى الجبهة الوطنية إلى جانب الحزب الشيوعى ، ونشاط السوكول التى أنشئت ، والرجال الذين كانوا يحاولون إعادة إحياء الأحزاب السابقة ، والنوادى . ولكن هذه الحركة استمرت فى الإتساع عند العمال فى المشروعات الضخمة (شكودا Skoda) ، والتي كانت الحكومة قد سمحت بإنشاء مجالس تسميها ذاتى فيها .

ومنذ شهر مارس، كان الأعضاء الآخرون للحلف وارسو مشغولين بالموقف ويبدو أن إمكانية تدخل عسكري كانت قد ذكرت في شهر مايو ، ثم وقت مناورات أركان الحرب التي وقعت في تشيكوسلوفاكيا وانتهت يوم ٣٠ يونيو دون أن تقوم القوات الأجنبية مع ذلك بالجللاء عن البلاد . وفي ١٧ يوليو ، رفض الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي أن يشترك في لإجتماع جماعى ، وحصل على إنذار من الخمسة (لإتحاد الجمهوريات السوفيتية، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بولندا ، المجر ، بلغاريا) يطلب إليه أن يصحح أخطائه وأن يتخذ الإجراءات ضد عمليات الثورة المضادة ، من جانب ألمانيا الاتحادية ، والامبريالية الغربية . وبالإجماع ، أجابت اللجنة المركزية ، يوم ١٩ ، أن الحزب كان مسيطراً تماماً على الموقف ، وأنه كان يستند ويعتمد على جمهور الشعب . وبعد أن تقرر نتيجة لمقابلة بين دروشيك وبريخنيف فى سبرنا ، جاء مؤتمر الستة فى برايتسلافا (٣ أغسطس) غير واضح وضوح كاف لإعطاء إنطباع لإفاق عام ، وحدث فى نفس الوقت مع الجللاء النام عن الأراضى . ولكن حفاوة براغ بتيتو وشاوشيسكو ظهرت على أنها إثارة ، وسرعان ما عادت الهجاء فى صحف الكتلة ، كتمهيد لتدخل ٦٠٠٠٠٠ جندى فى ليلة ٢٠ - ٢١ أغسطس ، وإلقاء القبض على مجلس رئاسة الحزب الشيوعي ، الذى كان مشغولاً بدراسة الموقف السياسى من أجل عقد لإجتماع المؤتمر . واستمرت ردود الفعل لمدة تقرب من أسبوع ، ولستندت إلى الإدارات العامة ، وبخاصة الاذاعة والتلفزيون ، ولكنها لم تأخذ شكل مقاومة منظمة ؛ وكانت لها تأثيرات عميقة على الرأى العام العالمى ، وإن كانت قد تركت الحكومات فى حالة لامبالاة . ومن جانبهم ، لم ينجح المحتلون فى أن يشككوا ، ورغم بعض عمليات الإضرام إليهم، بمجموعة حكم بديلة: ولإجتماع المؤتمر الرابع عشر الإستثنائى سرأ ، منذ يوم ٢٢ ، فى أحد مصانع العاصمة ،

وأكد ثقته بالإدارة العليا . فالتجسوا بعد ذلك إلى المفاوضات ، التي استمرت في موسكو مع الرئيس سفوبودا وكذلك مع دوشيك ومعاونيه الذين أخرجوا من السجن ، وهي المفاوضات التي إنتهت باتفاقيات ٢٦ أغسطس : السحب المتزايد للقوات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، في نظير إعادة الأوضاع العادية ، ، أي العودة من جديد للحالة التي كانت موجودة في بداية عام ١٩٦٨ .

وهذه العملية تمت على مراحل ، حتى لا تصطدم بشدة بالرأي العام . وبقي معظم المسئولين في أول الامر في مناصبهم (وأصبح هوساك ، في أول فرصة ، السكرتير الأول للحزب السلوفاكي ، وعضواً لمجلس رئاسة اللجنة المركزية ، التي أمتعت من ١١ إلى ٢١ عضواً) ؛ ولكنهم زادوا من الاتصالات مع زملائهم السوفيت الذين أصبحوا يضغطون كل يوم أكثر ، وتنبأت معاهدة ١٦ أكتوبر بالتواجد غير المحدد من للقوات السوفيتية ومن أجل ضمان أمن البلاد والمجموعة الاشتراكية أمام المجموعات المتزايدة للانتقام من جانب القوات الامبريالية لالمانيا الغربية . . وتمكنوا من تحقيق بعض مشروعات تعود في تاريخها إلى الشهور السابقة : مثل القانون الدستوري في ٢٨ أكتوبر بشأن العملية الاتحادية ، والذي وضع مساواة كاملة بين التشيك والسلوفاك والمؤسسات المتوازنة تماماً . ولكنهم قاموا بعملية تطهير شديدة في الجيش ، والادارة ، والجامعة والثقافة ، والاعلام ، والنقابات ؛ وتخلوا عن انشاء لجان للشروط ، وعلى أساس أنها ديماجوجية ، وأصبح موقف دوشيك أكثر وأكثر غير مستقر ، ومهدداً في نفس الوقت بعودة ظهور المحافظين ، والذين كانوا من أنصار التدخل السوفيتي (لاندرا ، بيلاك ، كلدير ، وستروجال) وحتى المتعاونين السابقين النشطين من أهوان نوفوتنى ، وبتشكيل مجموعة من « الواقعيين » ؛ وهي التي ترأسها هوساك بتأييد من المعتدلين

من أعضاء التمثيل مثل سفوبودا وتشرنيك. وتنازلت المظاهرات المعادية للسوفييت، بمناسبة العيد الخمسين للاستقلال (٢٨ أكتوبر)، وللاحتفال بالذكرى الثورية البلشيفية (٧ نوفمبر) ولانتحار وجنازة الطالب جان بالاش (١٦ - ٢٥ يناير ١٩٦٩)، ولانتصار فريق الهوكي الوطني على فريق لاتحاد الجمهوريات السوفيتية في ستوكهولم، وسبوا هذه الذكرى الأخيرة، عند نهاية شهر مارس، بمظاهرات عنيفة (تحطيم مكتب شركة ايزوفالوت) والذي تلاه، تلقائياً أو غير تلقائياً، تدخل سوفيقي قوى. وفي ١٧ أبريل، انتخب المؤتمر العام هوساك سكرتيراً أول للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي مكان دوبشيك (انتخب في ٢٨ رئيساً للمجلس الفيدرالي بـ ١٨٤ صوت ضد ٦١)؛ وأعيد مجلس رئاسة اللجنة المركزية إلى ١١ عضواً مع إبعاد الليبيرالين الواضحين، مثل سمر كوفسكي، منه.

ومنذ ذلك الوقت أخذت عملية إعادة الاوضاع بسرعة كبيرة: الغاء بعض الصحف، وحل لاتحاد طلبة بوهيميا ومورافيا، وطرد بعض المناضلين، وتقليل الاتصالات مع الغرب، وعودة الى النظام المركزي في الادارة. وتمكن الحزب من تجميع ٢٠٪ من أعضائه، دون عد أولئك الذين لم يعيدوا لهم بطاقتهم الخاصة بالحزب. وابتداء من شهر يوليو، أخذ المعلقون الرسميون في تبرير تدخل عام ١٩٦٨، الذي حدث «لمساعدتنا والدفاع عن الاشتراكية، وعن الحرية». أما الاضطرابات التي مثلت، في براغ، وفي برنو، الذكرى السنوية لهذا التدخل، والتي قمت بواسطة القوات التشيكوسلوفاكية، فإنها استخدمت من أجل اصدار إجراءات استثنائية. وفي وقت المؤتمر العام في شهر سبتمبر، قاموا بإخراج دوبشيك، والذي كان الاجتماع العام في شهر أبريل قد أثنى على ميزاته، من مجلس الرئاسة ومن البرلمان، بعد أن كان قد رفض القيام بعملية النقد الذاتي الكاملة؛ والتي كانت قد طلبت منه (وسيعين في شهر ديسمبر سفيراً في

أنقرة). وفي نفس الوقت، أقالوا تسع وزراء، وثلاث وزراء دولة، وبعض الاجتماع العام في شهر يناير ١٩٧٠، اضطر تشيريك إلى ترك رئاسة المجلس لستروجال Strougal والذي كان حتى ذلك الوقت مساعداً لهوساك في سكرتارية اللجنة المركزية. وقاموا أخيراً بإيقاف دربيك (في مارس)، ثم، بعد مدته من أنقرة، فصلوه من الحزب وقت انعقاد الاجتماع العام في شهر يونيو. ورغم أن هوساك كان، ظاهرياً، سيدا الموقف، (مررت الذكرى السنوية لثانية التدخل في هدوم) فيبدو أنه كان يخشى من أن تمخطاه المناهض التي كانت تطالب بعودة للنظام الذي كان موجوداً قبل شهر يناير ١٩٦٨، وبمحاكمة المسؤولين عن القروض، و د الاتهاميين لليمينيين،، وذلك في الوقت الذي كان قد وعد فيه بالأ تكون هناك محاكمات سياسية.. ولذلك فإنه أخذ في إصدار نداءات من أجل المصالحة، والتعاون القائم على حسن النية. وكان جتى في حاجة إلى تأييد لإنجاح الجمهوريات السوفيتية أكثر من أى وقت آخر: وتم في يوم ٦ مايو التوقيع على المعاهدة السوفيتية - التشيكوسلوفاكية الخاصة بالتحالف الدفاعي، (صالحة ضد كل دول العالم)، وبمحاكمة المكاسب الاشتراكية، وبتنمية التكامل الاقتصادي - تلك المعاهدة التي أقامها، كما قال جروميكو، يوم ٢٧ مايو، نوعاً جديداً من العلاقات بين الدول الاشتراكية. وفي شهر ديسمبر، وافقت اللجنة المركزية، بتاريخ لاحق A. posteriori على التدخل العسكري، في شهر أغسطس ١٩٦٨.

وظلت مشكلة، لا تقل دقة، في طرح نفسها: فكيف يمكن إصلاح اقتصاد تأخر بالهزات السياسية، وتعالى الإصلاحات المتعارضة، والتي كانت تترك بمجرد البدء فيها؟ ففي عام ١٩٦٩ كان الانتاج الصناعى لم يرد إلا بنسبة ٥٪، وإنتاجية العمل بنسبة ٥٤٪، وذلك في الوقت الذي كانت التنبؤات فيه هي ٧٪/٨٪. وفي أثناء جاعين، كانت الإحزب الحقيقية قد زادت بنسبة ١٢٪/١٠. وكان

طلب المستهلكين لا يمكن إرضاءه بالمنتجات غير الكافية في كميتها وفي نوعيتها، وكان التصنيع مهدداً، والميزان التجاري في عجز. وعادوا إلى اتخاذ الاجراءات ابتداء من شهر يناير ١٩٧٠ ضد سوء النية، وعدم الاستقرار، والتسيب بين العمال، حتى يعيدوا الساطة والنظام. ولما كانوا قد حكموا على الاصلاحات التي كان أوتا شيك قد قدمها، فانهم عادوا إلى التخطيط الجامد والمركزي. ورغم ركود الزراعة، ظهر نوع من الاصلاح في عام ١٩٧٠، وتؤكد في عام ١٩٧١، وهي تلك السنة التي زاد فيها الانتاج الصناعى بنسبة ٧٪، وإنتاجية العمل بنسبة ٦٪. وكان المسئولون يعتقدون الامل على التقدم الاقتصادى وبخاصة أنه بدا لهم على أنه ضرورى من أجل الحصول على انضمام الجاهير الشعبية اليهم، ومن أجل خلق مناخ موات لعقد المؤتمر الرابع عشر للحزب (مايو ١٩٧١). ولقد تميز هذا المؤتمر بنوع خاص بتصريحات هوساك الذى فضح «منحرفى»، عام ١٩٦٨ بهذه أكثر مما فعله نوفوتنى، وأعلن عن عمليات تطهير جديدة، وقدم الخطة الخمسية. وفي شهر مارس، كانت هناك أول قضية سياسية، وهي قضية الجنرال برشليك Prchlik. ووقعت محاكمات أخرى أثناء صيف ١٩٧١، ثم أثناء صيف ١٩٧٢، والتي تم خلالها الحكم على كل من الصحفي شاباتا Sabata، وهوبل Huebl مدير المدرسة العليا للحزب، بستة سنوات ونصف سنة من السجن. وفي شهر أكتوبر ١٩٧٢، كرر بيلاك فى تقريره الى اللجنة المركزية عن المسئوليات الايديولوجية للحزب، نصائح اتباع الهدنة واليقظة؛ هذا علاوة على أنه، منذ عام ١٩٦٩، لم يصدر أى حمل أدبى له قيمته فى تشيكرسلوفاكيا. وفي أثناء ذلك الوقت، بدا أن هدوء نسبياً قد ساد، وكان بلا شك على علاقة بنصائح المسئولين السوفيت، وباختيارات للسياسة الدولية (المحادثات مع الولايات المتحدة، ومع ألمانيا الاتحادية).

البَابُ السَّابِعُ

الْيَابَانُ

مقدمه الباب الرابع^(١)

إن التناقض بين اليابان في عام ١٩٧٠ واليابان في عام ١٩٤٥ على درجة من الكبير حتى أنه لا يمكن ، من النظرة الأولى ، تحليله بشكل مقنع . ولم يعد هناك لإنسان يحمل أن اليابان تحتل المركز الثالث في العالم ، بمجموع إنتاجها القومي ، وأنها كانت ، في عام ١٩٤٥ ، شبه مدمرة ؛ فكانت مدنها قد دمرت بنسبة ٨٠٪ ؛ وكان إنتاجها من الصلب ، والذي زاد في عام ١٩٧٠ عن ٩٠ مليون طن ، يصل حينئذ إلى ٥٠٠.٠٠٠ طن ، وهو إنتاج إسبانيا في ذلك الوقت ، وإن كان عدد سكانها لا يصل إلى ربع سكان اليابان . وأصبح لليابان في عام ١٩٧٠ مؤسسات برلمانية حرة ، أما اليابان ١٩٤٥ فإنها كانت تضع نظاماً عسكرياً بعد نظام عسكري آخر . وعالمياً أن نعترف بأن دراسة اليابان في سنوات ما بعد الحرب تحتاج أولاً إلى البحث عن أسباب هذا النهوض الخارق للعادة . ويريد عن ذلك أهمية أن نعرف كيف أن المعطيات التاريخية لليابان ، وهي مختلفة تماماً عن معطيات المجتمعات الأوروبية ، قد تمكنت من أن تتجاوز مع تأثيرات مجتمع الاستهلاك ، وهو المجتمع المشترك لكل الدول الصناعية المعاصرة .

وكانت هذه الدولة هي واحدة من بين أربع أو خمسة أكبر دول عظمى في بداية الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٣٨ ، كان إنتاجها من الصلب ، وهو الخامس في العالم ، يزيد قليلاً عن إنتاج فرنسا ؛ وكان أسطولها التجاري هو الثالث في العالم . وتمكنت القوات المسلحة اليابانية من أن تحتل جزءاً من آسيا وتقاوم لمدة أربع سنوات أمام الولايات المتحدة ، وأمام الكومنولث

(١) كتب هذا الباب جاك موتيل Jacques Mutel

وأمام الصين : فلم يكن هذا يدل على أنها دولة متخلفة . وكانت الصدمة النفسية أكثر قوة حين علمت اليابان ، وبعد أن كانت قد حاولت إقامة منطقة إزدهار مشتركة في آسيا الكبرى للشرقية ، ومن الامبراطور نفسه ، يوم ١٤ أغسطس ١٩٤٥ ، أنها قد فقدت الحرب . وساد عندئذ شعور هام بالضياع ، وخوف وفزع على المستقبل ومنه ، أى من الاجتلال ، الأمر الذى لم تكن اليابان قد عرفت في تاريخها ، وبواسطة جنود أجنبي ، وكانوا يخشون كل شيء من جانبهم .

الفصل الخامس عشر

اليابان تحت الاحتلال

(١٩٤٥ - ١٩٥١)

إنها تجربة ضخمة ولم يسبق لها مثيل من تجارب علم الاجتماع التطوعي . وقامت هذه التجربة نتيجة لوجود مجموعة من الأحداث والمعطيات من جانب كل من الأمريكيين ، ومن اليابانيين . وسنشرح في هذا الفصل لكي نشرح طبيعة الاحتلال الأمريكي لليابان ، وعمله على اصلاح السلطة ، وكذلك على إصلاح الاقتصاد .

١ - الاحتلال الأمريكي :

من الجانب الأمريكي ، كان المناخ السياسي لا يزال متأثراً بقانون «نيو ديل» ، وبالاعتقاد في أن النظم الأمريكية هي أحسن النظم الموجودة . ونتج عن ذلك أنهم نظروا إلى الاحتلال على أنه مشروع لإعادة التعليم الأخلاقي والسياسي لشعب بأكمله ، وكان تحد ذلك التوجيهات الأساسية J. C. S. 1380/15 ، الصادرة من مساعد رئيس أركان الحرب ، في ٣ نوفمبر ١٩٤٥ . وكانوا قد أعدوا الجيش الأمريكي لهذه المسؤولية بطريقة منهجية . فمن ناحية ، ومن أجل معرفة اليابان بطريقة أفضل ، كانت الحكومة قد طلبت إلى روث بنديكت Ruth Benedict للقيام بدراسة ، عرفت باسم « الكريز انيموم والسييف » . وقاموا ، تبعاً لنتائجها ، بتشكيل العسكريين بسرعة في بعض المراكز في شارلوتفيل ، ومونتيري . ورغم كل الجهود ، وبخاصة مجهودات جامعة هارفارد ، فإن العقبة اللغوية ظلت صعبة ، ومرهان ما طرحت المشكلة الاستعمارية

المعروفة ، وخاصة المترجمين ، نفسها بشكل مستمر . ونظراً للظروف الموجودة ، لم يكن في وسع أحد أن يفعل ما هو أفضل من ذلك . ولكن تسليم اليابان جاء قبل الوقت الذي تنبئوا به . وكانت هيئة ثانية للأمريكيين أن يأخذوا قرارات أساسية بسرعة كبيرة ، قبل ٢ سبتمبر ١٩٤٥ ، أى قبل التوقيع على وثيقة التسليم . فأخذوا أربعة قرارات ذات أهمية قصوى . الأول هو أن يجمعوا من الإحتلال أمراً أمريكياً محتملاً . ففعلوا ، يوم ١٤ أغسطس ، الجنرال ماك آرثر Mc Arthur قائداً أعلى لدول الحلفاء (S. C. A. P.) (١٢) . وهذا الإختصار بالحروف إستخدم محلياً للدلالة على ماك آرثر نفسه ، وكذلك على إدارته . وكان من المعروف أن ماك آرثر وحده كانت له سلطة القرار . وبالتالي ، فإن مشاركة الحلفاء ستكون رمزية ؛ فلم تكن هناك مناطق لإحتلال منفصلة ، ولا مشكلات مشابهة لمشكلة برلين ، ولم تقسم اليابان إلى قسمين . أما القرار الثانى فكان يتعلق بعلاقات القيادة العليا لدول الحلفاء بالحكومة الأمريكية : فلم تكن ماك آرثر يخضع إلا لهيئة أركان الحرب ولرئيس الولايات المتحدة . وبموقع خاص ، لم يكن في وسع أى مدنى ، من الحلفاء أو أمريكى ، أن يحضر إلى اليابان دون تصريح منه . والقرار الثالث كان يهدف علاقات القيادة العليا بالسلطات اليابانية : فبينما كان تدريب الخبراء العسكريين في شارلوتزفيل مثلاً يفترض ضمناً لإنشاء حكومة عسكرية مباشرة ، إختاروا بالفعل إستخدام هؤلاء الخبراء من أجل مراقبة الإدارة اليابانية ، وتقديم النصح لها . وإذى إختيار نظام الحكم غير المباشر ، إلى عدم تعطيل السلطة بالفعل فى اليابان ، وإلى قبول التغييرات التى حدثت فى المؤسسات بشكل أفضل . أما القرار الأخير فكان

يشلق بالبدن باحتلال يعمم على كل أنحاء الأقاليم ، لكي يظهر تماماً القبضة الأمريكية ، ثم القيام بعملية سحب الجيش إلى المدن الكبرى ، منذ شهر نوفمبر ١٩٤٥ . ولقد دهش الرأي العام الياباني فقط من أن الجيش الأمريكي ، ما دام منتصراً ، لم يتجمع ذلك السلوك الذي كان الجيش الياباني سيسلكه في مثل هذه الحالة ، وأنه لم يقيم بأى أعمال عنف . ومع ذلك ، فإن هذه الدهشة ، لم تكن مصحوبة بأى شعور بالإعتراف بالجميل . والخماس الذي ظهر في ذلك الوقت من أجل الأشياء (والرجال) الأمريكيين يمكن شرحه فقط بأنه نتيجة لأن الأمريكيين كانوا منتصرين ، وكانت لهم بالتالي وضعية إجتماعية أعلى وأكثر هيبة . ويمكن لهذه الأمور أن تبدو غريبة بالنسبة لأحد الغربيين ؛ وسياسة القوة تسبب في اليابان في الرغبة في التنافس ، حين تكون هذه القوة طاغنة بالفعل . وكانت الأحداث التي وقعت قبل مييجي Meiji مثلاً آخر . والسياسة الأمريكية ، دون أن تتعاضد المضار التي يتضمنها أمر إحتلال عسكري ، عملت على تقليل حدتها إلى درجة بعيدة .

ومن جانب اليابان ، حمل عدد من المعطيات على تسهيل سير هذه التجربة الخاصة بإعادة الصياغة السياسية . فبالنسبة لعدد كبير ، كانت هذه التغيرات في المؤسسات ، والتي قامت بها القيادة العليا ، هي تلك التي كانوا يطالبون بها منذ وقت بعيد . وربطوا بينها ، بعد تحليلها ، وبين سياسة سنوات ١٩٣٥ . وبعد ذلك ، فعلى أن نتذكر جيداً أنه هناك تشابه في المظاهر الثقافية عند الشعب الياباني ؛ والنفع الجماعي يمثل موقفاً منتشراً هناك بنوع خاص . ولقد قبلوا الانتصار الأمريكي على أنه حدث ، ومع نتائج المنطقة ، الإحتلال ، وتحطيم المؤسسات ، والتبرؤ من الرجال الذين فشلوا .

ومن الممكن أن نميز بين مراحل جديدة داخل الترتيب الزمني للاحتلال .

فتركت أشهر سبتمبر ، وأكتوبر ، ونوفمبر ١٩٤٥ ، للأعباء العسكرية السريعة : نزع السلاح ، وإعادة القوات اليابانية إلى بلادها ، وتسريحها . وبعد تصفية المؤسسات العسكرية ، جاءت عملية تصفية المؤسسات الساطوية : ففي شهر ديسمبر ١٩٤٥ ويناير ١٩٤٦ قاموا بإلغاء القوانين واللوائح التي تحد من حرية التعبير والاجتماع ، وبدأوا في أول عملية للتطهير تهدف لتنظيف السكان لمجموعة جديدة تحكم من النخبة . وكانت فترة الإصلاحات السياسية الكبيرة أكثر طولا من ذلك بكثير : فن فبراير ١٩٤٦ حتى نوفمبر ١٩٤٧ ، صدر الدستور الجديد ، وطبقوا قانون الإصلاح الزراعي ، وقاموا بعملية تفتيت القوة المالية . ومن نوفمبر ١٩٤٧ حتى يونيو ١٩٥٠ ، ومع حوادث كوريا ، تغير موقع مراكز الاهتمام ، فانشغلت القيادة العليا بدرجة أكبر بعملية إعادة تصحيح إقتصاد اليابان عن إهتمامها بإصلاح الحياة السياسية والإدارية ، إذ أنهم إعتقدوا أن استمرار البؤس يمثل عقبة في سبيل تطبيق الديمقراطية ؛ وأخذت الحكومة اليابانية ، من جانب آخر ، وبدرجة متزايدة ، الدوافع ، بينما مال دور القيادة العليا إلى الخفوت . ومنذ شهر مارس ١٩٤٧ ، كان ماك آرثر قد أعلن عن فكرة أن الوقت قد حان لإنهاء الإحتلال . ومنذ شهر يونيو ١٩٥٠ حتى نهاية شهر أبريل ١٩٥٢ انمحق دور القيادة العليا بشكل سريع ؛ وتسببت حرب كوريا ، بمطاميرها الناتجة عنها ، في إزدهار الصناعة اليابانية ؛ وفي ٨ سبتمبر ١٩٥١ ، وبهمة فوستر دالاس Foster Dullas ، تم عقد معاهدة صلح بين اليابان وبين معظم خصومها السابقين ، والتوقيع عليها في سان فرانسيسكو ، وإنتمى الإحتلال يوم ٢٨ أبريل ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذي بدأ فيه تطبيق للمعاهدة .

ويمكننا أن نعتبر أن عمل القيادة العليا للدول المتحالفة كان ثلاثياً : إصلاح

السلطة؛ وإصلاح الإقتصاد؛ وإصلاح النفوس، وكل ذلك من أجل جعل العودة إلى الحرب أمراً مستحيلاً .

٢ - إصلاح السلطة :

لقد بدأوا ، من أجل إصلاح السلطة ، بالتخلص من المسؤولين السابقين . وأنشؤوا محكمة عسكرية دولية . وكانت المجموعة أ من مجرمي الحرب تتكون من أولئك الذين لُتموا بجرائم ضد السلام : وشققوا ست جنرالات وأحد المدنيين ؛ وحكموا على ١٦ شخص بالسجن المؤبد . أما المجموعة ب فكانت تتكون من حوالي عشرين ضابطاً عظيماً مسؤولين عن أعمال فظيعة جماعية . والمجموعة ج تتكون من رجال القوات أو صغار الضباط المسؤولين بطريق مباشر عن ارتكاب الفظائع . وكان التأثير الأمثل والأخلاقى الذى رغبته القيادة العليا فى إعطائه بهذه الطريقة للمحاكمة غير موجود . أولاً لأن الأهمالي كانوا تقريباً مسرورين من رؤية أخذ بعض رؤسائهم إلى المحاكمة ، ما داموا هؤلاء الرؤساء كانوا مسؤولين عن الجريمة . وبعد ذلك ، لأن المحاكمات قد استمرت لفترة طويلة ، ولم تنتهِ الأمر بسيادة الملل منها : فاستمرت محاكمة المجموعة أ من شهر مايو ١٩٤٦ حتى شهر نوفمبر ١٩٤٨ . ولأخيراً فإن القيادة العليا قررت القيام بعملية تطهير كانت تهدف حرمان المسؤولين فى النظام القديم من كل وظيفة عامة . وكانت كلمات : « وظائف عامة » ، و « مسؤولين » ، قد استخدمت بشكل واسع . فالوظائف العامة لا تعنى مجرد الوظائف السياسية الانتخابية ومراكز الموظفين المعيّنين ، وليكن كذلك وظائف التدريس فى المنشآت العامة والخاصة وكذلك العمل فى الصحافة ، المكتوبة والمنطوقة ؛ أما المسؤولين فكانت تعنى الضباط ، وكل الأطر الإستعمارية ، وكل أولئك الذين كانوا قد ساعدوا أو همضوا برامج التوسيعين ؛ و ٢٢٠.٠٠٠ شخص تم إخراجهم فى هذه العملية ،

منهم ١٨٠٠٠ من العسكريين . ولم يصدروا قراراً بالعفو الجماعى ، إلا قرب عقد معاهدة الصلح ، فى عام ١٩٥١ . وعلى أى حال ، فقد كانت فى ذلك فرصة لتجديد الأشخاص الحاكمين ، الأمر الذى يسمح بالتجديد السياسى والإدارى ، وإن كان من الضرورى عدم التحويل فى عملية التجديد هذه : فتائل الطبقات الحاكمة كبير للغاية وبخاصة فيما يتعلق بمصالح المالكين .

وكان التجديد السياسى الكبير يتمثل فى إصدار دستور جديد فى عام ١٩٤٦ . وقامت القيادة العليا للدول المتحالفة بكتابته ، ثم قامت الحكومة اليابانية ، مرغبة بتطبيقه . ولكن علينا أن نلاحظ جيداً أنه قد سبقت ذلك مشاورات مع شخصيات يابانية . وعندئذ لم يتعرض الأمريكيون أبداً لهذه المؤسسات الناجمة عنه ، والى إعتبروها على أنها أحسن ما يوجد فى العالم . ومن حقنا أن نتساءل عما إذا كان النظام الأمريكى ، الناتج عن النظريات السياسية الموجهة فى القرن الثامن عشر ، كان يتفق مع بلاد تسير على نظام مركزى منذ عصور طويلة مثل اليابان ؛ وحتى إذا لم تسكن هذه المنظمات والمؤسسات الأمريكية قديمة بنوع خاص . وعلى أى حال ، فإن هذه المؤسسات لا تمنع بطريقة راديكالية ، ومثلها فى ذلك مثل القديمة ، رأى العام من أن يعبر عن نفسه ، وحتى وأن كان إلى حد كبير فى صالح الأعيان فى الأقاليم ، وأصحاب وجهات النظر الضيقة ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة .

ويتميز النهج الدستورى والقوانين التى تحدده بثلاث خصائص : تفوق السلطات المنتخبة ، ووجود سلطة قضائية ، والتنازل عن حق الحرب وتنظيم القوات المسلحة . وكان تفوق السلطات المنتخبة هو الأمر الذى يقرب أكثر من غيره ببيان الدولة اليابانية ، الذى يعتمد على انتقال السلطة بطريق تنازلى من الإمبراطور . وكانت النتيجة الأولى هى أن الإمبراطور أصبح لا يملك ، ولا

يحكم ؛ بل أصبح رمزاً للامة . والنتيجة الثانية هي أن السلطة الفعلية قد عادت إلى المجلسين المنتخبين بطريقة الانتخابات العامة بواسطة الذكور والإناث، وبخاصة مجلس النواب . والبرلمان هو الذى ينتخب رئيس المجلس (المادة ٦٧) وعلى هذا الأخير أن ينسحب مع كل وزرائه أمام قرار عدم الثقة (المادة ٦٩) . والنتيجة الثالثة هي تفوق سلطات المنتخبين المحليين على الإدارة المركزية ، ويترسحون بذلك ويوضح مبدأ الاستقلال الذاتى للجموهرات الإقليمية (المادة ٩٣) التى يحددها قانون ١٧ أبريل ١٩٤٧) . والمحافظون ، والعمد والمجالس التى تعاونهم منتخبون بالانتخاب العام . ومن جانب آخر ، فإن قانون ١٧ ديسمبر ١٩٤٧ كان قد نص على لا مركزية ادارات الشرطة ، وربما الوصول فيما بعد إلى سحب انتخاب بعض الموظفين الذين يكلفون بالمحافظة على الأمن العام . وعلى أى حال ، فإن الشرطة أصبحت تابعة للسلطات المحلية وحدها ؛ ولا يمكننا أن نؤكد بأى شكل من الاشكال أن المثل الأمريكى كان مشجعاً فى هذا الشأن . أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية ، فإنه محدد فى المادة ٧٦ أن هذه السلطة ترجع إلى المحكمة العليا ، وإلى المحاكم الأدنى . ولا يمكن للحكومة أن تتدخل فى ذلك ؛ وللمحكمة العليا سلطة إصدار اللوائح (المادة ٧٧) . والتأثير الأمريكى واضح للغاية ، ولستكن التقاليد مختلفة عن بعضها كل الاختلاف ، وبدرجة أنه لا يمكننا أن نتحدث فى اليابان عن حكومة قضاة ، . وأخيراً ، فهناك الاستعداد الأكثر طرافة ، والوحيد من نوعه فى العالم ، وهو النص الشهير للمادة التاسعة ، والذى تنأزل فيها الدولة اليابانية عن حق أساسى من حقوق السيادة ، حق الحرب ، وحق الاحتفاظ بجيش .

٣ — الإصلاح الاقتصادى :-

كان إصلاح الاقتصاد هو المسؤولية الثانية الهامة : فالصراع ضد النظام

السياسى المركزى يتمشى مع انهاء التركيز الإقتصادى ؛ وكان نظام الحكم الامبراطورى قد اعتبر مسئولاً عن السياسية العدوانية لليابان . وعلى أى حال، فإن القيادة العليا ستحاول أن توازن قوة الشركاء الإقتصاديين عن طريق التقسيم الزراعى ، واللامركزية للصناعية وعن طريق بحث نقابات العمال . وكان الاصلاح الزراعى هو التجاوح الاكثر وضوحاً للقيادة العليا، وربما عاد ذلك إلى أن الاقتصاد اليابانى لم يكن فى غالبية زراعى ، ولكن صناعى . وقبل الحرب ، كان ثلث الفلاحين يمتلكون من الارض ما يكتفى قوتهم ، ولذلك فإن ثلثى أهالى الريف كانوا يعتمدون ، سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو من وجهة النظر السياسية، على ملاك الاراضى ، دون أن يكون هناك ، مع ذلك ، مزارع شاسعة . وأدى صدور قانون شهر اكتوبر ١٩٤٦ الى أن أصبح ثلاثة أرباع الفلاحين من الملاك . أما التعويض المنصوص عليه من أجل شراء الارض المزروعة الملكية فكان من السهل دفع الفلاحين له نتيجة للتضخم ، وللسوق السوداء . وعلى طريقة قانون شيرمان وقانون أكتون ، رغبت القيادة العليا كذلك فى الصراع ضد التركيزات الصناعية الضخمة ، ميتسوى Mitsui ، وميتسوبيشى Mitsubishi وغيرها . وجاء مشروع F. E. C.— 230 (١) قرب نهاية ١٩٤٧ ، لكى ينص على حل ١٢٠٠ شركة . وسرعان ما قامت القيادة العليا بالتراجع ، وربما لأن الاوساط الاقتصادية الأمريكية خشيت من أن يطبق هذا القانون عليها فى يوم من الايام ، بعد تجربته فى اليابان ، بواسطة المتحمسين المتأخرين لقانون نيوديل . ومرت عدد الشركات التى ستحل من ١٢٠٠ الى ٣٢٥ ، ومنها الى ٣٠ ، ثم الى ١٩ ، وانتهى الى ٩ . ١١ ولكن الكثير من المجموعات المالية لا قسمت ، وتنج مثلا عن ميتسوى وميتسوبيشى ما يقرب من ٢٤٠ شركة منفصلة عن بعضها

قانوناً . وحدود هذا العمل الخاص بانتهاء وضعية الكارتيل يتمثل بطبيعة الحال في أن المظهر القانوني ، أى الخارجى للسلطة الاقتصادية ، هو وحده الذى يؤخذ بعين الاعتبار . وأخيراً ، فإن القيادة العليا حاولت أن تساعد على إعادة تشكيل حركة عمالية . وجاء قانون ١٩٤٥ بشأن نقابات العمال يشبه الى حد كبير قانون واجنر عام ١٩٣٥ ، فيما يتعلق بالإتفاقات الجماعية ، وحقوق الاضراب ، وإجراءات الوساطة فيه . وفى عام ١٩٤٩ ، كان ٧ مليون عامل ، من بين ١٥ مليون ، قد أصبحوا نقابيين ؛ وإرتفعت نسبة الاشتراك فى النقابات عنها فى الولايات المتحدة (٣٥٪) واقتربت من النسبة الموجودة فى بريطانيا العظمى (٤٥٪) . وقام مناضلو الحزب الشيوعى اليابانى ، الآتين من الصين ، أو الخارجين من السجون اليابانية ، بدعمهم بدور لا يهمل ، وفى تنافس مع الاشتراكيين ، وسرعان ما أخذت الحركة أبعاداً كبيرة حتى أنها أفلتت من سيطرة القيادة العليا ، إذ أن الارضية السياسية كانت تختلف تماماً عن تلك الموجودة فى الولايات المتحدة . وأراد الاحتلال أن يتوج أعماله بإصلاح نظام التعليم وبدأوا بمنح تعليم التربية الوطنية ، أى بنوع خاص تعليقات لائحة ١٨٩٠ من التعليم ، والمبادئ الرئيسية للنيهان السياسى لليابان ، وكذلك تعليم التاريخ ورياضات المقاتلة مثل لعبة السيف (بسيف حقيقى هناك) . وكان لهذه الموانع أسباباً قوية ، تتعلق بالمجتمع اليابانى نفسه . فتعليم التاريخ لم يكن يهدف مجرد إعطاء الشعور بالوحدة الوطنية فقط للأطفال . بل كانوا يعلمون فيه ، وكأنها حقيقة عليية ، الحرافات المتعلقة بالشمس ، الأمر الذى كان يودى الى عنصرية مفرجة : فالجنس اليابانى ليس متفوقاً ، بل إنه مقدس . وحتى اليوم فإن كل ما يدرس من أجل الكرامة الوطنية هو تأثير العنصرية . أما فيما يتعلق بنواحي رياضة المقاتلة ، فإنهم فى الحقيقة ، وفى الغالبية ، عبارة عن مجموعة من هجوم منظمة فى طوائف ، ضد جركات اليسار أو القبيح اليمين . وربما

لا يكون من الداعى هنا أن نذكر ، وكجزء إيجابى من الإصلاحات ، ما كتبه
السير جورج سانسوم Sir Georges Sansom مؤرخ اليابان ، يوم ٢٨ يناير
١٩٤٦ ، فى يومياته الخاصة : « لقد قمت بمحادثة مع الجنرال دايك Dyke الذى
يرأس إدارة الاستعلامات المدنية والتعليم ، ومع هارولد هندرسون
Harold Henderson ، مساعده . ولا شك فى أن نياتهما حسنة ، ولكنى
خشيت الى حد ما من تفاؤلها السعيد . ولا أعتقد أنهم يفهمون الى اى عمق تتأصل
والى اى مدى من القوة ترجع التقاليد الثقافية اليابانية إن الجنرال دايك
رجل نشيط وفعال ، ولكن لا يمكننى أن أعتقد أن حياته السابقة قد أهلتة لمثل
هذا المنصب الحالى . مدير اعلانات لكوولجيت . بالموليف وسنة أمضاها
فى الطواف حول العالم فى ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . إن هذا لا يبدو على أنه أحسن
موهل يمكن لمثل هذه المستوية الصعبة والواقع أن التعليم فى الولايات
المتحدة اليوم ليس بمثل هذه النوعية التى يمكننا أن يحتفظ بها فى المشاعر التى
تعظمها كمثل جيد يحتذى به فى البلاد الأخرى ، . وكان الاصـلاح الاول الذى
قاموا به هنا أيضاً هو الاستقلال الذاتى المحلى : مجالس محاية ، منتخبة ، عليهم أن
تدير المدارس ، وعلى شاكلة مجالس المدراس الأمريكية . ثم اختاروا بعد
ذلك نظام المدرسة الواحدة ، مع ست سنوات للدراسة الابتدائية ، وثلاث
سنوات للدراسة المتوسطة ، وثلاث سنوات للدراسة العليا ، قبل التكوين الجامعى
أو المهنى . وأخيراً ، ومن أجل محاربة نفوذ الجامعات الكبرى ، الامبراطورية ،
وبعض الجامعات الحرة القديمة ، بدأوا فى الاكثار من الجامعات ، والتى وصل
هددها الى رقم مخيف يقرب من ٢٠٠ تقريباً . وكانت النتيجة مزدوجة ، فقد
المثقفين أمام حسن الضمير الأمريكى ، ولكن كذلك أمام هدم قدرتهم على أن
يحققوا الإصلاحات التى يرونها ضرورية . وبعد ذلك ، وكما كان قد حدث فى

الولايات المتحدة من قبل ، وبلا شك كما هو الحال في كل نظام لتعليم الجماهير ، التوسع غير العادي في مروحة الشهادات العلمية لسلك مؤسسة وحتى لسلك كاية أو معهد ، فأصبحت الدبلومات أو الوظائف التي تحصل نفش الإسم ليس لها نظهر ، وذلك بدرجة لم تعرفها أوروبا مطلقاً .

والواقع أن حقائق السياسة الخارجية ، أى الحرب الباردة ، وحقائق السياسة الداخلية ، أى التقاليد الخاصة بالنظام المركزى ، تعاونوا من أجل أن تنفهر الاصلاحات شيئاً فشيئاً . ومن جانب آخر ، فإن العمال قد رحبوا مع حماس باجراءات الحرية والديمقراطية : فلأول مرة أصبح فى وسعهم أن يكون لهم تأثير على مصيرهم الخاص . وشاهدت القيادة العليا ، بنوع خاص ، وهى مندهشة و تسييس ، نقابات العمال بشكل مشابه لما حدث مع النقابات الفرنسية . وكانت أسباب عدم رضا العمال بنوع خاص ، هى التضخم المالى ، ونقص المواد الغذائية ، والسوق السوداء ، وواقع أن دورهم فى إتخاذ القرارات السياسية كان بسيطاً ، كما كان عليه الحال فى الماضى . ورأى الحزب الشيوعى اليابانى تزايد نفوذه ، رغم عدم الميل شبه العام من جانب اليابانيين إلى الاتحاد السوفيتى ، وبسبب أسرى منشوريا . وحين قرروا إضراباً عاماً للسكك الحديدية لأول فبراير ١٩٤٧ ، منعه ماك آرثر . وبعد ذلك ، وفى عام ١٩٤٩ ، قامت القيادة العليا بالضغط على الحكومة اليابانية حتى تقوم بمراجعة قانون ١٩٤٥ الخاص بنقابات العمال : وكانوا فى ذلك الوقت قريبين من قانون تافت — هارتلى أكثر من قريبهم من قانون فاجنر . وفى عام ١٩٥٠ ، قضت عملية تطهير بين صفوف القادة النقابيين ، وبخاصة فى السكك الحديدية والتعليم ، على الآمال التى نشأت من سياسة الإصلاح الأساسى .

ومن جانب آخر كانت الولايات المتحدة ، في عام ١٩٤٩ ، قد غيرت موقفها تجاه الاقتصاد الياباني : فكان من الضروري إعادة بناء هذا الاقتصاد حتى يتمكن من الإستغناء عن المعونة الأمريكية ؛ وفي نفس الوقت الذي دخلت فيه الصين في أيدي الحزب الشيوعي الصيني ، غيرت الدبلوماسية الأمريكية الاقتصاد العام لمواقعها في آسيا الشرقية : فكان على اليابان أن تصبح حليفة نتيجة للضرورة الجيوبوليتيكية . ونتيجة لمجهود اليابانيين ، زاد الانتاج الصناعى : ففي عام ١٩٤٩ ، لمقرب لإنتاج الحديد والفحم من مستوى ما قبل الحرب ، ولكن الأهمى كانوا قد زادوا خلال تلك الفترة . ولكن الأمر الخطير كان يتمثل في أن التجارة الخارجية بنوع خاص كانت ضعيفة للغاية ، وأن التضخم كان ينهز القوة الشرائية ؛ وكانت أسعار عام ١٩٤٩ تزيد ٢٠٠ مرة عن أسعار ما قبل الحرب . وقام رجلان هما يوشيدا شيجيرو Yoshida Shigeru وجوزيف دودج Joseph Dodge ، مع حرب ، هي حرب كوريا ، بدور حاسم في هذه العملية لإعادة البناء الإقتصادي . وكان يوشيدا شيجيرو (١٨٧٨ — ١٩٦٧) رئيساً للوزراء للمرة الثانية في شهر سبتمبر ١٩٤٨ ، وظل في تلك المسئولية حتى شهر ديسمبر ١٩٥٤ : فضمن إذن ذلك التحول بين فترة الحويدة وبين مرحلة الاستقلال . وكان محباً للسلطة ، وتسكنو قراطيا ، وكان قد خرج من أوساط الإدارة التي كانت معادية للمسكرين ؛ وكان قد شغل منصب سفير اليابان في لندن من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٨ . وكان قادراً على أخذ ، وعلى إيجاب الآخرين على قبول ، قرارات غير محبوبة ، بإسم الفاعلية . أما جوزيف دودج ، رئيس بنك ديترويت ، فكان في عام ١٩٤٨ هو المستشار المالى لملك آرثر . وقام دودج ، في عام ١٩٤٩ ، بتطبيق سياسة كلاسيكية ضد التضخم (وضع ميزانية متوازنة ، وتخفيض القروض عن طريق البنوك المركزية ،

والتدخل من أسعار النقد العالمية وتحديد سعر الدولار بـ ٣٦٠ ين) . وتبع ذلك سلسلة من الإفلاسات وزيادة في حجم البطالة . وأدت هذه السياسة إلى وقف إهيار أسعار العملة ، وفي العشر سنوات التالية ، تمكن النمو من أن يتم دون حدوث تضخم ؛ الأمر الذي أصبح يمثل إحدى خصائص اليابان . ويمكننا أن نقارن بين هذه السياسة كمصدر لإعادة الاستقرار الاقتصادي الياباني وبين مشروعات منديز فرانس في عام ١٩٤٥ ومع الإصلاح المالي الألماني في عام ١٩٤٨ .

وعندئذ نشبت حرب كوريا . فن ناحية ، قامت قوات الأمم المتحدة ، وكانت بالفعل هي الجيش الأمريكي ، بشراء ما تزيد قيمته على مليارين من الدولارات من المهمات ، وذلك من الصناعة اليابانية ، وفي فترة ثلاث سنوات . ومن ناحية أخرى ، انتعشت الصادرات اليابانية ، مستفيدة من هذا الرخاء العالمي . فتمكنت الصناعة في ذلك الوقت من أن ترفع مستواها عن مستوى ما قبل الحرب . وعندئذ ، كذلك ، استعادت اليابان استقلالها . وفي شهر سبتمبر ١٩٥١ ، تم التوقيع على معاهدة صالح ، في سان فرانسيسكو ، بين اليابان وبين معظم أعدائها السابقين . وتم في عام ١٩٥٢ عقد اتفاق مع تايوان وفي عام ١٩٥٦ مع الفلبين . ولم يتم عقد معاهدة مع كوريا الجنوبية إلا في عام ١٩٥٥ . وإذا كان اتفاق مؤقت قد عقد في عام ١٩٥٦ مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإن شيئاً أساسياً لم تتم تسويته ، فيما يتعلق بالجور وراكز الصيد في شمال هوكايدو . أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة ، فقد ظلت هناك مسألة أو كيناوا ، ومسألة ريوكيو بشكل عام ، وهي أقاليم يابانية تحت الاحتلال والإدارة الأمريكية . وأخيراً ، فإن الأمريكيين قد احتفظوا بالسكك الحديدية من القواعد في الجور الأربع الرئيسية لليابان . وبإضافة

علاقتها مع الصين الشيوعية ، فحصل على المشكلات الثلاث الرئيسية للسياسة الخارجية حتى الآن . وحين انتهى الاحتلال في ٢٨ أبريل ١٩٥٢ ، بدت حالة المنهزم السابق مختلفة تماماً عما كانت عليه منذ عشر سنين قبل ذلك : فلقد كانت التغيرات أسرع بكثير عما كانوا يتوقعونه سواء من جانب اليابان أو من جانب الأمريكيين .

الفصل السادس عشر

النمو الاقتصادي في اليابان

كان الاهتمام الرئيسي للحكومتين والمنحكومين موجه إلى التنمية الاقتصادية أثناء سنواته السكفاف بعد الحرب ، ولأسباب تسهل معرفتها ، ولكن هذا الاهتمام بالإختيار ظل كما هو بعد حرب كوريا ، إذ أن الطريق إلى القوة السياسية كان مستحيلا . وربما تكون الرغبة في العودة إلى السياسة قد تأكدت هلمنا لأول مرة قرب عام ١٩٧٠ .

١ - المشكلة الديموجرافية :

كان السكان يطرحون في أول الأمر مشكلة مخيفة ، ولكنهم سرعان ما تحول وتصبح أحد عوامل التنمية أكثر من كونها هامل لزيادة الفقر . ففي بداية الحرب ، كان في اليابان ٧٣ مليون نسمة . ولكن ، بعد الحرب ، أعيد إلى وطنهم ما يقرب من ستة ملايين شخص ، وعلاوة على ذلك ، فإن الزيادة الطبيعية بلغت أرقاما لم يكن لها مثيل من قبل : ٢٩٪ في العام فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ . ولكن علينا أن نأخذ هاملين في الاعتبار ، أولا ، لمصطلح الزيادة الديموجرافية (السكانية) ضفر سن الالهالي ، وزيادة عدد السكان في سن العمل . وفي عام ١٩٥٨ ، أصبح قطاع السن من ١٥ إلى ٦٤ سنة يمثل ٩٣٪ (٦٣٠٧ في فرنسا) ، وأصبح يمثل في عام ١٩٦٦ ، ٦٩٪ (فرنسا ٦٢٤) . وعلاوة على ذلك ، فإن قانون ١٩٤٨ بشأن حماية الالهالي كان في صالح ممارسة تحديد النسل ، عن طريق الإجهاض وموانع الحمل (موانع الحمل لا تمنع الإجهاض) .

وفي عشر سنوات ، من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٧ ، مر معدل المواليد من ٣٤٪

إلى ١٧٢٠٪. ولكن الأهل زادوا كذلك فى عام ١٩٧٠ بنسبة مليون شخص فى العام، ووصل عددهم إلى ١٠١ مليون نسمة. وهذا التطور هو على أى حال طبيعى إذا ما نظرنا إليه فى ضوء فترة قرن : فهو حالة نمو منطقية تفرمل نفسها طبياً لغرضها. وستبدأ مرحلة الاستقرار صرب عام ١٩٨٠ ، ويتنبئون بحد أقصى ١٢٠ مليون صوب نهاية القرن العشرين. وهذه الحالة تستتبع نتائج ثلاث فحتى عام ١٩٨٠ تقريباً ستكون اليابان فى وضع أفضل من منافسيها الأجانب فيما يتعلق بالبنيان الإنتاجى للسكان. واسكن عليها أن تواجه تحدياً كبيراً ، إذ أنه بسبب تضاريسها الجبلية ، ليش فيها سوى ١٦٪ فقط من أرضها صالحة للزراعة ، وعلى كل كيلو متر مربع منها أن يظلم ١٨٠٠ شخص ؛ ولذلك فإنه من الضرورى أن يحصلوا على الزيادة من التبادل التجارى للمنتجات الصناعية ، وهذه المنتجات الصناعية يسهل عمالية صناعتها ، بنيان طبقات السن. ومن ناحية ثالثة ، يمكن الإعتقاد فى أنهم سيرون حتى فى عام ١٩٨٠ استمراراً فى ذلك ، مع التقليل التدريجى للممارسات الاجتماعية الاقتصادية القديمة (ولكن ليس باستمرار) والى تهدف ضمان العمالة الكاملة وكذلك هيبة صاحب العمل ، بواسطة إستهلاك الأيدى العاملة التابعة. وبعد عام ١٩٨٠ ، ستجبرهم زيادة سن الأهل بلاشك على القيام بتغييرات هامة فى البنيان. وهذه الممارسات تتمثل بنوع خاص فى توزيع الدخل القومى عن طريق عدد كبير من الأعمال ذات الإنتاجية الهامشية الصغيرة ، والى لها أجور ضعيفة ، وذلك إلى جانب قطاع له أجور وإنتاجية أكثر ارتفاعاً. وهكذا سيكون لـ ٦٩٪ من الأهل الذين يزيد عمرهم عن ١٥ عاماً عملاً ، نظير ٥٦٪ فى فرنسا. وهناك مظهران يمثلان ، بنوع خاص فى هذا الشأن ، الاختلاف مع الدول الغربية : عمل النساء ، وتضخم القطاع الثالث. وعمل النساء يزداد أهمية منذ نهاية الحرب ، إذ أنه لا يمكن المعيشة

بمرتبة واحدة: فكان ٨٪ من النساء المتزوجات يتقاضون أجوراً في عام ١٩٤٨، وكانت هناك واحدة من كل خمسة في عام ١٩٦٢، ولكن أجورهن كانت تمثل تقريباً ٤٥٪ من متوسط أجر الرجال؛ ولذلك فإن الفارق كان ضخماً للغاية. وكان القطاع الثالث يمثل، في عام ١٩٦٨، ٤٦٪ من الأهل العاملين (نظير ٤٤ في فرنسا). وهذه الأهمية هي من قبل قديمة، إذ أن النسبة إلى القطاع الثاني كانت دائماً أكثر ضخماً. وهذا القطاع الثالث يتشكل بنوع خاص من العاملين في محلات التجارة وفي المصارف؛ والخدمات مظهر أساسي في الحياة اليومية في اليابان، وبخاصة في المدن الكبرى، وفي الأحياء القريبة من محطات السكك الحديدية. وتجارة المشروبات والمواد الغذائية تمثل بنوع خاص نصف هذه الحوانيت. وهذه الخدمات تشغل الكثير من النساء، وكذلك من المتقاعدين، إذ أنهم يحالون إلى التقاعد في سن مبكر، حول الخمسين، ومعاشات الخدمة غير كافية، وهذا الأمر هو الذي يستتبع البدء في حياة ثانية نشطة. وفي المجموع، فإن زيادة السكان قد لعبت نفس الدور المساعد على التنمية في اليابان وفي ألمانيا، وفي العتدين، من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠، ولكن خاصية اليابان كانت تتمثل في إعطاء المثل الأول على حركة تطور السكان التطوعية والمخططة على المستوى القومي، وفي زيادة عدد الوظائف ذات الإنتاجية الضعيفة كحل مؤقت، وذلك من أجل توزيع الأعباء السكانية.

٢ - المشروعات الصغيرة، والمشروعات الكبيرة:

حقيقة أن هذه الوظائف ذات الإنتاجية الضعيفة هي قبل كل شيء نتاج للمشروعات الصغيرة، ولكن لا يمكننا أن نستنتج من ذلك أن التنمية الاقتصادية لليابان كانت تعود إلى المشروعات الكبيرة وحدها. ولكن نقول الحق، فإننا نميل دائماً إلى إعطاء اهتمام كبير للغاية لهذه المؤسسات الضخمة، ولا نرى فيها إلا النهاية

الأخيرة للتطور الإقتصادي ، عن طريق التركيز ، وباعتبارنا المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها حقائق مؤقتة ومتخلفة ، ومصيرها أن تمضم في وقت قصير . وإن ما أسميناه « القطاع الثاني » في الاقتصاد الياباني ربما لا يكون إحدى خصائص اليابان وحدها ، ويوجد بدون شك في كل النظم الاقتصادية ذات التغير السريع : فن ناحية ، مشروعات تستخدم التقنيات الأخيرة وتمتلك من أجل ذلك مبالغ طائلة من الأموال ، ومن الجوانب الآخر ، مشروعات تابعه ، ولها وسائل أقل ، أو تعمل من أجل الاستهلاك ، وليس لها إلا إهتمام بسيط بأن تغير وسائلها بسرعة ، حتى وإن كانت لها الوسائل المالية .

وكانت المشروعات الكبرى ، تسمى قبل الحرب ، وبطريقة مبهية ، باسم زايباتسو Zaibatsu ، أى العصابات المالية . ولقد إنتهى إستخدام هذه الكلمة : والحقيقة الآن تختلف عن ذلك كل الاختلاف . ولا شك فى أنه يوجد دائماً شركات ميتسوى Mitsui ، ولكن من بين الأعضاء الاحدى عشر لاسر ميتسوى (فرع كبير ، وعشرة فروع من الطبقة التالية) لا يوجد واحد له دور فعال فى هذه الشركات . ويمكننا أن نميز بين نوعين من المجموعات داخل ما يسمونه زايكاي Zaikai (أى الاوساط المالية) : أولئك المنتظمين حول الزايباتسو السابقة ، وأولئك المنتظمين حول المصارف . ومن النوع الاول نجد مجموعة ميتسوى (٤٤ شركة فى عام ١٩٧٠) ، والتي هى الآن أكبر مجموعة يابانية ، إذ أن مبيعاتها تمثل ١٠ ٪ من إجمالى الدخل القومى ، وميتسوى (٢٢ شركة) وسوميتومو Sumitomo (١٥ شركة) . ومن النوع الثانى نجد المجموعات التى تستند إلى بنك فوجى Fuji أو بنك دايشى Daiichi . والوحدة الاقتصادية والشعور بالانتماء الاقتصادية مضمونتين عن طريق المشاركات المتبادلة ، وإجتماعات التنسيق ، والقروض ذات الافضلية ، وأخيراً عن طريق تبادل لإطارات

الإدارة . ومثل ميتسوبيشى تام الموضوع فى هذا الشأن : فليا بين ١ و ١/٢ (فى المتوسط ١٨.٧٪) رأس مال كل من الـ ٤ شركة ميتسوبيشى يمتلكها الـ ٣ شركة الأخرى ؛ ويحتفظ البنك المركزى للمجموعة بما يزيد عن نصف قروضه لهذه الشركات ؛ وفى يوم الجمعة الثانى من كل شهر ، يجتمع ، فى المركز الرئيسى فى مارونوشى Marunouchi ، وهو حى رجال الأعمال فى طوكيو ، رؤساء ٢٦ أكبر شركة من بينها ؛ وفى انتظار ذلك الوقت ، تتم مناقشة سياسة المجموعة ، ويعد لها بواسطة مجموعة صغيرة من عشرة أعضاء ، وما تميل إلى أن تسمية مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، له بهذا الشكل ما هو أساسى من السلطة ، وبخاصة ذلك المجلس الثلاثى الذى يشتمل على رؤساء بنك ميتسوبيشى ، وصناعات ميتسوبيشى الثقيلة ، والشركة التجارية ميتسوبيشى ، والذى يمثل سكرتاريته الجماعية . وأخيرا ، فإن هناك الدعائم الإنسانية ، ، إذا ما كان يمكننا هذا القول ، تشبها بالدعائم المالية ، خاصة وأن البعض ليسوا أقل أهمية من الآخرين : فراكيتا يوشيرو Makita Yoichiro رئيس صناعات ميتسوبيشى الثقيلة ، وأكوبوكون Okubo Ken رئيس صناعات ميتسوبيشى الكهربائية ، يشاركون فى المجلس الإدارى لشركة ميتسوبيشى التجارية . فيمكننا أن نقول ، إجمالا ، أن هذه المشروعات الكبرى قد استمرت فى اتباع خط تطور بدأ منذ وقت بعيد ، منذ مولدها فى غايب الامر : التفوق ، والآن بشكل كامل ، للبيضان التقنى والمنظمين : وتكوين المجموعات حول الاقطاب المالية ؛ ووضعية الاقطاب المتعددة مع التنافس ، الداخلى والخارجى ، والذى يؤدي فى بعض الحالات إلى زيادة حدية التنمية ، مع مضاعفة على الأقل كل نمط من أنماط الانتاج .

أما قطاع المشروعات الصغيرة فهو شاسع . ولا يسهل تحديد طريقة إحصائية ، إذ أن التعاريف ستختلف حسب أنماط الإنتاج . ويمكننا مع ذلك

أن نقدر أن هذا القطاع يستخدم ثلثي الأيدي العاملة ، وأنه عند أصول أكثر من نصف إنتاج الأشياء المصنوعة والجزء الأكبر من الصادرات . ويمكننا في هذا المجال أن نبين بين « أسرتين » كبيرتين : المشروعات التي تعمل من أجل الاستهلاك والتي يستجيب بعضها جزئياً للأذواق اليابانية البهجة ، وتلك التي تعمل في الصناعات الصغيرة . والاختلاف الكبير بين المشروعات الصغيرة والكبيرة يتمثل بدرجة أقل في أهمية رأس المال عنه في الأرباح التي يحققها العامل وتلك التي يحققها صاحب المرتب أو الأجر الثابت . فالمؤسسات التي تستخدم أكثر من ١٠٠٠ عامل لها ربح يبلغ ثمانية مرات ، وأرباح تزيد ١٤ مرة ، ومرتبات تزيد ٣ مرات عن تلك التي لها من واحد إلى ثلاث مستخدمين (في عام ١٩٦٠) . ولقد تحدثنا عن « ثنائية » اقتصادية ، وهذه الثنائية تعتبر على أنها نظام عتيق لا يزال موجوداً ؛ وهذا اللفظ الخاص بالتقدم ؛ غالباً ما يستخدم حين تكون الحقائق لا تتطابق مع النظريات المقبولة بشكل عام . ونجد أن المشروعات الصغيرة لا تحتفي أمام المشروعات الكبيرة ؛ ولذلك فإن الأمر له تبرير تنافسي . أولاً ، لأنها على درجة كبيرة من المرونة ، ويمكنها أن تتواءم بسرعة مع تغيرات الظروف بتعديلها ما تقوم بصناعته . ولذلك فإن نصيب التصنيع الصغير يزداد بدلاً من أن يقل ؛ فكان يمثل في عام ١٩٥٧ ، ٢٠ ٪ من ساعات العمل في المؤسسات الكبيرة ، وأصبح في عام ١٩٦٢ يمثل ٦٢ ٪ . وبعد ذلك نجد أن الإنتاجية ليست راكدة في المشروعات الصغيرة كما تصور دائماً . فن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥ زادت الإنتاجية بنسبة ٦٣ ٪ في المؤسسات التي تستخدم ما بين ١٠٠ و ٩٩٥٠ أجير ، وبنسبة ٧٤ ٪ في تلك التي تستخدم ما بين ١٠٠ و ٩٩٩ أجير ، وبنسبة ٤٦ ٪ في تلك التي تستخدم أكثر من ١٠٠٠ أجير . ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الكبرى ، ذلك الديناميكي الصناعي ، تجد صعوبة كبيرة في التغيير وفي أن توائم نفسها مع تغيرات الظروف ، في كل النظم الاقتصادية المعاصرة .

أما المشروعات الصغيرة فلا يمكن النيل منها ، مادام نصف أعمالها يتوقف على عميل واحد ولاجل ٨٠ ٪ من إنتاجها . وهؤلاء العملاء يكونون دائماً من كبار المجمعين (العاملين في صناعات التجميع) . فإما أن يتعلق الأمر بقطع غيار خاصة بالمصانع الكبرى الحديثة ، أو يتعلق بمواد للتصدير تباع في الخارج بواسطة شركات التجارة المرتبطة هؤلاء العاملين في صناعات التجميع ، والذين لهم شبه إحتكار التجارة الخارجية . وهكذا فإن هذا النظام يحقق بهذه الطريقة توازناً بين الرغبة في الاستمرار للكامل والبحث عن الحد الأقصى للإنتاجية ، ذلك التوازن الذي يصلون إليه عن طريق التضحية الكاملة تقريباً بجزء كبير من العاملين . وكما يحدث في غالب الأحيان فإن المظاهر الأساسية للاقتصاد وللمجتمع المعاصر توجد في اليابان بكل وضوح ، وبقسوة ليست لها في أى مكان آخر ، سواء في نجاحها أو في ضعفها .

٣ - الظواهر المالية :

إن الإدخار والاستثمار ، بنوع خاص — واللذان يؤثران على النشاط الاقتصادي — يقدمان لنا خصائص مماثلة ، وهما السبب المباشر للتنمية اليابانية ، أما الأسباب غير المباشرة فتتمثل في خصائص المجتمع . أما معدلات الادخار فتعتبر من أعلى المعدلات في العالم ، رغماً عن أنه من الضروري تخفيض التقديرات المغالى فيها والتي تصل إلى ٥٠ ٪ في فترة ما بين الحربين . وفي عام ١٩٦٨ ، كان استهلاك الأفراد يستهلك ٥٢ ٪ من إجمالي الدخل القومي في اليابان (٦٤ ٪ في فرنسا) ، وفي عام ١٩٦٣ كان نصيب إدخار الأسر يمثل ما يزيد على خمس الدخل الفردية ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الأرقام المماثلة تختلف من ١٢ ٪ بالنسبة لألمانيا ، إلى ٨ ٪ بالنسبة لفرنسا ، وإلى ٧ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة . وهذه الأموال تجمعها المصارف ، وكانت الحاجة إلى وجود مساهمين ، كإلزامية

درامية وبأسعار مرتفعة ، وزيادة تضخم المدن ، تدفع كذلك إلى الادخار . وعلاوة على ذلك ، وفي المشروعات الكبرى ، فإن الموظفين يتقاضون من أجل المبالغ التي يعمدون بها إلى مؤسساتهم أرباحاً أكثر لإرتفاعها من تلك التي تقدمها المصارف . ومثلاً الموظفين يميلون عادة إلى الادخار خاصة وأنهم يستلون مرتين في العام مكافآت « بوناسو » (من الكلمة الانجليزية بونس) التي يمكنها أن تمثل شهرين أو ثلاث أو حتى أكثر من الرواتب ؛ ومن ناحية ثانية ، فمن الضروري الادخار من أجل تعليم الاولاد ، إذ أن عروض التعليم العام والمجاني أقل بكثير من الطلب ، وجزئياً لأن الرغبة في الصعود الإجتماعي هي تقليدياً شديدة للغاية . كما أن عدم وجود نظام للتأمينات الاجتماعية يوجب كذلك دوراً . ومن جانب آخر ، فإن أمر استخدام المؤسسة لجزء من المرتبات في توزيع مكافآت شبه سنوية يزود خزائنها ويسهل عملية الاستثمار بطريق غير مباشر .

وتقوم المؤسسات بأن تقترض من المصارف الاموال اللازمة للاستثمار : ويمثل نصف رأس المال الصافي الفعال بشكل عام قروض على آجال طويلة أو متوسطة ، وهو أمر ضخم للغاية . أما المصارف فتقوم بتمويل هذه القروض من الاموال المودعة لآجال قصيرة أو متوسطة . ويمكن لهذه الطريقة أن تحمل لبعض الخصائص اليابانية التي تتألى وراء بعضها . فبذلك الاصدار المركزي يدعم البنوك التجارية ، الأمر الذي يستدعى وجود اتفاق شديد بين الدولة وبين عالم الاموال . ومن ناحية أخرى ، فإن المكاسب التي تحققها المشروعات تكون ضخمة ؛ والمكاسب التي تصل من ٢٠ إلى ٣٠ ٪ سنوياً ليست نادرة ، الأمر الذي يسمح باستهلاك الديون في فترات سريعة للغاية . ومن أجل ذلك ، يجب أن يكون مستوى الاسعار الداخلية مرتفعاً جداً ، وبخاصة ألا تتدخل المنافسة الدولية وتعمل على خفض الاسعار . وينوع طام نحمد أن أسعار الاستهلاك ترتفع بنسبة

الثالث عن الاسعار الموجودة في فرنسا ، وهذا المستوى المرتفع يحفظون به كذلك نتيجة لوجود عدد كبير من تجار الجملة وتجار شبه الجملة بين موزعي التجارة وبين المؤسسات المنتجة . وكل وسيط يعتمد من الناحية المالية ، وكذلك من الناحية الاجتماعية ، وبسبب الروابط الشخصية الموجودة في «مجتمع الولاء» الذي هو اليابان ، على الوسيط الذي هو أهل منه ؛ وكل من هؤلاء الوسطاء هو في نفس الوقت منتخب كبير - مع كل الصلاحيات التي تتضمنها هذه السكبة ، للحزب الموجود في السلطة . وبالتالي ، فإن هذه المؤسسات الضخمة ومصارفها تحقق أرباحاً أكثر من غيرها نتيجة لمبيعاتها وقروضها المرتبطة بهذه المبيعات . وعلاوة على ذلك فإنه لا يمكن للمنتجات الأجنبية أن تنوغل إلى السوق إلا بكميات بسيطة وفي تلك الحدود التي ترغب فيها مؤسسات الاستيراد ومؤسسات التوزيع الكبرى . وهنا تتدخل الدولة ، فليس هناك مجرد الرسوم الجمركية والرسوم المانعة ؛ ولكن هذه قد خففت منذ وضع سنوائى أهم لإحتجاج الشركاء الإقتصاديين لليابان . ولكن الأكثر أهمية يظل متمثلاً في وجود حواجز غير جمركية ، أى في وجود مستوردين محترمين ، وفي منع الشركات الأجنبية من إقامة مؤسسات للبيع بالتجزئة ، فإذا ما عقدنا مقارنة مع كوريا الجنوبية ، فإننا نجد أن هذه المنتجات الأجنبية في اليابان أغلى منها هناك بنسبة ٥٠ ٪ . فهناك إذن حزام لحماية الإقتصاد الياباني .

وبطبيعة الحال ، ففي حالات الانكماش الإقتصادي ، توافق المصارف دائماً على إعطاء قروض للشروعات الموجودة في مجموعتها ، وذلك في الوقت الذي ترفض تقديمها ، وحتى بإرباح مرتفعة عن العادية ، للشركات الأخرى ، والأكثر صغراً . ويعود من هذا الانكماش في شكل عمليات إفلاس لبعض المشروعات الصغيرة . وأخيراً ، فإن الظاهرات الدولية قد ساعدت على للتوسع وذلك بتسهيلها

أمر التصدير. وقد ظلت نسبة قيمة ٣٦٠ ين تعادل قيمة دولار واحد من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧١؛ ولكن قيمة الين عند نهاية سنوات الستينيات كانت قد أصبحت أقل مما يجب وبنسبة كبيرة، الأمر الذي جعل المنتجات اليابانية أقل سعراً في الأسواق الخارجية. وبعد إعادة تقييم القيمة الين مرتين متتاليتين، إقترِبَ الموقف من الوضع الطبيعي مع جعل كل ٢٦٤ ين تعادل دولاراً واحداً في عام ١٩٧٣، الأمر الذي يعطى مقياساً لحدة قلة تقييمه.

وكانت النتائج الاقتصادية معروفة: إجمالي دخل قومي هو الثالث في العالم، ومعدل تنمية لم يسجل له مثيل من قبل وتحسن سريع للغاية لمستوى المعيشة الأمر الذي جعل جزءاً (ولكن جزء فقط) من الأمل يميل إلى أن يحصل على موارد تساوي موارد الأوربيين. وفي عام ١٩٦٨ زاد إجمالي الدخل القومي لليابان عن إجمالي الدخل القومي لألمانيا الاتحادية (١٤١.٩ مليار دولار لليابان، و ١٣٢ مليار لجمهورية ألمانيا الاتحادية): وفي عام ١٩٦٨ كان إجمالي الدخل القومي للولايات المتحدة ما يقرب من ٣٥٠ مليار (٤) وفرنسا ١٢٦ مليار (معدلات العملة السابقة لحفض قيمة الفرنك في ١٩٦٩). ومن ناحية أخرى زاد متوسط نصيب الفرد بالدولارات وأصبح مساوياً لمتوسط نصيب الفرد في إيطاليا في عام ١٩٦٨؛ فأصبحت اليابان في هذا الشأن تحتل في عام ١٩٦٩ المكانة التاسعة عشر، وفي عام ١٩٧٠ المكانة السادسة عشر في العالم. وأكثر أهمية بلا شك هي معدلات التنمية لإجمالي الدخل القومي وعلى أسعار ثابتة. فالإنتاج الصناعي زاد بنسبة ١٤٪ في المتوسط في العام منذ ١٩٥٤، وبنسبة ١٧٪ من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٠. وإجمالي الدخل القومي زاد، وبأسعار ثابتة دائماً، من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٠ بنسبة ١٣٪. وهو متوسط الأرقام لهذه السنوات. ولما كانت التنمية بنسبة من ٤ إلى ٥٪ تعتبر مشرفة تماماً في الغرب، فيمكننا معرفة درجة إندهاش رجاله

الاقتصاد، وخاصة إذا ما فكرنا في مدى جعل الغربيين بما يتعلق باليابان . ففي عام ١٩٤٩ ، تنبأ أحد مستشاري مالك آرثر قائلا : «إن اليابان في العقود الثلاث القادمة يمكنها أن تكن ذاتيا، ولكن مع ضغط داخلي سياسي، واقتصادي، واجتماعي ، ومع مستوى للمعيشة يقترب تدريجياً من مستوى المعيشة المجرد . » والواقع أن الحقائق كانت دائماً أسرع من التنبؤات ، وحتى الأكثر تفاؤلاً : فلقد وصلت اليابان في عام ١٩٧٠ إلى المستوى الذي توقعوه لها في عام ١٩٧٥ . وحتى مع قبول خفض مستويات التنمية فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ نتيجة للسوق المشتركة ، فإن نصيب الفرد الياباني من الانتاج الياباني سوف يزيد عن ذلك الموجود في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ثم ذلك الموجود في فرنسا فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ؛ وفي عام ١٩٨٠ سيكون إجمالي الدخل القومي لليابان أعلى من ذلك الموجود في كل آسيا ، بما في ذلك الصين . وليس من المستبعد أن نفكر في أن اليابان ستكون بهذه الطريقة قد أنتجت ياباناً أخرى فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ . وهذا النجاح يتطلب ، في نفس الوقت ، التغيير . واليابان تقتصر مع كل الدول على أنها دولة إستعمارية ، تشتري المواد الخام ، وتبيع المنتجات المصنوعة، وتكدس الفائض بالعملة الصعبة . ولقد وافقت الولايات المتحدة على هذا الوضع حتى تساعد اليابان بعد الحرب . وفي عام ١٩٧٢ كان إجمالي العجز في الميزان التجاري الأمريكي يعود إلى اليابان بنسبة الثلث . ومن بين كل الدول العظمى الصناعية كانت فرنسا وحدها الدولة التي لها ميزان متزن . وأخذت دول جنوب شرق آسيا ، منذ عام ١٩٧١ ، تقوم بعمليات من أجل مقاطعة اليابانيين . ونتجت عن ذلك نتائج أربع فاولا ، ومع كثير من الحذر، بدأت الحكومة اليابانية ، ابتداء من عام ١٩٧١ ، في أن ترفع شيئاً فشيئاً تلك الإجراءات التي كانت تمنع دخول المنتجات الأجنبية إلى اليابان ، ولكن ليس بدرجة جعل المنتجات الأجنبية يكون لها مستوى سعر مماثل سعر منتجات بلادها

الاصالية (أى أكثر إرتفاعاً) . وبعد ذلك ، تحاول المجموعات الكبيرة إستخدام قاضئها من الدولارات فى شراء مصانع ، أو فى إنشائها ، فى الخارج ، وتؤكد بهذا الشكل سلطتها العالمية . وفى المكان الثالث ، نجدهم يحاولون موازنة الاسواق ، وعدم الاعتماد أكثر من ذلك على الولايات المتحدة ، وهذا الهجوم على السوق الاوروبى ، الامر الأكثر صعوبة . وأخيراً ، النتيجة الاخيرة ، وهى سياسية : فلا شك فى أن عام ١٩٧٠ يمثل نقطة تحول ، ونهاية لفترة الإنكماش السياسى ؛ إذ أنه ، وكما هو الحال بالنسبة لالمانيا ، لا يعقل كثيراً أن تظل دولة لفترة طويلة فى وضعية قزم سياسى ومارد إقتصادى فى نفس الوقت .

الفصل السابع عشر

نظام الحزب الحاكم في اليابان

كما هو الحال في ألمانيا الاتحادية ، فإن المجموعات السياسية الموجودة في السلطة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، هم أولئك الذين مارسوا من قبل هذه السلطة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية أزمة عام ١٩٢٩ . أما فيما يتعلق بالأفراد ، فإن أولئك الذين كانوا وزراء بعد الحرب مباشرة ، وأثناء فترة الاحتلال ، كانوا متقدمين في السن ، ومع أنهم كانوا قد مارسوا في غالب الأحيان مسؤوليات على أكثر المستويات إرتفاعاً قبل الحرب ، فانهم لم يكونوا مرتبطين كثيراً مع ، النظام الجديد ، الدكتاتوري ؛ وبعد عام ١٩٥٥ نرى أكثر وأكثر وصول جيل جديد إلى السلطة من رجال أكثر شباباً ، بشكل لا يسمح لهم بإمكانية تقلد مراكز عليا قبل الحرب ، ولكن على درجة كافية من النضج — ولهم مبررهم الاجتماعي الثابت — بشكل كان يسمح لهم بالقدرة على بدء حياتهم بطريقة لامعة قبل عام ١٩٤٥ . وهناك إستمرارية واضحة في الشخصيات السياسية ؛ ولم تكن المرحلة العسكرية إلا مرحلة متوسطة .

١ - الحكومة وشخصياتها الداخلية :

إن السلطة في أيدي المحافظين الذين يشكلون بنياناً تكنوقراطياً Technostructure ، وحيث يتجاوز كبار الموظفين ورجال الأعمال والرجال السياسيين ويتبادلون أدوارهم الخاصة دون أن يخشوا من أن تقوم المعارضة بالتفكير الأساسي لطريق مذهب الأمور . وهي حالة تعتبر من خصائص معظم الدول الصناعية الكبرى المعاصرة . ولؤلؤ المحافظين الاغلبية المطلقة للقاعد ،

إن لم يكن للأصوات : فكان لهم ، في عام ١٩٦٢ مثلاً ، ٢٨٣ مقعد (من ٤٦٦) في مجلس النواب و ١٤٢ (من ٢٥٠) في مجلس المستشارين . ووضعية الاغلبية هذه ترجع إلى خصائص التنظيم الانتخابي ، وإلى إتحاد كل المحافظين (الذين يعارضون أمام توزيع خصوصهم) . وعملية توزيع الدوائر الانتخابية تكون ، كما هو الحال في أماكن أخرى كثيرة ، في صالح الدوائر الريفية : فن الضروري الحصول على ثلاثة أضعاف الأصوات من أجل الانتخاب في طوكيو ، مما يلزم في القطاعات الريفية . وكان للمحافظين وسائل ضغط أكثر ، بواسطة الاتعيين ، والذين توزع عن طريقهم الفوائد الإدارية ، على الناخبين في الريف أو في المدن الصغيرة . ومن جانب آخر ، إتحاد المحافظون في عام ١٩٥٥ ؛ وفي عام ١٩٤٥ ، كان التياران السياسيان الرئيسيان المحافظان ، والموجودان في ذلك الوقت ، ومنذ دستور ميجي عام ١٨٨٩ قد عادا لإسميهما القديمين : حزب الحرية ، وحزب التقدم ، ثم أخذ حزب التقدم لنفسه في عام ١٩٤٧ إسم الحزب الديمقراطي وظل يوشيدا شوجيرو Yoshida Shigeru ، من حزب الحرية ، في السلطة بشكل دائم حتى شهر ديسمبر ١٩٥٤ . والواقع أن يوشيدا كان من العاملين بوزارة الخارجية منذ عام ١٩٠٦ وكان قد شغل منصب السفير في بريطانيا العظمى من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩ . وكان هذا الوسط ، في اليابان ، يعادى العسكريين . وكانوا قد قبضوا على يوشيدا في أثناء الحرب هل أنه من أنصار عقد صلح على أساس حل وسط ، الأمر الذي أدى إلى تمأش أن يسمه العظيم بعد الهزيمة . ولكن إبتداء من عام ١٩٥١ ، صدر العفو عن كثير من كانوا قد مسهم التنظيم ، وغادوا إلى المسرح السياسي ، وحاولوا أن يسيطروا على حزب الحرية ، أي على السلطة . وتسبب هؤلاء المعق عنهم في عام ١٩٥٤ في وقوع إنشقاق داخل الحزب ، ومنها ، إنزعجت الأوساط الماوية . وفي إنتخابات

١٩٥٢ كان الأحرار قد فقدوا ٤ مقعداً ، وزاد عدد الاشتراكيين من ٤٦ نائباً إلى ١١١ . وجاءت إنتخابات ١٩٥٣ لكي تؤكد هذا الإنحياز . وأصبح مجلس النواب مسرحاً للشاحنات المستمرة بين اليمين واليسار ، وأصبح النظام مهدداً بفقد الثقة فيه . واستقال يوشيدا في شهر ديسمبر ١٩٥٤ : فأصبح الطريق خالياً أمام عملية وحدة المحافظين ، تحت ضغط الأوساط المالية . وأسهرت الحركة نتيجة لإنضمام خصومهم سوياً ، وهم الأحزاب الإشتراكية ، في شهر أكتوبر ١٩٥٥ . وفي شهر ديسمبر ١٩٥٥ ، تأسس الحزب الليبيرالى الديمقراطي ، والذي إستمر منذ ذلك الوقت في المحافظة على الأغلبية المطلقة في البرلمان . وأخيراً ، فإن ما له دلالة أن يكون من مارس السلطة في أثناء الفترة الأولى ، وهى فترة الإحتلال ، وكرئيس الوزراء ، هو يوشيدا ، أحد الدبلوماسيين ، وأن يكون بعد ذلك من بين الرجال السياسيين المنتخبين في الشئون الإقتصادية . وبعد إنشاء الحزب الليبيرالى الديمقراطي ، يمكننا أن نذكر ثلاثة أسماء بنوع خاص رؤساء الوزارات : كيشى نوبوسوكى Kishi Nobusuke ، وإكيدا هاياتو Ikeda Hayato ، وساتو إيساكو Sato Eisaku . وكان كيشى قد بدأ حياته السياسية فى عام ١٩٣٣ كنائب وزير دولة للصناعة فى منشوريا ، ثم أصبح وزيراً للتجارة والصناعة فى وزارة الجنرال توجو Tojo . أما إكيدا فكان موظفاً فى وزارة المالية ، ثم أصبح وزيراً المالية فى وزارة يوشيدا ، بعد الحرب . والرأى العام فى غاليته يشق فى هؤلاء الرجال من أجل ضمان التقدم الإقتصادى ، مادامت عظمة اليابان لا يمكنها أن تكون سياسية فى ذلك الوقت ، وما دامت أغلبية اليابانيين ، من جانب آخر ، كانت ترغب بشدة فى أن تدخل أحدهم إلى مجتمع الاستهلاك هذا ، الذى كانت قد أبعدت منه منذ فترة طويلة ، باسم التضحيات الضرورية من أجل الوطن والعظمة . الأمر الذى لا يستتبع

القول بأن هذا الرأي كان متضامناً مع كل مظاهر سياسة الحزب في السلطة .

والواقع أن الحكومة ساعدت على دفع الإقتصاد إلى الأمام ، وعملت في نفس الوقت على تمهيد المستقبل السياسي بمجموعة متدرجة من الاختيارات التي تدعم قوتها لفترة طويلة وتبعد نتائج الإصلاحات التي تمت في فترة الاحتلال . وكان هذا هو ما أسهمته المعارضة ، بالسير إلى الخلف ، أي بالسياسة الرجعية . وبدأت الحركة في واقع الأمر منذ فترة الاحتلال ، ومع الحرب الباردة وصدام كوريا ، وتحت قوة الدفع الأمريكية . ومنذ عام ١٩٥٠ ، كان ماك آرثر ، وهو يحشى من عدم قدرة الشرطة المحلية على المحافظة على النظام بمناسبة مظاهرات اليسار المتطرف التي انتظمت على المستوى الوطني ، قد ضغط على الحكومة من أجل إنشاء فرق إحتياطية من البوليس الوطني يبلغ عددها ٧٥٠٠٠ رجل . وليكنهم في نفس الوقت قاموا بحرمان النقابيين النشطين من وظائفهم ، وبخاصة أولئك الذين كانوا على درجات متفاوتة لهم لانصال بالحزب الشيوعي ، وكانوا قد أصدروا العفر عن أولئك الذين كانت قد مستهم حركات التطهير التي وقعت في أوائل فترة الاحتلال ، وعاد الموظفين السابقين الإداريين والسياسيين إلى النشاط ، إن لم يكن إلى نفس وظائفهم ، إذ أن الوظائف كانت قد إحلتها في غالبية الأحيان منافسين أكثر شباباً . وكل هذا أدى إلى تغيير المناخ ، وإلى أن يصبح تأثير الموظفين السابقين محسوساً . وبنوع خاص سيستخدم رؤساء الأحزاب المحافظة ، وبحق ، وبالتناوب ، التأييد الأمريكي ، والمشاعر الوطنية ، ومساوى الإصلاحات الخاصة بتطبيق النظام اللامركزي . وعلينا أن نعترف بأن الاستقلال الذاتي المحلي يعطي نتائج تثير المناقشة في الولايات المتحدة ، وأنه في بلاد لها تقاليد مركزية مثل اليابان ، مثلاً ، يكون الرأي العام شديد

الحساسية فيما يتعلق بمساوئها . وكانت الشرطة المحلية غدر قادرة على ضمان أمن الاشخاص والممتلكات . وزاد عدد الشباب الراض . وأصبحت مؤسسات التعليم في فوضى تامة ؛ ووقعت معارك منظمة ، وأخذت الإهانات تنتشر في كل مكان . وكانت مالية الجماعات والمنشآت المحلية في حاجة إلى إصلاح . وصنعوا كلمة في عام ١٩٤٦ لكي تدل على الفوضى المعنوية والإقتصادية ، وعلى أنها اختصار لكلمات « ما بعد الحرب » ، Apuro ، ولكن المثقفين الذين كانوا على اتصال باللغة وبالحضارة الفرنسية كانوا وراء صنع هذه الكلمة ، (التي تدل على عدم النقاء وعدم الطهارة) . وفي بداية سنوات الخمسينيات ، كانت السوق السوداء قد فقدت أهميتها ، وكذلك التضخم ، ولكن الفوضى استمرت رغم ذلك . وكان هذا هو الذي سمح ليوشيدا بأن يقترح في عام ١٩٥٤ إصدار قانون جديد بشأن إصلاح الشرطة ، وهو الذي وضعها تحت إشراف الحكومة ؛ وعلينا أن نضيف أن محافظ المقاطعة ، المنتخب ، كان يحتفظ بحق إدارتها . وفي عام ١٩٥٨ ، أعادوا إدخال التربية الوطنية إلى مؤسسات التعليم ، الأمر الذي كان يدل على عودة الانضاح الطبيعية ، بطريق غير واضح ولكنه فعال ، وبشكل مستمر في كل مراحل التعليم . وقاموا في عام ١٩٦٠ بتدعيم إشراف ومراقبة الحكومة المركزية على المؤسسات والتنظيمات الإقليمية .

٢ - المشكلات الخارجية :

كانت السياسة الخارجية هي الأكثر أهمية . وكان موقع اليابان الجغرافي بين الصين الشيوعية ، وبين الولايات المتحدة ، يهدد بأن يجعل منها دولة تابعة ، أو أن تصبح مهددة ، وعلى أي حال بأن تفقد استقلالها الحقيقي . وكان الحل الذي إختاروه يتمثل في عقد معاهدة تحالف منذ عام ١٩٥٤ مع الولايات المتحدة ، التي ستحتفظ بقواعد في اليابان ، وفي إنشاء قوات مسلحة يابانية

تماماً ، وذلك في نفس الوقت الذي يتعاشون فيه القيام بعمل دبلوماسي ملفت للنظر ، حتى يتعدوا عن إثارة عدم ثقة جيرانهم . ولكن كسكل سياسة وضعت تركيباتها بكل حكمة ، تعرضت هذه السياسة لعملية إثارة عدم رضاء كل العالم ، ولم يكن من الممكن الاستمرار فيها وجعلها تنجح إلا بإعادة النظر فيها وبشكل حاذق وباستمرار . والواقع أنه كان من اللازم مواجهة نوعين من ردود الفعل المتناقضين . فالمسؤولون الأمريكيون كانوا يعملون دائماً إلى أن يجدوا الجهود الياباني غير كاف فيما يتعلق بأمور الدفاع ، وكانوا يأسفون من أن يكون لهم حلفاء على هذه الدرجة من التردد أمام المظلة النووية التي يعرضونها عليهم ، ولكن الرأي العام الأمريكي ، وبخاصة الرأي العام لجيرانها ، للغربيين وللأستراليين ، ولكي لا نتحدث عن المسؤولين الصينيين ، كانوا يجدون أن هذه الجهود ذات نفسها مشيرة للقلق . ومن ناحية أخرى ، فإن الرأي العام الياباني في الداخل كان موزعاً بين الرغبة في إعادة العزة الوطنية ، وبين شعور سلبي حقيق ؛ وكان في وسع الاتجاه الوطني أن يعبر عن نفسه خلال تلك الحملات التي بدأت منذ عام ١٩٥٤ بواسطة المثقفين وبمجموعات اليسار ضد القواعد الأمريكية . ولكن الاتجاه الوطني كان من الممكن إرضاءه عن طريق سياسة الحكومة نفسها وذلك في حالة حصول هذه الحكومة على تنازلات من الولايات المتحدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالقواعد ، وخصوصاً بشأن وضعية أوكيناوا ، وإذا ما كانت هذه السياسة تظهر بعض الإهتمام بالحاربين القدماء ، ومن كل الرتب . وبعد كل شيء ، والمشكلة تطرح نفسها بالنسبة لألمانيا ، كما هو الحال بالنسبة لليابان ، فإنه من الصعب أن نطلب إلى شعب أن يكفر باستمرار عن أخطائه ، وأن نطلب إلى حكومة أن تتخلى عن أن تنادى البطولات السابقة لكي تضمن الاتحاد العالي ويرتد كد سلطانها في المستقبل . وبعد ذلك ، فهناك تناقض جديد : فكما هو الحال

بالنسبة لالمانيا ، فإن المظلة النووية الامريكية هى حاية ، لثناء ، dissuasion ، ولكن فى حالة وقوع صدام مسلح ، فإن الاقاليم التى تضم هذه القواعد ستكون هدفاً للانتقام الذرى . وأخيراً ، فإن إعادة إنشاء جيش كانت تتعارض مع الدستور (المادة ٩) . وعرضت كل هذه الآراء وانتشرت ابتداء من عام ١٩٥٨ وحتى وقعت اليا بان ، فى شهر يناير ١٩٦٠ ، على إعادة لماهدة التحالف لمدة عشر سنوات ، والى نصت على وقوع مشاورات بشأن كل تغيير يتعلق بالقواعد الامريكية ، وفى نظير تكوين قوات مسلحة يابانية ، قامت القائمة : مظاهرات عنيفة فى كل المدن الكبرى ، و مشاورات للتوعية من جانب الاشتراكيين فى مجلس النواب مصحوبة بشعوب معارك منظمة ؛ دون أن نتحدث عن إلغاء زيارة الرئيس آيزنهاور فى شهر يونيو ١٩٦٠ ، بعد المظاهرة التى أجبرت الماتق الصحفي الرئيس ، والذي جاء من أجل الاعداد الزيارة ، والسفير الامريكى ، على أن يأخذ طائرة عمودية (هليكوبتر) من مطار هانيدا ، حتى يهربا من الجماهير .

وعلى العكس مما كان يعتقد ، فإن التحالف قد استمر ، ولم يكن تعديده فى عام ١٩٧٠ فرصة لوقوع صدامات تشابه تلك التى كانت قد وقعت فى عام ١٩٦٠ . وكان المحافظون يدينون ، لسياساتهم المرنة للوصول إلى هذا النجاح الذى لا ينكر لمرونة سياستهم ، وكانت هناك ثلاث مشكلات مطروحة - مشكلة مكانة اليا بان فى آسيا ، ومشكلة الصين وتايوان ، ومشكلة الجيش - ولم تعط الحكومة اليابانية فيها مقطورة إلا حلول غير واضحة حتى لا تثير أى أحد ، وإن كان يمكننا أن نرى فيها الخصائص الاساسية : أن يجعلوا من اليا بان قوة توازن فى المحيط الهادى تكون على مستوى فرض رغبتها . ولا شك ، فى أن هذه السياسة تفتقر إلى استقرار التنمية الاقتصادية ، وتحقيق التنبؤات الخارقة للعادة والتى وضعت فى سنوات الستينيات ، ووضعوا كل شيء من أجل ضمان أولوية هذه التنمية .

ولقد لعبت وزارة الصناعة والتجارة الهولندية في هذا المجال دوراً سياسياً وإقتصادياً ، وذلك بمحاولتها إنهاء تلك التبعية التي كانت تربط بين الولايات المتحدة وبين اليابان ، وعن طريق تنويع شركائهم التجاريين . وإذا كانت الولايات المتحدة لا تزال حتى الآن هي المشتري الأول ، والمورد الأول لليابان ، فإن اليابان قد بدأت تلعب أكثر وأكثر صوب ما أسماه أحد الوزراء المحافظين « بمنطقة آسيا المطلة على المحيط الهادى » ، لكي يعرف هذه المرونة في السياسة اليابانية . وهذه المنطقة تعيد ذكريات « منطقة الإزدهار المشترك لآسيا الكبرى الشرقية » التي كانت موجودة أثناء الحرب العالمية الثانية. والتي كانت تدل بالفعل على الأقاليم التي كان الجيش الياباني يقوم باستغلالها . وهناك فقط الاختلاف بين الاتجاهات الإمبريالية في فترة ما قبل الحرب ، والإستعمار الجديد، المعاصر . ولكن ، كما كان الاحتلال الياباني في وقته الأكثر شراسة بين الآخرين فإن الوجود الياباني الآن هو أكثر ما لا يمكن تحمله عن غيره في تايلاند ، وفي إندونيسيا ، وفي الفلبين .

أما بالنسبة للصين، فإن المشكلة قد سويت في عام ١٩٧٢ . ذلك أن الحكومة اليابانية قد ألغت معاهدة الصلح مع تايوان ، وإعترفت بحكومة بكين على أنها الحكومة الوحيدة للصين . وهذا الاعتراف كان مصحوباً بزيارة رسمية لنا تانكا Tanaka رئيس الوزراء ، لبكين ، وبمشرحات إقتصادية مختلفة . ولكن قلة الثقة لازالت كبيرة من جانب الصينيين، الذين يعتقدون في أن الرأي العام الياباني لم يتخل بدرجة كافية عن السياسة العسكرية لفترة ما قبل الحرب ، وفي أن المحققات الثابتة تحتاج لوقت جديد حتى يكتمل شكلها .

وأخيراً ، فهناك المشكلة العسكرية البهتة . وكان تجديد المعاهدة مع الولايات في عام ١٩٧٠ مصحوباً بمفاوضات بشأن القواعد، وبخاصة بشأن وضعية أو كيناروا ، والتي يديرها الأمريكيون . وأعادت الولايات المتحدة أو كيناروا إلى الحكومة

اليابانية في عام ١٩٧٢ ، ولكنها احتفظت ببعض القواعد . ولم يكن أمر التخلّص
عن هذه القواعد ممكناً إلا إذا ما كانت الحكومة اليابانية قادرة على أن تأخذ
مكان القوات المسلحة الأمريكية ، أى إذا ما كان لليابان جيشها . وكانت قوات
الدفاع الذاتى ، التى وجدت منذ عام ١٩٥٤ ، والتى ورثت « قوات الأمن » التى
أنشئت فى عام ١٩٥٠ ، قد احتفظت بها فى مستوى متواضع للغاية ، وبالنسبة
للمسلحة الثلاثة . وكانت لا تشمل ، فى المجموع ، إلا على ٢٥٠.٠٠٠ فى عام
١٩٦٩ ، أى مرة أقل من الصين التى كان عدد سكانها سبعة أضعاف اليابان ،
و ١٣ مرة أقل من الولايات المتحدة أو لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والتى كان
عدد سكان كل منها ضعفى ، أو ضعفين ونصف لسكان اليابان ؛ وكانت لا تكلف
اليابان سوى ٨٪ من لإجمالى الدخل القومى فى عام ١٩٦٨ نظير ٩٣٪ بالنسبة
للولايات المتحدة ، و ٩٣٪ بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، و ٩٪
بالنسبة للصين . وهنا أيضاً يظهر عام ١٩٧٠ على أنه يعان عن تحول جديد .
ذلك أن الحكومة أعلنت رغبتها فى أن تزيد من قواتها وفى تناسب مع الزيادة
الإجمالية للاقتصاد . وبدأوا فى نفس الوقت فى أن يحلوا المهمات الأمريكية ،
المصنوعة بتصريح ، بمهمات يابانية بحمة ، وبخاصة فى الطيران . وعلمنا أن نذكر
أن أوكوبو كن Okubo Ken رئيس شركة ميتسوبيتشى للكهرباء ، والذي
يشارك فى كل المنظمات التى تأخذ القرارات بشأن ميتسوبيتشى ، هو فى نفس
الوقت رئيساً لرابطة صناعات التسليح فى اليابان ، ويعتقد أنه من الواجب رفع
نسبة التسليح من ١٪ بالنسبة لإجمالى الدخل القومى ، إلى نسبة ٤٪ منه .
والهدف من ذلك هو وضع القوات المسلحة اليابانية على الأقل فى نفس مستوى
بريطانيا العظمى . ومع نهاية الحرب فى فيتنام ، أصبح فى وسع المصنوعات
الحربية التى لشترتها الولايات المتحدة من اليابان (من ٦٠٠ مليون إلى مليار

دولار في العام) أن تستخدمها اليابان نفسها . وإن ما يزيد خطوة هو أن شركة ميتسوبيتشى ، تسيطر ، بطريقة أو بأخرى ، على ما يقرب من ٣٠٪ من صناعة الأسلحة في اليابان ، وأنه يمكننا بهذه الطريقة أن نشاهد تأسيس مركب للصناعات العسكرية في اليابان ، كما هو الحال في بقية الدول العظمى .

٣ - المعارضة :

وأمام هذه السياسة المحافظة ، كانت مجموعات المعارضة منقسمة على نفسها ؛ ولسكنها كانت ، مع ذلك ، تخيف المحافظين . وهناك أربع ظاهرات متناقضة . يمكننا أن نذكرها ، وهى تقترب من الظاهرات الموجودة فى أوروبا الغربية . فأولاً ، ومع نمو المدن ، تمكنت أحزاب اليسار من أن تستولى تقريباً على كل البلديات الكبيرة ، ومبتدئة بمدينة كيوتو ، تلك المدينة التى تضم أكثر عدد من الناجحين الشيوعيين ، الامر الذى يستتبع التفكير فيما سيعملون بشكل عام بهذه المدينة . وفى عام ١٩٧٣ أصبحت كل المدن الكبيرة ، فى توكايدو ، ومعها سينداى ، لها مجالس بلدية يسارية . وبعد ذلك ، بدت الأحزاب المحافظة على أنها قد فقدت المعركة السياسية عند نهاية سنوات الخمسينيات ؛ ولكن الإزدهار الجديد لسنوات الستينيات دعم أمر وجودهم فى السلطة . وفى عام ١٩٦٣ ، كان للاشتراكيين ٢٩٪ من الأصوات ، ولكنهم حصلوا فى عام ١٩٦٩ على ٢١٪ فقط . ولم يزد الحزب الشيوعى عن ١٠٪ ، ووصل حزب كوميتو ، « حزب النور فى الحياة العامة » ، الذى يقدم نفسه على أنه حزب التجديد ، إلى ١٠٪ : وهو يمثل قوة رفض أكثر من كونه قوة معارضة ، خاصة وأنه يمثل ملجأً لضحايا التقدم الاقتصادى . ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن بضعة مئات من المجموعات ، والتى هى غالباً منظمة بطرق عسكرية ، من المعارضة الخارجة عن البرلمان ، والتى تتكون بنوع خاص من الطلبة وتلاميذ المدارس . ويمكن

للاشتباكات مع البوليس الخاص المضاد لحركات التمرد أن تكون لها دلالتها ،
والمجاذلات الايديولوجية الواسعة الانتشار حول تفسيرات ماركس ، وماو ،
وتروتسكي ، أو ماركوز ؛ ويمكن للخلافات بين المجموعات أن تصل إلى حد
القتل للنخس ، ولكن أى من هذه المجموعات اليسارية ، ومثلها في ذلك مثل
المتطرفين اليمينيين ، لم تصل حتى الآن إلى أن تؤثر بشكل له صفة الدوام على
الحياة السياسية . وهنا أيضاً ، تبدو هذه الظواهر ، وقبل غيرها من الظواهر
المشابهة في فرنسا وفي الولايات المتحدة ، على أن لها علاقة بوجود مجتمع صناعي
مزدهر ، وبوجود تغيير سريع ، وبسرعة أن الرجال يجدون صعوبة في التأقلم
معه ، ومع وجود حرب محافظ مسيطر ، متأقلم تماماً مع هذا المجتمع ، وبشكل
أنه لا يمكن محاربه دون محاربة هذا المجتمع نفسه .

ولكن هذا الاتجاه لعكس ، ومنذ سنوات السبعينيات ، واسمين رئيسيين .
الاول أن النجاح الإقتصادي كان في المصلحة شبه المطلقة لأصحاب الإمتيازات ،
وأن الحياة أصبحت أكثر وأكثر صعوبة في المدن . والسبب الثاني هو أن الثروة
الجديدة لليابان قد سمحت لعادات قديمة جداً أن تنمو بطريقة مذهلة . وعليها
أولاً ألا ننسى أن موظفاً له من العمر عشرين عاماً يتقاضى عموماً من ٣٠ إلى
٥٠٠.٠٠٠ ين في الشهر (٥٠٠ إلى ٨٠٠ فرنك فرنسي) . والإنتخابات ، من
أجل كسبها ، تتطلب على الأقل ١٠٠ مليون ين . وفي بداية عام ١٩٧٢ حدثت
إنتخابات رئيس الحزب المحافظ : ولما كان لهذا الحزب الاغلبية المطلقة للمقاعد ،
فإن الأمر كان يتعلق في الواقع بانتخاب الحكومة اليابانية وعن طريق بضعة
مئات من الأشخاص . ولكن يدفعوا مرشحيهم ، دفعت المجموعات المختلفة
ما يقرب من ١٠ مليار ين وكانت هذه المبالغ تأتي بطبيعة الحال من المنظمات
ذات الطابع الأبوي أو الحرفي Patronales . وفي أثناء شهرى مايو ويونيو

١٩٧٢ أعطت الصحف والمجلات ، ومن كل اتجاه ، ومن كل مستوى ، تفاصيل دقيقة ومدعمة عن هذه المساومات . ومرة أخرى خسر الحزب المحافظ أصواتاً ، واستمر العملية وإن كانت ببطء (٢٩٧ مقعداً في عام ١٩٦٩ ، و ٢٧١ في عام ١٩٧٢) في انتخابات شهر ديسمبر ١٩٧٢ ، بينما يرتفع الحزب الاشتراكي قليلاً (من ٨٧ إلى ١١٨) ، وبخاصة الحزب الشيوعي من ١٤ نائباً إلى ٣٨ .

وتبعث العلبقات الحاكمة الآن عن طرق جديدة وعن سياسة جديدة . والمشكلات الاقتصادية ، وبخاصة مشكلات التجارة الخارجية ، هي في نفس الوقت مثابرة ، ومربطة ببعضها : وفي الحالتين ، لا يمكننا أن نغير جزئية واحدة ، دون أن نضطر إلى تغيير النظام بأكمله . ومجلس السياسة الصناعية ، Sanken ، والذي يتكون من ٢٢ من أكبر رجال الأعمال ، والذي أقل ما يقال عنه أن له تأثير على السياسة اليابانية ، يفكر بطريقة جديدة في إيجاد حل لهذه المشكلات .

الفصل الثامن عشر

المجتمع الياباني

إن دراسة المجتمع هي التي تسمح لنا بفهم الحياة السياسية وأسس نجاح ذلك الاتجاه المحافظ النشط ، وفهم الحياة الاقتصادية مع تلك التنمية التي لم يكن أي أحد يتوقعها ، ويعتبرها حق على أنها معجزة . وربما كان طرح هذه المسألة يرجع إلى أن هذا المجتمع يمثل كل خصائص ما نسميه بالمجتمع المغلق ، وأن هذه الخصائص لا تمنع فقط التغيرات من أن تحدث ، بل إنها تسبب في نشأتها في بعض الحالات .

١ - عالم القوة والمال :

تبدو المجموعات الحاكمة ، من الولاة الأولى ، على أنها مغلقة بشكل يشهد الدهشة ، وجامدة ، وسلطوية ، ومبنية على طوائف وأسر تشبه إلى حد كبير الأسر البورجوازية في غرب أوروبا . والحقيقة الأسرية هي التي تضمن استمرار السلطة ، واستمرارية الملكية ، عن طريق الانتقال بالوراثة ، وكذلك عن طريق التضامن اليومي . وهكذا نجد أن شودا تيشيرو Shoda Teiichiro ، رئيس إحدى الشركات ، التي ورثها عن والده ، قد زوج ابنه من حفيدة أحد رؤساء الوزراء السابقين ، وزوج ابنته ميشيكو Michiko من ولي العهد الإمبراطوري أكيهيتو Akihito ، وزوج ابنته الثانية من حفيد مورى نوبوتيرو Mori Nobuteru مؤسس ورئيس شركة نيهون دنكو الكهربائية . ونفس مورى نوبوتيرو له ابناً نائباً ، وإبناً آخر رئيساً لإحدى شركات التعدين ، وإبنته متزوجة من رئيس شوا دنكو ، وهي شركة أخرى للمعدات الكهربائية ، وأخيراً ابنة أخرى تزوجت

ميكي تاكيو Miki Takeo الرجل السياسي في حزب المحافظين ، ورئيس وزراء فيما بعد . ولا شك في أن الجامعة تعرف نفس هذه الظاهرة . فاستاذ القانون هوزومي شيجيتو Hozumi Shigeto كان استاذاً للقانون في جامعة طوكيو ، التي كانت تسمى قبل الحرب « بالامبراطورية » ، وكان إبناً لاستاذ قانون في جامعة طوكيو كذلك ، وتزوج إبنه أحد كبار رجال الأموال . ويمكن بهذه الطريقة تكوين مجموعات أسروية ضخمة لارستقراطية وراثية ، وأن تأخذ باستمرار في مواءمة نفسها مع أشكال المجموعات في العالم المعاصر ، الأمر الذي يمنع الحديث عن استمرار حياة الأنماط القديمة أو الانهجمات العتيقة .

وإلى هذا التضامن الأكثر قوة ، تضاف تضامانات معاونة تشارك فيها قوى أقل درجة . ففي مجتمع صناعي ، يتعلق الأمر بتضامانات من الجامعة ، التي تشبه المدارس العليا (الموجودة في فرنسا) . وهذا النوع من التضامن يرجع إلى بداية عصر ميجي . وبدون خاص كان لجامعة طوكيو دائماً أولوية ساحقة بالنسبة للمجموعات الحاكمة ، بدون أن يكون ذلك مرتبط دائماً بالنوعية ، التي تكون في بعض الحالات فعالة ، بالنسبة للتعليم فيها . وهكذا نجد أن دفعة خريجي جامعة طوكيو في عام ١٩١١ قد أعطت أحد رؤساء الوزارات ، وست وزراء ، وهدداً كبيراً من رجال الصناعة . وفي الوقت الحالي يحتل خريجي جامعة طوكيو ٦٢٪ من وظائف كبار موظفي المالية ، و ٦٣٪ من وظائف وزارة الصناعة والتجارة الدولية ، و ٦٦٪ من وظائف وزارة التربية الوطنية ، و ٧٣٪ من وظائف وزارة الداخلية . كما أن رؤساء تحرير الثلاث صحف الكبرى آساهي ، ويوميوري ، وسانكي ، وكذلك رئيس وكالة أنباء فيجي ، ورئيس تلفزيون H. N. K. وتلفزيون فيجي من خريجي جامعة طوكيو . وفي عام ١٩٥٤ ، كان ٤٠٪ من رجال الأعمال من خريجي جامعة طوكيو ، و ١٠٪ فقط من خريجي جامعة هيتوتسوباشي

المنخفضة في الدراسات الاقتصادية والتجارية ؛ وفي عام ١٩٦٢ كان ٢١٪ من كادرات الشركات الكبرى قد درسوا في جامعة طوكيو ، والاحظ أنهم دائماً يحتلون المكان الأول (وتحتل جامعة كيوتو المرتبة الثانية مع ٧٪) وأن نسبتهم هي نصف نسبة مناصب الإدارة العليا في عام ١٩٥٤ . والتجديد الكبير الذي حدث في فترة ما بعد الحرب يتمثل في ذلك الجذب المتزايد الذي تتمسكه أوساط رجال الأعمال على خريجي جامعة طوكيو : ففي عام ١٩٥٠ اختار ٣٨٣ خريج الدخول في خدمة الإدارات الحكومية ودخل ١٨٧ فقط إلى الاعمال ؛ وفي عام ١٩٥٨ أصبحت الاعداد هي ٥٠٠ لله للقطاع العام ، و ١٠٦٨١ للقطاع الخاص .

وكان هو الحال في كل المجتمعات الصناعية ، فان هذا البنيان التقني متعالف مع السلطة العامة ، الأمر الذي يسمح له بأن يجعل الاقتصاد العام للبلاد يدفع له ممناً غالياً نظير ما يقدمه له من خدمات - وهي واضحة - وذلك بإعطائه نفسه دخلاً لمركز ضيقهم . وهناك التحالف مع الاوساط السياسية أولاً ؛ فهناك دائماً ما بين الربع والثالث من بين النواب الذين يمارسون ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، نشاطاً اقتصادياً في الشركات الكبرى . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الشركات الكبرى تدفع أنصبة من النقود للأحزاب السياسية وقت الانتخابات ، كنوع من أنواع مكافآت التأمين (التي تدفع في أوقات معينة للمستفيدين) ، كما قالوا عنها .

ومن الوهلة الأولى ، يبدو أن أفراد مركز هذه الإحتيازات ضعيف بالنسبة للدول الأخرى ، إذا ما نظرنا إلى المرتبات وحدها . ولكن يمكننا أن نطرح سؤال لمعرفة ما إذا كانت الأجور ، في اليابان مثل غيرها ، والخاصة بالقطاعات الدنيا للدوطين ليست أقل بكثير من قيمة الإنتاجية الهامشية ، بينما تكون المرتبات

الإجمالية للكادرات العليا تساير مرتبات زملائهم الأمريكيين ومع إنتاجية أكثر ارتفاعاً عنهم . وتدفع المنشأة الكثير من الأشياء : الجولف ، والمطعم ، والبار ، والرحلات القريبة أو البعيدة نسبياً ، والترفيهات المختلفة ، بما في ذلك عشاء الجيشا . وإن ما هو خاص باليابان هو مدى ودرجة تنوع هذه الإنفاقات ، وليس وجودها . وبالنسبة للعام الضرائبي الذي يبدأ من أول أبريل ١٩٧١ حتى ٣١ مارس ١٩٧٢ ، ومن التقديرات للضرائب ، وصلت هذه الإنفاقات إلى ١٠٠.٥٥٠.١٢ مليون ين معفاة من الضرائب ، أي سبعة أضعاف ميزانية الصحة العامة . ومن أجل أن يكون الشخص عميلاً في مطعم الجيشا ، مثلاً ، فإن ذلك يكلف ، على الأقل ٥٠٠.٠٠٠ ين في الشهر (٨٠.٠٠٠ فرنك) . ويمكن لمؤسسة الصاب اليابانية أن تتفق بهذا الشكل ٦٢٠ مليون ين ، بدون ضرائب . وحق لإنفاق نفود المؤسسة بهذا الشكل يخضع لتسلسل ، ولكل الكادرات ، وليس عدداً فقط . على كادرات الإدارة العليا . ويمثل هذا ، جزئياً ، أحد أسباب ازدهار القطاع الثالث الخاص بالخدمات في المدن الكبرى ، كما أنه أحد الحقائق التي تبرر الآراء الخاصة بتفوق التافه على الأساس في إقتصاديات الاستهلاك (نظرية جالبريث Galbraith) . حقيقة أنه لا يساوى شيئاً بعد خروجه إلى التقاعد . ولكن يبقى المركز الأدنى ، أو وظيفة أقل أو تزيد في أنها نوعياً ، مثل وظيفة المستشار ، التي تسمح لصاحبها بأن يتمتع بميزات ملحقة ، من الناحية النظرية ، وإن كانت بالفعل رئيسية ، فيما يتعلق بالوظيفة . ويبقى كذلك ما يمكن تسميته بحق البقاء على راحته في العار ، بالنسبة لكبار الموظفين ، وذلك إما في الشركات الخاصة ، التي يكون قد تعرف عليها في أثناء حياته الوظيفية الإدارية ، وإما في القطاع المؤمّم ، مثل الشركة الوطنية لشكك الحديد الياباني ، أو المنظمات التي تخضع لها مثل مكتب السياحة الياباني .

ومع ذلك فقد كان هناك قادمون جدد فى هذا العالم الخاص بالقوة، وبالمال، وحق من أعلى . ذلك أن صعوبات كبار زايباتسو Zaiabatsu قبل الحرب قد حدثت فى نفس الوقت مع تنمية تقنيات جديدة ، مثل الالكترونيات . وأفاد البعض من ذلك من أجل أن ينشئوا مؤسسات جديدة . وانشأ إيبوكامازارو Ibuka Masaru ، مؤسس سونى Sony ، شركته الجديدة فى عام ١٩٤٦ فى ورشة متواضعة، وبرأسمال صغير. أما ميتسوشيما كونوسوكى Matsushita Konosuke فإنه كان يصنع مصابيح كهربائية قبل الحرب ، وبعد أن كان يصلح الدراجات . وأخذ ، بعد الحرب ، يصنع ، وبعلامة ناسيونال ، العديد من الاجهزة المنزلية ، وكان قد بدا هو الآخر بورشة صغيرة، ووصل به الحال إلى إستخدام . . . ر. ه. شخص . وعلينا أن نذكر كذلك مجال السيارات والدراجات البخارية . فأتسودا تسونيجى Matsuda Tsuneji على رأس سيارات مازدا، وبخاصة هونداسو ويشيرو Honda Soichiro ، الذى يصنع الموتوسيكلات، وكان عاملاً ميكانيكياً، يعتبران من الامثلة على هذه الثروات الجديدة، التى ترجع بنوع خاص إلى أفكار جديدة، فى عالم جديد . وإن فقدان المراكز الاجتماعية الاقتصادية ، ووصول الآخرين هما بالتبادل أسباب ونتائج ، ويمكننا أن نجد أمثلة مشابهة لذلك فى جميع أنحاء العالم الرأسمالى المعاصر .

٢ - المكبوتون : الموظفون والفلاحون وصغار التجار :

بعيدا وراء أصحاب الامتيازات هؤلاء ، نجد تسلسلا معقدا من أصحاب الرواتب ، الموظفين ، ومن الفلاحين، ومن صغار التجار . وهناك أيضاً متاهات التقدم الإقتصادى . ونجد أن تقريباً ثلث سكان طوكيو لهم مسكن تقل مساحة عن تسعة أمتار مربعة، وفى عام ١٩٦٥، كانت أسرة من بين كل خمس أسر تعيش على حد الكفاف وفى منتهى الفقر . وهناك الكوريون ، والإيتا Eta (نوج من

المغبودين)؛ إنهم ركائز الازهار الإقتصادية الذين يتم تشغيلهم فى اليابان نفسها . وهناك كذلك الفلاحون ، من شمال غرب هونشو ، فى المناطق الثلجية ، وأيضاً صيادى السمك . وللأحسين بصفة عامة مستوى معيشة أقل من مستوى معيشة سكان المدن ، ويتناقص عددهم بشكل مستمر . ففى عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ ، خسرت الزراعة ٥٠٠.٠٠٠ عامل فى كل عام ومن عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ ، ٦٠٠.٠٠٠ فى العام فى المتوسط . وفى نفس الوقت ، تسببت سياسة دعم أسعار الارز ، كمادة غذائية أساسية ، وعلى أسعار يمكنها أن تصل إلى ضعف الاسعار العالمية ، فى نشأة ظاهرات معروفة تماماً فى مسائل زيادة الإنتاج : فى عام ، كان هناك مخزون غير مباع يصل إلى ٦٠ مليون طن من الارز . والأكثر أصاله يتمثل فى الإصرار على تطبيق وسائل العمل غير الزراعى على الأوساط الزراعية . فبمعلوماتهم المدرسية ، وطبقاً لتقليد قديم — وكان صغار الفلاحين يحتفظون بسجلات للنهضة منذ نهاية القرن الثامن عشر ومنذ بداية القرن التاسع عشر تثبت أن كل الأطفال يذهبون إلى المدارس طبقاً للطريقة الغربية — كان فى وسع أبناء الريف أن يملأوا من الحرف التقليدية إلى الصناعات الحديثة وبهذا الشكل ، نجد أن أحد المصانع قد أنشئ الآن فى الريف ، وفى مقاطعة إيوات ، إلى الشمال من هونشو . وهذه الحالة تتكرر ، منذ بداية عهد مييجى ، لإنشاء مصانع فى القرى . وبهذا الشكل نجد أن ٩٥ ٪ من المستثمرين الزراعيين ، لهم وظيفة فى الصناعة ، وأن ٤٠ ٪ من بينهم يجهلون على الجزء الأكبر من مواردهم من هذا الاستخدام فى الصناعة ، وعلمنا أن تحتفظ بهذه الخصائص واضحة فى الذهن حين نبحث تنوع السكان العاملين : فإذا كان القطاع الأول يشتمل فى اليابان على ٢٠ ٪ فى عام ١٩٦٨ فإن الأهمية الفعلية لهذا القطاع هى فى الواقع أقل من ١٥ ٪ من هذا القطاع نفسه فى فرنسا . ويوجد مستخدمى المشروعات الصغيرة والمستخدمين المؤقتين فى المؤسسات الكبيرة تقريباً فى نفس المستوى

الإجتماعى . ومن ١٧ مليون شخص مستخدمين فى القطاع الثانى فى عام ١٩٦٧ ،
 يمكننا أن نقول أن ١١ مليون يوجدوا فى هذه الحالة ؛ ومن ٢٣ مليون فى القطاع
 الثالث ، ربما ١٦ مليون . وهم يتقاضون أجراً أقل وبزوع خاص ليس لهم
 أى استقرار فى عملهم لذا أنهم بطريق مباشر — وعن طريق الاستخدام المؤقت
 — أو بطريق غير مباشر — وعن طريق قلة الأجور — يساعدون على زيادة
 تسهيل جمود العلاقات بين العوامل المختلفة للصيغة الاقتصادية . ولكن كل هؤلاء
 الأشخاص يشاركون مع ذلك فى مجتمع الاستهلاك من إحدى النواحي ،
 ويملكون (أو أصبحوا مشوهين) بذلك ، ونتيجة لذلك يرغبون فى تغيير شىء
 ما فى وجودهم ، ويرفضون قبول الحاضر على أنه لا يمكن تغييره . ولقد قرأوا
 الصحف كثيراً فى ريف اليابان ؛ والآن هناك أجهزة تليفزيون عند ٩٩ ٪ من
 أسر الفلاحين (٩٤ ٪ فى مجموع البلاد) ؛ وعند ٧٥ ٪ من الأسر آلة غسيل ؛
 وعند ٦٢ ٪ ثلاجة .

وإن ما يرغبون فى أن يصلوا إليه هو أن يصبحوا من أصحاب المرتبات
 الشهرية ، مستخدمين لدى الحياة فى مؤسسة كبيرة ، وعضواً فى هذه الطبقة
 الوسطى الجديدة ، التى يتحدث إليها قبل غيرها رجال الإعلان ، والى يخطبونها
 باحترام الجيران والأسر التى تبحث عن خطيب لابنتها . وصاحب المراتب
 الشهرى يعتبر مثلاً له حياة مشرقة ، وأشعار الحزب الموجود فى السلطة .
 ولأنهم يمثلون ربما ١٠ أو ١٢ مليون شخص لهم ميزة أولى أنهم مستخدمون
 لدى الحياة ، وأنهم مرتبطين بمؤسساتهم بنوع من التسمية غير المشروطة ،
 وحيث يحب على الطرفين أن « يتأبعا » وأن يتكاملوا ، فى كل وقت وفى كل
 مكان . وتميل بدرجة كبيرة إلى أن نرى فى ذلك نوعاً من تبعية اليابان الاقتصادية
 التى رتبته لسلطة الطبقات الاجتماعية سلوكاً أبوياً ينظم علاقات الأدنى مع الأعلى ،

وذلك بوضعها أساساً لقواعد الاخلاق السكونفوشية على الاسس الاسروية وعلى الممارسات الاقطاعية للدحار بين . ولكن ذلك ليس حقيقياً إلا بدرجة جزئية : فالتقاليد مستمرة ، ولكنها ، فى حياتها ، تتوأم باستمرار وتأخذ أشكالاً جديدة . ولأنه من الثابت أن المستخدم فى إحدى المؤسسات الكبرى مسئول منها ، وأنه يدين لها فى بعض الحالات حتى بحياته الخاصة ، وزوجة ، وتنظيم أوقات فراغه . وإذا كانت محطات السكك الحديدية فى المدن الكبرى تشتمل على ذلك العدد من المتاجر ، ومن المطاعم ، ومن دور السينما ، فإن ذلك يرجع إلى أن هؤلاء المستخدمين يتركون مكاتبهم فى المساء ، لكي يتوقفوا فيها فترة مع زملائهم ، من أجل مشروباتهم ، وتسائيتهم ، وحق عشايتهم الذى قليلا ما يتناولوه فى منازلهم . وهذه الاجتماعات ، التى يدفعها صاحب العمل ، تؤدي وظيفة مهدئة أساسية : فى مجتمع حيث يكون كل شيء مؤسساً على الجماعة وعلى العلاقات العاطفية للنفاسات بين المجموعات أو الافراد ، يهدد ذلك ، وبشكل خطير ، التوازن العصبى لكل فرد . وعلى أى حال ، فإن المؤسسة ، والجماعة ، فى الاوقات السابقة ، تعتبر منافسة للأسرة . وهذه المشكلة ليست غريبة عن مجتمعات أخرى ، ولكنها لا تصل لمثل هذه الدرجة من الحدة فى أى مكان آخر . وفى مقابل هذا الولاء من كل ناحية ، تعطى المؤسسة ولاءها مدى الحياة ، واستقرارها فى ذلك العالم المتغير ، والملاجئ للنرد من المجموعة . وهذه تعتبر علاقات أسروية واضحة : فالابن لا يمكنه أن يغير والده ، ولا العكس . ولكن علمينا أن تضيق إلى ذلك سرياً أن هذا النظام للاستخدام لمدى الحياة لا يرجع إلى التاريخ القديم لليابان : فلقد اخترع رجال الصناعة هذه الطريقة منذ بداية القرن العشرين ، وذلك بنقلها عن نظام الوظائف العامة ، بهدف ربط العاملين المهرة بهم ، وهم فى ذلك الوقت قلة نادرة ، وغير ثابتين ، ومن ناحية أخرى ،

فإن حركة الأيدي العاملة كانت كبيرة جداً قبل عام ١٩٤٥ : حقيقة أنها كانت حركة داخل الشركات المختلفة التي تنتمي إلى نفس المجموعة (زايباتسو) ؛ ويرجع هذا التقليل من الحركة إلى الانفكك ، الذسبي ، للمجموعات (زايباتسو) القديمة ، بعد الحرب .

وهكذا يتم التعيين في إحدى المؤسسات عند إتمام التعليم ، ويقرر المستوى الدراسي الذي يصلوا إليه نوع الوظيفة ، والمرتب ، لبقية الحياة . وهذا يشبه شيئاً ما درجات الموظفين ، في عدد كبير من الدول . والمرتب الشهري هو قاعدة ، مبنية على الأقدمية لمن يعمل لمدة الحياة : وفي عام ١٩٦٨ كان الموظف المكتبي يبدأ من ١٨٠٠٠ ين لشي يصل إلى ١٤٠٠٠٠ ين تقريباً على الأكثر قرب سن الخمسين . وعليهنا أن نضيف إلى ذلك « البونس » ، الذي ذكرناه من قبل ، والذي يضيف ، مرتين في العام ، مرتب شهرين أو ثلاثة أشهر ، ورأسمال يدفع وقت الخروج إلى التقاعد ؛ وفي عام ١٩٦٨ كان يمكن لهذا المبلغ أن يصل إلى ٦٠٠ مليون ين بالنسبة لسكادر عال تخرج من الجامعة وبعد ٣٣ سنة من الخدمة ؛ وإلى ٤٠٠ مليون ين لعمال وبعد ٤١ سنة من العمل . وأخيراً ، فإن إجراءات القرارات والأوامر لها أصواتها : فالمشروعات تنزل عن طريق التسلسل ثم تعود إلى الصعود بعد تكوين محتوى تتم صياغته بتأييد كبير من المناقشات ؛ ودور المديرين يتمثل في المحافظة على هذا الاتفاق ، أكثر مما يتمثل في فرضة . ولذلك فإن أمر اتخاذ قرار يحتاج إلى وقت كبير ، كما أنه من شبه المستحيل أخذ قرار ضد تيار الآراء أو الأحكام المسبقة الأكثر عمومية . وعلى العكس من ذلك ، فإن الاتجاه السلطوي للمجموعة يأخذ مكان سلطة الرئيس ، وبسموح يتمثل التغيرات التي يفرضها أمر الإتهام إلى مؤسسة كبيرة ؛ أما القرارات فإنها ، بمجرد اتخاذها ، تنفذ فوراً . ويؤدي بنا ذلك إلى هذا التناقض والذي

يتمثل في أن عدم وجود منافس ، والمجاهدات ~~كوسية~~ تأمين مدى الحياة ، والمروء بتسلسل للقرارات والمعاملات تعتبر عوامل للديناميكية اليابانية .

٣ - التنفيذ : النقابات والطموح إلى التعليم :

وهذه العوامل التي تعطى التأمين ، ضرورية بلا شك الوصول إلى توازن عوامل الحرمان في هذا المجتمع ، حرمان يظهرون ويمبرون عنه بواسطة المطالب النقابية ، أو بواسطة الطموح إلى الارتفاع في السلم الاجتماعي من طريق التعليم .

أما المطالب النقابية ، فإنها هنيئة واسعة الانتشار ؛ ٣٦ ٪ تقريباً من العمال ينتمون إلى نقابات ؛ والنسبة المتوقعة ليست منخفضة بشكل خاص ونجد أنها تميل صوب الارتفاع . ولكن هذه الوسيلة تخفي عدم التشابه بين الأنواع المختلفة للمستخدمين . ففي عام ١٩٦٠ كان ٦٩ ٪ من العاملين في المؤسسات التي تضم أكثر من ٥٠٠ مستخدم من أعضاء النقابات ، و ٣ ٪ في تلك التي تضم أقل من ٣٠ مستخدم . حقيقة أن أساس هذه للنقابات هو المؤسسة نفسها ، وفي حالة المؤسسات الكبيرة للغاية ؛ الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بوجود نقابات خاضعة للمؤسسات . ولكن هذه النقابات تنتمي إلى مراكز نقابية ، تقوم بعمليات هجومية عامة ، أكثر بكثير من إهتمامها بالخلافات المحلية . وهذه العمليات الهجومية تحدث وقت الربيع ، إذ أن العام الضرائبي والمالي ينتهي في شهر مارس ، وعندئذ يبدأ أصحاب الأعمال والحكومة في دراسة مشكلات الأسعار والاجور ، والمهالة الكاملة . وهناك مركزين هامين بنوع خاص : السوهيو (اتحاد نقابات اليابان) ، ويضم نصف النقابيين ، والدوهي

كايجي Domei Kaigi (الاتحاد الياباني للعمل) مع سدس النقابيين . والسود هو هو الاكثر إجهاها صوب اليسار ، ولكن وزنه في خلافات العمل أكثر طعناً عما يمكننا أن نتصور ، إذ أن ثلثي أعضائه ، والذين يعملون في الوظائف العامة للدولة أو في القطاع المزمع ، ليس لهم الحق في الإضراب .

والطموح المضمخ على نفس درجة العنف . ويمكننا أن نقول بأنه كان عند أساس الليبرالي وتغيير اليابان . والآن ، يتم التعبير عنه بنوع خاص في ميدان التعليم : وما دام مصير الشخص يتوقف على مستواه التعليمي الذي تشهد به الامتحانات ، فقد ركزوا على هذه الفترة القصيرة من الحياة الدراسية كل ما تشتمل عليه المجتمعات الحديثة من غدوائية ، ومن تنافس . ويتحدثون في اليابان عن « حجم الإمتحانات » . وهناك أوبئة للانتحار في شهر مارس ، شهر الإمتحانات . والتنافس يمتد بنوع خاص بالنسبة لتلك الذين يرغبون في الوصول إلى مستوى الجامعة ، والجامعات العامة أو الخاصة تقبل عن طريق المسابقة : ولا شك في أن المستويات تتفاوت وكليات الحقوق ، في جامعة طوكيو ، والتي توجد على رأس ذلك الحرم الجامعي ، وفي مجتمع كل ما يوجد فيه هرمي ، تعطي دراسات يمكن موازنتها بالمستوى الأوربي ، مثلاً ؛ وهناك بضع جامعات أخرى كذلك . ولكن هناك الآن ، وبشكل متزايد ، متنافسون ، وعلى كل المستويات : ففي عام ١٩٥٠ كان هناك ٥٥ ٪ من الأطفال الذين يتابعون تعليمهم بعد سن الإلزام ، و ٧٣ ٪ في عام ١٩٦٥ ؛ وفي عام ١٩٤٧ كان هناك ٥ ٪ من التلاميذ في الفصول يسايرون السن مع المستوى السابق الوصول إلى الجامعة ، و ٢٠ ٪ في عام ١٩٦٧ . ولكني أصدوا من تعاضبات هذه المشكلة — وهي إحدى الخصائص الكبرى للوعي المجتمعي — إعتقاداً ، سواء من جانب الفرد ، أو من جانب الجماعة في إجراءات مختلفة ،

وإن كانت كلها تؤدي إلى صدمات . ولما كانت المدارس على نسب مختلفة من التقييم ، فكان من الضروري إنشاء قطاعات جغرافية إجبارية للالتحاق بها ، وعلى كل المستويات ، وهكذا بدأت المخالفات مع الإدارات المحلية ، وبدرجة كبيرة . أما المدارس الخاصة ، فإنها لم تخضع لهذا النظام الخاص بالقطاعات ، واستمرت في قيد تلاميذها بالطريقة التي توجه إلى النقود وإلى الامتحان في نفس الوقت ؛ إذ أن الواحد لا يفتى عن الآخر . وقامت جامعات خاصة شهيرة بإنشاء مدارس ثانوية ، ولابتدائية ، وحتى رياض أطفال : ويمكن المرور بهذه الطريقة وبسهولة ، من مستوى إلى مستوى آخر ؛ إنه نظام السلام الآلية ؛ ولما كانت هناك اختبارات لدخول رياض الأطفال هذه ، فإنهم أنشئوا حتى مدارس للتأهيل لهذه الاختبارات . والمبالغ التي تدفع لتبليذ ينجح في المسابقة الصعبة الدخول إلى جامعة خاصة ، ضخمة ، وتصل في غالب الأحيان إلى ثلث مرتب الأب . وفي نفس الوقت نجد أن الجامعات الخاصة ينقصها المال . ففي جامعة كيرو في عام ١٩٦٥ حاولت الإدارة أن ترفع مصاريف القيد من ٦٠.٠٠٠ إلى ٧٠.٠٠٠ ين ، ومصاريف التعليم من ٨٠.٠٠٠ إلى ١١٠.٠٠٠ ؛ وجددوا بأن أنشئوا مصاريف تجهيز (١٠٠.٠٠٠ ين) ، وبونات مدرسة تدفعها عند التخرج ، وهي نوع من القرض الإجباري (١٠٠.٠٠٠ ين) . وكان ذلك بداية لمجموعة من الإضرابات والمهاج في كل الجامعات الخاصة . وجامعات الدولة بحماية بطبيعة الحال ، ولكننا نجد فيها ، والأمر حقيق بالنسبة لجامعة طوكيو ؛ الكثيرين من أبناء الأسر الغنية وصاحبة النفوذ ، إذ أنها الجامعات التي تضمن أحسن مستقبل عند التخرج . وفي اليابان ، كما هو الحال في غيرها ، ليس من الثابت أو المؤكد أن نظرية الميراث الثقافي تلتفت تماماً إلى هذه الظاهرة ، ولا أنها تهتم بعدم رضا الطلاب عن التعليم أو عن المجتمع . ويلهب الخوف من النزول

في درجات المجتمع دوراً في ذلك . وتلعب دوراً كذلك الأخطاء الموضوعية
للتنظيم الجامعي . ونتيجة لوفرة عدد المرشحين ، وبسبب بعض النظريات التربوية
كذلك ، أعطوا الاغلبية في الامتحانات للأسئلة المكتوبة ، ومن بين إختيار
كبير ، الأمر الذي يساعد على الإستظهار ، وغل حساب التفكير . ولما كانت
هناك مرايا كثيرة للدخول إلى أكثر الجامعات هيبية ، نجد أن كثيرين من الطلاب
يتقدمون مرات عديدة متتالية لنفس المسابقة . وهم يمثلون عناصر معزولة ،
ليست لها علاقة بأية جامعة ، ولهم شعور حاد بالفشل ؛ وهم كذلك عناصر
للفوضى وللنصف في المجتمع . وأخيراً ، فهناك مشكلة هيئة التدريس . ولقد بقيت
بعيدة عن الحركة العامة للبحث عن الثروة ، وتشعر نتيجة لذلك بالمعاناة . ولا شك
في أن أعضاء هيئة التدريس لازالوا يفيدون من تلك الهيبة المرتبطة بالمعرفة ،
ولكن هذه الهيبة تذوى مع الأيام . وفي عام ١٩٦٥ ، كان الاستاذ المرمم في
إحدى جامعات الدولة يتقاضى ٩٢٠٠٠ ين في الشهر ، وفي الجامعات الخاصة
يتقاضى ٨٤٠٠٠ ؛ ولكن الاستاذ المساعد لم يكن يتقاضى سوى ٤٩٠٠٠
و ٦٠٠٠ على التوالي . وحتى إذا ما أضفنا «البونس» ، والذي يصل إلى مرتب
ثلاثة أشهر ونصف شهر في العام ، فاهم يضطرون إلى أن يمارسوا ، وبطريقة
تلقائية ، أكثر من وظيفة في نفس الوقت . وفي عام ١٩٦٦ ، كان هناك ٢١٪
من الجامعيين مركزين في جامعات الدولة ، و ٤٤٪ في الجامعات الخاصة .
وكل هذه الظواهرات توجد في المجتمعات الصناعية الأخرى ، ولكنها في اليابان
أكثر وضوحاً وأكثر «هكرية» ، إذ أنها تظهر بشكل خطير منذ سنوات
الخمسينيات . ويمكننا أن نعتقد في أن الإزدهار الحالى هو نتيجة لجهودات التعليم
التي كانت قد بدأت في عهد الميجي ، إذ أن الرجال هم المسترلون عن هذا
الإزدهار ، وأن التكوين الثقافي العلى والتقني يتطلب عدة أجيال لكي يعطى

نتائجه الكاملة ، والتدهور الحالى يتطلب كذلك وقتاً طويلاً لكي يعطى نتائجها .
وإذا كان من الضرورى أن يحدث إبطاء فى التوسع الإقتصادى ، فإن ذلك
سيعود إلى إهمال هذه الاستثمارات الثقافية الطويلة المدى ، وذلك بالعيش على
رأسماله الجامعى ، وفى صالح عناصر إقتصادية لها مدى قصير ، ومن أجل نتائج
مباشرة وثابتة .

خاتمة

والواقع أنه ، بالنسبة للجامعة ، كما هو الحال بالنسبة للباقي ، لا يمكن فهم اليابان إلا بالعودة ، على الأقل ، إلى أواسط القرن التاسع عشر : وكان ذلك نتيجة للتقدم التراكمي أكثر من كونه إنقطاعاً جعل منها الدولة الكبرى الثالثة . ولا شك في أن وصول الحزب الشيوعي في الصين إلى السلطة ، هو حدث كبير في تاريخ آسيا ، وواضح . وصعود اليابان هو ربما ظاهرة تقترب من ذلك في أهميتها . كما أن بداية سنوات السبعينيات تمثل نقطة تحول هامة في تاريخ اليابان ، وعليها أن نهيد تعريف مكانة اليابان في العالم ، وبخاصة في منطقة المحيط الهادئ ، وأخيراً ، فيبدو أن اليابان قد آتت عملية إختيار المجتمع الصناعي ، وعلى الطريقة التي نعرفه بها الآن . كما أن الأولوية السكينة قد خربت الجزر اليابانية ، والسواحل ، والجبال ، بمصانعها التي تغطي الدخان على أي موقع . ونشعر أننا أمام هذا الإنهيار الطبيعية ، وهذه التقاليد القديمة التي يشعر بها كل اليابانيين ، وبكل إرتعاد : والتقدم يمثل هذا الثمن لا يمثل تقدماً ، وعليه أن يترك مكانه للنوعية . ولكن هذه ليست سوى آمال موزونة . وفي الوقت الحالي نرى أن هناك ثلاث صعوبات على اليابان أن تغلب عليها . إن اليابان تمثل مجتمع جماعات وولاءات ، ربما يكون مجتمع الغد القريب ، كما يعتقد ر . مونسنيو R. Mousnier ؛ ولكننا نتساءل كيف يتحمل ذلك ، الجيل الجديد . إن قوة اليابان تميل إلى أن تكون عالمية ، ولكن اليابانيين ، في مجتمع الجماعات التسلسلية ، لا يعرفون علاقات المساواة والتبادل ، الأمر الذي لا يسهل كثيراً عمل العلاقات الدولية ، التي هم في أشد الحاجة إليها . وأخيراً ، فإن هذا المجتمع يبحث عن هدف واضح خاص باليابان ،

ومسؤولين سياسيين معترف بهم ، وتختارهم الاغلبية من أجل تحديد مكانة الحضارة اليابانية في داخل الحضارة العالمية . وهكذا تمطينا اليابان مرآة مكبرة لكل مشكلات مجتمعاتنا الصناعية ، وكما كان عليه الحال منذ قرن مضى .

المراجع

بعض المراجع العامة

أولا - للفصل الأول عن الفوضى في الاقتصاد العالمى فى عام ١٩٤٥ :

O. N. U. : *Annuaire statistique*.

G. A. T. T. ; *Rapports annuels*.

A. Willians Brown Jr.

The gold standard reintentepreted.

New York, N. B. E. R.; 1940.

F. HILGERDT;

La structure du commerce mondiale entre les deux guerres.

S. D N., 1943.

W. A. LEWIS;

Economic survey 1919 - 1939.

Uuwin University Book, 1949.

R. MURKSE;

L'expérience monétaire internationale.

S. N. D., 1944.

L. ROBBINS;

La crise de 1929.

A. SAUVY;

Histoire économique de la France entre les deux guerres.

Paris, A. Fayard, 1965 - 1971.

ثاني - الفصل الثاني من استمرار التنمية :

L. CHEVALLIER;

Histoire du vingtième siècle.

Cours à l'Institut d'Etudes politiques de Paris.

G. IMBERT;

Des mouvements de longue duree Kondratieff.

Aix-en Provence, 1929.

J. R. LASUEN; F. WASSERVOGEL ET A. MONTERRAT;

Quelques aspects du processus de developpement du
système des nations.

(Revue d'Economie politique, 1970. No. 2).

W. A. LEWIS;

Théorie de la croissance economique. trad. Franc.

Paris, Payot, 1964.

F. PERROUX;

La notion du structure économique.

Paris, Mélanges Wilmeur, 1939.

F. PERROUX;

L'Economie du vingtième siècle.

Paris, P. U. F., 1970.

ثالث - الفصل الثالث عن تطور النظام الاقتصادية .

A. DONNITHORNE;

China's economic system.

Allen & Unwin, 1967.

M. LAVIGNE;

Les économies socialistes, soviétiques et européennes.

Paris, A. Colin, 1970.

J. SCHUMPETER;

Capitalisme, socialisme, et démocratie. trad. Fr.

Paris, Payot.

F. STERNBERG;

Le conflit du siècle. trad. Fr.

Paris, Ed. du Seuil, 1958.

J. WOLFF;

Sociologie économique.

Paris, Editions Cujas, 1971.

J. WOLFF;

Capitalisme et croissance.

Paris, Editions Cujas, 1969,

رابعاً - الفصل الرابع عن التفوق الأمريكي الدول :

C. GOUX;

Le péril américain.

Paris, Calmann - Lévy, 1971.

R N GARDNER;

Sterling dollar diplomacy.

Oxford, University Press, 1956.

A. G. KENWOOD et. A. L. LOUGHEED;

Growth of the international economy.

Allen & Unwin, 1971.

F. PERROUX;

L'Europe sans rivages.

Paris, P. U. F., 1954.

J. WOLFF;

Les liquidités internationales et la rivalité livre - dollar.

(Revue de science financière, 1961).

خامسا - الفصل الخامس على التوترات الاجتماعية الجديدة :

J. BURNHAM;

L'ère des managers, trad. Fr.

Paris, Calmann - Lévy.

J. FOURASTIE;

Essai de morale prospective.

Paris, Gonthier, 1966.

H. LABORIT;

L'Homme et la villé.

Paris, Flammarion, 1972.

R. LEDRUT;

Sociologie urbaine.

Paris, P. U. F ; 1970.

A. SAUVY,

La montée des jeunes

Paris, Calmann - Lévy, 1958.

A. SAUVY;

La révolte des jeunes.

Paris, Calmann - Lévy, 1970.

W. H. WHYTE Jr.;

The organization of man.

New York, Doubleday, 1956.

سادسا - عن الفصل السادس عن إعادة البناء والرخاء :

١ - مراجع عامة :

M. CROUZET;

Le monde contemporain. (T. VII Hist. Gen. Civ.)

Paris, P. U. F., 1968.

M. CROUZET;

De la deuxième guerre mondiale, à nos jours.

La renaissance de l'Europe.

Paris, Flammarion, 1970.

J. PIRENNE;

Les grands courants de l'histoire Universelle.

(T. VII : de 1931 à nos jours).

Neuchâtel, La Baconnière, 1956.

F. L'HUILLIER, et D. W. BROGAN;

Histoire de notre temps, politiques nationales et

conflits inter nationaux, 1945 - 1962.

Paris, Sirey, 1964.

A. DORPALEN,

Europe in the twentieth century

New York, Macmillan, 1968.

A. J. MAY;

Europe since 1939.

New York, Holt, 1966.

S. B. CLOUGH and T. MOODIE;

Economic history of Europe : Twentieth Century
New York, Harper, 1968.

J. FREYMOND;

Western Europe since the War.
New York, 1964,

ب عن تحرير دول غرب أوروبا :

J. CHAPSAL;

La vie politique en France depuis 1940.
Paris, P. U. F., 1966.

G. DUPEUX;

La France de 1945 à 1969.
Paris, Colin, 1972.

H. MICHEL;

La seconde guerre Mondiale; T 2 : La victoire des
Alliés (1943 - 1945).
Paris, P. U. F.

M. BRAURE;

Histoire des Pays - Bas .
Paris, P. U. F., 1966.

G. R. NELSON;

Freedom and Welfare, Social Patterns in Northern
Countries.
Copenhagen, 1953.

G. R. NELSON;

Social Sweden.

Stockholm, 1952.

E. F. HECKSCHER;

An Economic History of Sweden.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1954.

R. FUSILIER;

Le Parti socialiste suédois, Son organisation.

Paris, Editions Ouvrières, 1952.

B. ARNESON;

The Democratic Monarchies of Scandinavia.

New York, 1949.

— عن إعادة بناء الدول المنهزمة :

A. GROSSER;

L'Allemagne de notre temps.

Paris, Fayard, 1970.

J FRANCOIS - PONCET;

L'Allemagne occidentale.

Paris, Sirey, 1970.

H. BURGELIN;

La société allemande 1870 - 1968.

Paris, Arthaud, 1969.

G. SANDOZ;

La gauche allemande, de Karl Marx à Willy Brandt.

Paris, Julliard, 1970.

F. CHABOD;

L'Italie contemporaine.

Paris, 1950.

J. MEYRIAT;

L'Italie.

Paris, 1961.

M. EINAUDI, et F. GOGUEL;

Christian Democracy in Italy and France.

South Bend, 1952.

D. GERMINO and S. PASRIGLI;

The Government and Politics of Contemporary Italy.

New York, Harper, 1968.

J. LA PALOMBARA;

Interest Groups in Italian Politics.

Princeton, U.P., 1964.

M. GRINROD;

The rebuilding of Italy. Politics and Economics.

London, R. I. I. A., 1955.

G. G. HILDEBRAND;

Growth and Structure in the Economy of Modern Italy.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1965.

F. GAY et. P. WAGRET;

L'économie de l'Italie.

Paris, P. U. F., 1968.

سابعاً : عن الفصل السابع ، عن المتحصرين الانجلوسكسون :

أ — عن بريطانيا العظمى :

D. BUTLER and J. FREMAN ;

British Political Facts, 1900 - 1968.

London, Macmillan, 1969.]

A. F. HAVIGHURST ;

Twentieth Century Britain.

New York, Harper, 1966.

A. MARWICK ;

Britain in the Century of Total War : War, Peace
and Social Change 1900 - 1967.

New York, Little Brown, 1968.

W. N. MEDLICOTT ;

Contemporary England 1914 - 1962.

London, Longmans, 1967.]

J. BLONDEL ;

La Société politique britannique.

Paris, Colin, 1962.

D. BUTLER and D. STOKES ;

Political Change in Britain : Forces Shaping electoral
Choice.

London, Macmillan, 1969.

J. C. R. DOW ;

The Management of the British Economy, 1945-1960.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1964.

J. et A - M. HACKETT ;

La vie économique en Grande - Bretagne.

Paris, Colin, 1969.

ب — عن استراليا ونيوزيلندا :

C. H. GRATTAN ;

The Southern Pacific Since 1900.

Ann Arbor, Univ Michigan Press, 1963.

B. K. GORDON ;

New Zealand becomes a Pacific Power.

Chicago, Univ. Chicago Press, 1960.

W. B. SUTCH ;

The Quest for Security in New Zealand; 1840 - 1966.

Wellington, Oxford Univ. Press, 1966.

J. B. CONDLIFFE ;

The Welfare State in New Zealand.

London, Allen and Unwin, 1959.

J. B. CONDLIFFE ;

The Development of Australia.

New York, 1964

D. HIRNE ;

The Lucky Country, Australia in the Sixties.

Baltimore, 1964.

C. D. W. GOODWIN ;

Economic Enquiry in Australia.

Durham, Duke Univ. Press, 1966.

H. S. ALBINSKY ;

Australian Policies and attitude towards China
Princeton, N. J. Princeton Univ. Press, 1965.

— عن كندا :

A. SIEGFRIED ;

Le Canada, puissance internationale.
Paris, Colin, 1956.

R. C. BROWN ;

The Canadians, 1867 - 1967.
Toronto, Macmillan, 1967.

E. JUILLARD ;

L'Economie du Canada.
Paris, P. U. F. , 1964.

H. AITKEN,

American capital and Canadian resources.
Cambridge, Harvard U. P., 1961.

R. E. CAVE ; and R. H. HOLTON ;

The Canadian economy; prospect and retrospect.
Cambridge, Harvard U. P. , 1959.

N. H. LITWICK ;

Economic growth in Canada.
Toronto, Univ. of Toronto Press, 1967.

د — عن الولايات المتحدة :

O. BARCK ;

A History of the United States since 1945.
New York, Dell, 1965.

H. TRUMAN ;

Memoirs. New York, 1955.

F. L ALLEN ;

The Big Change ; America transforms itself ;
1900 - 1950.
New York, Harper, 1952.

E. GOLDMAN ;

Crucial Decade and After : America 1945 - 1960.
New York, 1961.

H. AGAR ;

The Price of Power; America since 1945.
Chicago, U. P., 1957.

ثامنا : عن الفصل الثامن ، عن الدول الانجلوسكسونية في الخمسينيات :

D. EISENHOWER ;

Mandate for Change, 1953 - 1956; The White House
Years.
New York, 1963.

S. ADAMS;

The Story of the Eisenhower Administration.
New York, Harper, 1961.

J. GALBAITH;

The New Industrial State.
Boston, 1967.

R. GOLDSMITH;

The National Wealth of the United States in the
postwar Period.
Princeton, U. P.; 1962.

R. HEIL - BRONER;

Les limites du Capitalisme Américain.
Paris, 1969.

J. BONHAM;

The Middle Class Vote.
London, Faber, 1954.

D. E. BUTLER;

The British General Election of 1951.
London, Macmillan, 1952.

L. C. WEBB;

Communism and Democracy in Australia; a survey of
the 1951 referendum.
New York, Praeger, 1955.

P. C. NEWMAN;

Renegade in power; the Diefenbaker years.
Toronto, 1963.

J. - C. FALARDEAU;

Essais sur le Québec contemporain.
Québec, 1953.

M. RIOUX;

La question du Québec.

Paris, 1969.

تاسعا : عن الفصل التاسع : دول غرب أوروبا في الخمسينيات :
يرجع إلى نفس مراجع الفصل السادس . وكذلك :

J. TOUCHARD;

La Fin du IV^e République. [Revue française de
Science politique, Vol. VIII no 4. Déc. 1958].

عاشرا - عن الفصل العاشر : العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة :

Ch. de GAULLE;

Mémoires d'espoir. t. I : Le renouveau 1956 - 1962.

Paris, Plon, 1970.

Discours et messages. t. III, IV, V (Mai 1958—Avril
1969).

Paris, Plon, 1970

J. CHARLOT;

Le phénomène gaulliste:

Paris, Fayard, 1970.

J. TOUCHARD; et P. BENETON;

Les interprétations de la crise de mai-juin 1968.

[Revue française d Science politique, Vol. XX, No 3:
juin 1970].

T. WHITE;

The making of the President, 1960.

New York, 1961.

A. SCHLESINGER;

Les 1000 jours de Kennedy.

Paris, 1966.

T. SORESENSEN;

Kennedy.

Paris, 1966.

E. IONS;

The politics of John F. Kennedy.

London, 1969.

S. HARRIS;

Economics of the Kennedy Years, and a Look Ahead.

New York, Harper, 1964.

C. RUDEL;

Salazar.

Paris, 1969.

H. LIVERMORE;

A New History of Portugal.

New York, Cam. U. P.; 1966.

M. GALLO;

Histoire de l'Espagne franquiste.

Verviers, Marabout Univ. 2 Vols., 1969.

J. GEORGEL;

Le Franquisme; histoire et bilan (1939 — 1969).

Paris, 1971.

S. PAYNE ;

Franco's Spain.

London, Routledge, 1968.

Falange, a History of Spanish Fascism.

Stanford, Univ. Press, 1961.

L. HAMON et A. MABILEAU ;

La personnalisation du pouvoir.

Paris, P. U. F., 1964.

حادى عشر : عن الفصل الحادى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات
السوفيتية :

ARAGON ;

Histoire parallèle : U. R. S. S. Paris, 1962.

Histoire de l' U. R. S. S. Moscou, 1967.

I. GREY ;

The First Fifty Years Soviet Russia.

London, 1967.

R. W. PETHYBRIDGE ;

A History of Postwar Russia.

London, 1966.

A. B. ULAM ;

Expansion and coexistence (1917 - 1967).

London, 1968.

KIROUCHICHEV ;

Souvenirs.

Paris, 1971.

L. SHAPIRO,

De Lénine à Staline : Histoire du P. C. U. S.

Paris, 1967.

P. BROUVE;

Le parti bolchévique.

Paris, 1971.

P. CHAMBER;

L'Union Soviétique.

Paris, 1967.

R. HINGLEY;

La police secrète russe.

Paris, 1972

H. CHAMBRE;

Union soviétique et developpement économique.

Paris, 1967.

A. NOVE;

An Economic History of the U. S. S. R.

London, 1969.

I. DEUTSCHER;

Staline

Paris, 1973.

J. - J. MARIE;

Staline (1879 - 1953).

Paris, 1967.

R. PAYNE;

The Rise and Fall of Staline.

New York, 1965.

G. BORTOLI;

Mort de Staline.

Paris, 1973,

I. DEUTSCHER;

Russia; China, and the West; a contemporary
Chronicle (1953 - 1965).

London, 1970.

H. SCHWARTZ;

The Soviet Economy since Staline.

London, 1965.

R. CONQUEST;

Power and Policy in the U S. S. R ; The Struggle
for Stalin's Succession (1945 - 1960).

London, 1961.

W, LEONHARD;

N. S. Khrouchtchev.

Lausanne, 1965.

B. FERON;

L'U. R. S. S. sans idole.

Paris, 1966.

M. TATU;

Le pouvoir en U. R. S. S.; du declin de Khrouchtchev
à la direction collective.

Paris, 1967.

E. CRANKSHAW;

Khrouchtchev.

Paris, 1969.

C. A. LINDEN;

Krushchev and the Soviet Leadership (1957 - 1964).

Baltimore, 1966.

ثاني عشر - عن الفصل الثاني عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات السوفياتية:

H. DENIS and Marie LAVIGNE;

Le problème des prix en Union Soviétique.
Paris, 1965.

J. L. FELKER;

Soviet Economic Controversies (1960 - 1965).
Cambridge (Mass), 1966.

E. ZALESKI;

The planning Reforms in the Soviet Union.
Carolina (North), U. P., 1967.

R. CONQUEST;

Russia after Khrushchev.
New York, 1965.

J. W. STRONG;

The Soviet Union under Brezhnev and Kosygin.
New York, 1971.

M. E. SHARPE;

Reform of Soviet Economic Management.
New York, 1966.

G. R. FEIWEL;

The Soviet Quest for Economic Efficiency.
New York, 1967.

A. KASSOF;

Prospects for Soviet Society.
New York, 1968.

B. MEISSNER;

Social Change in Soviet Union.

London, 1972.

A. ROTHBERG;

The Heirs of Staline; Dissidence and the Soviet
Regime (1953 - 1970).

Cornell Univ. Press, 1972.

ثالث عشر - عن الفصل الثالث عشر : الديمقراطيات الشعبية فى أوربا :

F. FEJTO;

Histoire des démocraties populaires.

Paris, 1952. - 1971.

(2 Vols.)

J. MARCZEWSKI;

Planification et croissance économique des démocraties
populaires.

Paris, 1956.

P. LENDVAL;

L'Europe des Balkans après Staline.

Paris, 1972.

Z. K. BERZEZINSKI;

The Soviet Bloc; Unity and Conflict.

Cambridge (Mass.), 1967.

N. C. PANO;

The People's Republic of Albania.

Baltimore, 1967.

P. PARAF;

Bulgaria.

Paris, 1962.

J. F. BROWN;

Bulgaria Under Communist Rule.

New York, 1970.

B. KOVRIG;

The Hungarian People's Republic.

Baltimore, 1970.

J. F. MORRISON,

The Polish People's Republic.

Baltimore, 1968.

R. F. STAAR;

Poland, 1944 — 1962.

Bàton Rouge, 1962.

N. BETHELL;

Le Communisme polonais (1918 - 1971)

Paris, 1971.

G. CASTELLAN,

La Republique démocratique allemande.

Paris, 1968.

A. GROSSER;

L'Allemagne de notre temps.

Paris, 1970.

GH. IONESCU;

Communism in Rumania (1944 - 1962).

London, 1964.

S. FISCHER — GALATI;

The New Rumania.

Cambridge (Mass), 1967.

Z. SUDA;

The Czechoslovak Socialist Republic.
Baltimore, 1969.

T. SZULC;

Czechoslovakia Since World War II.
New York, 1971.

G. ZANINOVICH,

The development of Socialist Yugoslavia.
Baltimore, 1968.

P. SHOUP:

Communist and the Yugoslav National Question.
New York, 1968,

II. SETON — WATSON,

The East European Revolutions.
New York, 1956.

V. GSOVSKI ;

Church and State behind The Iron Curtain.
New York, 1955

V. DEDIJER ;

Le défi de Titò. Paris, 1970.

A. ULAM ;

Titoism and the Cominform.
Cambridge (Mass.), 1952.

B. SAREL ;

La classe ouvrière en Allemagne Orientale.
Paris, 1958.

E. TABORSKY ;

Communism in Czechoslovakia (1948 - 1960).

Princeton, 1961.

E. LOBL ;

Procès à Prague.

Paris, 1969.

F. FEJTO ;

La tragédie hongroise

Paris, 1956.

M. LASKY and F. BONDY ;

La révolution hongroise.

Paris, 1957.

M. MOLNAR ;

Victoire d'une défaite : Budapest 1956.

Paris, 1968.

P. E. ZINNER ;

Revolution in Hungary.

New York, 1962.

رابع عشر: الفصل الرابع عشر. الديمقراطية الشعبية والبحث عن الاتجاهات:

E. CARDELJ ;

Les problèmes de la politique socialiste dans les
campagnes.

Paris, 1960.

M. DJILAS ;

La nouvelle classe dirigeante. Paris, 1959.

M. P. CANAPA ;

Réforme économique et socialisme en Yougoslavie.

Paris, 1970.

F. E. IAN HAMILTON ;

Yugoslavia, Patterns of Economic Activity.

London, 1968.

S. FISCHER - GALATI ;

Eastern Europe in the Sixties.

New York, 1963.

A. BROMKE ;

The Communist States at the Crossroads :

Between Moscow and Peking.

New York, 1969.

J. F. BROWN ;

The New Eastern Europe : The Khrushchev Era
and After.

New York, 1966.

K. LONDON ;

Eastern Europe in Transition.

Baltimore, 1966.

GH. IONESCU ;

L'Avenir politique de l'Europe Orientale.

Paris, 1967.

M. C. KASER ;

Economic development for Eastern Europe.

London, 1968.

J. HALE ;

Ceausescu's Rumania.

London, 1971.

M. J. MONTIAS ;

Economic Development in Communist Rumania.
Cambridge (Mass.), 1967.

P. TIGRID ;

Le printemps de prague. Paris, 1968.

W. SHAWCROSS ;

DUBCEK. London, 1970.

P. TIGRID ;

La chute irrésistible d'A. Dubcek.
Paris, 1969.

R. A. REMINGTON ;

Winter in Prague.
Cambridge (Mass.), 1969.

خامس عشر : عن الفصل الخامس عشر : اليابان تحت الاحتلال :

K. KAWI ;

Japan's American Interlude.
Chicago, 1960.

W. MACMAHON BALLI

Japan, Enemy or Ally. London, 1948.

H. BAERWALD ;

The Purge of Japanese Leaders under the Occupation.
Berkeley, 1959.

R. K. HALL ;

Education for a new Japan.

New Haven, 1949.

L. H. BATTISTINI ;

The postwar Student Struggle in Japan.

Tokyo, 1956.

R P. DORE. ;

Land Réform in Japan.

London, 1959.

R. SWEARINGEN and P. LANGER ;

Red flag in Japan, international Communism in action
1919 - 1951.

Harvard, 1962.

سادس عشر : عن النمو الاقتصادي في اليابان :

G. C ALLEN ;

Japan's Economic Recovery.

London, 1958.

Japan's Economic Expansion. London, 1965.

W. LOCKWOOD ;

The State and Economic Enterprise in Japan.

Princeton, 1965.

H. BROCHIER ;

Le Miracle économique japonais, 1950 - 1970.

Paris, 1970.

R. GUILLAIN ;

Le Japon, 3e Grand.

Paris, 1972.

سابع عشر : نظام الحكم الحاكم في اليابان :

M. MARUYAMA;

Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics.
London, 1953.

R. SCALAPINO, and J. MASUMI;

Parties and Politics in Contemporary Japan.
Berkely, 1962.

C. YANAGA;

Japanese People and Politics.
New York, 1956.

A. BURKS;

The Government of Japan.
New York, 1961.

R. WARD;

Political Development in Japan.
Princeton, 1969.

R. SCALAPINO;

The Japanese Communist Movement (1920-1966).

ثامن عشر : عن المجتمع الياباني :-

J. SEWARD ;

The Japanese. Tokyo, 1971.

C. YANAGA;

Big Business in Japanese Politics
New Haven, 1968.



E. F. VOGEL ;

Japan's New Middle Class.

Berkeley, 1963.

H. PASSIN ;

Society and Education in Japan.

New York, 1965.

R. P. DORE ;

City Life in Japan.

Berkeley, 1958.

S. B. LEVIN ;

Industrial Relations in Postwar Japan.

Illinois, Univ. Press, 1958.

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة ٥

الباب الأول

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . . . ١١

للاستاذ جاك وولف Jacques Wolff أستاذ الاقتصاد بجامعة باريس I

مقدمة الباب الأول : ١٣

الفصل الأول : الفوضى في الاقتصاد العالمي في عام ١٩٤٥ : . ١٥

١ — عدم المساواة في النمو ١٥

أولاً : تطور مجموع الانتاج القومي (١٦)

ثانياً : الاسعار والتقدم الاقتصادي (٢٠)

٢ — صعوبات النظم الاقتصادية ٢٥

أولاً : التعديلات في النظام الرأسمالي (٢٥)

ثانياً : ميلاد ونمو النظام الاشتراكي (٢٩)

٣ — تفتت العلاقات الاقتصادية الدولية ٢٤

أولاً : النظام العالمي للنقد والمدفوعات الدولية (٣٤)

ثانياً : انهيار النظام (٣٦)

صفحة

٤ — تعدد وإتساع مدى التوتر الاجتماعي ٤٢

أولاً : التوترات الاجتماعية (٤٢)

ثانياً : الطعن في السلطة (٤٦)

الفصل الثاني : استمرار التنمية : ٥١

١ — الوقائع ٥١

أولاً : عدم المساواة من جديد في التنمية (٥١)

ثانياً : الأسعار والتقدم (٥٩)

٢ — المدافس ٦٧

أولاً : العوامل الاقتصادية (٦٧)

ثانياً : العوامل غير الاقتصادية (٧٥)

الفصل الثالث : تطور النظم الاقتصادية : ٨٤

١ — التعديلات في النظام الرأسمالي ٨٤

أولاً : زيادة التمركز (٨٤)

ثانياً : تدخل الدولة (٩١)

٢ — التعديلات في النظام الاشتراكي ٩٩

أولاً : التعديلات في النظم الاشتراكية الأوروبية (١٠٠)

ثانياً : ظهور اشتراكية جديدة في آسيا (١٠٧)

صفحة

الفصل الرابع : التفوق الأمريكى الدولى : ١١٨

١ - التنظيم التجارى ١١٨

أولاً : التنظيمات التأسيسية للتبادل وعدم كفايتها (١١٨)

ثانياً : التنظيم الفعلى للتبادل وسيطرة الولايات المتحدة (١٢٧)

٢ - التنظيم النقدى والمالى ١٣٥

أولاً : صعوبات التنظيم التأسيسى (١٣٥)

ثانياً : التنظيم الفعلى ، إحتياجات النقد وسيطرة الدولار (١٤٣)

الفصل الخامس : التوترات الاجتماعية الجديدة : ١٥٣

١ - تغيير المجتمعات ١٥٣

أولاً : البنیان الجديد (١٥٣)

ثانياً : إختلاف التسيهر (١٦٢)

٢ - زيادة السلطة ١٧٠

أولاً : التوترات الداخلية (١٧٠)

ثانياً : عدم الوضوح الخارجى (١٧٨)

خاتمة الباب الأول : ١٩٠

صفحة

الباب الثاني

العالم الصناعي الغربي ١٩٢

للاستاذ جورج ديبه Georges Dupeux أستاذ للتاريخ المعاصر

بجامعة بوردو III

الفصل السادس : أوروبا الغربية : إعادة البناء والرخاء

١٩٤٥ - ١٩٥٠ : ١٩٥

١ - فرنسا بعد التحرير ١٩٧

٢ - بقية الدول المحررة ٢٠٩

٣ - إعادة بناء ألمانيا ٢١٩

٤ - إعادة بناء إيطاليا ٢٢٦

الفصل السابع : المنتصرون الانجلوسكسون : ٢٢٢

١ - بريطانيا العظمى ٢٢٢

٢ - دول الكومنولث ٢٤٦

٣ - الولايات المتحدة ٢٥٢

صفحة

الفصل الثامن : الدول الانجلوسكسونية في الخمسينيات ؛

رفاهية واتجاه محافظ جديد : . . . ٢٦٨

١ — آيزنهاور والاتجاه المحافظ المعتدل (١٩٥٢ - ١٩٦٠) ٢٦٨

٢ — ماكليان والاتجاه المحافظ المجدد . . . ٢٨٣

٣ — منيس وأستراليا الليبرالية . . . ٢٩٣

٤ — كندا من ديفينبيكر إلى ترودو . . . ٢٩٦

الفصل التاسع : دول غرب أوروبا في الخمسينيات : . . . ٣٠١

١ — ألمانيا وأديناور . . . ٣٠١

٢ — إيطاليا والديمقراطية المسيحية . . . ٣٠٧

٣ — الصعوبات أمام فرنسا . . . ٣١١

الفصل العاشر : العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة : . . . ٣٢٨

١ — الاتجاه الديمقراطي والجمهورية الخامسة . . . ٣٢٨

٢ — الحدود الجديدة والمجتمع الكبير . . . ٣٤١

٣ — الاتجاهات الاشتراكية للحكومات . . . ٣٥٣

٤ — الدكتاتوريات في أيبيريا . . . ٣٧٢

خاتمة الباب الثاني : . . . ٣٨٢

صفحة

المباب الثالث

العالم الشيوعى فى أوربا . . . ٢٨٩

للاستاذ ميشيل لاران Michel Laran
الاستاذ بالمعهد القومى للغات والحضارات الشرقية

الفصل الحادى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات السوفيتية

(فى الخمسينيات) : . . . ٢٩١

١ — توترات ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٥٣) . ٢٩٢

٢ — السلطة بعد ستالين (١٩٥٣ - ١٩٥٥) . ٣٩٧

٣ — روح المؤتمر العشرين (١٩٥٦ - ١٩٥٩) . ٤٠٢

الفصل الثانى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات السوفيتية

(فى الستينيات) : . . . ٤١١

١ — عدم التأكد الاقتصادى والسياسى (١٩٥٩ - ١٩٦٤) ٤١١

٢ — ما بعد كروتشيفتشيف (١٩٦٤ - ١٩٦٦) . ٤٢٠

٣ — سياسة النظام والتوازن (١٩٦٦ - ١٩٧٢) . ٤٢٦

صفحة

الفصل الثالث عشر : الديمقراطيات الشعبية في أوروبا

١٩٤٥ - ١٩٥٦ : ٤٣٤

١ - إقامة نظام سياسي جديد (١٩٤٥ - ١٩٤٨) ٤٣٥

٢ - التغيرات الأولى الاقتصادية والاجتماعية

(١٩٤٥ - ١٩٤٨) ٤٤٤

٣ - إنشاء يوجوسلافيا وتوحيد الكتلة (١٩٤٨ - ١٩٥٣) ٤٤٧

٤ - بدء وحدود المركزية المتعددة المراكز

(١٩٥٣ - ١٩٥٦) ٤٥٨

الفصل الرابع عشر : الديمقراطيات الشعبية والبحث عن الاتجاهات ،

١٩٥٠ - ١٩٧٣ : ٤٦٦

١ - تجربة يوجوسلافيا (١٩٥٠ - ١٩٧٣) ٤٦٦

٢ - البحث عن اتجاهات قومية (١٩٥٧ - ١٩٦٤) ٤٧٣

٣ - الاتجاهات الأخيرة (١٩٦٥ - ١٩٧٣) ٤٨٣

٤ - أزمة تسيكوسلوفاكيا وعوده الأوضاع ٤٩٤

صفحة

الباب الرابع

اليابان ٥٠١

للاستاذ جاك موتيل Jacques Mutel

مقدمة ٥٠٣

الفصل الخامس عشر : اليابان تحت الاحتلال (١٩٤٥ - ١٩٥١) : ٥٠٥

١ — الاحتلال الأمريكي ٥٠٥

٢ — إصلاح السلطة ٥٠٩

٣ — الإصلاح الإقتصادي ٥١١

الفصل السادس عشر : النمو الاقتصادي في اليابان ٥١٩

١ — المشكلة الديموجرافية ٥١٩

٢ — المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة ٥٢١

٣ — الظواهر المالية ٥٢٥

الفصل السابع عشر : نظام الحزب الحاكم في اليابان : ٥٣١

١ — الحكومة وسياساتها الداخلية ٥٣١

٢ — المشكلات الخارجية ٥٣٥

٣ — المعارضة ٥٤٠

صفحة

الفصل الثامن عشر : المجتمع الياباني :	٥٤٣
١ — عالم القوة والمال	٥٤٣
٢ — المكبوتون : الموظفون والفلاحون وصغار التجار	٥٤٧
٣ — التخفيض : النقابات والطموح إلى التعليم . .	٥٥٢
خاتمة	٥٥٧
بعض المراجع العامة	٥٦١
محتويات الكتاب	٥٨٩



المطبعة العصرية

في شارع تاموزة متفرع من شارع النصار
والخليفة في القاهرة - لايسكندرية

